The RISE and FALL of the COMMUNIST PARTY of IRAQ

Tareq Y. Ismael

صعود الحزب الشيوعي وانحداره

طارق يوسف إسماعيل

صعود الحزب الشيوعي العراقي وانحداره

تأليف: د. طارق يوسف إسماعيل

ترجمة: عمار كاظم محمد

مراجعة وإشراف

ماجد علاوي

حسين علي حاجبي

تقديم

حسقيل قوجمان

كلمة المترجم

شرف عظيم أن يتاح لي نقل هذا العمل الكبير والذي ضم بين طياته تاريخ أحد اعرق وأقدم الحزاب السياسية العراقية في تاريخ العراق المعاصر، وهوتاريخ الحزب الشيوعي العراقي منذ بدايات التأسيس في عشرينات القرن الماضي وحتى العقد الأول من هذا القرن.

عامان كاملان وأنا أعمل على ترجمة هذا السفر الكبير وأنظر واتأمل، في ذات الوقت، عبر قرن تقريباً من تاريخ هذه البلاد وما مرّت به من ظروف وتقلبات في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأشعر انني لا أقر فقط تاريخ الحركة الشيوعية وإرهاصاتها وانتصاراتها وانتكاساتها فحسب، بل أمرّ بقرن كامل من الحياة السياسية في العراق بمختلف توجهاتها وأهدافها وهي تكابد ضغط ظروفها الداخلية والخارجية فلا أملك إلا أن أتساءل وأتألم أحياناً لكل تلك المعاكسات التي تمنع بلداً مثل العراق يملك كل إمكتنيات النهوض والتقدم ولكنه لا يفعل ذلك نتيجة الدسائس والمؤامرات الخارجية والداخلية والأخطاء القاتلة التي تقع فيها الحركات السياسية فترمى بعيداً عن طموحاتها وأحلامها الوطنية في بناء بلد قوي ومزدهر ومستقل بعيداً عن التأثيرات الخارجية.

إن هذا العمل الكبير بكل ما يضمّه من وقائع كان نتيجة جهد عظيم بذله المؤلف طيلة أكثر من أربعين عاماً من ربط نسيج الأحداث ليخرج برؤية يراها الأفضل والأكمل والأكثر حياداً للحركة الشيوعية العراقية بوثائقها وكلمات قادتها قدر جهده استطاعته.

وأعترف أن هذا العمل بما فيه من مصطلحات استخدمتها الحركة أثناء فترة وجودها، والتي ما زالت مستمرة بها، لم يكن من اليسير عليّ معرفتها جميعاً دون مساعدة من الكثيرين من اللذين عايشوها كجزءٍ منها أو قدموا لي المساعدة في الحصول على بعض المصادر والكتب المكتوبة عنها والتي وردت كمصادر في الكتاب لغرض الاطلاع والمطابقة مع النص الإنكليزي المكتوب لجامعة كامبريدج.

لهذا السبب فأنا مدين وممتن أولاً للمؤلف ومراسلاتي معه التي تجاوزت مائة رسالة بهذا الخصوص، ولجنة (الإشراف والمراجعة)، إن صحّت التسمية، والمكونة من الأستاذ

ماجد علاوي وحسين علي حاجبي اللذَين أشرفا وبشكل مباشر مع المؤلف ومعي على عملية التنقيح وتصحيح المصطلحات ومطابقة النص المقتبس في الإنكليزية مع النص العربي في مؤتمرات وكونفرنسات الحزب الشيوعي العراقي.

كم أتقدم بالشكر والتقدير لكل الأساتذة والأصدقاء اللذين تعرفت عليهم أثناء ترجمة هذا الكتاب، ولم يبخلوا بالشرح والتوضيح وتزويدي بالمصادر العربية قدر استطاعتهم للاستفادة منها في إنجاز مشروع ترجمة الكاتب، وأخصّ منهم الأستاذ والصحفي ماجد زيدان والأستاذ خالد حسين سلطان صبّي والأستاذ أبو ذر عقيل الخزاعي والأستاذ علي العلاق والكثير غيرهم، معتذراً ممن لا تحضرني أسماؤهم، وأنا في كل هذا ملئٌ بالأمل في أن يسد الكتاب فراغاً مهماً للباحثين والدارسين في تاريخ الحركة الشيوعية العراقية بمنتهى الحياد والموضوعية كما أراد له المؤلف وكما يراد من كتب التاريخ السياسي أن تكون.

عمار كاظم محمد

بغداد – أيلول – 2019

ملاحظات حول كتاب تاريخ الحزب الشيوعي

حسقيل قوجمان

أهداني الأستاذ طارق إسماعيل مشكورا نسخة من كتابه الأخير بعنوان: The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq

صدر الكتاب في ٢٠٠٨ عن مطبعة جامعة كامبريدج في نيويورك. ويتألف الكتاب من ٣٢١ صفحة من القطع الكبير. إن قراءة الكتاب خلقت لدي بالضرورة انطباعات عديدة سواء حول الكتاب وأسلوبه ام حول موضوع تاريخ الحزب الشيوعي وما كتب عنه، لذا قررت أن اكتب شيئا عن هذه الانطباعات.

البروفيسور طارق إسماعيل هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة كالغاري في كندا وهو كذلك رئيس المركز العالمي للدراسات الشرق أوسطية المعاصرة وله مهام أخرى كثيرة وصدرت له عدة مؤلفات كان آخرها هذا الكتاب عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي.

قبل أن أتحدث عن انطباعي عن هذا الكتاب أود أن أبدى رأيا حول كتابة المواضيع التاريخية عموما وعن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي خصوصا. في رأيي أن كتابة التاريخ، أي تاريخ، هي كتابة ما يحدث في الواقع موضوع البحث وليس رأي الكاتب فيما حدث، وهذا في رأيي قاعدة أساسية في كتابة أي تاريخ، ولذا يبرز هذا التساؤل ما هو الطريق الأمثل لكتابة تاريخ مثل تاريخ الحزب الشيوعي العراقي؟ الجواب في اعتقادي أن الطريق الأمثل لكتابة مثل هذا التاريخ هو تشكيل لجنة مرتبطة بقيادة الحزب ذات مؤهلات مختلفة تقوم بكتابة ما حدث وما كتب وما قيل في سيرة حياة هذا الحزب، ذلك أن الأساس الذي يبنى عليه هذا التاريخ هو سياسات الحزب مقتبسة من وثائقه على أن لا تدخل آراء اللجنة في التحليل أو إبداء رأيها أو آرائها فيما حدث، فاذا تناولت مؤلفا من مؤلفات الحزب تقوم بتلخيصه وتبيان النقاط الأساسية في هذا المؤلف بدون أي تعليق على صحة أو خطأ الآراء التي وردت في المؤلف لأن ما هو خطأ في رأي شخص قد يكون صوابا في رأي شخص آخر واذا ناقش التاريخ مؤتمرا حزبيا فعلى اللجنة أن تبحث بالتفصيل أحداث المؤتمر والآراء التي وردت فيه وخصوصا مناقشة الآراء المختلفة

والردود عليها مقتبسة من محاضر جلسات المؤتمر ووثائقه. وإذا كتبت اللجنة عن انشقاق في الحزب أو عن كتلة منشقة فعلى اللجنة أن تبين آراء القيادة الحزبية وآراء الكتل المنشقة لا وفقا لآراء أعضاء اللجنة ولا لتبرير مواقف القيادة الحزبية أو مواقف القيادة المنشقة وإنما لتبيان آراء القيادة الحزبية مقابل آراء الكتلة المنشقة كما هي مقتبسة من الوثائق الحزبية لكلا الطرفين.

الخلاصة أن التاريخ يجب أن لا يتضمن شيئا من آراء اللجنة التي تكتب التاريخ ولا تحيزا لهذا الجانب أو ذاك في كتابته، فالتاريخ يجب أن يكون وصفا للأحداث كما وقعت ولا أكثر من ذلك وإفساح المجال لقارئ التاريخ أن يقرر رأيه وفقا لما يتفق ومبادئه أو معتقداته. إن إبداء الرأي في هذا المجال ليس تاريخا لأن الأبحاث التي كتبت عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي نوعان، الأول هو ما كتب من داخل الحزب، أي من عناصر منتمية أو منتسبة إلى الحزب، والثاني هو ما كتبه أشخاص من خارج الحزب عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. جاء في تعليق قصير لعبد الرزاق الصافي على كتاب جديد صدر في هذا الموضوع "ولكن الحزب نفسه لم يتصد لهذه المهمة وظلت توصية صدرت عن المؤتمر الوطني الثاني للحزب، الذي انعقد في العام 1970 بكتابة تاريخ الحزب دون تنفيذ". أي أن موضوع تاريخ الحزب الشيوعي العراقي لم يكتب من قبل هيئة حزبية لحد الآن. ولكن ثمة حاجة ماسة إلى كتابة تاريخ للحزب: "الأمر الذي حدا بقيادة الحزب لتكليف الرفيق عزيز سباهي بإنجاز هذه المهمة في العام 1999. "ورغم صدور كتاب" عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي في ثلاثة أجزاء وطبع كمنشورات مجلة "الثقافة الجديدة" لم "يعتبر الحزب الشيوعي العراقي كتاب الرفيق سباهي وثيقة حزبية رسمية. وحسناً فعل. فالكتاب، رغم الجهد الكبير الذي بُذل في تأليفه، يحمل وجهة نظر مؤلفه القابلة للنقاش". وينتقل عبد الرزاق الصافي الذي كان هو نفسه الذي قدم كتاب عزيز سباهي إلى موضوع الكتاب الجديد، "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" بقلم جاسم الحلوائي "العضو السابق للجنة المركزية وسكرتاريتها على مدى سنوات طويلة." ويقول "وقد استثارت بعض اجتهادات سباهي ملاحظات جادة لدى الرفيق جاسم الحلوائي" "ولذا انصرف لإعداد قراءة نقدية لكتاب الرفيق سباهي. وكانت حصيلة هذه القراءة النقدية، ليست فقط الإشارة إلى ما يراه الرفيق الحلوائي غير دقيق في كتاب سباهي، أو بحاجة إلى تصحيح في بعض المواضيع التي تناولها الكتاب، وإنما توسع في

قراءته التي شملت جميع المحطات المهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي تقريباً" لدى صدور الجزء الأول من كتاب عزيز سباهي كتبت كراسا انتقاديا له. لم أناقش في كراسي أحداث أو سياسات الحزب الشيوعي العراقي المبحوثة في الكتاب وإنما ناقشت آراء عزيز سباهي وحدها وأبديت رأيي فيها. فلم يكن نقاشي تاريخا للحزب الشيوعي العراقي وإنما كان مناقشة لآراء عزيز سباهي لأحداث الحزب. إن تاريخ الحزب مثلا يتضمن كراس فهد المعروف "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية". هذا الكراس هو تاريخ وعلى كاتب التاريخ أن يقتبس الآراء الواردة في هذا الكراس بدون أن يبدي رأيه فيها. ولكن ما كتبه عزيز سباهي هو مناقشة لهذا الكراس وإبداء رأيه في محتوياته. وهذا ليس تاريخا للحزب الشيوعي العراقي. وقد كان أسلوب عزيز سباهي هذا سائدا في كتابه من أوله إلى آخره. وحين استعرت الجزء الثالث من الكتاب وقرأته سألني صديقي الذي أعارني الكتاب عن رأيي فيه فقلت له لولا عنوان الكتاب لما عرفت أنه يبحث تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. ومن وصف عبد الرزاق الصافي للكتاب الجديد يبدو أن كاتبه يسلك نفس الأسلوب فيبين رأيه في آراء عزيز سباهي ويصححها أو ينتقدها أو يكملها أو يضيف اليها. وهذا يعني أن الكتاب الجديد الذي لم أقراه بعد لا يختلف عن الكتاب القديم في مناقشة سياسة الحزب وأحداثه والتحيز للحزب ومواقفه ومحاولة تبرير الخاطئ منها وإيجاد الأسباب والتبريرات التي أدت إلى الخطأ. وهذا ليس تاريخا بالمفهوم العلمي للتاريخ. وليس خافيا موقف عزيز سباهي وربما موقف جاسم الحلوائي أيضا من الانشقاقات والتكتلات والخلافات التي وقعت بين العناصر القيادية خلال هذه الفترة الطويلة من حياة الحزب. فقد كان أسلوب سباهي واضحا في التحيز إلى الاتجاه السياسي الذي يؤيده ويعتبره الاتجاه الصحيح.

الشكل الثاني من الكتابة عن تاريخ الحزب هو ما كتبه أشخاص من خارج الحزب. وكان اهم كتاب من هذا النوع لحد صدور كتاب الأستاذ طارق كتاب حنا بطاطو الذي خصص جزءا كبيرا من كتابه لتاريخ الحزب الشيوعي العراقي. قرأت هذا الموضوع حين صدوره قبل عدة عقود ويصعب علي الآن أن أبدى ملاحظات واسعة عنه. توفرت لحنا بطاطو جميع الوثائق الموجودة في أرشيف دوائر التحقيقات العراقية وقابل عددا من قادة الحزب حتى أثناء وجودهم في السجن. وكان بطاطو حسب انطباعي نزيها جدا في اقتباساته من هذه الوثائق بخلاف البعض الذي يكيف الاقتباسات وفقا لما يريد التوصل اليه من نتائج.

ولكن بطاطو مع ذلك كان يبدي رأيه أو يستنتج من الاقتباسات وفي هذا كان يمكن مناقشته على آرائه. ثم أن كتاب بطاطو كتب قبل عقود من الزمن ولم يكن بإمكانه بحث تاريخ الحزب الشيوعي بصورة كاملة حتى اليوم.

حاليا صدر كتاب الأستاذ طارق إسماعيل ليتضمن تاريخ الحزب الشيوعي منذ بداية ظهور بوادر الحركة الشيوعية وحتى يوم صدور الكتاب ولهذا كان أول كتاب شامل يصدر من خارج الحزب عن تاريخ الحزب. لا يبدو من الاقتباسات الواردة في الكتاب أنه اطلع كبطاطو على أرشيف التحقيقات الجنائية العراقية فكانت كل معلوماته مقتبسة من الوثائق التي توصل إلى الحصول عليها والمقابلات التي أجراها مع العديد من الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بالحزب. يبدو لي أن الكاتب من خارج الحزب أيا كان بمن فيهم الأستاذ طارق إسماعيل لا يستطيع الحصول على كامل الوثائق الخاصة بالحزب لأنه يعتمد على ما ينشر في هذا الخصوص ولا يستطيع كما تستطيع لجنة من قيادة الحزب الاطلاع على ما لم ينشر كمحاضر جلسات المؤتمرات والكونفرنسات واجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية. ولكن الأستاذ طارق بذل كل الجهود للحصول على كل ما نشر وكتب في هذا الموضوع وأجرى عشرات المقابلات مع الشخصيات البارزة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. من الصعب جدا لقارئ هذا الكتاب أن يعين موقفا من الأستاذ طارق كاتب الكتاب. ليس من المنطق كون الأستاذ طارق المختص في العلوم السياسية وأستاذها أن لا تكون له آراء واضحة بخصوص الحركات السياسية أيا كانت لأن اختصاصه يلزمه بأن يدرسها دراسة علمية وأنه بصفته إنسان يعيش في هذا المجتمع ينبغي أن يتكون له موقف تجاه ما يحدث في السياسة المحلية والعالمية. ولكني قرأت الكتاب من ألفه إلى يائه ولم أستطع إيجاد جملة واحدة تدل على رأيه السياسي أو موقفه من أي حادث أو موقف سياسي من الأحداث والمواقف التي بحثها في الكتاب. كانت سياسة الأستاذ طارق عند كتابة الكتاب تقديم الأحداث والمواقف والسياسات بكلمات مقتبسة من أشخاصها أو مصادرها. فلا تجد في الكتاب حادثا أو موقفا يجري وصفه بكلمات من الأستاذ طارق وانما يشير إلى الآراء والمواقف والأحداث بكلمات مقتبسة من الأشخاص المعنيين بذلك. لذا يجد قارئ الكتاب مئات الاقتباسات للمصادر وتاريخها ورقم صفحاتها في أسفل كل فصل من الفصول بلغ عددها في أحد الفصول إلى ٢٧٠. لذا فان قارئ الكتاب حين يريد

أن يبدي ملاحظة أو يناقش حادثا معينا أو يقرر رأيه في موقف معين يجد نفسه يناقش صاحب تلك العبارة وليس الأستاذ طارق.

هذا في رأيي ما يجعل هذا الكتاب تاريخا حقيقيا شاملا للحزب الشيوعي العراقي نسقه الأستاذ طارق تنسيقا علميا رائعا. وفي رأيي كان أسلوب الأستاذ طارق في تنسيق هذه الاقتباسات تنسيقا متسلسلا رائعا هو ما يميز أسلوب الأستاذ طارق عن أسلوب غيره من الكتاب.

ان هذا الكتاب أول تاريخ للحزب الشيوعي العراقي يمكن لأي قارئ مهما كان موقفه السياسي أن يستفيد منه لاستخلاص ما حدث تاريخيا وليس آراء من كتب هذه الأحداث. أن الأستاذ طارق حدد بحثه في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. لذلك لا يمكن أن يجد القارئ فيه تاريخ الحركة الشيوعية في العراق. فليس خافيا على الأستاذ طارق وجود أحزاب ومنظمات عديدة في العراق تدعي الشيوعية والماركسية. ولكن الأستاذ طارق لم يبحثها لانها ليست جزءا من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. ولكن الأستاذ طارق لم يهمل أية منظمة أو كتلة أو حتى جماعة تتألف من عدة أشخاص ناشئة عن الحزب الشيوعي العراقي أو تدعي انتماءها للحزب الشيوعي العراقي أو تعتبر نفسها الحزب الشيوعي العراقي. انه بحث هذه الكتل والمنظمات والفئات لا من موقف القيادة الحزبية الرسمية في الحزب الشيوعي العراقي الرسمي وانما باقتباس ارائها من وثائقها، من جريدتها أو من قرارات اجتماعاتها أو من كتابات قائدها أو من مقابلته الشخصية مع قادتها. ولكنه بحكم كون أكبر انشقاق في الحزب هو انشقاق القيادة المركزية خصص لهذه المنظمة فصلا كاملا اقتبس أحداثه وآراءه ومواقفه ومبادئه من وثائق هذه المنظمة ومنشوراتها وقراراتها ومقابلته مع نجم محمود التي شكلت جزءا كبيرا من هذا البحث. انه لم يبد رأيه عن هذه المنظمة ولم يتخذ موقفا من اللجنة المركزية ولا من القيادة المركزية ولكنه وصف مبادئ الطرفين بحياد تام وبدون انحياز لأي من الطرفين. أن الكتاب في رأيي أفضل كتاب يعبر عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي تعبيرا صادقا وحبذا لو أمكنت ترجمته إلى العربية لكي يكون أقرب إلى العراقيين الذين يهمهم تاريخ هذا الحزب.

يبدو لي أن ترجمته سهلة لان أغلب مواد الكتاب مترجمة من وثائق موجودة باللغة العربية قام الأستاذ طارق نفسه بترجمتها إلى الإنجليزية. مع كل ذلك أود أن اشير إلى ملاحظة لاحظتها عند قراءة الجزء الخاص بأهم مرحلة من مراحل تاريخ الحزب الشيوعي العراقي إطلاقا، مرحلة إعادة بنائه ونشاطه تحت قيادة فهد منذ عودته من الاتحاد السوفييتي وحتى اعتقاله سنة ١٩٤٧. اعتقد أن هذه الفترة من تاريخ الحزب الشيوعي نوقشت بإيجاز في الكتاب. وأود خصوصا أن اشير إلى أن الكتاب لم يبحث تاريخ منظمتين كانتا جزءا لا يتجزأ من الحزب الشيوعي العراقي هما عصبة مكافحة الصهيونية وحزب التحرر الوطني. فلم يذكر في الكتاب سوى رسالة لحسين الشبيبي رئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني أرسلها من السجن.

في الحقيقة كانت عصبة مكافحة الصهيونية منظمة من تأليف الحزب الشيوعي العراقي وكان نشاطها بالغ الأهمية في تاريخه. كانت الاجتماعات العامة التي تعقد مساء كل سبت ميدانا هاما لترويج سياسة الحزب الشيوعي وللتعريف على شعاراته ونشاطاته رغم انها كانت تلقى في اجتماعات العصبة. وكان أغلب افتتاحيات جريدة العصبة أن لم يكن كلها من مؤلفات فهد وحتى كراس عصبتنا الذي صدر باسم يوسف هارون زلخة كان من تأليف فهد . وكان حزب التحرر الوطني غير المجاز عبارة عن وجه علني للحزب الشيوعي العراقي حيث كان كل أعضاء الهيئة المؤسسة من كوادر الحزب الشيوعي العراقي وكانت أغلب مؤلفاته من مؤلفات فهد وبعضها الآخر باسم حسين الشبيبي من قادة الحزب الشيوعي العراقي.

اعتقد أن تاريخ هاتين المنظمتين يشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ الحزب الشيوعي وقد يكون لبعض القراء آراء أخرى حول الكتاب خصوصا وانني كنت بعيدا عن حياة الحزب الشيوعي العراقي منذ ثورة تموز وليس باستطاعتي أن أبدى رأيي فيما بحثه الكتاب من هذا التاريخ ولكني مع ذلك اعتقد أن الكتاب هو أروع ما كتب عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي حتى اليوم.

مقدمة الطبعة العربية

كلمة لابد منها

كان إصرار بعض المتابعين للشأن العراقي ولاسيما المهتمين بالتراث السياسي التقدمي، أحد الاسباب الرئيسة في تشجيعي واختياري للأخ محمد كاظم عمار على الإقدام على ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية . فقد لقي الكتاب الصادر باللغة الإنكليزية استحساناً كبيراً من المجتمع الإكاديمي الدولي مما حدا بالناشر "جامعة كمبردج البريطانية" بإعادة طباعته إلكترونياً. ولما كانت العروض العلمية في غاية الرصانة والموضوعية، فقد وردتني العديد من الرسائل الشخصية من شخصيات لها مكانتها العلمية، التمسوا وضع هذا الكتاب بين أيدي القارئ العربي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة لكون تجربة هذا الحزب العريق، ألحزب الشيوعي العراقي، مهمة وفريدة في كفاح الشعب العراقي وتاريخه الحديث وتراثه السياسي. ولقد أثلجت صدري ردود الفعل العفوية والتطوعية التي وصلت سمعي من العديد من المتابعين واعتبرها وساماً على صدري الأكاديمي أعتز بها.

هكذا ولدت فكرة ترجمة الكتاب إلى العربية. ولقد كمنت المشكلة في كيفية نقل الكلمات التي كتبت لقارئ أجنبي وبلغة أجنبية وثقافته غير عراقية إلى المثقف العراقي. والأهم هو الترجمة الى العربية مع الحفاظ على روح الكتاب وليس النص الحرفي كما ورد. من هنا بدأت أبحث عن شخص مشبع بالتراث العراقي ويجيد اللغتين الإنكليزية والعربية وقواعدهما ومطّلع على تاريخ الحزب والعراق ليعطي هذا الجهد حقه ويضعه في قالبه التراثي وصيغته التاريخية الموضوعية. لقد حالفني الحظ في موافقة الصديقين المهندسين ماجد علاوي وحسين علي حاجبي القيام بهذا العمل وبذلك أصبحت الفكرة واقعاً. كانت النقاشات بيننا على قدم وساق وبشكل يومي تقريبا.

لقد أنجز الكتاب بنسخته الانكليزية قبل سنوات عديدة معتمدا على عدد هائل من المراجع، وليس بين يدي الآن للأسف الكثير منها. فقد أعيد طبع بعض المصادر مع حذف وإضافات كثيرة مما استوجب العودة إلى المصادر والطبعات الأصلية.

كانت أمانة وحرص الصديقين والتزامهما موضع تقديري العالي. فلولا إيمانهما بأهمية البحث التاريخي وتجربة الشعب العراقي وإلمامهما بالكثير من جوانب الكتاب ومعرفتهما الشخصية ومساهمتهما المباشرة لما كانت لهذه الفكرة أن ترى النور. لقد بذلا الكثير من الجهد في التفكير والتنقيح ليكون هذا النتاج أقرب إلى الواقع كونه نابع من التجربة الحزبية، مع الحرص على الأمانة العلمية لروح الكتاب. ولابد لي هنا أن أذكر أيضاً بأني ألححت على أن يظهر إسماهما على النسخة المترجمة كمشرفين ومنقحين، لكنهما رفضا الاقتراح ولم يوافقا إلا بعد أن حملتهما المسؤولية عن أمانة الترجمة علناً.

ولابد لي أن أعرّف القارئ بأن جهد الأخوين ماجد وحسين فاق توقعاتي، ولاسيما ماجد الذي دقق المصادر العربية ونقل الاقتباسات من مصادرها الأصلية حيثما أمكن، وتركا الاستنتاجات كما هي والتي تؤكد أن هذا الحزب العريق فقد صفته الثورية على إثر انحرافات آب 1964 وبعد أن قضت جبهته مع حزب البعث على ما تبقى منه، ثم صدرت شهادة وفاته باحتلال العراق عام 2003 بعد أن تخلى عن تقدميته وانغماسه في وحل الطائفية المقيتة.

هناك ملحق عن "جماعة المنبر" التي نبعت من رحم الحزب ومن أفكار قياداته المتقدمة، التي لم يكتب لها النجاح هي أيضاً.

أما المقدمة التي جاد بها يراع الاستاذ حسقيل قوجمان من الكوادر الحزبية المتمرسة الذي قضى جل حياته في التنظيم الحزبي من اربعينيات القرن الماضي حتى مغادرته العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 وهو من القلائل الذين ذاقوا مرارة السجن في العهدين الملكي والجمهوري وخاض تجربة مهمة من تاريخ الحزب لعب فيها دورا مهما ارتأيت ذكرها للتأريخ وتقديمها للقارئ العربي وقد بادر لكتابة العرض طواعية.

وأخيراً، لابد أن أنوه بجهود المترجم عمار كاظم الكبيرة لتفهمه ملاحظاتي برحابة صدر. فله خالص اعتزازي، إذ كان العمل جزءً من اهتمامه الخاص. وأؤكد -أيضا- اعتزازي المقرون بالأعجاب لدار ومكتبة سطور ومديرها الاستاذ بلال محسن البغدادي

لمده يد العون والترحيب بطباعة الكتاب. ولولا هذه الجهود الخيرة في إخراج الطبعة العربية لما رأت النور، فالشكر لهم جميعاً.

طارق اسماعيل

كالكري - كندا

تموز 2019

مقـدمة المؤلف

لهذا الكتاب قصة بالنسبة لي، ففي شباط من عام 1949 وفي صباح مشمس في بغداد وكنت حينها صبيا صغيرا في السنة الأولى في مرحلة الدراسة المتوسطة، مررت ببعض أجساد لشيوعيين تم شنقهم وهم معلقون في الشارع، وقد جرى لاحقا بيني وبين والدي الحوار التالي: -

- شنقوا، لابد أن يكونوا مجرمين

- ليس تماما

- لقد تم شنقهم، لابد أنهم فعلوا شيئا ما

- حسنا، انهم لم يتحركوا، لكنهم كانوا يتأملون

- إذن، لقد قاموا بشيء ما

- كلا، كلا، كلا، لم يفعلوا شيئا، كانوا يفكرون ويأملون في القيام بعمل ما

- لكنك أخبرتني أن القانون لن يعاقبك ما لم تقم بعمل ما

- حينما تكبر، سوف تفهم ذلك.

ذهبت إلى المنزل حينها، وقمت بقطع قصاصات من الجرائد ذلك النهار، وقد فعلت ذلك يوميا منذ ذلك التاريخ في محاولة لكي أفهم.

على الرغم من انني لم أنتم إلى أي حزب سياسي، ولم أكن منخرطاً في نشاط أي منها، فإنني منذ بدء سنوات دراستي الجامعية كنت اشعر برغبة تدفعني لفهم الحركة الشيوعية في العراق ، ومن ثم كأكاديمي لشرحها وتعليلها ، ، ولكن ليس من منطلق المبرر لها أو المدافع عنها ابدأ.

لقد أردت أن اكتب كتابي الأول عن هذا الموضوع، لكنني اضطررت إلى الانتظار ربع قرن لرؤية خاتمة الحرب الباردة. شعرت أنه من أجل فهم الحركة، يجب على المرء أن تكون

لديه كتابات أعضائها وأدبياتهم الرسمية، وان يكون قادرا على دراسة تجاربهم من وجهة نظرهم الخاصة.

هكذا يمكن وضع الأدبيات والتجارب الشخصية للشيوعيين العراقيين ضمن سياق تاريخي وسياسي واجتماعي ودولي، ليكون أساسا في كثير من الأحيان لتحليلي النقدي بعيدا عن أية مفاهيم مسبقة قد تكونت لدي.

يختلف هذا المنهج عن العمل الضخم الذي كتبه حنا بطاطو عن الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، الذي لم يتح له قبل ثلاثين عاما إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات الشخصية، ناهيك عن وثائق العقود الثلاثة الأخيرة من القصة.

لقد كان الحصول على وثائق الحركة الشيوعية العراقية أمرا بالغ الصعوبة ويستغرق الكثير من الوقت، كما أن الاحتفاظ بها كان مخاطرة على المستوى القانوني، وكان نقلها إلى مكان آمن يمثل، من غير ريب، مخاطرة ذات عواقب وخيمة.

ان الصراع الحالي يمثل فترة مهمة من التاريخ، عراقيا وعربيا وعالميا، وإذا كان التاريخ يكتبه دائما المنتصرون فقد يضيع ما لم يتم توثيقه.

إن أهمية الشيوعيين العراقيين لا تكمن بأية درجة في حجم السلطة حازوا عليها، بل أنها تكمن بالأحرى في برنامج العمل الذي وضعوه للآخرين كي يتبعوه، لأنهم كانوا في كثير من الأحيان الصوت الوحيد الذي تحدث للجماهير وللغالبية العظمى من الشعب. وبفضل حيوية الشيوعيين والتزامهم، فقد كانت تنتشر بقوة حلولهم، التي تعبر عن وجهة نظرهم، للمشاكل التي كانوا هم فقط من يهتم بها، وهذا ما أجبر المعارضين لهم على الرد على القضايا التي يثيرونها ولاستنساخ هيكلهم الحزبي وبرامجهم ونشاطاتهم، لأن الشيوعيين شكلوا أول المنظمات السياسية في العالم العربي (في مصر عام 1919 وفي سوريا عام 1924)، وقد تركوا أثراً لا يمحى على هيكليتهما السياسية على الرغم من أنهم لم يحكموا بشكل حقيقي أية دولة عربية.

هذا الكتاب هو ما قبل الأخير ضمن سلسلة خماسية في مشروعي عن الحركة الشيوعية في العالم العربي، وهو يتضمن الرحلة التي بدأتها في ذلك النهار المشمس في بغداد في شهر شباط من عام 1949.

ألكتب التي سبقت هذا السفر كانت عن الحركة الشيوعية في مصر والذي طبعته جامعة سيراكيوز عام 1990، والحركة الشيوعية في سوريا ولبنان والذي طبعته جامعة فلوريدا عام 1998، والحركة الشيوعية في العالم العربي والذي طبعته دار روتليج كورزون عام 2005.

إن نظام رومنة الأسماء العربية (نقْحَرة)* الذي اعتمدته يتبع عموماً الصيغة المستخدمة من قبل المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط. يجب أن أقر بأن هذا المسعى لم يكن ليتحقق دون مساهمة مباشرة وغير مباشرة من قبل كثيرين آخرين، منهم من جعل الوثائق متاحة، أو أولئك الذين رتبوا اتصالات مع المشاركين الرئيسيين في الحركة، فضلاً عن أولئك الذين قدموا مقترحات بشكل رسمي أو غير رسمي، وأولئك الذين ساهموا في المناقشات على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية. تضاف إلى ذلك مساهمات عدد من طلابي وأصدقائي بطرق عديدة ومختلفة، ممن ساعد على جمع المعلومات، وتعيين مواقع الوثائق المهمة في جميع أنحاء العالم. وكان آخر المصادر كتاب "ألحزب الشيوعي السوداني"، والذي نشرته دار روتليج عام 2013

إنني لا أجرؤ على محاولة تسميتهم كلهم خوفاً من أن أنسى أحداً منهم، مع ذلك فإني أتوجه بالشكر الخالص إلى مساعدي في البحث مارك بيزك الذي تابع كل الوثائق الإنكليزية المتوفرة المرتبطة بتحديث الجزء الأخير من الفصل السادس، والدكتور جمال سليم الذي عمل على رومنة الأسماء العربية (نقْحَرة) وكريستوفر لانكلي وكانديس م. جوبي التي عملت بجد على وضع اللمسات الأخيرة على المخطوطة وتنسيق جميع التغييرات والمراجعات. كما أعبر عن امتناني إلى ليندي أيوبي التي ساعدت على تبني أسلوب مطبعة جامعة كامبردج. وأخيراً يجب أن أتقدم بالشكر إلى لويس باتمان كبير محرري العلوم السياسية والتاريخ في جامعة كامبردج الذي رعى إعداد هذا الكتاب بصبر وتفهم.

* كتابة الحروف والحركات العربية بالأحرف اللاتينية. ويبو أن كلمة "نقحرة" مشتقة من "نقل الحروف"

أود أن أعبر عن امتناني أيضاً إلى مجلس البحوث الإجتماعية والعلوم الإنسانية في كندا لدعمه مشروع هذا الكتاب، وكذلك لجنة منح جامعة كالغاري ولجنة زمالات المقيمين في كيلام التي وفرت لي زمالة من أجل إعداد هذا الكتاب وتهيئته للطبع.

وكما هو الحال دائماً، فقد أجريت جميع البحوث تحت إشرافي المباشر، وانا أتحمل كامل المسؤولية عن جميع التحليلات والآراء التي تم طرحها هنا وكذلك عن أية أخطاء، كما أن كل الترجمات عن العربية كانت لي.

كالكاري، ألبرتا، كندا

تموز – 2007

الحزب الشيوعي العراقي

الأصول والأسس

يعد حسين الرحال (1901 –1981) الرائد الأول للفكر الاشتراكي (الماركسي)، على الرغم من انه لم يصبح شيوعيا أبدا، والذي كان أول من ادخل الفكر الماركسي إلى الحلقات الثقافية في بغداد. لقد كان الرحال طالبا في المدرسة الثانوية في برلين عام 1919 حينما حدثت ما يطلق عليها تسمية انتفاضة سبارتاكوس أو (انتفاضة كانون2) والتي حاول فيها الحزب الشيوعي الألماني (KPD) السيطرة على مدينة برلين. لقد ترك هذا الحدث أثراً عميقا لديه وأوقد اهتمامه بالاشتراكية والماركسية[1]، وحينما عاد إلى العراق بعد عام من ذلك، تأثر بشكل عميق بالظروف غير المستقرة في البلاد تحت نير الاحتلال البريطاني، بدأ تدريجيا في تلقين الأفكار الماركسية والفكر الاشتراكي. ومع ذلك أعرب في مقابلة[2] في أيامه الأخيرة عن خيبة امله العميقة كما يقول:

"بالبذور التي زرعتها وعملت بجد في رعايتها فكريا... كنت ارغب في خلق بيئة فكرية حيث الاشتراكية العلمية هي أساس التساؤل في فهم ظروفنا المتخلفة، لكن انتهى بنا المطاف في مكان آخر... إن فقر الفكر الماركسي اليوم (1973) أكثر إثارة للقلق لأنه أكثر تخلفا عما كان عليه قبل خمسين عاما".

---

(1) لمعرفة لمحة عامة عن حياة حسين الرحال، انظر كتاب:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), pp. 389–404.

يرجى ملاحظة أن أي أقتباس أو حاشية من كتاب حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة في العراق، أينما ورد في هذا الكتاب، هو من طبعة جامعة برنستون/نيو جيرسي الإنكليزية أعلاه.

(2) مقابلة أجراها المؤلف مع حسين الرحال في بغداد بتاريخ 19 تشرين الأول عام 1973.

العراق قبل الحرب العالمية الأولى

يعود تاريخ العراق الحديث إلى عام 1749 حينما عين السلطانُ العثماني سليمانَ آغا (أبو ليلة) واليا على بغداد؛ وهو من الضباط المماليك، جورجي الأصل كان واليا على البصرة (1749 –1761). لقد أدى هذا التعيين إلى إنشاء دولة شبه مستقلة في العراق تحت سلطة المماليك، وعلى الرغم من أنهم، من الناحية الرسمية، معينون من قبل السلطان العثماني، فقد شكل تعاقب المماليك سلالة حكمت العراق فعليا على مدى العقود الثمانية التالية، مع ذلك لم تكن سلطة المماليك على العراق كاملة دائما بسبب تداخل السلطات في الإمبراطورية العثمانية[3]. وكان التركيز العثماني على صد الغارات الفارسية المحتملة على الإقليم قد اجبر المسؤولين المماليك والباب العالي[4] على التعاون. لهذا، وعلى الرغم من جهودهم، فقد انحصر حكم المماليك، بنجاح متذبذب، ضمن مدة 80 عاما... وكان سقوط حكم المماليك عام 1831 يعني عودة الحكم الأجنبي غير المرحب به على مدينة بغداد[5]. لقد زاد عدد سكان المدينة من 20 ألفا في القرن السابع عشر إلى 100 ألف نسمة عام 1800 ووصل إلى ما يقرب 150 ألف عام 1831، العام الذي انتهى فيه حكم المماليك[6].

لقد بنى داود باشا آخر حكام المماليك (1817 – 1831) أسس قواعد الحياة السياسية والاقتصادية التي وحدت بنجاح ما سيشكل العراق الحديث، وكان ذلك من خلال توجيه البلاد بعيدا عن سيطرة إسطنبول، وتمكن من تقليص نفوذ المندوب البريطاني في العراق السير سي جي ريتش وممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية، في خطوة أكسبته الدعم

---

(3) Hala Fattah, *The Politics of Regional Trade in Iraq, Arabia and the Gulf: 1745–1900* (Albany: State University of New York Press, 1997); Thabit Abdullah, *A Short History of Iraq* (New York: Seven Stories Press, 2003); and Thabit Abdullah, *Merchants, Mamluks and Murder: The Political Economy of Commerce in Eighteenth Century Basra* (Albany: State University of New York Press, 2000).

(4) قسم إداري يتصل باسطنبول مباشرة وليس تحت سيطرة الباشوات المماليك

(5) Tom Nieuwenhuis, Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk Pashas, Tribal Shayks and Local Rule Between 1802 and 1831 (Hague: Martinus Nijhoff, 1982), p. 171.

(6) _Abd al-Aziz al-Duri, "Baghdad," *Encyclopedia of Islam* (Leiden, Netherlands: E.J. Brill, 1960), p. 925.

الشعبي وخاصة بين التجار العراقيين. كما فرض داود باشا على البريطانيين دفع الرسوم على جميع البضائع المستوردة، وهي الضرائب التي كانوا معفيين منها في السابق.

لقد ترسم داود باشا في حكمه نموذج محمد علي باشا في مصر. وبالمثل من محمد علي، سعى لخلق بنية تحتية حكومية حديثة، ووطد النظام وشرع في إصلاحات حكومية وأنشأ المؤسسات القضائية والتعليمية، كما قام بتحديث الجيش وتوسيعه حتى أوصل عدده إلى ما يقرب من 100 ألف رجل، وبنى المصانع ونشر أول صحيفة ونظم أعمال الري[7]. كما لاحظ الباحث توم نيوونهاوس أن "فترة الحكم المحلي (المملوكي) السابقة أصبحت مهمة وتؤشر على حقبة من التقدم المحلي التي توسعت فيها المدارس والحمامات والمساجد والأسواق والخانات". فيما اعتبر أحد الاقتصاديين العراقيين المتميزين وهو محمد سلمان حسن[8] أن داود وحكمه كانا أول محاولة للتنمية الاقتصادية المستقلة، وإن كانت جنينية، في التاريخ العراقي الحديث. سار الجيش العثماني عام 1831 وبتحريض من البريطانيين إلى بغداد واعتقل داود باشا وتم بعد ذلك سجنه لبقية حياته وتمت إزالة النخبة المملوكية من السلطة، وبذلك انتهت التجربة العراقية الأولى في الحكم الذاتي[9].

لقد تزامنت استعادة الحكم المباشر من قبل إسطنبول، مع ظهور للنفوذ البريطاني في العراق؛ وطبقا لـ نيوونهاوس فان (كلا من الأتراك والبريطانيين كانا مسؤولين بشكل كبير عن تخلف التنمية في العراق)[10]، ومع ذلك فانه ومع عودة العراق إلى السيطرة العثمانية فقد بدأ يتأثر بتباشير السياسات والإصلاحات المستنيرة التي تجري في إسطنبول؛ حيث بدء عام 1839 عصر "التنظيمات". وفي ظل تلك البيئة فأن القانون والدبلوماسية والإدارة الحكومية والتعليم قد تم تحديثها وتم تقديم الأفكار العلمانية ومبادئ الديمقراطية.

في عام 1868 أصبح مدحت باشا، وهو من كبار المدافعين عن الإصلاح، أول رئيس لمجلس الدولة في إسطنبول، وهي واحدة من أهم مؤسستين للتنظيمات، وعين في السنة التي

---

(7) عثمان ابن سعود البصري الوائلي – مطالع السعود وزكي صالح (بلاد ما بين النهرين من 1600 إلى 1914).

(8) Nieuwenhuis, *Politics and Society*, p. 173.

(9) محمد سلمان حسن (التطور الاقتصادي في العراق) بيروت – المكتبة العصرية 1965 ص 30 - 33

(10) Nieuwenhuis, *Politics and Society*, p. 171.

تلتها واليا على بغداد (1869–1872). ومن هذا الموقع بدأ بوضع أفكاره الإصلاحية موضع التنفيذ. لقد أرسى مدحت باشا الحكم المركزي للحكومة، واستتب الأمن، وقام بمسح الأراضي، وباشر بإصلاحات ملكية الأراضي، التي منحت الفلاحين بعض الحماية وقللت من السيطرة الإقطاعية، وأعاد تأسيس التعليم الحديث، وبنى المصانع. وهي في جوهرها استمراراً لإصلاحات حكومة داود باشا. لقد قام أيضا بتأسيس جريدة الزوراء واستورد مطبعة خاصة لذلك الغرض وقد استمرت الصحيفة على الصدور لنصف قرن، وقد أنفقت معظم الإيرادات الحكومية على المشاريع العامة فيما تم إرسال القليل منها إلى الخزينة في إسطنبول. وإلى حد ما، ونتيجة لنجاحه في العراق أدت الغيرة ودسائس البلاط إلى إزاحة مدحت باشا من منصبه بعد ثلاث سنوات. وقد تولى لاحقا، بنمو الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية، منصب رئاسة وزراء الإمبراطورية. وطبقا لما كتبه أحد المثقفين والشخصيات الأدبية العراقية في العام 1930:

"حالما دخل مدحت باشا بغداد، بدأ بدراسة الأوضاع العراقية وموارده المالية من منظورات الأمن والإدارة والنظام والتعليم والصناعة والزراعة والاقتصاد والصحة وعملية خلق بنية تحتية حديثة.

لقد أعلن عزمه على تنفيذ برنامجه، وسرعان ما وضعه موضع التنفيذ، وعلى الرغم من انه كان مهذباً ومحترما، لكنه كان أيضا حازماً في تنفيذ برنامجه. وفي أيام قليلة بدأت علامات الإصلاح والازدهار تظهر في البلاد وكانت الظروف الاجتماعية على شفا تحول جذري. لقد كان الناس سعداء، وسادت العدالة واحترام الحقوق. وبعد ثلاث سنوات، في عام 1873 أعلن بوجه مغموم، في دار الحكومة، قائلا: "ذلك ما وعدتكم به وطاب اليوم الذي التقيتكم فيه، وقد أنجزت كل ذلك لكن، لسوء الحظ، علي أن أغادر وأقول لكم وداعا أصدقائي العراقيين الأعزاء وكانت الإجابة دموعا في عيون المستمعين"(11).

في عام 1876 دخل العراق في مرحلة دستورية جديدة مع السلطان عبد الحميد الثاني الذي وصل إلى السلطة بواسطة الإصلاحي مدحت باشا وأتباعه الليبراليين في إسطنبول، حيث أصبح مدحت باشا الوزير الأعظم. وقد أعلن السلطان المتوج حديثا، عبد الحميد الثاني، هذه الإصلاحات الدستورية في 23 كانون الأول 1876. لكنها وصلت إلى نهاية مفاجئة تماما حينما عمد عبد الحميد الثاني إلى عكس توجهاته، وقام بإرسال

(11) فهمي المدرس (العالم العربي) الرقم 1965 (بغداد، 9 آب 1930)

مدحت باشا إلى المنفى في مكة، وبدأ فترة حكم استبدادي وفساد انتهى بثورة تركيا الفتاة عام 1908. وقد قادت هذه الزمرة القوية من القوميين الأتراك تركيا إلى الحرب العالمية الأولى، وقد مورست سياسة التتريك التي أثارت غضب الكثير من العثمانيين العرب بمن فيهم العراقيون وخصوصا النخبة الجنينية المثقفة.

استخدم العثمانيون العرب في مناهضتهم لسياسة التتريك الجمعيات السرية والصحف السرية العربية في الدعوة للقضية القومية. وكان تعالي أصوات الحركات الانفصالية غير التركية في الإمبراطورية العثمانية (كما في البوسنة وبلغاريا وكريت) قد ألهم القوميين العرب في العراق وسوريا. وكان الضباط العرب في إسطنبول، وهم أكثر الفئات المؤثرة في المجتمع التي استفادت من تلك التطورات وعرضة للتأثر بتقنيات التدريب (الغربية غالباً)، قد اضطلعوا بأدوار هامة في إطار الحركة السرية المتنامية. لقد كان الضباط العراقيون في كثير من الأحيان من أبرز الأعضاء في الجمعيات السرية مثل العهد التي تشكلت بين المكونات العربية في الجيش العثماني وأبدوا التزامهم بالعمل على استقلال العرب. ولنفس الغرض الذي أنشأت من أجله جمعية العهد في العراق نشأ فرع من حزب اللامركزية العثمانية في القاهرة يدعى "العصبة الحمراء" بهدف تحقيق المساواة والإستقلال الذاتي للمقاطعات العربية ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من أن جهوداً كهذه أسهمت في إضعاف الإمبراطورية العثمانية في وجه التجاوزات الأوربية، فإن الكثير من العرب اعتبروا مطالبهم في اللامركزية ضرورية لحماية هويتهم الثقافية واللغوية في مواجهة الإصلاحات التي انبثقت من إسطنبول. ومع عودة دستور عام 1908 بدأت فروع جمعيات القوميين العرب بالظهور في الغالب في البصرة وبغداد وأيضاً في الموصل والمدن العراقية الأخرى، ونمت بذور الصحوة السياسية والإجتماعية بسرعة.

إضافة إلى ذلك بدأت تظهر الصحف والمجلات العربية ونما عدد الصحف اليومية في العراق من صحيفة واحدة بين عامي 1894 و1904، إلى واحد وستين صحيفة بين الأعوام 1904 إلى 1914. وعلى الرغم من أن وجود الكثير منها لم يستمر إلا لفترة قصيرة قبل أن تقوم الجهات العثمانية بإغلاقها، إلا أن التعبير الفكري الجديد ازدهر عند العرب. وبعد إدخال المطبعة الحديثة أصبحت الصحف والمجلات المصرية متاحة بسهولة للعرب

الآخرين وسهلت زيادة الاتصال بين الطبقات الشابة المثقفة الصاعدة في العراق وبقية العالم العربي. لقد كانت زيادة توافر الصحف والمجلات العربية من خلال خدمات البريد الأجنبية المتجاوزة للرقابة العثمانية حافزاً للتطور السريع في زيادة الوعي الإشتراكي في العراق. وكانت مجلات مثل المقتطف والهلال والسياسة والمقطم جزءا من الغذاء المنتظم لأعضاء الطبقة المثقفة الواعية في العراق [12].

التأثير الأجنبي

بالإضافة إلى المجلات العربية، بدأت تتداول بين نخبة محدودة من الطبقة المثقفة منشورات الحزب الشيوعي في بريطانيا، وضمن تلك النخبة المثقفة كان حسين الرحال والذي قام بترجمتها إلى العربية وعقد مناقشات بشأنها مع أصدقائه في بغداد، وفي ذات الوقت كانت مجلة الحزب الشيوعي الفرنسي التي تدعى (*L'Humanit´e*) متوفرة للعراقيين الناطقين بالفرنسية وتمت ترجمتها أيضا إلى العربية وتوفيرها إلى حلقة الرحال. لقد كان تطور الفكر الاشتراكي بين العراقيين متأثرا بشدة بالاشتراكيين الأجانب الذين يعملون مع البريطانيين في العراق، وكان من بين هؤلاء الاسكتلندي دونالد . ام. مكنزي، والذي قام بافتتاح مكتبة مكنزي في بغداد عام 1925 وعمل فيها حتى وفاته عام 1946. كان مكنزي يوفر عددا من الكتب الأجنبية، خصوصا تلك التي تبحث في الأفكار الاشتراكية، ويتيحها بالكلفة للشباب الاشتراكي العراقي، بينما يقوم ببيعها بأرباح إلى البريطانيين والأثرياء العراقيين.[13] وقد لعبت زوجته أيضا دورا مهما في نشر الأفكار الاشتراكية بين المجاميع النسائية العراقية وكان لها الفضل في ربط تلك المجاميع بأول مؤتمر نسائي شرقي والذي عقد في دمشق في 14 تموز من عام 1930[14]. بالإضافة إلى ذلك وبين أعوام 1919 إلى 1926 كان هناك رجل أسترالي يدعى رايلي، يعمل مدرسا في قسم التربية البريطاني في الموصل قبل أن يصبح مديرا للتعليم، يلقى محاضرات على

(12) لمزيد من التفاصيل ينظر Philip Willard Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cope, 1937), pp. 222–236.

(13) انظر محسن دزائي (أحداث عاصرتها) (أربيل، كردستان، آراس، 2001) ص 164

(14) نفس المصدر

الطلاب والنخبة العراقية عن الظروف الاجتماعية مستنيراً بالمفاهيم الاشتراكية. وقد عاد بعد ذلك إلى أستراليا عام 1926 وعمل في الصحافة وانتهى به المطاف في الصين حيث قتل هناك. في النهاية كانت زوجة مكنزي وإمرأة أمريكية تدعى مس كير تقومان بإلقاء المحاضرات في نوادي الفتيات والمدارس في بغداد حيث تقدمت المفاهيم الاشتراكية أيضا[15].

كانت الاتصالات بين العراقيين والروس محدودة حتى الحرب العالمية الأولى، إلى أن التقى العسكريون والضباط العراقيين مع خصومهم من الروس حينما كانوا جزءاً من الجيوش العثمانية على الجبهة الروسية، كذلك كان التفاعل بين المدنيين العراقيين والروس بعد قيام ثورة أكتوبر عام 1917 محدودا، لكن رأي العراقيين الذين واجهوا الثوار كان في صالح البلاشفة. بعد تراجع الجيوش العثمانية في بداية عام 1917، احتلت القوات الروسية الأجزاء الشمالية والغربية من ولاية العراق العثمانية وتعاملت القوات مع السكان بشكل إنساني، وفي هذه البيئة كان بعض الجنود الروس الذين يميلون سياسيا للمفاهيم البلشفية قد بدأوا بنشر بذور تلك الأفكار، وبدء العراقيون بنشرها.

إضافة إلى ذلك كان بعض الكرد والعرب قد أصبحوا أسرى حرب لدى الروس، وبعد الثورة الروسية تم معاملتهم بشكل جيد، وبدأوا بنشر بعض الأفكار الثورية الغامضة بعد عودتهم إلى العراق. وصار البعض منهم يعرف في العراق باسم البلاشفة وكان أحدهم في بغداد يدعى باسم صالح البلشفي (1892 – 1973) والذي اعتمد هذه الكنية واستخدمها لبقية حياته. وقد قال في مقابلة أجريت معه عام 1968

"لقد كان اتصالي بالبلاشفة من الجانب الإنساني، وحتى حينما كنت أسيرا لديهم خلال الفترة القيصرية، كنت أستطيع التمييز من كان بلشفيا من الحراس ومن لم يكن كذلك من الطريقة التي كان يعاملنا بها الحراس. وحالما اندلعت الثورة تم آلافراج عني وأصبحت جزءا من الرفاق وبتلك الطريقة اكتسبت اسمي وانا فخور بذلك. وعلى الرغم من أنني لم أكن شيوعيا أبدا، فإنني اعتقد أن البلاشفة كانوا يهتمون بالآخرين كثيراً، ولذلك فان أيديولوجيتهم يجب أن تكون أيضا من ذات الطبيعة"[16].

(15) لقاء أجراه المؤلف مع حسين الرحال وزكي خيري (بغداد، 18، كانون الثاني 1976)
(16) لقاء أجراه المؤلف مع صالح البلشفي (بغداد، 18 شباط 1968)

في كردستان العراق كان يطلق على الأكراد العائدين تسمية البلاشفة[17]، وفي المراكز الدينية الشيعية في النجف وكربلاء كانت التسمية ذاتها تطلق على العائدين من الأسر في روسيا. وكان بعض العلماء من الشيعة يعتقدون أن البلاشفة يميلون بشكل إيجابي نحو الإسلام. بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الأولى أرسل فرع جمعية العهد في الموصل رسالة إلى المقر الرئيسي في دمشق دعا فيه إلى تشكيل تحالف إسلامي – ألماني وبلشفي لتحدي المستعمرين المحتلين[18].

وحينما غادر حسين الرحال العراق حوالي عام 1914 كانت البلاد من أكثر الولايات النائية الأقل تطورا في الإمبراطورية العثمانية. وطبقا لحنا بطاطو فانه قبل الحملة العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى فان "الملكية الخاصة بمعنى الحيازة الشخصية لملكية وسائل الإنتاج لم تكن موجودة خارج المدن العراقية وأطرافها، وحتى في المدن كانت محفوفة بالمخاطر, وكانت عرضة للمصادرات المتكررة"[19]. كان هناك بعض الطبقات الاقتصادية البدائية في المدن لكنها "كانت بأشاكل أولية وهياكل موازية ضمن المجتمعات الدينية المعروفة، كما أن الطبقات الاجتماعية في البلاد لم تظهر بعد"[20]. والمجتمع العراقي مازال منقسما بشكل عميق على أسس عرقية وطائفية، حيث المسلمين السنة في المواقع المتميزة مع القليل جدا من التفاعل والقليل من المصالح المشتركة بين شرائح السكان الأخرى في العراق.

كانت البلاد مكونة من حوالي 75 بالمائة من العرب بينما الأكراد والفرس والتركمان والأرمن وبعض المجموعات الأصغر حجما تشكل نسبة 25 بالمائة الباقية، كما أن غالبية السكان المسلمين منقسمين بين الشيعة والسنة وكان هناك بعض الأقليات من المسيحيين واليهود والصابئة، ومع مجموع السكان الكلي البالغ عددهم 2.5 مليون نسمة مع مطلع القرن العشرين، كانت نسبة الفلاحين الريفيين تبلغ 59 بالمائة و17 بالمائة من البدو

---

(17) كردستان والحركة الكردية – جلال الطالباني- بيروت دار الطليعة 1969 ص 58
(18) جدل الفكر الاشتراكي في العراق –- 1920 – 1934 عامر حسن فياض رسالة ماجستير من كلية القانون والسياسة جامعة بغداد 1978 ص 233 إلى 240.
(19) حنا بطاطو – الطبقات الاجتماعية القديمة ص8
(20) المصدر السابق

الرحل و24 بالمائة فقط من سكان المدن[21] فيما كانت نسبة المتعلمين من المجموع تبلغ واحد بالمائة فقط [22].

ويستند التقسيم الاجتماعي الداخلي للبلاد على تسلسل هرمي يعطي امتيازات خاصة لأصحاب المناصب الدينية مثل السادة الذين يتصل نسبهم بالنبي (ص)، وقادة الجماعات الصوفية وكذلك علماء السنة والشيعة والچلبيين (التجار الأغنياء) الذي كانوا يتركزون أساسا في بغداد بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين العثمانيين وهم (من أصل غير عراقي) ومن كانوا يحكمون البلاد. لقد شكلت الطبقات الغنية نسبة صغيرة جدا من السكان. وتحتل طبقة متوسطة صغيرة تتكون من المهنيين والحرفيين والتجار المحليين مستوى آخر، في حين أن الغالبية العظمى من سكان المدن هم من عمال الخدمات الفقراء. لقد كانت الطبقة العاملة الصناعية معدومة حتى أواخر العشرينات من القرن العشرين،[23] وفي الريف كان النظام القبلي الذي كان قائما لعدة قرون سليما إلى حد كبير حيث ظل شيوخ المشايخ وشيوخ العشائر العربية ورؤساء آلافخاذ، وأغوات القبائل الكردية يحتفظون بسيطرة محكمة على شؤونهم القبلية. في كل شيء كان العراق فسيفساء من الفئات الاجتماعية تتراصف على خطوط قبلية ودينية وطبقية وعرقية. وكل مجتمع يعيش وفقا لأنماطه التقليدية الموروثة والتي استوعبت التأثيرات الأجنبية والممارسات الحديثة. وبعبارة أخرى فان الأعراف الثقافية والتاريخية والموروثة كانت أكثر تعقيدا في طبيعتها وقد تم توارثها منذ زمن السومريين، وفي فترة لاحقة من العباسيين في القرن الثامن وقد سمحت هذه القيم للمجتمعات بالتكيف مع التغيير واعتماد أفكار وطرق أخرى للمعيشة كان من الصعب على الغربيين أن يدركوها.

(21) التطور الاقتصادي في العراق – ص 52
(22) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي د. هاشم جواد (بغداد – دار المعارف 1946) ص 104
(23) حنا بطاطو – الطبقات الاجتماعية القديمة ص 11

الهيمنة البريطانية

كان التغلغل البريطاني في الخليج العربي في القرن السابع عشر كنتيجة مباشرة لدمج المصالح بين الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية البريطانية مما أدى إلى سيطرتها في النهاية على وديان دجلة والفرات خلال الحرب العالمية الأولى.

لقد بدأت شركة الهند الشرقية نشاطها التجاري في البصرة عام 1635 وبعد ثمان سنوات أقامت أول مصنع لها، مما جعل البصرة مركزا مهما للشركة في المنطقة. وفي وقت لاحق عام 1764 افتتحت بريطانيا قنصلية رسمية في البصرة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي البريطاني والاستعاضة عن ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية. وقد توسع الوجود البريطاني بشكل أكبر عام 1798 حينما افتتحت مقر إقامة دائمة في بغداد، وفي نهاية المطاف أصبحت بغداد مركز النشاطات البريطانية في شبه الجزيرة العربية، لتحل محل البصرة كرد فعل على زيادة الاهتمام الفرنسي بالعراق والذي كان متسترا بتحدي نابليون لسيطرة البريطانيين على الهند في نهاية القرن الثامن عشر[24]. وبحلول عام 1834 كان إدخال الزوارق الحربية في نهر دجلة قد خلق بيئة آمنة للنقل النهري، وهكذا ازداد التغلغل الاقتصادي البريطاني، حيث أصبح العراق في منتصف القرن التاسع عشر جزءا من نظام السوق الإمبراطوري البريطاني، وتحول العراق العثماني إلى منطقة نفوذ ومصالح حيوية بريطانية. وطبقا لأحد دارسي السياسة الخارجية البريطانية في العراق، فان البريطانيين كانوا ينظرون إلى العراق على انه حجر الزاوية لبقاء الإمبراطورية الهندية البريطانية. وقد نشأ هذا المفهوم لدى البريطانيين حوالي عام 1830 وتطور خلال العقود الأربعة التالية وترسخ بقوة عام 1878 حيث تحولت بلاد ما بين النهرين واقعيا إلى منطقة نفوذ بريطاني[25].

---

(24) عبد الرحمن اليزاز، العراق من الاحتلال حتى الإستقلال، الطبعة الثالثة. (بغداد: وطبعة العاني 1967) ص46، واحمد، موجز تاريخ العراق الحديث ص43

(25) زكي صالح، بلاد ما بين النهرين 1600 – 1914: دراسة في السياسة الخارجية البريطانية (بغداد -دار المعارف 1957) ص 170 وللمزيد من التفاصيل بشأن منطقة الخليج والعراق ينظر إلى كتاب

Jacqueline S. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982), pp. 37–53.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأت بعض التغيرات تصبح ملحوظة. فافتتاح قناة السويس عام 1869 وتطور النقل الآلي على نهري دجلة والفرات جعلت العراق أكثر عرضة لتغلغل المنتجات والأفكار من العالم الخارجي وخصوصا تلك الأفكار التي لها أصل بريطاني [26]. وهو ما أدى إلى انخفاض تجارة وإنتاج السكان المحليين ومحولا العراق إلى وضع سوق معتمد على البضائع البريطانية ومصدر للمواد الأولية الرخيصة للصناعة البريطانية وزاد من ارتباط العراق بالسوق الإمبريالية العالمية. وعلى النقيض من اتجاه التجارة العراقية حتى أواخر القرن الثامن عشر والتي كانت تتم مع دول الشرق الأوسط، أصبحت تجارة العراق الآن مع دول أوروبا الصناعية بشكل عام، ومع بريطانيا بالخصوص [27]، وفي الواقع فقد ارتفعت قيمة الواردات الأوربية القادمة إلى العراق عبر البصرة من 51 ألف باوند إسترليني ما بين أعوام 1868 إلى 1870 إلى ثلاثة ملايين وست وستين الف باوند إسترليني بين أعوام 1907 إلى 1909[28] وكان جزء كبير من هذه الواردات من المنسوجات البريطانية الرخيصة الصنع والتي أدى تدفقها المتزايد إلى خراب تدريجي للصناعة المحلية في العراق، كما جرى سابقا في كل من سوريا ولبنان. وفي ذات الوقت ارتفع الإنتاج الزراعي العراقي بسرعة، فما بين أعوام 1860 إلى 1920 ازداد إنتاج الحبوب بنسبة واحد بالمائة سنويا، كما أن غلة التمور ازدادت بهامش اكبر. فيما توسعت المساحة المزروعة من اقل من 100 ألف دونم في أعوام 1860 إلى 1.613.000 دونم عام 1913[29] كما تحول طابع إنتاج المحاصيل من اقتصاد لتلبية للاستهلاك الذاتي والذي كان سائدا في السابق إلى اقتصاد قائم على محاصيل تنتج للبيع في السوق الخارجية؛ وبصورة رئيسية محاصيل الحبوب التي زاد تصديرها حوالي 20 ضعفا في الفترة ما بين 1867 – 1871 والأعوام 1912 – 1913[30].

---

(26) عشية الحرب العالمية الأولى كان حصة بريطانيا من التجارة مع العراق والخليج تبلغ 9 ملايين و600 ألف باون إسترليني

(27) حسن: التطور الاقتصادي في العراق ص 87

(28) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة في العراق ص 239 إلى 240

(29) حسن: التطور الاقتصادي للعراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 – 1958 – ج1 ص 175

(30) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 3.

عشية الحرب العالمية الأولى كانت قوة بريطانيا العظمى تقف كقوة مهيمنة في الخليج العربي وعلى وشك الدخول في مرحلة جديدة. فقد كانت هناك ثلاثة قرون من جهود بريطانيا لتوسيع وحماية تجارتها فضلا عن زيادة نفوذها الدبلوماسي والاستراتيجي وحماية الطريق البري إلى الهند من هيمنة قوى أخرى عليها، عن طريق اتفاقات تم التفاوض عليها. وبعد سلسلة من الاجتماعات والتبادلات ما بين الأعوام 1909 إلى 1913 حققت بريطانيا اعترافا بوضعها من ألمانيا وفرنسا ومن الإمبراطورية العثمانية. وبموجب الاتفاقية الأنكلو-تركية والتي تم توقيعها في 29 تموز عام 1913، أكملت بريطانيا في الواقع ضمها للخليج العربي وعززت مكانتها المهيمنة على ولايات بلاد ما بين النهرين العثمانية. فضلاً عن ذلك ضمنت الاعتراف بوضعها الخاص في الخليج العربي وشرعية معاهداتها مع مشيخة الكويت والبحرين، وحددت نهاية سكة حديد بغداد في البصرة (والتي لا يمكن تمديدها أبعد من ذلك دون موافقة بريطانيا، حاصلة على سيطرة منفردة بشأن تطوير ميناء البصرة ومدينة بغداد وبالتالي حرمان ألمانيا، أو اية قوة، أخرى من التسهيلات البحرية في الخليج، وحققت الاعتراف العثماني بحقها في وضع عوامات إرشاد السفن والإنارة وحراسة شط العرب والخليج العربي. لقد اعتبرت هذه التدابير كضمان لمطالبات بريطانيا على بلاد ما بين النهرين في حال تفكك الإمبراطورية العثمانية[31].

وفي محاولة لتوسيع نفوذها بشكل اكبر من ذلك في المنطقة استخدمت بريطانيا الاتفاق للتحكم بمنافذ المياه، وبهذه الطريقة يمكن للسلطات البريطانية أن تعزز النمو الاقتصادي من خلال الزراعة والسيطرة على تقييم الإيرادات وجبايتها على الرغم من الدور المشترك الذي كان لها مع ألمانيا في تطوير الري لسهل الأناضول في آسيا الصغرى. في النهاية انتقلت حقول النفط العثمانية إلى السيطرة البريطانية، مما اضطر ألمانيا إلى القيام باستطلاع للتنقيب أكثر عن حقول النفط في جنوب العراق وفي جنوب بلاد فارس باعتبارها المجال الحصري لشركة النفط الأنكلو- فارسية. وبسبب من المخاوف

---

(31) لمزيد من التفاصيل ينظر إلى كتاب

Jill Crystal (ed.), *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994); see also Richard Schofield (ed.), *The Iran-Iraq Border: 1840–1958*, 11 vol. (Buckingham, UK: Archive Editions, 1989), for a copy of the 1929 Anglo-Turkish Agreement.

الدبلوماسية التي تقتضي من بريطانيا وألمانيا مراعاة التشاور مع الممثلين الفرنسيين والإيطاليين والروس، فأن الاتفاق الأنكلو– ألماني لم يتم توقيعه حتى يوم 15 تموز من عام 1914، كما تأخرت المصادقة عليها إلى حين اختتام المفاوضات التركية الألمانية المنفصلة.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى في 28 تموز عام 1914 فان المعاهدة الأنكلو-ألمانية وما ترتب عليها قد ألغيت في الواقع، وفي النزاع الذي تلا ذلك كان على السلاح البريطاني تثبيت ما أنجزته التجارة والدبلوماسية قبل الحرب. مع قيام بريطانيا باحتلال البصرة عام 1914 وبغداد عام 1917 وأخيرا الموصل عام 1918 والترتيبات التعاهدية جنوبا في الخليج، أصبحت الهيمنة البريطانية أمرا لا جدال فيه، وانتقلت السيادة – من دون موافقة أو مشاركة السكان العرب في المنطقة – من العثمانيين إلى الإمبراطورية البريطانية. لقد كان ثمن ذلك جسيما على بريطانية، وشمل أكثر من 200 مليون جنيه و100 ألف إصابة في حملة بريطانيا في بلاد ما بين النهرين.

وكان اتجاه السكان المتنامي نحو التوطين وزيادة عدد الفلاحين الذين يزرعون الأرض ما يتناسب مع تلك التطورات. والواقع أن نسبة البدو الرحل بين سكان المناطق الريفية قد هبط من 35 بالمائة إلى 17 بالمائة بين الأعوام 1867 إلى 1905 فيما زادت النسبة المئوية للمزارعين من 41 بالمائة إلى 59 بالمائة، وباستخدام قانون الأراضي العثماني لعام 1858 فان شيوخ القبائل، والمزارعين الذين كانوا يحصلوا على الأراضي بنظام جباية الضرائب بالمزايدة(32)، وتجار المدن الأغنياء بدأوا بالحصول على سندات الملكية (سندات الطابو) للممتلكات التي كانت مملوكة سابقا للدولة أو الملكية العامة(33). ولم تتقدم تلك العملية بعيدا عشية الحرب وحاولت السلطات العثمانية استعادة الأراضي التي تم تسجيلها كملكية خاصة(34)، لكن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية والاحتلال البريطاني للعراق تسارعت وتيرة التغيير بسرعة وزادت في التوترات الاجتماعية والتفاوت

(32) في نظام جباية الضرائب بالمزايدة تعاقدت السلطة المركزية مع رجال أعمال أو زعماء محليين لجباية مبلغ محدد كضريبة من منطقة ما باي وسيلة يرونها مناسبة. مزارعو الجباية يجمعون عموما مبلغا أكبر بكثير مما يتطلب الأمر ويحتفظون بالفرق لأنفسهم.

(33) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: Methuen, 1981), p. 186.

(34) لقاء للمؤلف مع حسين الرحال وزكي خيري في بغداد (18 كانون الثاني 1976)

الاقتصادي والخلافات السياسية[35]، كما انه وفي التسويات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى قسمت بريطانيا وفرنسا الشرق الأوسط إلى مجالات نفوذ، تم ترتيبها مسبقا عبر اتفاقية سايكس بيكو لعام 1915 ونفذت في مؤتمر سان ريمو في نيسان من عام 1920[36] حيث حصلت بريطانيا على تفويض بالانتداب على كلا من العراق وفلسطين، واعتبرت محاولة شفافة لإضفاء الشرعية على الاحتلال البريطاني للعراق فيما رأى الوطنيون العراقيون أنها "إمبريالية في شكل جديد واستعمارا تحت اسم جديد"[37].

بدأ العراقيون بقيادة من شيوخ قبائل الفرات الأوسط وقادة الشيعة في النجف، بالتحريض ضد الانتداب البريطاني في صيف عام 1920، وبعد ستة أسابيع فقط من إعلان ذلك الانتداب. وسرعان ما نما هذا التحريض ليتحول إلى ثورة شعبية وفي الرابع من تموز عام 1920 تعرضت الحاميات والمكاتب البريطانية للهجمات في جميع أنحاء العراق في ثورة اعتبرها احد المؤرخين "أول حرب تحرير وطنية ضد الإمبريالية البريطانية" مع "سمة رئيسية للحركة هي أن التعاون فيها يجري بشكل لم يسبق له مثيل بين الطائفتين الشيعية والسنية في العراق"[38] وقد أبرزت ثورة عام 1920 بشكل ملحوظ أول مظهر لشكل من أشكال الهوية الوطنية[39]. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا قادرين على قمع التمرد، لكن عملية القمع واجهت انتقادات شديدة في بريطانيا بسبب

---

(35) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 4.
خلال هذه الفترة كان تسجيل الملكية الخاصة للأراضي متواضعا، حيث انخفضت الأراضي الأميرية من حوالي أربعة أخماس الأراضي في ستينات القرن التاسع عشر إلى حوالي 60 بالمائة في الفترة من 1033 – 1958، وازدادت الأراضي المسجلة في الطابو من حوالي 20 بالمائة في نفس الفترة إلى 30 بالمائة عام ثورة 1958. أنظر كتاب محمد سلمان حسن (دور السياسة الخارجية في التطور الاقتصادي للعراق 1864 – 1964) ص 350

(36) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*, 2nd ed. (London: Henry Holt, 2001).

(37) PhilipW. Ireland, *Iraq:AStudy in Political Development* (London: Jonathan Cape, 1937), p. 262.

(38) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 33.

(39) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, pp. 10–11.

تكاليفها المالية والبشرية، حيث استخدمت فيها الأسلحة الكيمياوية ضد المتمردين والبطش الشامل.

في وقت لاحق أنشأت دائرة المستعمرات البريطانية مكتبا فرعيا لأقاليم الشرق الأوسط التي ضمت حديثا، وفي مؤتمر عقد في القاهرة في آذار من عام 1921 برئاسة وزير المستعمرات ونستون تشرشل تم تأسيس هيكلية جديدة لتلك الأقاليم. وتقرر أن يحكم العراق بشكل غير مباشر من خلال مجلس وزراء وطني وإدارة مدنية يراسها عربي، لكن السلطة تبقى، على أية حال، في يد المستشارين البريطانيين وكان لبريطانيا حق النقض (الفيتو) على القضايا المالية والعسكرية، بالإضافة إلى أن بريطانيا ستدير العلاقات العراقية الخارجية.

لقد تم اختيار الأمير فيصل بن الشريف حسين قائد الثورة العربية عام 1916 من قبل البريطانيين لكي يحكم العراق بعد أن طرده الفرنسيون بعد فترة قصيرة من توليه العرش في سوريا ولذا كان محدود الدعم من قبل النخب المحلية. لكنه، على أية حال، حصل على بعض الدعم في العراق من قبل الضباط العراقيين الذين خدموا معه في الثورة العربية عام 1916 ضد العثمانيين وجزء كبير منهم كانوا تحت إدارته قصيرة الأجل في سوريا، أما المرشحين الآخرين، والذين كان بعضهم نشطين في ثورة عام 1920، فقد كانوا أكثر شعبية لكنهم اعتبروا (من قبل البريطانيين) انه لا يمكن الوثوق بهم أو ينظر اليهم على انهم معادون لبريطانيا. وبسبب من مقبوليته المحدودة على المستوى المحلي كان البريطانيون يرون أن فيصل يمكن الاعتماد عليه وبالتالي سيكون سهل الانقياد للضغط البريطاني، وفي ذات الوقت سيزيد من تقسيم قاعدة الحركة الوطنية المناهضة لبريطانيا لأنه ينحدر من سلالة النبي محمد وسيحوز على ولاء الكثير من المسلمين. وهذا ما منحه بعض الشعبية وسمح له بتجاوز الانقسامات الطائفية، مما جعل من المتعذر في الواقع التفكير في الاعتراض على ترشيحه. وفي ربيع عام 1921 دبر البريطانيون انتخاب فيصل كملك دستوري وتوجوه باسم فيصل الأول.

وتحت حكم فيصل حلت المعاهدة الأنكلو-عراقية في تشرين الأول عام 1922 محل الانتداب التي شرّعت السيطرة البريطانية الرسمية لفترة 20 عاما. وقد منحت بريطانيا بموجبها حق الإشراف على الشؤون المالية والعلاقات الخارجية للعراق، وسمحت

بالتواجد العسكري البريطاني على الأراضي العراقية، كما نصت على أن "الملك سوف يستجيب للنصائح البريطانية بشأن جميع المسائل التي تؤثر على المصالح البريطانية"(40)، وبالمقابل وافقت بريطانيا على تقديم المساعدات العسكرية والمدنية للعراق ودعم تقديم طلبه للحصول على العضوية في عصبة الأمم. في غضون شهرين بعد الإعلان العام للاتفاقية الأنكلو-عراقية تم تشكيل حزبين سياسيين رئيسيين هما (حزب النهضة العراقية) والذي تراسه محمد الصدر و(الحزب الوطني) الذي ترأسه جعفر ابو التمن والرجلان كانا من قادة الشيعة البارزين للاحتجاج ضد المعاهدة، كما تشكل أيضا (الحزب الحر العراقي) الموالي لبريطانيا برئاسة محمود النقيب.

في 23 آب من عام 1922 انطلقت تظاهرات جماهيرية عفوية احتجاجا على المعاهدة، وبسبب المعارضة الشديدة رفض الملك فيصل وحكومته المصادقة على الاتفاقية، وفي 29 آب قدمت الحكومة استقالتها، وردا على ذلك حظر المندوب السامي البريطاني الأحزاب السياسية وقام بحل البرلمان وحكم بشكل مباشر. ومن خلال المعاهدة الأنكلو-عراقية والتي تمت المصادقة عليها أخيرا في كانون الثاني من عام 1926 والدستور الذي تم إقراره من قبل الجمعية التأسيسية عام 1924 تم استبدال الانتداب بالحكم البريطاني غير المباشر. لقد منح الدستور سلطة هامة للملك (الذي كان مسيطر عليه من قبل بريطانيا) ولم يقدموا سوى واجهة صورية للتمثيل الديمقراطي في البرلمان(41). استجابة للمعاهدة الأنكلو- عراقية عام 1930 شكل نوري السعيد حزب العهد لموازنة الأحزاب المعادية لبريطانيا خصوصا حزب (الإخاء الوطني) الذي شكله ياسين الهاشمي لتحدي الحكم البريطاني والمعاهدة التي تحصنها، وكان اثنان من الشخصيات الناشطة في حزب الإخاء سيصبحان من الشخصيات السياسية المهمة في العراق وهما رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان.

وتم الاعتراف بالعراق كدولة مستقلة عام 1932 تحت حكم السلطات البريطانية والنظام الملكي الدستوري العراقي الذي أنشأه البريطانيون في عام 1921 وبدأت البلاد مرحلة التحول الاجتماعي السريع، والذي انعكس نطاقه في تكوينه الديمغرافي المتغير. وما بين

---

(40) Marr, *Modern History of Iraq*, p. 38.

(41) المصدر السابق ص 38 – 39

عام 1930 وعام 1947 شهد العراق نموا سكانيا سريعا وكان ذلك في المقام الأول نتيجة لانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع (جدول رقم 1.1). وإستمر الاتجاه نحو إعادة توطين البدو الذين ساهموا بزيادة كبيرة في الريف بين أعوام 1905 إلى 1930 بفضل بسبب التوسع السريع في الأراضي الصالحة للزراعة، حيث ارتفعت الأراضي الزراعية المروية بين عامي 1918 و1943 من936,500 أيكر (1,515,950 دونم) إلى 4,241,718 أيكر (6,866,250 دونم) [42] كما زاد عدد سكان المدن أيضا بشكل كبير بين أعوام 1930 و1947 مما يعكس التغيرات الاقتصادية التي تحدث في البلاد والتي شملت تطوير إنتاج النفط وبداية التصنيع وتكوين الدولة البيروقراطية المركزية الحديثة. أما بخصوص حالة العمال في العراق في منتصف أعوام العشرينيات فقد كتب تقرير مكتب المستعمرات البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم ما يلي:

"لا توجد في العراق أية صناعة منظمة جديرة بالذكر , الصناعات المحلية هي في الغالب مجموعة متنوعة من الأكواخ وهي الدباغة والنسيج والنحاس والحدادة وصناعات أخرى قليلة الأهمية. وتقوم العوائل بالعمل بتلك الصناعات في بيوتها. ولا توجد مصانع بالمعنى الحرفي للكلمة ولا توجد مشاكل مرتبطة بظروف العمل في المصانع". [43]

الملاحظات البريطانية هنا حددت بدقة الطبيعة البدائية لظروف العمل في العراق.

والبريطانيون كان لديهم شرعية ضئيلة في نظر السكان المحليين ولذا حاولوا في الوقت ذاته، في محاولة للحد من نفقاتهم، إنشاء قاعدة اجتماعية داخلية لاستمرار حكمهم عن طريق خلق البيروقراطية البرجوازية، والتي تتألف أساسا من كبار المسؤولين والضباط العسكريين الذين منحوا رواتبا عالية وامتيازات كبيرة، كما دعم البريطانيون طبقة الوسطاء والسماسرة الذين ترتبط مصالحهم ارتباطا وثيقا مع مصالح الشركات الأجنبية إما من خلال تسويق منتجاتهم أو تزويدهم بالمواد الخام والعمالة الرخيصة.

---

42) DoreenWarriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London: Royal Institute of International Affairs, 1948), p. 99.

(43) His Britannic Majesty's Government, *Report on the Administration of Iraq for the Year 1926* (London: HMSO, 1927), p. 28.

بالإضافة إلى تلك الطبقات عزز البريطانيون السلطات شبه الإقطاعية في المناطق الريفية[44] وقد تم إدماج قانون دعاوى العشائر والدعاوى المدنية التي سنت عام 1916 ضمن الدستور العراقي بشكل رسمي عام 1925 مما امن سلطات قضائية وسلطات استحصال ضرائب كبيرة للنظام الملكي[45]. والاهم من ذلك ربما هو أن أولئك الشيوخ في الجنوب والأغاوات في الشمال الموالين لسلطة الانتداب البريطاني الذين تم مكافأتهم بسخاء بمساحات ضخمة من الأراضي التي كانت في السابق من ممتلكات الدولة وكانت تاريخيا تخص كافة أفراد العشيرة، فيما عرف بـ (اللزمة). وحتى عام 1927 كانت لدى الشيوخ والأغاوات حصانة تامة من ضرائب الملكية العقارية[46] وحتى في وقت لاحق ظل العبء الضريبي خفيف نسبيا. وقد وفر قانون اللزمة فيما بعد (قانون حيازة الأراضي) وقانون تسوية حقوق الأراضي عام 1932 المبرر للاستيلاء على الأراضي من قبل زعماء القبائل والأعضاء الآخرين الناشئين في طبقة ملاك الأراضي مثل كبار المسؤولين الحكوميين وتجار المدن الأغنياء بالإضافة إلى منحهم السندات القانونية للأراضي التي استولوا عليها. وقد أتاحت هذه القوانين لمالكي الأراضي حرمان الفلاحين من حقوقهم الجماعية في الأرض وبالنتيجة من سبل عيشهم.

ونتيجة لذلك نشأت ملكية أراضي خاصة كبيرة جدا، وتركزت ملكية الأراضي في أيادي قليلة جدا. وبحلول عام 1952 كان أكثر من ثلاثة أرباع مليون دونم من الأراضي التابعة سابقا للدولة في لواء (محافظة) الكوت مملوكة من قبل عائلتين فقط، أما في لواء (محافظة) العمارة فان 53 بالمائة من جميع الأراضي في اللواء (المحافظة) كانت بيد ثمان عائلات فقط[47]. كان العراق يشبه غطاءً مزركشا، حيث تملك 29 أسرة فقط ما مجموعه حوالي 1.850.000 دونم[48]، وفي عام 1958 كان مجموع ملاك الأراضي البالغ عددهم 2.480 شخصا أو ما يعادل نسبة واحد بالمائة من السكان يسيطرون على 55

(44) زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي)ج 1ص 18-19

(45) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 30 .

(46) حنا بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 98

(47) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 32.

(48) المصدر السابق ص 56.

بالمائة من جميع الأراضي الزراعية في البلاد، بينما كان 600 الف من الأسر الفلاحية بدون أراضي تماما، و64 بالمائة من سكان الأرياف يملكون فقط 3.6 بالمائة من جميع الأراضي المزروعة[49]. وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت نموا كبيرا في الإنتاج الزراعي، فأن عدد الفلاحين المتزايد الآن قد أجبرتهم الفاقة على مغادرة قراهم والهجرة إلى الصرائف المكتظة (مدن الأكواخ) في ضواحي المدن الكبرى في العراق ولاسيما بغداد والبصرة. في عام 1958 كان هناك ما لا يقل عن 32 مليون دونم من الأراضي في يد القطاع الخاص[50] ومن المساحة المحروثة في ذلك العام كان اقل من ربعها مزروعا قبل الحرب العالمية الأولى ونسبة اقل بكثير منها كانت مملوكة للقطاع الخاص[51].

ومع ذلك فقط انخفضت إنتاجية الدونم الواحد من 225 كيلوغرام خلال أعوام العشرينيات إلى 187 كيلو غرام أعوام الثلاثينات وحتى إلى أقل من ذلك، إلى 143 كيلوغرام قبل عام 1958. لقد انخفض مستوى معيشة غالبية السكان بشكل دراماتيكي. وبالإضافة إلى الظروف المروعة التي يعيش فيها الفلاحون نتيجة هجرتهم الجماعية إلى المدن والأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينات[52] فأن ظروف غالبية سكان الحضر قد تدهورت بشكل حاد هي الأخرى.[53] وعلى الرغم من التضخم في أعوام الثلاثينيات إلا أن الأجر اليومي للعمالة غير الماهرة انخفض بشكل حاد من 75 فلسا عام 1926 إلى 56 فلسا عام 1930[54] وإلى 50 فلسا فقط من عام 1935 إلى عام 1937.[55] واستمر هذا الاتجاه أعوام الأربعينات وحتى الخمسينيات. في عام 1953 وفي تقرير اعده مكتب العمل الدولي في عام1953 قال فيه "انه مع مراعاة تكلفة المعيشة، فان أعداد من العاملين يعيشون باجر الكفاف أو بالقرب منه إن لم بكن دون ذلك"[56]، في ذات الوقت كان حجم البرجوازية ينمو ببطء في البلاد. والصناعة أيضا كانت في حالة

(49) Yousif Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development Since 1945* (London: Croom Helm, 1978), p. 28.

(50) الدونم الواحد يساوي 0.625 اكر تقريبا

(51) بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 110

(52) المصدر السابق ص 139 – 147

(53) المصدر السابق ص 136 – 139

(54) الفلس الواحد يساوي ثلاثة أعشار السنت الأمريكي

(55) بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 137

(56) المصدر السابق ص 137 – 138

جنينية وقد شرع أول قانون لحماية الصناعة الوطنية عام 1929 وقد منح الإعفاء الضريبي للمكائن الصناعية فقط والتي تستخدم المواد الأولية الخام العراقية والتي تحتاج البلاد إلى منتجاتها[57].

على الرغم من أن بعض التجار والمتمولين حققوا ثروات كبيرة في ذلك الوقت، فأن أصحاب الرواتب من الطبقة الوسطى الصغيرة التي تتكون من موظفي الخدمة المدنيين والمعلمين والكتبة في البيوت التجارية والكتاب والصحفيين تم استبعادهم من السلطة السياسية ووجد أعضاؤها أنفسهم في وضع اقتصادي هش للغاية وغير مستقر[58]. وعلى الرغم من أن أعدادهم نمت مع تطور نظام المدارس العامة وتوفر المنح الدراسية الحكومية[59]، فإن محنتهم الاقتصادية جعلتهم يزدادون انجذابا للإيديولوجيات المناهضة للمؤسسات القائمة في الفترة ما بين الحربين العالميتين.

إن نهاية الثلاثينيات واندلاع الحرب العالمية الثانية فتحت فصلا جديدا من تاريخ المجتمع العراقي ما قبل الثورة. ساهمت عوامل مختلفة ولكن متشابكة في التحول الإجتماعي والإقتصادي، وكان لها أثر كبير على تطور الجو السياسي العراقي. فأولا وربما يكون العامل الأكثر حسما هي الحرب نفسها والتي أعادت جيوش الاحتلال المتحالفة وعدد كبير من الأجانب إلى العراق. وقد حفز الجهد الحربي البريطاني كلا من الصناعات المحلية واستخراج النفط. فتحت ظروف الحرب ومع الحاجة إلى بديل للواردات، وجدت الشركات المحلية حافزا لتوسيع الإنتاج وبدء مشاريع جديدة. وقد استمر الازدهار في فترة ما بعد الحرب وبحلول عام 1957 كان الاستثمار الثابت في رأس المال الصناعي قد غلب بالفعل رأس المال التجاري (27.25 مليون دينار مقابل 20.80 مليون دينار)[60]. نتيجة لتسارع وتيرة تراكم رأس المال من النمو الاقتصادي في الأربعينيات ، كانت عائلة واحدة فقط من بين 17 عائلة في بغداد، التي أدرجت في ذلك العام بأنها تمتلك مليون دينار أو أكثر، وهي عائلة لاوي، قد تم تصنيفها التجاري قبل عقدين من الصنف الأول،

(57) زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 19.
(58) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة ص 473
(59) لمعرفة المزيد عن تطور المدارس والنخبة المثقفة خلال تلك الفترة ينظر إلى كتاب (معجم العراق) الجزء الأول – بغداد مطبعة النجاح 1953 ص 166 و276 كما ينظر إلى حنا بطاطو الطبقات الاجتماعية في العراق ص 34 – 35.
(60) Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 35.

حيث تراوحت ملاءتها المالية (في غرفة التجارة) ما بين 22.500 إلى 75.000 دينار(61). أما الطبقة العاملة الحضرية- وهي تضم أولئك العراقيين العاملين في الصناعة والنقل والاتصالات والخدمات- فقد ازدادت أيضا وبلغ عددها عام 1958 حوالي 442 ألف شخص، يمثلون ما نسبته 20 بالمائة من السكان البالغ عددهم 2.6 مليون نسمة من سكان المدن(62). وبسبب تلك التطورات الاقتصادية، انقسم المجتمع العراقي بين برجوازية صغيرة غنية وقوية، تحوز فيها 23 عائلة، حسب التقديرات المتحفظة، على ما بين 30 إلى 35 مليون دينار من الأصول في جميع الحقول، وهو مبلغ يساوي ما بين 56 بالمائة إلى 65 بالمائة من مجمل رأس المال الخاص للشركات التجارية والصناعية في البلاد(63)، وبين كتلة كبيرة ومتزايدة من العمال المحرومين لا سبيل لها للوصول إلى السلطة السياسية، ولكنها بالكاد قادرة على تدبير معيشتها. مع ذلك فان هذه الانقسامات الاجتماعية الاقتصادية لم تخلق بعد الاستقطاب الشعبي بشكل كبير.

طبقا لحنا بطاطو "ما كان للفقر السائد حتى عام 1958، ليخلق أي شعور مشترك ثابت بين قاطني الصرائف وعمال المدن"(64)، على أية حال فان الفقر والتحديات الاجتماعية الجديدة لم تكن لتبقى دون ردة فعل. فقد بزغت نقابات العمال والإضرابات، والأشكال الأخرى من التعبئة السياسية وبدأت تؤثر على الوضع السياسي في البلاد. ففي وقت مبكر من تموز عام 1931 نظمت أول نقابة عمالية في العراق، وهي جمعية أصحاب الصنائع (جمعية الحرفيين) التي يقودها محمد صالح القزاز، إضرابا واسع النطاق في بغداد سرعان ما انتشر إلى مدن المحافظات واتخذ بعدا سياسيا.(65) وعلى الرغم من قيام السلطات لاحقا بإغلاق ذلك الاتحاد، فقد حدثت إضرابات شعبية ساخطة مماثلة تكررت في الثلاثينيات والأربعينيات. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية في وقت التحالف

---

(61) بطاطو: الطبقات الاجتماعية في العراق ص 274

(62) بطاطو: الطبقات الاجتماعية في العراق ص 274

(63) دور التجارة الأجنبية في التطور الاقتصادي في العراق من 1864 1964 – حسن -ص 363 و364

(64) المصدر السابق ص 136

(65) Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, “Labour and National Liberation: The Trade Union Movement in Iraq, 1920–1958,” *Arab Studies Quarterly*, vol. 5, no. 2 (Spring 1983), pp. 148–149.

البريطاني الأمريكي مع الاتحاد السوفييتي، وحينما كان القمع المحلي أكثر تراخيا، منحت السلطات العراقية الإذن بإنشاء ست عشرة نقابة عمالية جديدة. وسرعان ما تولى أعضاء الحزب الشيوعي العراقي قيادة 12 منها، وجميعها لعبت دورا مهما في الأحداث الاجتماعية والسياسية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.[66]. وكما هو الحال السائد بالنسبة للعراق، كان النضال الطبقي الإجتماعي والإقتصادي الواسع كثيراً ما يختلط ويتشابك مع النضال السياسي الوطني. وهكذا تظاهرت الجماهير خلال الإضطرابات الكبيرة في الوثبة عام 1948 ضد زيادة أسعار المواد الغذائية وضد اتفاقية بورتسموث المجهضة مع بريطانيا، والتي كان ينظر إليها على أنها مشابهة للاتفاقية الأنكلو–عراقية المكروهة عام 1930[67]. وكان الناس في تلك الإحتجاجات يتحولون ضد الحكومة وأجهزة الدولة التي تسيطر عليها، والتي كانت مستعدة لقبول وفرض كل من الظروف الاقتصادية التي رفضتها الأغلبية، والمعاهدة المهينة.

ومنذ تأسيسها عام 1921 وحتى ثورة عام 1958 بقيت أجهزة الدولة العراقية إلى حد كبير، إن لم يكن بشكل كامل، غريبة عن السكان الذين تحكمهم، ولم يكن هناك في أغلب الأحيان ارتباط بين الطبقات العليا الجديدة وبين حكام البلاد. وكما لاحظ بطاطو "كانت القرارات السياسية الحاسمة يقوم بها غير العراقيين أو خارج حدود البلاد، وكان هناك في كثير من الأحيان حالة من عدم الترابط بين التوزيع المحلي للثروة والتوزيع المحلي للسلطة".[68]، بالإضافة إلى ذلك فانه ونتيجة لتدفق الإيرادات من شركات النفط، أصبحت الدولة إلى حد كبير مستقلة اقتصاديا عن المجتمع.[69] وقد زاد هذا التفكك من إمكانية التوجهات الاستبدادية، في ذات الوقت الذي أصبحت فيه الدولة أكثر ارتباطا واعتمادا على تمويل ودعم القوى السياسية الخارجية، وأصبحت مستعدة بشكل متزايد لخدمة مصالحهم.[70] وبما أن النمو الاقتصادي لم يرتبط بأي تقدم اجتماعي أو

---

(66) Farouk Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, pp. 38–39.

(67) Farouk-Sluglett and Sluglett, “Labour and National Liberation,” pp. 153–154.

(68) بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 274 – 275

(69) المصدر السابق ص 283و 353 كما ينظر إلى كتاب
Farouk-Sluglett and Sluglett, *Iraq Since 1958*, p. 35.

(70) طبقا لسعاد خيري فان (القمع الوحشي لعمال حقول نفط كركوك عام 1946 أثبت استعداد الحكومة العراقية لقمع العمال دفاعا مع مصالح بريطانيا الاقتصادية (من تاريخ الحركات

ديمقراطي ذي معنى، فان القنوات القانونية للتعبير عن السخط والدعوات إلى الإصلاحات الاجتماعية قد تم منعها. لقد كان هناك فراغ سياسي هائل تحت هيكل الدولة العراقية، وتحت ذلك كان هناك تيار واسع النطاق من عدم الرضا الشعبي وتساؤل عن جدوى نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يخفق في تلبية احتياجات أغلبية السكان، ومع ذلك لم توجد بعد أية إيديولوجيا أو شكل تنظيمي يمكن من خلالها التعبير عن هذا الاستياء. مع ذلك فإن الإمكانية لحالة ثورية حقيقة كانت موجودة ووفرت فرصا كثيرة للحركات الراديكالية. وهذا الوضع غير المكتمل النضوج بلغ في النهاية، وربما بشكل حتمي، ذروته بالعنف الدراماتيكي في ثورة تموز من عام 1958.

كان للحركات الراديكالية تأثير كبير على الساحة العراقية حتى قبل الثورة. وأحد النتائج المباشرة لنشاطات حسين الرحال ورفاقه كان تأسيس (نادي التضامن) في منتصف عام 1926، وكان هدفه الأساسي المعلن هو "**وحدة الشباب ونشر المعرفة وتقدم الصناعة الوطنية وتحقيق الأهاف التي تؤدي إلى تحسين حياة المجتمع**".[71] وقد أصبح الكثير من الشباب الذين انتموا إلى النادي أمثال عزيز شريف وعاصم فليح وحسين جميل وزكي خيري وجميل توما، فيما بعد قادة يساريين شيوعيين[72]. وفي نيسان من عام 1926، ومن اجل التصدي إلى هذا الاتجاه انضمت الحكومة العراقية إلى اتفاق إقليمي برعاية بريطانية لمكافحة الشيوعية،[73] ونتيجة لذلك غدت النشاطات أكثر صعوبة. مع ذلك وسع نادي التضامن من نشاطاته، وفي الأول من كانون الثاني عام 1927 نظم أول تظاهرة عامة له داعيا فيها إلى حرية الصحافة. ردا على هذا قامت الحكومة بإغلاق الثانوية الرئيسية في بغداد لمدة عشرة أيام وتم توقيف وطرد عدد من المدرسين والطلاب ثم اطلاق سراحهم بعد ذلك وأعيدوا إلى وظائفهم السابقة نتيجة الضغط الناتج من عدد من الاحتجاجات العامة. نظم النادي مرة أخرى في الثامن من شباط عام 1928 مظاهرة جماهيرية، وهذه المرة كانت احتجاجا على زيارة الصهيوني البريطاني المعروف السير الفريد موند إلى

الثورية المعاصرة في العراق 1920 -1958) ج 1 بغداد – مكتبة الأديب العربي 1974 ص 150 إلى 152.

(71) زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 29

(72) المصدر السابق

(73) عبد الرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية) الجزء الثاني (بغداد-آفاق عربية 1988) ص 59

بغداد، وانتهت المظاهرة، التي شارك فيها أكثر من 20 ألف متظاهر، بشجار عنيف مع الشرطة [74].

ان أهمية تلك المظاهرات تجاوزت الأحداث المحددة التي جرت من أجلها، وفي حقيقتها فقد أشرت إلى ولادة السياسات الجماهيرية والتعبئة السياسية الجماهيرية في العراق. وأكثر من ذلك فقد جمعت بين تبني القضايا السياسية (الإمبريالية البريطانية والصهيونية) وبين مواجهة عمليات القمع وانتهاك حقوق الإنسان والتي ستهمين على السياسة العراقية الحديثة. وحتى هذا الحين كانت السياسة والحكومة حكرا على النخبة، ولم يكن لدى الجماهير الكثير من الأثر الفاعل فيها، وربما لم يكن يتوقع أن يكون لها مثل هذا الأثر. وعلى الرغم من أن حزب النهضة العراقية وحزب الوطن كانا على رأس تظاهرات عام 1922 لكنهما لم ينظماها، وعلى الرغم من الدعم الشعبي الواسع الذي تمتعا به، لكن شرعيتهما كانت مستمدة من الدعائم المؤسسية للنخب السياسية بدلا عن الأسس الديمقراطية للسياسات الجماهيرية. والواقع أن العملية السياسية التي شاركوا بها كانت نخبوية دون مواربة وليست قائمة على المشاركة.

حسين الرحال والتحدي الأول

في سياق هذا الجو السياسي المتقلب ، بدأ حسين الرحال بترجمة ونشر أعمال الاشتراكيين الأوروبيين ضمن دائرة من المثقفين العراقيين الشباب، وجمع حول نفسه مجموعة من الشباب الوطنيين والطلاب المهتمين اجتماعيا مثل محمد سليم فتاح ومصطفى على وعبد الله جدوع وعوني بكر صدقي ومحمود احمد السيد (1903 – 1937) والذي كان الأبرز بين أولئك المثقفين ورائدا عراقيا في كتابة القصة القصيرة. كتب السيد في عام 1923رسالة وجهها إلى الاشتراكي المصري المعروف نيقولا حداد

(74) زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 29 وأيضا خيري العمري (حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث) القاهرة – دار الهلال 1969 ص 173 – 194.

يصف فيها العقبة الرئيسية أمام نشر الفكر الاشتراكي بين المثقفين العراقيين الشباب قائلا:

إننا "إن مصدرنا الوحيد في عزلتنا عن الإرث الثقافي للعالم المتمدن هو برقيات رويترز الأخبارية. إن مدى فهمنا للاشتراكية لا يذهب ابعد من كتابك.. الاشتراكيون في فرنسا أرسلوا لنا منشورات فرنسية فقط، ولا يستطيع قراءتها سوى العراقيين الذين لديهم معرفة باللغة الفرنسية. و(الغالبية العراقية) مازالت عطشى لقراءة المزيد عن الاشتراكية في لغتنا. فهل فكرت في الكتابة أو الترجمة إلى العربية حول الاشتراكية المعاصرة والتي تتعامل مع الأنظمة الاشتراكية والإدارة والحكم والخلفية التاريخية؟"[75].

في عام 1929 انشأ حسين الرحال بالتعاون مع محمود احمد السيد جريدة (الصحيفة) وهي تصدر كل شهرين، والتي أصبحت تجسيدا لجهود الرحال لتقديم الفكر الاشتراكي العلمي للأوساط الفكرية في العراق، كما أعلن عنها لاحقا بالقول:

بعد خمسة أعوام من التفكير بصوت عال في مقاهي بغداد، نتناقش ونتعلم عبر ترجمات الصحف والمجلات الاشتراكية الأجنبية، وبما إنني أتكلم الإنكليزية والفرنسية والألمانية والتركية لذلك كنت الأقدر على الوصول إلى الفكر الاشتراكي - وقد جمعت حولي مجموعة من العقول النقدية الشابة المتحمسة والمتعطشة الباحثة عن إجابات لمشاكل بلادهم، وشعرت كما لو إنني أرسطو وكانوا هم تلاميذي. وقد أصبحت حلقتنا أكثر اتساعا، لذلك قررنا يوم 28 كانون الأول عام 1924 إصدار الصحيفة لنشر تحليلات ناضجة ذات خلفية اشتراكية علمية".[76]

وحسب وصف السيد، فقد كان الغرض من الجريدة هو بذر أفكار الثورة والماركسية[77]، وكان محمود احمد السيد على اتصال بالعديد من الاشتراكيين العرب آنذاك أمثال يوسف إبراهيم يزبك في لبنان وشبلي شميل ونيقولا حداد في مصر، وسرعان ما طور مريدين أشداء له من خلال كتاباته. ففي رسالة شخصية إلى يزبك تعود إلى تاريخ 19

(75) مقتبس من كتاب عزيز سباهي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) المجلد الأول – دمشق – دار الثقافة الجديدة 2002 ص 19

(76) لقاء أجراه المؤلف مع حسين الرحال (بغداد – 18 – تشرين الأول 1973)

(77) رسالة شخصية أرسلها محمود احمد السيد إلى يوسف إبراهيم يزبك 19 نيسان 1929 وقد تم تزويد المؤلف بنسخة من الرسالة عن طريق البروفيسور مجيد خدوري.

نيسان عام 1929 وصف السيد، والذي كان يشغل منصب مدير التحرير في بلدية بغداد، الصحيفة بانها:

"مكرسة... لنشر الفكر الثوري والماركسية... كانت هناك في بغداد تلك الأيام حركة عمالية (1929)، وقد تقدم العمال بالتماس إلى وزارة الداخلية لتشكيل اتحاد على خطى اتحاد الحلاقين ومنظمات العمل (الوليدة) الأخرى... كما انه ليس هناك أساس للمقال البذيء في صحيفة الشورى المنسوب لمراسلها في بغداد، والتي تشير في فحواها إلى أن تلك التحركات يشم منها رائحة بلشفية. واعتقد أن أولئك الناس لا يريدون شيئا أكثر من تثبيط عزيمة عمالنا. كما ارفق طيا النداء الذي أصدرته للعمال في بغداد. ونبرة هذا النداء هو أكثر ما نطمح إليه في عالم الصحافة هنا (78)

ويواصل الرحال:

" حاولنا في عام 1922تشكيل أول حلقة اشتراكية، لم يكن لها اسم، وكانت مجموعتنا أساسا للنقاش الفكري. وقد عقدنا اجتماعات ماركسية في مسجد كان يشرف عليه والد محمود احمد السيد. لقد كنا مجموعة أصدقاء، وقد أنتجنا تقريرا جادا واحدا عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العراق عام 1923. ولكي نثير اهتمام لينين قمنا بترجمة التقرير إلى الروسية وتم تسليمه إلى السفارة الروسية في طهران من اجل إرساله إليه. وقد نصحتنا السفارة فيما بعد بالانضمام إلى الحزب الوطني العراقي ولكننا لم نفعل ذلك، وهكذا حينما قمنا بتأسيس "الصحيفة" وعنوانها باللون الأحمر، كنا نأمل أن تصبح المتحدث بالفكر الاشتراكي لكل الثوريين (في العراق).(79)

لقد كانت المقالات في جريدة الصحيفة راديكالية جدا وركزت على ثلاث قضايا رئيسية. أولا: لقد تناولت علنا مواضيع اجتماعية حساسة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ضد قمع الدولة والقمع الطبقي. وفي هذا السياق شددوا على حقوق المرأة واصفين الوضع الحالي بالعبارات التالية:

"هو من مخلفات العصور الإقطاعية، فالحريم والحجاب يحمل طابع النظام الإقطاعي. وكان بإمكان أرستقراطية تلك الفترة، أن تبني نظام الحريم وأن تبقي النساء أسيرات بيوتهن، عن طريق استغلال عمل الفلاحين. والحريم والحجاب لم يعرفا من قبل وسيختفيان معاً عندما تقيم طبقات الشعب سلطتها".(80)

---

(78) المصدر السابق
(79) لقاء أجراه المؤلف مع حسين الرحال – بغداد (18 – تشرين الأول-1973)
(80) زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 29

وقد انتجت هذه الدعوة لحقوق المرأة احتجاجا عاما من قبل المحافظين العراقيين والقيادات الدينية. ثانيا: لقد دعت الصحيفة إلى إنشاء نظام يناصر العدالة الاجتماعية، ويدافع عن الطبقات المحرومة. ونشرت المبادئ النظرية للاشتراكية والماركسية، وهو ما جعل الصحيفة مركزا فكريا للعناصر التقدمية في المجتمع وتوجيههم نحو الاشتراكية. ثالثا: دعت الصحيفة إلى المزيد من المشاركة العامة في السياسة واتخذت موقفا صلبا مضادا لبريطانيا. وما يرجح بشكل كبير أن ردة فعل الحكومة على هذا الموقف، هو ما جعل الصحيفة تنشر ستة أعداد فقط قبل أن تقوم السلطات بإغلاقها.[81]

قام حسين الرحال في عام 1925 بتأسيس جريدة أخرى تسمى (سينما الحياة)، والتي نشرت أول عدد أسبوعي لها في 17 كانون الأول عام 1926. وفي افتتاحية هذا العدد وصفت الجريدة بانها منتدى "للاشتراكية الشعبية من الشعب وإلى الشعب".[82] وفي عام 1928 توقف إصدارها، ليس بسبب الضغط الحكومي، لكن نتيجة للانقسام بين حسين الرحال ومحمود احمد السيد. ودخل كلا الرجلين لاحقا في سلك الوظائف الحكومية، وبحكم الواقع أوقفا نشاطاتهما. ومع ذلك فان المجاميع اليسارية لعقد الثلاثينات، وبالخصوص مجموعة الأهالي، التي تم تنظيمها عام 1932، والمجموعة الشيوعية (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار)، التي تم تنظيمها عام 1934، بزغت من بين مريدي الرحال. واشتمل أولئك الاتباع على أشخاص مثل يوسف وعبد القادر إسماعيل البستاني (أبناء عم محمود احمد السيد)، وزكي خيري وعاصم فليح وعبد الله جدوع وفاضل محمد ومصطفى علي وعوني بكر صدقي (صهر حسين الرحال) وسليم فتاح ومحمد صالح القزاز وحسين جميل ورشيد مطلك وكثير منهم أصبحوا فيما بعد أعضاء بارزين في الحركة الشيوعية.

(81) المصدر السابق

(82) روفائيل بطي (الصحافة في العراق) القاهرة – معهد الدراسات العربية العليا 1955 ص 124

المنظمات الشيوعية المبكرة

في حين أن جهود حسين الرحال لتقديم الفكر الماركسي إلى العراق في أوائل العشرينيات من القرن الماضي قد نجحت، لكن أصول المنظمات الشيوعية كانت اقل وضوحا، ففي بداية شهر كانون الثاني من عام 1925 حذرت صحيفة مؤيدة لبريطانيا من أن الشيوعية باتت تنتشر في العراق وأنذرت الحكومة والقيادات الدينية أن تأخذ حذرها منها.(83). لقد كانت هناك العديد من الروايات عن كيفية تطور الشيوعية، تعكس كلا من التنوع والترابط لعمليات التأثير على الحركة اليسارية في تلك الفترة. ويؤكد بعض المؤرخين انه في عام 1929 قام رئيس الحزب الشيوعي الفلسطيني حاييم أورباخ الملقب بـ (عبود) بالتراسل مع ناشط سياسي عراقي شاب يدعى يوسف سلمان يوسف المعروف بـ (فهد) (1901 –1949) مما أدى إلى إنشاء حلقة الناصرية الماركسية(84)، وبعد ذلك بوقت قصير شكل كلا من يوسف سلمان يوسف وحميد مجيد (من الناصرية) وسامي نادر وظافر صالح (من البصرة) جمعية الأحرار اللادينية طبقا للمبادئ الماركسية. وبقيت المجموعة على اتصال مع عبود الذي أرسل لهم نشرة بيروت الدورية (الشمس).

هناك رواية أخرى تشير إلى أن وكيل الكومنترن (الأممية الشيوعية) بطرس أبو ناصر (المعروف أيضا باسم بيوتر فاسيلي أو بيتروس)، الذي تظاهر بالعمل كخياط، وصل إلى مدينة الناصرية عام 1929 وحول يوسف سلمان يوسف إلى الماركسية(85). ومكن يوسف من السفر إلى موسكو عام 1935 لدراسة الماركسية – اللينينية – الستالينية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق عاد بعدها إلى بلاده عام 1938 لقيادة الحزب الشيوعي العراقي وقد استخدم يوسف اسما مستعارا هو (فهد) وعاد بعدها بيتروس إلى موسكو بعد أن انجز مهمته. إلا أن رواية أخرى تؤكد أن الماركسيين العراقيين حاولوا تأسيس منظمة شيوعية في العشرينيات حتى قبل إنشاء النقابات العمالية. والرواد هم حسين الرحال، عوني بكر صدقي، محمود احمد السيد، عبد الله جدوع، مصطفى علي وفاضل

---

(83) العالم العربي – العدد 243 (بغداد -كانون-الثاني -1925)

(84) عبد الله أمين – الشيوعية على السفود (بغداد-مطبعة شفيق – 1974) ص 81 وعبد الجبار الجبوري (الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958) -بغداد –دار الحرية للطباعة 1977 صفحات 108 – 109.

(85) قدري قلعجي (تجربة عربي في الحزب الشيوعي) بيروت -دار الكاتب ا 1959 ص 55

محمد. وتعترف هذه القصة أيضا بتبني فهد للماركسية في الناصرية عام 1929[86]. وفي نسخة أخرى من الرواية، فقد تم تأسيس خلية شيوعية نشطة، بقيادة ملا شريف عثمان المعروف محليا باسم "الملا الأحمر" في أربيل في أوائل الثلاثينيات، وهذه المجموعة اندمجت مع فهد لتشكيل الحزب الشيوعي العراقي.[87] وحتى هناك نسخة أكثر تفصيلا تنسب إلى فهد نشر الماركسية – اللينينية عام 1932، حتى أنها تتحدث عن نشر تلك الأفكار تحت اسم الحزب الشيوعي العراقي، وإصدار بيانات تحت عنوان "يا عمال وفلاحي العالم العربي اتحدوا".[88] وقد تم اعتقال فهد عام 1933 وخلال محاكمته اعترف بانه كان شيوعيا، مما جعله أول شخص يقبل التسمية الشيوعية ويدافع عن الشيوعية بمثل هذا الشكل العلني.[89]

مهما كانت حقيقة أصول الشيوعية في العراق، فقد كان عقد اجتماع للشيوعيين العراقيين في الحادي والثلاثين من آذار عام 1934 ذا أهمية رئيسية في تطور الحزب الشيوعي في البلاد. واتفق الحاضرون فيه على تنظيم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) وأن يقودها عاصم فليح. والمشاركون البارزون الآخرون هم كلا من عبد القادر إسماعيل البستاني ويونان فرنكول وزكي خيري وعبد الوهاب محمود وموسى حبيب ومهدي هاشم ووديع طليح ويوسف متي ونوري روفائيل من (بغداد)، فهد وحميد مجيد من (الناصرية) وسامي نادر وظافر صالح من (البصرة).

ودعت اللجنة إلى إلغاء كافة الديون والرهون العقارية، والسيطرة الوطنية على معامل النفط والسكك الحديدية والمصارف، وحماية الأمومة، وإلى ديكتاتورية العمال والفلاحين. وطبقا لعاصم فليح :

(86) سعاد خيري (من تاريخ الحركات الثورية المعاصرة في العراق) ص 55
(87) سامي شورش (صفحات من تاريخ اليسار الكردي-(العراقي) أبواب – العدد 8 – لندن 1996
(88) عبد الكريم حسن الجار الله (تصدع البشرية من خلال ولاية الاستبداد والعبودية) لبنان – المكتبة العصرية -1969 صفحات من 77 إلى 80
(89) سعاد خيري (دراسة قصيرة في الحركات الثورية في العراق) الثقافة الجديدة – تشرين الأول 1972

"فإن تلك اللجنة كانت أول منظمة رسمية لأي مجموعة شيوعية في العراق، وكل المجاميع التي سبقتها كانت في الأساس ممارسات فكرية زائفة لأنها لم تدرج ضمن صفوفها أيا من العمال والفلاحين. لقد أنشأنا منظمة وطنية رسمية تضم العمال (على الرغم من عدم وجود الفلاحين). وكان اختياري سكرتيرا يستند إلى حقيقة إنني كنت حرِفيا، وكنت الأقرب من بين المجموعة إلى صفة العامل. كان الغرض من تنظيم اللجنة بدء العمل الشيوعي الجاد في البلاد. وتم اختيارنا كأعضاء لكوننا أشخاص ذوي توجهات نشطة. وهكذا كنت أول سكرتير للحزب الشيوعي العراقي وكانت لجنتنا هي اللجنة المركزية الأولى"[90]

في نهاية عام 1935 قررت اللجنة أن تتبنى اسم الحزب الشيوعي العراقي كاسم لها، والتعاون مع جماعة الأهالي، وهي مجموعة من المثقفين الليبراليين التقدميين الذين كانوا يحرضون على الإصلاح الاجتماعي، والتحرر الثقافي، والتحرر الوطني. كما التزمت المجموعة بالإصلاح من خلال رفع الوعي العام، وكان من أوائل نشاطاتها إصدار صحيفة يومية في بغداد، هي صحيفة الأهالي، وظهر العدد الأول منها في الثاني من كانون الثاني عام 1932. وقد بدأت معظم النشاطات التقدمية في العراق مع مجموعة الأهالي، والتي ظلت المعبر عن الضمير الاجتماعي العام لعدة عقود[91]. كانت الأسماء المرموقة في جماعة الأهالي تضم عبد الفتاح إبراهيم وكامل الجادرجي وعبد القادر إسماعيل البستاني وحسين جميل ويوسف إسماعيل البستاني ومحمد حديد.

لقد كانت أفكار جماعة الأهالي في بدايتها غامضة وغير متماسكة. وفي افتتاحية العدد الأول لصحيفتها، وتحت عنوان "مصالح الشعب فوق جميع المصالح"، أعلنت المجموعة أن هدفها هو العمل لصالح الأغلبية من سكان البلاد من خلال رفع مستوى معيشتهم. وقد كانت تريد أن تخلق "نظاما سياسيا واقتصاديا سليما وان تستفيد على أكمل وجه من المواهب الفكرية والموارد المادية للبلاد". وعندما أصبحت أيديولوجيتها أكثر وضوحا عرفت الجماعة نفسها بالإصلاحيين وبصيغة الديمقراطية الليبرالية من الاشتراكية دعوها "الشعبية"، والتي تم شرح معناها بشكل أفضل في واحدة من منشورات الجماعة تدعى (مطالعات في الشعبية)[92]. وقد فهمت الجماعة كلمة (الناس) على أنها تعني

(90) لقاء للمؤلف مع عاصم فليح (بغداد – 18 – شباط -1959).
(91) بشأن تاريخ جماعة الأهالي ينظر إلى كتاب فؤاد حسين الوكيل (جماعة الأهالي في العراق) – وزارة الثقافة العراقية – دار الرشيد للنشر – بغداد – 1979.
(92) مطالعات في الشعبية – بغداد – طباعة الأهالي 1935

غالبية الناس وليس فئة خاصة منهم[93] ودعت إلى حكومة تكون قادرة على الجمع بين سلطاتها مع المحافظة على حقوق السكان.[94] وبالتالي فان حقوق آلافراد يجب حمايتها من خلال نظام قضائي مستقل،[95] فيما تكون الواجبات الأساسية للحكومة هي خدمة الأغلبية، لضمان الأمن، والإشراف على بعض المسائل الاقتصادية[96] والنظر في إلغاء الفوارق الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي[97].

لقد أصرت جماعة الأهالي، على أية حال، على أنها تختلف عن الشيوعيين لأنهم أولا: لا يؤمنون بالدور الحاسم للصراع الطبقي والدور القيادي الخاص للطبقة العاملة وثانيا: انهم ليسوا ضد الإسرة والدين[98] وثالثا: شددوا على معاداة الإمبريالية دون الاشتراك في المفهوم الشيوعي للثورة الاجتماعية والسياسية[99]. ورابعا: وقد حذروا من القومية الشوفينية في حين ناصروا الوطنية[100]. وخامسا: وقد رأوا ضرورة التعاون لخلق مجتمع عربي تقدمي يقوم على مبادئ الشعبية. وانعكاسا لنغمتها الإصلاحية بدأت الجماعة النقاشات في صيف عام 1935 بتحويل الشعبية إلى حزب رسمي، لكن عبد الفتاح إبراهيم رفض هذا الاتجاه، مفضلا أن تبقى الحركة سرية[101]

وقد ظهر الخلاف بين المجموعتين مع وصف الشيوعيين لأفكار الأهالي بالساذجة وأنها ليست أكثر راديكالية من مختلف برامج الإصلاح الحكومية. وبالخصوص هاجموا فهمها لفكرة الاشتراكية. وقد خصص أحد الشيوعيين، وهو قاسم حسن، إحدى وثلاثين صفحة من كراسته المكونة من 79 صفحة، والمعنونة "في الميزان: حول رسالة الأهالي، مطالعات في الشعبية"، خصصها لهذه القضية المفردة. من جانب آخر تعاون عدد من الشيوعيين البارزين معا لاختراق مجموعة الأهالي، ويشملون عبد القادر إسماعيل البستاني، الذي

---

(93) نفس المصدر ص 7
(94) نفس المصدر ص 10
(95) نفس المصدر ص 12
(96) نفس المصدر ص 13
(97) نفس المصدر ص 23
(98) نفس المصدر ص 35
(99) نفس المصدر ص 35 – 36
(100) نفس المصدر ص 45
(101) محمد حديد: مذكراتي: الصراع من اجل الديمقراطية في العراق (لندن-دار الساقي - 2000) ص 144 -149

كان يعمل رئيسا لتحرير صحيفة الأهالي، وأخوه يوسف إسماعيل البستاني والذي كان يعمل محررا في الصحيفة وكذلك عبد الله جدوع ويوسف متي وعوني بكر صدقي، وحتى زعيم الحزب المستقبلي، فهد نفسه، كان يعمل مراسلا لصحيفة الأهالي في مدينة الناصرية [102].

في 19 تموز من عام 1935 بدأ الحزب الشيوعي العراقي بإصدار أول صحيفة سرية وهي (كفاح الشعب) والتي تحمل شعار الماركسية (يا عمال العالم اتحدوا) فضلا عن الشارة الشيوعية، المطرقة والمنجل على صدر الصفحة الرئيسية. وقد كرست الصحيفة جهدها لشرح مبسط للإيديولوجية الماركسية – اللينينية. فعلى سبيل المثال وفي عددها الثاني الذي صدر في آب عام 1935 أعربت عن إيمانها بقيادة الكومنترن (الأممية الشيوعية) قائلة إن المؤتمر السابع القادم للكومنترن "سيضع لنا قواعد وخطط لتوجيهنا في تحدي أعدائنا"، كما حذرت المتعاطفين معها بضرورة تجنب أي صراع لا لزوم له والجدل بشأن قضايا جانبية مثل المعتقدات الإسلامية، والعادات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة وغيرها من المواضيع الحساسة. وقد أعربت عن رأيها بالقول:

"هناك خطأ ارتكبه رفاقنا في نشر أفكارهم مما أدى إلى جدالات وصراعات...لقد ركزوا على قضايا الدين ووضع المرأة، والإسرة الإسلامية أو الإسرة بشكل عام. رفاقنا، على الرغم من أننا نعتقد أن جميع هذه القضايا مهمة جدا ونحن نقدر تأثيرها على مسيرة الثورة الاشتراكية... إلا أن لدينا برنامج علينا أن نتبعه ويجب علينا أن نتذكر الأهداف التي هي لها الأولوية في الأهمية".

حققت (كفاح الشعب) بعض الشعبية وتجاوز توزيعها الخمسمئة نسخة وذلك يرجع جزئياً إلى عدم وجود أية وسائل إعلام تقدمية. مع ذلك توقفت عن النشر بعد العدد الخامس في تشرين الثاني عام 1935، منذ أن تم تفكيك الحزب بعد حملة قامت بها الشرطة،[103] وتخلي معظم أعضاءه الناشطين عن أنشطتهم السياسية. وقد قدم سكرتيرالحزب عاصم فليح تعهدا خطيا للسلطات بضمان انه سيتوقف عن نشاطه السياسي، ثم كرس كل وقته لتحسين أعماله في الخياطة. وغادر عبد القادر إسماعيل البستاني واخوه يوسف إلى سوريا، حيث انضم عبد القادر إلى الحزب الشيوعي السوري، أما يوسف فقد واصل

(102) فؤاد حسين الوكيل: جماعة الأهالي في العراق ص 186 – 187
(103) زكي وسعاد خيري: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 38 – 39

السفر من سوريا إلى فرنسا وهناك انضم للحزب الشيوعي الفرنسي. أما موسى حبيب فقد أصبح مقأولا، وخلال الخمسينيات من القرن الماضي كان سكرتير تحرير صحيفة (البلاد) التي تتخذ من بغداد مقرا لها، كما أصبح يونان فرنكول مقأولا ناجحا.

وبدا ظاهريا أن الحزب قد تفكك، لكن تجديده وتنشيطه أصبحا وشيكين. فبعض الخلايا الشيوعية التي انفصلت في وقت سابق عن كتلة الحزب الرئيسية نجت من الحملة، وسرعان ما أعاد البعض الآخر تأسيس أنفسهم، خاصة بعد أول انقلاب عسكري في العالم العربي في 29 تشرين الأول من عام 1936 والذي قاده رئيس أركان الجيش العراقي بكر صدقي، العضو السابق في الشعبية.[104] حيث تم إطلاق سراح بعض القيادات الشيوعية من السجن مثل مهدي هاشم وزكي خيري، على الأقل بشكل مؤقت. بالإضافة إلى ذلك فان العديد من الشيوعيين بوصفهم أفرادا لم يتوقفوا عن نشاطهم السياسي، واضطلعوا بدور نشط في التحضير لتنفيذ الانقلاب. ولذلك الغرض تعاونوا بشكل وثيق مع جماعة الأهالي الذين سيطر أعضاؤها على نصف الحقائب الوزارية لحكومة الانقلاب، حكومة حكمت سليمان. كما كشفت عن مذكرات محمد حديد أن جماعة الأهالي كانت عنصرا حاسما في انقلاب بكر صدقي. أكثر من مجرد التعاطف، فقد قامت جماعة الأهالي بكتابة البرنامج الأساسي للكادر الانقلابي، واختاروا مجلس وزراء النظام، وتصرفوا كمرجعية فكرية يمكن الوثوق بها من قبل قادة الانقلاب[105].

أهمية جماعة الأهالي

في الأول من تشرين الثاني عام 1936 أصدرت المجموعات اليسارية العراقية بما فيهم الشيوعيين والمتعاطفين معهم بيانا دعا إلى مظاهرة عامة لدعم سبعة مطالب وهي أولا: القضاء على طغيان الماضي، ثانيا: تقوية الجيش، ثالثا: إصدار عفو عن جميع السجناء السياسيين، رابعا: السماح للنقابات والصحف باستئناف أنشطتها، خامسا: الحد من الفقر والبطالة وتشجيع الصناعة الوطنية، سادسا: تعزيز المساواة بين أبناء الشعب

(104) محمد حديد – مذكراتي ص 143
(105) نفس المصدر ص 151 – 165

العراقي ونشر التعليم في جميع أنحاء البلاد، سابعا: تعزيز الجهود نحو توحيد كل القوى التقدمية العربية. في الثالث من تشرين الثاني، قاد الشيوعيون التظاهرات العامة وتجمع أكثر من خمسين ألف شخص في بغداد لدعم حكومة ما بعد الانقلاب[106]. وفي الشهر ذاته قدم الشيوعيون دعما مخلصا لمبادرة الأهالي حينما دعت (جمعية الإصلاح الشعبي) إلى الحريات الديمقراطية وتشجيع المنظمات العمالية وتحديد الحد الأدنى للأجور، ويوم عمل ثمان ساعات، والضرائب التصاعدية[107]. وسرعان ما وصف المحافظون العراقيون جماعة الأهالي على أنها "شيوعية" وهي تهمة استفاد منها الحزب الشيوعي العراقي كثيرا، لان العراقيين غير الواعين سياسيا سرعان ما قرنوا الحزب الشيوعي العراقي مع الجماعة الوحيدة في العراق التي كانت تسعى إلى أحداث تغيير اجتماعي وسياسي.

في الشهر الذي تلا ذلك اتسعت الفجوة بين الوزراء المدنيين التقدميين نسبيا والقيادات العسكرية في البلاد، مما أدى إلى قمع النظام الجديد لجميع المنظمات والمجاميع اليسارية بما في ذلك جماعة الأهالي والشيوعيين.[108] على الرغم من أن الجنرال بكر صدقي لم يكن له دور رسمي في الحكومة، لكنه عمل على الهيمنة على سياسة الحكومة وفرض وجهات نظره عليها، وبالتالي أصبحت الخلافات بين النظام العسكري ومؤيديه المدنيين غير قابلة للإصلاح[109].

لقد كان على جماعة الأهالي أن يستقيلوا من مناصبهم الوزارية في السادس من حزيران عام 1937، وتم حظر جمعية الإصلاح الشعبي في تموز، لأنه، كما زعمت وزارة الداخلية، "ثبت أنها مضرة على وجود المملكة وامن الشعب، وبسبب من قيامها بنشر الفكر الشيوعي السام"[110]. مع اغتيال بكر صدقي، عاد الحكم المدني المحافظ مرة أخرى إلى الحكم في 17 آب عام 1937 جالبا معه الحرس القديم، بما فيهم رئيس الوزراء السابق الموالي لبريطانيا جميل المدفعي. وقد اعتبر المدفعي والحرس القديم أن الشيوعيين كانوا

---

(106) عبد الرزاق الحسني – تاريخ الوزارات العراقية ص 238 وزكي وسعاد خيري – دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 44 – 45

(107) زكي وسعاد خيري – دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 48

(108) سعاد خيري – من تاريخ الحركات الثورية المعاصرة في العراق ص 150 -152.

(109) محمد حديد – (مذكراتي) ص 166 – 170

(110) عبد الرزاق الحسني – (تاريخ الوزارات العراقية) وينظر أيضا سعاد خيري – (من تاريخ الحركات الثورية المعاصرة في العراق) ص 70

مسؤولين عن انقلاب عام 1936 وعواقبه، ولذا قاموا باعتقال قادة الحزب الشيوعي العراقي وحكم عليهم بالسجن والنفي، وحتى إسقاط جنسية البعض منهم (111).

"تم تنظيم أول الخلايا الشيوعية في فوج المخابرات الأول في بغداد ومن ثم في الفرقة الثانية في كركوك 1935... **واعتقلت [السلطات]** 65 **جندياً وضابط صف، وحكمت على ثلاثة منهم بالإعدام وعلى الآخرين بأحكام ثقيلة كما حكمت على زكي خيري وزملاءه من مسؤولي التنظيم العسكري المدنيين بالسجن سنتين وسنتين مراقبة.**

ومع أن السلطات تمكنت من شل التنظيم العسكري لإنها لم تستطع أن تقضي عليهم فقد كان يضم أكثر من 200 **جندي وضابط صف... وفي محاولتها لوقف هذه العملية... أضافت الفقرة (**89أ**) إلى قانون العقوبات البغدادي التي تقضي بفرض عقوبة الموت على من يروج للسيوعية في القوات المسلحة**"(112).

الحزب أعوام الأربعينات

كانت السنوات ما بين أعوام 1939 إلى 1941 التي اشتبك بها القوميون مع النخب الموالية للاستعمار البريطاني، تمثل واحدة من أكثر الفترات تعقيدا في التاريخ العراقي. ودشن انقلاب بكر صدقي عام 1936 التدخل العسكري في السياسة العراقية، ويمكن اعتباره انتصارا تاريخيا للقوى الوطنية، على الرغم من أن نظام بكر صدقي استمر لأقل من عام. وبعد انهياره كانت هناك عودة تدريجية للعناصر المحافظة الموالية لبريطانيا بلغت ذروتها في آذار عام 1939 في تشكيل نوري السعيد للحكومة بهدف معلن هو استعادة النظام. وفي غضون أيام من تشكيل تلك الحكومة، توفي الملك الوطني الشاب غازي في حادث سيارة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، اندلع التوتر مجددا بين القوى الوطنية والقوى الموالية لبريطانيا مرة أخرى، حيث أعلنت حكومة نوري السعيد- وطبقا لالتزاماتها التعاهدية – الحرب على ألمانيا. وفي الوقت ذاته أدى التسيس المتزايد للجيش إلى عدد من الحركات بين الضباط الشباب القوميين، وقد اجبر هذا الوصي الموالي

(111) عبد الرزاق الحسني – (تاريخ العراق السياسي) الجزء 3 -صيدون، لبنان: المكتبة العصرية-1958 ص 178

(112) سعاد وزكي خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) صفحات 39، 40

لبريطانيا على تعيين رئيس وزراء مناهض لبريطانيا، وهو رشيد عالي الكيلاني، الذي اقتربت حكومته (حكومة الدفاع الوطني) من دول المحور وأعلنت أن العراق بلد محايد. وفي غضون أيام اندلع الصراع بين رشيد عالي الكيلاني والوصي الذي فر مع القيادات الموالية لبريطانيا إلى الحامية البريطانية في البصرة. وفي غضون شهر من ذلك التاريخ أزاحت القوات البريطانية رشيد عالي الكيلاني وأعادت احتلال العراق مرة أخرى ووضعته تحت السيطرة العسكرية المباشرة وبالتالي تحولت البلاد إلى مستعمرة بريطانية في كل شيء ما عدا الاسم فقط، بدون أي اعتبار لسيادته القانونية.

لقد كان تأثير الحزب الشيوعي العراقي في الثلاثينيات والأربعينيات محدودا بسبب البيئة المحلية، اي عدم وجود طبقة عاملة منظمة يعتد بها. لقد بدأت المنظمات النقابية عام 1928 لكنها كانت محدودة فقط في عدد من المهن، وبسبب التداعيات السياسية للحركة النقابية تم حظر تلك النقابات من قبل الحكومة بين أعوام 1931 و1944. وبحلول عام 1938 تم تجريم نشر الأفكار الشيوعية[113] وعلى الرغم من ذلك فان الحزب الشيوعي العراقي قد حقق بعض النجاحات. في أعقاب سقوط نظام رشيد عالي الكيلاني الوطني القصير العمر في أيار عام 1941 (والذي دعمه الحزب الشيوعي العراقي في البداية جريا على الخط السوفييتي)، وبدخول الاتحاد السوفييتي في الحرب، دعم الشيوعيون العراقيون جهود الحلفاء الحربية ضد الفاشية. وفي مقابل هذا الدعم، تم تخفيف قمع الأنشطة الشيوعية في العراق. ومع إزالة التكتيكات الحكومية الثقيلة، عززت الحركة النقابية الوليدة جهودها التنظيمية في منتصف الأربعينيات وأصبح الشيوعيون مؤثرين بين عمال الأرصفة في ميناء البصرة، وعمال السكائر في بغداد، وعمال النفط في كركوك، وموظفي السكك الحديدية. ومع ذلك، فإن "الطبقة العاملة" ما تزال صغيرة عدديا وتركزت أساسا في الصناعات ووسائل النقل التي تسيطر عليها

(113) Article 89a of the Penal Code. See M. S. Agwani, *Communism in the Arab East* (Bombay, India: Asia Publishing House, 1969), p. 34.

بريطانيا. بالإضافة إلى ذلك فان الحزب الشيوعي العراقي لم يكن قادرا على تحريض الفلاحين الذين لم يفهموا كلا من إيديولوجية الحزب أو نهجه في الإصلاح الزراعي.[114]

في الثلاثين من كانون الثاني عام 1938، عاد فهد من موسكو حيث كان قد خضع للمزيد من التدريب والتعليم. واتخذ أعمال ترجمة تجارية خاصة كواجهة له وبدأ بتنظيم الحزب الشيوعي مرة أخرى من الصفر. فقد اتصل بالماركسيين واليساريين المتعاطفين، لكنه تجنب المجاميع الشيوعية القديمة التي تم اختراقها بشكل عميق من قبل الشرطة أو التي كانت معروفة للوكالات الأمنية الحكومية. وفي البداية بنى الحزب من أشخاص غير موثوق بهم ومتقلبين، ومعظمهم كانوا من الطلاب والمعلمين والموظفين الحكوميين، وأغلب هم كانوا من عائلات موسرة. ونفس هذه النوعيات كانت تنجذب إلى الجماعات الفاشية، وكان ولاءهم للحزب سطحيا. ولذلك لم يكن مستغربا أن يظهر الحزب ارتباكا إيديولوجيا وتوجه نحو التشظي، وقد حصل مباشرة عدد من حالات الانشقاق.

في كانون الأول من عام 1940 بدأ الحزب بإصدار صحيفته الجديدة (الشرارة) والتي كانت على غرار نشرة لينين وبنفس الاسم. وكان عددها الأول بتسعين نسخة فقط، لكن في عام 1942 وبعد حصول الحزب على مطبعته الخاصة به زاد التوزيع ليصل إلى 2000 نسخة[115]. في البداية دعم الشيوعيون حركة رشيد عالي الكيلاني في نيسان– أيار عام 1941 لأنها كانت أول انتفاضة شعبية للشعب العراقي ضد الإمبريالية البريطانية منذ عام 1920، ولأنها كانت احتجاجا على التلاعب البريطاني وسوء التفسير لمعاهدة عام 1930، ولاعتراف الاتحاد السوفييتي آنذاك بحكومة رشيد عالي في أيار من عام 1941.[116] مع ذلك بدأ الحزب بمراجعة موقفه من حركة رشيد عالي الكيلاني بعد هزيمة الحركة القومية في نهاية أيار وإعادة احتلال العراق من قبل البريطانيين، وخصوصا بعد قيام ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي في 22 حزيران من عام 1941. واعتبر الحزب الآن حركة الكيلاني بأنها ليست أكثر من انقلاب عسكري، وانتقد الثورة باعتبارها جاءت في

(114) للحصول على تفاصيل توقف عضوية الحزب الشيوعي العراقي في الأربعينيات على تفاصيل كالمهنة والعرق والجنس والعمر ينظر إلى حنا بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة)

(115) زكي وسعاد خيري (دراسات في الحزب الشيوعي العراقي) ص 52

(116) سعاد خيري (من تاريخ الحركات الثورية المعاصرة في العراق) ص 80 -81

توقيت سيء وأدانها (لحجبها عن الشعب حقه الدستوري في تنظيم نفسه في أحزاب ونقابات)[117].

في وقت لاحق، فسر الحزب تورط الجيش في السياسة كنتيجة لغياب الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية مثل الأحزاب والنقابات.[118] وفي النهاية تم توصيف قادة حركة 1941 القومية في صحيفة الشرارة بأنهم فاشيون ومتعاطفون مع الرجعية.[119] في حزيران من عام 1943 اعترف الشيوعيون بأن "دعمنا لحركة رشيد عالي الكيلاني، وان لم يكن قاطعا، إلا أنه كان خطأ سياسيا"[120].

وعنما توطد وضع فهد باعتباره المنظم الرئيسي للحزب الشيوعي العراقي، بدأت التحديات لقيادته تتبلور. وظهر أول تحد من هذا القبيل في آب من عام 1942، حينما تم طرد ذو النون أيوب (قادر) عضو اللجنة المركزية ويعقوب كوهين (فاضل) واتباعهم، من الحزب وبدأوا بنشر صحيفتهم الخاصة (إلى الأمام). وفي لقاء أجراه المؤلف مع ذي النون أيوب أوضح انه طرد لأنه رفض طاعة فهد الذي وجده "ساذجا وجاهلا" بحسب تعبيره، وأضاف أن كوهين تبعني باعتباره كان تحت حمايتي".[121] ومن وجهة نظر أيوب فان فهد لم يكن مقبولا بسبب خلفيته العرقية والدينية، "حيث جاءت عائلته أصلا من تركيا"[122]. كما اتهم فهد أيضا بالسكر في أحد المناسبات الاجتماعية ومغازلته لزوجة أيوب.

والانشقاق الأكثر خطورة حدث بعد بضعة أشهر لاحقة، في تشرين الثاني من عام 1942 حينما كان فهد بعيدا في موسكو. فأثناء غيابه عهد بالحزب إلى أحد المقربين منه جدا واحد أبرز الأعضاء في لجنته المركزية وهو عبد الله مسعود القريني (رياض). لكن القريني وثلاثة أعضاء آخرين في اللجنة المركزية طالبو بعقد اجتماع للحزب واستولوا على تنظيم الحزب وصحيفة الشرارة.

(117) الشرارة -الأعداد 6-7 (أيار – حزيران 1941)
(118) نفس المصدر-العدد 8 (تموز -1941)
(119) نفس المصدر – العدد 11 (تشرين الثاني -1941)
(120) القاعدة -العدد 5 (حزيران 1943)
(121) لقاء أجراه المؤلف مع ذي النون أيوب، بغداد (18 تشرين الثاني-1988)
(122) نفس المصدر

وقام الأعضاء الثلاثة المتبقين من المؤيدين لفهد ضمن اللجنة المركزية، وهم داود الصايغ وحسين محمد الشبيبي (صارم) وزكي محمد بسيم (حازم)، بإصدار صحيفة خاصة بهم وهي صحيفة (القاعدة) لتحل محل (الشرارة) كجريدة رسمية للحزب وبدأت نشرها في كانون الثاني من عام 1943[123]. بعد ذلك، وعلى الرغم من أن كلا المجموعتين ادعت أنها تمثل الحزب الشيوعي العراقي، لكن كلا منها كان معروفا من باسم صحيفته. وعلى الرغم من المرارة والاتهامات المتبادلة، فان مجموعة الشرارة اقترحت على مجموعة القاعدة أن يعود اتباعها إلى الفرع الرئيسي،أي مجموعة القاعدة، إذا أعطي لهم الحق في التعبير عن وجهة نظرهم بحرية؛ حتى انهم أعلنوا في السادس من حزيران عام 1943 بأنهم على استعداد لغلق الشرارة. وكما أكد أبناء الشرارة "لسنا نحن ولا انتم، في الحقيقة، حزبا بالمعنى الحقيقي للكلمة، وقيادة الحزب، بغض النظر عن عناوينها (الرسمية)... قد ارتكبت بالفعل العديد من الأخطاء، وكان بعضها ضارا جدا حتى انه يمكن تصنيفها كجريمة"[124].

في نفس الوقت تقريبا، وفي أوائل عام 1943 تم حل الكومنترن، وهو الحدث الذي رأى فيه فهد انه ذو فائدة للحركة الشيوعية العالمية بشكل عام وللحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص. إن نهاية الكومنترن قد حررت الحزب من الخضوع الاسمي للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي كان مهيمنا على الحركة الشيوعية العالمية، مما أعطى الحزب مجالا أوسع للمناورة داخل السياقات الوطنية والإقليمية في العراق، والسماح لفهد بوضع الأساس لاتجاه نظري وتنظيمي جديد للحزب الشيوعي العراقي. وقد تم التعبير عن هذه الرؤية الجديدة بعد اقل من عام في المؤتمر الأول للحزب الشيوعي العراقي. وفي آذار من عام 1943 نشرت مقالة بشأن تأثير حل الكومنترن، حدد فهد فيها أهميته للحزب والوضع العراقي معلنا:

"قبل الحرب (العالمية الثانية) حينما كانت الظروف الداخلية والخارجية في مختلف البلدان قد أصبحت معقدة، فان حل قضايا الحركة العمالية في كل البلدان إذا كان لديها مركز تحكم دولي، قد يواجه عقبات محلية لا يمكن التغلب عليها لان الاختلافات العميقة في العملية التاريخية لكل بلد من شأنها في بعض الأحيان أن تؤدي إلى نشوب صراع بين (المركز الدولي) ومواقف البلدان الأخرى.

---

(123) لقاء أجراه المؤلف مع داود الصايغ، بغداد (18 حزيران – 1967)
(124) صحيفة الشرارة العدد السابع (آب 1943)

إن الاختلافات في مستوى عملية التنمية السياسية والاجتماعية (في كل بلد) بالإضافة إلى الاختلافات في وعي العمال والتنظيم (السياسي – الاجتماعي) ستؤدي كلها إلى وضع مسؤوليات مختلفة على الطبقة العاملة (الحزب) في كل بلد"[125].

وأوضح أن الحرية التي أعطيت للحزب الشيوعي العراقي بتحريره من الكومنترن زاد من مسؤوليات الحزب، حيث سمحت للشيوعيين العراقيين العمل مع القوى "الديمقراطية والشعبية". وقد غدا هذا هو النهج الذي يتبعه الحزب تحت قيادة فهد[126]

قام داود الصايغ – الذي كان يدعم فهد في انشقاق عام 1942– بالانشقاق عنه في شباط من عام 1944 وتأسيس منظمته الخاصة (رابطة الشيوعيين العراقيين) بما في ذلك نشرتها، (العمل) وفي أول افتتاحية لها في تشرين الثاني من عام 1944 هاجمت (العمل) فهد متهمة إياه باتباع "سياسة مغامرة على الرغم من قوة الاعتراضات القوية والنقد...والتي قادت إلى عدد من الانقسامات والتمردات في الحزب". كما نشرت أيضا اللائحة الداخلية الجديدة للمجموعة وحملت شعار "تجمعوا حول العمل لتكوين حزب شيوعي قوي وموحد". في وقت لاحق وضح الصايغ أسبابه بالانفصال قائلا "كنا نريد برنامجا واضحا ونشر لوائح داخلية للحزب، وكذلك كنا نريد المزيد من الديمقراطية وسيطرة اقل من قبل السكرتير...لقد كان فهد ذو شخصية طاغية، لكنه أيضا لم يكن مرنا، وكان في بعض الأحيان ديكتاتوريا جدا".[127] كما أشار أيضا إلى أن خلفية فهد الاجتماعية وثقافته المحدودة جعلت من الصعب على فهد أن يقود الإنتلجنسيا حسنة التعليم في البلاد.

غير أن مجموعة منشقة أخرى بدأت في التفكير بجدية في لم شملها مع الحزب "الأم" أو على الأقل الحصول على بعض التوافق معه. وبالتالي اقترحت مجموعة الشرارة على فهد انهم يسعون باتجاه الوحدة، لأن حملة الشرطة كانت لا تفرق بين المجموعات الشيوعية المنشقة وأن هذه الانقسامات جعلت الحملة أكثر نجاحا. واقترحت مجموعة

---

(125) كتابات الرفيق فهد (بيروت – دار الفارابي -1976) ص 358 -359
(126) نفس المصدر ص 369.

(127) لقاء أجراه المؤلف مع داود الصايغ – بغداد (18 حزيران 1967)

الشرارة أن يكون هناك اندماجا فوريا في اطار لجنة مركزية مؤقتة موحدة تمثل كلا المجموعتين على قدم المساواة وتتعهد بعقد مؤتمر مشترك خلال ستة اشهر. بالإضافة إلى ذلك يتم إصدار جريدة واحدة ناطقة باسم الحزب، وبهيئة تحرير تمثل كلا المجموعتين. في ذات الوقت سيتم توحيد المجموعتين باللوائح والبرامج على مستوى الهيكل التنظيمي، وستبقى مراكز الأعضاء الحزبية ثابتة إلى أن ينعقد المؤتمر(128). لكن فهد رفض العرض، فعلى الرغم من انه يعتقد أن مبدأ الوحدة مقبول، لكن الشروط المطروحة لم تكن كذلك. وكما أوضح هو كذلك في مذكرة داخلية للحزب(129) بالقول إن "الوحدة المقترحة للجنة المركزية ستكون مصطنعة وغير عملية، وستكون عمليا بمثابة تعيين لجنتين مركزيتين مختلفتين ستؤديان إلى وجود تنظيمين وقيادتين وسياستين مختلفتين في حزب واحد"(130). ومع فشل الحصول على رد إيجابي من فهد حولت مجموعة الشرارة اهتمامها إلى مجموعات منشقة أخرى.

في أيلول من عام 1944، وبعد التعافي من القمع السياسي الشديد وفي توجه نحو المصالحة، اتحد ما تبقى من مجموعة (إلى الأمام) مع ما تبقى من مجموعة (الشرارة) لتكوين منظمة جديدة هي (وحدة النضال) مع نشرة بنفس الاسم باللغتين العربية والكردية(131). لقد استمر بذل المزيد من الجهود لتحقيق مصالحة أكثر شمولا، لكن فهد بقي ينتقد خصومه بشدة. وقد رفض الجماعات المنشقة كانتهازيين خرجوا لتدمير الحزب مقارنا إياهم بـ"المناشفة والخونة"(132). وبحسب فهد فان الانشقاقات قد حدثت بشكل كبير لأن البروليتاريا العراقية كانت حديثة التكوين جدا وان معظم أعضائها كانوا أما من طبقة الفلاحين أو الحرفيين. وهذا ما يفسر لماذا لم تتخلص من عقليتها البرجوازية الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فان المجموعات المنشقة لم تكن تمتلك خبرة لا بالطرق الانتهازية ولا بمعرفة سليمة بالنظرية والممارسة الثورية. وفضلاً عن ذلك فان

---

(128) مذكرة مكتوبة من لجنة الشرارة المركزية إلى اللجنة المركزية للقاعدة – الشرارة الأعداد 6 و7 (أيار-حزيران 1941) والقاعدة العدد 5 (حزيران 1943).

(129) أرشيف القاعدة – المجلد الثاني – (العدد السادس – نيسان 1944).

(130) مذكرة داخلية لكل أعضاء الحزب من اللجنة المركزية السادسة ربما تعود إلى حزيران 1944

(131) مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري الجزء الثالث (بغداد – مطبعة الحكومة 1949) ص 616.

(132) كتابات الرفيق فهد. ص 75

آلافتقار إلى الديمقراطية في البلاد والارتباك الإيديولوجي تسبب في انضمام الكثير من الناس إلى الحزب الشيوعي العراقي دون أن يكونوا شيوعيين، ولذا فان وجودهم في صفوف الحزب ومراتبه خلق الكثير من التوتر والكثير من التناقضات.

لقد رفض فهد مطالب المجموعات المعارضة المتكررة بان يقوم بعقد مؤتمر للحزب لانتخاب لجنة مركزية شرعية وترسيخ الحزب وفق المبادئ الديمقراطية. وكما قال، فان النتيجة الوحيدة (لمثل هذا المؤتمر) ستكون الكشف عن أعضاء الحزب النشطين لقوات الأمن وأعادتهم إلى السجن وبالتالي السماح للجواسيس والخونة بقيادة الحركة وفقا لمصالح ورغبات الإمبرياليين[133]. لقد أصر فهد على أن تحل جميع المجموعات عضويتها، وبعد حلها رسميا وتسليم معدات الطباعة وأدبياتها إلى الحزب الشيوعي العراقي، وأن يعودوا دون قيد أو شرط، ويتقدموا كأفراد بطلب العضوية إلى الحزب. نتيجة لذلك اعترف الحزب بأعضاء القسم العربي من مجموعة "وحدة النضال" كأفراد وليس كمجموعة "لتجنب خيانة الرجعيين المحليين والإمبرياليين وخداع الانتهازيين والإرهابيين"[134].

إلا أن أعضاء القسم الكردي رفضوا الحل واستمروا "بالعمل كحزب شيوعي كردي تحت اسم مجموعة (شورش)[135]، و"**أصدر جريدة باللغة الكردية باسم شورش (الثورة). في عام 1946 لعبوا دورا الدور الأول في تاسيس اول ديمقراطي جماهيري كردي هو حزب رزكاري (حزب حرية الكرد)،. أما الحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس في آب من نفس العام، فقد ضم أكثرية حزب رزكاري وجناحاً من مجموعة شورش وكوادر كردية أخرى، أما الجناح الآخر من شورش (نافع، الحيدريان، حميد عثمان وآخرون) فقد انظموا إلى الحزب الشبوعي في نفس التاريخ.**[136]

لقد شهدت الفترة ما بين أعوام 1940 – 1944 توحيد فهد للحزب وزيادة ظهوره العام والحضور العلني للحزب الشيوعي العراقي. لقد نبذت المعارضة لفهد باعتبارها غيرة أو طموح شخصي سياسي، وأظهروا قصورا في استيعاب النظرية الماركسية أو في الفهم

---

(133) نفس المصدر ص 56

(134) القاعدة – المجلد الثالث – العدد 6 (نيسان 1945)

(135) عزيز الحاج (ذاكرة النخيل) بيروت –المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص 147

(136) المصدر السابق ص 147 – 148

السياسي. إن صفات فهد القيادية، وكاريزماه والتزامه السياسي كانت بشكل متزايد لا يمكن معارضتها. فعلى سبيل المثال وصف صالح الحيدري المقرب من فهد شخصيته بانه "كان مثالا للقائد الشعبي في سلوكه اليومي، وكذلك في علاقاته مع الرفاق الآخرين، بالإضافة إلى حسن تمييزه لقضايا شعبه وفطنته الماركسية. إلا أنه كان مغرورا"(137). وفي عام 1944 ومع وثوقه من أحكام قبضته على القيادة، عقد فهد أول مؤتمر للحزب، أطلق عليه تسمية "مؤتمر الميثاق الوطني" في بغداد. والان ومن خلال سيطرته الصارمة على الجهاز الحزبي، لم يكن يتوقع تحديات كبيرة من الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب ظروف الحرب وتحالف بريطانيا مع الاتحاد السوفييتي خف اضطهاد الشيوعيين في البلاد نوعا ما، مما قلل من المخاطر المحتملة التي انطوى عليها تنظيم المؤتمر. وكان فهد مدفوعا أيضا بمثال الحزبين الشيوعيين السوري – اللبناني اللذي عقد للتو مؤتمره الأول في بيروت من 31 كانون الأول عام 1943 إلى الثاني من كانون الثاني 1944. لقد أراد فهد دمج المبادئ الماركسية اللينينية مع الظروف الخاصة الموجودة بالعراق(138).

في تقريره للمؤتمر كسكرتير للجنة المركزية، تناول فهد الأوضاع المحلية والدولية. وقد ركز بالخصوص على كفاح السوفييت ودول التحالف لتسريع نهاية الحرب من اجل العودة إلى السلم العالمي الذي مزقه عدوان "عصابة هتلر"(139). وشدد على أن العراق لايزال تحت السيطرة الأجنبية من الجانبين السياسي أو العسكري، وان سياسته الخارجية فيما يتعلق بجيرانه العرب ام غير العرب كانت أداة للمصالح البريطانية.(140) والأكثر من ذلك أن سياسته المحلية تأثرت أيضا بالمتطلبات الإمبريالية. وقد وصف فهد كيف تم تدمير الصناعات المحلية التقليدية، وكيف يتم استغلال البروليتاريا وإجبارهم على العيش في ظروف اجتماعية وثقافية بائسة. وبالنسبة له فان هناك ثلاث أسباب رئيسية لذلك هي: أولا سرقة الثروة الوطنية العراقية من قبل الشركات الأجنبية، وثانيا الشروط الإقطاعية التي كانت المفروضة على الفلاحين (الضرائب التي يدفعونها للشيوخ والوسطاء بلغت

(137) مقتبس من كتاب عزيز سباهي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 2019

(138) لمزيد من التفاصيل ينظر إلى

Tareq Y. Ismael and Jacqueline Ismael, *The Communist Movement in Syria and Lebanon* (Gainesville, FL: University Press of Florida), pp. 33–38.

(139) كتابات الرفيق فهد ص 103

(140) نفس المصدر ص 106

أكثر من نصف دخل الفلاحين) وثالثا مصادرة الأراضي العامة (الميري) من الفلاحين وضمها إلى ملكية الإقطاعيين والمضاربين الأغنياء والبيروقراطيين الحكوميين[141].

لقد كان البند الرئيسي في جدول أعمال المؤتمر مناقشة مسودة برنامج الحزب، أو الميثاق الوطني. وهو المشروع الذي اقترحه فهد وتم قبوله بالإجماع من قبل المؤتمر، وقد ركز على أهداف وطنية وديمقراطية واسعة، مع إدراج عدد قليل من المطالب الشيوعية والمفاهيم الإيديولوجية. ودعا الميثاق إلى:

1. السيادة الوطنية لجعل العراق بلدا مستقلا حقا (المادة 1)
2. إعادة الدستور وتطبيق مواده المتعلقة بالحقوق الديمقراطية للشعب، بما في ذلك الحق في أن يكون له برلمان منتخب حقيقي ومجلس بلدي (المادة 2)
3. السيطرة على المضاربة والأرباح الفاحشة، توفير الضروريات الأساسية للشعب بأسعار معقولة (المادة 3)
4. تطوير الاقتصاد الوطني (المادة 4)
5. إنهاء هيمنة الشركات الأجنبية على الزراعة العراقية، وخلق الأسواق الحرة (المادة 4 ب).
6. وقف اغتصاب الأراضي العامة (الميري) من قبل من هم في السلطة، وإعادة توزيع الأراضي في قطع صغيرة بدون ثمن للفلاحين (المادة 5)
7. تنفيذ وتوسيع قانون العمل رقم 72 لسنة 1936، وحماية العمال وحقهم في التنظيم (المادة 6)
8. رفع العبء الضريبي عن الناس ذوي الدخل المحدود، وإعفاء الحرفيين وأصحاب المتاجر من رسوم البلدية، وتخفيض كل الضرائب غير المباشرة (المادة 7)
9. توسيع التعليم بين الناس بغض النظر عن الجنس أو العرق أو التميز الاجتماعي (المادة 8)
10. الاعتراف بالمرأة العراقية كمواطنة كاملة لها نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للرجال العراقيين (المادة 9)
11. ضمان منح حقوق متساوية للكرد والأقليات الأخرى في البلاد (المادة 10)

(141) نفس المصدر ص 107 – 108

12. تطوير قرعة المجندين العراقيين، بما في ذلك تدريبهم بشكل إنساني دون جلد أو غيره من الأساليب القاسية (المادة 11)
13. الصداقة والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الشعوب الديمقراطية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.
14. التعاون السياسي مع البلدان العربية وجماعاتهم وأحزابهم السياسية.
15. التحرر الوطني والسيادة لفلسطين والبلدان العربية الأخرى المستعمرة، والاستقلال التام للعراق ومصر وسوريا ولبنان.
16. التعاون بين منظمات العمال والطلاب والمثقفين لرفع وعيهم الوطني وممارسة تحررهم الوطني.
17. التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية لحماية ثرواتهم الوطنية ورفع المستوى المعاشي لشعوبهم ومحو الحواجز الجمركية وتحسين الاتصالات والتبادل التجاري
18. الكفاح ضد العدوان السياسي والاقتصادي الصهيوني.[142]

كانت مسودة مشروع الميثاق الوطني موجهة إلى مختلف أجزاء المجتمع العراقي في "المرحلة الحالية من التحرر الوطني في كفاحه من اجل الحقوق الديمقراطية"[143] وتم التعبير عن روحها في الشعار النهائي المقبول من المؤتمر: "وطن حر وشعب سعيد" وتم تمرير القرار لعقد المؤتمر الأول بعد سنة تقويمية لاحقا.

لقد بدا أن الأحداث تعد بتوسع شيوعي أكبر. ففي 25 آب عام 1944، اعترف العراق بشكل رسمي بالاتحاد السوفييتي وأسس علاقات دبلوماسية كاملة مع موسكو. وبعد أسبوعين، وفي السابع من أيلول عام 1944، سمحت الحكومة العراقية لعمال السكك الحديدية بتنظيم نقابتهم الخاصة وعقد مؤتمرها آلافتتاحي في تشرين الثاني من نفس العام، وحضر المؤتمر 1692 مندوباً يمثلون أكثر من عشرة آلاف من عمال السكك الحديدية وتم انتخاب الشيوعي المعروف وعضو اللجنة المركزية على شكر رئيسا للاتحاد. وفي تلك الأثناء، كان الشيوعيون نشطون في تشكيل نقابات عمال بين مجموعات

(142) نفس المصدر ص 133-135 وص 136 – 137
(143) القاعدة –المجلد الثاني – العدد الثاني (آذار – 1944)

العمل الأخرى في العراق[144]. ويبدو أن الزخم كان يسير في صالح الحزب، وفي 19 نيسان 1945، عقد مؤتمر الحزب الأول المعروف باسم (مؤتمر التنظيم) حضره ممثلون من كافة الدوائر الحزبية في بغداد تحت شعار (قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية)[145]. وكان من بين النقاط البارزة في جدول أعمال المؤتمر السياسي، اعتماد مشروع اللوائح الداخلية للحزب وانتخاب أعضاء المكاتب. وشدد فهد في تقريره السياسي على ضرورة العمل بجد لنشر الأفكار الشيوعية وأدان الإمبريالية البريطانية لانتهاكها سيادة العراق والتدخل في الشؤون العراقية. كما حذر من التنافس البريطاني الأمريكي للسيطرة على العراق، وناشد الشعب العراقي بضرورة الوحدة الوطنية في كفاحهم ضد أعدائهم المشتركين.

وأشار فهد أيضا إلى أن "القضية الكردية هي جزء من حزمة التحرير العراقية، وإن الحزب يدعو إلى الصداقة العراقية – الكردية، ووحدة النضال بين الشعبين من اجل حل مشاكلهما"[146] وقد أقرت اللوائح الداخلية للحزب طابعه على أنه "حزب سري مقاتل، ملتحم مع بعضه بضبط حديدي...وملتزم بممارسة النقد الذاتي" (المادة 3) وقد استندت هذه المادة إلى الظروف العراقية المحلية حيث واجه الحزب "أعداء أقوياء ومنظمين" ويعيش تحت حكم قوانين "تعسفية" و"نازية" (المادة 21). فضلاً عن ذلك فان تأثير الأفكار والأنماط السياسية الستالينية المهيمنة آنذاك داخل الحزب (كما انعكس في المواد 20 و22 و23 و25 من اللوائح الداخلية) ضمنت الهيمنة الكاملة للسكرتير على الجهاز الحزبي، حتى امتلكت اللجنة المركزية، التي كان يسيطر عليها، سلطة تعليق أو إلغاء قرارات مؤتمرات الحزب...في حال زوال الأسباب التي أدت إلى اعتمادها، أو إذا كان استمرار إنفاذها، في أعقاب تغير الظروف، يتسبب بالضرر للحزب (المادة 13 ب).

ان تطورات الحزب في أعوام الثلاثينيات والأربعينيات تزامنت مع صعود الستالينية في الاتحاد السوفييتي. وقد شكلت قيادة فهد على نموذج الستالينية. وطبقا لمؤرخ الحزب شبه الرسمي عزيز سباهي، فقد عاد فهد من الاتحاد السوفييتي متأثرا بالدغمائية

(144) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 90
(145) مديرية التحقيقات الجنائية (موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي) ص 771
(146) كتابات الرفيق فهد ص 144

الستالينية، مقتبسا قول فهد "أي شئ قاله ستالين أو امر به أصبح واجبا مقدسا يجب طاعته، ليس فقط من قبل أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي، وطبقة البروليتاريا السوفييتية، والشعب السوفياتي، ولكن أيضا من قبل البروليتاريا العالمية".(147)

على الرغم من أن فهد أصبح الزعيم غبر المنازع للحزب، لكن طبيعة قيادته والتركيز الرئيسي لاهتمامه قد تغيرا بعد كونفرنس عام 1944، فقبل الكونفرنس كان في المقام الأول منظما ارسى أسس الحزب الشيوعي العراقي طبقا للتوجيهات الأساسية للكومنترن (الأممية الشيوعية). وبعد ذلك التاريخ ركز بشكل اكبر على القضايا الإيديولوجية، من أجل جعل توجه الحزب أكثر ماركسية، وتكييف الحزب مع الظروف الفريدة للعراق. وبعد وقت قصير من المؤتمر، في خريف عام 1945، دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى إنشاء جبهة وطنية من شأنها أن توحد جميع القوى الوطنية والتقدمية من اجل:

1. تعزيز استقلال العراق وتعزيز سيادته الوطنية بإزالة النفوذ الإمبريالي من البلاد، وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية (لعام 1930) وإلغاء جميع مواد المعاهدة التي تقيد السيادة الوطنية والاستقلال، مثل قبول القواعد والجيوش الأجنبية، وإزالة المستشارين والبعثات الأجنبية.
2. إقامة نظام ديمقراطي يضمن ويعزز حرية الشعب بالسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وكذلك إنهاء الرقابة على الصحافة ورفع الأحكام الاستثنائية والعرفية.(148)

وقد اعتبر الحزب هذه الجبهة حمايته الوحيدة ضد المجاميع الرجعية الوطنية والعالمية(149). وخلال أعوام 1945 – 1946، وفي ظل قيادة فهد قام الحزب بمزيد من التطوير لاستراتيجيته وتكتيكه، وأصبح نشطا جدا في الحياة المحلية للبلاد.

وفي فورة النشاط الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، أصدر الوصي وولي العهد عبد الاله إعلانا في 27 كانون الأول عام 1945 وعد فيه بعراق أكثر ديمقراطية. والقى باللوم

(147) نفس المصدر ص 217
(148) القاعدة – المجلد الثالث – العدد 17 (أيلول 1945)
(149) نفس المصدر

في جميع الاضطرابات السابقة على غياب الديمقراطية ودعا إلى اتباع نهج جديد لإدارة السياسة العراقية، وهكذا بدأت تجربة ديمقراطية قصيرة الأجل. لقد طالبت الجماهير بالإصلاحات السياسية، وتحركت بشكل خاص ضد السيطرة البريطانية المستمرة على النحو المنصوص عليه في معاهدة 1930. وأصبح إلغاء المعاهدة مطلبا شعبيا تم التعبير عنه في افتتاحيات جميع الصحف في ذلك الوقت، وهي الصحف التي أصبحت الآن حرة في التعبير عن كل أنواع الراي في إطار التجربة الجديدة للتحرر. ولتنفيذ الإصلاحات تم تشكيل حكومة شبه ليبرالية برئاسة توفيق السويدي (الليبرالي على الرغم من انه من الحرس القديم) في شباط من عام 1946. والحكومة الجديدة التي احتفظ فيها السويدي بوزارة الخارجية لنفسه، أدرجت في برنامجها إعادة التفاوض بشأن معاهدة 1930 على أساس أن الظروف قد تغيرت منذ توقيعها قبل 16 عاما. وكما أشار السويدي "أصبح من الضروري تعديل المعاهدة مع تقدم العراق نحو الاستقلال والاصطفاف مع التطورات العالمية وروح الأمم المتحدة التي تشكلت حديثا"[(150)].

لقد عهد بوزارة الداخلية إلى إصلاحي محترم هو سعد صالح الذي قام وبتشجيع من السويدي بتعزيز البيئة الديمقراطية وخفف من السيطرة الحكومية وسمح بحرية الصحافة. كما حصل صالح على دعم القصر وولي العهد. لقد تم الترخيص رسميا لخمسة أحزاب، حيث ترأس رئيس الوزراء حزب الأحرار، وكذلك ترخيص حزب الاستقلال الذي كان بالأساس حزبا ذا توجه قومي عربي تقليدي برئاسة محمد مهدي كبة وهو شخصية سياسية محترمة. وعلى اليسار المعتدل كان الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي، وهو مثقف سياسي معروف مع ميول فابية، الذي تمتد جذوره منذ عام 1930 إلى جماعة الأهالي التي تم مناقشتها سابقا. بالإضافة إلى حزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح إبراهيم الشخصية المعروفة بمعارضتها للإمبريالية، وبالفكر اليساري (وان لم يكن ماركسيا)، وأخيرا (حزب الشعب) الذي يرأسه الماركسي، غير الشيوعي آنئذ، عزيز شريف. وقد سمحت الحكومة لكل حزب من تلك الأحزاب بإصدار صحيفته الرسمية.

---

(150) محاضر البرلمان العراقي-- الاجتماعات العادية 1945 – 1945 (مطبعة الحكومة - بغداد) ص 205.

على أية حال، لم تستمر حكومة السويدي أكثر من ثلاثة أشهر، لأنها أثارت معارضة المؤسسة الرجعية القوية المؤيدة تقليديا لبريطانيا والمضادة لليبرالية، الذين كانوا يرون أن أي تخفيف للسيطرة السياسية استسلام لليسار الذي يقوده الشيوعيون، وعودة إلى الفوضى الأعوام 1936 – 1941. لقد كان الحرس القديم يرى في تغيير البيئة السياسية التي أطلقتها التدابير الليبرالية لحكومة السويدي كتهديد لاستقلال البلاد ويضر بمصالحهم الخاصة. وكان يقود تلك المجموعة المحافظة نوري السعيد الشخصية المشهورة بتأييدها لبريطانيا، والذي كان لا حظوة له في دوائر البلاط الملكي بسبب افتقاده للدعم الشعبي، والموالي له أرشد العمري الذي حل محل السويدي كرئيس للوزراء في الأول من حزيران عام 1946. (151)

للمرة الأولى ومن اجل زعزعة الاستقرار السياسي تغيب 17 عضوا من أعضاء مجلس الأعيان عن الاجتماعات، مما جعل من المستحيل إكمال النصاب القانوني. وهو ما اقنع ولي العهد بخطورة التدابير الليبرالية على النظام الملكي.(152) وعلى الرغم من أن نوري السعيد لم يكن ضمن الحكومة الجديدة، لكن عددا من المحسوبين عليه تسلموا مناصبا مهمة في التشكيلة الوزارية. وعلى الرغم من أن العمري أعلن أن الحكومة ستكون حكومة انتقالية تهدف إلى تعزيز العدالة والحياد، لكن تشدد العمري كان معروفا حتى في الأوساط المحافظة بما فيها (نوري السعيد حليفه المقرب) باعتباره "الأقل ديمقراطية ومن [أكثر]غير الداعمين [لتشكيل] الأحزاب السياسية و[غير قادر تماما] على قبول النقد والمعارضة [السياسية]"(153). لقد أعلن العمري أن حكومته لن تتعامل مع المعاهدة الأنكلو-عراقية(154).

وحيث أن العمري كان معروفا بشدة تأييده للبريطانيين والمحافظة وضد إشاعة الليبرالية، لذا كانت ردة فعل الجمهور على حكومته، وخصوصا بين القوى التقدمية، سريعة. ففي أول رد في افتتاحية تحت عنوان (مطالب الشعب الأساسية ومجلس الوزراء

---

(151) توفيق السويدي: مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت – دار الكتاب العربي، 1969) ص 45

(152) محاضر البرمان العراقي – الاجتماعات العادية 1945 – 1946 ص 107

(153) خليل كنه: العراق أمسه وغده (بيروت -المكتبة العصرية) 1966 – ص 77

(154) العراق – العدد 7135 (بغداد -6 حزيران 1946)

الجديد) في الجريدة الرسمية لحزب الشعب ردد رئيس الحزب صدى المشاعر العامة من خلال شجب تكتيكات الحرس القديم لإجبار حكومة السويدي على الاستقالة، ولفتت آلافتتاحية إلى مطالب الحزب بانها "تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، وتحرير الشعب من القيود السياسية والعسكرية والاقتصادية للسيطرة الاستعمارية".[155] وقد لخصت سلسلة من ثلاث افتتاحيات ("إلى الحكومة الجديد" و"أمور الشعب الملحة" و"المطالب العاجلة") تلك المطالب كحلول للبطالة والتضخم وممارسة الحقوق الديمقراطية، وحل القضية الفلسطينية[156]. وردا على برنامج الحكومة الجديد خلصت آلافتتاحيات إلى أن السيادة العراقية معرضة للخطر، وان التدخل البريطاني في الشؤون العراقية قد ازداد. وكانت رسالة "الشعب" مرتابة في الانتخابات التي علقتها الحكومة، كما أدانت جميع التدابير الحكومية لإلغاء تراخيص الصحف والمجلات المختلفة[157]. وفي افتتاحية أخرى (الإمبريالية وحلفائها: جرد حساب وزارة العمري وإجراءاتها والأحداث التي وقعت خلالها) شكت الصحيفة من أن حكومة العمري، اتهمت بشكل غير عادل الحركة الوطنية بالبهتان، وكانت تعارض الحركة تحت غطاء مكافحة الشيوعية. كما أدانت الحكومة بانها غير ديمقراطية وخاصة في اعتقالاتها للمواطنين والعمال والطلاب وأعضاء الحزب[158]. لقد تبعت هذه آلافتتاحية على الفور، افتتاحية أخرى تساءلت (لمصلحة من ما يقع من أحداث؟) وأكدت علنا أن هذه الأحداث تجري لمصلحة البريطانيين فقط[159].

وفي النهاية أكدت الصحيفة أن البديل الوحيد للحركة الوطنية لمعارضة اضطهاد العمري متروك للشعب العراقي لمواصلة "النضال من اجل الحرية والاستقلال"[160]. مع اخذ ذلك بنظر الاعتبار، تحرك حزب الشعب نحو موقف موحد مع كلا من حزبي الوطني الديمقراطي والوحدة الوطنية، وفي الثلاثين من آب عام 1946 عقدت الأحزاب الثلاثة اجتماعا عاما في مقر الحزب الوطني الديمقراطي. لقد قاد عزيز شريف انتقادات الحكومة، وكرر التهم نفسها التي سبق وان نشرت. وفي وقت لاحق أصدرت الأحزاب

(155) الوطن العدد 146 (بغداد – 7 حزيران 1946)
(156) نفس المصدر الأعداد 148 – 150 (4 – 6 حزيران 1946)
(157) نفس المصدر الأعداد ا151 – 161 و164 (7، 19، 23 حزيران 1946)
(158) نفس المصدر الأعداد: 217 (27 آب – 1946).
(159) نفس المصدر: العدد 218 (16 آب 1946)
(160) نفس المصدر: العدد 220 (28 آب 1946)

الثلاثة بيانا مشتركا دعت فيه الحكومة إلى تقديم استقالتها،[161] فيما أعلنت صحيفة الوطن أن "سياسة الحكومة الحالية قد فشلت وان عليها أن تستقيل"[162].

وقد اعتقل بعد ذلك عزيز شريف وحوكم فيما تم إغلاق الصحيفة لمدة عشرين يوما، ومع ذلك وببساطة فقد ازدادت شخصيته وازداد حزبه شعبية، وقد حضر 50 محاميا للدفاع عنه في المحكمة[163]. لقد قبلت صحيفة الوطن (نتيجة لذلك) كجريدة رسمية لأحزاب المعارضة، وسرعان ما أصبحت أكثر صخبا وأكثر وضوحا وأكثر شعبية. فحينما تشكلت حكومة نوري السعيد التاسعة في 21 تشرين الأول من عام 1946 أعلن شريف في افتتاحية لصحيفة الوطن أن "هذه الحكومة هي مجرد استمرار لحكومة العمري السابقة" فقد أعدت حكومة العمري الأرضية لعودة نوري السعيد إلى السلطة[164].

في آذار من عام 1946 قدم عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي حسين محمد الشبيبي (صارم) طلبا إلى السلطات للأذن بإنشاء حزب سياسي قانوني تحت اسم (حزب التحرر الوطني) وبينما كان يجري النظر في الطلب، الذي (رفض في نهاية المطاف)، كانت اللجنة التأسيسية تعمل كما لو أن الحزب قانوني وقادر على القيام بأنشطة ونشر آرائه. لقد كانت احدى استراتيجيات حزب التحرر الوطني خلق جبهة وطنية من خلال التعاون مع كل القوى التقدمية والمناهضة للإمبريالية والتي تتفق مع أهداف الحزب المقترحة (والتي تكاد تكون مماثلة لسياساته المعلنة قبل ستة أشهر). وكتب الشبيبي كراسا بعنوان (الجبهة الوطنية المتحدة: طريقنا وواجبنا التاريخي) حدد فيه هذه الأهداف:

1. تحقيق الاستقلال السياسي الكامل وتعزيز السيادة الوطنية، ومقاومة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعراق وإلغاء الامتيازات العسكرية الخاصة للقوات المسلحة الأجنبية وفسخ المعاهدة الأنكلو– عراقية عام 1930.

---

(161) نفس المصدر: العدد 221 (1 أيلول 1946)
(162) نفس المصدر العدد 225 (5 أيلول 1946
(163) محاكمات الأستاذ عزيز شريف رئيس حزب الشعب (بغداد – دار الامل 1946)
(164) جريدة الوطن العدد 246 (بغداد 30 تشرين الثاني 1946).

2. التعاون الوثيق بين الشعوب العربية والحكومات التي تسعى إلى تحرير نفسها من الامتيازات الأجنبية والهيمنة، ومساعدة الشعوب العربية التي لاتزال تحت الحكم الاستعماري لتحقيق حريتها وممارسة حقها في تقرير المصير بتشكيل حكومة وطنية.
3. تعزيز النظام الديمقراطي في العراق من خلال إلغاء كافة القوانين التي تحرم أو تقف ضد حق المواطنين في ممارسة حرياتهم الديمقراطية وسن قوانين جديدة لتحقيق تحررهم.
4. تطهير الجهاز الإداري من العناصر والممارسات الفاسدة وجعله جهازا كفؤا مكرسا لخدمة مصالح الشعب.
5. فرض إصلاحات شاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، تشمل الصناعة والزراعة وتوسيع نطاق التعليم للجماهير وتوفير الرعاية الاجتماعية للفقراء.[165].

وقد شدد فهد على الوحدة الوطنية بالقول:

إن هدفنا هو القضاء على ظروف معاناة للشعب العراقي من خلال العمل في إطار حركة وطنية حقيقية واعية يتمثل هدفها في النضال من اجل تحقيق حرياتنا الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والسياسية. إن الجبهة الوطنية توحد النشاطات من اجل تحقيق الأهداف التي يسعى جميع المشاركين إلى تحقيقها مثل: (1) الحق في تكوين كلا من المنظمات السياسية وغير السياسية، (2) حرية الصحافة وتكوين الجمعيات، (3) إلغاء جميع قوانين الطوارئ، (4) حماية استقلال البلاد وسيادته الوطنية (5) مكافحة الفاشية[166].

على الرغم من أن حكومة السويدي سمحت بتشكيل الأحزاب السياسية وقيدت القمع الحكومي، لكنها لم تمدد الحق ليشمل الحزب الشيوعي العراقي. ونتيجة لذلك سعى الشيوعيون إلى اختراق الأحزاب اليسارية المجازة قانونا ولاسيما حزب الشعب وحزب الوحدة الوطنية (المحظور بعد إنشائه بعام واحد) والحزب الوطني الديمقراطي المنافس

(165) كتابات الرفيق حسين محمد الشبيبي (بغداد – مطبعة الأديب – 1974) ص 7
(166) كتابات الرفيق فهد ص 57

(الذي تم أيضا حظره في النهاية عام 1954). وخلال هذه الفترة نجح الحزب الشيوعي العراقي في توسيع نطاق دعمه بين الطلاب والنساء والمنظمات النقابية وفي قيادة موجة من الاضطرابات العمالية بين عامي 1946 و1947. وفي 21 كانون الأول بعث حسين الشبيبي من سجنه برسالة نيابة عن الهيئة التنفيذية المؤسسة لحزب التحرر الوطني إلى وزير الداخلية منددا فيها بحكومة نوري السعيد لنهجها غير الديمقراطي وغير الوطني، واصفا إياها بانها امتداد لتصاميم الرجعيين في "مقاومة الحركة الوطنية الشعبية وإنكارها لحقوقهم الديمقراطية".[167].

وقد ردت حكومة نوري السعيد على ذلك بعد ذلك بأربعة أسابيع، في 18 كانون الثاني عام 1947، عندما القت القبض على اكبر 16 عضوا من قيادة الحزب، بمن فيهم فهد، بتهمة الدعوة إلى الشيوعية. وطبقا للمادة 89 (أ) من قانون العقوبات العراقي فان الشيوعية (وصفت بانها) تهدف إلى تخريب النظام الدستوري، والتحريض على التمرد المسلح من خلال التسلل إلى القوات المسلحة بمساعدة مالية واتصالات مع دولة أجنبية (الاتحاد السوفييتي)، وهي تهمة رفضها جميع المتهمين. وقد حاول فهد، الذي لم ينكر أنه ابدأ انه سكرتير الحزب، أن يدحض التهم الموجهة إليه في المحكمة. وفي الرابع والعشرين من حزيران، وجدت المحكمة انه مذنب وحكم عليه بالإعدام وكذلك على الرجل الثاني بالقيادة زكي بسيم وإبراهيم ناجي شميل، أما المعتقلين الآخرين فقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة المختلفة. وقد خففت أحكام الإعدام الصادرة في 13 تموز، فقد حكم على فهد بالسجن مدى الحياة فيما صدر الحكم بحق إبراهيم شميل وزكي بسيم بالسجن لمدة 15 عاما. كما تم أيضا تخفيف الأحكام بحق الأعضاء المتبقين من الحزب الشيوعي العراقي. وطبقا لجريدة الحزب فان الحملة قد جرت لان الحكومة "كانت تخشى من أن يقوم الحزب الشيوعي العراقي بعرقلة المشاريع الاستعمارية".[168].

على الرغم من أن محاكمة أعضاء الحزب الشيوعي العراقي أمام المحكمة العراقية العليا قد استمرت لمدة عامين تقريبا، لكن ذلك لم يمنع فهد والحزب الشيوعي العراقي من لعب دور قيادي في أعمال التظاهرات (الوثبة) التي أجبرت رئيس الوزراء العراقي صالح

---

(167) كتابات الرفيق فهد ص 57

(168) القاعدة – المجلد الخامس – العدد 3 (حزيران 1947)

جبر على تقديم استقالته في 27 كانون الثاني عام 1948. وعلى الرغم من أن فهد كان في السجن في تشرين الأول من عام 1947، فقد قام بخطوة جريئة استراتيجيا حيث وجه قيادة الحزب المؤقتة بالدعوة إلى تكوين (لجنة التعاون الوطني). وهذه اللجنة تضم كافة الأحزاب اليسارية بما فيها حزب الشعب وحزب الوحدة الوطنية، والأعضاء التقدميين في الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني السري في العراق. وقد اختير اليساري غير الشيوعي، كامل قزانجي لرئاسة اللجنة والتي اضطلعت بدور قوي بعد ثلاثة أشهر في تنظيم وتوجيه نشاطات الوثبة.

وطبقا لسجلات الشرطة، ففي يوم 23 كانون الثاني عام 1948 أثار قزانجي المتظاهرين في خطاب القاه خلال المظاهرات الضخمة في بغداد معلنا: "دعونا نعلنها ثورة شعب عظيم ونكافح من اجل إصلاح هذا الوضع (الرديء) حتى تشكيل حكومة الشعب التي تتضمن كل الطبقات"(169). اجتاحت الوثبة بغداد والمدن الكبرى الأخرى بعد توقيع الحكومة المؤقتة لمعاهدة بورتسموث مع بريطانيا في 15 كانون الثاني عام 1948. تجدر الإشارة إلى أن معاهدة 1930 والتي كان من المقرر أن تنتهي عام 1958، ربطت العراق استراتيجيا ببريطانيا من خلال تأسيس وسيطرة بريطانيا على القواعد العسكرية في مختلف مناطق العراق. وكان الغاء المعاهدة مطلبا رئيسيا للمعارضة العراقية. في كراسة للحزب الشيوعي العراقي تحت عنوان "المعاهدة باطلة ويجب أن نعلن إلغائها" عبرت عن السياسات الرسمية للحزب، وقد رأت أن معاهدة 1930 لم تكن قانونية لأنها أبرمت بالإكراه. بالإضافة إلى ذلك فان بنود المعاهدة التي تلزم العراق بالتشاور مع بريطانيا تحد من سياسة العراق الخارجية وتربطه بالسياسة الخارجية الاستعمارية التي تلغي السيادة العراقية، التي تضمنتها عضوية البلاد في الأمم المتحدة(170). وأكدت الكراسة أيضا أن المعاهدة غيرت "الانتداب المؤقت إلى احتلال دائم"(171).

(169) سجلات الشرطة، التحقيقات الجنائية – رسالة سرية رقم 226، 24 كانون الثاني 1948 في ملف تحت عنوان (المظاهرات والإضراب)

(170) عبد الرحيم شريف – معاهدة 1930 باطلة يجب إلغاءها (بغداد: حزب الشعب 1948) صفحات 6 – 11

(171) نفس المصدر ص 7

في نهاية شهر كانون الأول من عام 1947 تم التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا وحكومة صالح جبر الموالية لبريطانيا، أول رئيس وزراء شيعي في تاريخ العراق الحديث. لكن المعارضة فسرت هذه المعاهدة على أنها استسلام للبريطانيين لأن المعاهدة المقترحة مددت سيطرتهم على الجيش العراقي لمدة 25 عاما أخرى من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على استقلال العراق من خلال الاعتماد على الإمدادات والتدريبات العسكرية البريطانية وتسليم القواعد العراقية إلى بريطانيا في أوقات الحرب. لقد كان من الواضح أن المعاهدة تهدف إلى دمج العراق في اتفاقيات عسكرية إقليمية تخدم المصالح البريطانية. وبعد استقالة جبر، تشكلت الحكومة المؤقتة برئاسة محمد الصدر، وعلى الرغم من أنه كان محترما من قبل معظم القوى الوطنية، وهي التي حثته لقبول المنصب، إلا أنه قام بحل البرلمان وأعلن الأحكام العرفية في 22 شباط 1948. لكن الصدر اذعن للرأي العام العراقي من خلال الوعد بعدم المصادقة على معاهدة بورتسموث. وقد دفع الوصي لإجراء التعديلات المقترحة على المعاهدة من اجل كسب الوطنيين، إلا أن خطته تراجعت في نهاية المطاف لأنهم استمروا في تصويره كأضحوكة بريطانية. إن دور بريطانيا وأعمالها في فلسطين، كان ينظر إليها بشكل متزايد من قبل جميع القوميين العرب بما فيهم المعارضة العراقية، كخيانة أخرى للعرب مما عزز النظرة السلبية تجاه الوصي.

في أوائل عام 1948 وصل الحزب الشيوعي العراقي إلى ذروة نفوذه بتجنيد الطلاب العراقيين الذين يدرسون في أنحاء العالم العربي وبعيدا في أوروبا. حتى أن الحزب أصدر لفترة وجيزة صحيفة يومية تدعى (الأساس) يحررها شريف الشيخ وهو شيوعي نشط ومحامي معروف، لكن السلطات سرعان ما منعتها[172]. بالإضافة إلى ذلك ومنذ بداية تشرين الأول عام 1948 قامت الشرطة مرة أخرى بجهود متضافرة للتجسس وقمع الحزب الشيوعي العراقي. واسترشادا بالمعلومات التي قدمها لهم مالك سيف السكرتير المؤقت الذي تحول إلى مخبر[173]، اعتقلت السلطات المئات من الشيوعيين، بضمنهم العديد من كبار قيادات الحزب ومنظميه. وقد اضطر فهد وبقية القيادة مرة أخرى للوقوف أمام المحكمة، والتي أدت هذه المرة إلى إعدامهم في بغداد في 14 شباط عام 1949. وبعد أن

(172) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري، دمشق (18 آذار 1987) وعبد الخالق البياتي، بغداد (27 أيلول 1960)

(173) حنا بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 567 إلى 568.

عانى الحزب من قطع رأسه واضطهاد كوادره، مر الحزب بفترة من التفتت بين تشرين الثاني 1948 وحزيران 1949. وخلال هذه الفترة ظهرت خمس مجموعات منشقة، كل واحدة منها تصف نفسها على أنها الحزب الشيوعي العراقي "الحقيقي"، وتحتفظ كل منها بمكتب سياسي مستقل ولجان مركزية ويصدر كل منها جريدة خاصة به. وطبقا لحنا بطاطو "انقسم الشيوعيون إلى خمس مجموعات تتبادل العداء فيما بينها وهي: مجموعة (الحقيقة) ومجموعة (النجمة) ومجموعة (الصواب) ومجموعة (الاتحاد) ومجموعة (القاعدة) القديمة[174].

الحزب الشيوعي العراقي في أعوام الخمسينيات

حتى الآن وبمعزل عن التطورات في الخارج، فان الحزب الشيوعي العراقي في أعوام الخمسينيات يجب أن يفهم ضمن سياقاته المحلية والإقليمية والدولية. لقد عانى العراق من العديد من الانتفاضات السياسية خلال هذه الفترة، وعلى مدى ثلاث سنوات، بين أعوام 1948 وحتى 1952 مرت خمس حكومات عراقية في تعاقب سريع. وفي حكومة نوري السعيد الحادية عشرة والتي امتدت من 16 أيلول 1950 إلى 12 تموز 1952 أصبح قمع الأنشطة اليسارية مرة أخرى محور تركيز الحكومة العراقية. وفي أيلول من عام 1951، وحتى تتمكن المعارضة من مواجهة حكومة نوري السعيد طالب الحزب الشيوعي العراقي ببرنامج للتعاون في شكل جبهة وطنية. وطرحت الجبهة الوطنية عددا من المقترحات الجريئة بما في ذلك تأميم الصناعة النفطية، وإصلاح جذري للأراضي وحرية التعبير وحرية التجمع، وحق تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات واعتراف العراق بجمهورية الصين الشعبية. وعلى الرغم من أن هذه الأجندة لم تسفر عن نتائج فورية، إلا أن الخطوات التي حركها تشكيل الجبهة الوطنية أدت بعد ست سنوات إلى ثورة عبد الكريم قاسم عام 1958[175]. وفي عام 1952 رفضت حكومة نوري السعيد الموافقة على مطالب بإصلاحات أكثر ديمقراطية والتي انبثقت من أحزاب المعارضة القانونية مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي ومن شخصيات بارزة ومن حركة أنصار السلام

(174) نفس المصدر ص 571.

(175) القاعدة – المجلد التاسع – العدد 16 (نهاية أيلول 1951)المصدر ص 571.

السرية التي يرعاها الحزب الشيوعي العراقي. لقد طالب الجميع، ولاسيما التنظيمات الوطنية واليسارية بتخفيف حظر نوري السعيد على أحزاب المعارضة الراديكالية وتخفيض اعتماد العراق على التحالفات العسكرية التي يرعاها الغرب. وطالبت هذه القوى الوطنية والديمقراطية بالرفض الكامل لدخول العراق في (حلف بغداد) الذي ترعاه الولايات المتحدة والذي كان نوري السعيد يتهيأ لربط العراق به.

لقد جاءت الأزمة إلى المقدمة مع مطالبة المعارضة بان تحد الحكومة من السيطرة الأجنبية على قطاع العراق النفطي. لقد أصبحت سيطرة بريطانيا على نفط العراق الرمز الأكثر وضوحا للهيمنة البريطانية على البلاد وكان للمطالبات بان يحاكي ذلك تأميم إيران لقطاعها النفطي، أن أعطت قوى المعارضة السياسية قضية يمكن خلالها حشد الرأي العام[176]. وقد استقرت الحكومة على سياسة أقل ميلا للمواجهة من خلال إعادة التفاوض بشأن اتفاقية عوائد النفط مع شركة البترول العراقية[177]. وفي 12 تموز عام 1952 وبعد اقل من عامين من توليه المنصب، اجبر نوري السعيد على الاستقالة مرة أخرى من منصب رئاسة الوزراء، إلا أن ذلك لم يرض جماعات المعارضة، واستمرت الاضطرابات في الوقت الذي نجحت فيه أحزاب المعارضة في تحريك السكان ضد الحكومة المحافظة الموالية لبريطانيا التي تبعته. هذه التعبئة كان يدعمها الترخيص الصادر في 26 أيار عام 1951 لحزب سياسي جديد هو (الجبهة الشعبية المتحدة) والذي تحركت فورا وبنجاح لتنسيق نشاطاته مع تجمعات المعارضة الأخرى ولاسيما الحزب الوطني الديمقراطي.

وفي ذات الوقت كانت جماعات المعارضة الأخرى ومن ضمنها المنظمات اليسارية التي يرعاها الشيوعيون مثل اتحاد الشباب الديمقراطي، ورابطة المرأة، والاتحاد الطلبة العراقي، وعدد من الجمعيات الفلاحية، وكذلك حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، قد برزت لمعارضة الحكومة من خلال دعم تنظيمي وإيديولوجي متزايد

(176) القاعدة-المجلد الثامن – العدد 3 (نيسان 1950) والقاعدة –المجلد 9 العدد 13 (بداية نيسان 1952)

(177) لواء الاستقلال (بغداد. 19. أيار. 1954): صوت الأهالي (بغداد.16.أيار. 1954) انظر أيضا فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 -1958 بغداد – مطبعة الشعب 1963) ص 352

التعقيد للمعارضة الكلامية. ولاحقا في عام 1951 أثارت الاضطرابات الطلابية أعمال شغب واسعة ضد الحكومة في بغداد مما أجبرت مصطفى العمري (الذي خلف نوري السعيد) على تقديم استقالته في 22 تشرين الثاني عام 1952. لقد أجبرت الاضطرابات المتزايدة الوصي على تعيين حكومة مؤقتة أخرى تراسها هذه المرة الفريق نوري الدين محمود رئيس أركان الجيش والتي استمرت من 23 تشرين الثاني 1952 إلى 29 كانون الثاني عام 1953. وردا على ذلك استنكر الحزب الشيوعي العراقي الحكومة العسكرية متهما نور الدين محمود رئيس الوزراء الجديد بانه (يريد) إقامة ديكتاتورية عسكرية من خلال فرض الأحكام العرفية وإطلاق "جواسيس الغستابو" ضد الشعب. وفي الواقع اعتقل نور الدين محمود الآلاف من أنصار السلام، والشيوعيين، والديمقراطيين لغرض وحيد هو قمع الحركة الشعبية وتعزيز الديكتاتورية والنظام الإقطاعي الاستعماري[178]. كما أنه أعلن الأحكام العرفية وحظر جميع الأحزاب السياسية.

شهدت الانتخابات التي عقدت في 17 كانون الثاني عام 1953 فوز حزب نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) بـ 77 مقعدا من مجموع 138 مقعدا في البرلمان من خلال نظام الانتخاب غير المباشر. وفازت الجبهة الشعبية الموحدة ب11 مقعدا فقط، والتي على الرغم من حظرها، كانت مدعومة من المعارضة[179]. وفي الخامس من تشرين الأول عام 1953 وحالما انتهت الأحكام العرفية وتم رفع الحظر عن أحزاب المعارضة استؤنفت النشاطات السياسية العادية. وتم تشكيل وزارات متتالية، ولم تستمر أي منها أكثر من تسعة أشهر. وأصبح نوري السعيد مرة أخرى رئيسا للوزراء في آب من عام 1954، وبدأ على الفور بقمع كل المعارضة السياسية. كما أستهل مفاوضات مع تركيا وبريطانيا وإيران وباكستان لإعداد ترتيبات نظام دفاعي موالي للغرب. ونتيجة لتلك المفاوضات انضم العراق إلى الحلف التركي الباكستاني (حلف الشرق الأوسط) والذي تغير اسمه لاحقا إلى ميثاق بغداد (ثم إلى للوزراء في آب من عام 1954، وبدأ على الفور بقمع كل المعارضة السياسية. كما أستهل مفاوضات مع تركيا وبريطانيا وإيران وباكستان على لإعداد

(178) القاعدة. المجلد 10. العدد 26 (نهاية تشرين الثاني 1952).
(179) الزمان– بغداد.18. كانون الثاني 1953 و19 كانون الثاني 1953).

ترتيبات نظام حلف السنتو بعد خروج العراق منه بعد ثورة 1958)، وعقد الاجتماع الأول للمنظمة في بغداد في تشرين الثاني عام 1955.

بحلول منتصف الخمسينيات، بدأت الأحداث في بلدان عربية أخرى تؤثر في المناخ السياسي في العراق. إن ثورة 23 يوليو عام 1952 في مصر سرعان ما اكتسبت مكانة إقليمية من خلال تبني سياسة الحياد الإيجابي، بما في ذلك إقامة العلاقات الودية واتفاقيات الأسلحة مع الكتلة الاشتراكية، كل ذلك في محاولة لتعزيز التحرر العربي من الاستعمار والصهيونية[180]. وقد أدى سقوط النظام العسكري لأديب الشيشكلي في سوريا في شباط من عام 1954 وعودة الحياة السياسية الوطنية إلى سوريا إلى التقارب بين مصر وسوريا. وفي خريف عام 1956، شهدت الانتخابات البرلمانية في الأردن انتقال منصب رئيس الوزراء إلى سليمان النابلسي الذي ترأس ائتلافا قوما-يساريا كان يتعاطف مع مصر الناصرية، ويحبذ الوحدة العربية بشكل عام والوحدة مع سوريا على وجه الخصوص. وبدت آخر بقايا الاستعمار في العالم العربي كأنها على وشك الاختفاء. بدأت الثورة الجزائرية عام 1954 وحصلت المغرب وتونس والسودان على استقلالها عام 1955، وفضلاً عن ذلك فان النصر السياسي الذي حققته مصر في حرب السويس عام 1956 أدى إلى زيادة المشاعر المعادية للإمبريالية في جميع أنحاء المنطقة، مما أعطى مصر عبد الناصر مكانة بارزة في السياسة العربية وبلورة الناصرية في البلدان العربية كقوة سياسية لا يمكن مقاومتها.

لقد شهدت تلك الفترة أيضا تطورين مهمين على مستوى الحركة الشيوعية العالمية. أولى تلك التطورات هو تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، والتي وفرت للماركسيين العرب بديلا أكثر جاذبية، من أوجه عديدة، للثورة الاجتماعية من النموذج السوفييتي (باعتبار الصين من بلدان العالم الثالث آنذاك). أما التطور الثاني فكان وفاة ستالين عام 1953 والمؤتمر التاريخي العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، والذي عقد في موسكو في كانون الثاني عام 1956. وكان هذا المؤتمر إيذانا ببدء تغيرات جذرية في السياسة السوفييتية تجاه دول عدم الانحياز البرجوازية مثل مصر وسوريا والعراق والهند

(180) لا ينبغي الاستهانة بأثر ثورة مصر، وكان الشعور في معظم العالم العربي في ذلك الوقت وخاصة في مصر، كما لو كان عبد الناصر شخصية كانت تنافس أهميتها محمد علي أو صلاح الدين.

وإندونيسيا ونحو الحركات القومية البرجوازية في العالم الثالث، وأيدت القيادة السوفييتية المبادئ الخمسة لعدم الانحياز التي تم الإعلان عنها في مؤتمر باندونغ في إندونيسيا في نيسان من عام 1955، وتبنت موقفا أكثر إيجابية أزاء حركات التحرر العربية.

خلال تلك الفترة، كان الحزب الشيوعي العراقي يحاول التعافي تنظيميا من إعدام قياداته عام 1949 والعودة مرة أخرى من الرفض الذي ووجه به من قبل القوميين بعد دعمه للاعتراف السوفييتي بإسرائيل عام 1948، وفي ذات الوقت كان يحاول التغلب على الارتباك التنظيمي والإيديولوجي الذي نشأ داخل الحزب نفسه. وبما أن السلطة ظلت تتركز في يد سكرتير الحزب، فان أولئك الذين كانوا على راس الحزب، من الذين لم يكونوا أمناء عامين بشكل مكتمل، مع ذلك مارسوا كل وظائف وسلطات المنصب سعيا لمحاكاة فهد. بناء على ذلك، حاولوا ترك بصماتهم بتغيير القوانين الداخلية للحزب وإجراءاته وأعماله الداخلية. لكنهم كثيرا ما كانوا يجدون أنفسهم يتخذون قرارات تتجاوز قدراتهم وقابلياتهم الذهنية، وهي قرارات أثبتت أنها تضر بالحزب. فعلى المستوى التنظيمي، وفي حزيران من عام 1949 تسلم قيادة الحزب بهاء الدين نوري وهو شاب كردي عديم الخبرة كان يستخدم اسما مستعارا (باسم)، يبلغ من العمر 22 عاما لم يكمل دراسته الثانوية، جاء من تكية، وهي قرية صغيرة تقع خارج مدينة السليمانية التي كانت مركز التحرك القومي الكردي في الأربعينيات. لقد صعد بهاء الدين نوري إلى قمة قيادة الحزب في أقل من أربع سنوات على انضمامه للحزب. وسرعان ما بدأ عملية إعادة تنظيم وإعادة هيكلة على كل المستويات[181].

بعد خمسة عقود، اعترف بهاء الدين نوري بانه لم تكن لديه "الخبرة الفكرية أو العملية التي كانت تؤهلني لتولي القيادة المركزية..في مثل تلك الفترة الشديدة التعقيد والحساسة نتيجة لانتكاسة الحزب. مع ذلك كان علي بين تشرين الثاني عام 1948 وحزيران عام 1949 أن أؤسس مركز قيادي آخر[182]. وطبقا لبهاء الدين نوري، فقد أعاد بناء لجنة مركزية جديدة لتحل محل قيادة الحزب التي تم إعدامها

(181) مذكرات بهاء الدين نوري (السليمانية، كردستان -1992) ص 36
(182) نفس المصدر ص 52

"وتضم هذه اللجنة سبعة أعضاء اخترتهم شخصيا من الكادر. ولم يحصل لي أو لأي احد آخر في تلك الأيام، أن يتم انتخابهم باي شكل من الأشكال. وقد ضمت اللجنة بالإضافة لي، عامل ميناء من البصرة هو ناصر عبود، وعامل نسيج من بغداد هو صادق الفلاحي، ومدرس ابتدائية مفصول من خلفية فلاحية قوية باسم كريم احمد، وطالب بغدادي مفصول هو محمد راضي شبر، وموظف حكومي مطرود من خلفية الطبقة الوسطى يدعى سليم الجلبي، وأخيرا طالب مطرود من السليمانية يدعى كاكا فلاح. ولم تضع هذه الخطوة (تشكيل اللجنة المركزية) حدا لممارسة عبادة الشخصية والبيروقراطية الجامدة التي كانت سائدة في الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك في الأحزاب الشيوعية في عدد من البلدان الأخرى ولاسيما البلدان النامية. لقد تربيت في ظل هذا الإعداد العقلي وهذه الممارسة. لقد اعتدنا على تأليه فهد كما لوكان إلها أو نبيا...وهذا التمجيد لشخص فرد يستخدم باستمرار لتكريس عبادة الشخصية في الحزب. لقد اعتبرنا فهد إلها محليا، بالإضافة إلى الآلهة الكبرى الأخرى في عالم الحركة الشيوعية... لقد استمر على قمة (هرم) اللجنة المركزية، كما هو حال كل سكرتير آخر للحزب. لم يكن هناك انتظام في اجتماعات اللجنة المركزية. ولم يكن أعضاؤها ذوي عيار ثقافي أو سياسي عال يسمح لهم بممارسة أي قيادة جماعية. وقد أثبتت الأحداث أنني كنت الأكثر تأهيلا من بين أعضاء اللجنة المركزية، على الرغم من انخفاض مستوى مؤهلاتي"[183].

مع ذلك وبدافع من ثقته بالسيطرة على الأمور، شرع بهاء الدين نوري في نهاية عام 1951 في إعادة تشكيل إيديولوجية الحزب[184]. وعزز قيادته في كونفرنس الحزب في ربيع عام 1952، والذي فرض فيه برنامج راديكالي جديد للحزب دون عقد أي مؤتمر للحزب أو اجتماع تشاوري لمناقشة التغييرات أو المصادقة عليها. في كونفرنس عام 1952 قام باستبدال البرنامج السابق الأكثر اعتدالا والذي صادق عليه المؤتمر الأول بقيادة فهد، ولأول مرة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، كانت هناك دعوى إلى قيام نظام جمهوري شعبي في العراق من خلال الثورة. ومن شأن هذا النظام القضاء على النفوذ البريطاني، وتأميم صناعة النفط وتوسيع الحريات العامة من خلال توحيد مجاميع المعارضة في جبهة شعبية يقودها الشيوعيون. وتسبب هذا النظام الجديد بانقسام إيديولوجي في داخل الحزب بشأن التكتيكات التي سيتم استخدامها لاختيار مجاميع الجبهة الشعبية المقترحة.

---

(183) نفس المصدر ص 96 -97

(184) نفس المصدر ص 103

ولكن عزيز محمد وجمال الحيدري وعبد السلام الناصري وجميعهم كانوا في السجن في ذلك الحين، لم يوافقوا على برنامج الحزب الجديد، معلنين انه غير شرعي، كما أن زكي خيري، الذي كان هو الآخر في السجن، قاد احتجاجا ضد برنامج الحزب الجديد، وأدى ذلك إلى طرد فوري للمنشقين عن الحزب الشيوعي العراقي، مع كل من دعمهم بضمنهم عبد الرزاق الصافي. كما أدان باسم هذه المجموعة في نهاية شباط من عام 1953 بأسمائهم الصريحة في جريدة القاعدة، الجريدة الناطقة باسم الحزب، على انهم "انتهازيون وتخريبيون". وبالتالي كشف هوياتهم للشرطة. ورد المطرودون على ذلك بالإعلان عن تشكيل تنظيمهم الخاص، وبرز جمال الحيدري كمتحدث بإسمهم. وقد أصدروا صحيفة خاصة بهم تدعى باسم "راية الشغيلة"، والتي أصبحت فيما بعد الاسم المتداول لهذه الجماعة. وكرّس الحيدري نفسه ومجموعته لتحدي باسم وداعميه، بل انهم حاولوا كسب اعتراف الحركة الشيوعية العالمية بانهم الحزب الشيوعي العراقي الرسمي بتأكيد ولائهم للاتحاد السوفييتي. في العدد السادس من صحيفة راية الشغيلة[185] وصفت مجموعة الحيدري الاتحاد السوفييتي بانه "بلدنا الأول في الولاء والحب". كما شاركت المجموعة في مهرجان الشباب العالمي في وارشو عام 1955. مع ذلك لم يعترف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بالجماعة وواصل النظر اليهم كمجموعة منشقة.

وحتى بعد اعتقال باسم في نيسان من عام 1953 استمرت مجموعته بهجومها على المنشقين عن الحزب الشيوعي العراقي من خلال نشر أسماء أعضاء المجاميع المنشقة خلال الفترة من عام 1953 –1954، واصفين إياهم بالعملاء لقوات الأمن والبلاط، والمنحرفين والناس المخربين. وواصلت القيادة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي بشرح خط باسم على صفحات القاعدة، وفي هذه البيئة ظهرت مجموعة سرية ماركسية جديدة في أواخر 1950 بقيادة عزيز شريف، كان اسمها في البداية (لجنة الوعي الماركسي)، لكنها تحولت في نهاية المطاف إلى (وحدة الشيوعيين في العراق) تمتد جذورها في حزب الشعب، الحزب الماركسي الذي تم الإشارة إليه في البداية. لقد تم إلغاء ترخيص حزب الشعب منذ أيلول عام 1947 وأغلقت صحيفته (الوطن) منذ عام 1948. وقد كانت قد تميزت بهجماتها الشديدة على كل من الموقف السوفييتي من تقسيم فلسطين وتبني الحزب

(185) الحاج (ذكريات النخيل) ص 158 – 159

الشيوعي العراقي لهذه السياسة السوفييتية. وكان الهدف الأساسي من (لجنة الوعي الماركسية) هو: –

"تصحيح كلا من النهج غير الماركسي المنحرف للحزب الشيوعي السوفييتي وطيش اتباع ما تبقى من الحزب الشيوعي العراقي...بالإضافة إلى تجديد دراسة الماركسية، لا كما يصدرها المنظرون السوفييت، ولكن كما يقرأها ويفسرها الماركسيون العرب الحقيقيون. لقد أعطى ماركس الخطوط الدالة والمبادئ، والماركسيون هم من يجب عليهم أن يطبقوا تلك المبادئ ويفسروا تلك الأحداث المرتبطة بمحيطهم، التحليل الماركسي يمكن أن يطبق على التحرر العربي والقضية الفلسطينية باستقلال تام عن خط الحكومة السوفييتية. وهو ما يؤدي حتما إلى تفسير مختلف، فإما أن تصبح الماركسية غير ذات صلة بنا، أو سنصبح ذراعا للدولة السوفييتية"[186].

على هذه المبادئ حاول عزيز شريف بناء حركة شيوعية جديدة، معتبرا أن

الحزب الشيوعي العراقي لم يعد منظمة ماركسية تقدمية عراقية وتشظيها دليل على زوالها. بل أن هناك الكثيرين من الشيوعيين قد غادروها، وذلك يعود بالأساس إلى تفسيراتها غير الماركسية وغير الشيوعية للقضايا العربية والعراقية. وبالتالي "نحن بحاجة إلى حركة شيوعية حقيقية جديدة، ولهذا السبب قمنا بتأسيس (وحدة الشيوعيين في العراق) التي ستوحد كل المجاميع المنشقة، جنبا إلى جنب مع كل آلافراد الذين هجروا الحزب في اطار حزب شيوعي عراقي، ديمقراطي ماركسي حقيقي[187].

كشفت القاعدة أعضاء مجموعة عزيز شريف من خلال نشرهم لأسمائهم الكاملة في عددها التاسع في تشرين الأول عام 1950، ومع ذلك دعت مجموعة عزيز شريف إلى عقد كونفرنس للحزب، حضره ممثلون من معظم الجماعات المنشقة وكذلك الشيوعين المستقلين. وقد انتخب المشاركون مكتبا سياسيا جديدا ولجنة مركزية ونشروا جريدتهم (النضال) كصحيفة رسمية لهم. فيما اعتبرت جماعة القاعدة أن ذلك المؤتمر "انتهازي ومدمر مضاد للحزب الشيوعي العراقي"[188]. بعد ذلك، ومع اعتقال باسم، والتشظي المتزايد للحزب، بدأت قيادة جديدة بالبروز داخل الحزب الشيوعي العراقي.

(186) لقاء أجراه المؤلف مع عزيز شريف، بغداد (18-تشرين الأول -1973).
(187) نفس المصدر.
(188) القاعدة – العدد 15 (1951).

على الرغم من الفوضى الداخلية، وتدهور الظروف السياسية وزيادة الاضطهاد الحكومي، ظل الحزب الشيوعي العراقي قادرا على تكريس طاقاته في الساحة السياسية العراقية. بالتركيز على تكامل أنشطته مع المعارضة الديمقراطية والقومية، برز الحزب الشيوعي العراقي تدريجيا بشكل أكثر وضوحا كحزب معتدل وموحد سياسيا إلى حد كبير بفضل جهود حسين احمد الرضي (سلام عادل). سلام عادل (1922 –1963) شيعي من النجف تخرج من دار المعلمين الابتدائية عام 1943 وبعد عام عين معلما في مدينة الديوانية الجنوبية، وهناك انضم إلى الحزب الشيوعي العراقي عام 1944، وسرعان ما تم ترقيته إلى لجنة الحزب بالمدينة. بعد عامين تم فصله من وظيفته التعليمية بسبب أنشطته السياسية.

غادر سلام عادل الديوانية إلى بغداد، حيث عمل بائعا للفشافيش (قطع اللحم والكبدة المشوية)، ثم مفتشا في مصلحة نقل الركاب، وسرعان ما بدأ بتنظيم موظفي الحافلات والعمال للمطالبة بظروف ورواتب أفضل. وقد أدى ذلك إلى فصله من الوظيفة مرة أخرى. ومع ذلك حصل بعدئذ على وظيفة متدنية الأجر كمعلم في مدرسة للأكراد الفيلية بتوصية ممن سيكون صهره لاحقا، ناجي يوسف، مدير التعليم السابق في الديوانية، والذي أصبح مديرا لمدرسة دار المعلمين الريفية في بغداد. في وقت لاحق تم إعادة تعيينه مرة أخرى، بمساعدة كفيله، في دار المعلمين الريفية، ثم تم فصله مرة أخرى من الوظيفة في نهاية عام 1948، بعد ذلك ترك التدريس وفتح محلا أصبح نقطة لقاء للحزب. وأثناء الاضطرابات والمظاهرات العامة في سنة 1949، تم اعتقاله لتنظيمه وقيادته للتظاهرات، وحوكم من قبل محكمة عسكرية حكمت عليه بالسجن لثلاث سنوات وتحت الإقامة الجبرية لمدة سنتين إضافيتين يقضيها خارج بغداد. وبينما كان معتقلا في سجن نقرة السلمان الصحراوي سيئ الصيت، تم رفع عقوبته إلى خمس سنوات بسبب استمرار نشاطاته السياسية. وبعد إطلاق سراحه في حزيران من عام 1953، تجاهل الإقامة الجبرية والتحق مرة أخرى بالحزب المحاصر في وقت كانت فيه منظماته ومعنوياته في الحضيض.

وكما سبق ذكره، ففي أعقاب إعدام فهد، ونتيجة للمراقبة واسعة النطاق، وتكثيف القمع البوليسي، توالت على قيادة الحزب الشيوعي العراقي عناصر شبابية عديمة الخبرة،

لكنهم كانوا شبابا ملتزمين ونشطين، لم يتم اختيار أي منهم من خلال الإجراءات الحزبية المتعارفة، والكثير منهم جاؤوا من الفرع الكردي للحزب، حيث أفلتوا من حملات القمع، بسبب التركيز على بغداد وجنوب العراق.

وقبل شهرين من إطلاق سراح سلام عادل، تم اعتقال باسم كآخر قائد قوي مؤقت من قادة الحزب في 13 نيسان عام 1953، وبهذا الاعتقال انهار هيكل الحزب مرة أخرى. فانتقلت قيادة على الحزب إلى زعيم آخر عديم الخبرة هو كريم احمد الداود، وهو أيضا من الفرع الكردي للحزب، والذي حاول مرارا وتكرارا إعادة بناء الحزب المدمر. وعلى الرغم من أن كريم احمد الداود كان شيوعيا ملتزما، إلا أن "قدراته الفكرية ومهاراته التنظيمية خلفت خيبة كبيرة. وفي الواقع فان صعوده إلى المنصب الأول في الحزب قد تم الأعداد له من قبل أحد زملائه الكرد، حميد عثمان، والذي كان له تأثير قوي عليه منذ أن كانا معا عضوين في اللجنة المركزية"[189]. لقد طلب كريم احمد داود من سلام عادل تولي مسؤولية المنطقة الجنوبية في الحزب، حيث تبدت مواهبه هناك، وبدأ نجم سلام عادل في الصعود. وبعد عام ونتيجة لجهوده التنظيمية الناجحة تم ترقيته إلى عضوية اللجنة المركزية.

في الأول من كانون الثاني عام 1954، وكان أول اجتماع لسلام عادل كعضو في اللجنة المركزية، ناقشت اللجنة المسودة النهائية للتقرير السياسي (الجبهة الوطنية للنضال ضد الحرب والإمبريالية) والذي لعب دورا بارزا في صياغته. وقد اعترف في وقت لاحق بان ذلك التقرير عبر عن "رؤيته، وهو أول تصور نظري لأفكاره "وأصبح الأساس الذي بنى عليه سياسات الحزب[190]. لقد اكد التقرير على أن الظروف الثورية في العراق تتطلب من الحزب أن تكون لديه استراتيجية واضحة، لان القوى التقدمية في البلاد "ستنظر إلى حزبنا كقوة سياسية، فقط اذا كانت سياستنا واقعية...(وتستطيع أن) تحقق أهداف شعبنا في السلام، والاستقلال الوطني والتحرر الديمقراطي. وبالتالي يجب أن تكون لدينا استراتيجية محددة قبل أن ننخرط في أي معركة"[191]. ثم اقترح التقرير إطار للحركة "من

(189) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري، دمشق (18 آذار 1987)
(190) لقاء أجراه المؤلف مع سلام عادل، بغداد (8 كانون الأول 1959)
(191) الحزب الشيوعي العراقي، جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب (بغداد: الحزب الشيوعي العراقي،1954) الصفحات من 1 – 4

خلال جبهة وطنية تشمل جميع القوى المناهضة للحرب والمناهضة للإمبريالية... (و) مع هذه المجاميع الوطنية، علينا أن ندخل معا إلى المعركة. أولا: يجب أن يكون هناك تعريف لتلك القوى التي ستشكل هذه الجبهة التي تتألف من العمال والفلاحين والمثقفين وأصحاب المهن الصغيرة والحرفيين، والبرجوازية (المستنيرة) من بين التجار وأصحاب المصانع والرأسماليين الوطنيين – في غضون ذلك، يجب نعترف بالدور التاريخي للطبقة العاملة في تلك الجبهة[192].

بالإضافة إلى ذلك حدد التقرير الهدف الأساسي للجبهة الوطنية بانه (إنشاء حكومة ديمقراطية وطنية... والتي ستسير باتجاه بناء مجتمع افضل خال من الإمبريالية والقمع والإقطاع)[193]، وأوضح أيضا أن مثل هذه حكومة ستلغي معاهدة عام 1930 مع بريطانيا، وتخرج القوات البريطانية من العراق، وترفض انحياز العراق من خلال المعاهدات مع أي قوى إمبريالية. وفضلاً عن ذلك أن عليها أن تقوم بتأميم الشركات النفطية، ومصادرة ممتلكاتها، وتحرير الاقتصاد الوطني العراقي من سيطرتها[194]. وستسمح الحكومة المقترحة بالحريات الديمقراطية، وتعديل الدستور الحالي لجعل الحكومة أكثر تشاركية، وإلغاء القوانين الرجعية وتحرير جميع السجناء السياسيين، وتفكيك النظام الإقطاعي بتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتخفيض الضرائب عليهم، وفرض نظام ضريبة دخل تصاعدية، وتحسين ظروف العمال، وأخيرا منح الشعب الكردي وغيره من الأقليات الحقوق السياسية والثقافية والإدارية[195]. وإن الحكومة المثالية التي يدعو إليها الحزب الشيوعي العراقي سيتم تشكيلها "من قبل الجبهة الوطنية المكونة من اتحاد جميع الأحزاب، والمنظمات، والشخصيات الديمقراطية، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي"[196]. ومما يجب الإشارة إليه أن هذه المبادئ والأهداف لم تكن مقتصرة على الحزب الشيوعي العراقي، لكنها في الواقع تعكس الاتجاه العام لمعظم أحزاب المعارضة الرئيسية تقريبا في ذلك الوقت. ويشير برنامج الحزب إلى تحول نحو زيادة التعاون والتنسيق بين الحزب الشيوعي العراقي والجماعات المعارضة الأخرى، على عكس من الممارسات السابقة من الشكوك المتبادلة.

---

(192) نفس المصدر ص 11
(193) نفس المصدر ص 28
(194) نفس المصدر ص 31
(195) نفس المصدر ص 32
(196) نفس المصدر ص 33

إن هذا النهج الثنائي من المصالحة والبراغماتية سمح لسلام عادل بمساحة أكبر من المناورة لجر الحزب بشكل أقرب إلى المعارضة الديمقراطية والقومية. وكما ناقش سلام عادل أكثر من مرة قائلا:

"إذا أردنا أن ننجح كحزب، يجب أن يكون لنا وجودا سياسيا، ولكي يكون لدينا وجودا سياسيا، يجب أن نكون مقبولين سياسيا وان نعمل مع غالبية القوى السياسية التقدمية في البلاد. على الورق خطابنا غاية في التطرف، لكن تأثيرنا السياسي هو في حده الأدنى على الأرض... لذلك، اشعر، واحث بقوة في اللجنة المركزية، باننا في هذه المرحلة يجب أن تكون أولويتنا هي أولا توحيد كل المجاميع الوطنية والتقدمية في جبهة واحدة – أن نكون واحدا منها ونؤثر على أفعالها السياسية كما يؤثرون علينا... وعبر ذلك، يمكننا خدمة الشعب ونكسب مصداقية حزبنا"[197].

وكان تعميم الحزب الشيوعي العراقي، الذي صدر في الثاني من أيلول عام 1953 يبدو أنه انعكاس لهذا الاتجاه الجديد، وعندما أعلن الحزب الشيوعي العراقي أن هدفه هو "تأسيس حكومة وطنية ديمقراطية" فإن ذلك كان مؤشرا على نمو تأثير سلام عادل داخل الحزب. وساعدته مؤهلاته الشخصية أيضا على اكتساب ثقة رفاقه في اللجنة المركزية، الذين بدا لهم قويا وكفؤا وذا ثقة في نفسه. فقد كان رياضيا وفنانا وخطاطا ماهرا، وقارئا نهما، ومتحدثا جيدا، وقد وجده زملائه طيب الحظر. وطبقا لمهدي عبد الكريم وهو طالب، وسيصبح لاحقا واحدا من أقرب الأصدقاء إلى سلام عادل، وستستمر علاقته به لعقدين من الزمن، كانت شخصية سلام عادل ومواهبه مثيرة للإعجاب، حيث يقول عنه:

"لقد كانت لديه موهبة استثنائية تجعلك تشعر بأنك موضع تقدير، وبعد وقت قصير من التحدث إليه تدرك أنه رجل نزيه يحب الناس، مع ذلك كان غاضبا من الطريقة التي يعاملون بها. لكن الطريقة التي يعبر فيها عن ذلك كانت هادئة وعقلانية، ومهما يفعل، فهو يثير الثقة فيه وفي من ذاحوله. وعلى الرغم من انه كان متواضعا لكن أفكاره كانت متقدة، وكان يفرض انضباطا حزبيا صارما"[198].

في هذا الوقت تقريبا تلقى الحزب الشيوعي العراقي دعوة من الحزب الشيوعي البريطاني لحضور مؤتمر لندن الثاني للأحزاب الشيوعية للبلدان الواقعة ضمن المجال

(197) لقاء أجراه المؤلف مع سلام عادل، بغداد (8 كانون الأول 1959)
(198) لقاء أجراه المؤلف مع مهدي عبد الكريم، أربيل، كردستان (18 حزيران 1981)

الحيوي للإمبراطورية البريطانية، والذي سينعقد في الفترة من 21 إلى 24 نيسان عام 1954. وقد اختار الحزب الشيوعي العراقي سلام عادل لتمثيله. وتولى رحيم عجينة، الذي كان حينذاك طالب طب وناشط في منظمة الحزب الشيوعي في بريطانيا، الترجمة واستضافة سلام عادل أثناء فترة وجوده في المؤتمر، بل وحتى قدم كلمة الحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر بسبب ضعف سلام عادل في اللغة الإنكليزية. وبعد أربعة عقود وصف عجينة تجربته مع سلام عادل في تلك الأيام المبكرة قائلا:

"لقد أعجبت بذكاء الرجل المتوقد وفهمه المتطور للماركسية. وعندما كان يملي الخطاب بالعربية، كان يكافح مع كل كلمة أترجمها، وجعلني أتحقق عن المعاني عدة مرات في قاموس أوكسفورد". وأضاف "لقد كانت تفسيراته النظرية لظروف العراق والعالم هي الشاغل الرئيسي له، وكانت جديدة، لكنها كانت تبدوا للوهلة الأولى بعيدة المنال. فقد أصر على أن "النظرية عظيمة، لكن الحزب حزب عراقي، والنظرية هي للخدمة والتفسير، وليس لإملاء الحلول". وحينما أوضح استيعابهم وتطبيقاتهم للنظرية، بدت هذه التفسيرات ذات لغة منعشة، فبدلا من اللغة المتداولة المتخشبة في الأدبيات الماركية اللينينية فأنها كانت ذات دينامية وتناسب وضعنا، وهي بالتأكيد لا تنتمي إلى الخط السوفييتي الأرثوذكسي... لقد جعلنا في حركة دائمة، وكان مجتهدا ولم يضيع دقيقة أثناء وجوده في لندن، والتقى بكافة المندوبين (عن الأحزاب الشيوعية الأخرى) وأعاد تأسيس اتصالات الحزب الشيوعي العراقي الأممية، بضمنها الاتصالات مع الحزب الشيوعي السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية. وهكذا وضع الأساس لعودة الحزب إلى الحركة الشيوعية العالمية، والتي توقفت منذ إلقاء القبض على فهد وإعدامه لاحقا".[199].

وطبقا لعبد الخالق البياتي، الذي كان في ذلك الوقت طالبا للهندسة وناشطا في فرع لندن للحزب الشيوعي العراقي، وأيضا رئيس جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة، كان دور سلام عادل حاسما في تجديد شباب الحزب في الخارج قائلا:

لقد كانت الجماعة نشطة لكنها لم يكن لديها سوى اتصال قليل بالحزب في الوطن. وحالما وصل سلام عادل إلى لندن، عقد عددا من الاجتماعات وزار المجاميع والطلاب، حتى أولئك الذين فقدوا الاتصال معنا. ومع شخصيته، ومعرفته، وحماسه تمكن من إعادة الكثير منا لدرجة أننا شعرنا أننا ولدنا من جديد، وفي ذلك الوقت كنت مأخوذا بذلك، (حتى أننا قررنا) انا وخطيبتي التبرع بكل ما وفرناه لزفافنا إلى الحزب، وتصرف الجميع بطريقة مماثلة. لقد جعلنا نعمل كمترجمين وأدلاء له في لندن، حيث تمكن من تأمين مواعيد مع العديد من الناشطين السياسيين اليساريين والتقدمين

(199) لقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينه، لندن (19 نيسان 1994)

البريطانيين، لقد كان شديد التدقيق في تحضيراته، واعتاد أن يستجوبنا بشان القضايا والشخصيات ومعارفنا الإيديولوجية. لقد كان اجتماعيا ولطيفا وفعال دائما للغاية"[200].

وبالمثل فأن أنيس عجينه، الذي كان في ذلك الوقت مسؤول فرع لندن للحزب الشيوعي العراقي، وعضو جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة الأكثر نشاطا، رأى زيارة سلام عادل كإعادة إحياء للحركة. فمع زيارته بدأنا في تنظيم مساهماتنا المالية للحزب، على أساس شهري وقدمنا أكثر من 3000 جنيه إسترليني إليه، والذي كانت مبلغا ماليا كبيرا في ذلك الوقت، بطريقة تمنح الحزب، في تلك المرحلة الحرجة، حقنة مالية (منعشة) في الذراع، كما منحت سلام عادل نفوذا أكثر داخل اللجنة المركزية التي كانت تعاني من الضغوطات المالية.[201] كما منح هذا الدعم مجموعة لندن مكانة خاصة داخل الحزب وخصوصا حينما عاد أولئك الطلاب إلى العراق في منتصف الخمسينيات، وأغنوا الأسس الفكرية للحزب وتغلغله في الجمعيات المهنية التي ينتمون إليها. وهكذا جعلوا الحزب أكثر وضوحا في العراق، خصوصا عندما ارتقوا تدريجيا في المجتمع العراقي، وفي بعض الحالات تولوا مناصب مؤثرة في اتحاداتهم المهنية. ومع مرور الوقت، أصبح تأثير ذلك النفوذ واضحا، لاسيما في بغداد، التي تمثل المركز العصبي للسياسة في البلاد.

مع عودته إلى بغداد اتصل سلام عادل بالحزب الشيوعي السوري–اللبناني، ما يجعلها نقطة الاتصال الأولى بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي على الصعيد الأممي. كما ابلغ أيضا اللجنة المركزية بعزم الحركة الشيوعية العالمية "دعم حزبنا على أساس التزامهم المخلص بالبروليتارية العالمية"[202]. لقد أدى أدائه في المؤتمر إلى تعزيز مكانته في اللجنة المركزية، كشخصية دولية فعالة بسبب نجاح مشاركته في مؤتمر نيسان في لندن، وإعادة اتصال الحزب الشيوعي العراقي، الذي فقد منذ عام 1949، مع الحركة الشيوعية العالمية، ومنحت اللجنة المركزية سلام عادل مسؤولية منطقة بغداد. لقد منحه هذا المنصب الدور الأبرز في المشهد الوطني للحزب، ووضعه في طليعة المعارضة السياسية العراقية، ووضعه على اتصال مع جميع جماعات المعارضة الأخرى. وسمح له بالمشاركة بشكل مباشر في العملية السياسية الوطنية، كما فعلت مهمته الأخرى كضابط اتصال

(200) لقاء أجراه المؤلف مع عبد الخالق البياتي، بغداد (27 أيلول 1960)
(201) لقاء أجراه المؤلف مع أنيس عجينه (بغداد، 17 آذار 1974)
(202) القاعدة، العدد 5 (حزيران، 1954)

للعلاقات الوطنية بين الحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية والمعارضة. ومنحت هذه المهام سلام عادل الفرصة لتنفيذ كل من أفكاره الشخصية والأفكار الواردة في تقرير اللجنة المركزية "الجبهة الوطنية للكفاح ضد الحرب والإمبريالية". وكما اشير إلى ذلك من قبل، فان ذلك التقرير يعكس كلا من وجهة نظره الشخصية وتمكنه من إقناع اللجنة المركزية بالتخلي عن مواقفها المتطرفة الماضية. وهكذا تم البدء بما يطلق عليها "فترة ما بعد فهد" والتي جعلت موقف الحزب الشيوعي العراقي أكثر عملية وأقرب إلى أحزاب المعارضة الأخرى، وفي نهاية المطاف سمحت للحزب بالعمل مع تلك الأحزاب في جبهة وطنية. فضلاً عن ذلك فتحت اتجاها لتطوير الحزب الشيوعي العراقي امتد أثره على الحزب حتى الوقت الحالي.

في هذه النقطة الحاسمة في السياسة العراقية، ظهر سلام عادل كأهم شخص في الحزب. في الحادي عشر من أيار عام 1954، أجرى الحزب الشيوعي العراقي اتصالا مع أحزاب المعارضة الرئيسية، الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي ومجاميع معارضة أخرى والجمعيات المهنية في محاولة لخلق "جبهة وطنية" والتي ستشارك في الانتخابات البرلمانية المقررة في الشهر التالي.

وأشارت زوجة سلام عادل إلى انه حينما أصبح مسؤولا عن منظمة بغداد في الحزب، كان واحدا من أول إجراءات زوجها هو التنظيم داخل الجيش.

"لقد كانت قضية استيلاء الحزب على مقاليد السلطة في الحكومة بؤرة مركزية لأفكاره وانشغالاته...وكانت المسألة الرئيسية هي التنظيم الحزبي في الجيش... في الماضي تركزت أنشطة الحزب في بغداد على الطلاب والشباب.. ولكن سلام عادل عزز نشاطات الحزب في القوات المسلحة، لاسيما بين الضباط والمراتب الدنيا، ووجه... أن نقيم اتصالاتنا مع الجيش في بغداد وما حولها"(203).

لقد منح المشهد السياسي سلام عادل بالبيئة التي يحتاج إليها لإعادة إحياء الحزب كقوة سياسية قابلة للحياة، ووقف تفككه التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك ساعدت زيادة شعبية السوفييت في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، والمشاعر المحلية القوية المناهضة للغرب بتقوية دور الحزب الشيوعي العراقي كمجموعة معارضة ذات مصداقية.

---

(203) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد (سلام عادل: سيرة مناضل) الجزء الأول، (قبرص – شركة المدى للطباعة 2001) ص 80

في ذات الوقت حاولت حكومات عراقية متعاقبة موالية لبريطانيا دمج البلاد في نظام الدفاع الغربي لتأمين إمدادات النفط الغربية واستغلال الموقع الجيوسياسي للعراق في الحرب الباردة الناشئة. وهكذا غدا الهدف الاستراتيجي الغربي إنشاء نظام دفاعي في الشرق الأوسط يدمج العراق في عملية احتواء الاتحاد السوفييتي. ومن اجل التحرك لتحقيق هذا الهدف، حاولت بريطانيا استبدال المعاهدات الأنكلو عراقية والأنكلو مصرية غير المتكافئة لعامي 1930 و1936 على التوالي، باتفاق عسكري تكون فيه الولايات المتحدة شريكا فيه. وقد فشل البريطانيون في ذلك، ومع هذا فأن ترتيبات أخرى قد أحرزت تقدما في وقت لاحق لنفس الغرض من الاحتواء. وفي 21 نيسان من عام 1954 أصبح العراق من الموقعين على تفاهم للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة، مما مهد الطريق لحلف بغداد بعد ذلك بعام. وقد اعتبرت معظم القوى الوطنية والتقدمية في البلاد ذلك خطوة أولى في ربط العراق بالتحالف الأمني الذي ترعاه الولايات المتحدة والذي تم توقيعه قبل ثلاثة أسابيع (2 نيسان 1954) بين تركيا والباكستان. ولذا كتب الحزب الشيوعي العراقي في منشور مؤرخ في أيار عام 1954 عنوانه "لتسقط المعاهدة الباكستانية – التركية" معلنا: –

"لا خيار لدينا سوى التوحد في جبهتنا الوطنية... والوقوف كشعب واحد لتحدي هذه المعاهدة، والعمل من اجل إلغاء معاهدة عام 1930، جنبا إلى جنب رحيل الجيوش المحتلة الإنكليزية، وتأميم شركات النفط، وإعادة توزيع الأراضي وريها... وزيادة حصة المزارعين (في نظام الحيازة)، وإلغاء العمل الإجباري، وعدم مشاركة العراق في أي مشروع عسكري عدواني.. وإنشاء حكومة وطنية تخدم السلام وترفض جميع المعاهدات والمشاريع العسكرية الإمبريالية".

وبتوقيع ميثاق التعاون العراقي– التركي المتبادل في 24 شباط عام 1955 والاتفاق العراقي–البريطاني الخاص في 4 نيسان عام 1955 أصبح الدرب سالكا إلى حلف بغداد، وسيصبح دمج العراق في التحالف الغربي مكتملا، تحقيقا لما استهدفه نوري السعيد. وقد رد الحزبان الرئيسيان، وهما حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، على ذلك بإصدار بيان مشترك في 30 نيسان من عام 1954 يدين الحكومة وأعمالها، وبدءا مفاوضات مع الحزب الشيوعي العراقي لمناقشة مقترحه لتشكيل جبهة وطنية. وبعد ذلك بأسبوعين وفي 12 أيار عام 1954، تم تشكيل جبهة وطنية مؤقتة، لتنسيق الأنشطة طوال فترة الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهذا ما وطد بقوة توجيه سلام عادل الجديد للحزب

الشيوعي العراقي. لقد تم توقيع اتفاق الجبهة من قبل ممثلين للحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاستقلال وممثلي الشبيبة والطلبة والمحامين والأطباء والعمال ومنظمات الفلاحين، وكلها كانت يتحكم بها الشيوعيون أو يؤثرون عليها. مع ذلك، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي هو المهندس الرئيس للجبهة الوطنية، لكنه لم يكن طرفا في التوقيع على تشكيلها، ولم يكن بإمكانه أن يظهر كشريك في الإعلان الرسمي للجبهة، لأن الحزب لم يكن منظمة مرخصة قانونيا ولأن القوميين يمانعون في التعاون معهم بشكل علني. وكانت الدعائم الرئيسية لميثاق الجبهة هي:

1. **الدعوة إلى الحريات الديمقراطية، مثل حرية الصحافة والتعبير والتجمع، فضلا عن الحق في تشكيل المنظمات السياسية والعمالية والمهنية بما فيها الأحزاب السياسية.**
2. **الدعوة إلى انتخابات حرة.**
3. **إلغاء معاهدة عام 1930 وإغلاق القواعد العسكرية ورحيل الجيوش الأجنبية ورفض التحالفات الإمبريالية بما في ذلك الميثاق التركي الباكستاني.**
4. **رفض برامج المساعدات العسكرية التي تهدف إلى تقييد السيادة العراقية وربط العراق بالمواثيق العسكرية الإمبريالية.**
5. **التحرك لإلغاء الاحتكارات الأجنبية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإلغاء الإقطاع، وحل الأزمة الاقتصادية القائمة، بما في ذلك مشاكل البطالة والتضخم ورفع مستوى المعيشة بشكل عام وتشجيع الصناعات الوطنية.**[204].

وفي نهاية أيار من عام 1954، أشادت صحيفة القاعدة، وهي الصحيفة الرئيسية للحزب الشيوعي العراقي، بتشكيل الجبهة الوطنية في مقالتها آلافتتاحية، وحيت النصر الذي حققته القوى الديمقراطية. وفي الوقت الذي عبرت فيه عن غضبها لعدم الاعتراف العلني بجهود الحزب في بناء الجبهة، أعلنت القاعدة أن "الجبهة الوطنية هي المظلة الوحيدة التي يمكنها توحيد المجاميع الوطنية والديمقراطية، ضد القوى الإمبريالية والحكام المحليين الرجعيين الذين ربطوا مصيرهم بالسيطرة الإمبريالية على بلادنا، وبيع حرية شعبنا واستقلاله إلى البريطانيين والأمريكان". لكنها انتقدت أيضا الجبهة لعدم تطويرها مواقف واضحة بشأن معاداة الإمبريالية أو بشأن حركات التحرر العربية، وقصرهم "القوى الإمبريالية" على الأمريكان. وفي مجال التعامل مع القضاء على

(204) صوت الأهالي ولواء الاستقلال (بغداد-13 أيار 1954)

الإقطاع، انتقدت الصحيفة أيضا الجبهة لعدم وجود تحديد دقيق لشكل الحكومة التي تسعى إليها، وتجاهل القضايا المتعلقة بالأكراد والنساء والسجناء السياسيين. ودعت "أعضاء الجبهة إلى أن يكونوا أكثر نضجا، وليستحقوا [ثقة الجماهير] بأن يكونوا أكثر وضوحا في تبيانهم للأهداف الوطنية والشعبية، من اجل تمكين الجبهة من حشد جميع القوى الشعبية في الكفاح ضد الإمبريالية، وباتجاه تحقيق الاستقلال". وبعد عشرة أيام، وربما ردا على انتقادات الشيوعيين، فضلا عن النقاشات الداخلية، أضافت الجبهة فقرتين إلى مواد ميثاقها وهي "دعم جميع الشعوب العربية من اجل تحقيق الاستقلال لكل البلدان العربية، وتحرير فلسطين" و"السعي لتحرير العراق والبلدان العربية من شرور الحرب"[205].

في ذات الوقت تقريبا بدأ تغيير جذري في قيادات الحزب الشيوعي العراقي يتخذ شكله عندما تولى حميد عثمان مسؤولية الحزب وأعاد تنظيم اللجنة المركزية، للحد من تأثير سلام عادل، في إشارة للتوجه نحو ماركسية أكثر أرثودوكسية. وكانت اللجنة المركزية آنذاك تتكون من حميد عثمان وكريم احمد، سلام عادل، سليم الجلبي، هادي هاشم، فرمان طعمة، عبد الله عمر محي الدين، ناصر عبود وعطشان ضيول. وأصبح كريم احمد، الموالي لحميد عثمان، قائدا لمنظمة بغداد بدلا من سلام عادل، ووضع محيي الدين مسؤولا عن الفرع الكردي. ونقل سلام عادل إلى منطقة الفرات الأوسط، وتم وضع فرمان طعمة مسؤولا عن الجنوب. وتولى حميد عثمان، سكرتارية اللجنة بالنيابة، المسؤولية الكاملة عن جميع أنشطة الحزب، وقلل من مساهمة اللجنة المركزية، ولاسيما فيما يتعلق بسلام عادل، مما أعطى الحزب اتجاها جذريا جديدا بالتركيز على الكفاح المسلح[206].

وحينما عقدت الانتخابات في 9 حزيران عام 1954، تم انتخاب عشرة مرشحين من الجبهة الوطنية، اثنين من حزب الاستقلال، وستة من الحزب الوطني الديمقراطي واثنين من الشيوعيين السابقين. وبعد أن اجتمع البرلمان ليوم واحد فقط، وهو يوم عقد جلسة افتتاحه، تم تعليق جلساته يوم 27 تموز، واستدعي نوري السعيد، الذي فاز حزبه بـ 56

(205) نفس المصدر (23 أيار 1954)
(206) ثمينة يوسف ونزار خالد (سلام عادل: سيرة مناضل) ص 87 إلى 98

مقعدا من مجموع 135، لتشكيل حكومة. وفي الرابع من آب تم إعلان حكومة نوري السعيد الجديدة، والتي تحركت فورا لحل البرلمان. كما أعلن أيضا حل حزبه السياسي، حزب الاتحاد الدستوري، وأصدر بيانا هاجم فيه جميع جماعات المعارضة، داعيا الشعب العراقي إلى الالتفاف حول حكومته لجنيب البلاد خطر تلك القوى[207]. وبعد ذلك مباشرة قام نوري السعيد بإلغاء تراخيص 18 صحيفة سياسية. ومن اجل تشديد قبضته أكثر على البلاد أصدر عددا من المراسيم. ففي 22 آب عدل المرسوم رقم 16 المادة 51 من قانون العقوبات العراقي لعام 1938 والتي تقضى بالسجن لمدة سبع سنوات على كل من يروج للأفكار الاشتراكية (البلشفية) أو الشيوعية أو الفوضوية، أو ببساطة كل من يطالب بإصلاح النظام السياسي. وقد عدل نوري السعيد هذه الفقرة بإضافة أي منظمة، مثل مجموعة الشبيبة الديمقراطية، يعتقد أن أهدافها تتطابق مع أهداف الشيوعيين. وفي نفس اليوم أصدر المرسومين 17 و18 اللذان فوضا مجلس الوزراء، بناء على توصية وزير الداخلية، بإسقاط جنسية عن أولئك المدانين بالمادة 51. وقد كلف المرسوم 17 وزير الداخلية بإلقاء القبض على المدانين وترحيلهم، فيما اغلق المرسوم 18 جميع النقابات العمالية[208].

وجاء المرسوم 19 في 22 أيلول، والذي خول وزير الداخلية سحب إجازة العديد من الجمعيات والنوادي والمسارح مما أدى إلى إغلاق حوالي 465 مقرا من مقراتها.[209]. وبعد أسبوعين، وفي 10 تشرين الأول إذن المرسوم 24 لوزير الداخلية بإغلاق أي صحيفة وجريدة[210]. كما منح نوري السعيد أيضا وزير الداخلية أو من ينوب عنه سلطة تفريق أي تجمع إذا شكل تهديدا النظام والقانون[211]. وقد هاجم الحزب الوطني الديمقراطي المراسيم 16 و17 و18 بشدة وطالب بسحبها معلنا:

"نحن نعتبر تلك المراسيم الرجعية التي أصدرتها الحكومة، هي أسوأ ما تقوم به أية حكومة، ليس فقط في العراق بل في العالم بأجمعه... لا لأنها تتناقض مع المبادئ الأساسية للديمقراطية وتعد انتهاكا للدستور، بل لأنها تنتهك أيضا احد حقوق الإنسان الطبيعية للمواطنين وهو حق المواطنة،

(207) الزمان – بغداد (4 آب 1954)
(208) الوقائع العراقية، العدد 3455 (بغداد – 14 – أيلول 1954)
(209) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج9 ص 150 والوقائع العراقية العدد 3455
(210) جريدة الوقائع العراقية، العدد 3479 (10 تشرين الأول 1954)
(211) نفس المصدر، العدد 3480 (12 تشرين الأول 1954)

وبسبب أنها تتضمن و(تحصر) التعبير عن حريتنا في الرأي والحريات السياسية بتعبيرات غامضة تسمح (للحكومة) بحرية تفسير القوانين لقمع النشاطات السياسية... كل الأحداث تثبت أن القمع والاستبداد وقمع الحريات وتوسيع المراسيم الرجعية سوف لن تعالج الظروف الشاقة التي تخلق حالة من عدم الرضا العام والتذمر...وهذا، في نهاية المطاف، سيوقظ وعي الناس وسوف يعملون على القضاء عليها.(212)

ومن جانبه أصدر حزب الاستقلال إدانة مماثلة، وأن كانت اقل حدة.(213)

وبعد أن هاجم الحزب الوطني الديمقراطي المراسيم سحبت إجازته وتوقفت صحيفته عن الصدور. وكان رد حزب الاستقلال قويا على الإغلاق، ووصفت افتتاحيته المعنونة "المسؤولية الخطيرة" إلغاء ترخيص الحزب الوطني الديمقراطي كـ: -

"تعبير عن (عمق) اليأس الذي وصلت إليه المجموعة الحاكمة والتي تحاول، دون نجاح، التمسك بامتيازاتها في الوقت الذي يحدث فيه التحرك الشعبي ويتطلع الناس إلى إصلاح سريع وجوهري. في عين الوقت لا تستطيع فيه تلك المجموعة وهياكلها الاستجابة إلى الإصلاحات المطلوبة. وكان ينبغي عليهم إصلاح الفساد الذي يعاني منه الشعب، بدلا عن قمع الشعب أكثر من ذلك. إن حزب الاستقلال يعرف جيدا الأسباب التي أدت إلى إلغاء ترخيص الحزب الوطني، والدوافع وراء ذلك العمل الشاذ... وسيتحمل الحزب مسؤوليته بالكامل.(214).

وفي مثل هذه البيئة السياسية، حل حزب الجبهة الشعبية اليائس، نفسه، وترك حزب الاستقلال فقط في الساحة السياسية العامة. وعندما جرت الانتخابات في 12 أيلول عام 1954، ومع مقاطعة أحزاب المعارضة الأخرى لها، اشترك الاستقلال بنفس الشعارات التي دخل بها في الانتخابات السابقة. مع ذلك، ونتيجة لعدم نظامية الانتخابات تم انتخاب عضوين فقط منه في حين فازت مجموعة نوري السعيد بانتصار ساحق في جميع المقاعد المتبقية. حيث حصل بالتزكية على 121 مقعدا، بينما كان12 مقعدا المتبقية موضع تنافس ضعيف(215).

(212) صوت الأهالي (بغداد، 2 أيلول 1954)
(213) لواء الاستقلال (بغداد، 2 أيلول 1954)
(214) فائق السامرائي، لواء الاستقلال (بغداد 5 أيلول 1954)
(215) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء 9 ص 181

ردا على تلك النتائج، قرر حزب الاستقلال الانسحاب من البرلمان، وقد اختار أحد الأعضاء البقاء كمستقل بعد استقالته من الحزب. وفي 22 أيلول عام 1954 وبموجب المرسوم 19 تم إلغاء ترخيص الحزب[216]. وفي مواجهة طغيان نوري السعيد وهجماته العشوائية على الحريات العامة، كرر الحزب الشيوعي العراقي دعوته باستمرار الجبهة الوطنية، ومستخدما نجاح انتخابات التاسع من حزيران عام 1954 وانتخاب عشرة أعضاء في البرلمان كدليل على أنها "كانت تجربة ناجحة لأي تجمع وطني... ومبرر عملي لتشكيل جبهة وطنية موحدة في وقت لاحق"[217].

وقد أعطى قمع نوري السعيد للمعارضة السياسية نتائجا عكسية، من حيث بروز الحزب الشيوعي العراقي بشعبية متزايدة. فقد كانت الاستراتيجية الأساسية للحزب الشيوعي في ذلك الوقت تركز على العمل السياسي الجماعي عبر الجبهة الوطنية لوقف نوري السعيد من توجيه العراق باتجاه الانضمام إلى المعاهدة التركية – الباكستانية للصداقة والتعاون من اجل الأمن. وللتحضير إلى تلك الخطوة، قطع نوري السعيد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني من عام 1955. وردت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بمذكرة موجهة إلى جميع الأحزاب والقوى في الجبهة الوطنية، أوضحت فيها أن قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي هي إعادة اصطفاف للعراق تمهيدا للاتفاق الأمني. وأعلن الحزب الشيوعي العراقي أن :-

(استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو ضرورة وطنية قصوى يمليها "الدفاع" عن سمعة وشرف البلاد... إن قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي يعني أن العراق قد أصبح احد الدول العميلة للولايات الأمريكية... ودعت اللجنة المركزية جميع الأشقاء في الأحزاب الأخرى وجميع الشخصيات المعارضة لإظهار تضامنهم. إن حزبنا يؤمن أن عملا مشتركا بسيطا واحدا يوحدنا جميعا سيهز الحكومة...ويجب علينا أن نقوم برد جماعي)[218].

واستمرت "القاعدة" في الدعوة إلى الجبهة الوطنية باعتبارها البديل الوحيد لمعارضة نوري السعيد، مشيرة مرة أخرى إلى أن الجبهة الوطنية المؤقتة في أيار عام 1954 كان

(216) جريدة الوقائع العراقية العدد 2473 (29 أيلول، 1954)
(217) القاعدة (10 حزيران 1954)
(218) نفس المصدر (منتصف كانون الثاني 1955)

يجب تطويرها بصورة أكبر وأن تصبح دائمية. و"لو أن الكتلة البرلمانية المنتخبة كانت قادرة على تحويل نفسها إلى هيئة عليا للجبهة الوطنية" كما حاججت "القاعدة" "لما كان نوري السعيد قادرا على حل البرلمان بهذه السهولة. وحتى لو كان قد حل البرلمان والكتلة البرلمانية، فأن الجبهة التي كانت قد تحولت، ستكون لها شرعية قوية كمنظمة وطنية". كما أكد الحزب في افتتاحيته "ولولا هذه الأخطاء، فإن القوى الرجعية ما كانت قادرة على تفكيك الجبهة، وأن خطوة 12 أيار من عام 1954 [تشكيل الجبهة الوطنية] كانت ستصبح النواة لجبهة ديمقراطية واسعة، يمكن أن تكون قادرة على قيادة توجه العمل السياسي نحو سياسة وطنية ومستقلة"(219).

وكما كان متوقعا، انضم العراق في 24 شباط عام 1955 إلى المعاهدة التركية الباكستانية. وتم التصديق عليها فورا من قبل البرلمان الذي يقوده نوري السعيد. وردت "القاعدة" على ذلك بالإعلان أن:

"إن الانقسام بين العرب سيكون أول ثمرة لتلك المعاهدة. إن المعاهدة العراقية- التركية موجهة بوضوح ضد الدول الافريقية – الأسيوية المحبة للسلام، وضد وحدة الشعب العربي الذي يكافح من اجل الاستقلال والسلام والتقدم. وفي ذات الوقت موجهة ضد الشعب الكردي والذي نهض بشجاعة لتحدي الإمبريالية وعبودية الإقطاع...في تركيا والعراق وإيران"(220).

في اليوم التالي لعب الحزب الشيوعي مع القوى الوطنية دورا قياديا في تعبئة المظاهرات العامة ضد المعاهدة في المدن الرئيسية في العراق. وألقي القبض على عشرات المواطنين فيما قتل عدد منهم. وبعد أسبوع، وفي يوم 3 نيسان وقع العراق وبريطانيا اتفاقا خاصا ليحل محل معاهدة عام 1930 الأنكلو- عراقية، وفي الخامس من نيسان انضمت بريطانيا رسميا إلى المعاهدة العراقية-التركية- الباكستانية.

وردا على عدم وجود هيكل رسمي يوحد القوى الوطنية والتقدمية، انتقد حميد عثمان بشدة جماعات والأحزاب المعارضة، مؤنبا لهم على عدم دعمهم لدعوة الحزب إلى "عمل مشترك" ضد الحكومة. وأعلن أن الحزب الشيوعي العراقي "طلب من الأحزاب المعنية

(219) نفس المصدر السابق جريدة القاعدة (منتصف شباط 1955).
(220) نفس المصدر السابق جريدة القاعدة (بداية آذار 1955)

تنظيم إضراب سياسي عام لزعزعة استقرار حكومة (نوري السعيد)، ومع ذلك لم نتلق ردا من إخوتنا"[221]. وقد أصدر حميد عثمان تلك الدعوة دون أن يستشير أي شخص في الحزب.

بعد فترة وجيزة أقدم حميد عثمان، بتصرف شخصي، ودون الرجوع إلى اللجنة المركزية أو مكتبها السياسي، أو مع أي من شركاء الحزب في الجبهة الوطنية، نشر في "القاعدة" برنامجا راديكاليا بشكل استثنائي موقعاً بإسم اللجنة المركزية، وفي هذا الصدد ألزم الحزب الشيوعي العراقي باستراتيجية وبرنامج كان له تداعيات واسعة على الحزب والبلاد. وأعلن من جانب واحد أن "حزبنا لا يعرف التراجع في وجه التحدي، وإننا نقدم الآن البرنامج الوطني المطلوب الذي يعبر عن اهتمام الأغلبية الساحقة من الشعب، على أساس الأوضاع الداخلية والدولية

وعلى أساس المصالح الوطنية الملحة ل(الشعب)". وتحدى قوى المعارضة الوطنية بالتحرك من خلال الإعلان، "أننا نمد يد النضال الحقيقي إلى كل عراقي سيقف من أجل تنفيذ البرنامج كله، أو أي جزء منه، حتى أيا من أقسامه ومواده".[222] واقترح عثمان في ذلك البرنامج الذي يعرف باسم "صرخة أيار" أن جميع القوى الوطنية متحدة حول الأهداف التالية :-

1. **انسحاب العراق من المعاهدة التركية – الباكستانية**
2. **رفض المعاهدة الأنكلو عراقية في نيسان.**
3. **رفض جميع برامج المساعدة الأمريكية، عسكرية أو غيرها.**
4. **إلغاء جميع الاحتكارات الأجنبية، بما في ذلك امتيازات النفط.**
5. **الإطاحة بحكومة نوري السعيد وتأسيس حكومة ائتلافية وطنية مكرسة لإيجاد بيئة ديمقراطية، وتحرير جميع السجناء السياسيين، وحل البرلمان الحالي والانتخاب الحر لبرلمان جديد يكون فيه تمثيل أفضل للمرأة والأقليات. بالإضافة إلى أن الحكومة المقترحة ستحسن الظروف الصحية والحياة الثقافية والمعيشية للشعب. بينما كان الهدف الأخير في برنامج عثمان**
6. **إصلاح هيكلية الدولة وخصوصا الشرطة والقضاء والجيش**[223].

(221) نفس المصدر السابق جريدة القاعدة (أواسط كانون ثاني 1955)
(222) نفس المصدر السابق جريدة القاعدة (أيار 1955)
(223) نفس المصدر – جريدة القاعدة (أيار 1955).

تصاعدت شعبية الحزب الشيوعي العراقي، مما شجع الحزب على أن يصبح نشطا في مجالات جديدة. وانتقل إلى التنظيم داخل القوات المسلحة العراقية، وانشأ اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود، ولها جريدتها الخاصة بها وهي (حرية الوطن). وظهر العدد الأول للصحيفة في كانون الثاني من عام 1955، وجاء فيه:-

"لا ينبغي معاملة الجنود العراقيين كعبيد، يدفعون إلى الحرب بدون اختيار، ويستغلون كخدم في بيوت الضباط – يجب أن تكون لدينا وحدة الهدف والتنظيم – واجبنا العاجل هو العمل من اجل نشر الوعي الوطني، ولتعزيز روح التفاني الوطني وكراهية الإمبريالية... يجب علينا النضال ضد سوء معاملة الجنود، والعمل على حظر المعاملة اللاإنسانية، ونسعى جاهدين نحو تحسين مستوى معيشة الجنود وتعليمهم. وعلينا أن نسعى لتوفير المدارس لرفع المستوى التقني للجنود... وإنهاء امتيازات الضباط اللامحدودة"

وطبقا للعدد الثاني للجريدة والذي ظهر في شباط من عام 1955 فإن "الجنود هم بشر مثل بقية الشعب العراقي ويجب أن تكون لهم حقوقهم وآراءهم، نحن لسنا أقنانا... اللجنة الوطنية تدعوكم (الجنود) إلى الانضمام إلى الشعب في مظاهراتهم، وارتداء زيكم العسكري حتى يعرف أعداء الشعب أن العمال والجنود في البلاد متحدون". وفي هذا الوقت أيضا، أصبحت لجنة تنظيم العمال أعلى صوتا وفعالية، وأصدرت بانتظام صحيفة (اتحاد العمال)، الناطق الرسمي باسمها، دعت فيها إلى حق العمال في التنظيم في نقابات عمالية، وحملت أخبارا عن أنشطة العمال بشكل عام، وسلطت الضوء على إضرابات العمال ومظالمهم. وفي وقت لاحق كثفت جريدة الحزب، القاعدة، تغطيتها للحركة الفلاحية، مشددة على ضرورة تشكيل منظمات فلاحية.

ومدفوعا بسخطه على تصاعد التشدد في الحزب والسلوك الفردي لسكرتير اللجنة المركزية، رفض سلام عادل الالتزام بسياسة (إطلاقات أيار) أو توزيع جريدة "القاعدة" المعبرة عن تلك السياسات. وكتب أيضا طالبا عقد اجتماع للجنة المركزية لمناقشة سياسة الحزب[224]. كما حذر أعضاء آخرون في اللجنة المركزية من حميد عثمان، والعزلة عن القوى التقدمية والوطنية الأخرى، وأسلوبه الديكتاتوري، ودعوا أيضا إلى تقييم لقيادة حميد عثمان. وفي اجتماع استثنائي عقد في حزيران عام 1955، قررت اللجنة المركزية

(224) ثمينة يوسف وخالد (سلام عادل سيرة مناضل) ص 99 إلى ص 101

إزاحة حميد عثمان من منصب سكرتير اللجنة المركزية ووضعه تحت الإقامة الجبرية. وقد فصل من منصبه في 19 تموز وحذر من أنه إذا لم يخضع للقيادة، فلن يكون تحت "حماية" الحزب الشيوعي العراقي[225].

بعد هذا الإجراء، شهد الحزب الشيوعي العراقي تغيرا آخر في الاتجاه، اتسم بشكل كبير من التركيز على الأنشطة السلمية من خلال تشكيل المجاميع الشعبية، مثل فرز خط نسائي في الحزب، يهدف إلى إشباع المعايير الثقافية بدلا عن المواقف الإيديولوجية. وأنشأ الحزب أيضا لجنة النشاطات الديمقراطية لتعزيز إنشاء منظمات مهنية وشعبية للعمل في البيئة السياسية العراقية. وقد وضعت اللجنة المركزية مسؤولية عزل الحزب والسياسات المغامرة بشكل مباشر على حميد عثمان وأدانت بشدة أسلوبه الديكتاتوري الذي تجاهل الأنظمة الداخلية للحزب وانتهك المبادئ الأساسية للمركزية الديمقراطية، وشجع على صعود عبادة الشخصية. كما أنهم انتقدوا أيضا تكتيكات حميد عثمان أزاء القوى الديمقراطية الأخرى. وفي النهاية انتخبت اللجنة المركزية سلام عادل سكرتيرا لها، وفوضته بوضع رؤية جديدة لمستقبل الحزب، تتضمن إعادة هيكلة الحزب وتوسيع نطاق تعاونه مع نقابات العمال والفلاحين، بدلا عن مجرد السعي إلى دمج تلك الجمعيات في هيكل الحزب. كما انفتح الحزب نفسه أيضا على التعاون الكامل مع القوى السياسية الأخرى من اجل "النضال في سبيل الحريات الديمقراطية التي لا بمكن أن تؤتي ثمارها دون المشاركة الجماهيرية الواسعة من اجل مصالحها المباشرة والحيوية"[226].

التحدي الناصري عبر العالم العربي

فتح انقلاب جمال عبد الناصر عام 1952 بوابات الطوفان الثوري في العالم العربي، وبحلول منتصف الخمسينيات من القرن الماضي كانت المنطقة تتلاطم بالتغيير. وفي تلك البيئة تقلد سلام عادل قيادة الحزب، متبوأً منصب السكرتير في تموز عام 1955، قبيل

(225) صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، بيروت – دار الفرات، 1993) ص 76 و77 وصحيفة اتحاد الشعب (26 كانون الثاني 1960).

(226) محاضر اجتماعات اللجنة المركزية وتصريحاتها، الحزب الشيوعي العراقي، آب 1955.

أن يشغل عبد الناصر مكانته البارزة في الحركة القومية العربية وتزايد توجهه المناهض للغرب وتعاونه الوثيق مع الكتلة الاشتراكية.

في أوائل عام 1955 كان حلف بغداد، المصمم غربيا والمدعوم من قبل نوري السعيد، يشكل تحديا كبيرا للسياسة الناصرية العربية وكان حافزا لموقفه المناهض للإمبريالية. ومن اجل التصدي للميثاق حاول عبد الناصر تشكيل حلفه الدفاعي الخاص به، وفي آذار من عام 1955 شكلت مصر وسوريا "منظمة الدفاع والتعاون العربي المشترك، لتشكل قيادة مشتركة دائمية لتنفيذ الدفاع والإشراف على الصناعة الحربية والتعاون الاقتصادي"[227]. وأعلن اليمن دعمه لها[228]، وفي اليوم التالي صادقت السعودية على الاتفاق[229]. فيما وصفت جريدة الأهرام المصرية الغرض من هذا التحالف ونطاقه وطبيعته بأن :-

"ما تسعى إليه مصر وسوريا هو استكمال توحيد العالم العربي.... وسياسيا يتجاهل العالم العربي الميثاق التركي العراقي أو أي معاهدة أخرى غير عربية. وينبغي أن يكون للعالم العربي الجديد منظمة عسكرية تعنى بدفاعه...واقتصاديا.. سيتم تشكيل مجلس اقتصادي عربي لتوجيه سياساته الاقتصادية"[230].

بحلول منتصف عام 1955 فشل عبد الناصر كما يبدو في حشد ما يكفي من دعم الدول العربية لميثاق الأمن العربي المتبادل المقترح، مما دق إسفين آخر بينه وبين الحكومات المعنية. واشتدت الصراعات الشخصية والصدامات السياسية بين عبد الناصر والقادة العرب الآخرين، ولاسيما نوري السعيد. فضلاً عن ذلك فأن المعارضة الناصرية النشطة لـ"حلف بغداد" عبدت الطريق للقطيعة مع الغرب. ومع مؤتمر باندونغ في نيسان من عام 1955 اشتدت هذه المواجهة، ودفعت ناصر إلى طليعة الحركة القومية العربية. وعندما وقع اتفاق تسلح مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا في 17 أيلول من عام 1955، فقد أنهى الاحتكار الغربي لبيع السلاح إلى المنطقة، وكان بداية تعاون مصري أوثق مع السوفييت وتعميق الفجوة بين عبد الناصر والقوميين العرب من جهة وبين الغرب من جهة أخرى.

(227) صحيفة الأهرام (القاهرة، 7 آذار 1955)
(228) نفس المصدر (القاهرة، 7 آذار 1955)
(229) نفس المصدر (8 آذار 1955)
(230) نفس المصدر (القاهرة، 10 آذار 1955)

وبعد تسعة اشهر أدت أزمة قناة السويس، التي بدأها تأميم مصر للقناة في 26 حزيران إلى هجوم إسرائيلي فرنسي بريطاني على مصر في 29 تشرين الأول، وكان الدعم الصيني والسوفييتي لمصر قد عزز دور ناصر كزعيم للحركة القومية العربية ودفع الزعيم المصري إلى البروز على الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك زادت هذه الأحداث من شعبية الاتحاد السوفييتي في جميع أنحاء العالم العربي، وضاعف الدعم لجميع القوى المناهضة للغرب في المنطقة، وتوثيق التواصل، إن لم يكن التعاون الصريح، بين القوميين العرب واليساريين في العالم العربي. وهكذا عززت الأزمة الجبهة بين جميع القوى المناهضة للإمبريالية ضد الغرب، عدوهم المشترك.

إعادة بناء الحزب

وفي مثل هذه البيئة المتدفقة والديناميكية، يجب النظر وتفهم ارتقاء سلام عادل إلى قيادة الحزب ونجاحه في جمع (الفصائل المنشقة) للحزب معا، ليصبح فاعلا كبيرا في السياسة العراقية وفي الجبهة المناهضة للإمبريالية ضد نوري السعيد. وفور توليه منصب سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، وفي إيماءة حسن نية إلى تجمعات المعارضة الأخرى، لاسيما القوميين، تعهد سلام عادل ولجنته المركزية بإسناد مواقفه الممتدة منذ زمن من تشكيل الجبهة الوطنية[231]. وقد أسرّ سلام عادل لزوجته أن "منطلقه الجديد سيكون توحيد الحزب، وإعادة دمج كل الجماعات المنشقة وتشكيل جبهة وطنية".[232]

في مثل هذه البيئة وجه سلام عادل اهتمامه لجذب كل الكتل المنشقة إلى "الحزب الأم". وقد بدأ تلك النشاطات بتأسيس اتصالات مع الكتل الشيوعية المنشقة، مقترحا أنهم سيتوحدون لأن "أيا منهم لم يكن قويا بما فيه الكفاية ليكون قابلا للحياة من تلقاء نفسه، والآن وقد أصبح الحزب مقبولا في المشهد السياسي العراقي، فأن بإمكاننا أن تكون لدينا بصمتنا على الحياة السياسية في البلاد"[233]. كانت واحدة من أولى المهام في إعادة بناء الحزب بالنسبة لسلام عادل هي النهوض بمستوى التعليم النظري والفكري للكوادر. ومن

(231) للمزيد من التفاصيل ينظر إلى يوسف وخالد، الجزء الأول، سلام عادل ص 99 إلى 101.
(232) نفس المصدر ص 102.
(233) لقاء أجراه المؤلف مع جورج تلو، بغداد (18 آذار 1959).

اجل تحقيق ذلك، أصدر عددا خاصا من صحيفة القاعدة (رقم 8) في نهاية عام 1955، مكرسة كليا لهذا الغرض.

في الثاني والعشرين من تموز عام 1955، وبعد أسبوعين فقط من توليه منصبه الجديد، تحرك السكرتير الجديد للحزب الشيوعي العراقي لاجتذاب المنظمة الشيوعية المنشقة الأكثر شعبية، راية الشغيلة، وعرض عليها خطة من أربع نقاط لمناقشتها وقبولها كأساس لتوحيد محتمل[234]. وقد ردت راية الشغيلة في البداية بحذر، معلنة أن "الوحدة بلا شك يجب أن تتحقق وشعار،وحدة المبادئ، يغدو حقيقة واقعة". بينما لم تتوقف هجماتها على "القاعدة"[235]. وفي آذار من عام 1956 ناشدت القاعدة جميع الفصائل المنشقة للتوحد في حزب شيوعي واحد، معلنة أن "راية الشغيلة ليس لها أي سبب مقنع بالاستمرار في معارضتها" لمجموعة القاعدة، خصوصا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شباط من عام 1956. وبعد حل الكومنفورم (مكتب الإعلام الشيوعي) في 17 نيسان من عام 1956 مباشرة، قامت مجموعة "وحدة الشيوعيين في العراق" بحل نفسها واندمجت مع الحزب الشيوعي العراقي، مع تعيين أحد قادتها، عبد الرحيم شريف، عضوا في اللجنة المركزية للحزب. وهذا ما مهد الطريق في النهاية لعودة راية الشغيلة بعد مفاوضات طويلة بين المجموعتين، بوساطة من الحزب الشيوعي السوري وزعيمه خالد بكداش. وهكذا في منتصف حزيران 1956 أعلن المنشور الأخير لراية الشغيلة أن الجماعة حلت نفسها، وحتى أنها انتقدت نفسها بأنها كانت سبب تقسيم وحدة الحركة الشيوعية. وفي أعقاب ذلك في نشرة مؤرخة في 17 حزيران عام 1956 انتقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الإجراءات التي اتخذتها لجنة "باسم" المركزية عام 1952 في طرد مجموعة راية الشغيلة، ووصفت الطرد بأنه "صبياني وبيروقراطي". لقد كان وقتا "**تمكنت فيه قيادة جاهلة من السيطرة على شؤون الحزب...مما أدى إلى تكرار أخطاء سياسية وتنظيمية خطيرة أدت إلى حرمان الحزب من خبرة ومعرفة رفاق مخلصين انتقدوا الحزب بإخلاص، ومن ثم**

(234) القاعدة – العدد 11 (كانون الأول 1955)
(235) راية الشغيلة (28 تشرين الأول 1955)

طردوا ظلما بسبب قمع النقد من قبل قيادة الحزب آنذاك، مما اجبر الرفاق على الانضمام لراية الشغيلة"(236).

وبغية إظهار اتجاهها الجديد وحسن نيتها قررت قيادة الحزب الشيوعي العراقي استبدال صحيفة الحزب، وأعلنت القاعدة أن عددها الصادر في 19 حزيران عام 1956 هو آخر إصداراتها. وتم دعوة أعضاء الحزب والأصدقاء للمساعدة في اختيار اسم مناسب لصحيفة الحزب الجديدة، وصدرت جريدة (اتحاد الشعب) في 22 تموز عام 1956، لتؤشر حقبة جديدة للحزب الشيوعي العراقي المولود من جديد. ولثقة الحزب في نفسه وفي تواجده على الساحة السياسية العراقية، بدأ الحزب الشيوعي العراقي في الأعداد لعقد كونفرنسه الثاني، وهو أول كونفرنس يعقد منذ إعدام مؤسس الحزب فهد، وقد عقد المؤتمر في أيلول من عام 1956 في ذروة أزمة قناة السويس.وكانت اللجان المتقدمة واللجان المحلية ممثلة تمثيلا كاملا في كونفرنس الحزب الثاني، وأمعن النظر عن كثب في مشروع تقرير سكرتير الحزب وتمت مناقشته قبل الموافقة عليه بالإجماع.

وفي التقرير المعنون "خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي" عرض سلام عادل توجهات الحزب السياسية الجديدة. وبالأساس لخص التقرير ما كان قد وضعه موضع التنفيذ منذ الوقت الذي تسلم فيه اعلى منصب في الحزب، والذي شهد الآن الإقرار الرسمي له من كامل الكادر الحزبي. لقد طرح برنامجه الأساسي، والتي شملت، إلى حد ما التغييرات التي قدمتها قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي والتي أدخلت مبدأ التعايش في العلاقات الدولية. كما ادرج آراءه المعتدلة التي تطورت منذ عامين، إلى البرنامج، مشددا ليس على مبادئ الماركسية اللينينية بالتحول الثوري إلى الاشتراكية ولكن "الضرورة الحالية [التي هي] تكوين حكومة وطنية يكون اهم التزاماتها...وضع نهاية لعزلتها عن الدول العربية الشقيقة وأن تتبع سياسة وطنية عربية تضمن للعراق شرف المشاركة في التحالفات العربية، وفي الجهود النبيلة لتحقيق الوحدة العربية الطموحة" وأضاف : -

(236) لمزيد من التفاصيل، وبشأن رؤية عادل، انظر اتحاد الشعب (بغداد – 26 كانون الثاني 1960)

"إن ما يواجه بلدنا الآن هو الحاجة لتغيير السياسة القائمة على التعاون مع الإمبريالية، والمساومة مع الصهيونية، والعزلة عن حركة التحرر الوطني إلى سياسة قومية عربية. إن طبيعة الدخول في المعركة القادمة...يجب أن تكون سلمية... مرتكزة على تعبئة القوى الوطنية في جبهة واسعة لتغيير السياسة القائمة نحو سياسية عربية قومية مستقلة"[237].

ثم مضى ليوضح بأن "مهمة الانتقال إلى الاشتراكية ونقل السلطة السياسية إلى أيدي العمال والفلاحين وحلفائهم، ليست المهمة التي تواجه الحزب في ظل الظروف الراهنة"[238]. فضلاً عن ذلك، أوضح التقرير الأهداف الأساسية للحزب في هذه المرحلة بالذات من تاريخ العراق، وشدد على أن الطريق لتحقيق هذا التغيير سيكون من خلال التعاون مع القوى الوطنية الأخرى بالوسائل السلمية وعبر تشكيل حكومة ائتلاف الجبهة الوطنية، على الرغم من أن الحزب الشيوعي ربما لن يكون ممثلا في تلك الحكومة[239].

وفي حين أن الحزب لم يدعو إلى الثورة، إلا أنه لم يستبعد قيام انتفاضة شعبية لإنشاء حكومة وطنية توجه السياسة العراقية نحو مزيد من السياسة "القومية العربية المستقلة". وهكذا، في حين أنه دعا إلى التغيير من خلال الوسائل السلمية وكان "حريصا على تحقيق هدفه بشكل دستوري، وباقل تكلفة وبالحد الأدنى من التضحية البشرية"[240]، إلا أنه لم يستبعد احتمال حصول انتفاضة في مواجهة العنف الحكومي. لقد رسم التقرير مهام حكومة الجبهة الوطنية التي تصورها على أنها وضع سياسة خارجية مستقلة، تتضمن الانسحاب من الاتفاقيات العسكرية مع الغرب وإلغاء فوري لحلف بغداد، وتشجيع سياسة التعاون العربي التي ستقود نحو الوحدة العربية. وعلى المستوى المحلي، دعا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي من خلال إلغاء جميع القوانين التي تحد من الحرية الأساسية للإنسان وتطبيق الدستور، وإلى سياسة اقتصادية مستقلة من شأنها حماية الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للسكان، والحد من سلطات شركات النفط الأجنبية

---

(237) اتحاد الشعب – العدد 9 (منتصف تشرين الأول 1956)، والحزب الشيوعي العراقي (خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي) (بغداد-الحزب الشيوعي العراقي 1956) ص 23

(238) الحزب الشيوعي (خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي) ص 24

(239) نفس المصدر ص 34

(240) نفس المصدر ص 31

لتأمين المصالح العراقية بدلا عن مصالح شركات البترول من خلال إعادة التفاوض بشأن عقود مشركة الأرباح [241].

بما أن الجبهة الوطنية ستكون حجر الزاوية في أنشطة الحزب في المستقبل، فقد خصصت نسبة كبيرة من التقرير لطبيعة الجبهة، وأهدافها وشكلها[242]، وقد وصف الجبهة بأنها تحالف لكل القوى السياسية التي لديها قاسم مشترك مجمع عليه بشان القضايا الرئيسية، بما في ذلك الالتزام باستبدال النظام القمعي، مع السماح

لـ "كل عضو في الجبهة في ممارسة نشاطاته الخاصة.. وفي الحين الذي يعمل فيه بشكل مستقل لتحقيق أهدافه من خلال أساليبه الخاصة والأشكال [التي يراها مناسبة]، مادامت لا تنتهك النضال العام الأساسي... ولكن أن نتصرف كما لو أننا وحدنا في الميدان، ولنا وحدنا حق القيادة، هو خطأ وانتهاك واضح لحقيقة أن جميع القوى الوطنية متحدة في جبهة واحدة، وليس في حزب واحد. ينبغي ألا نثقل كاهل الجبهة بالأهداف أو الأيديولوجيات أو النهج التي ربما تتناقض مع الطبيعة الطبقية للأحزاب"[243].

كما كرس التقرير حيزا واسعا للحركة القومية العربية والمسألة الكردية، والتي أكد فيه، أن العراق بلد عربي وشعبه جزء من "الأمة العربية" ومع ذلك لاحظ التقرير أن "هناك قوميتان رئيسيتان هما العربية والكردية، وكلاهما يكافح من اجل تحقيق الاستقلال والتحرر" من الإمبريالية. إن ضمان الحكم الذاتي لكردستان العراق سيسمح بالتحرر والوحدة العربية، لكن في الوقت نفسه، سيمهد الطريق لحق تقرير مصير كردي حقيقي، وإمكانيه قيام دولة كردية مستقلة في نهاية المطاف[244]. وفي هذا الجزء من التقرير، استمال سلام عادل الحزب إلى خط يتماشى مع القضايا الملتهبة للحركة القومية واقرب إلى التوجه نحو التجمعات القومية.

كما تم في الكونفرنس اختيار لجنة مركزية جديدة، وتألف المكتب السياسي من سلام عادل، السكرتير الأول للجنة المركزية، وعامر عبد الله وجمال الحيدري. أما بقية أعضاء اللجنة المركزية فكانت تتكون من ناصر عبود، عطشان ضيول الزيرجاوي، فرحان طعمة،

---

(241) نفس المصدر ص 31 – 36
(242) نفس المصدر ص 31 – 48
(243) نفس المصدر ص 45
(244) نفس المصدر ص 49 - 60

محمد صالح العبلي وعبد الرحيم شريف، بالإضافة إلى عزيز احمد الشيخ وصالح مهدي دكلة كمرشحين للجنة المركزية[245].

على أية حال فإن إعادة التنظيم تلك يبدو أنها لم تستقبل بترحاب من عدد من قدامى المحاربين في الحزب، الذين اعتبروا المؤتمر بمثابة انحراف عن الاشتراكية، ناهيك عن المبادئ الماركسية اللينينية. وطبقا لحسقيل قوجمان وهو شيوعي ملتزم بعمق سجن من عام 1949 إلى 1958 ومرة أخرى من عام 1959 إلى 1962 وبعد ذلك غادر العراق للإقامة في لندن، فقد "كان ذلك المؤتمر أول خيانة لمبادئ فهد الماركسية اللينينية، ورأي فيه تحولا في الحزب الشيوعي العراقي نحو اعتدال لا يستحقه اسم الحزب الشيوعي[246]. وخلص قوجمان إلى أن الحزب أصبح مجرد حزب إصلاحي وليس حزبا ماركسيا ثوريا، وجد توافقا مع النخب الحاكمة والنظام الملكي "لتحقيق الاشتراكية في مراحل تدريجية، (وأولها) إنشاء حكومة وطنية نزيهة تسمح للشعب بفرصة السير تدريجيا وسلميا، تحت قيادة الطبقة العاملة، نحو الاشتراكية"[247].

وقد جادل بعض المراقبين بأن الحزب الشيوعي العراقي لم يتعافى أبدا في الواقع من خسارته لقيادته عام 1949. فقد كان من الصعب إيجاد صفات القيادية مكافئة لفهد، حتى منافسيه اعترفوا بقوته الفكرية الهائلة، فبحسب كلمات مالك سيف، الذي ترك له فهد قيادة الحزب أثناء سجنه، والذي سلم لاحقا معظم التنظيم إلى قوات الأمن العراقية قال : -

"استطيع القول أن يوسف سلمان يوسف (فهد) كان الماركسي اللينيني العراقي الوحيد، ليس لكونه درس في جامعة كادحي الشرق فحسب، بل لكونه أيضا كان قادرا على أن يكيف الماركسية اللينينية لتتناسب مع الظروف الاجتماعية العراقية في تلك الفترة. لقد جعل الشيوعية جذابة للكثير من الناس، بما في ذلك أولئك الأشخاص من البرجوازية الصغيرة، وأبناء الطبقات العليا والوزراء، مع

---

(245) الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 81

(246) حسقيل قوجمان (ثورة 14 تموز1958 في العراق وسياسة الحزب الشيوعي) لندن - 1985 ص 40 – 54

(247) نفس المصدر ص 179 – 180

توسيع القاعدة الشعبية للحزب إلى درجة أنه كان قادرا على محو صورة الشيوعية بأنها ملحدة. وهذا ما سمح للحزب بفرصة لتحويل رجال الدين وأبنائهم[248].

ومن الأمثلة على قوة تأثير فهد الشخصية هو السماح بقبول ملا شريف عثمان (الملا الأحمر) بالحزب. وقد انتخب في اللجنة المركزية في المؤتمر الأول، ووضع مسؤولا عن الفرع الكردي، الذي لم يكن موجودا تقريبا في ذلك الوقت، وبحلول منتصف عام 1946 كان الفرع الكردي يزدهر وينشر صحيفة كردية تحت عنوان "آزادي" وتعني الحرية. لكن مع اعتقال فهد عام 1947 ترك شريف عثمان كل العمل الذي قام به واستقال قائلا إن "فهد كان مصدر ولائه وإلهامه[249].

وقد أعلن حسقيل قوجمان رأيا مشابها بشأن نفوذ فهد، فمن وجهة نظره أن القادة الذين أعقبوا فهد لم يصلوا أبدا إلى المستوى الفكري والنظري أو التطور الثوري الذي يمكنهم من اخذ مواقف سياسية ناضجة، إضافة إلى أن غالبية الأعضاء الناشطين الذين كانوا على دراية بالنظرية الماركسية قد ألقي القبض عليهم وتم سجنهم. وهكذا، طبقا لحسقيل قوجمان، فأن الأعضاء الذي تركوا خارج السجن هم الأقل خبرة والإقل إعدادا لتوجيه الحزب، فضلاً عن ذلك فأن القيادة داخل السجن فشلت في تحسين فهمها للماركسية.

يقول قوجمان "**على حد علمي [بين أعوام** 1949 و1958**] وبينما كنا في السجن، لا أحد من الكادر يمكن أن ينكر افتقارهم لفهم الفكر الماركسي، الذي استمرت عليه قيادة السجن [بعد إعدام فهد]. فبعد إعدام الثلاثة [فهد وصارم وحازم] عانت قيادات السجن الضعيفة المتتالية من نفس [الجمود الفكري] الذي تعرض له الحزب في الخارج... وقد أصبحت القيادة الشيوعية [غير ذات الخبرة والضعيفة نظريا] التي تحملت عبء إعادة بناء الحزب وإعادة إحياء نشاطاته في الخارج، أصبحت قيادة للسجن بمجرد اعتقالهم. وبعد أن [أصبحت القيادة الجديدة] في السجن استمروا ساذجين وغير متعلمين [بالمعنى الماركسي] على الرغم من حثهم المنتسبين الجدد على تثقيف أنفسهم بالنظرية الماركسية.**

---

(248) للتاريخ لسان/ مالك سيف (بغداد – دار الحرية، 1983) ص67 -68
(249) نفس المصدر ص 179 – 180

وطبقا لقوجمان فإن أربعة أعضاء فقط من الحزب – هو نفسه وعزيز الحاج وزكي خيري وإبراهيم شاؤول - لديهم البراعة الفكرية والفهم الماركسي الضروري لاتخاذ القرارات بشأن الحزب من المنظور النظري السليم. وفور إطلاق سراحهم بعد ثورة 14 تموز عام 1958، تولت هذه المجموعة المتباينة قيادة الحزب، وتشكيل اللجنة المركزية والمكتب السياسي(250).

وفيما يخص التعامل على المستوى التنظيمي في الاندماج الجديد للحزب مع الجماعات المنشقة، أولى الحزب في الكونفرنس الثاني عام 1956 اهتماما خاصا لمبدأ "المركزية الديمقراطية" وشدد على ضرورة الضبط الحزبي. في تقييمها للكونفرنس أبدت سعاد خيري، وهي احد المؤرخين شبه الرسميين للحزب الشيوعي العراقي، الملاحظة التالية: –

"إن الكونفرنس الثاني جاء تعبيراً عن نجاح الحزب في توطيد وحدته وتصفية جميع الانشقاقات... ونجميع العناصر القيادية والكوادر وترسيخ وحدة الحزب الفكرية والسياسية والخروج بالحزب من عزلته الوطنية بتقوية علاقاته بالحركة الأممية والأحزاب الشيوعية... ولتلبية المهام الجديدة في حركة التحرر الوطني لشعبنا وللحركة التحررية العربية الصاعدة وضع الحزب المهمات السياسية والشعارات الصحيحة التي تأخذ بالاعتبار ضرورة استيعاب الحزب لتلك المهام وتطوير دوره المؤثر في حركة التحرر الوطني والقومي وطرح شعارات تجميع لكافة القوى والعناصر الوطنية والقومية العربية والكردية ومن الأقليات في جبهة الاتحاد الوطني... والنضال الموحد من أجل حكومة وطنية"(251).

لقد كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في فترة سلام عادل حريصة على توحيد أنشطتها مع القوى الوطنية الأخرى. ونتيجة لذلك فإن النهج الذي اتبعته في قبولها الوسائل غير العنيفة لتحقيق أهدافها السياسية كان عمليا (براغماتيا) للغاية. وطبقا لبعض المراقبين، تخلوا بشكل واضح عن مبدأ الصراع الطبقي واستسلموا للبرجوازية الوطنية. وهو ما دفع سعاد خيري لانتقاد قرارات الكونفرنس باعتبارها تضارع خيانة مبادئ الحزب قائلة : –

(250) قوجمان (ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسياسة الحزب الشيوعي) ص 96 -98
(251) سعاد خيري (من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق) ص 273

"ولكن الكونفرنس الثاني لم يتوسع في بحث وتحديد آفاق تطوير الثورة الوطنية بعد نجاحها، ولم يؤكد على ضرورة مساهمة الحزب الشيوعي في الحكومة الوطنية ولا كل ما يتعلق بتحديد الدور القيادي للطبقة العاملة في تطوير الثورة الوطنية الديمقراطية استناداً على عجز البرجوازية الوطنية زعدم أهليتها، بسبب طبيعتها عن تحقيق المهمات الكاملة لمرحلة التحرر الوطني والقومي ووقوفها أمام انتقال الثورة لتحقيق مهام المرحلة اللاحقة - الاشتراكية."[252].

ولتنفيذ قرارات الكونفرنس، كثف الحزب جهوده التي بدأها حتى قبل انعقاده لبناء الجبهة الوطنية. وفي ربيع عام 1955 قدم الحزب رسميا للحزب الوطني الديمقراطي والتجمعات اليسارية التقدمية، تصوره فيما يتعلق بإمكانية التعاون للتحضير لمثل هذه الجبهة الوطنية[253]. لقد كانت الظروف في عام 1956 ناضجة لتنفيذ قرارات الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي على الصعيدين العربي والوطني. وتدريجيا ظهرت إلى الوجود لجنة فضفاضة، وبدون أي استراتيجية محددة، كان الغرض منها ببساطة مناقشة الظروف الممكنة لنوع من التنسيق، على الأقل بشأن القضايا السياسية الأساسية. ومع ذلك كان الوضع السياسي في العالم العربي بشكل عام وفي العراق بالخصوص يتدهور، ومع تحرك الأحداث بسرعة كبيرة، كانت مختلف التجمعات، وبالخصوص الحزب الوطني الديمقراطي تعمل معا بشكل اوثق. حتى أن حزب الاستقلال كان تدريجيا يأخذ في اعتباره فكرة التعاون بين جميع الأحزاب السياسية اليسارية، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي، على الرغم من ممانعته السابقة في التعامل مع اليساريين والشيوعيين. ولم يكن الحزب الوطني الديمقراطي يشاركهم مثل تلك الحساسية. وفي الواقع أصبحت العلاقة بين حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي على درجة من القرب بحيث قاما معا في 16 حزيران عام 1956 بتقديم طلب إلى الحكومة للحصول على ترخيص لتشكيل حزب واحد مندمج جديد تحت اسم "حزب المؤتمر الوطني".

لقد تم رفض ذلك الطلب، مما دفع الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي إلى أن تتعهد بـأن "القوى الوطنية والديمقراطية ستواصل الكفاح لعلاج الحياة السياسية للبلاد، وفرض حق التنظيم السياسي لكل الأحزاب السياسية كواحدة من الحقوق الطبيعية لأي

(252) نفس المصدر ص 273 – 274
(253) نفس المصدر ص 278

شعب، على الرغم من اختلافاتها في منهجها وأيديولوجيتها... باعتبارها أحد الحقوق الطبيعية لأية أمة"[254].

لقد تبع ذلك الإضرابات العامة والاضطرابات، وبلغت ذروتها مع الدعوة المشتركة للحزب الشيوعي العراقي، والحزب الذي ظهر حديثا حزب البعث العربي الاشتراكي، والقيادة المفترضة لحزب المؤتمر الوطني إلى إضرابات وطنية دعما لمقاومة مصر للضغوط والتهديدات الغربية. وقد تم توقيت الإضراب ليتزامن مع انعقاد مؤتمر لندن في 16 آب من عام 1956 والذي كان من المفترض أن ينعقد لتنسيق الرد الغربي على قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس.[255]. لقد دعم الحزب الشيوعي العراقي الإضراب، ففي بيان 13 آب المعنون "الحزب الشيوعي العراقي يدعو الشعب العراقي إلى إضراب عام للتضامن مع الشعب العربي لدعم مصر" أعلن فيه:-

"دعونا نستجيب إلى دعوة اللجنة المركزية العربية، التي تم تشكيلها من قبل جميع الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، لجعل يوم 16 آب يوما للإضراب التام الشامل...دعونا نوحد كل الأحزاب والقوى الوطنية لهذه المناسبة المقدسة في استجابة حاسمة للإرادة الشعبية...لإجبار الحكومة للانصياع لإرادة الشعب، والتصريح بشكل علني بأن العراق (يتضامن) مع مصر... ومع العروبة ضد الإمبريالية. لتقم الحكومة باتخاذ إجراءات وتدابير سياسية واقتصادية ضد الدول الإمبريالية التي تهدد بالعدوان على مصر.. ودعونا نخرج بلادنا من حلف بغداد، الذي هو سبب الانقسام بين العرب...دعونا نخطط لاتجاه مشرف لبلدنا.. اتجاه وطني عربي مستقل"[256].

والآن وفي موقفه الجيد مع القوى القومية العربية على الساحة العراقية، وجّه سلام عادل انتباهه إلى تقوية علاقة الحزب الشيوعي العراقي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإلى المفاوضات لتنسيق الأنشطة بين الفرع الكردي للحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني. غير أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض أي شيء سوى حل الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي واندماجه الكامل مع الحزب الديمقراطي

(254) صحيفة اتحاد الشعب (22 تموز 1956)
(255) كامل الجادرجي (مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) بيروت – دار الطليعة -1970 ص 676، ليث عبد الحسن الزبيدي (ثورة 14 تموز 1958 في العراق) بغداد – وزارة الثقافة – دار الرشيد للنشر، 1979) ص 100
(256) عزيز الشيخ (جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن) بغداد – دار النور -1959 ص 12.

الكردستاني. وقد اختارت الغالبية في الفرع الكردي للحزب الشيوعي في نهاية المطاف الانضمام إلى الحزب الديمقراطي في حزيران من عام 1957. ورد سكرتير اللجنة المركزية في آب، باسم الحزب الشيوعي العراقي، بإصدار كراسة بعنوان (رد على مفاهيم برجوازية قومية وتصفوية)[257]. والتي أكدت أن أعضاء في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وبدون تفويض من اللجنة المركزية أو بموافقة من قيادة الفرع الكردي، قاموا بالتفاوض على الاندماج مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي رفضته اللجنة المركزية لأن الخطة...

"ليس لها أي أساس فكري أو سياسي أو اجتماعي أي من أجل وحدة انتهازية على حساب مصلحة الشعب العراقي، بما فيها الشعب الكردي وعلى حساب الحزب الشيوعي...ولكن قيادة فرع حزبنا الشيوعي في كردستان بدلاً من أن تقف موقفاً صريحاً وقوياً تجاه هذا الانحراف القومي البرجوازي التصفوي فأنها انساقت هي بدورها فيه ودعت إلى اجتماع لا مبرر له ... وأيدت مجمل الآراء والاستنتاجات التي تميز هذا الانحراف القومي البرجوازي التصفوي الصريح"[258].

وأوضحت الكراسة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني "البارتي ليس منظمة ماركسية لينينية بل قومية برجوازية[259]. وبحلول خريف عام 1956 كان الوضع في العراق يقترب من نقطة الغليان، وفضلاً عن ذلك، بلغ الدعم الجماهيري للثورة الجزائرية، التي بلغت من العمر أربع سنوات، ذروته وأصبحت القضايا العربية ذات أهمية قصوى للقوى القومية والتقدمية العراقية، بما في ذلك الشيوعيين، ونتيجة لذلك، غدت القضايا التنظيمية مثل النزاع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ثانوية.

لقد استجابت المدن الرئيسية في العراق بالكامل للدعوة إلى الإضراب، الذي تصدره المعلمون والطلاب، وتبع ذلك مواجهات مع الشرطة. لقد أعلنت "اتحاد الشعب" في أيلول من عام 1956 أن "نجاح الإضراب أثبت أن الوحدة الوطنية هي السبيل الوحيد لإجهاض مؤامرات الإمبرياليين وعملائهم". ومع العدوان الثلاثي الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على مصر في تشرين الثاني عام 1956، كان هناك تصاعد في النشاط الشعبي والاحتجاجات على امتداد العراق، ونزول جموع كبيرة من الناس إلى الشوارع والتظاهر

---

(257) الطبعة الثانية لثمينة يوسف وخالد (سلام عادل) ص 339-389
(258) نفس المصدر ص 341
(259) نفس المصدر ص 345

بشكل عفوي دعما لمصر. وانتشرت الاضطرابات من بغداد في أثر مضاعف وسرعان ما اجتاحت البلاد باسرها. وواجه المتظاهرون الحكومة من المدن الشمالية في الموصل وأربيل والسليمانية إلى مدينتي البصرة والنجف الجنوبيتين. وفي مدينة الحي على بعد 225 كيلومترا جنوب شرق بغداد، تفجرت مواجهة مسلحة شاملة ضد الحكومة. لقد لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا قياديا في تلك المواجهة، ونتيجة لذلك تم إلقاء القبض على قيادة الحزب في مدينة الحي وأعدموا في نهاية المطاف. في ذات الوقت كانت بغداد تمور بالسخط، والطلبة المتظاهرون يملؤون الشوارع. فأعلنت الأحكام العرفية، وأغلقت المدارس والجامعات، وتم طرد ستين أستاذا جامعيا واثنين من عمداء الكليات من مناصبهم وألقي القبض عليهم. كما تم اعتقال رئيس غرفة التجارة، وسجن الكثير من الشخصيات، بما في ذلك رؤساء الأحزاب والمنظمات السياسية اليسارية والقومية المحظورة. وكان أقسى حكم بالسجن هو الحكم على كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي بالسجن لمدة ثلاث سنوات. كان الوضع يتطلب تطوير التنسيق بين قادة المعارضة في المشهد السياسي العراقي. فمنذ اليوم الأول للعدوان الثلاثي، سعت الأحزاب القومية والتقدمية الأربعة وهي حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي إلى جانب الشخصيات الوطنية المستقلة، إلى الشروع في نشاطات معارضة أكثر تنسيقا وتنظيما، مما انبثق عنه تشكيل مجموعة قيادة الجبهة الأمامية مكلفة بتوجيه جميع الأنشطة الشعبية العفوية.[260].

وفي الأول من أيار عام 1957 نشر الحزب تقريرا خاصا كتبه سلام عادل نيابة عن المكتب السياسي، حمل عنوان (انتفاضة 1956 ومسؤوليتنا في الظروف الراهنة)[261]، والذي كان أساسا نتيجة للمشاورات التي جرت في اجتماع اللجنة المركزية في شباط لتقييم مشاركة الحزب في أحداث عام 1956. وأعربت عن اسفها لأن الانتفاضة كانت ستحقق نتائج أكثر إيجابية لو أن القوى الوطنية تمكنت من توحيد أنشطتها بشكل أكثر تصميما وبتنسيق أفضل، ولو أنها تلاحمت في جبهة وطنية حقيقية. وكخطوة أولى لتحقيق هذه الغاية حاول التقرير أن يسد الفجوة بين القوى الشيوعية والقومية من خلال اعتراف لا

(260) عزيز الشيخ (جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن) بغداد – دار النور -1959 ص 12

(261) الطبعة الثانية لثمينة يوسف وخالد (سلام عادل) ص 391 -451

لبس فيه بالربط بين التوجه القومي العربي وبين تحرير العراق. وكان فشل الحزب الشيوعي العراقي في رؤية العلاقة بين هذين الأمرين، السبب الأساسي للصدع بين الشيوعيين والقوميين على مدى العقد الماضي. وفضلاً عن ذلك فقد قبل الحزب الوضع الخاص لعبد الناصر في طليعة النضال العربي ضد الإمبريالية، مقرّاً: -

"دوره البطولي في محاربة الاستعمار وحلفائه، وقيادته [حركة] التحرر والسيادة العربية. وللمرة الأولى منذ قرون، يبدو أن حركة التحرر العربي لديها درجة من الحيوية، والقوة، ووحدة الاتجاه من اجل طرد الإمبريالية من العالم العربي، ومن اجل الدفاع عنها [ضد] العدوان والتآمر الإمبريالي. لقد لجأت الدول العربية إلى تحالفات دفاعية عربية، واتفاقيات ثقافية واقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى عقد مؤتمرات لتوحيد مواقفها السياسية وتنسيق جهودها... لتحرير العالم العربي وتوحيد الأمة العربية"[262].

واكد التقرير على العلاقة "العضوية" بين الحركة الوطنية العراقية وحركات "التحرر العربية" وحركات "الوحدة" والدور الخاص لمصر، وتجسيد "أهداف التحرر العربي [في مصر] حيث تكمن هناك مادتها الرئيسية وطاقتها العضوية... وإن المحتوى الرئيسي لانتفاضة عام 1956 كان دمج سياسة التحرر العربي التي تقودها الشقيقة الكبرى مصر، باعتبارها الطريق الوحيد لتحرير الشعب العراقي"[263] وذهب التقرير إلى القول أن أحداث عام 1956 وقعت ضمن....

"... معركة حاسمة بين الدول العربية وحلفائها والإمبريالية. لقد وقعت المعركة في ظروف عربية محلية ودولية أجبرت الشعب العراقي على مواجهة الحاجة إلى نضال أساسي لتحويل (السياسة العراقية)... وقد حملت انتفاضة الشعب الأخيرة (1956) أهدافا كبير وشاملة للتحرر، واشتبكت مع السياسة الإمبريالية في ظروف تاريخية، حيث أن أي تراجع (من قبل الإمبرياليين) في مواجهة القوة الساحقة لحركة التحرر العربية سيقودها حتما إلى الموت والدمار وفي نهاية المطاف هزيمة الإمبريالية"[264].

---

(262) نفس المصدر ص 396
(263) نفس المصدر ص 400
(264) نفس المصدر ص 402 ، 403

واستمر التحليل، مؤكدا على الموقف الاستراتيجي الحاسم للعراق على الصعيدين الإقليمي والدولي سواء بالنسبة للمعسكر الاستعماري أو القومي. وأشار التقرير إلى أن العراق هو البلد الوحيد المندمج في التحالفات الغربية، والبلد الوحيد الذي مازال مرتبطا بالقوى الاستعمارية من خلال عضويته في حلف بغداد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع العراق الاستراتيجي "بالقرب من الاتحاد السوفييتي" يمكن أن يحوله إلى قاعدة لمهاجمة الاتحاد السوفييتي[265]، وهكذا، ووفقا للتقرير، فإن الحركة الوطنية العراقية كانت مفتاحا أساسيا في المعركة ضد الإمبريالية في العالم العربي. ولكن لما كانت (تلك الحركة) يقودها الطلاب والمثقفون والمهنيون، لذا فإن الحركة الوطنية العراقية لم تجتذب مشاركة الأغلبية من..

"القوى الحاسمة من الفلاحين والعمال، بالإضافة إلى ذلك، لم تجتذب الجماهير الكردية. فلو كانت تلك القوى قد دخلت إلى النضال، فإن الميزان كان سيميل لصالح الحركة الوطنية...وفي حين أن الطلاب والمثقفين ليسوا القوى الرئيسية في البلاد، فإن قواهم الصغيرة نسبيا لن تكون قادرة على حل قضية التحرر الوطني، بغض النظر عن مدى الحماس، والالتزام، والشجاعة التي قد يكونون عليها. إن القوى الرئيسية التي يمكن أن تسود حقا وتضطلع بهذه المهمة العظيمة هي تلك القوى المكونة من ملايين الفلاحين والعمال...ونحن نعلم أن الانتفاضة لم تجذب ما يكفي من الفلاحين والعمال إلى صفوفها. وبالتالي ليس هناك من شك بأنه كان من المستحيل بالنسبة للقوى التي شاركت في الانتفاضة...إنجاز مسألة التحرر الوطني وتوجيه البلاد نحو درب التحرر العربي"[266].

وأوضح التقرير أسباب ذلك الفشل في اجتذاب جماهير العمال والفلاحين بكونه: -

"إهمال الحزب لمشاكل العمال والفلاحين، فضلا عن ضرورة التنظيم الفعال بين هذه الجماهير. وعلى هذا النحو، نحتاج إلى توسيع قاعدة حزبنا بين الفلاحين والعمال، وإنشاء منظمات عمل وطنية، ولذلك فنحن بحاجة إلى عدد أكبر من (الكادر) الذي ينشر (أفكار الحزب) ويحمل صوتنا وشعاراتنا ومسارنا لآلاف من العمال والفلاحين".

لقد رأى الحزب أن هذا هو اهم درس يجب تعلمه من الانتفاضة. وبشأن عدم المشاركة الكردية، أشار التقرير إلى أن حركة التحرر العربي ركزت على القضايا العربية وأولت

(265) نفس المصدر ص 404
(266) نفس المصدر ص 407 – 408

اهتماما اقل للقضايا المتعلقة بالأقليات القومية الأخرى التي تعيش في العالم العربي[267]. كما اعترف التقرير أيضا بأن "انتفاضة 1956 كان يمكن أن تكون ذات نتائج أكثر إيجابية بكثير في المشهد العراقي لو أن القوى الوطنية، بما في ذلك الشيوعيين، قد استعدت لقيادة وتوحيد كل قوى المعارضة وتعبئة الجماهير"[268]. وكرر التأكيد على ضرورة قيام الحزب "بإعادة النظر في سياسته الحالية فيما يتعلق بالجبهة الوطنية...واتباع موقف أكثر إيجابية تجاه القوى الوطنية الشقيقة، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذي (سيقودنا) للنجاح في معركة التحرر من الإمبريالية"[269].

في الوقت نفسه، أشار التقرير إلى بعض النتائج الإيجابية المهمة التي برزت من الانتفاضة، (مثل) "تعزيز الشعور بالتضامن ووحدة المصير بين الشعب العراقي وبقية العالم العربي". بالإضافة إلى ذلك، كانت المظاهرات قد شغلت نظام نوري السعيد لمدة ثلاثة اشهر، ولذا قيدته عن المزيد من العدوان ضد البلدان العربية الأخرى، وأظهرت للعالم أن سياسات النظام لا تحظى بالتأييد الشعبي. وفضلاً عن ذلك كان للانتفاضة اثر مفيد جدا في إيقاظ الوعي العام في فهم طبيعة حلف بغداد والتأثير الكارثي المحتمل للمعاهدة على "المصلحة الوطنية وعلى حركة التحرر العربية". كما أشار التقرير أيضا إلى أن "احد اهم آثار الانتفاضة هو إدراك الحاجة إلى تنسيق كل القوى الوطنية والجماهير... ومن خلال توحدها تكون متأهبة للمعركة القادمة"[270]. ولتحديد الأهداف الحالية للحركة الوطنية، دعا التقرير إلى الحفاظ على وحدة الحركة وتحسين مستوى جاهزيتها. واكد أيضا الحاجة إلى دمج جميع "القوى الحزبية وغير الحزبية" داخل الحركة من خلال جهد متواصل من اجل كسب كافة المجموعات والشخصيات المستقلة، بما في ذلك الجماهير، برغم اختلافاتهم الإيديولوجية، وزجهم في جبهة وطنية موحدة[271]. وهكذا وضع التقرير الحزب على الطريق نحو جبهة وطنية من شأنها تعبئة جميع قوى المعارضة ودعا الحزب إلى توجيه طاقاته تحقيقا لتلك الغاية، فضلا عن تنفيذ

(267) نفس المصدر ص 408 – 416
(268) نفس المصدر ص 416 - 418
(269) نفس المصدر ص 429
(270)) نفس المصدر ص 438 - 439
(271) نفس المصدر ص 447 - 448

قرارات الكونفرنس الثاني للحزب، والتي أصبحت لأزمة بسبب الاضطرابات التي حدثت خلال أزمة السويس، بعد أسابيع قليلة من انتهاء المؤتمر.

لقد استقطب العدوان الثلاثي على مصر في 20 تشرين الأول من عام 1956 السياسة في منطقة الشرق الأوسط بأكمله، بما في ذلك العراق مع تحول الحماس الوطني إلى معارضة سياسية شعبية للغرب وحلفائه من العرب. وأدى الغضب الشعبي في العراق والمظاهرات التي تلت ذلك إلى تقارب أكثر بين أحزاب المعارضة الرئيسية، وتم تشكيل لجنة تضم حزب البعث وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي، كما تضم أيضا بعض الشخصيات الديمقراطية المستقلة، لتنسيق أنشطتها. وشكلوا لجنة ميدانية خاصة لتوجيه المظاهرات اليومية الجارية. وقد تم اعتقال أعضاء تلك اللجنة فور تشكيلها تقريبا، مما اجبر ممثلي الأحزاب على تولي المهام بأنفسهم. بالإضافة إلى تشكيل اللجنة الفرعية، أنشأوا لجنة الطلاب العليا لتوجيه وتعبئة الطلبة، الذين شكلوا في الواقع العمود الفقري للاحتجاجات وهم من مثلوا الأحزاب. كما أضيف ممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تلك اللجنة الطلابية على الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن رسميا جزءا من اللجنة الفرعية الأولى[1].

ردا على هذه التطورات اشتد استخفاف نوري السعيد بالمعارضة وازداد قمعه، وخصوصا ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم. وقد أدى ذلك إلى زيادة التعاون بشكل أوثق بين العديد من تجمعات المعارضة، وبحلول أوائل عام 1957 أصبح تضامن المعارضة شرطا مسبقا لبقائهم. وببذل بعض الجهد بدأ هيكل التحالف بالتبلور، وفي شباط من عام 1957 ولدت منظمة الجبهة الوطنية المتحدة كمظلة لقوى المعارضة. وقد شرح كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، باستذكار لتلك الأحداث بعد ثلاث سنوات، بأن إنشاء الجبهة كان نتيجة

(1) عزيز الشيخ (جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن) بغداد – مكتبة النور1959 ص12، هاني الفكيكي (أوكار الهزيمة-تجربتي في حزب البعث العراقي) لندن – دار رياض الريس 1993 ص 75

للنضال بين الحركة الوطنية من جانب، وبين الإمبريالية وحلفائها الحاكمين من جانب آخر...إن فكرة تشكيل جبهة وطنية متحدة جسدت وحدة الجهود وتنسيق الإجراءات من اجل تحقيق التطلعات الوطنية الموجهة نحو مكافحة الإمبريالية وتصاميمها العدوانية، مثل حلف بغداد والقواعد العسكرية الأجنبية... [الجبهة الوطنية المتحدة] دعت إلى توحيد جميع القوى المناهضة للإمبريالية التي التي رفضت حلف بغداد، وأيدت سياسة عدم الانحياز والالتزام بسياسة عربية تقدمية[2].

لقد صاغ إبراهيم كبة، وهو ماركسي مستقل وأستاذ في الاقتصاد في جامعة بغداد، وأشرف في وقت لاحق على ملفات الاقتصاد والإصلاح الزراعي في الفترة الأولى من نظام عبد الكريم قاسم بعد ثورة عام 1958، البيان الرسمي الأول للجبهة. وقد أقرت قيادة الجبهة على المسودة دون أي تغيير[3] وتم طبعها في مطبعة وفرها الحزب الشيوعي[4]، حيث سلطت الضوء على أولويات الحركة الوطنية، وقد ركز البيان الموجّه إلى الشعب العراقي على القضايا العربية والدولية في المقدمة، ثم انتقل إلى المشاكل العراقية الملحّة: -

"إن الوضع الدولي يتسم باشتداد الصراع بين الدول الإمبريالية من جانب وقوى النضال الوطني من جانب آخر. نتيجة لذلك اتخذ النضال الوطني شكلا جديدا بعد تحول ميزان القوى في المعسكر الإمبريالي (لصالح القوى القومية) بعد فشل العدوان الغادر والمجنون ضد الشقيقة مصر، (مما أدى) إلى تزعزع صرح الإمبريالية، وفضح حقيقة التحالفات الإمبريالية، والدور المشؤوم الذي لعبه أعضاء حلف بغداد (خصوصا تركيا والعراق) في ذلك العدوان الإمبريالي. لقد كان من المحتم أن يحاول الإمبرياليون رؤية نمو القومية العربية، وظهور كتلة التحرر العربي، وبلورة الوعي الوطني بين الشعب العربي باعتباره التهديد الأكبر لمصالحهم"[5].

لقد حددت الجبهة أهدافها القصيرة المدى الأكثر إلحاحا في: (1) حل حكومة نوري السعيد وبرلمانها كخطوة أولى لتدشين سياسة وطنية مستقلة. (2) انسحاب العراق من حلف بغداد وتلاحم سياسات العراق مع سياسات الدول العربية المتحررة. (3) رفض

---

(2) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت-دار الطليعة 1970) ص 676
(3) إبراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز (بيروت – دار الطليعة 1969) ص 13
(4) جريدة اتحاد الشعب (بغداد-17 تموز 1960)
(5) إبراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز (بيروت – دار الطليعة 1969) ص229-230

التدخل الإمبريالي في الشؤون العراقية واعتماد سياسة عربية مستقلة تقوم على الحياد الإيجابي. (4) منح الحريات الديمقراطية والدستورية. (5) إلغاء القوانين العرفية، وتحرير جميع السجناء السياسيين وإعادة الطلاب والعمال والموظفين الحكوميين المطرودين بسبب انخراطهم في النشاطات السياسية[6].

لقد أصبحت الجبهة أكثر جرأة بعد إعلانها الأول، وكثفت تحديها لحكومة نوري السعيد بإصدار تصريحات علنية توضح المبادئ العامة لمسودة البيان، ويتناول القضايا العراقية والعربية عند بروزها. وقد صدر "إعلان بمناسبة الذكرى السنوية للعدوان على مصر" في 29 تشرين الأول عام 1957، هاجم بشدة فرنسا وبريطانيا وإسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهم في العالم العربي، وحيا الشعب المصري وقيادة عبد الناصر. وفي 14 تشرين الثاني عام 1957 أصدرت الجبهة إعلانا جريئا آخر "الوحدة العربية: الأمل الأكبر للعرب"، والذي أشادت فيه بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة وأعلن أن "الجبهة الوطنية المتحدة تعبر، باسم الشعب العراقي، عن سعادتها الكبيرة بالوحدة بين مصر وسوريا كنواة للوحدة العربية. وأكدت الجبهة عزمها القوي على تحرير العراق والانضمام إلى مسيرة العروبة والتحرر".

ولزيادة دعمها من قبل القاعدة الشعبية خارج العاصمة، مع التأكيد على وجودها في جميع أنحاء البلاد – والذي لم تكن قادرة على القيام به في الماضي- أنشأت الجبهة هيكلا أكثر رسمية، وهي اللجنة الوطنية العليا التي تقع في بغداد. حيث أصبحت هذه اللجنة هي القيادة السياسية للجبهة، مع ممثلين عن كل الأحزاب الأعضاء فيها، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي. ولكي يتمكنوا من إلزام كل الأحزاب السياسية الأعضاء، تم الاتفاق على أن قرارات اللجنة يجب أن تكون بالإجماع. والمهمة الأساسية للجنة الوطنية العليا، التي تجتمع أسبوعيا وكذلك على أسس مقررة عند الحاجة، كانت التخطيط والتنسيق والتصرف بالنيابة عن جميع جماعات المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة تنفيذية عليا، يتمثل فيها جميع الأحزاب السياسية والمستقلين، لتولي

(6) نفس المصدر ص 231 – 237

الشؤون الإدارية والالتزام بالقرارات التي تتخذها اللجنة الوطنية العليا[7] وسرعان ما أنشئت لجان فرعية للجنة في المدن الرئيسية في العراق.

وقد حشد الحزب الشيوعي العراقي جميع منظماته دعما للجبهة، ولاسيما اتحاد الطلبة العام المدعوم شيوعيا، والاتحاد الديمقراطي للشبيبة، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وصحيفة الحزب (اتحاد الشعب) التي اعتبرت :-

"إن إنشاء وتكاثر فروع اللجنة في جميع أنحاء البلاد يجب أن يكون الهدف الرئيسي الذي يجب أن نركز جهودنا عليه بشكل خاص، ومن دون ذلك ستبقى وحدة القوى الوطنية ممثلة [فقط] في اللجنة التنفيذية العليا، وستتحرك الجبهة في دائرة محدودة فقط من حيث أنشطتها وتأثيرها على الأحداث السياسية الراهنة"[8]

وشجعت الصحيفة أعضاء الحزب على نشر رسالة الجبهة وإذكاء الدعم الشعبي لها. وبعد بضعة أسابيع في الثامن من آب من عام 1957 حذر منشور داخلي الكادر الحزبي بأن حكومة علي جودت الأيوبي الجديدة، التي حلت محل حكومة نوري السعيد في شهر حزيران، كانت مجرد استمرار لسياسات الحكومة السابقة. ودعا التعميم إلى تعبئة الجماهير لمطالبة الحكومة "بالتراجع" ومن ثم تحقيق "مطالب" الشعب. كما أكد التعميم على ضرورة رفض حلف بغداد، فضلا عن مبدأ آيزنهاور الذي ينص على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، أو حتى التدخل العسكري المباشر الأمريكي لحماية أية دولة في الشرق الأوسط على استعداد للاعتراف بالتهديد الذي تشكله الشيوعية العالمية. وكان مبدأ آيزنهاور أيضا ينوي احتواء القوميين العرب.

بعد عام لاحق تقريبا، أصبحت الحالة المتدهورة للفلاحين في جنوب البلاد قضية مركزية في إثارة معارضتهم للحكومة وتحريك الجمعيات الفلاحية السرية في الحزب للعمل. وفي أواخر حزيران عام 1958 قادت الجمعيات انتفاضة مسلحة للفلاحين في (لواء) محافظة الديوانية، وكانوا يأملون أن تنتشر الانتفاضة إلى بقية منطقة الفرات الأوسط وأن تكون

---

(7) عزيز الشيخ (جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن) بغداد – مكتبة النور 1959 ص25 – 27، وينظر أيضا فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 – 1958 (بغداد – مطبعة الشعب 1963) ص 391-392

(8) جريدة اتحاد الشعب (بداية حزيران 1957)

حافزا لثورة المدن ومن شأنها أن تجر الجيش إلى الحركة الشعبية وتؤدي في النهاية إلى ثورة جماهيرية كبيرة. وقد ابلغ الحزب اللجنة التنفيذية العليا بنواياه وطالب بدعمها، الذي قدمته اللجنة[9]. وفي نهاية شهر حزيران أصبحت انتفاضة الديوانية قضية خطيرة بالنسبة للحكومة. وكان الحاجة إلى القوات العسكرية في الديوانية قد منعت الفرقة الأولى (التي كان مقرها في الديوانية) من تقديم المساعدة للحكومة الملكية في بغداد عندما كانت هناك حاجة إليها في اليوم الأول لثورة عبد الكريم قاسم بعد أسبوعين.

تسييس الجيش وثورة عبد الكريم قاسم

على غرار بقية أقسام المجتمع، تأثر الجيش العراقي بالأحداث في البلاد، ففي وقت مبكر يعود إلى 19 أيلول من عام 1952، بعد اقل من شهرين على الانقلاب العسكري المصري، بدأت أعداد قليلة من زمر من الضباط تتكون في مختلف صنوف الجيش، وتم تنظيم هذه المجاميع على نموذج "الضباط الأحرار"، لكن لم يكن هناك اتصال بين بعضهم البعض. ومع الاضطرابات في السياسات العراقية وتزايد قمع نوري السعيد، أصبحت هذه الزمر أكثر تسييسا ونمت أعدادها. تدريجيا، بدأت المجاميع العسكرية والأحزاب السياسية المعارضة التواصل مع بعضها البعض، ومع العدوان الثلاثي في 29 تشرين الأول عام 1956 ضد مصر، بدأت الخلايا في تعزيز هيكليتها. وفي نهاية عام 1956 شكلوا اللجنة العليا للضباط الأحرار، وتوحيد قيادة جميع تلك الخلايا إلى منظمة متكاملة ومنظمة بشكل جيد تحت قيادة العميد (الزعيم الركن) عبد الكريم قاسم. وقد طلب الحزب الشيوعي العراقي من تنظيماته العسكرية أن تتحد مع مجموعة قاسم في أوائل عام 1958[10].

---

(9) نفس المصدر (نهاية حزيران 1958)، ينظر أيضا مذكرات داخلية للحزب تعود إلى 6 حزيران 1958 و3 تموز 1958

(10) ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل: سيرة مناضل في مجلدين (قبرص: شركة المدى للطباعة، 2001) المجلد الأول ص 220 – 221.

وعزا جميع المؤرخين والمشاركين في حركة ضباط الجيش، توحيد قيادة الزمر إلى التشكيل المبكر للجبهة الوطنية المتحدة [11]. فقد ظهرت هياكل تنظيمية موازية إلى الوجود، إحداها سرية في الجيش والأخرى في المجال المدني، وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن شرعيا، إلا أنها عملت بشكل مفتوح. وبسبب خوفهما المتبادل من القمع الحكومي، تحركت المجموعتان بحذر في فتح قنوات الاتصال.

نظريا، فأن كل اتصالات الجبهة الوطنية المتحدة كان يجب أن تمر عبر لجنة كبار الضباط، ومع ذلك، استمرت الاتصالات بين أفراد من أعضاء لجنة الضباط وبين الأحزاب السياسية المعارضة. فقد حافظ عبد الكريم قاسم، عبر صديق طفولته رشيد مطلك، على الحد الأدنى من الاتصال بكلٍ من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي. وكان الحزب الشيوعي العراقي، يتصل بدوره بشكل غير رسمي مع الاتحاد السوفييتي، في حين أن أعضاء قوميين آخرين من اللجنة العليا للضباط بقوا على اتصال بحزب الاستقلال ومن خلاله مع الضباط الأحرار المصريين وعبد الناصر[12].

وبحسب عامر عبد الله، الذي كان في ذلك الوقت عضوا في اللجنة المركزية، كان قاسم يتصل برشيد مطلك، الذي كان بدوره صديقا لعامر عبد الله، حيث أسرّ رشيد له في صيف عام 1956 أن قاسم كان يخطط لانقلاب، وأراد "تعاون الحزب الشيوعي فقط في التعبئة الجماهيرية والمشاورة". وقد أعطى سكرتير اللجنة المركزية سلام عادل موافقته، وفي العاشر من أيلول 1956 فور اختتام الكونفرنس الثاني أبلغت اللجنة المركزية ولأول مرة بعلاقة للحزب بالانقلاب العسكري الوشيك. لقد كان خوف قاسم الرئيسي يتركز على إمكانية التدخل الخارجي. وبما أن العراق كان عضوا في حلف بغداد، توقع قاسم تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، وبناء على ذلك أراد أن يتعهد الاتحاد السوفييتي

(11) لتاريخ ممتاز عن بنية مجموعة ضباط الجيش ينظر إلى كتاب ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق ص 115 -158، ومادة الذكرى التاريخية لثورة 14 تموز 1958 (بغداد: آفاق عربية، 1987)

(12) الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ص 69 -146، كما ينظر أيضا إلى كتاب زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) الجزء الأول ص 262

بدعمه للانقلاب الوشيك[13]. وفي أثناء ذلك، قيمت (جريدة) اتحاد الشعب السياسة الأمريكية المستقبلية في المنطقة، على أنها ستستند على التذرع بمكافحة الشيوعية وتنفيذ مبدأ ايزنهاور، لكنها في جوهرها لا تختلف عن أهداف حلف بغداد[14].

هكذا أصبح عامر عبد الله حلقة الوصل بين الحزب والمخططين للانقلاب، ونتيجة لذلك تم إرساله من قبل سكرتير اللجنة المركزية كمبعوث للحزب الشيوعي السوري-اللبناني (الذي كان يعمل كناصح وراع للحزب الشيوعي العراقي، وكان الحزب الإقليمي الوحيدي في المنطقة الذي على اتصال وثيق بالحزب الشيوعي العراقي). وفي أوائل عام 1957 التقى عامر عبد الله مع الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش، الذي كان في ذلك الوقت الزعيم الشيوعي الأكثر موثوقية والأكبر في المنطقة. وكان من المؤمل أن علاقات بكداش الوثيقة بالحزب الشيوعي السوفييتي يمكن الإستفادة منها لتأمين مباركة موسكو لأجل مساعدة انقلاب قاسم[15]. وفي مقابلة أجراها المؤلف في دمشق في العاشر من تشرين الأول عام 1974، استذكر خالد بكداش أول انطباعاته عن عامر عبد الله قائلا: (لقد كان سلسا، ولطيفا جدا، وحذرا، وأنيقا في ملبسه وكان ينتقي كلماته ليرضي جمهوره، وأظهر فهما متطورا جدا للماركسية، وقرأ معظم كتاباتي. لم أكن أعرف الكثير من العراقيين ممن كانوا ملتزمين وواضحين كقادة شيوعيين كما كان هو). وبعد وقت قصير من اجتماعهما، دعا بكداش عامر عبد الله لحضور اجتماع أنصار السلام في مدينة كولومبو في سيلان. وهناك التقى عامر عبد الله بتشو أن لاي رئيس مجلس الدولة الصيني الذي أعرب عن عدم اهتمامه بالانخراط في الانقلاب الوشيك، معللا ذلك بأن "الصين بلد بعيد جدا ولا تستطيع أن تفعل أي شيء لكم"[16]. وبهذا تأمن أول اتصال متواضع بين الحزب الشيوعي العراقي والحركة الشيوعية العالمية، وكان عامر عبد الله حلقة الوصل فبها. وقد أتاح له ذلك أن يصبح المتحدث باسم الحزب الشيوعي، وإقامة رابطة بقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، وبمناصرته للانقلاب الجاري الإعداد له، أقنع السوفييت بأن قاسم كان قائدا جادا وقاعدته في القوات المسلحة العراقية لا يمكن

(13) لقاء أجراه المؤلف مع عامر عبد الله، لندن (18 كانون الثاني 1998)
(14) جريدة اتحاد الشعب (شباط 1957)
(15) ثمينة يوسف ونزار خالد، سلام عادل: سيرة مناضل الجزء الأول ص 210
(16) لقاء مع عامر عبد الله، أبواب – الحلقة الثانية (لندن، خريف 1994) ص 82

تجاهلها. وفي تشرين الأول من عام 1956 دعي عامر عبد الله إلى موسكو لحضور المؤتمر الأول للأحزاب الشيوعية العالمية، حيث قدمه بكداش إلى فرج الله الحلو القائد الكاريزمي للحزب الشيوعي اللبناني، وإلى فؤاد ناصر قائد الحزب الشيوعي الأردني، وإلى عبد الخالق محجوب القائد المحبوب للحزب الشيوعي السوداني، مما عزز علاقاته على المستوى الإقليمي(17).

لم يتمكن عامر عبد الله من الحصول على أي التزام من السوفييت، أو من اي بلد شيوعي للمساعدة في الانقلاب. مع ذلك تمكن سلام عادل بالاستفادة من دوره كرئيس لوفد الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية، الذي عقد في تشرين الثاني من عام 1957 (بمناسبة الذكرى الأربعين للثورة الروسية)، من تأمين الدعم من الرئيس السوفييتي نيكيتا خروتشيف. وسافر إلى بكين وحصل على مباركة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، ثم ذهب إلى ألمانيا الشرقية، حيث استقبل بحفاوة. وقدم له الحزب الشيوعي الألماني، في التفاته رمزية، ماكنة طباعة التي استخدامها خلال مقاومته السرية لنظام هتلر، حيث أن مطبعة الحزب الشيوعي العراقي الخاصة كانت قد صادرتها توا الشرطة العراقية. في طريق عودته إلى الوطن توقف في سوريا، وكان يأمل في الاجتماع بعبد الناصر، لكنه بدلا عن ذلك تلقى دعما معنويا للانقلاب الوشيك من نائب جمال عبد الناصر، كمال رفعت. وعاد سلام عادل إلى بغداد في أيار 1958 ووجه عامر عبد الله بالاستمرار في جهوده في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا(18). في حزيران 1958 أسس سبعة عشر حزبا شيوعيا مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) في براغ باعتبارها الصوت النظري والفكري للحركة الشيوعية العالمية، ونتيجة لاتصالاته العالمية الواسعة النطاق اختير عامر عبد الله لتمثيل الحزب الشيوعي العراقي فيها.

تحركت الأحداث بسرعة في الشرق الأوسط، وتوسعت الفجوة بين الحكومة العراقية وقوى المعارضة، وتفاقم الوضع المتوتر بينهما. حينما تم تشكيل الجمهورية العربية المتحدة رسميا في 4 شباط 1958، كان الاتحاد ينظر إليه من قبل الغرب على أنه يشكل تهديدا

(17) نفس المصدر ص 182 -186

(18) نفس المصدر ص 210 – 2016

للاستقرار الإقليمي حيث أنه قسم المنطقة إلى معسكرين متعارضين، احدهما الكتلة القومية المناهضة للغرب بقيادة عبد الناصر، والآخر الكتلة موالية للغرب التي يقودها أعضاء حلف بغداد، والعراق هو الرابطة العربية الرئيسية. وبعد عشرة أيام، وردا على تشكيل الجمهورية العربية المتحدة، شكل العراق والأردن الاتحاد الهاشمي. وبمباركة بريطانيا، استهلت محاولة لضم الكويت إلى هذا الاتحاد المحافظ الوليد لتعزيز الاستقطاب في العالم العربي.

وبعد خمسة أشهر، وفي تموز عام 1958 أرسل الاتحاد العربي الهاشمي قوات عراقية إلى الأردن ردا على انتفاضة قومية في لبنان، ولدعم حكومة كميل شمعون الموالية للغرب. لقد تم وضعهم إسميا هناك للمساعدة في إخماد الانتفاضة إذا طلبت الحكومة اللبنانية منهم تقديم المساعدة بشكل رسمي، لكن هذه المناورة كانت تهدف أيضا إلى ردع تحريض القوميين العرب في لبنان والذين كانوا يسعون إلى إقامة اتحاد مع سوريا في الجمهورية العربية المتحدة. لقد تحرك الجيش العراقي، وكان قاسم والآخرين من "الضباط الأحرار"، قد تم تعيينهم كمسؤولين عن المهمة، وقد قدم لهم ذلك، بدون قصد، الغطاء لتنفيذ الانقلاب الذي كانوا يخططون له. ابلغ قاسم الجبهة الوطنية الموحدة في العاشر من تموز عام 1958، بالتحرك الوشيك لمجموعته. كما ابلغ أيضا الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي -الذين دعما التحرك على الرغم من تحفظات الجادرجي - في حين نقل عارف تلك المعلومات إلى حزب البعث[19].

وبسبب من اتصاله مع قاسم في 12 تموز عام 1958، تمكن الحزب الشيوعي العراقي من إصدار توجيهات إلى منظماته الحزبية كافة، تلمح إلى الانقلاب الوشيك، وبسبب من "حراجة الظروف السياسية العربية والداخلية وإمكانية تطور تلك الظروف" فقد حث الأعضاء على التأكيد على شعارات الجبهة الوطنية الموحدة وشدد على "تجنب الشعارات المتطرفة التي تمجد زعيما واحدا أو مجموعة سياسية واحدة، والالتزام بالمبادئ الأساسية للجبهة الوطنية المتحدة"[20].

---

(19) الزبيدي: الذكرى التاريخية لثورة 14 تموز 1958 ص 82 -83

(20) أصدر الحزب الشيوعي كتيبا بعنوان "نحو صيانة مكتسبات ثورتنا ومساندة جمهوريتنا العراقية" بغداد، (نيسان، 1959) ص 4

لم يكن أحد يعرف التوقيت الدقيق للانقلاب سوى قاسم وحوالي 12 ضابطا آخرا من الجيش، على الرغم من أن 250 ضابطا عراقيا آخرين من الضباط الأحرار، كانوا تحت إمرة اللجنة العليا للضباط مستعدين للتحرك في عضون مهلة قصيرة. تحرك اللواءان التاسع عشر والعشرون عبر بغداد في طريقهما إلى الأردن في الصباح الباكر من يوم 14 تموز عام 1958، وكان قاسم يقود اللواء التاسع عشر بينما كان اثنان من قادة الأفواج الثلاثة، وهما العقيدان عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي، اللذان كانا من أكثر الضباط المتآمرين ثقة لدى قاسم، يقودان اللواء العشرين. وكانت هذه الوحدة هي مقدمة القوات التي سترسل إلى الأردن، في حين كان اللواء التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم هو الوحدة الساندة لها. ودعا عارف والدراجي، اللذان توليا قيادة اللواء العشرين، كل أولئك الذين لم ينتموا إلى حركة الضباط الأحرار للانضمام إليهم. ثم بعد ذلك انتقلوا إلى احتلال جميع المباني الحكومية الأكثر أهمية في العاصمة، بما في ذلك مقرات القيادات العسكرية المركزية، وكذلك محطة الإذاعة والتلفزيون في بغداد. مع اكتمال تلك (المهمة) تحركوا لتطويق القصر الملكي ومطاردة نوري السعيد. وفي الساعة 6:30 صباحا أصدر قادة الانقلاب البيان رقم واحد - والذي وقع عليه عبد الكريم قاسم بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الوطنية — وأعلن النظام الجمهوري في العراق. وفي اقل من ثلاث ساعات، أصبحت البلاد تحت سيطرة الجيش، وتم قتل العديدين من العائلة المالكة، وبعد يوم واحد تم إلقاء القبض على نوري السعيد وقتله.

وإلى جانب عمله كقائد عام للقوات المسلحة، ترأس قاسم الوزارة الجديدة كرئيس للوزراء، وزيرا للدفاع، فيما أصبح عارف نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية. لقد أصبح هذان الضابطان يشغلان الآن اقوى المناصب في الحكومة العراقية. ومن ثم اختارا بقية أعضاء مجلس الوزراء. ورفض العقيد الدراجي من جهته، قبول أي منصب وزاري، لكنه لعب دورا في اختيار الوزارة. وخصصت للجبهة الوطنية مناصب وزارية ثانوية وفنية، فقد حصل الحزب الوطني الديمقراطي على منصبين وزاريين هما الزراعة والمالية الذي تم إسنادها إلى محمد حديد، فيما حصل حزب الاستقلال على وزارة الإرشاد الوطني، فيما أسندت لحزب البعث وزارة الإعمار، فيما تم توزيع بقية المناصب بشكل رئيسي تبعا للصداقات الشخصية والعلاقات السياسية.

على الرغم من دوره المركزي في تشكيل الجبهة الوطنية – وقدرته على تأمين الاعتراف والدعم من دول المعسكر الاشتراكي – فقد تم استبعاد الحزب الشيوعي العراقي تماما من مجلس وزراء عبد الكريم قاسم. ومع أن إبراهيم كبة عين في منصب وزير الاقتصاد قبل أن يتم تحويله إلى الإصلاح الزراعي، إلا أنه لم يعين أي من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي في منصب وزاري. والواقع أن الكثير من زملائهم السابقين في الجبهة الوطنية قد تخلوا عنهم بسرعة.

وتم تعيين مجلس سيادة بدون صلاحيات، وتكون من اثنين من كبار ضباط الجيش المتقاعدين، احدهما كان كرديا، والعضو الثالث كان شيعيا وكان يتراس حزب الاستقلال، حيث تم تشكيله للمصادقة على قرارات مجلس الوزراء. ومن ناحية مهامها العملية وصلت الجبهة الوطنية إلى نهايتها، وكانت الوظيفة الوحيدة للوزارة هي تقديم المشورة للحكومة الجديدة. فقد تم اختيار الوزراء، الذين هم أعضاء في الأحزاب السياسية، على أساس قدراتهم الشخصية وليس باعتبارهم ممثلين لأحزابهم. وحقيقة أن الحزب الشيوعي لم يكن ممثلا في مجلس الوزراء، وأن أعضاء الجبهة الآخرين لم يقدموا احتجاجا لصالح الحزب، أشرت على العجز التام للحزب الشيوعي العراقي، إن لم يكن زواله كقوة سياسية. وطبقا لـ حسقيل قوجمان: –

"لقد كان إعلان تشكيل الحكومة الثورية، في الواقع، إعلان حكومة برجوازية تنهي دور الجبهة وتحالفها مع الحزب الشيوعي العراقي... وبما أن الحزب الشيوعي العراقي قد خسر بالفعل حق المشاركة بشكل مكشوف في الحكومة الثورية، فلا يمكننا إذن أن نلقي باللوم على البرجوازية فيما حصل. ففي يوم 14 تموز 1958، يوم الثورة، أعلن محمد حديد [وزير مالية قاسم، الذي كان عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي] لممثل الحزب الشيوعي العراقي في الجبهة، بأن الجبهة قد حققت أهدافها. وبعد بضعة أيام، أعلن حزب البعث بطريقته الخاصة نهاية الجبهة، واعتبر الحزب الشيوعي العراقي العدو الرئيسي للثورة ، وأكثر عداءً من الإمبريالية، وهدد بقطع أي يد مدت إلى الحزب الشيوعي العراقي. وبعد فترة وجيزة من الثورة، عملت القوى القومية الأخرى على تشكيل عصبة الدفاع عن وحدة القوات الوطنية من نفس عناصر الجبهة الوطنية المتحدة، باستثناء الشيوعيين... وأدت جميع هذه النشاطات إلى الاستنتاج، بأنه بالنسبة إلى البرجوازية فإن الجبهة... لا ضرورة لها

بعد الآن... وأن الهدف الرئيسي للبرجوازية من التعاون مع الشيوعيين كان للاستيلاء على سلطات الدولة"[21].

حينما حصل انقلاب عبد الكريم قاسم في صبيحة يوم 14 تموز 1958، والذي تحول إلى ثورة بعد المشاركة الشعبية الفورية والحاسمة فيه، كان عامر عبد الله في دمشق، يتصرف كمتحدث باسم الحكومة الثورية ويتصل بالسفير السوفييتي وممثلي البلدان الاشتراكية أخرى. وعندما عاد بعد بضعة أيام إلى بغداد بعد نجاح الثورة، جدد اتصالاته مع صديقه القديم، وبرز كحلقة وصل بين الحزب الشيوعي العراقي وقاسم. وفي الوقت الذي أفرج عن بقية أعضاء اللجنة المركزية من السجن، أو عادوا من المنفى، كان عامر عبد الله قد حاز على موقع خاص، سواء داخل الحزب أو فيما يتعلق بالحكومة الجديدة، ومنها أنه كان بإمكانه الدخول على عبد الكريم قاسم في أي وقت[22]. كما أنه قام ببناء علاقات جيدة مع المرافق الأقدم والمقرب لعبد الكريم قاسم العقيد وصفي طاهر، وكان ابن خاله، زكي خيري، الذي أطلق سراحه الآن من السجن، عضوا في اللجنة المركزية وكان يعمل بالتعاون مع عامر عبد الله. وهكذا وضع عامر عبدالله نفسه في دائرة الضوء. وعلى المستوى الحزبي، وبعد سنوات من القمع، يروى حسقيل قوجمان:-

"أنا اعلم في الحقيقة أن اللجنة المركزية، في آب عام 1958، تسلمت تقريرا مفصلا (يوصي) بأن يستفيد الحزب من التحول الذي حدث بعد الثورة وأن يفرج عن السجناء السياسيين (للحزب)، وعودة الكوادر الشيوعية من المنفى، بعقد المؤتمر الثاني للحزب وأن يكون له هدفان رئيسيان. الأول دراسة الأخطاء التي ارتكبها الحزب خلال الفترة التي أعقبت إعدام الرفاق الثلاثة (في عام 1949) والتي أدير فيها الحزب من قبل سلسلة من القادة المتحمسين، والذين عملوا في ظل تلك الظروف بجد لإعادة تجميع الحزب ورفع مستواه. ومع ذلك، فإن تلك القيادة كانت، لسوء الحظ، محدودة في قدرتها الفكرية وفي خبرتها العملية. والثاني، هو دراسة (طبيعة) الاصطفاف الطبقي الذي ظهر بعد الثورة ورسم استراتيجية المرحلة الجديدة بناء على تلك المعطيات"[23].

---

(21) حسقيل قوجمان، ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسياسة الحزب الشيوعي (لندن 1985) ص 134

(22) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برنستون، نيوجرسي، مطبعة جامعة برنستون،1978) ص 719

(23) نفس المصدر، وانظر أيضا حسقيل قوجمان، ثورة 14 تموز 1958 في العراق وسياسة الحزب الشيوعي (لندن 1985) ص 94.

الشيوعيون بعد ثورة 14 تموز عام 1958

على الرغم من معرفتهم المسبقة بمحاولة الانقلاب الوشيكة التي كان سيقوم بها الضباط الأحرار، لكن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت بطيئة في استجابتها حينما أثبتت الثورة نجاحها. ولم تكن لديهم أي استراتيجية واضحة للتعامل مع الظروف السياسية الجديدة الناشئة، ووجدت القيادة نفسها في وضع المستجيب للأحداث ساعة وقوعها بدلا من أن تكون هي المتحكمة فيها. لقد كان هدفهم المباشر هو "الدفاع عن الجمهورية"، والتي ترجمت إلى الدفاع عن النظام العسكري وقيادته البرجوازية. فقد تم تشكيل كلا من لجان الدفاع عن الجمهورية، ومليشيات المقاومة الشعبية، المدعومة من الحزب الشيوعي، وكان اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي السري، ورابطة المرأة العراقية (التي كانت معروفة حتى 7 آذار 1960 باسم رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) قد أصبحت علنية، وتروج للثورة وتكرس طاقاتها للإعلام وتعبئة الجماهير دعما للثورة. وفضلاً عن ذلك، نشأ مباشرة بعد الثورة، صراع بين عبد الكريم قاسم والرجل الثاني في القيادة عبد السلام عارف حول قضية الوحدة العربية، أي حول إمكانية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. لقد فقدت مجاميع الجبهة الوطنية المتحدة السابقة تماسكها، وانقسم القوميون العرب الداعمون لعارف الذي (تبنى الوحدة المباشرة الفورية وغير المشروطة مع الجمهورية العربية المتحدة) ويسار الحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيين الداعمين لقاسم الذي (كان يفضل وحدة أكثر مرونة في شكل ارتباط فيدرالي). وقد أعلن الحزب الشيوعي عن موقفه بشكل علني في يوم الثورة باننا: –

"نحن الشيوعيين الذين لديهم فضل الدفاع عن [تشكيل] الجمهورية وكان لنا شرف المثابرة مع بقية القوى الوطنية...نحو إنجازاتها، نعد الشعب..باننا سنستمر في النضال لصيانة جمهوريتنا العراقية... من اجل حياة مشرفة، وحرة، وديمقراطية للشعب العراقي ومن اجل الوحدة العربية والسلام والتقدم "[24].

---

(24) كراسة للحزب تحت عنوان "في سبيل صيانة والحفاظ على مكتسبات الثورة والحفاظ على مكتسبات الجمهورية ". أيلول – 1958

وكانت مذكرة كتبها سلام عادل نيابة عن المكتب السياسي في اليوم التالي للثورة قدمت التوصيات التالية إلى عبد الكريم قاسم والقيادة في الجمهورية الجديدة من اجل حماية الثورة :-

"أولا - سياسة وطنية واضحة حازمة، وهذا يستوجب في الظرف الراهن إعلان انسحاب العراق فورا من ميثاق بغداد وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا، وإعلان الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وإعادة النظر في علاقات العراق الخارجية العراقية أساس مستقل، وتبادل التمثيل الديبلوماسي مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية... وثانيا - اطلاق سراح السجناء السياسيين وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكوين فصائل المقاومة الشعبية وتسليحها فوراً، ثالثا...فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات انفط والبنوك والموانىء والمخازن والمؤسسات الاقتصادية الكبرى غايتها حماية ثورتنا واقتصادنا الوطني...رابعا- إن تجربة اليوم الأول من قيام الجمهورية تؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير سريعة أيضا في نطاق التوجيه والإذاعة بما يضمن تعبيرها تعبيراً صحيحاً عن أهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي. وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغرات في صفوف الشعب"[25].

في يوم 15 تموز انسحب العراق من الاتحاد الهاشمي وألغى أية التزامات مرتبطة به. وفي يوم 16 تموز اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية العراقية الجديدة، وفي يوم 17 تموز أعاد العراق إقامة علاقة رسمية مع الاتحاد السوفييتي. في يوم 18 تموز غادر وفد برئاسة عبد السلام عارف وبمرافقة وزير المالية، ووزير الخارجية، ووزير الإرشاد إلى دمشق حيث التقوا بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتم التوقيع على اتفاق تعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية الجديدة، والتي وعدت فيها الجمهورية العربية المتحدة بتقديم دعم عسكري للعراق في حال حدوث أي عدوان أجنبي ضد الجمهورية، فضلا عن المساعدة الاقتصادية والثقافية. قامت الحكومة الجديدة بتحرير كافة السجناء السياسيين، وألغت المراسيم القمعية لنوري السعيد، معلنة عزمها على الانسحاب من ميثاق بغداد، والذي انضمت إليه قبل عام، ونأت بنفسها عن الجوانب السياسية الأخرى للسياسة الخارجية للنظام الملكي. وفي يوم 27 تموز، تم اعتماد دستور مؤقت، شرّع فيه النظام الجمهوري بشكل قانوني. وقد استقرت السلطتان التنفيذية والتشريعية بيد مجلس الوزراء، على الرغم من أن العلاقة بين رئيس الوزراء ومجلسه قد

(25) نفس المصدر وانظر أيضا ثمينة يوسف وخالد: سلام عادل – ج 1 ص 230-233

تركت مبهمة. وبما أن تعيين الوزارة والسيطرة على الجيش أصبحت بيد رئيس الوزراء، فان دور مكوني الحكومة هذين أصبح أكثر إبهاما. فمنذ اليوم الأول أصبحت الوزارة خاضعة تماما لرئيس الوزراء، وهو ما حدد اتجاه الجمهورية الجديدة، وكان هذا واضحا على وجه الخصوص عندما لم يمنح مجلس السيادة، الذي يفترض انه اعلى هيئة في العراق، حق النقض وكان مقصورا على دور احتفالي(فقط).

وقد وصف عزيز الحاج المشهد السياسي، بعد إطلاق سراحه من السجن مباشرة بعد الثورة، معيداً ما كتبه ذو النون أيوب عن تلك الأيام قائلا: -

"وجدت بغداد، عند عودتي في هرج ومرج، فقد أطلقت الأحزاب والحريات دفعة واحدة... وتركت الحرية للناس حتى نصبوا أنفسهم جلادين لكل أبطال العهد الذي سموه العهد البائد، والدعايات لهذا وذاك وعلى هذا وذاك، دعايات سرعان ما تتضخم فتؤول إلى قتل هذا أو رفع ذاك إلى قمة المجد، أما الأحزاب فقد أخذ كل منها يروج لبضاعته، ويعد نفسه في المقدمة. فالشيوعيون كان شعارهم: لولا فهد لما كان عبد الكريم قاسم، ويتباهون على بقية الأحزاب بما تحمّلوا من اضطهاد وتعذيب... وسرعان ما حاول القوميون وحزب الاستقلال وحزب البعث... أن يوقفوا طوفان الدعوة الشيوعية، فاصطدموا بالشيوعيين اصطداما مباشراً، وكان العداء على أشده"(26).

وعلى مستوى الحزب، لم يكن الوضع مختلفا. فبعد آلافراج عنه من السجن في وقت ما من نهاية تموز، وصف بهاء الدين نوري التنافر التنظيمي الذي شاهده في أول لقاء له مع المكتب السياسي قائلا: -

" [كانت] تركيبة غريبة بالنسبة لي، فقد كانت تتألف من سلام عادل وجمال الحيدري وعامر عبد الله، الذي لم يكن حتى اعتقالي قبل خمس سنوات أكثر من مؤيد، ولم يكن منظما في أي خلية للحزب ولايعرف شيئا عن الشؤون الداخلية للحزب. اما جمال الحيدري فقد كان قائدا لجماعة منشقة، هي راية الشغيلة، حتى عام 1956"(27).

لقد انعكس هذا الارتباك ايضا في قيادة الحزب. في ظل تلك الظروف المتوترة وغير العادية، فان السكرتير العام، استمر باتخاذ القرارات، من دون تشاور، بدلا من العمل

---

(26) عزيز الحاج: ذاكرة النخيل (بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1993) ص 169

(27) بهاء الدين نوري، (مذكرات بهاء الدين نوري) السليمانية-كردستان -1992-ص173

عبر قنوات الحزب العادية وبالطريقة التي درج عليها خلال السنوات الثلاث الماضية عندما كان يقوم بإعادة بناء الحزب خلال"سنوات العمل السري".

عاد عامر عبد الله إلى بغداد بعد أربعة أيام على قيام الثورة، واثقا من اهميته حيث أنه كان الممثل للثورة والحزب في الخارج لأكثر من عام، وأيضا [يمثل] حلقة وصل الحزب مع عبد الكريم قاسم زعيم النظام الجديد. وكان قد بنى علاقات شخصية وثيقة مع الحركات الشيوعية الإقليمية والعالمية، وأصبح بالفعل الحلقة الوحيدة التي يمتلكها الحزب بالعالم الخارجي، في حين بقي سلام عادل يسيطر رسميا على الحزب. وهذا الامر خلق ازدواجية الأمر الواقع في قيادة الحزب. فعامر عبد الله الواثق من نفسه، والعارف بمعدن السكرتير العام، ومدركا لما تعنيه علاقته بقاسم وبقية قادة الثورة، أبدى امتعاضه من نهج سلام عادل وبدأ بإثارة التساؤلات حوله، وإن كان بشكل غير حاد. وأخذ يلتقي مع قيادات الحزب الأخرى، وناقلا لهم أن ما يطرحه من آراء هو "نصيحة" القادة الشيوعيين الإقليميين أمثال خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري وفؤاد نصار سكرتير الحزب الشيوعي الأردني ونيقولا شاوي سكرتيرالحزب الشيوعي اللبناني. وكانت هذه النصيحة "خففوا اندفاعكم، بدلا عن المواجهة معهم باعتبارهم رجال عسكريين، ونحن، كشيوعيين، يجب أن نتعلم من التجربة المصرية بعد انقلاب عبد الناصر عام 1952خاصة عندما يكون الحزب الشيوعي العراقي متعاطفا مع قادة الثورة"[28].

مع ذلك، وفي وقت مبكر، في اليوم الثاني للثورة، كان السكرتير العام يدعو إلى أن يواصل الحزب الشيوعي العراقي الضغط على النظام لتحقيق الاصلاحات الديمقراطية الأساسية، مثل حرية التجمع والتنظيم، والتي دعا إليها سلام عادل في مذكرة حزبه الموجهة إلى عبد الكريم قاسم في 15 تموز. لقد شعر سلام عادل بخيبة الامل لأن الحزب هو العضو الوحيد في الجبهة الوطنية الذي لم يكن ممثلا في الحكومة، ولذا سعى إلى التأثير على النظام العسكري من خلال المطالب الشعبية والتي وصفها بـ "تكتيك الضغط من أسفل".

---

(28) لقاء أجراه المؤلف مع عامر عبد الله، لندن (19 كانون الثاني 1993).

وأخيرا ظهرت الجفوة واضحة بين القائدين عندما اجتمعت اللجنة المركزية في 29 تموز للتداول في علاقة الحزب بالنظام. وقد أقرت اللجنة المركزية نهج سلام عادل، مع التوصية بأن يبلغ الكادر المتقدم في الحزب بمضامين وأهمية نهج الحزب.

كانت أولى المحاولات للقيام بذلك في كونفرنس منطقة بغداد، وهي المنطقة الاهم في الحزب الشيوعي العراقي، وحيث افتتح السكرتير العام كونفرنس منطقة بغداد في أوائل آب من عام 1958، وأوجز الطبيعة الطبقية للنظام، والذي وصفه بانه: -

"سلطة برجوازية وطنية، معادية للاستعمار، وتمثل مصالح فئات البرجوازية الصغيرة.... وإن تركيبة حكومة الثورة لا تمثل كافة القوى الوطنية، ومن هنا نشأ التناقض بين قوى الثورة الأساسية (العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية) من جهة، وبين القوى التي استلمت السلطة بعد الثورة اقتصرت على تمثيل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة فقط. وهذا هو الأساس في إيجاد وتعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية وأحزابها".

أما عن أبرز قادة الثورة فقد ذكر سلام عادل أن معلومات الحزب عن عبد الكريم قاسم أنه:

"تقدمي، ويساري ولديه بعض المفاهيم والطموحات الأولية للديمقراطية، وهناك إمكانية للتاثير عليه لتعميق هذه الصفات الإيجابية...اما بالنسبة لعبد السلام عارف فهو معادي للشيوعية، وليست له علاقة بالأوساط التقدمية، مندفع ومتهور وذاتي إلى أبعد الحدود. وكانت قد توافرت لدينا معلومات سابقة عندما انظم إلى اللجنة العليا للضباط الاحرار، أنه اسوأ شخص فيها"[29].

واوضح سلام عادل أيضا أن البيروقراطية الحكومية كانت مناهضة للشيوعية، وان الحزب لم يكن ممثلا في الحكومة. ومن ثم، فانه من وجهة نظر سلام عادل، فان المسؤولية الرئيسية للحزب هي العمل من الاسفل للضغط على الحكومة لادخال اصلاحات ديمقراطية، وبعدها يمكن أن يجبر النظام على السماح بحق التجمع والتنظيم. وفي هذه الحالة، يمكن للحزب تعبئة الجماهير نحو مزيد من الضغط على الحكومة. وهكذا فان **"المهمة الرئيسية في حياة لحزب الداخلية هي ضرورة الاستيعاب العميق لسياسة الحزب من قبل كوادر وأعضاء الحزب، والالتزام التام بتطبيقها"**[30]. ويبدو أن السكرتير العام عزز دوره القوي

(29) ثمينة يوسف وخالد، سلام عادل سيرة مناضل الجزء الأول ص 246-247
(30) نفس المصدر – ص 249

في قيادة الحزب نتيجة تبني هذه السياسة، لكن الصراع على السلطة بين الرجلين استمرت بالتفاقم، مما ادى تدريجيا إلى تشكيل معسكرين داخل قيادة الحزب.

في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الذي عقد في الثاني من ايلول 1958 للتداول في سياسة الحزب (وخصوصا فيما يتعلق بعلاقة الحزب بالنظام)، دعت اللجنة المركزية إلى عقد اجتماع موسع، حيث عقد بعد ذلك بأربعة أيام، في السادس من ايلول. وفي ذلك الاجتماع، تم بشكل رسمي انتخاب مكتب سياسي جديد بما في ذلك سكرتير عام للحزب. وكان ذلك أكبر اجتماع موسع للجنة المركزية في تاريخ الحزب، وكان الأول بعد الاجتماع الموسع في عام 1956 الذي تلا الكونفرنس الثاني للحزب. وقد بين السكرتير العام:

"إن هذا الاجتماع الموسع يعقد في أفضل الظروف الداخلية مرت على حزبنا... من حيث اتساع شبكة الحزب التنظيمية التي تمتد إلى جميع أرجاء القطر، ومن حيث اتساع نفوذه السياسي. ويعقد هذا الاجتماع بعد التئام كوادر الحزب بسبب تصفية الانقسام في الحركة وبسبب إخلاء السجون والمنافي منهم، والتالي من حيث الظرف الثوري الصاعد الذي نشأ بنتيجة ثورتنا الظافرة وقيام الجمهورية العراقية البطلة "(31).

وحدد السكرتير العام اهداف الحزب والحركة الوطنية في هذا الوقت ب"صيانة **جمهوريتا البطلة وتوطيدها و"تعزيز اتجاهها الديمقراطي المعادي للاستعمار وللاقطاعية"** إلى جانب **"إطلاق الحريات الديمقراطية، وبصورة خاصة حرية التنظيم الحزبي... والصحافة... واحترام الحقوق القومية الكردية... لوضع ما ورد في الدستور المؤقت... فيما يتعلق بالحقوق الإدارية الإقليمية والحقوق الثقافية "**(32)). كما دعا الحزب إلى حماية الاقتصاد الوطني، واستصلاح الأراضي، ومراقبة دقيقة للشركات المتعددة الجنسيات، بضمنها المصالح النفطية والمالية، وتشجيع الاستثمار المحلي والصناعات الوطنية.

وفي السياسة الخارجية، كان هدف الحزب إلى **"تعزيز استقلالنا الوطني خصوصاً بإعلان الانسحاب العراق من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية العراقية البريطانية ومن اتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة"** الموقعة في 21 نيسان 1954. كما دعا إلى **"العمل على توثيق الروابط مع البلدان العربية المتحررة، تقوية الجامعة العربية في الكفاح ضد ومن أجل التضامن**

(31) نفس المصدر ص 252
(32) نفس المصدر ص 257

العربي. والعمل لانضمام العراق إلى اتحاد الدول العربية أي اتحاد اليمن والجمهورية العربية المتحدة"، والدعوة إلى "**تقوية التضامن مع الكتلة الآسيوية الافريقية**"، وان يتم "**تقوية علاقاتنا السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفييتي والصين وسائر أقطار المعسكر الاشتراكي**[33]. وعلى صعيد الجبهة الداخلية، أكد المكتب السياسي أن هدفه مكافحة الآراء التحريفية اليمينية داخل الحزب، وشدد على تاثيرها في العالم العربي:

" **يتميز الوضع بطغيان القومية البرجوازية ولهذه الظاهرة جانبها الايجابي (طموح الشعوب العربية إلى التحرر من ربقة الاستعمار إلى الوحدة القومية) ولها جانبها السلبي (نشر الأفكار البرجوازية وخلق ظرف موضوعي مؤات لنشوء وتسرب الأفكار القومية اليمينية التحريفية إلى الحركة العمالية وتغذية التيارات اليمينية في الأخيرة**"[34].

واوضح تقرير السكرتير العام سبب كون هذه الظاهرة أكثر حدية في العراق، وكذلك سبب كونها ستؤدي إلى رد فعل سلبي من قبل الاكراد الذين سيشعرون بالتهديد والاستبعاد من الأغلبية السكانية العربية، وبالتالي تغذية الحركة الانفصالية الكردية. كما دعا أيضا إلى توسيع القاعدة الشعبية للحزب، وبالخصوص بين الفلاحين والعمال، وذلك بتجنيد كوادر ملتزمة ومنتقاة بعناية من تلك المجموعات. وكرر التأكيد على الحاجة إلى الانضباط الداخلي للحزب وأن "**إن الأمانة التامة لسياسة الحزب واهدافه ومبادئه هو الشرط الأساس لضمان النجاح في تنفيذ خططنا وتحقيق اهداف شعبنا**"[35].

ناقش الكونفرنس تقرير السكرتير العام ووافق عليه بالاجماع. وقد منح السكرتير العام دعمه غير المشروط مؤكدا قيادته للحزب، في ذات الوقت أسكتت اصوات المعارضة، مؤقتا على الاقل. وعلى الرغم من انها كانت محدودة، إلا أن وجهات النظر المنشقة كانت تتمثل بشكل أساسي في عامر عبد الله الذي اختلف مع السكرتير العام بشأن التكتيكات والاسلوب الشخصي، وان لم تكن (الخلافات) على سياسات الحزب. مع ذلك، فان بذور الخلافات قد زرعت، وسوف تتطور في غضون بضعة أشهر نحو نزاع كامل بين الرجلين، وأدخل المكتب السياسي واللجنة المركزية في صراع مفتوح من اجل السيطرة على الحزب.

---

(33) نفس المصدر ص 257-258

(34) نفس المصدر ص 260

(35) نفس المصدر ص 262

وبدعم من الجماهير وتعاطفها، بدأ الشيوعيون تنظيم أنفسهم علنا، على الرغم من أن ذلك النشاط كان مختلطا مع شئ من الانتهازية، حيث رأى الناس أن الحكومة الثورية الجديدة ذات منحى يساري، وأن للشيوعيين تأثيرا عليها إلى حد ما. لقد كان هذا جليا بشكل خاص لأن الشيوعيين كانوا هم المجموعة الوحيدة التي تدير الصحف والمجلات المرخص لها مؤخرا، ويديرون الاذاعة والتلفزيون الحكومي، ويروجون الرؤية الثورية الجديدة.

وفي غضون ذلك، بدأت منظمات العمال والفلاحين بالظهور. وعلى الرغم من التسامح مع وجودها، الا انه لم يتم المصادقة عليها بشكل رسمي بعد. وكان لدى الحزب الشيوعي العراقي هياكله التنظيمية السرية التي تمارس نشاطها بالفعل، والتي بدأت الان بالظهور إلى السطح لتملاء الفراغ التنظيمي الواضح. وقد بدأت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال نشاطاتها تحت قيادة زعيم شيوعي محترم هو علي شكر، كما بدأ اتحاد الجمعيات الفلاحية عمله بشكل علني تحت قيادة اسمية يسارية لشخصية صورية للحزب الوطني الديمقراطي هو أحد ملاك الأرض الصغار، عراك الزكم. وكانت أغلبية أعضاء اتحادات الفلاحين في الواقع قد تم تنظيمهم في الخمسينيات من القرن الماضي من قبل الحزب الشيوعي العراقي في كنف جمعيات "أصدقاء الفلاح". في ذات الوقت، فان المنظمات المهنية الشرعية للمعلمين، والمحامين، والصحفيين والاطباء والمهندسين كانت مسيطر عليها من قبل اليساريين بشكل عام، وتعزز فيها الدور القيادي للحزب الشيوعي العراقي وحليفه غير الموثوق، الحزب الوطني الديمقراطي. وكان اتحاد الطلبة العراقي العام، واتحاد الشبيبة الديمقراطي ورابطة المرأة العراقية، كلها منظمات شيوعية وأصبحت الان مرخصة رسميا. كما كان أنصار السلام يعملون علنيا وبحرية تحت قيادة عزيز شريف، كما عملت لجان الدفاع عن الجمهورية، المدعومة شيوعيا، على اختراق المكاتب الحكومية[36].

وربما أدى تصاعد شعبية المنظمات الشيوعية في تلك الظروف، إلى تصدع العلاقات بين اطراف الجبهة الوطنية المتحدة (خصوصا حزب الاستقلال وحزب البعث وعدد كبير من

(36) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق (بيروت-دار الفرات 1993) ص 87 – 88

أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي) وبين الشيوعيين. وكانت تلك المجاميع تخشى من كون الجماهير طوع إشارة الحزب الشيوعي العراقي نتيجة تقديرات العوام الخاطئة وتعاطفهم. وأصبح الشيوعيون، الذين اصيبوا بالاحباط من القيادة الجديدة، على وعي متزايد بقوة الدعم الشعبي لهم. ففي الاجتماع الموسع الأول للحزب الذي عقد في السادس من ايلول عام 1958، ادان الأعضاء استبعاد الحزب الشيوعي العراقي من الحكومة باعتباره استبعاداً للجماهير "**إن السلطة القائمةالتي أسفرت عنها ثورة 14 تموز الظافرة سلطة برجوازية وطنية ثورية تمثل مختلف فئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لكنها لاتمثل كافة القوى الوطنية، ومن هنا نجد التناقض بين واقع القوى القائدة للحركة الوطنية و[حكومة الثورة]**"(37). لقد اتسعت الفجوة بين الحركة الشيوعية والقوى القومية الأخرى ووصلت إلى ذروتها بشأن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. فقد أصر اليساريون والشيوعيون على الاتحاد الفيدرالي، وتحديد الطريق إلى الوحدة من خلال الممارسة الديمقراطية، في حين سعى القوميون إلى الاندماج الفوري الكامل وغير المشروط. وتدريجيا تطورت هذه القضية لتتحول إلى صراع بين عبد الكريم قاسم، الذي أصبح يمثل تجسيدا لليسار العراقي، وعبد السلام عارف الذي أصبح يمثل الان القوميين العرب.

" **والواقع أن الحركة الوطنية انقسمت إلى معسكرين يسقطب أحدهما عبد السلام عارف بشعار "الوحدة الفورية" مع الجمهورية العربية المتحدة وجبهة القوى القومية، الشعبية والعسكرية. يقابلهم في معسكر عبد الكريم قاسم ومعه الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون [انقسموا بعدئذ] والحركة الكردية، وكانوا ضد الوحدة الفورية، ومع عبد الكريم قاسم الذي ركز همه على لعبة التوازن بين القوى السياسية، وضرب بعضها ببعض، لغرض تثبيت سلطته وتحويل الثورة غلى دكتاتورية عسكرية فردية ذات نزعة قطرية**"(38).

وطبقا لما أورده زكي خيري، قام الحزب الشيوعي العراقي، وبعد ثلاثة أسابيع من الثورة، وبتحد مباشر لعبد السلام عارف، بإلقاء ثقله وراء قاسم منظما تظاهرات جماهيرية عامة.

---

(37) زكي وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 270 -272
(38) عزيز الحاج، ذاكرة النخيل ص 169

" **كان الحزب الشيوعي هو منظم المظاهرة وصائغ شعاراتها. وقد استعمل لدعوة الجماهير إلى التظاهر وسائط الإعلام الجماهيري بموافقة الزعيم عبد الكريم الذي كان بأمس الحاجة للمظاهرة للوقوف بوجه الوحدة الاندماجية الفورية التي كانت تعني تجريده من سلطاته."**[39].

خوفا من أن انقسام داخل الحركة الوطنية من شأنه أن يؤدي إلى مواجهات، غادر كامل الجادرجي مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي إلى القاهرة في نهاية ايلول من عام 1958، وحاول اقناع عبد الناصر بالحد من دعوته إلى اتحاد فوري مع الجمهورية العربية المتحدة. كما دعا أيضا عبد الناصر إلى اقناع القوميين العراقيين وعارف لنزع فتيل الأزمة بينهم وبين عبد الكريم قاسم، والتي أن استمرت، ستؤدي إلى موت مفهوم الوحدة العراقية تماما. وقد رفض عبد الناصر أن تكون له صلة بهذه القضية الداخلية، معلنا بالقول له "**وحدوا بلدكم ولا تتورطوا في حرب اهلية، وانا، مهما كان الأمر، لا انصحكم لا بالوحدة ولا بالكونفدرالية**"[40] وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها حينما قدم المؤيدون للوحدة من القوميين استقالتهم الجماعية من الحكومة بين يومي 5 و6 شباط من عام 1959.

لقد وصل الحزب الشيوعي العراقي إلى ذروة تأثيره على حكومة عبد الكريم قاسم وفي 25 كانون الثاني من عام 1959، فرغم أن الحزب ما زال غير مجاز من الناحية القانونية، فقد تم إجازة صدور جريدة اتحاد الشعب، وبذلك حاز الحزب الشيوعي العراقي صوته العلني المعبر عنه.

في أول افتتاحية لها، اعلنت الصحيفة عن نفسها بأنها "صوت الجماهير الكادحة والطليعة الشجاعة للشعب العراقي". لقد كانت ثورة تموز تعبيرا عميقا عن إرادة الشعب ونتيجة منطقية للكفاح الثوري "الذي أشعل ناره ابن الشعب الجسور، عبد الكريم قاسم ورفاقه الضباط الشجعان". ووصفت الصحيفة الوضع الراهن في العراق بأنه "مرحلة النضال الثوري والسياسي والاقتصادي من اجل التحرر من السيطرة الاستعمارية والاقطاعية"[41]. وقد أصبحت جريدة اتحاد الشعب الصحيفة اليومية العراقية الأكثر

---

(39) زكي خيري، صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم (غوتنبرغ-السويد-ارابيسكا 1996) ص 193

(40) الاهرام (القاهرة،24 تموز 1959).

(41) اتحاد الشعب (مرحلتنا العربية اليوم)، 25 كانون الثاني 1959 ص 2

قراءة على نطاق واسع، وكان مكتبها قد أصبح مقر قيادة اللجنة المركزية في الواقع. ومع أن عبد القادر اسماعيل البستاني كان رئيس تحريرها من الناحية الرسمية، لكن عامر عبد الله كان هو محررها السياسي الحقيقي بمساعدة من بهاء الدين نوري، ومن بعده زكي خيري في حزيران. ومع ذلك بقي سلام عادل هو القوة الحقيقية وراء الصحيفة، وكل افتتاحياتها، التي تعكس سياسة الحزب "كانت اما مكتوبة [من قبله] أو كانت أفكارها المركزية تملى من قبله"[42]. وتعليقا على الاستقالات الجماعية التي قام بها أعضاء الحكومة من داعمي الوحدة كتبت اتحاد الشعب:

حالما اتخذت الثورة أولى خطواتها.... بدأت علامات النكوص ضد مسيرتها واضحة بين بعض أولئك المسؤولين الذين صعدوا إلى السلطة في مجلس الوزراء بواسطة [النظام] الثوري... [هذا النكوص] اتخذ شكل التعاطف المباشر وغير المباشر المناهض [للنظام] الجمهوري في [المجالات] المحلية والدولية...وفي رأينا أن التعديل الوزاري هو إجراء إيجابي سيكون له أهمية كبيرة في هذه المرحلة.

كان عبد الكريم قاسم، مدعوما بالحزب الشيوعي العراقي، في ريبة من عبد الناصر وطموحاته على الصعيد العربي، وبالتالي استمر في تشجيع الحزب الشيوعي العراقي لموازنة حزب البعث والاستقلال وغيرهم من المجاميع القومية والعروبية في البلاد. وبهذا التشجيع بدأ الحزب الشيوعي العراقي مندفعا بحماس إلى المواجهة في جميع أنحاء العراق مع هذه القوى القومية العربية المصممة على الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة. وكانت منظمات الواجهة الشيوعية (مثل حركة أنصار السلام ذات العضوية الجماهيرية الكبيرة) قد تضاعفت وازدهرت، وكثير من المنظمات الثورية القائمة، ولاسيما قوات المقاومة الشعبية (المشكلة حديثا) ولجنة الدفاع عن الجمهورية كشفت عن ميولها الشيوعية. وفي الثامن من آذار عام 1959 حينما تمرد عدد من الضباط القوميين بقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف ضد عبد الكريم قاسم في الموصل، لعب الشيوعيون دورا قياديا في سحق التمرد بقسوة. وتبع دحرهم لقوات الشواف بمواجهات عنيفة، قيام كوادر الحزب الشيوعي العراقي وأنصاره، إلى جانب قوى أخرى مناهضة للقوى القومية،

(42) زكي خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 215

بالانخراط في عملية تطهير دون رحمة في المدينة لمدة ثلاثة أيام، تم خلالها تقديم المتعاطفين مع المتمردين و"الأعداء الطبقيين" إلى محاكمات عاجلة وإعدامهم(43).

وبرز الحزب الشيوعي العراقي بعد تمرد الموصل مزهوا بنجاحاته، وبدأ بالضغط على قاسم من اجل دور أكبر في الحكومة. وكانت أولى الخطوات التي اتخذها السكرتير العام نشر رسالة مفتوحة إلى عبد الكريم قاسم شكى فيها من أن الحزب لم يستشر بشكل أصولي بشأن القضايا العامة، ولم يكن حتى ممثلا في مجلس الوزراء، على الرغم من وقوفه مع الثورة. واكدت الرسالة أن "**الاحداث أثبتت ضرورة واهمية التضامن بشكل أكبر.ونحن نقول، بأسف عميق، باننا مازلنا ضحايا للتمييز بين القوى الوطنية، وان الفرص المحدودة المفتوحة لحزبنا لاتتفق مع المصالح الحقيقية للجمهورية**"(44). وفي مقابلة مع اتحاد الشعب في 30 من آذار، اي بعد اقل من ثلاثة أسابيع على تمرد الشواف، وصف سلام عادل التمرد بانه خطة أنكلو-أمريكية للإطاحة بالنظام الجمهوري، باستخدام الرتل الخامس لتقسيم الصف الوطني، وقد شخص سلام عادل البعثيين بأنهم كانوا وراء المؤامرة. فقد كانوا

"**يدفعون إلى دمج العراق مع الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق اهدافهم. وعملوا بشكل مثابر في ذلك الاتجاه... وعندما لم يتمكنوا من تحقيق اهدافهم من خلال الوسائل العملية [السياسية].... وفشلوا في كسب الجماهير لصالح شعاراتهم ووجهة نظرهم...غرقوا تدريجيا في درب التآمر والعنف لتحقيق تلك الأهداف**".

وفي نهاية نيسان وفي عدد من آلافتتاحيات، التي نسبها زكي خيري إلى عامر عبد الله وبهاء الدين نوري(45)، تجرأت اتحاد الشعب بالمطالبة بالمشاركة في الحكومة. في 28 نيسان دعت اللجنة المركزية مرة أخرى إلى اشراك الشيوعيين باعتباره ضرورة وطنية، شاكية من أنه "في وقت مبكر ومن اليوم الأول في الثورة لعبت سياسة التمييز بين القوى الوطنية دورا سلبيا، وتم استبعاد حزبنا من مجلس الوزراء"(46). وفي اليوم التالي، كررت افتتاحية أخرى أن اشراك الشيوعيين عامل مهم لتأمين الدعم العربي والدولي والشعبي،

---

(43) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة ص 864 – 889
(44) اتحاد الشعب (31 آذار 1959)
(45) خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 209
(46) اتحاد الشعب (28 نيسان 1959)

"**وطالبت بالمشركة في الحكم محددة حصتها بأربعة حقائب وزارية بضمنها وزارة الداخلية** ".[47]، واستمرت المطالبات، ففي الثلاثين من نيسان ظهرت افتتاحية أخرى بينت أن "حساسية الأخرين تجاه مشاركة الحزب الشيوعي في مجلس الوزراء [والإذعان لهم] سيشجع الإمبرياليين وأنصارهم للتدخل في شؤوننا الداخلية وتهديد استقلالنا الوطني." لقد ادت نجاحات الحزب الشيوعي العراقي حتى هذا الأوان، وثقتهم المزدهرة، ونبرة افتتاحيات صحيفتهم إلى وضع الحزب على مسار تصادمي مع قاسم، والذي كان واضحا انه غير مستعد للتساهل بوجود مراكز قوى بديلة داخل ميدان السياسة العراقية. وفي خطاب القاه مساء يوم 30 نيسان عام 1959 في حفل استقبال أقامه اتحاد نقابات العمال قال: إن التجمعات الضيقة والتشيع والأحزاب لا تفيد البلد هذه الأيام، إنها تريح الإمبريالبة التي تبذل قصارى جهدها لشق صفوفنا بشدة، واصفا اياها بانها "أعمال شيطانية قبيحة" وملمحا إلى أن الحزب الشيوعي العراقي كان قوة مخربة تعمل ضد الجمهورية[48].

وفي اليوم التالي، وفي اثناء الاحتفال بيوم الأول من آيار، كررالمشاركون في أكبر تظاهرة عامة نظمها وقادها الشيوعيون، المطالبات بتمثيل الحزب شيوعي في الوزارة. وفي عرض للقوة والتضامن الجماهيري مع الحزب، هتف المتظاهرون عند مرورهم بمقر عبد الكريم قاسم، بما أصبح فيما بعد بشعارهم السيء السمعة، الذي ساوى بين زعامة عبد الكريم قاسم، وبين مشاركة الشيوعيين في الوزارة، هاتفين "عاش زعيمي، عبد الكريمِ، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمِ"[49]. وخلافا لما اعتاده قاسم في الرد على هتافاتهم في هذه المناسبات، كان "واضحا بشكل حاسم في رفضه... الخروج وتحية المتظاهرين، وباشر على الفور حملة من الخطابات متميزة غضبا ضد الحزب الشيوعي. وبما أن قاسم لم يكن يتوقع أن تتحول احتفالات الأول من أيار إلى ما آلت إليه، فقد غض النظر عن مشاركة الشرطة وطلاب الكلية العسكرية في الاحتفالية"[50]. وقد كان رد فعل قاسم

---

(47) صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 91
(48) الثورة (بغداد 1 آيار 1959)
(49) أصرت قيادة الحزب الشيوعي لفترة طويلة بان الشعار لم يقره الحزب، بل كان نتيجة لتعبير جماهيري عفوي
(50) زكي خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 210

المتميز غضبا مفاجأة مذهلة لقيادة الحزب، لأن انطباعها كان (من خلال الاتصالات عن طريق عامر عبد الله وعبد القادر اسماعيل البستاني) أن قاسم كان قريبا من اليسار ومن الحركة الوطنية التقدمية بما فيها الحزب الشيوعي. وكنتيجة لهذا التناقض بين هذا الفهم وبين خطابات قاسم، أصر سلام عادل على مقابلة قاسم في أقرب فرصة ممكنة، بدلا من اللجوء إلى الوسطاء، لاسكتشاف الأرضية التي يقف عليها الحزب.

وحاول سلام عادل في اجتماعه مع قاسم في أوائل آيار، مناقشة خطورة القطيعة بين "القوى الوطنية" والنظام والتي ستؤدي إلى إضعاف كليهما. ولتجنب لذلك، فقد اقترح إعادة إحياء جبهة الاتحاد الوطني والسماح بالحريات الديمقراطية. لكن قاسم سخر من الفكرة وأنهى الاجتماع على الفور، وخلص سلام عادل، الغاضب والفزع، إلى أن عامر عبد الله كان "**لم يكن أميناً في نقل أحاديثه مع عبد الكريم قاسم إلى الحزب ولا بد أن الدقة تنقصه في نقل ما يحمّله الحزب من رسائل إلى قاسم**"[51]. وعقب اجتماعه مع قاسم، أصبح سلام عادل مقتنعا أن تغيير النظام لموقفه من الحزب و" الحركة الوطنية الديمقراطية" الذي أعقب احتفالات الأول من آيار، كان حصيلة متوقعة تحددها الطبيعة الطبقية للنظام وترمي إلى تعزيز نظام الديكتاتوري لقاسم[52]. وبعد فترة وجيزة اجتمع المكتب السياسي، لمناقشة رد قاسم على مطالب الحزب الشيوعي العراقي والتوتر المتزايد بين قاسم والحزب. وألقى معظم أعضاء المكتب السياسي المسؤولية عن الوضع المتدهور على سلام عادل.[53]، لكن السكرتير العام اعترض على ذلك، مشيرا إلى أن "صحيفة الحزب تبنت هذا الشعار، وتلقاه المتظاهرون بشكل عفوي، فهل يستطيع الحزب مساءلة الجماهير التي استجابت لتلك الدعوة؟[54] وملمحا إلى أن عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وزكي خيري كانوا هم من كان يكتب مقالات الحزب. واستهل المكتب السياسي برنامجا للتقليل من حدة الحملة، مشيدا بقيادة قاسم بدلا عن متابعة مطالبه بالحصول على مقاعد وزارية. وفي اجتماع عقد بين 8 و9 حزيران، حاول المكتب السياسي أن يهدئ

---

(51) ثمينة يوسف وخالد (سلام عادل – سيرة مناضل) ج2 ص 18
(52) نفس المصدر ص 12
(53) نفس المصدر ص 211
(54) نفس المصدر ص 62

من مخاوف قاسم. وكما ورد في الصفحة الأولى من العدد الصادر بتاريخ 10 تموز من جريدة اتحاد الشعب:

" لقد حرم حزبنا من حق التمثيل في الحكومة.... والذي كانت له نتائج سلبية..وان أفضل طريقة لتشخيص أولئك الذين يدعمون [الجمهورية] هو من خلال [نشاطات] الأحزاب والمنظمات الوطنية التي أثبتت بالفعل التزامها... إذا كنا قد طلبنا تحمل مسؤولية أن نكون في الحكومة. فهو بسبب من شعورنا بالمسؤولية ".

في الأيام 10 و11 آيار ظهرت مقالات مطولة كتبها بهاء الدين نوري على الصفحة الأولى من اتحاد الشعب، وقد بدت اقل اهتماما باسترضاء قاسم من اهتمامها بمحاولة توضيح مطالب الحزب المبكرة:

"إن مشاركة الحزب الشيوعي العراقي ستعزز من ديمقراطيتنا الوطنية...لقد نضجت مسألة مشاركة الشيوعية في الحكومة وأصبحت مقبولة وحاجة ماسة، وأكثر إلحاحا من أي وقت مضى، كما أثبتت ذلك التظاهرات الشعبية في الأول من آيار، بالإضافة إلى ذلك فان مستوى النضج الذي حققته ثورتنا اليوم يستلزم أن تقدم أكثر بكثير مما قدمته في الماضي. إن إعادة النظر في تكوين مجلس الوزراء امر ضروري، لجعله أداة فعالة لوضع البرامج الجديدة للحكومة الثورية موضع التنفيذ".

وفي نفس العدد، اعتذرت اتحاد الشعب بشكل غير مباشر بان أشارت إلى أن الشعار الذي رفع من قبل المتظاهرين في الأول من آيار كان عفويا بالقول:

"إن الجماهير لم تكن معتادة على نشاطات الحزب...وبالتالي فانه كان متوقعا بان حماسهم لن يمر من دون أخطاء...ولأن الأحزاب السياسية لم تكن مجازة..فان نشاطاتها ستعرقل وقدراتها التنظيمية ستكون محدودة، وبالتالي فإنها لن تكون قادرة على السيطرة على الجماهير".

وطبقا لبهاء الدين نوري، فان هذا التغيير في اللهجة قد تم فرضه على الشيوعيين من قبل الحزب الشيوعي السوفييتي، والذي اعتبر الشعارات المرفوعة تطرفا يساريا ودعا إلى دعم كامل لعبد الكريم قاسم(55). وبالفعل، حاولت الصحيفة في افتتاحيتها في 12 آيار، انسجاما مع هذا التوجه، تخفيف المطالب السابقة:

(55) نوري، مذكرات بهاء الدين نوري ص 273

"حينما يدعو حزبنا اليوم إلى مشاركتنا في الحكومة، فهو يستند في ذلك إلى افتراض حكومة ائتلافية تضم ممثلين عن كافة القوى الوطنية. ويرسي الحزب موقفه – ليس على أساس احتكار [السلطة] – بل على أساس المشاركة والتعاون الأخويين في مصلحة الجمهورية، ورفاه شعبها...هذه هي السياسة الرسمية للحزب عندما يتوخى المشاركة في مسؤولية السلطة في الوزارة".

وفي افتتاحيتها في العاشر من آيار أعلنت اتحاد الشعب أن "**الشيوعيين هم الدعامة الصلبة للجمهورية الديمقراطية وقيادة ابن الشعب البار عبد الكريم قاسم، لكبح الإمبرياليين والجشعين، وتابعيهم والانشقاقيين.**" وخوفا من استياء قاسم، امر المكتب السياسي أعضاءه في 23 آيار بالتخلي عن المطالبة بمشاركة الشيوعيين في الحكومة.[56] ومع ذلك، وحذراً من تزايد شعبية الحزب الشيوعي، اتخذ قاسم خطوات لإزالة النفوذ الشيوعي من الجيش.[57].

امتدت التوترات السياسية الآن إلى صفوف القوى التقدمية، وبين شباط وآذار حدثت صدامات في أماكن متفرقة بين أعضاء اليسار الديمقراطي الوطني، من الحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيين. وحتى أواخر الثامن آيار، لم يكن الحزب الوطني الديمقراطي وذراعه المتمثل بالأهالي، يبدو أنه يولي اهتماما كثيرا بهذه التطورات. ولكن قيادته اقترحت بشكل مفاجئ عند عقد الاجتماع الاستشاري للحزب في 11 و13 آيار عام 1959، وبتشجيع من قاسم، تجميد نشاطات الحزب حتى انتهاء الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية، ويتم السماح للأحزاب السياسية بالعمل مرة أخرى. وتبعا لذلك أعلن الحزب الوطني الديمقراطي في العشرين من آيار تجميد نشاطاته. وبعد يومين من ذلك فإن مجموعة من اليساريين في الحزب الذين اعتبروا هذا القرار سابقا لأوانه، وأن هذا البيان قد دبجته القيادة بدون أن تتم مناقشته في الحزب[58]. وفي اليوم التالي أصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا أعلن فيه أن "أنشطة الحزب الوطني الديمقراطي في السياسة العراقية هي ضرورة تاريخية. وينبغي أن يستمر الحزب الوطني في كفاحه من اجل تعزيز الثورة ومكاسبها، وان على كافة الأحزاب أن تعيد إحياء نشاطاتها"[59].

---

(56) اتحاد الشعب (23 آيار 1959)
(57) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ص 92
(58) اتحاد الشعب (22 آيار 1959)
(59) اتحاد الشعب (23 آيار 1959)

ومن اجل استرداد مصداقيته بين الوطنيين، أصبح الحزب الشيوعي العراقي منشغلا الآن في محاولة لإعادة تجميع واجهة الجبهة الوطنية المتحدة، والتي ستشكل من المتعاطفين معه في الحزب الديمقراطي الكردي والعناصر اليسارية في الحزب الوطني الديمقراطي. وإدراكا من قاسم لمناورات الشيوعيين التكتيكية في تلطيف مطالبهم من خلال طرحها بصيغة جبهة وطنية متجددة، سأل قاسم خلال اجتماعه مع السكرتير العام للحزب في أوائل أيار متهكما "ما حاجة الحزب إلى الجبهة وهو يتمتع بتأييد (70٪) من السكان؟"(60) وفي الثلاثين من حزيران، أعلن الحزب الشيوعي العراقي عن تشكيل هذه الجبهة الجديدة لتكون "تعبيرا عن نضال الشعب...[في] استعداده للتنظيم من اجل إفساد مؤامرات أعداء الجمهورية"(61)، ووصفت الجبهة الجديدة بأنها "ضربة حاسمة للإمبرياليين وعملائهم." وكانت العضوية في الجبهة مفتوحة لكافة القوى الأخرى،(62) وقد "تم الترحيب بها لكونها الوسيلة الوحيدة لحشد الجماهير وتوحيد صفوفهم"(63).

وكانت اللجان التي يديرها الشيوعيون قد تم تشكيلها في الوحدات العسكرية والدوائر الحكومية، وبين العمال والفلاحين، للتحذير من "أعداء الشعب" وتوسع النفوذ الشيوعي في تلك القطاعات. فيما كان حزب الاستقلال والبعثيون يتحركون بشكل سري. ومع ذلك فان تأثير وشعبية الحزب الشيوعي في منتصف عام 1959 يمكن مشاهدتها في التداول الواسع لصحيفة الحزب، والذي وصل إلى حوالي 23 ألف قارئ. وكان تداول كل الصحف الأخرى لا يتجاوز 10 بالمائة من ذلك الرقم. فضلاً عن ذلك كان عدد أعضاء الحزب والمرشحين المنتظرين الانضمام إليه يتجاوز 20 ألف شخص، وفي المنظمات الواجهة للحزب مثل رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية وصل عدد أعضائها إلى 40 ألفا، وكان لدى اتحاد الشبيبة الديمقراطي 84 ألف عضو، فيما كانت 2000 جمعية تحت مظلة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية يبلغ مجموع أعضائها 250 ألف عضو، وقد اعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال انه يمثل 51 نقابة عمالية تضم 275 ألف عضو.(64)

---

(60) زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص 213
(61) اتحاد الشعب (30 حزيران 1959)
(62) نفس المصدر (1 تموز 1959)
(63) نفس المصدر (2 تموز 1959)
(64) ثمينة يوسف وخالد، سلام عادل ج 2 ص 45 – 46، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة ص 896 – 897

ولذا، ومن اجل تحقيق التوازن أمام إدراك هذه الهيمنة الشيوعية، قام قاسم بإطلاق سراح بعض القوميين العرب المعتقلين في حزيران وتموز وفرض كوابح على عمليات قوات المقاومة الشعبية الموالية للشيوعية.

ومن 14 إلى 16 تموز عام 1959، تكرر مشهد عمليات التطهير التي جرت في الموصل، حيث تقاتل الأكراد المؤيدين للشيوعية مع التركمان المناهضين لها في كركوك، وبدأ الشيوعيون ومجاميع البرزاني الكردية

"حملة تصفيات جسدية وانتهاكات رهيبة وفظة ضد العشرات من التركمان الأبرياء ودفن بعضهم أحياء. وقدسيطرت على هذه الموجة الدموية مشاعر الشوفينية الكردية الجامحة ضد التركمان، ومما ساعد على ذلك... تصرفات الشيوعيين الخاطئة ".[65]

لقد أشادت صحيفة اتحاد الشعب على نحو خاطئ بالتصرف الكردي على انه دعم للثورة، على الرغم من انه وبعد عقد من الزمن، كشف عزيز الحاج بأن مسؤول الحزب الشيوعي في كركوك في ذلك الوقت، اعترف بان الاشتباك كان في الأساس استفزازا عنصريا ضد التركمان[66]. وفي خطاب القاه عبد الكريم قاسم يوم 19 تموز بعد مذبحة كركوك، شجب قاسم الحادث وبانه كان بدوافع من "القسوة والتعصب الأعمى."[67] وفي مؤتمر صحفي عقد بعد عشرة أيام، كرر قاسم هجومه على أولئك الذين اعتبرهم مسؤولين، وعلى الرغم من انه لم يذكر الشيوعيين بالاسم، إلا أنه أطلق إشارة بدء الحملة ضدهم[68].

ردا على هذا التدهور المتزايد في المناخ السياسي، بدأت محاولات إلقاء اللوم وتبادل الاتهامات بين أعضاء المكتب السياسي، وأدى ذلك إلى عودة ظهور اصطفافين في المكتب السياسي، أحدهما يتكون من جمال الحيدري وسلام عادل، والآخر يتكون من بقية أعضاء المكتب السياسي. وكان مؤيدو قاسم يقودون مجموعة الأغلبية، وتتضمن الطموح عامر عبد الله والمحبط بهاء الدين نوري، وكانوا مدعومين من قبل زكي خيري ومحمد

---

(65) عزيز الحاج، مع الأعوام: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 - 1969 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981) ص 62

(66) نفس المصدر ص 62

(67) عراقي تايمز (20 تموز 1959)

(68) الزمان (بغداد، 30 تموز 1959)

حسين ابو العيس. والتي عرفت فيما بعد باسم "كتلة الأربعة". وعلى الرغم من أن زكي خيري ومحمد حسين ابو العيس لم يكونا أعضاء في اللجنة المركزية (حيث كان قد تم اختيارهم من قبل السكرتير العام في المكتب السياسي بصفة استشارية)، لكنهما الآن يتصرفان كما لو كانا أعضاء كاملي العضوية في المكتب السياسي. كان أولئك الطامحين إلى قيادة الحزب يعتقدون أنهم مؤهلون أكثر من سلام عادل للقيادة بسبب من أسبقيتهم وقدراتهم الفكرية، ورأوا أن هذه اللحظة هي فرصتهم للعب دور أكثر حسما في السياسة العراقية. لقد صوروا قاسم باعتباره ديمقراطيا وطنيا حقيقيا، كان لديه بعض الميول اليسارية ويمكن كسبه بتحركات الحزب المناسبة، مثلما تم كسب فيدل كاسترو من قبل الشيوعيين في كوبا. وقد ادعوا أن السكرتير العام قد خلق مستوى خطيراً، إلى حد ما، من العداء مع قاسم، ومن ثم فان اللوم في هذه الأزمة يقع عليه وعلى مساعده الرئيسي، جمال الحيدري. مستندين في حجتهم على حقيقة انه ما بين أيلول من عام 1958 وتموز 1959، كان السكرتير العام إلى جانب عدد محدود جدا من أنصاره، يديرون شؤون الحزب من دون اجتماعات رسمية، أو نقاشات، أو مساهمات سواء من المكتب السياسي أو اللجنة المركزية.(69)

ولهذا السبب، دعت (كتلة الأربعة) إلى اجتماعات موسعة رسمية وأكثر انتظاما للجنة المركزية. وفي إطار التحضير لتلك الاجتماعات الموسعة، عقد المكتب السياسي اجتماعاته الرسمية في منتصف تموز، لتقييم الأحداث التي ستناقش في الاجتماع الموسع المقرر للجنة المركزية.

بدأت كتلة الأربعة الآن بالتحضير لمواصلة نضالهم بشكل أكبر ولنشر موقف واضح جدا للجنة المركزية، وفي النهاية، إلى الكادر العام، فيما يتعلق بنهج السكرتير العام تجاه مجمل سياسات للحزب. بدأت الكتلة هجومها على سلام عادل بالإهانة إضافة إلى التجريح، برفض تقريره والذي كان من المفترض تقليديا أن يقدم كتقرير للمكتب السياسي عند اجتماع اللجنة المركزية. لقد أصبح بهاء الدين نوري الداعية الأكثر حماسا لوجهات نظر الكتلة، وأصبح هدفه الوحيد الإطاحة بالسكرتير العام. أما عامر عبد الله وبقية أعضاء

(69) زكي خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 210 – 211 وعزيز الحاج (مع الأعوام) ص 63 وثمينة يوسف وخالد (سلام عادل) ج 2 ص 49 – 65

الكتلة فقد بقوا في الخلفية وقصروا أنفسهم على صياغة السياسات والمواقف الإيديولوجية التي تدعم وتعزز بشكل غير مباشر موقف بهاء الدين نوري ومنهجه الذي كان يتطور إلى ثأر شخصي ضد سلام عادل. كان التوتر في اجتماع المكتب السياسي يستمر طوال الليل، ووصل هذا التوتر إلى مستوى اضطر فيه سلام عادل وجمال الحيدري إلى تأجيل الجلسة، على الرغم من أن بقية المشاركين يواصلون خلسة التحضير لاستراتيجيتهم لجلسة اليوم التالي.

كان الاجتماع الموسع الذي عقد في اليوم التالي من أكبر الاجتماعات في تاريخ الحزب، وبحضور ثلاثة وثلاثين عضوا من اللجنة المركزية. وعرضت الكتلة موقفها بأن التوترات بين قاسم والحزب الشيوعي، كانت نتيجة عناد السكرتير العام. وقد أشاروا بالخصوص إلى سعي سلام عادل لتأمين مشاركة الحزب في الحكومة، والتي كانت برأيهم السبب الرئيسي لعداء قاسم تجاه الحزب. وطبقا لأعضاء كتلة الأربعة فان تركيز عادل على المشاركة في الوزارة كان ناتجا عن فشل "انحرافه اليساري" في اتباع مبدأ القيادة الجماعية. وبالتالي يجب على سلام عادل أن يتحمل المسؤولية كاملة عما حل من انهيار. فضلاً عن ذلك يجب عزله من منصبه وانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي جديد في مؤتمر قادم للحزب. وكان موجز تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية قد تم تدبيجه على عجل، وعدل من قبل عامر عبد الله لاسترضاء قاسم[70] موضحا: -

"أن محاولة من قبل [الإمبرياليين]...ومؤيديهم لنشر الشائعات والتلفيقات من اجل زرع بذور الانقسام بين القوى الوطنية، وتحويل الأعضاء ضد بعضهم البعض، لخلق حالة من عدم الثقة ونشر الشكوك بين الحكومة وشعبها...وان حزبنا يود التأكيد باسم الجماهير – سياسته الواضحة في دعم الثورة وقائد الجمهورية عبد الكريم قاسم...ويستند دعم حزبنا للحكومة الوطنية إلى تحليلنا المنطقي بضرورة وأهمية توحيد الصفوف من أجل صيانة وتحقيق الأهداف العظيمة المشتركة للشعب. نحن ندعم ونثمن الزعيم عبد الكريم قاسم، قائد الثورة التحررية العظيمة...والتي حطمت نظام الإمبريالية ونظام الاستعباد القديم. [فهو] قد أعاد إلى الناس حرياتهم، وحقوقهم وكرامتهم، ولأنه ملتزم بسياسة مناهضة للإمبريالية لاستكمال استقلال البلاد وتامين حريات الشعب وحقوقه الديمقراطية... إن الحزب الشيوعي العراقي يعلن مرة أخرى بانه سيقف بقوة وحزم ضد كل

(70) لمعرفة وجهة نظر عادل ينظر إلى كتاب ثمينة يوسف وخالد (سلام عادل-سيرة مناضل) الجزء الثاني ص 74 – 97

المحاولات الرامية لتقويض أمن الجمهورية وتهديد مكاسب الشعب. كما يؤكد مجددا على اعتقاده الراسخ بان تضامن الشعب وقواه الوطنية، مع حكومته الوطنية وجيشه الشجاع تحت قيادة عبد الكريم قاسم، هو ضمان قوي لإفشال جميع المحاولات الغادرة للإمبرياليين وأنصارهم الرجعيين، وأعداء الثورة"(71).

لقد كان الاجتماع الموسع متوترا ومعباً ضد سلام عادل. ومع ذلك فقد سمح له بتقديم التقرير الذي رفضه المكتب السياسي في وقت سابق، والذي قدم الآن بوصفه تقريرا شخصيا إلى اللجنة المركزية. لقد حلل تقرير سلام عادل الوضع السياسي من منظور طبقي شيوعي كلاسيكي، مؤكدا أنه نظرا للطبيعة البرجوازية لنظام قاسم، فإنه أدار ظهره لحلفائه السابقين في الطبقة العاملة بعد وصوله إلى السلطة. وعلى الرغم من معارضة الكتلة، تم إعادة انتخاب سلام عادل، على الرغم من أن الجزء الأكبر من النقاش الذي دار في الاجتماع الموسع القى باللائمة عليه بالأزمة بين قاسم والحزب. وفي الوقت الذي قبل فيه الكثير من المسؤولية بشأن ذلك، فقد دعا إلى "تراجع منظم" حتى لا يتحول تغيير الحزب من اتجاهه إلى "هزيمة"، مع أن ذلك أضعف موقفه بشكل ما، وعزز من موقف كتلة الأربعة، خصوصا بعد انتخاب زكي خيري وأبو العيس كأعضاء كاملي العضوية في المكتب السياسي.

من اجل تخفيف الضربة التي تعرض لها، وتحدي هيمنة كتلة الأربعة على الحزب وصحيفة الحزب، نشر سلام عادل افتتاحية في صحيفة "طريق الشعب" في الثاني من آب، دافع فيها عن موقف الحزب، ورفض فيها جميع التلميحات التي وردت في ملخص الاجتماع الموسع، وطبقا لهذا "اللائحة الجوابية" قال سلام عادل: -

" لقد قيل أننا نؤمن بالعنف في إطار الحركة الوطنية، وفي علاقاتنا مع القوى الوطنية الأخرى... وهذه مغالطة وخبث، وان [أولئك الذين يتهموننا] لا يهدفون سوى أكثر من التشهير بنا...نحن ندين تماما جميع أشكال العدوان ضد الأبرياء...إن إدانتنا لتلك الممارسات هي امر مبدئي".

إن القرارات الموجزة الصادرة عن الاجتماع الموسع للجنة المركزية تكشف عن انقسام عميق داخل صفوف وأعمدة ذلك الاجتماع، وعلى الرغم من محاولة احتواء الاستياء الداخلي ضمن الموقف من المواجهة مع نظام قاسم. لقد تجاهل الحزب الشيوعي العراقي

---

(71) صحيفة اتحاد الشعب (3 آب 1959).

هجمات النظام ضد الحزب وكوادره، وتبنى درجة شديدة من النقد الذاتي، وقد وصفت داخل الحزب "بالجلد الذاتي". وكان التغيير في اتجاه الحزب واضحا فورا في افتتاحيات صحيفته، إلى الحد الذي كان قاسم كثيرا ما يستخدم فيه افتتاحيات اتحاد الشعب لتبرير هجومه على الحزب.(72) وقد أثارت تلك آلافتتاحيات غضب الكثير من الكوادر بسبب لهجتها الاسترضائية المفرطة لقاسم(73). وبعد أربعة أسابيع من الاجتماع، وفيما استمرت التنازلات لقاسم، حاول التقرير النهائي المفصل للاجتماع الموسع، أن يبرر إجراءات الحزب بالقول: -

" لقد أصبحت منظمات الحزب مشغولة بمكافحة الأنشطة التآمرية، ولذا لم تكن لديها فرصة كبيرة لتطوير مستواها العقائدي، وبالتالي فان التطور النوعي للحزب لم يجاري تطور قوته العددية، كما كانت هناك عوامل أخرى عملت بالضد من قرار الحزب بالإبقاء على سرية تنظيماته مهما كانت نشاطاتها السياسية ذات طابع علني. وكان ذلك هو الذي جعل من الصعب ضمان رصد القيادة الشامل لقواعد الحزب، وأدى إلى ارتكاب الأخطاء والانتهاكات، وقد فشل الحزب بالوقوف بحزم ضد مثل هذا السلوك وارتكاب أخطاء كنتيجة لنشوة النصر والأوهام التي ولدتها انتصاراته الكبرى. هكذا وقع في حسابات سياسية خاطئة، من خلال المبالغة في تقدير قوته وتقليل دور القوى الوطنية الأخرى، والتي تسببت بارتكابه أخطاء سياسية يسارية أثرت على سير عمله التنظيمي. لقد انتهك السكرتير العام المبدأ اللينيني المتمثل بالقيادة الجماعية وتجاوز على حقوق اللجنة المركزية. ووصلت الأمور إلى الحد الذي قبلت فيه القيادة الجماعية بالمساومة وسادت القيادة الفردية وظهرت النزعات البيروقراطية، وانخفض مستوى النقد والنقد الذاتي خصوصا بين بعض كوادر الحزب الذين أضعفوا مصداقيته.(74)

كما اعترف بالخطأ في رفع شعار المشاركة في الحكومة لكنه أعلن أن: -

"أثبتت التجارب المعاصرة لعدد من البلدان أن الحكومة الائتلافية هي أفضل نموذج للإدارة السياسية، وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة خلال الفترة الانتقالية حينما يكون تمثيل جميع القوى الوطنية في الحكومة عاملا مهما في النضال ضد [القوى] المناهضة للحكومة... هذا حين يتعلق الحديث بالمبادئ العامة، ولكن على الجانب العملي فان مطالبتنا بالمشاركة في الحكومة الوطنية كان

---

(72) ثمينة يوسف وخالد (سلام عادل – سيرة مناضل) ج 2 ص 82
(73) عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 66
(74) بعد أسبوع ظهر بيان أكثر تفصيلا في ملحق اتحاد الشعب في (29 آب 1959) تحت عنوان "من اجل تقوية وحدة القوى الوطنية في الدفاع عن الجمهورية ومكاسب الثورة" وهو المصدر الذي نشير إليه الآن.

خطأ لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار ظروف وعلاقات القوى الوطنية في البلاد، ولم [يأخذ في الاعتبار] ظروف الثورة وعلاقاتها بالمحيط العربي والدولي...وفي الوضع السياسي الذي تبع الثورة، عندما اتبعت الحكومة سياسة مناهضة للإمبريالية ومناهضة للإقطاع، ومع هذه الحكومة الانتقالية التي اختيرت عناصرها من قبل قائد الثورة [نفسه]، فان رفع مثل هذا الشعار [مشاركة الشيوعيين] في الحكومة دون [التشاور] مع قيادة الحكومة هو عمل خاطئ ومثير للانقسام، ولا يأخذ في الاعتبار واقع [الوضع السياسي] أو [تأثيره] على القوى الوطنية الأخرى، وكان سيؤدي إلى كسر وحدة القوى الوطنية وتضامنها في الدفاع عن الجمهورية.[75].

وأدانت القرارات أيضا أحداث عيد العمال وحملت صحيفة الحزب الشيوعي العراقي المسؤولية عن حملة الحكومة ضد الحزب. وأدين كذلك رد فعل الحزب المبالغ فيه تجاه إعلان الحزب الوطني الديمقراطي عن حل نفسه، وكذلك المحاولة المتسرعة لبناء جبهة وطنية، والتي اعتبرت خطأ آخر: "فهي لم تحقق أهدافها المتوقعة، بل ساهمت في زيادة حدة الخلافات القائمة، وأحبطت الجهود الرامية لسد الفجوة بين الحكومة والقوى الوطنية الأخرى في البلاد"[76]. إن سياسة الباب المفتوح للحزب في "كسب أعضاء المفتقرين للنضج السياسي"[77] قد تم الاعتراف بها، وكل تلك الانتقادات قد تم تحميلها للسكرتير العام. وأعلنت القرارات أن: -

"مبدأ القيادة الجماعية قد انتهك خلال الأشهر القليلة الماضية، حينما قام السكرتير العام بانتحال حقوق اللجنة المركزية لنفسه، حيث لم يعقد أي اجتماع للجنة المركزية خلال الأشهر العشرة الأخيرة. ويشكل ذلك انتهاكا لقرارات المكتب السياسي ولوائحه الداخلية.... وقد اتخذ مجموعة من القرارات الشخصية الخطيرة وغير السليمة باستشارة عدد صغير فقط من أعضاء المكتب السياسي. كما أن بعض القرارات اتخذت دون الرجوع إلى اللجنة المركزية، وبالخصوص حملة مشاركة الحزب في الحكومة والتي تقع ضمن اختصاص اللجنة المركزية، وليست ضمن هيمنة أي عضو آخر... إن انتهاك القيادة الجماعية واستبدالها بأسلوب استبدادي، اسفر عن نتائج سلبية وأوجه قصور سياسية وتنظيمية خطيرة، كان بالإمكان تجنبها لو تم ممارسة [مبدأ] القيادة الجماعية، وعقد اجتماعات اللجنة المركزية. إن عقد اجتماعات اللجنة المركزية دون وجود تقرير مكتوب وموزع سلفا امر خاطئ، ويتناقض مع مبدأ القيادة الجماعية... كما أن انتهاك مبادئ القيادة الجماعية لم يكن مقصورا على

(75) نفس المصدر
(76) نفس المصدر
(77) نفس المصدر

نشاطات القيادة المركزية للحزب فحسب، بل امتد إلى [اللجان الحزبية] الأخرى بدرجات متفاوتة... حيث أن بعض القرارات الشخصية قد اتخذت من قبل بعض رؤساء اللجان، أو عدد محدود من أعضائها... بالإضافة إلى أن هناك ندرة في اجتماعات الحزب... ومن دون محاضر رسمية لتلك الاجتماعات... ولا جدول أعمال مهيأ لها..الخ، وفي بعض الحالات، كانت الاجتماعات إجراءا شكليا للمصادقة على رأي السكرتير العام أو المكتب [المحلي] بدلا عن عقد الاجتماعات لدراسة القضايا والوصول إلى قرارات ملائمة"[78].

لقد كانت النتيجة النهائية توبيخ السكرتير العام. وإن كتلة الأربعة، التي كانت تأمل في التقارب مع قاسم، وجدت الآن نفسها في موضع قيادة الحزب. فتحت ذريعة تحسين القيادة الجماعية، خفضت كتلة الأربعة من سلطة السكرتير العام سلام عادل ومؤيده جمال الحيدري، وشكلوا من انفسهم "سكرتارية" جديدة لـ "مساعدة" السكرتير العام في إدارة الحزب. وفي الواقع استولى بهاء الدين نوري، ومحمد حسين أبو العيس وهادي هاشم الأعظمي على الحزب، لكن السلطة الحقيقية بقت بيد عامر عبد الله وتابعه بهاء الدين نوري.

في غضون ذلك، قدمت قيادة الحزب مقترحات في أوائل شهر آب لتنفيذ قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية وترميم الأمور مع قاسم من خلال وسيط. وهكذا التقى الرجل الثاني في قيادة الحزب جمال الحيدري مع الزعيم الركن (العميد) إسماعيل العارف، وزير المعارف (التربية والتعليم) وموضع ثقة قاسم، والذي كان قد حصل على موافقة قاسم على الاجتماع مع قيادة الحزب الشيوعي العراقي. وطبقا لإسماعيل العارف، فإن جمال الحيدري

" بدأ نقاشه قائلا، هناك حملة رجعية ساخنة ضد الحزب الشيوعي، تغذيها عناصر معادية لثورة 14 تموز بسبب التزام الحزب المخلص بدعم الثورة. وفي نفس الوقت نظمت وكالات الأمن والاستخبارات حملة ضد أعضاء الحزب وسجنوهم. وفضلاً عن ذلك، ولان الحزب الشيوعي لا يمكن أن يعمل ضد الثورة وسيستمر في دعم قيادتها، فان قيادة الثورة بحاجة لأن تدرك بان هناك مؤامرة نظمت ضد الثورة، بعزل مؤيديها والتحضير لضربة قاتلة ضدها". لقد طلب مني الحيدري أن أتدخل من اجل

(78) نفس المصدر

إقناع قاسم بنية الحزب الشيوعي العراقي الحسنة تجاه الثورة، من اجل إيقاف الهجمات عليه، وتصحيح سوء الفهم هذا، وشدد [الحيدري] بانه يتكلم باسم المكتب السياسي واللجنة المركزية.[79]

وأضاف العارف بأن قاسم كان يستشيط غضبا.[80] ويؤمن أن بيان الحيدري كان تكتيكا لاستعادة ثقته، لأن الحزب الشيوعي العراقي يعرف بانه سيفلس جماهيريا من دون "دعمه المتخيل". لقد كان قاسم حذرا من نوايا السكرتير العام، الذي اعتبره متعجرفا، وانه على بينة أيضا من طموحات عامر عبد اللّه. فضلاً عن ذلك فقد انتقص من عبد القادر إسماعيل البستاني، الذي كان آنذاك رئيس تحرير اتحاد الشعب وعضو اللجنة المركزية[81].

في أوائل شهر أيلول استمرت السكرتارية بجهودها لإرضاء قاسم، و"فاجأت" المكتب السياسي بإعلانها أن منظمة القوات المسلحة للحزب ستجمد عملها. و"ليس من المستغرب أن يكون بهاء الدين نوري وهادي هاشم الأعظمي قد طالبا بهذا الإجراء، لكن كان من المفاجئ أن يعتمد السكرتير العام هذا القرار".[82] وطبقا لأعضاء الحزب الأشد نقدا لسياساته، والذين ظهروا بعد ثمان سنوات لاحقة باسم مجموعة القيادة المركزية[83] للحزب الشيوعي العراقي[84]، لقد خرج الحزب المزعزع، من الاجتماع الموسع في تموز وقد سيطرت عليه كتلة الأربعة سيطرة تامة، وعلى استعداد للتنازل عن أية اعتبارات أخرى مراعاة لـ "استقلال الجمهورية" و"الحكم الديمقراطي" وبالخصوص "لاستعادة التضامن مع قاسم": -

"وبمعنى آخر، الاستمرار في نهج الذيلية اليميني للسلطة العسكرية الفردية والتراجع أمام ضرباته وضغوطاته ومناوراته وامام سياساته المدمرة لمصالح الحركة الشعبية. أما اعتبارات العمل لإعادة التضامن مع القوى الوطنية الأساسية الأخرى، والعمل لتعبئة الجماهير الشعبية والدفاع عن

(79) إسماعيل العارف (أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق) لندن، دار لنا للنشر 1986، ص 194
(80) لقاء أجراه المؤلف مع إسماعيل العارف، واشنطن (1 كانون الأول 1965)
(81) نفس المصدر (4 كانون الثاني 1965)
(82) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 288
(83) انظر الفصل 4 و5 لفحص نشوء ودور القيادة المركزية
(84) تم إهمال الحاشية لأنها تخص توضيحا لغويا للقراء باللغة الإنكليزية، مع الإبقاء على التسلسل، للحفاظ على تسلسل الحواشي مع النص الأصلي. (المترجم).

مصالحها الحيوية، فقد جرى إهمالها. وبدلاً من نقد قاسم وفضح مواقفهالدكتاتورية وسياسته الاستبدادية فإن قرارات الموسع وضعت حيثيات ومبررات مزيد ومزيد من التنازلات المذلة أمام حملاته وتهويشاته. وفات القيادة أن (صيانة استقلال الجمهورية) الفتية لايمكن أن تتم بانتهاج سياسة مكافحة القوى التقدمية على اختلاف اتجاهاتها"[85].

لقد بدأ عامر عبد الله وبقية أعضاء كتلة الأربعة حملة عامة لإثبات ولائهم لقاسم بالتأكيد على قيادته، وإخلاصهم التام له. وفي محاضرته العامة حول "الوضع السياسي في العراق" قال عامر عبد الله

"بعد فترة قصيرة من الزمن بدأ الوضع بالتراجع، بسبب محاولة الحد من نشاطات الحركة الديمقراطية [الحزب الشيوعي]، وغض النظر [من قبل بعض الأجهزة الحكومية] تجاه أولئك الرجعيين...إن المحاولة التي شجعها أولئك الرجعيون في الحكومة ضد القوى الديمقراطية، كانت لزرع بذور الخلاف بين القوى الوطنية. وفي هذه المرحلة الحرجة في تاريخنا، عقدت لجنتنا المركزية اجتماعا موسعا، أعادت توجيه سياسة الحزب اليسارية في الأشهر القليلة الماضية، وشددت على ضرورة الوحدة الوطنية ودعم قيادة الجمهورية ضد جميع التهديدات...ولتلك الأسباب، أدت قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى إفشال المخططات [الرجعية] الرخيصة لل...وفي النهاية، فإن الرجعيين لجأوا إلى نشاطاتهم الحقيرة والفاشلة لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم.[86]

لكن النقد الذاتي الذي مارسه الحزب الشيوعي لم يخفف من الضغط على الحزب، على الرغم من بعض التمهل الذي حصل في الأشهر الأخيرة من عام 1959، حينما نفذ البعثيون محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في يوم 7 تشرين الأول من عام 1959 وهو ما أدى إلى تخفيف مؤقت لسياسة القمع ضد الشيوعيين. مع ذلك لم يكن أي قدر من التنازلات من جانب الحزب الشيوعي، بقادر على جلب الاعتراف الرسمي أو التسامح من قبل الأجهزة الحكومة الأمنية.[87] وقد اشتكى الحزب عبر اتحاد الشعب من أن الحرية التي سمح بها للقوى المعتدلة والقومية خلال الجزء الأخير من عام 1959، قد سمحت لتلك القوى بتدبير "حملة شرسة، كان هدفها النهائي هو مؤامرة ضد الجمهورية تحت غطاء مكافحة

---

(85) عزيز الحاج، مع الأعوام، ص 68
(86) اتحاد الشعب (14 كانون الأول 1959)
(87) صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 96

الشيوعية، في تكرار لنفس منهج نوري السعيد...مع نبرة هستيرية اقوى، والمزيد من الخداع والمكر".[88]

ومن اجل توسيع الانقسام في قيادة سلام عادل للحزب الشيوعي قدم قاسم عنصرا إضافيا – بإعادة تأهيل عدو قديم لسلام عادل، وهو داود الصايغ، الذي كان قد ترك الحزب في أواخر عام 1957. وقد فسر ذلك بانه "محاولة ماكرة من قاسم لإحياء عدو قديم للسكرتير العام، والذي كان عضوا في اللجنة المركزية حتى عام 1957، لكن خلافا بينه وبين سلام عادل وعامر عبد الله أدى إلى طرده".[89]، وقد منحت الحكومة الصايغ إجازة إصدار صحيفة، وتسهيل نشرها من خلال إعطائه الإعلانات الحكومية. وهكذا ظهرت صحيفة (المبدأ) في 21 تشرين الثاني من عام 1959، كما ابدى قاسم دعمه للصحيفة بمنحها ثلاث مقابلات حصرية معه، احدها ظهرت في العدد الأول. وفي 10 كانون الأول 1959 ردت افتتاحية في اتحاد الشعب بحذر على مناورة قاسم ملمحة إلى استيائها وقائلة :-

"إن واحدة من اهم الأهداف... هو احترام وضمان الحريات الديمقراطية دون تمييز طبقي، طالما أن[تلك القوى الديمقراطية] مناهضة للإمبريالية ومناهضة للإقطاع. ولا يمكن أن تسود الحريات دون إنجاز حقوق الإنسان، من خلال ضمان إنسانية [المواطن] وسلامته...والسماح بتكافؤ الفرص لجميع الطبقات لممارسة حقهم البرلماني [في تنظيم أحزاب سياسية]".[90]

لقد تم تطبيق قانون الجمعيات، والذي سمح رسميا بتشكيل الأحزاب السياسية، في الأول من كانون الثاني عام 1960. وفي افتتاحيتها يوم 4 كانون الثاني أشادت صحيفة اتحاد الشعب بهذا القانون باعتباره "الإجراء الأكثر ضرورة للدفاع عن الجمهورية، حيث أن الأحزاب السياسية لها مصالح مشتركة، في الحفاظ على الاتصالات فيما بينها، واقتراح الحلول للقضايا السياسية التي يواجهها الشعب". لقد أراد الحزب أن يؤكد للنظام حسن نواياه في التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لدعم الجمهورية. وأعلن أن خلق حياة سياسية ديمقراطية، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية لا يعني تشديد الخلافات، بل

(88) اتحاد الشعب (4 تشرين الأول 1959)
(89) لقاء أجراه المؤلف مع عبد الرحيم شريف، بغداد (28 تموز، 1961)
(90) اتحاد الشعب (10 كانون الأول 1959)

يعني "بيئة متعددة الأحزاب تعطي فرصة أخرى للآراء المتخالفة للتقارب، وهذا سيؤكد على أهمية التعايش السلمي بين القوى الوطنية، وهذا التعايش يتطلب وجود حريات ديمقراطية".

في التاسع من كانون الثاني 1960 قام زكي خيري وخمسة عشر عضوا آخرين، وتماشيا مع قانون الجمعيات، بالتقدم بالتماس إلى الحكومة للحصول على إجازة لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي[91]، وفي اليوم ذاته تقدم داود الصايغ للحصول على إجازة تأسيس حزب بنفس الاسم. وإدراكا منها لهذه الحيلة انتقدت اتحاد الشعب بقسوة مجموع الصايغ، مشددة بالقول إن "هناك حزبا شيوعيا واحدا". وفي افتتاحيتها في اليوم التالي، 10 كانون الثاني، دعت اتحاد الشعب "إجازة الأحزاب السياسية" خطوة كبيرة نحو تعزيز "المسار الديمقراطي لجمهوريتنا". اتضحت بشكل أكبر خطة قاسم لإضعاف الحزب الشيوعي العراقي عندما رفضت الحكومة منح الحزب وضعه القانوني. وبدلا عن ذلك، وافق النظام على منح صفة قانونية لحزب داود الصايغ المنافس، وفي 9 شباط سمحت وزارة الداخلية للحزب الشيوعي العراقي بإعادة تقديم الطلب شرط أن يقوم الحزب بتعديل لوائحه الداخلية، وقد قام بذلك بعد شهر بإسم حزب اتحاد الشعب، وليرفض الطلب مرة أخرى، وكانت هذه المرة على أساس أن الترخيص قد منح بالفعل لحزب يحمل نفس الاسم.[92]. وأصبحت جريدة داود الصايغ (المبدأ) الناطقة باسم الحزب الشيوعي المجاز[93] ، وكان شعارها "لنؤكد بثبات ونطور ثورتنا، حصن الديمقراطية والسلام والتحرر الوطني." وردا على هذه التطورات هاجمت اتحاد الشعب حزب الصايغ، وفي محاولة للضغط على قاسم وتشويه سمعة حزب الصايغ، نظمت الصحيفة حملة جمعت فيها 185 ألف توقيع تطالب بإجازة حزبها. وفي 15آذار من عام 1960 نشرت اتحاد الشعب افتتاحية تحت عنوان "المبادئ الأساسية لمفهوم الوحدة الوطنية" والتي أكدت فيها أن وجود الطبقات يستلزم تشكيل الأحزاب السياسية، ولذلك لكي تحقق الجمهورية أهدافها الأساسية، فعليها أن تقبل بهذا المبدأ.

---

(91) نفس المصدر (10 كانون الثاني 1960)
(92) نفس المصدر (9 شباط 1960)
(93) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 332

وفي 24 آذار اشتكت اتحاد الشعب من أن الأجهزة الأمنية تواصل اعتقالها للشيوعيين دون اتباع الإجراءات القانونية. وهاجمت في اليوم التالي أولئك الذي يختبؤون وراء شعارات "الاعتدال" و"الديمقراطية"، متسائلة "من المستفيد من مهاجمة المنظمات الديمقراطية؟" وبعد ثلاثة أيام، تحدثت افتتاحية أخرى عن مضايقة الشيوعيين من قبل أولئك الذين يستخدمون "واجهات دينية وقومية". وفي الثلاثين من آذار علقت الصحيفة على اعتقال المئات من العمال وقادتهم، وفي الثاني من نيسان، اتهمت الصحيفة علنا الأجهزة الأمنية والمسؤولين بالتواطؤ في هجومهم المنظم على الشيوعيين. وفي الأول من آيار عام 1960 وخلال مظاهرة عيد العمال التي نظمها الحزب الشيوعي قام بعض المناهضين للشيوعية والقوميين بمهاجمة المتظاهرين، وخلفت هذه الحادثة ما يقرب من خمسين جريحا من الشيوعيين ومن المؤيدين للحزب الشيوعي، وقتل خمسة آخرين. وقد تدخلت الشرطة واعتقلت عددا من أعضاء الحزب الشيوعي. في الأول من حزيران 1960 أدانت صحيفة اتحاد الشعب عمليات الاعتقال باعتبارها مضايقات مرتبطة بحملة النظام على النشاطات الشيوعية في الحركة العمالية. وقد استمر القمع المنظم وحملة الاعتقالات والتوقيف. وما بين شباط وأيار من عام 1960 تمت عمليات تطهير فعالة للقيادة الشيوعية للحركة العمالية من خلال الاعتقالات(94). وفي آيار 1960 تم أغلاق جميع مراكز اتحاد الشبيبة الديمقراطي المدعوم من الشيوعيين، بما في ذلك إغلاق مقرات قيادة الاتحاد، على الرغم من أن المنظمة لم تحظر قانونا حتى شهر نيسان من عام

1961. في أوائل حزيران من عام 1960، وعلى الرغم من تأكيد قاسم على حرية الصحافة، إلا أن توزيع جريدة اتحاد الشعب قد تم تقليصه بملاحقات قاسية عبر نصف البلاد بما في ذلك المدن الكبرى، من خلال القيود الأمنية ومضايقات الشرطة(95). وفي 16 أيلول من عام 1960 تم حظر اتحاد الطلبة الموالي للشيوعيين(96). في منتصف حزيران أعلنت افتتاحية اتحاد الشعب في تظاهر استعراضي بالشجاعة أن "هناك اليوم صراع سياسي في البلاد بين القوى المعادية للإمبريالية والإقطاع من جهة، والقوى الرجعية التي تريد

(94) بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 946 – 948.
(95) اتحاد الشعب (23 حزيران 1960)
(96) نفس المصدر (17 أيلول 1960)

إعادة البلاد إلى أيام الإمبريالية والتخلف من الجهة الأخرى، وفي خضم هذا النضال ظهر الشيوعيون كأحد أكثر القوى بروزا بين المجاميع الوطنية".

استمرت مصاعب الحزب، وفي 14 تموز عام 1961 – الذكرى السنوية الثالثة لثورة 14 تموز عام 1958 دعت اتحاد الشعب إلى إنشاء نظام حكم ديمقراطي، برلماني "حقيقي"، مع دستور دائم وإنهاء الفترة الانتقالية.(97) وفي ذات الوقت احتج الشاعر المتعاطف مع اليسار والشيوعيين محمد مهدي الجواهري رئيس نقابة الصحفيين، بشكل غير مباشر على الحملة ضد جريدة اتحاد الشعب، من خلال إدانة التدخل الحكومي في الصحافة.(98) ومع ذلك استمرت الإجراءات الحكومية ضد المنظمات الشيوعية، واشتدت الهجمات ضد الشيوعيين في المدن الكبرى، وحدثت اغتيالات لشيوعيين بارزين في جميع أنحاء العراق. وتم حظر اتحاد الشعب ذاتها في 30 أيلول عام 1961 وأحيل رئيس تحريرها إلى محكمة عسكرية، وهكذا بدأت حملة تطهير مفتوحة مناهضة للشيوعية، وبحلول نهاية عام 1961 كان الحزب الشيوعي العراقي ضعيفا على نحو قاتل، مع انقسام قيادته إلى معسكر موالين تابع لقاسم (كتلة الأربعة) وفصيل مستقل يقاوم التعاون في إطار هيمنة قاسم السياسية.

مع شلله بالتصرف كحزب سياسي مستقل، قام الحزب الشيوعي العراقي بجولة ثانية من النقد الذاتي العلني، في جهد غير مجد للحفاظ على الوحدة واستعادة عطف قاسم. وفي نهاية أيلول عام 1961، سافر سلام عادل إلى موسكو ليرأس الوفد الشيوعي العراقي إلى المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، فاستغل المكتب السياسي هذه المناسبة ليمدد بقاءه هناك إلى مدة غير محدودة بدعوى أن الحزب يحتاج إلى "حمايته" هناك و(شكلاً) الانضمام إلى مدرسة حزبية. وتم تعيين زكي خيري كسكرتير عام مشارك وتولى المسؤولية المباشرة عن الحزب. واصل قاسم دعمه للحزب الشيوعي المزيف لداود الصايغ، والذي كان في الواقع واجهة للنظام من أجل تقويض الحركة الشيوعية في العراق. وبعد عدة محاولات لإرباك الصايغ باختراق حزبه، وبقاء اهتمامه بالفوز عطف نظام قاسم، أدرك القائد الجديد للحزب الشيوعي العراقي بان قاسم ليس لديه نية التسامح

(97) نفس المصدر (14 تموز 1961)
(98) نفس المصدر (29 تموز 1961)

مع حزبهم. وهو ما قادهم للنظر بجدية في الاستيلاء على الحزب الزائف، لأن حزب الصايغ كان في الأساس كيانا قانونيا دون أي أعضاء، بينما كان لدى الحزب الشيوعي العراقي عضوية من دون هيكل قانوني لها. واعتقد الحزب الشيوعي أنه يستطيع السيطرة على الهيكل الفارغ[99]. وبذريعة التفاوض على الاندماج، مع نية الاستيلاء عليه، عقد بهاء الدين نوري مناقشات مع حزب الصايغ بالنيابة عن اللجنة المركزية خلال أشهر آذار ونيسان وأيار من عام 1960[100].

لقد أصر الصايغ على انه لن يتفاوض مع الحزب الشيوعي العراقي دون طرد عامر عبد الله وجمال الحيدري والسكرتير العام سلام عادل، لأنه كان يعتبرهم مسؤولين عن عبادة الشخصية والسيطرة الاستبدادية في الحزب الشيوعي العراقي. بيد أن الحزب الشيوعي رفض مثل هذه الشروط، وأجريت محاولة أخرى نيابة عن الحزب الشيوعي لإعادة فتح الحوار في 5 حزيران من عام 1960 من قبل عزيز الشيخ. وقد أذعن لمطالب الصايغ ولكن بتكتيك لإنقاذ ماء الوجه بأن يطلب الثلاثة الذين اعترض عليهم الصايغ، إعفاءهم من واجباتهم الحزبية لأسباب صحية بدلا عن طردهم، ثم يستخدم الصايغ مساعيه الحميدة مع الحكومة لإعطاء الحيدري وعامر عبد الله تأشيرة خروج حتى يتمكنوا من الانضمام إلى السكرتير العام سلام عادل الذي كان موجودا في موسكو.

عند تلك المرحلة، ذهب بهاء الدين نوري، من وراء ظهر الصايغ، إلى منافسه صمد عبد الحميد، والذي كان الصايغ قد عينه عضوا في لجنته المركزية، مع عرض بإزاحة الصايغ ومساعدة صمد عبد الحميد للسيطرة على الحزب[101] وباستشعاره لهذه المناورات أوقف الصايغ كل المناقشات مع صمد، عندما أدرك أن هناك محاولة "لتجميده" من قيادة الحزب.[102] وفي نهاية حزيران دعت صحيفة المبدأ كادر الحزب الشيوعي العراقي لإعادة وحدة الحزب في وجه الأعداء. وبعد أشهر قليلة ذوى حزب الصايغ[103].

---

(99) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 231
(100) نفس المصدر
(101) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري، دمشق (18 آذار 1987) وتم تأكيدها من قبل عامر عبد الله في لقاء في لندن (18 كانون الثاني عام 1998)
(102) لقاء أجراه المؤلف مع داود الصايغ، بيروت (18 تموز 1969)
(103) صحيفة المبدأ (25 حزيران 1960، و3 تموز 1960)

لقد تحشدت الأن كل القوى المناهضة للشيوعية والقوى المناهضة للجمهورية في العراق تحت عنوان القوى القومية. وخلال ذلك كان قد تم إضعاف الحزب الشيوعي العراقي وقلصت نشاطاته بشكل جذري. فقد أعطيت كل تلك القوى القومية الحرية الكاملة لإبعاد الشيوعيين، وبعد ذلك، مليء الفراغ السياسي الذي يخلفه خروج الحزب من المسرح السياسي، خصوصا وان قوات الأمن كانت منشغلة بحملتها المناهضة للشيوعية. فقد شنت أجهزة الأمن والشرطة هجمات مفتوحة على الشيوعيين، حتى على أولئك الذين يدعمون قاسم. وهذا ما دفع أحد المقربين من قاسم إلى تحذير مدير الأمن العام في الدولة من خطر الخلط بين مؤيدي قاسم مع الشيوعيين الآخرين، لأنه كان يعلم أن مدير الأمن العام كان يكره الشيوعيين منذ أن كان ضابطا في الاستخبارات خلال فترة النظام الملكي. لكن مدير الأمن العام رفض النصيحة قائلا "كلهم شيوعيون"[104]، وطبقا للجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق، والتي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشيوعيين، فانه بحلول نهاية عام 1960 كان هناك 22 الف شيوعي في السجن، وتم اغتيال 270 شخصا، وحكم بالإعدام على 112 من الشيوعيين ومؤيديهم.

في نهاية عام 1960 وبداية عام 1961 كانت هناك عدد من الإضرابات التي نظمها عمال السكائر وسائقي سيارات الأجرة. استمرت الاضطرابات العمالية، وقامت الحكومة بتزوير الانتخابات العمالية للتأكد من أن الشيوعيين لن يكونوا ممثلين ضمن الهيئات القيادية لاتحاد النقابات. وفي عام 1961 وبحجة تقليص النفقات، قامت الحكومة بفصل سبعة آلاف عامل، بضمنهم عاملين مكتبيين، وقد حدث ذلك في وقت تضخم التبذير الحكومي وعازلا النظام أكثر فأكثر عن الشعب [105].

في أواخر آذار عام 1960 فتحت الشرطة النار على المتظاهرين المحتجين على زيادة الضرائب، مما أدى إلى مقتل عدد منهم. وقد اتهم الشيوعيون بالتحريض على التظاهرات وتبعت ذلك حملة قمع. وفي تقييمها للسنوات الثلاث من نظام قاسم، علقت "مجلة قضايا السلم والاشتراطية" الشهرية (مجلة الحركة الشيوعية العالمية)، بان النظام

(104) إسماعيل العارف (أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق) ص 338
(105) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 338

"قد قضى على الحريات الديمقراطية التي حققها الشعب"[106]، مضيفة أن "سياسة الحكومة المناهضة للديمقراطية تهدف إلى تعزيز دكتاتورية البرجوازية الوطنية، في حل التناقضات الاجتماعية لصالح البرجوازية، وباسترضاء العناصر المضادة للثورة، راجين بذلك الخلاص من خطر مؤامرات تلك العناصر."[107]

انهيار كتلة الأربعة

شهدت الأحداث الدولية لعام 1961 عزلة نظام قاسم بشكل متزايد، فقد اعتبر أن اتفاقية 1899 بين الكويت وبريطانيا غير شرعية حيث أنها اغتصبت حقوق العراق التاريخية في الكويت، وأعلن في حزيران من عام 1961 أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وبحلول تموز من نفس العام كان العراق قد وضع جيوشه على الحدود مع الكويت، وردت بريطانيا على الفور بإرسال قواتها إلى جانب وحدة رمزية من العربية السعودية للدفاع عن الإمارة. مع قبول الكويت في الجامعة العربية في 20 تموز عام 1961، قررت الجامعة أيضا إرسال قوة عسكرية، مكونة من جنود من أربع دول عربية، لتحل محل البريطانيين، وبين أيلول وتشرين الأول، كان هناك 2300 جندي من السودان والأردن والعربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة يقومون بحماية الإمارة. ردا على ذلك قام قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول التي اعترفت بالكويت المستقلة حديثا، وهو ما زاد من عزلة العراق سواء في العالم العربي أو على المستوى العالمي[108].

لقد ازداد ضعف نظام قاسم تفاقما بسبب تزايد قمع الدولة للأكراد. فحينما صعد قاسم إلى السلطة لأول مرة في عام 1958 ضمنت الجمهورية الجديدة الحقوق الوطنية للأكراد (المادة 3 من الدستور المؤقت)، وأزالت القيود المفروضة على النشاط السياسي

(106) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review). – المجلد الرابع، العدد 6 (حزيران1961) ص 89. يرجى ملاحظة أن أي أقتباس أو حاشية من مجلة قضايا السلم والاشتراكية أو هو من الطبعة الإنكليزية (World Marxist Review) لهذه المجلة.

(107) نفس المصدر ص 88

(108) للمزيد من التفاصيل بشأن إجراءات قاسم تجاه الكويت ينظر، العارف (أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق) ص 305 – 314.

الكردستاني، واستقبلت الزعيم الكردي (الملا) مصطفى البارزاني في بغداد كبطل، مع ذلك وبحلول عام 1960 تحول قاسم ضد البارزاني والحزب الديمقراطي الكردي، وبدأ حملة ضد القادة السياسيين الأكراد. واضطر البارزاني إلى الفرار من بغداد في ربيع عام 1961 والعودة إلى معقله القبلي في بارزان. وعلى الرغم من جهود البارزاني لمد الجسور مع قاسم، إلا أن مضايقات الحكومة للبرزانيين ازدادت. وفي التاسع من أيلول عام 1961، أذن نظام قاسم بالقصف الجوي للمنطقة الكردية في شمال العراق، واندلع تمرد كردي واسع النطاق في 11 أيلول[109]. وعودة إلى تلك الأحداث بعد أربعين عاما قال الزعيم الكردي مسعود البارزاني (ابن الملا مصطفى البارزاني) مشيرا إلى ذلك: -

" ليس من العدل أو الإنصاف أن نضع مسؤولية [كل ذلك] على قاسم، فنحن لا نستطيع إلقاء اللوم عليه في كل الأعمال الإجرامية والفظائع المرتكبة ضد الشعب الكردي. لقد كان هناك طرفان آخران يتقاسمان بعض المسؤولية. يجب أن اعترف أن تعاملاتنا مع قاسم ونظامه كانت في كثير من الأحيان، قصيرة النظر وليست حكيمة. كانت أعمالنا متسرعة وغير ناضجة وضيقة آلافق ولم تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعريض نظام قاسم للخطر. ففي بعض الأحيان كنا نتصرف كما لو أننا دولة داخل الدولة (وهو ما يعطيه في الواقع) سببا للقلق بشأن تهديد الوحدة الوطنية وإثارة الشوفينيين (العرب) المحيطين به... [وهو ما أدى] إلى خلق حالة من عدم الثقة بين قاسم والملا مصطفى البارزاني، والحزب الديمقراطي الكردي والشعب الكردي"[110].

من اجل التعامل مع الوضع المتدهور، اجتمع ما تبقى من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني من عام 1961 لمعالجة الأوضاع في شمال العراق وأزمة الكويت والاضطهاد المستمر للحزب الشيوعي. وطبقا للتقرير النهائي، فان **أما الطابع**

---

(109) Ismet Sheriff Vanly, "Kurdistan in Iraq," in Gerard Chaliand (ed.) ,*APeopleWithout a Country:The Kurds and Kurdistan* (New York: Olive Branch Press, 1993), pp. 150–152.

ولمزيد من التفاصيل بشأن الانشقاق بين قاسم والبارزاني انظر، محسن دزئي (أحداث عاصرتها) ج 1 أربيل، دار آراس، 2001، ص 180 – 182 والعارف (أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق) ص 396 – 402.

(110) مسعود البارزاني (البارزاني والحركة الثورية الكردية) ج 3 (أربيل، مطبعة وزارة التعليم في كردستان العراق) 2002 ص 8

المشترك بين الحكومة الحاضرة وحكومات العهد المباد فيتركز في عائها للديمقراطية والشيوعية والحركة القومية للشعب الكردي وجمي أشكال التنظيم الجماهيري والحريات العامة"[111] .

ومنذ أن أصبح الحزب دون صحيفة منذ أكثر من عام، قررت اللجنة المركزية إعادة إصدار صحيفة (طريق الشعب) السرية، التي كانت تصدر قبل الثورة،التي توقفت عن النشر بعد أن تم تأسيس وإصدار صحيفة اتحاد الشعب بموجب قوانين حرية الصحافة. ومع ذلك رفض زكي خيري، السكرتير العام بحكم الواقع (الذي أصبح الأن مسؤولا عن الحزب) ولجنته المركزية والمكتب السياسي، اتخاذ أي إجراء حاسم على المستوى المحلي، مثل دعم التمرد الكردي أو (كما اقترح الضباط الشيوعيون في القوة الجوية العراقية) استخدام القوة للإطاحة بقاسم. وفي رسالة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في السادس من حزيران عام 1962 بين أسباب رفض الحزب مقترح الإطاحة بقاسم بالقول: –

"إن استخدام القوة ضد الحكومة الوطنية المناهضة للإمبريالية في الوضع الحالي، من طرف حزب ديمقراطي، ستكون نتيجته، في أحسن الأحوال، احتمالين [الأول] أما أن يقوم النظام الحالي بإلقاء نفسه في حضن الإمبريالية ويتحالف مع جميع القوى الرجعية من أجل محاربة هذه الحركة [المناهضة للحكومة] أو [الثاني] أن يستغل الإمبرياليون وعملائهم هذه الفرصة للإطاحة بالحكومة القائمة وتأسيس حكومة رجعية من شانها أن تمحو جميع مكاسب الشعب"[112].

هكذا أثبتت القيادة المؤقتة للحزب الشيوعي العراقي عدم فعاليتها. لقد كان الحزب في حالة من الفوضى والفقدان المتزايد للدعم الشعبي. لقد عانت كوادره من الإحباط، مع وجود الكثيرين منهم في السجن، وكان أعداؤه من القوميين والرجعيين، يسيطرون على الساحة السياسية العراقية.

في أيلول من عام 1962 وبعد عام ونصف من المنفى القسري عاد سلام عادل ورفيقه جمال الحيدري من موسكو إلى العراق في مثل هذه البيئة. وبدأ عادل على الفور مهمة إعادة تنشيط الحركة الشيوعية في العراق. وعقد اجتماعا موسعا للجنة المركزية تقرر فيه إزاحة عامر عبد الله وبهاء الدين نوري من جميع المناصب القيادية وتجميد

(111) مقتبس من صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 98
(112) نفس المصدر ص 99.

عضويتهما في اللجنة المركزية بانتظار نتائج تحقيقات الحزب بشأن أنشطتهما خلال السنوات الثلاث السابقة. كما جرد الاجتماع الموسع زكي خيري من جميع مهامه في المكتب السياسي وتخفيض عضويته إلى منصب عضو عامل ونقله إلى منطقة الفرات الأوسط، كما تم تجريد محمد حسين ابو العيس من عضويته في اللجنة المركزية، وتجميد منصب ثابت حبيب العاني كمرشح احتياطي للجنة المركزية. ولشرح أسباب هذه الإجراءات، أشار البيان الختامي للاجتماع الموسع إلى ما يلي:-

" إن دور الحزب المشرف خلال تلك السنوات الثلاث الماضية قد نما وتعزز جنبا إلى جنب مع الكفاح ضد الانتهازية التي ذر قرنها خلال فترة الهجوم الرجعي البرجوازي وبوجه خاص في مجرى الكفاح ضد الذيلية والتذبذب والاستسلام والتصفوية... والتي تسربت إلى داخل الحزب وراء مفاهيم وشعارات مختلفة.... إن هذه التيارات قد تجلت بصورة متبلورة، وبصورة خطرة في قيادة الحزب نفسها، وبوجه خاص في المكتب السياسي... في خط مواز لنشوء واتساع الجبهة المعادية للحزب والديمقراطية. لقد اتخذ... شكل "جبهة" معارضة ثابتة داخل القيادة، واستعار من الجبهة الخارجية المعادية الكثير من مفاهيمه ومقاييسه وأساليبه. وكما أن الجبهة الرجعية البرجوازية قد أخفت في حينه، ولا تزال، شعاراتها المعادية للحزب والحركة الديمقراطية والشعب تحت ستار المطالبة بإجراء تغيير في قيادة الحزب، فإن جبهة المعارضة في المكتب السياسي حاولت هي الأخرى إخفاء أغراضها الانتهازية المعادية للحزب تحت ذات الستار بالمطالبة بإجراء تغيير في تركيب القيادة...وسلكت سبل خرق الضبط الحزبي... ولتعيق عمل القيادة... عملت الكتلة الانتهازية، المؤلفة من الرفاق من محمد (عامر عبد الله)، نهاد (بهاء الدين نوري)، ثامر (محمد حسين ابو العيس) وجندل (زكي خيري) على عرقلة جهود القيادة لدراسة الوضع في البلاد... لقد عملت المعارضة على إعاقة القيادة من وضع سياسة مدروسة بوعي ويقظة واناة للتراجع الذي فرض على الحزب والحركة الديمقراطية، كما عملت على ربط مصير الحزب ومستقبله بتلك المرحلة التي كانت تجتازها البلاد وعلى تكييف شعارات الحزب وسياساته وتركيب قياداته طبقا لمصالح البرجوازية الحاكمة... إن كتلة المعارضة الانتهازية عملت من أجل تهويل تلك الأخطاء واستثمارها لتشويه وجه القيادة والحزب... ودون أن تكتفي بذلك... عملت بإصرار... لطمس الدور الطليعي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في الحركة الأممية، لفرض ضيق الأفق القومي البرجوازي في هذه المسألة وكذلك بالنسبة للقضية الكردية أو بالنسبة لقضية الكويت ".[113]

(113) ثمينة يوسف ونزار الخالد (سلام عادل-سيرة مناضل) ج 2 ص 329 – 330

ومن المفارقة أن سلام عادل استخدم نفس التهمة التي استعملتها كتلة الأربعة لتجميده خارج التسلسل القيادي للحزب عندما أرسلوه وجمال الحيدري إلى موسكو. في ختام الاجتماع تم اختيار سكرتارية جديدة تتكون من سلام عادل الذي شغل منصب السكرتير الأول والمسؤول عن تنظيمات بغداد والمنظمات العسكرية المركزية، وأصبح هادي هاشم الأعظمي، الذي بات الرجل الثاني في القيادة، مسؤولا عن النقابات العمالية، وجمال الحيدري مسؤولا عن مكتب الفلاحين، وجورج تلو مسؤولا عن العلاقات الخارجية والحركة الشيوعية العالمية. وتألف المكتب السياسي من محمد صالح العبلي مسؤولا عن الاتصالات الداخلية، وعزيز محمد مسؤولا عن لجنة الفرع الكردي، وعبد السلام الناصري مسؤولا عن بغداد على الرغم من أنه كان في موسكو في ذلك الوقت[114]. ورد بهاء الدين نوري على الفور بالامتثال للقرار بالإعراب عن موافقته الكاملة مع قرارات الحزب، كما كتب ابو العيس نقدا ذاتيا مفصلا جدا قبل فيه اللوم وموضحا :-

"لقد كان السبب لتأرجح معارضتنا، هو من اجل إرضاء رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بأكثر مما ينبغي بالنسبة لنا، والخشية من أن العمل الجماهيري...سيتحول إلى أوضاع مناهضة للديكتاتورية ومناهضة للشرطة...إنني اتفق تماما مع تقرير السكرتير العام، وأوافق على أهدافه، وادعم كل الإجراءات التي اقترحها ضدي، بغض النظر عن مدى القسوة التي ستكون عليها، بعد أن قررها أعضاء الحزب أخيرا. وعلى هذا الأساس فاني ادين كتلة المعارضة الانتهازية، وادين الأربعة جميعهم بما فيهم نفسي. إنني ادين أفكارها، واتجاهها، ووسائلها وجميع أعمالها الضارة وأتحمل مسؤولية كبيرة عن تقوية الكتلة بالانضمام إليها، والعمل بنشاط معها. انا مسؤول عن أفعالهم جماعة وأفرادا، حتى تلك الإجراءات التي لم أشارك فيها. أنا أتحمل المسؤولية عن الآراء الانتهازية والاستسلامية واليمينة.... انا مسؤول عن الأنشطة الهستيرية لبهاء الدين نوري قبل الاجتماع الموسع لعام 1959...واشعر بمسؤوليتي ومسؤولية الرفيق زكي خيري كانت خطيرة للغاية بسبب الدور الضار في انضمامنا للمعارضة التي شجعت بهاء الدين نوري وعامر عبد الله، وساعدتهم في التغطية على أهدافهم الاستسلامية والتصفوية، والتأثير على الرفاق الآخرين في اللجنة المركزية والمكتب السياسي"[115].

(114) صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 100 -101

(115) التقرير الكامل تم إعادة صياغته من (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) الجزء الثاني (بيروت – دار المرصاد) بدون تاريخ ص 162 – 171.

ويخلص تقييم أكثر رصانة من قبل بقية أعضاء اللجنة المركزية ومن مؤرخي الحزب، إلى أن "قيادة الحزب قد انشغلت كثيراً بموضوعة "التكتل" لا سيما الفترة التي سبقت انقلاب شباط. الانشغال لعب دوراً في تأخير إحداث استدارة حادة في سياسة الحزب إزاء حكومة قاسم ومنهجها... لقد كانت المحايبة ونتائجها رد فعل على إحساس بالخسران أوجدته مجموعة عوامل سياسية وإيديولوجية... كان الحزب الشيوعي ضحيتها وكان عليه أن يدفع ثمنها في عديد من معارك تالية[116].

سقوط عبد الكريم قاسم

بعد فترة قصيرة من هذه التطورات بدأ سلام عادل تهيئة الحزب لمعارضة سلمية لقاسم من خلال تشجيع الإضرابات ضد طغيان الشرطة، وقساوة الجيش العراقي ضد الشعب الكردي، الذي كان في ذلك الوقت في تمرد كامل ضد الحكومة. ورددت طريق الشعب صدى هذه السياسات الجديدة في كانون الثاني من عام 1963 معلنة: -

إن الظروف في كردستان مشابهة لبلد احتلته قوى غازية اجنبيه، حيث تمارس سياسة الانتقام دون قيود من الأخلاق، أو الضمير أو الشرف. وقد مسحت المدن والقرى، وقتل المواطنون في كثير من الحالات لترويع السكان أو بدون سبب، وهوجمت الآلاف من الدور الآمنة، ونهبت محتوياتها وتم تقسيم ممتلكاتها الثمينة بين كبار الضباط. إضافة إلى ذلك، انتهكت عشرات النساء، ويعيش الأطفال والمسنين في خوف دائم. في مثل هذه البيئة، وبسبب الحرب الكردية، تم زيادة الضرائب من قبل الحكومة وتصاعد التضخم. وقلصت التدابير التقدمية التي اتخذها قاسم، وخصوصا فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي، لاسترضاء ملاك الأراضي والشيوخ...حيث اعتبرت تلك الإصلاحات تدابير شيوعية).

ولتحقيق الاتجاه الجديد للحزب، قامت القيادة العائدة بدور نشط في تأكيد استقلالها وزادت من دعمها الشعبي ومصداقيتها مع الجماهير. وابتعدت القيادة عن انتقادها المبطن في السابق، وبدأت الآن بمهاجمة نظام قاسم علنا، وأصدرت توجيهات جريئة إلى جميع فروع الحزب للشروع في اتخاذ خطوات

---

(116) عزيز سباهي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) دمشق – دار الثقافة الجديدة 2003 الجزء الثاني ص 473 – 474.

"لتنشيط النضال الجماهيري، خصوصا بين العمال وفقراء الفلاحين والقوى الديمقراطية الثورية... ضد الديكتاتورية العسكرية... وتثقيف المنظمات والرفاق بالخور والعجز الذي أصاب ويصيب أسلوب الحكم العسكري الديكتاتوري... والنضال ضد الانعزالية... ورفع نضال الجماهير وتوسيعه من أجل حل أزمة كردستان سلميا وعلى أسس ديمقراطية"[117].

مع عزلة قاسم على الصعيدين المحلي والدولي، والاضطهاد المتزايد لدوائر شرطة النظام، ومعاملة النظام القاسية للحزب الشيوعي العراقي، ترك قاسم دون دعم شعبي منظم، وكان عليه أن يعتمد اعتمادا كبيرا على أنصاره في الجيش. ثم بدا السباق بين الأحزاب السياسية المعارضة، للحصول على دعم الضباط الساخطين للجماعات المعارضة العديدة التي تنتظر سقوط النظام، وفي الوقت ذاته كان الكثير من الضباط يبحثون عن الجماعات الأيديولوجية التي يعتقدون أن لديها بعض الفرص لإسقاط النظام. وهكذا قام حزب البعث بقيلدة إضرابات الطلبة في 29 كانون الأول 1962، والتي تصاعدت لتصبح لتنتشر على الصعيد الوطني. وعلق الشيوعيون بين أعدائهم – نظام قاسم من جهة، وحزب البعث وحلفائهم القوميين الذين اعتبروا الشيوعيين مسؤولين عن شرور نظام قاسم (بما في ذلك سياسات قاسم العراقية والعربية)، من جهة أخرى – ووجد الشيوعيون أنفسهم الآن يقاتلون من اجل حياتهم ومن اجل ذات بقاء الحكومة التي كانت مسؤولة عن قمعهم.

وفي الثالث من شهر كانون الثاني عام 1963 حذر الحزب الشيوعي العراقي من انقلاب وشيك ودعا جميع أعضاءه ليكونوا في حالة تأهب. وبعد شهر من ذلك التاريخ وبمساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، اطلق النظام النقلابي الجديد العنان لحملة مطاردة من طراز حملات الحرب الباردة الكلاسيكية، مع قائمة قدمتها الوكالة بما يزعم انهم شيوعيون وتضم جميع القوى التقدمية (الشيوعيين واليساريين والقاسميين)، وتم اعتقال حوالي 10 آلاف شخص، فيما تم إعدام ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف شخص. ففي الصباح الباكر من يوم 8 شباط من عام 1963 أطاح انقلاب عسكري يقوده البعثيون بحكومة قاسم. وقال في حينها عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي روبرت كومر للرئيس الأمريكي حينها جورج أف كينيدي، إن "الانقلاب مكسب

---

(117) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 344

لنا"[118]. فقد تحول عبد السلام عارف الرفيق الثوري لقاسم إلى خصم سياسي له، واصطف إلى جانب الناصريين، وقد تم تنصيبه رئيسا للجمهورية وقائدا لطغمة عسكرية الطابع، معطيا الانقلاب طابعا قوميا ويفوز تلقائيا بدعم الجمهورية العربية المتحدة. وقد رد سلام عادل من خلال إصدار إعلان دعا فيه الجماهير إلى التحشد لدعم الجمهورية وقاسم. وفي نفس اليوم ولإظهار سوء طويتهم المتأصلة تجاه الشيوعيين، أذاعت الحكومة الجديدة البيان رقم 13 والتي دعت فيه كل العراقيين إلى "إبادة الشيوعيين أينما وجدوا".

وعلى الرغم من الحملة، تمكن الشيوعيون من حشد مقاومة استمرت لثلاثة أيام في بعض أحياء بغداد والبصرة وبعض المناطق في الفرات الأوسط، حتى بعد إعدام الانقلابين لقاسم في يوم 9 شباط. ومع الانقلاب بدأ الذبح بالجملة للشيوعيين ومؤيديهم. وتم اعتقال الآلاف وتعذيبهم من قبل "لجان خاصة" ومليشيات البعث المعروفة باسم الحرس القومي. قد امتزجت حملة الإرهاب بالكراهية الشخصية، والطائفية، والقبلية. لقد بدأت الحكومة الجديدة تعذيبا ممنهجا، وكما وصفها أحد شهود العيان: -

" لقد كانت سيقان الناس تقطع قطعة قطعة، وتشد عيون الأطفال بالحبال حتى تخترق رموشهم مقل عيونهم، والنساء تعرضن للضرب والانتهاك الجنسي، فيما يتعرض الأطفال للتعذيب أمام آبائهم وأمهاتهم، كان المعذبون يستخدمون قطعاً من الصفيح لقطع اليدين والساقين وعضلات الوجه ببطء....وعشرات الضحايا محشورون في غرف صغيرة يجبرون على الوقوف فيها على ساق واحدة لعدة ساعات، فيما كان يلقى بمياه المجاري على جراح التعذيب. ويترك آخرون دون ماء أو طعام لعدة أيام، وتتقيح جروحهم...ضحايا آخرون، رجالا ونساء، تم تعليقهم رأسا على عقب بمراوح السقف لعدة أيام...بينما أحرق آخرون باستخدام أجسام معدنية ساخنة، وكسرت عظامهم بقضبان حديدية وتعمى أعينهم بأعقاب السكائر أو الأصابع. كانت الأظافر تنتزع وتستخدم قضبان الكهرباء لإلحاق المزيد من الألم "[119].

لقد تم اعتقال السكرتير العام سلام عادل في 18 شباط، بعد أن قام الرجل الثاني في قيادته هادي هاشم الأعظمي، وتحت التعذيب، بإبلاغ قادة الانقلاب عن مكان اختبائه.

---

(118) Mark Curtis, *Unpeople: Britain's Secret Human Rights Abuses* (London: Vintage, 2004), p. 83.

(119) تقرير مرعب عن العراق (الغد) العدد 3 (براغ، تموز، 1964) ص 84

وقد رفض البعثيون محاولات سلام عادل للحوار[120]، وطبقا لشهود عيان، فقد أمضى 15 يوما تحت التعذيب البربري:

"ضربوه بالهراوات حتى أدموه، وعلقوه من رجليه مشدوداً إلى السقف، وأوقعوه مغشياً عليه..قطعوا من لحم ساقه وذروه بالملح... كسروا عظامه... طوحوا به في سراديب قصر النهاية أياماً ولياليا... مطروحاً في ميهها الآسنة الباردة مقيداً عارياً... حرموا عليه الأكل والشرب والمنام... ضغطوهما [عينيه] بالأصابع حتى ينزف الدم وسال منهما ماء الرؤية... و[أخيراً] سيروا فوقه عجلة حديدية ضخمة سحقت جسده النحيف".[121]

وقد اعتقل جميع أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي، ما عدا ثلاثة منهم، ليشهدوا مصيرا مماثلا لسلام عادل، وفي السابع من آذار 1963 أعلنت الحكومة بأنهم قد أعدموا جميعا. بالإضافة إلى ذلك فان جمال الحيدري وصالح العبلي وعبد الجبار وهبي الذين أفلتوا من الاعتقال وتولوا "قيادة الحزب المركزية"، فقد تم اعتقالهم وإعدامهم في 20 تموز عام 1963.

إن الأعمال الوحشية والتعذيب التي استخدمها النظام البعثي الجديد، والتي شارك فيها أعضاؤه القياديين ومعظم أعضاء حكومته، قد تجسدت في معاملتهم لقيادة الحزب الشيوعي العراقي بعد اعتقالهم. وتروي شهادة قياديين بعثيين لتلك الفترة، تم توثيقها بعد أربعين عاما، حكايات مروعة. حيث قال احد ضباط الجيش والذي كان عضوا في المكتب العسكري للبعث :- **"في عام 1963زرت في قصر النهاية عمار علوش وكان مشرفا على التحقيقات، فرأيت عنده عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية فيما بعد) وأيوب وهبي وخالد طبرة وفوجئت بالصحفي عبد الجبار وهبي ممدودا على الأرض وكان على وشك الموت ويطلب الماء، ويجيبه خالد طبرة (مدير عام فيما بعد): "ها كواد تريد مي (ماء)!!"، ولم يعطه. وكان الدكتور فؤاد بابان قد أخبرني بمدينة السليمانية علم 2001 قائلا: كنت معتقلا في قصر النهاية "فرأيت عبد الجبار وهبي**

(120) هاني الفكيكي (أوكار الهزيمة) ص 262 وعلي كريم سعيد (عراق 8 شباط 1963 : من حوار المفاهيم إلى حوار الدم)، بيروت – دار الكنوز الأدبية 1999، ص 194 – 198

(121) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 386

(أبو سعيد) منشور الرجل من تحت الركبة بآلة نشر خاصة، وإلى جانبه شخص آخر لديه يد واحدة معلق منها. "[122]

في تلك الأثناء بدأ البعثيون بعكس سياسات قاسم الداخلية التقدمية، كالسياسات المتعلقة بالإصلاح الزراعي، والسيطرة الأجنبية على صناعة النفط. فقد أعادوا فتح باب توغل الاقتصاد الغربي وتعليق الكثير من الاتفاقيات للتعاون الفني والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية. وبإعادتهم العراق إلى مجال النفوذ الغربي والانسحاب من الكتل الاشتراكية وغير المنحازة، فقد أقحموا بذلك البلاد عميقا في الحرب الباردة.

على الصعيد الإقليمي، وعلى الأقل في الأيام الأولى للانقلاب، دفع العراق للتقارب مع عبد الناصر، وفي 17 نيسان من عام 1963، قام النظام الجديد بالتوقيع الأولي على اتفاق يربط العراق ومصر والنظام البعثي في سوريا (الذي جاء إلى السلطة قبل شهر واحد فقط) في ميثاق الوحدة الثلاثية. لكن بعد أسابيع قليلة فقط انتهى شهر العسل بين عبد الناصر والبعثيين العراقيين. فلم يبد البعثيون اهتماما بتسليم سلطتهم على العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة تحت قيادة ناصر، ومنذ انسحاب سوريا من الجمهورية العربية المتحدة في أيلول عام 1961، لم يعد ناصر يثق بنوايا البعثيين. إن التوتر بين ناصر والبعثيين العراقيين قد ترجم تدريجيا إلى صراع بين البعثيين من ناحية وبين الناصريين والقوميين من ضباط الجيش، من الناحية الأخرى، وبلغ ذروته في حملة التطهير من قبل النظام البعثي الجديد ضد القوميين والناصريين ومؤيديهم. وفي تشرين الثاني من عام 1963 أدى الانقسام بين "المعتدلين والمتطرفين" البعثيين على السياسات المتعلقة بعبد الناصر والوحدة العربية إلى تفاقم الوضع، مما دفع الرئيس عبد السلام عارف وبمساعدة البعثيين "المعتدلين" والقوميين والناصريين بحملة تطهير ضد البعثيين "المتطرفين"، ومن ثم بدأ شهر عسل جديد مع الجمهورية العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن عارف استمر في التظاهر بتأييد برنامج ناصر الوحدوي، فانه سرعان ما بدأ حملة تطهير للبعث من الحكومة.

(122) علي كريم سعيد (العراق: البيرية المسلحة: حركة حسن سريع وقطار الموت) بيروت، دار الفرات للنشر 2002 ص59.

محاولة انقلاب معسكر الرشيد وقطار الموت

كانت الحمى المناهضة للشيوعية التي تبعت انقلاب البعث في العراق، موضع انتقاد، من قبل العناصر الأكثر تقدما في قيادة البعث، والتي القت باللوم لهذا الانتقام المناهض للشيوعية على شوفينية عارف والمحافظين، فضلا عن ضباط الجيش والمسؤولين المدنيين. لكن وبشكل عام:

"**فإن القيادة الأساسية للبعث لم تنأى بنفسها عن العنف، أو تقوم بإدانته بشكل رسمي أو علني. وبدلا عن ذلك حاولت المراوغة أو حتى إخفاء تلك الحقيقة. مع ذلك، فان وفاة سلام عادل والآخرين تحت التعذيب، قد أزعجت بعض أعضاء القيادة بسبب الخوف من ردة الفعل الدولية والمحلية، على الرغم من أن البعض رأى أن السرعة التي تم القضاء فيها على عادل، كانت نتيجة لتسريب أخبار، أشارت إلى انه كان في الواقع، في حوار مع [بعض] القيادات المدنية البعثية...وهو ما عارضته بعض القيادات العسكرية خوفا من استجابة إيجابية**"[123].

على الرغم من أن الفظائع والاضطهاد الذي مارسه البعث بعد انقلاب عام 1963 قد أدى إلى تدمير نسبة كبيرة من الحزب الشيوعي العراقي وتركه في حالة من الفوضى، بقيت بعض الجيوب المحدودة والمعزولة من تنظيمات الحزب الشيوعي في الجيش والتنظيمات العمال سليمة. وبعد أسابيع قليلة من الانقلاب بدأت تتواصل مع بعضها البعض، حيث اتصلت الخلايا العسكرية بالخلايا العمالية التابعة للجنة "العمالية" في بغداد من الحزب الشيوعي. وقبل الانقلاب كانت منطقة بغداد تمتلك سمعة كونها تنظيما نضاليا متشددا وحتى انها كانت تتحدى السياسات الرسمية للحزب. وكان إبراهيم محمد علي عضوا في اللجنة العمالية المركزية للحزب وهي لجنة عليا هامة ومرتبطة مباشرة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي وتسيطر على أكثر من خمسين نقابة عمالية رئيسية. لقد تغلغلت اللجنة في أوساط الطبقة العاملة في بغداد وفي جميع أنحاء البلاد. وكان علي مسؤولا عن اللجنة العمالية الصغرى التي لم يدمرها الانقلاب[124]، وقد عقد العزم على أن تتحرك لجنته (الصغرى) كما لو أنها الحزب. مع ذلك واصل السعي

---

(123) الفكيكي (أوكار الهزيمة) ص 264

(124) علي كريم سعيد (البيرية المسلحة – حركة حسن سريع وقطار الموت) ص 35

للحصول على الشرعية، وبحث للعثور على أية وسيلة للاتصال بقيادة الحزب الفعلية "العبلي والحيدري ووهبي [125].

حاول إبراهيم محمد علي تجميع ما تبقى من الخلايا المدنية الأخرى، وأوكل مهمة تنظيم الخلايا في الجيش إلى عامل مقهى هو محمد حبيب (ابو سلام)، والذي تمكن من التواصل مع العريف حسن سريع الذي كان يترأس احدى الخلايا العسكرية. وعلى أية حال، فقد سلم أحد الشيوعيين المتعاونين مع لجان التحقيق إبراهيم محمد علي إلى الأجهزة الأمنية، وتوفي تحت التعذيب دون أن يكشف أية معلومات. وبوفاته ترك السيطرة على الخلايا المدنية وكذلك الخلايا في الجيش إلى محمد حبيب، الذي استمر بتنظيم "اللجنة الثورية"، بنفس الحيوية والنشاط الذي أظهره حسن سريع. وكانت مجموعة حسن سريع في الجيش قد نظمت نفسها للعمل العسكري، في حين كان حبيب يعد الأرضيات السياسية والشعبية لهذا التحرك. وبهذه الطريقة "كان المدنيون يمهدون القاعدة الأساسية للتمرد بتعبئة كل من يقدر على حمل السلاح، ودخول معسكر الرشيد، ومساعدة الجنود على تنفيذ الخطة التي كانت تتضمن تحرير السجناء الشيوعيين وأنصار قاسم والإطاحة بنظام عبد السلام عارف[126].

كان محمد حبيب وحسن سريع، وعريفان ينتميان للحزب الشيوعي العراقي، بالإضافة إلى خياط يدعى حافظ لفته، طلبوا من المتبقين من أعضاء اللجنة المركزية توجيههم وأبلغوهم استعدادهم للانتفاضة. لكن اللجنة المركزية رفضت خطتهم، وأمرتهم بالتخلي عن التحرك ووبختهم، واصفة مقترحاتهم بأنها "إن عملكم هذا يشكل خرقا للمبادئ ومنافيا للضبط الحزبي"[127]. مع ذلك لم يكشف محمد حبيب رد اللجنة المركزية لمجموعته واستمر بالتخطيط مع حسن سريع، ودفاعا به للاعتقاد بانهما يعملان بالتنسيق مع قيادة الحزب ومباركته. كانت الخطة تركز على ضباط الصف، الذين يستولون على معسكرات الجيش ومن ثم تسليم القيادة إلى الضباط اليساريين والقادة

---

(125) نفس المصدر ص 33 – 37

(126) نفس المصدر ص 297

(127) زكي وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) ص 414، وينظر أيضا باقر إبراهيم [الموسوي] (مذكرات باقر إبراهيم) بيروت-دار الطليعة 2002 ص 101

السياسيين الموقوفين. واعتقدا أن مثل هذه الخطة معقولة، عارفين أولا أن أولئك الضباط يفكرون بطريقة مشابهة لطريقة تفكيرهم من الناحية السياسية والاجتماعية، وثانيا انه اذا لم يتحركوا بسرعة، فسوف لن تتاح لهم فرصة أخرى(128).

في فجر يوم 3 تموز عام 1963، قام المخططون، وبالاشتراك مع بقايا منطقتي بغداد والفرات الأوسط من الحزب، بحشد الفي جندي، وتمكنوا من السيطرة على اهم معسكر للجيش في بغداد (معسكر الرشيد) بهدف تحرير حوالي ألف ضابط كانوا معتقلين في ذلك الوقت. لقد خطط المنفذون لتسليم السلطة إلى الضباط المحررين، الذين سيتولون بعد ذلك قيادة الثورة. ولكن على الرغم من نجاحهم في الاستيلاء على كامل معسكر الرشيد، واجه المتمردون مقاومة غير متوقعة من حراس السجن ولم يتمكنوا من تحرير الضباط. وهذا ما أخر وصول الضباط، حسب المخطط، لقيادة وحدات محددة مسبقا، وهو ما كان من شأنه أن يبدأ المرحلة الثانية من الانتفاضة والتي كانت، طبقا للخطة، انتشار الثورة إلى معسكرات الجيش الأخرى. وبسبب هذه النكسة غير المتوقعة، لم تنضم الوحدات الأخرى إلى الثورة، على الرغم من المتمردين تمكنوا من اعتقال اهم مجموعة ضمن القيادات السياسية، وهم وزير الداخلية والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث حازم جواد، ووزير الخارجية طالب شبيب، وجميع ضباط المعسكر ناهيك عن قيادات الحرس القومي. لقد كانت خطة تم التفكير والإعداد لها بعناية وجرأة"، **لديها موضوعيا حظا من النجاح... ولولا ملابسات بسيطة أهمها عدم العناية الكافية في خطة احتلال السجن وبالتالي تأخر إطلاق سراح حوالي 1150 ضابطا مختصا.. مما عنى خسارة وقت ثمين جدا**"(129).

لقد أدى التأخير إلى حصر التمرد في معسكر واحد للجيش فقط، ومكن الحكومة من عزل المتمردين.

بعد أربعة عقود، استنتج العمل الأكثر تفصيلا وتوثيقا لتقييم التمرد، والمسؤولية عن فشله، أن "الدليل" انتهى إلى إدانة محمد حبيب، لخداعه وعجرفته، وعدائه لقيادة الحزب الشيوعي العراقي. وكما ذكر سابقا فقد اقنع حبيب حسن سريع بان لديه كامل

---

(128) علي كريم سعيد (العراق: البيرية المسلحة) لمزيد من التفصيل ينظر صفحة 48 -206
(129) علي كريم سعيد، (عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم) ص 187

الثقة والدعم من الحزب، وانه كان يتحدث إليه باسم قيادة الحزب[130]. وقد دعم هذا التقييم باقر إبراهيم الموسوي والذي تولى المسؤولية عن الحزب بعد فشل الانتفاضة مباشرة قائلا: - "**توجد صلة مباشرة بين فشل حركة معسكر الرشيد في 3 تموز وتجديد حملة القمع ضد الحزب، وقد اتصل أكثر من مرة، مندوب عن قيادة هذه الحركة... فتحدثوا باسم قيادة الحزب دون أن يجيبونا عن أسماء القادة اللذين يمكن أن نضع ثقتنا بهم. ولاحظنا أنهم يتحدثون بثقة عالية عن ثورة قريبة. وطلبوا إلينا أن نكون في حالة التهيؤ فوعدناهم.. ثم سمعنا في الإذاعة بفشل الحركة... فهمنا بعد الأحداث بعض التفاصيل عن اتصالات مسؤول الحركة محمد حبيب (أبو سلام) بقيادة الحزب، وأجرى محمد صالح العبلي تلك الاتصالات، حيث بذلت الجهود لإقناعهم بضرورة التريث وتجنب المغامرة والعودة إلى خيمة الحزب. إلا أنها باءت بالفشل.**

إن آخر المواعيد بين عنصري الارتباط من جانب قيادة الحزب، وهما صبيح مبارك وعدنان عبد القادر، مع جماعة الانتفاضة كانت يوم التنفيذ أي 3 تموز. وبعد فشل الحركة أفلحت ضغوط سلطات الأمن في اعتقال عنصري الارتباط في يوم 7 تموز، هذا الاعتقال الذي ساعد على الاسترشاد للدار التي يسكنها قادة الحزب الثلاثة: جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي، ثم إعدامهم."[131].

أن ما تبع فشل الانتفاضة كان مطاردة بدون رحمة وهجوم ضد ما تبقى من الحزب الشيوعي العراقي. وفضلاً عن ذلك، فقد اطلق العنان لقوات الأمن البعثية على الضباط المعتقلين، والذين أصبحوا يعتقدون أن أولئك (المعتقلين) يشكلون تهديدا على نظام البعث، لأنهم افترضوا بانه لو تمكن الضباط من تولي القيادة لكان من الممكن أن تنجح الثورة. هكذا اصر عبد السلام عارف بانهم "يجب أن يُقتلوا" للقضاء على أي أمل في الاستفادة منهم في أي عمل عسكري ضد الدولة في المستقبل[132]. وكان عارف قادرا على اقناع احمد حسن البكر بهذا الرأي، ودعا البكر زملاءه العسكريين لترتيب تنفيذ عمليات الإعدام في سجن نقرة السلمان الصحراوي سئ السمعة خارج بغداد. واعترض البعض من قيادات البعث المدنية على هذه الخطة وأرادوا تحديد عمليات الإعدام بحوالي ثلاثين ضباطا، نظرا لأن معظمهم لم يكن له علم بالمؤامرة. لكن عددا من الضباط البعثيين في الجيش أرادوا إعدامهم جميعا، ونجحوا في إقناع البكر بإرسالهم جميعا إلى السجن

---

(130) نفس المصدر ص 154 – 156

(131) باقر إبراهيم [الموسوي] مذكرات باقر إبراهيم ص 101.

(132) علي كريم سعيد (عراق 8 شباط 1963) ص 302 – 305

الصحراوي إلى أن يتم تحديد مصيرهم. لقد تم شحن جميع المعتقلين مقيدين ومكدسين في قطار شحن للماشية (والذي دعي بعد ذلك بـ "قطار الموت") في تموز وبدرجة حرارة حوالي 50 درجة مئوية في رحلة تستمر لست ساعات في الصحراء. وحينما ادرك سائق القطار أن حمولته بشرية، ضاعف من سرعة قطاره. لأنه أراد بعمله هذا أن يصل القطار إلى وجهته خلال ساعتين (بدلا من ست ساعات) حتى يتمكن الناس من استقباله بالماء والطعام للسجناء. وبما أن بعض ركاب القطار كانوا من الأطباء أو تلقوا تدريبا طبيا، فقد توفي ضابط واحد فقط بسبب الرحلة[133].

لقد تركت آثار التمرد والقمع الحكومي الحزب بلا قيادة، حيث كانت جميع موارده تتركز في بغداد، وظل الفرع الكردي ومنطقة الفرات الأوسط سليمة، وهكذا فإن مسؤولية القيادة ذهبت في المقام الأول إلى القادة الأكثر خبرة، وغير المهيأين لهذه المهمة، في هاتين المنطقتين، فكلا من عزيز محمد وباقر إبراهيم الموسوي اضطرا على تحمل أعباء إعادة بناء الحزب الشيوعي العراقي. وعلى الرغم من أن الانتفاضة لم تنجح، وكان تأثيرها الفوري على الحزب كارثيا، فان بعض الباحثين يعتبرون أنها كانت بداية لكفاح مسلح في العراق، حيث برزت بعد خمس سنوات انتفاضة الأهوار الحزبية في أيار من عام 1968 التي لم تكن أكثر من "امتداد للنهج الجديد الذي أوجدته انتفاضة الرشيد[134].

(133) نفس المصدر ص 303

(134) علي كريم سعيد (العراق : البيرية المسلحة) ص 208.

انشقاق الحزب

ظهور القيادة المركزية

ظل الحزب الشيوعي العراقي يمتلك شعبية لدى الشعب العراقي على الرغم من القضاء بشكل تام تقريبا على كامل قياداته وتنظيماته في أعقاب انتفاضة (حسن سريع) عام 1963 الفاشلة. وقد سمح ذلك بعدة محاولات لتجديد شباب الحزب. فخلال الأسابيع القليلة الأولى من بعد انقلاب البعثيين عام 1963 ظلت بقايا اللجنة المركزية والمكتب السياسي المكونة من جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي مستمرة في إدارة شؤون الحزب في بغداد تحت تسمية مكتب التنظيم المركزي. وحاولوا إعادة الاتصال مع الأعضاء المبعثرين في الحزب المحاصر وبدأوا إعادة بناء الجهاز الحزبي، لكن في 21 تموز من عام 1963 القي القبض عليهم واعدموا في فترة وجيزة.

ومن اجل ملئ الفراغ الناتج، ولتوجيه ما تبقى من الحزب، تم على عجل تشكيل قيادة بديلة، بقيادة باقر إبراهيم الموسوي، العضو الوحيد الناجي من المكتب السياسي في العراق، والذي كان المسؤول في المكتب السياسي عن منطقة الفرات الأوسط. غير أن حالة الارتباك هذه لم تشمل الفرع الكردي في الحزب الشيوعي العراقي، وكان تواجده في المناطق الشمالية الكردية المتمردة هو ما أمن سلامته فعليا. لقد أقام الفرع الكردي علاقات عمل جيدة مع الفصائل الكردية الأخرى، وخصوصا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائده الملا مصطفى البارزاني، الذي بدأ تمردا ضد نظام قاسم في عام 1961. بعد الاجتماع الموسع للحزب عام 1962، أصدرت لجنة سلام عادل المركزية تعليمات إلى الفرع الكردي، ليحل محل اللجنة المركزية عند توقفها عن العمل في حالة الطوارئ لأي سبب من الأسباب، ولذا كانت جهود باقر إبراهيم في بغداد تتعزز بأعضاء الحزب المتواجدين في كردستان العراق. أن التمرد المستمر وعجز القوات الحكومية بشكل عام عن السيطرة على الأرض في الشمال، مكن أعضاء الحزب المتمركزين في الشمال من بدء عمل مثابر لإعادة بناء الجهاز الحزبي، وإعادة الاتصال مع الأعضاء اليائسين

والخائفين في الحزب والمعزولين في بقية أنحاء البلاد، والبدء في عملية طويلة من بناء العلاقات مع الحركة الشيوعية العالمية.

إن هذه الجهود لتأمين صلة بين حزب الستينيات الناهض والحركة العالمية قد أصبح حاسما، وحيث أصبحت واضحة وجلية علامات تحول السياسة السوفييتية في وقت الانقلاب الذي قاده عارف في 18 تشرين الثاني عام 1963. فقد تبدل موقفها تجاه العالم النامي بشكل عام، ونحو العالم العربي والجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص، فقد أبدت موسكو جهودا معلنة لتقديم صورة إيجابية عن نظام عارف. وكان صالح مهدي دكلة، عضو اللجنة المركزية من منطقة بغداد في الحزب الشيوعي العراقي، مراقبا قريبا للسياسة السوفييتية، حيث كان يقيم في موسكو آنذاك، قد لاحظ:

"إن هذا قد خلق قاعدة فكرية للتقارب بين الحركة الشيوعية من جهة، والحركة الناصرية من جهة أخرى. وقد التقط بعض قادة الحزب الشيوعي هذا التوجه لكي يبالغوا بما يمكن أن يسفر عنه في علاقات (الناصريين مع الشيوعيين العرب)... ولغرض ترويج هذا التوجه وتعزيزه عقدت الأحزاب الشيوعية العربية مؤتمرا صيف عام 1964 في براغ "[1].

وكانت تلك المقترحات السوفييتية موضع ترحيب من قبل نظام عارف، وبعد شهر من ذلك ابلغ وزير الخارجية السفير السوفييتي أنه يتوقع أن "العلاقات المتوترة" بين البلدين ستصبح قريبا جزءا من الماضي[2]، وكان ذلك على الرغم من أن التدابير الوحشية المناهضة للشيوعية مازالت مستمرة من قبل النظام العراقي، وعلى الرغم من حقيقة أن القادة المؤقتين للحزب الشيوعي العراقي والقادة الكرد مازال كلاهما يواصلون إدانة النظام العارفي باعتباره امتدادا لنظام البعث البائد المعادي لقوى التقدم..

كان هذا التحول في الموقف السوفييتي يشير إلى بداية الانفصال بين سياسات الحزب الشيوعي السوفييتي وسياسات جمهوريات الاتحاد السوفييتي كدولة، بصرف النظر عن تعامل الحكومات مع الشيوعيين المحليين. لقد كان هذا الانفصال واضحا، على سبيل المثال، في السياسة السوفييتية تجاه الجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات الثلاث السابقة، على الرغم من الاضطهاد الذي مارسته الجمهورية المتحدة للأحزاب الشيوعية.

(1) صالح مهدي دكلة،من الذاكرة : سيرة حياة (نيقوسيا، قبرص، دار المدى 2000) ص 146
(2) صحيفة برافدا (موسكو، 21 كانون الأول 1963).

فقد كان ذلك تخليا عن فكرة الأخوة الاشتراكية، وكان هذا الأمر يحير الشيوعيين المؤمنين الحقيقيين، واسهم في الشروع في تقييم نقدي للاتحاد السوفييتي في العالم العربي، بينما كانت مناقشات متصاعدة بين الكادر وقيادات الحزب الشيوعي العراقي. وسيكون لذلك اثر عميق على الحزب الشيوعي العراقي ككل في السنوات القادمة، مما تسبب بأخطر انقسام في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي طارد الحزب حتى نهاية القرن.

في ذات الوقت، حاولت قيادة انقلاب عبد السلام عارف الظهور بمظهر النظام التقدمي، وسهل هذه الأوهام كثيرا الإقرار السوفييتي لها. وعلى المستوى الداخلي عزل نظام عارف نفسه عن الفظائع التي ارتكبها النظام الذي قاده البعثيون عقب الانقلاب مباشرة. وحاول تسوية التمرد الكردي، والشروع في مفاوضات من خلال المساعي الحميدة للرئيس عبد الناصر والتي توصلت في نهاية المطاف إلى وقف لإطلاق النار مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه ملا مصطفى البارزاني في العاشر من شباط عام 1964. وواصل الاتحاد السوفييتي مغازلته لنظام عارف وايد بحرارة وقف اطلاق النار الكردي من خلال رسالة تهنئة بعث بها رئيس الوزراء خروتشيف إلى عبد السلام عارف[3]. كما أن النظام الجديد اتخذ تدابيرا ملموسة للاصطفاف بشكل وثيق مع الجمهورية العربية المتحدة وزاد التأثير الناصري في العراق بشكل كبير. وخلال زيارة رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشيف إلى مصر في 26 أيار عام 1964 وقع عارف مع عبد الناصر في القاهرة، اتفاقية العراق والجمهورية العربية المتحدة لإنشاء مجلس رئاسي مشترك للإشراف على تنسيق الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية بين مصر والعراق استعدادا لتوحيدهما في نهاية المطاف. وبعد ستة أسابيع، وفي 14 تموز، وفيما يبدو أنه تنفيذ للاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة، اتخذت الحكومة العراقية خطوتين في هذا الاتجاه[4]. الأولى على الصعيد الاقتصادي وتمثلت بتأميم جميع المصارف وشركات التأمين، فضلا عن اثنين وثلاثين مجمعا صناعيا وتجاريا كبيرا، وأنشأت منظمة اقتصادية للمصارف من اجل الإشراف على المشاريع المؤممة. وكانت تلك الإجراءات مماثلة للإجراءات الاشتراكية التي اتخذتها مصر في وقت سابق عام 1961، وأدت إلى

(3) وكالة تاس (موسكو – 15 شباط 1964)
(4) صحيفة الاهرام (القاهرة 27 أيار 1964)

تماثل الهيكل الاقتصادي للعراق إلى حد كبير مع الهيكل الاقتصادي لمصر. الخطوة الثانية كانت تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، على غرار منظمة الحزب الرسمية في مصر، الاتحاد الاشتراكي العربي[5]. فيما حدثت خطوة أخرى واضحة نحو الاتحاد بعد ثلاثة أشهر، حينما تم استبدال المجلس الرئاسي المشترك، في 16 تشرين الأول، بقيادة سياسية موحدة لغرض الإشراف على عملية الوحدة على مدى السنتين المقبلتين.

لكن العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بدأ يسودها البرود، وقد توترت، في أيلول من عام 1964، نتيجة محاولة انقلاب مؤيد للناصرية من قبل رئيس وزراء عارف، العميد الطيار عارف عبد الرزاق، والذي شغل منصب نائب الرئيس عندما كان عبد السلام عارف في المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء في 15 أيلول من عام 1964. وبعد فشل المحاولة ونفي قادة الانقلاب إلى القاهرة، تطورت القطيعة مع عبد الناصر تدريجيا. ومن الناحية الظاهرية، تضاعف عدد أعضاء الوزراء الناصريين في الوزارة من ثلاثة إلى ستة بحلول 14 تشرين الثاني عام 1964، وحملوا اهم الحقائب الوزارية، ليظهروا زيف خيبة الأمل لدى عارف[6]، وقد اعتبر الاتحاد السوفييتي بانها إشارة أخرى على أن عارف يترأس نظاما تقدميا كان يحاول "رفع النضال الثوري إلى مستوى أعلى"، على الرغم من أن المنشورات المعادية للشيوعية والسوفييت مازالت تنتشر في جميع أنحاء العراق، وبقاء تطبيق وقف اطلاق النار مع الأكراد غير فعال على نحو كبير. وعلى الرغم من تلك الأحداث على ارض الواقع، فقد واصل الاتحاد السوفييتي دعم نظام عارف[7] واستأنف شحنات الأسلحة، التي كانت قد توقفت خلال انقلاب البعث الأول قبل 18 شهرا.

لقد واصل الحزب الشيوعي العراقي جهوده الرامية إلى إعادة بناء الحزب، مترددا بين إدانة النظام لموقفه المناهض للديمقراطية، والمناهض للشيوعية، وبين محاولة التكيف مع نظام عارف الجديد. وقد واصل السوفييت تصريحاتهم العلنية دعما للنظام، معلنين أن سياسته الداخلية تقدمية، وتأييدها باعتبارها مناهضة للإمبريالية. وعلى الرغم من أن

(5) صحيفة الجمهورية (بغداد 27 أيار 1964، 15 تموز 1964، 19 تموز 1964)
(6) نفس المصدر (بغداد، 17 تموز 1964).
(7) صحيفة البرافدا (موسكو 18 تموز 1964)

قبول السوفييت كان مشروطا بأمل أن تقوم الحكومة بحل القضية الكردية بشكل كامل وتخفف من خطابها وأنشطتها المناهضة للشيوعية، لكن الروس فشلوا في إجبار نظام عارف على وقف حملته ضد الحزب الشيوعي العراقي[8]. في ظل هذه الخلفية من استمرار عمليات القتل والإفناء للحزب في الداخل، فان معظم قادة الحزب الشيوعي الناجين أصبحوا الأن مقيمين في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي. وكان "حزب الظل" هذا يتكون من أولئك الأفراد الذين غادروا العراق أما بسبب تجميدهم خارج القيادة، أو طردوا من الحزب وكانوا في عملية إعادة التأهيل، أو لأنهم من الكوادر البارزة الذين تم إرسالهم إلى الخارج أما لغرض حمايتهم أو للاستشفاء، أو كمتلقين لمنح دراسية. وجميعهم وجدوا أنفسهم يتحملون مسؤولية إعادة بناء الحزب من الألف إلى الياء، ويقومون بذلك من دون إزعاج مضيفيهم.

وقد وقعت تلك المهمة الصعبة على الهيكل التنظيمي للحزب في الخارج (لجنة تنظيم الخارج) والتي كان يرأسها في ذلك الوقت عبد السلام الناصري (أنور مصطفى). وأصبح الناصري، الذي كان يعيش في موسكو على مدى السنوات الثلاث الماضية، الأن الأعلى منصبا في قيادة الحزب الشيوعي العراقي وعضوية المكتب السياسي خارج العراق. وقد كان الناصري على دراية ومعرفة وعلاقات شخصية مع قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي بفضل منصبه في موسكو. وقد أقام علاقات عمل جيدة مع كل من الدولة السوفييتية والجهاز الحزبي، إلى حد أصبح معه الشخصية الأكثر موثوقية لكليهما فيما يتعلق بالعراق. في ظل غياب أية قيادة رسمية قانونية لقيادة الحزب، وبفضل موقعه الخاص كحلقة وصل مع الحركة الشيوعية العالمية (بما فيها الحزب الشيوعي السوفييتي) وما تبقى من الحزب في العراق (بعد إعدام السكرتير العام واختفاء المكتب السياسي)، برز الناصري كقائد للحزب العراقي بحكم الواقع، ولعب دورا حاسما في تشكيل وإعادة بناء المنظمة المحطمة. وضمت (لجنة تنظيم الخارج) الآن أعضاء في اللجنة المركزية، حسين سلطان وناصر عبود ومرشح عضوية اللجنة المركزية آنذاك عزيز الحاج،

(8) نفس المصدر (13 آب 1964)

وثابت حبيب العاني وآرا خاجادور بالإضافة إلى اثنين من البارزين في الكادر المتقدم هما نوري عبد الرزاق حسين وعبد الرحيم عجينه(9).

في نهاية عام 1963، عقد عبد السلام الناصري في براغ الاجتماع الأول للجنة تنظيم أعضاء الخارج، لمناقشة قضايا الحزب والتعامل مع آثار تدميره. وكان تقييمه لنظام عارف وسياساته متأثرا بشكل كبير بالتوجهات السوفييتية الرسمية الجديدة نحو الجمهورية العربية المتحدة والعالم العربي. ولكي يتوافق مع التقييم السوفييتي دعا الناصري إلى إعادة النظر في موقف الحزب، مشيرا إلى أن ذلك سيحظى بقبول الحركة الشيوعية العالمية بسبب التحول في الأيديولوجية السياسية السوفييتية فيما يتعلق بطريق التطور غير الرأسمالي، والتي اعتبرت أمثلة رائدة فيها، الأنظمة العربية "التقدمية" مثل الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق. وفي ظل هذه الظروف تولت منظمة تنظيم الخارج قيادة الحزب، مستفيدة من الموارد التي وضعها السوفييت تحت تصرفهم. لقد عينت اللجنة عزيز الحاج، صحفي الحزب اللامع والخبير والمنظر، للإشراف على محطة "صوت الشعب العراقي" الإذاعية في صوفيا عاصمة بلغاريا. وأصبحت المحطة صوت الحزب العلني الوحيد وقناة الإعلام للعراقيين، مما منح اللجنة احتكارا فعليا في نشر المعلومات بين القيادة والكادر في داخل العراق وخارجه. وفي الحقيقة أصبحت قرارات اللجنة وإجراءاتها تمثل سياسة الحزب بحكم الواقع. ومع ذلك فان مساحة المناورة للجنة كانت محدودة للغاية لاعتمادها على الدعم السوفييتي وجوارها المباشر للحزب الشيوعي السوفييتي.

أن المهام المتعددة التي واجهت اللجنة، كانت تتعلق بإعادة بناء الحزب والتحول نحو الخط السوفييتي الجديد، وتنشيط دور الحزب الشيوعي العراقي في المشهد السياسي العراقي، وإعادة تجميع العناصر التقدمية في داخل وخارج العراق. ومن اجل تحقيق تلك الأهداف، قامت اللجنة ببناء شبكة عالمية تحت عنوان "حركة الدفاع عن الشعب العراقي" والتي كانت تحت إشراف لجنة عليا يهيمن عليها الناصري. كما نشرت الحركة صحيفة الغد، وهي صحيفة نصف شهرية. وفي نيسان من عام 1964، انبثقت من الحركة في برلين

---

(9) الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) بيروت – دار الفرات 1993 ص 120 وعزيز الحاج (حدث بين النهرين) (باريس 1997).

الشرقية، جبهة وطنية متحدة على غرار نماذج 1957 و1959. وكانت أهدافها المعلنة هي :-

" خدمة مصالح الشعب العراقي بكل قومياته وطبقاته، والعمل من اجل التحرر الوطني الكامل، والديمقراطية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وحل القضية الكردية على أساس قبول الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الكردي، والمشاركة الحقيقية في حركة التحرر العربية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي، ومحاربة الإمبريالية وصيانة السلام العالمي"[10].

وتحقيقا لهذه الغاية ناشدت الجبهة "جميع الأحزاب السياسية، والمجاميع المناهضة للرجعية والعناصر المناهضة للإمبريالية، بغض النظر عن أيديولوجياتهم وتوجهاتهم، للعمل معا في هذه الجبهة الوطنية المتحدة"[11].

لقد كانت احد النتائج الثانوية للنقاشات التي أجرتها لجنة تنظيم الخارج هو تقييم نشاطات الحزب وقيادته خلال السنوات الخمس السابقة، وطبقا لـ عزيز الحاج فانه منذ بداية هذه الاجتماعات، انفتح انشقاق بين القادة بشان طبيعة النظام الجديد. وكان الحاج مدعوما بآرا خاجادور ونوري عبد الرزاق حسين وعبد الرحيم عجينة قد أكدوا بان انقلاب عبد السلام عارف كان استمرارا لنظام البعث القديم في 8 شباط. وردا على تزايد المعارضة الصريحة من الحاج ومجموعته، علق عبد السلام الناصري اجتماعات اللجنة، وأزاح الحاج من منصبه في المحطة الإذاعية، وتولى مسؤولية المحطة بنفسه. وبحلول الوقت الذي وقع فيه وقف إطلاق النار الكردي في شباط من عام 1964، اقنع الناصري كلا من القيادات الكردية وقيادة الحزب الشيوعي في الداخل بتأييد اتفاق وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك وخلال اجتماع الأحزاب الشيوعية العربية الذي عقد في موسكو في نيسان من ذلك العام "توجه... طالباً موقف تأييد للاتفاقية فكان له ما أراد في برقية أرسلها الاجتماع إلى حكومة عارف[12]. ثم تحرك عبد السلام الناصري لعقد اجتماع للكادر المتقدم في الخارج، وبدون التشاور مع اللجنة المركزية أعاد اعتبار، عامر

(10) الغد – العدد الثاني (براغ، ايار 1964) ص 1

(11) نفس المصدر، الافتتاحية العدد 3 (تموز 1964) ص 4

(12) عزيز الحاج (مع الأعوام: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 - 1969)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981 ص 182 -192.

عبد الله وبهاء الدين نوري ورفيقهم القديم ثابت حبيب العاني وأعطاهم صوتا كاملا في الاجتماع.

وقد استمر الناصري في التصرف كما لو أنه كان المسؤول: وتبنى الخط السوفييتي بالكامل في تأييد نظام عارف، ومتجاهلا معارضة عزيز الحاج ورفاقه الثلاثة البارزين. وطبقا لعزيز الحاج فقد تم إذاعة إعلان، في محطة إذاعة صوت الشعب العراقي إلى العراق، وخلافا للوائح الحزبية، وكأن لجنة تنظيم الخارج قد وافقوا عليه بالإجماع(13). وفي الواقع فقد صدر البيان في نهاية المطاف كبيان للجنة المركزية "لتعزيز الاستقلال الوطني، وحكومة ديمقراطية حقيقية، ونحو نهاية الديكتاتورية والأوصاع غير الطبيعية في البلاد. وادان نظام البعث الذي أطيح به باعتباره

"الأداة المطيعة للإمبريالية، والعدو اللدود للحركة الديمقراطية مع شهوة لا تشبع للسلطة...ومن اجل التستر على أفعالهم...استخدم البعثيون شعار الوحدة العربية، وفي سياق تحقيق انقلاب شباط، ذهبت قيادة البعث إلى ابعد من ذلك وأكملت صفقة سرية مع الاستخبارات الأنكلو – أمريكية وشركات النفط... وعلى الرغم من تدابيرها عديمة الرحمة لكنها لم تكن قادرة على تدمير الحزب الشيوعي"(14).

وادعا التقرير أن الأزمة التي بدأت تتطور قد حلت في نهاية المطاف لصالح الحركة الوطنية في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 والذي شارك فيه الناصريون والقوى الوطنية الأخرى وقد لاحظ:

"انه وفي ظل الاستياء المتزايد بين الشعب والقوات المسلحة، اضطر انقلاب تشرين الثاني لتوجيه ضربته الرئيسية إلى النظام الفاشي. وتمت الإطاحة بزمرة البعث الرجعية جدا، أداة الإمبريالية من قيادة الحكومة. وتم حل الحرس القومي الفاشي. وتلك الإجراءات تتفق مع رغبات الشعب، وهي في الواقع نتيجة لنضالهم وتضحياتهم.

---

(13) نفس المصدر 192 -197

(14) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review). نشرة المعلومات (Information Bulletin)، العدد 17 (25 آب 1964) ص 33 -35. يرجى ملاحظة أن أي أقتباس أو حاشية من نشرة المعلومات هو من الطبعة الإنكليزية (Information Bulletin) الصادرة في يراغ.

لقد أدى ذلك حتما إلى تراخي الإرهاب ضد الشعب وساعد على تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة للحركة الوطنية الديمقراطية. ويرى الحزب أن الاستقلال السياسي امر لا غنى عنه لاستكمال التحرر الوطني وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد. إن حزبنا، كما كان من قبل، يعارض بحزم كل الآراء والاتجاهات التي تقلل من أهمية الاستقلال الوطني وتخضعها إلى مسائل أخرى أقل أهمية... إن الإمبريالية هي العدو رقم 1، ليس فقط للاستقلال الوطني، بل أيضا للديمقراطية في كلا من العراق والبلدان العربية الأخرى... لقد أدركت الإمبريالية تماما أهمية الديمقراطية لتقوية حركة التحرر الوطني وتعزيز اليقظة ونضال الجماهير... إن حزبنا يرى أن افضل طريقة لتقوية الاستقلال الوطني تتمثل في إقامة نظام ديمقراطي وطني يتفق مع إرادة الشعب، وحسب دستور ديمقراطي جمهوري يضمن حقوق الشعب"[(15)].

لقد دعا تقرير اللجنة المركزية إلى دعم هذا التقدم المحتمل لنظام عارف، وأعرب عن استعداد الحزب للتعاون مع النظام، شريطة أن يوسع قاعدته الشعبية ويخفف من سيطرته للسماح للقوى الوطنية للمشاركة في إنشاء الجبهة الوطنية المتحدة. وتماشيا مع أسلوب العقيدة السوفييتية النموذجية للستينيات، ذكر التقرير: -

"إن مفتاح حل المشاكل التي تواجه الحركة الوطنية هو طريق مجرب لنظام يمثل مصالح وإرادة الطبقات المناهضة للإمبريالية...إن شعبنا يحتاج إلى الوحدة أكثر من أي وقت مضى من اجل استعادة الجبهة الوطنية المتحدة، التي هي الضمان لحل الأزمة الحالية لمصالح الشعب، وحاجز أمام المؤامرات الإمبريالية والمقامرات العسكرية للرجعيين، ووسيلة لتحقيق الانتقال إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية في البلاد.

إن كل الأحزاب والفئات الوطنية، الشيوعيين، والديمقراطيين وغيرهم من الوطنيين والقوميين يحاربون الإمبريالية... ويجب أن تستخلص درسا من التجارب السابقة، وان يشاركوا بشكل فعال في إنشاء الجبهة الوطنية المتحدة كوحدة لكل القوى الوطنية المعارضة للإمبريالية والرجعية.

إن حزبنا في الوقت الذي يعمل فيه من اجل تحالف جميع القوى الوطنية المناهضة للإمبريالية دون استثناء، فانه لا يستبعد التعاون مع أي منظمة فردية أو قوة وطنية. ويمد الحزب يده بصدق لجميع الذين هم على استعداد للتعاون على أساس تحقيق كافة أو بعض من الأهداف المشتركة.

---

(15) نفس المصدر ص 39 – 40

وفي رأي الحزب فان الاتفاقات على إجراءات مشتركة محدودة من جانب القوى الوطنية في النضال اليومي يمكن أن يكون خطوة أولية نحو التعاون اللاحق على مستوى اعلى في بناء الجبهة الوطنية المتحدة"[16].

في الواقع، فتح هذا التقرير الباب أمام التنفيذ الكامل للخط السوفييتي من قبل العراقيين وقدم إشعارا بأن الحزب الشيوعي العراقي يرغب بالتعاون مع كل القوى القومية وكذلك مع نظام عارف. في العشرين من حزيران عام 1964 أصدر الناصري مذكرة داخلية إلى الأعضاء أشار فيها إلى التزام الحزب الكامل بالخط السوفييتي وتغيره في في الموقف من نظام عارف، والتي وصفته المذكرة "بالمناهض للإمبريالية" فيما أشارت إلى قيادته "المعادية للديمقراطية".

إن "حزبنا يرفض رفع شعار الإطاحة بالحكومة القائمة في بغداد، لكنه سيتبع تكتيك تأييد وتعزيز مضمونها الوطني، من خلال دعم كل تدبير وطني وتقدمي تتخذه، وسيزيد النضال...لتشجيع الحكام على اتباع سياسة وطنية حاسمة ضد الإمبريالية ومؤيديها...وسياسة ديمقراطية تستجيب لمصالح شعبنا وتصطف بنفسها مع حكومتي القاهرة والجزائر".

بعد شهر من ذلك وفي تموز من عام 1964، وضع عارف إجراءات تأميمه موضع التنفيذ، واعتبر ذلك دليلا آخر على الطابع التقدمي للنظام وتم تأييده من قبل قيادة الحزب الشيوعي العراقي. ودعا الحزب الشيوعي العراقي على الفور "الجماهير والقوى الخيرة في البلاد للتوحد وتعزيز صفوفهم...من اجل صيانة هذه التدابير وتعزيزها"[17]. وبعد شهر، وفي آب عام 1964 وللمرة الأولى، عقد اجتماع موسع للجنة المركزية خارج العراق، مما يشير كذلك إلى التغييرات التي طرأت على عملية صنع القرار في الحزب، وتوسيع الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية.

مما لا شك فيه أن الإحباط أزاء هذه العملية الجديدة في صنع القرار قد عبرت عن نفسها في الانشقاقات واستمرار التوتر بين اللجنة المركزية والمكتب السياسي، والقاعدة الشعبية للحزب. لقد أدت تلك الانقسامات في داخل تلك المجموعات إلى تفتت الحزب

---

(16) نفس المصدر ص 16 – 17
(17) بيان للحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى السادسة لثورة 14 تموز 1958 (منتصف تموز 1964)

الشيوعي العراقي، وفي نهاية المطاف، تآكل كل تأثيره السياسي في العراق تقريبا، على امتداد الثلاثين سنة التالية. وفي الوقت الذي عقد فيه الاجتماع الموسع في براغ وإعادة بناء هيكل الحزب من خلال انتخاب اللجنة المركزية، والمكتب السياسي والسكرتير العام، كان برنامج الحزب بالكامل تقريبا قرارات تتخذها موسكو وتوضع موضع التنفيذ في الحزب الشيوعي العراقي من قبل لجنة تنظيم الخارج.

أعلن الحزب في بيانه الختامي بعد الاجتماع، عن اختيار سكرتير عام جديد هو عزيز محمد، الذي كان فرعه الكردي من الحزب، الأكثر سلامة (من الأذى) من بقية منظمات الحزب في العراق. وبالإضافة إلى شخصية عزيز محمد اللطيفة والدبلوماسية، فإنه كان أيضا الأقل إثارة للجدل من قبل المرشحين المحتملين. وأعرب تقرير الاجتماع الموسع عن استعداد الحزب للتعاون مع النظام، مبررا هذا التكتيك من الناحية النظرية بان: –

" الموقف الإيجابية الذي اتخذه حزبنا الشيوعي تجاه الاتحاد الاشتراكي العربي، نبع من الأفكار التقدمية التي تتبناها أو تطالب بها العناصر التقدمية في هذه المنظمة، وتستند أيضا على التحولات المستقبلية المحتملة في تكوين قياداتها وبرامجها المستقبلية...إن حزبنا لن يتخذ موقفا سلبيا ضد هذه المنظمة. بل على العكس، سيتخذ كافة الخطوات الضرورية للتعاون معها، وتعزيز الطابع التقدمي لسياساتها وتعزيز مواقفها الفكرية"[18].

بعد أسابيع قليلة نشرت صحيفة البرافدا تقريرا عن قرارات الاجتماع، والذي أعلن أن العراق "يسير الآن نحو طريق التطور اللارأسمالي" وأشاد بالاتحاد الاشتراكي العربي بأنه منظمة مناهضة للإمبريالية، ملتزمة بالتقدم الاجتماعي والوحدة العربية، وأعلن دعم الحزب الشيوعي العراقي لنظام عارف[19].

وضم المكتب السياسي الجديد الآن كلا من بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وباقر إبراهيم الموسوي وعبد السلام الناصري وكذلك كريم أحمد وعمر علي الشيخ بالإضافة إلى السكرتير العام للحزب عزيز محمد. وأن هؤلاء الأعضاء الذين تجمعوا حول قاسم، وفي عام 1968 حول نظام البعث، أصبحوا الآن مؤيدين متحمسين لما كان يسمى بـ "خط

(18) [في سبيل وحدة القوى الوطنية والتقدمية، في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي] تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (براغ، آب، 1964) ص 32 -33

(19) صحيفة البرافدا الروسية: موسكو (4 أيلول 1964).

آب". وعلى الرغم من عدم نشر القرارات الكاملة لاجتماع آب، فقد ظهرت مقتطفات منه في مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) بعد ثلاثة أشهر.[20] وقد وصفوا الثورات الجزائرية والمصرية بانها تجاوزت إطار الاستقلال السياسي، وأصبحت تؤثر الآن في كفاح الشعوب العربية والأفريقية. وإن الوحدة العربية التي يدعو إليها النظامان، أصبحت ذات "مضمون أكثر تقدما". وأشاد التقرير بانقلاب تشرين الثاني كـ" تحرك أنهى كابوس الحكم الفاشي وخلق ظروفا أكثر ملائمة لنضال القوى المناهضة للإمبريالية، من اجل الحفاظ على الاستقلال الوطني ومن اجل تغيير السياسة الرسمية وإعادة العراق إلى معسكر التحرر العربي". وتتوافق التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية الجديدة مع مصالح الشعب، مثل وقف الحرب ضد الأكراد، وإصار قانون الشركة النفط الوطنية، وتحسين العلاقات مع الجمهورية المتحدة (بما في ذلك توقيع اتفاق تنسيق معها)، وتأكيدا لسياسة السلام وعدم الانحياز، حاول إعادة وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى.[21] واستمر التقرير: -

"إذا كان النظام الحالي يريد تعزيز وتعميق الاتجاه المناهض للإمبريالية، وإذا كان يريد اتباع سياسة تقدمية مماثلة لتلك التي اتبعتها الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة والجزائر، فيجب أن يحذو حذو القادة في القاهرة والجزائر في السعي إلى تحقيق أهداف واضحة وثابتة ضد الإمبريالية وعملائها. وبهذه الطريقة ستحمي الحقوق النفطية العادلة في العراق، وينفذ ويعمق الإصلاح الزراعي، ويطلق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين.

سيدعم الحزب جميع الإجراءات الوطنية والتقدمية التي يتخذها النظام الحالي. وسيدعم اتفاق التنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة والخطوات نحو الوحدة، التي ستتبعها. وهو يمد يد التعاون إلى جميع المنظمات والجماعات العازمة على دعم الاستقلال الوطني، وسيدعم الحكومة في اتباع سياسة مماثلة لتلك التي تتبعها حكومات الجمهورية العربية المتحدة والجزائر.

---

(20) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) الشهرية، المجلد 7. العدد 1 (تشرين الثاني 1964) ص 83.

(21) نفس المصدر ص 83

إن حزبنا سيواصل، كما كان يفعل دائما، النضال من اجل الحقوق العادلة للشعب. وهو يحدد موقفه على أساس موقف النظام تجاه الإمبريالية (في شكلها القديم والجديد)، ومطالب العمال، والفلاحين وجماهير الشعب، ومشكلة التنمية في الاقتصاد المخطط، والتصنيع والتقدم الاجتماعي.

وشدد اجتماع اللجنة المركزية على أن الإمبريالية كانت وستبقى العدو الرئيسي لشعبنا. ولايزال العراق عند مفترق طرق، ولم ينجز بعد الاستقلال الاقتصادي، ولن يتم ذلك حتى ينتزع ثروته النفطية من قبضة الاحتكارات الإمبريالية، وإلى أن يؤسس صناعات على أسس التكنولوجيا الحديثة.

إن المهام التي تواجه بلدنا هي التصفية الكاملة للمواقع الإمبريالية، ألا وهي المواقع الاقتصادية، وتحقيق التغييرات الاجتماعية والديمقراطية الجذرية، وقبل كل شئ الاصلاح الزراعي.

وقد لاحظ الاجتماع أن التطورات الجديدة في العالم العربي، وعلى الساحة الدولية، تفتح أمام العراق إمكانية اتخاذ الطريق التطور اللارأسمالي والذي تسير فيه حاليا الجمهورية العربية المتحدة والجزائر.

ويرى الاجتماع إلى قضية الوحدة العربية في سياق التطورات الجديدة على الساحة العربية، في طريق التطور اللارأسمالي والتقدم الاجتماعي، الذي يغني المحتوى التقدمي لحركة الوحدة العربية، ويجعلها حركة تهدف إلى التحرر الوطني والاجتماعي.

إن الحزب يقاتل، كما فعل دائما، لوحدة كل القوى المناهضة للإمبريالية دون استثناء من اجل دعم وتوطيد الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إن حزبنا يعلن استعداده لإبرام تحالفات ثنائية، ومتعددة الأطراف مع جميع القوى المعنية بتحقيق التحولات الاجتماعية واختيار طريق التطور اللارأسمالي للعراق"[22]**.**

وتظاهر الاجتماع الموسع بتأييد مبدأ القيادة الجماعية ودعا الأعضاء إلى :-

"رص صفوفهم، وزيادة اليقظة والحذر، وتوطيد وحدة حزبهم المجيد، وتعزيز الانضباط، والوقوف بشكل حازم أمام جميع أشكال الانتهازية. إن الخطر الأساسي الذي يجب على حزبنا أن يركز هو النضال الإيديولوجي ضده في الفترة الحالية، هو الجمود العقائدي والتحريفية الانشقاقية

(22) نفس المصدر ص 83

اليسارية، التي لها تقاليدها في الحركة الثورية في العراق، ولها الآن ظروف موضوعية [مناسبة] على الصعيدين المحلي والدولي"(23).

وظهر مقال كتبه منير احمد (بهاء الدين نوري)، والذي عاد مرة أخرى عضوا في المكتب السياسي، في مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) في كانون الأول عام 1964، وكان في الواقع، تفاصيلا لمنطلقات خط آب التكتيكية والاستراتيجية والنظرية(24). وكان المقال صدى للخط السوفييتي وتفعيلا لقرارات آب. وهذا ما يشير إلى التخلي عن العقيدة الشيوعية التقليدية بلزوم الدور القيادي للطبقة العاملة، وأقر فكرة أن "البرجوازية الصغيرة...يجب أن تلعب دورا نشطا في النضال الوطني"(25). وأشار إلى أن الحزب مستعد للمشاركة مع هذه القوى في قيادة البلاد في طريق التطور اللارأسمالي بالوسائل السلمية. وقد فصل الكاتب بهذا التحليل، نظام عارف عن البعث، وصوره على أنه حكومة تقدمية محتملة قائلا :-

"تحت حكم البعث لا يمكن أن يكون هناك تساؤل عن طريق تطور لارأسمالي في العراق. فالسياسة الرجعية للحكومة استهزاء بالأفكار الاشتراكية التي تزعم الاعتراف بها. وعلى أية حال فان ضعف النظام سرعان ما أصبح واضحا، وبعد فترة وجيزة وجد انقلابيو شباط أنفسهم في موقف محرج. فالقوى الديمقراطية، التي لم تتعافى بعد من الخسائر الفادحة التي سببها انقلاب البعث، ولم تكن موحدة بما فيه الكفاية، ولذا لم تتمكن في هذه المرحلة من اخذ زمام المبادرة وإيجاد مخرج من الأزمة.

في هذه الظروف قامت مجموعة من ضباط الجيش، أعضاء سابقين في حزب البعث، بتنظيم انقلاب آخر في 18 تشرين الثاني عام 1963 أطاح بحكومة البعث، وهي خطوة أنهت النظام الفاشي وأوجدت ظروفا أكثر ملائمة من اجل النضال وتعزيز الاستقلال الوطني ومكنت العراق من الانضمام إلى التيار الرئيسي لحركة التحرر الوطنية العربية"(26).

على الرغم من انتقاده السياسة الداخلية القمعية لعارف تجاه الأكراد والشيوعيين، فان هذا المقال أعاد الاعتبار بوضوح للنظام، والذي حكم بانه اتخذ خطوات مؤكدة لمصلحة

(23) نفس المصدر ص 84 -85
(24) "الوضع في العراق وموقف الحزب الشيوعي" مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) مجلد 7 عدد 12 (كانون الأول 1964) ص 37 – 41
(25) نفس المصدر ص 39
(26) نفس المصدر ص 37

"شعبنا". وشدد المقال على أن مستقبل التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي ونظام عارف يتعلق على تبني النظام طريق التطور اللارأسمالي. لقد أعلن أن الشيوعين العراقيين "يعيدون النظر في أساليب نضالهم في التحالفات السياسية في ضوء هذا المنظور اللارأسمالي", مما يفتح الباب أمام إمكانية استيعابه في النظام الجديد، فقد اعلن الحزب :

"إن القادة الحاليين سوف لن يكونوا قادرين على توجيه البلاد نحو الطريق الذي اتبعته الجمهورية العربية المتحدة والجزائر، مالم يغيروا سياستهم بشكل جذري، وإلى أن يتم توحيد كل القوى التقدمية في البلاد. ومع ذلك، فنحن نعتقد أن نضال الشعب لتعزيز الاستقلال الوطني وتنفيذ إصلاحات اجتماعية –اقتصادية مرتبطة بخطوات تقدمية من جانب الحكومة، في ظل تأثير الوضع الدولي، والتغيرات في العالم العربي، يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في سياسة الحكومة بالاتجاه الديمقراطي. ويمكن تحقيق ذلك، شريطة أن تكون كل القوى الوطنية - الشيوعيون والديمقراطيون، والقوميون، العرب والكرد والأقليات القومية الأخرى - متحدة في برنامج عمل مشترك. إن خيار طريق التطور اللارأسمالي لا يحتاج بالضرورة أن يتوقف على إزاحة الحكومة الحالية. ويمكن أن يحدث التحول من خلال التغيير التدريجي للبنية الاجتماعية للحكومة من خلال دعم تلك التدابير التي تتخذها والتي تتفق مع مصالح الشعب، ومكافحة جميع التحركات المناهضة للديمقراطية"[27].

لقد الزم بهاء الدين نوري الحزب بشكل أكبر عندما أعلن أن هدفه الرئيسي هو تحقيق "طريق التطور اللارأسمالي" وأننا "قد بدلنا من وجهة نظرنا بشان هذا السؤال ومستعدون حتى لحل الحزب والاندماج مع المنظمة الوحيدة للنظام، الاتحاد الاشتراكي العربي، تماما كما كان الحزب الشيوعي المصري في الطريق للقيام بذلك"[28]. وخلص مقال بها الدين نوري إلى أن:

"موقفنا مع النظام الحالي مشكلة تكتيكية يمكن حلها، اعتمادا على الموقف وعلى الوضع الذي تتخذه الحكومة. إن إمكانية طريق التطور اللارأسمالي للعراق هو عملية موضوعية لا تعتمد على إرادة أو رغبة أي شخص داخل الحكومة أو خارجها. إن الحركة المؤيدة لاتخاذ طريق تطور

(27) نفس المصدر ص 37- 38
(28) نفس المصدر ص 38 – 40

لارأسمالي تكتسب زخما مطردا، وتمثل قوة اجتماعية قادرة على فرض إرادتها رغم الصعوبات والعقبات.

ان الحزب الشيوعي يعمل على منح شعار طريق التطور اللارأسمالي تأثيرا سياسيا، وقوة كافية للتأثير على أي حكومة في العراق، وإجبارها على تبني هذا المسار أو التنحي. نحن الشيوعيون لسنا الوحيدين الذين يدافعون عن هذه الفكرة. الشيوعيون يعيدون النظر أساليب نضالهم من اجل التحالفات السياسية في ضوء هذا المنظور اللارأسمالي.

إن الحزب الشيوعي مستعد للتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي في محاربة الإمبريالية، ومن اجل الديمقراطية، والتقدم الاجتماعي، والتضامن والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية الشقيقة الأخرى. في ذات الوقت، نحن نقول انه يجب على التحالف الاشتراكي التخلي عن مناهضته الرجعية للشيوعية لأنها غير متوافقة مع مصالح شعبنا. نحن نؤيد رغبة جميع الجماعات والعناصر الوطنية في الانضمام إلى منظمة سياسية تقدمية واحدة، ستحتل مكانة مهمة في نضال شعبنا، وفي كل البلدان العربية. ومع ذلك، نحن نعتقد بأن تلك المنظمة يجب أن لا يكون لها الحق في احتكار العمل السياسي. ونحن على ثقة بان الزمن سيكشف ويعزل أي عناصر رجعية تحاول استثمار الشعارات القومية.

وكان الحزب الشيوعي يرى في الماضي أن إنشاء نظام شعبي بقيادة الطبقة العاملة، كان شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق الإصلاحات الاجتماعية الجذرية وبناء الاشتراكية في العراق. وفي ظل الظروف الجديدة، ومع هذا النضال من اجل طريق التطور اللارأسمالي، كخط سياسي عام لحزبنا، فقد غيرنا وجهة نظرنا بشان هذه المسألة، ونحن نعتقد في هذه المرحلة أن أفضل حكومة للعراق ستكون تحالفا لجميع القوى الوطنية التي تقاتل من اجل التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي"[29].

رد القاعدة الشعبية على خط آب

في شهر كانون الثاني من عام 1965، انتقل السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد (الاسم الحزبي: ناظم علي) إلى موسكو لمواصلة الدراسة في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق (KUTV)، ذلك انه كان لديه القليل جدا من التعليم الرسمي ورغب في تعزيز فهمه للماركسية، وأثناء وجوده هناك، أشاد بالتغيرات الإيجابية التي

(29) نفس المصدر

حدثت في حركة التحرر العربية[30]، وهكذا تحركت القيادة الجديدة للحزب بشكل كامل مع الخط السوفييتي، مما خلق توترا مع الجماعات المنشقة في داخل وخارج العراق، والذي عبروا بصراحة عن عدم قناعتهم.

لقد واصل عزيز الحاج معارضته السافرة لاتجاه قيادة الحزب. ففي أوائل نيسان من عام 1964، وبصفته ممثل الحزب الشيوعي العراقي في هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية، استغل مناسبة الذكرى الثلاثين للحزب الشيوعي العراقي، لكتابة هجوم مبطن على نظام عارف. فقد كتب، متظاهرا بتأييد الحزب الشيوعي السوفييتي:-

"أن الشيوعيين العراقيين يقاتلون لإنهاء الحكم العسكري الحالي، وتأسيس حكومة وطنية من الائتلاف الوطني تضمن الحقوق الديمقراطية (حرية الأحزاب السياسية والنقابات والصحافة) والإفراج عن ضحايا الإرهاب الفاشي، وانتخابات حرة حقيقية، وضمان حل ديمقراطي للمسألة الكردية، واتخاذ موقف حاسم ضد الإمبريالية والسطو الذي تمارسه الشركات الأجنبية. الحزب الشيوعي العراقي، فصيلة في جيش الشيوعية العالمي، بقي دائما يحمل عاليا راية الأممية البروليتارية. وقد علم أعضاءه ومؤيديه والشغيلة على دعم الاتحاد السوفييتي العظيم وحزبه الشيوعي. وكما قال فهد أن "أعداء ثورة أكتوبر هم اعداء قضيتنا الوطنية"[31].

فضلاً عن ذلك، نقل عزيز الحاج انتقاده لخط آب إلى حركة الدفاع عن الشعب العراقي حيث نشر رفضه الكامل لخط آب في صحيفته (الغد): -

"إن ما هو مطلوب اليوم في العراق ليس (تنظيما) حزبيا واحدا...ما هو مطلوب هو جبهة وطنية موحدة وواسعة تشمل الأحزاب السياسية الكبيرة...والعناصر والجماعات المناهضة للإمبريالية والمناهضة للرجعية... وإن الجماعات العربية التي تتكلم عن تنظيم مقترح موحد، من الأفضل لها، ومن حقها الطبيعي أن تندمج في تنظيم واحد، ولكن ليس من حقهم على الإطلاق فرض هذا الحزب، بالقوة أو باستخدام وكالات الدولة، على الأمة بأسرها، وليس من حقهم احتكار العمل السياسي، وحرمان الأحزاب السياسية الأخرى منه"[32].

---

(30) البرافدا (موسكو، 22 كانون الأول 1965) وانظر أيضا (الوسط) العدد 288 (لندن، 4 آب 1997) ص 31

(31) البطل الحقيقي للعمال مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) مجلد 7 عدد 3 نيسان 1964 ص 42

(32) (حول المنظمة الشعبية الموحدة)، الغد العدد 2 (براغ، أيار، 1964) ص 15 – 16

وربما بسبب عدم انسجام عزيز الحاج مع خط آب، فقد تم استبداله بزكي خيري كممثل للحزب الشيوعي العراقي في مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review)[33]. وكانت دراسة "قضية حركة التحرر الوطنية للشعوب العربية" أحد آخر أعماله الرسمية قبل وصول أمر استبداله إلى براغ، وقد جرى ذلك في منتصف حزيران من عام 1965، في منتدى عام، وتداول فيها مع المنظرين الشيوعيين العرب بشأن مفهوم "الاشتراكية العربية" في محاولة للتوفيق بينها وبين التقييم السوفييتي الجديد. وقد مثل الحزب الشيوعي العراقي عزيز الحاج إلى جانب راعي خط آب عبد السلام الناصري (أنور مصطفى). لقد واصل الحاج تحريضه الموارب ضد خط آب، معارضا الموقف المقبول، من خلال إثارة الشكوك بشأن "طريق التطور اللارأسمالي" واعتبار الجمهورية العربية المتحدة نموذجا لطريق التطور اللارأسمالي ، والناصرية كتجربة اشتراكية ناجحة. وقد أشار إلى أنه : وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة الناصرية كانت أيديولوجية تقدمية، وعلى المدى الطويل، يمكن أن تتطور باتجاه اشتراكي ثوري لكن –:

"الاشتراكية العربية لعبد الناصر ليست علمية. فأيديولوجيته هي خليط من العلمية واليوتوبيا والدين وغيرها من الأفكار...ويجب أن تختبر أيديولوجيته وممارسته خلال عملية تطورها. فمن وجهة النظر الأيديولوجية فقد حقق قادة الجمهورية العربية المتحدة تقدما من العداء الصريح للاشتراكية العلمية إلى الاستعارة والاستفادة من بعض أفكارها، وإن كان ذلك بشكل مشوه. وينبغي أن يؤخذ هذا التطور الإيديولوجي بنظر الاعتبار... مع ذلك فان الحلقة الأضعف في ذلك البلد، هي تلكؤ البنية الفوقية السياسية والأيديولوجية، وراء الطبيعة الثورية للقاعدة، ولاسيما استبعاد الجماهير من المشاركة الواسعة والفعالة في حكومة البلاد[34].

وامتد تحريض الحاج إلى الأماكن العامة خارج الاجتماعات والنشرات الرسمية لقيادة الحزب، ففي أوائل شباط من عام 1965 وأثناء حضوره اجتماعا للطلبة العراقيين في براغ انتقد بشكل علني نظام عارف ودعا إلى الإطاحة به. وكان احتجاجه الأخير، قبل أن يستبدل في هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية، نشْرُ مقال تحت اسم مستعار

(33) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 363 -364
(34) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) المجلد 7 العدد 9 (أيلول 1964) ص 58

في آذار من عام 1965، تحت عنوان "الحرية للوطنيين في العراق". وبما أنه كان عضوا في هيئة التحرير منذ فترة طويلة، فان مجلة قضايا السلم والاشتراكية، إما أن تكون قد وافقت على المقال أو أنها هي التي اعتنت بنشره. وقد ذكّر كاتب المقال قرائه، بان النظام العراقي مازال مستمرا بملء السجون بآلاف الشيوعيين، الذين تعرضوا لسوء المعاملة، وظروفهم تتزايد سوءا. وكان هذا على الرغم من وعد نظام عارف بإعادة القانون والنظام، وإنهاء الجرائم البربرية لنظام البعث. ولم يتم الوفاء بهذا التعهد إلا جزئيا، وكل ما فعلته الحكومة هو تصحيح مظالمها، بينما لم تفعل شيئا لإلغاء الأعمال الخارجة على القانون التي ارتكبها نظام البعث السابق.

تعليقا على هذه التطورات، ذكرت صحيفة النهار البيروتية انه لم يعرف العدد الإجمالي للذين سيطلق سراحهم. هناك سبب للاعتقاد بأنه أطلق سراح حوالي 1000 سجين. ولكن حتى لو كان الرقم صحيحا، فانه يعني فقط عشر أولئك الذين اعتقلوا في وقت انقلاب البعث في شباط عام 1963 سيطلق سراحهم... في الوقت ذاته، ماتزال حملات الاحتجاجات كبيرة، وتمثل ضغطا أكبر من قبل الراي العام في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن تفعل الكثير لتحسين ظروف السجناء السياسيين العراقيين وإخراجهم من الزنازين[35].

ونتيجة لتلك الانتقادات فقد اتهمت قيادة الحزب الشيوعي العراقي عزيز الحاج بالعمل منذ عام 1965 على شق الحزب[36]. وفي الوقت نفسه، حاولت قيادة الحزب إسكات كل الأصوات النقد ضد نظام عارف. وفي شباط من عام 1965 أرسلت نزيهة الدليمي، أحد أعضاء اللجنة المركزية وأحد الوزراء السابقين في حكومة قاسم، إلى لندن لكبح جماح التجمعات الشيوعية العراقية المناهضة لعارف. وفي ذلك الوقت نجحت تلك المجاميع في الحصول على دعم منظمات حقوق الإنسان البريطانية والتي كانت تستعد لمؤتمر بشأن معاملة السجناء السياسيين في العراق. لقد كان خالد احمد زكي، أحد القياديين الشيوعيين ومسؤول التنظيم الطلابي الحزبي في إنكلترا، أكثر قادة الطلاب العراقيين

(35) نفس المصدر، مجلد 18 العدد 3 (آذار عام 1965) ص 80

(36) مناضل الحزب مجلد 14 العدد 7 (منتصف تشرين الأول 1968) وينظر أيضا عزيز الحاج (مع الاعوام) ص 222

نشاطا في بريطانيا في ذلك الوقت، وقد عمل لأكثر من ستة أشهر لتامين رعاية منظمات حقوق الإنسان هذه، حيث يشرح الكيفية (التي جرت فيها الأحداث) قائلا: -

"لقد كنت اشعر بقلق شديد لأن قيادة الحزب تحاول إسكاتنا، ولتطلب منا رسميا تقليل مشاركتنا في هذا المنتدى العام المرموق، بعد أن عملنا بجد كبير للحصول على دعمها ورعايتها، لدرجة إنني فقدت أعصابي في التعامل مع الدكتورة الدليمي، وكان معظم الحاضرين على وشك مغادرة الاجتماع. وبعد سماعها ورؤيتها لما يجري اضطرت الدكتورة نزيهة الدليمي إلى تغيير مطالبها ولهجتها، وطلبت منا الحد من موقفنا العدائي، خصوصا حينما نتحدث باسم الحزب. لقد فتح ذلك عيناي حينما اكتشفت، لفزعي، انه كانت هناك بعض المفاوضات الحساسة بوساطة الجمهورية العربية المتحدة لفتح المزيد من الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي، من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف القمع وتنتج المزيد من التغييرات الديمقراطية. لقد بدأت أرى درجة فساد القيادة والحاجة إلى الإصلاح"[37].

لقد كان مؤسسة برتراند رسل المرموقة للسلام راعية لهذا المؤتمر بالإضافة إلى اللجنة البريطانية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق، واللجنة العليا لحركة الدفاع عن الشعب العراقي، والتي كان الحزب الشيوعي العراقي عضوا فعالا فيها. لقد أدان البيان الختامي لمؤتمر لندن نظام عارف لمعاملته للسجناء السياسيين ودعا إلى حملة عالمية لإطلاق سراحهم. وقد تم نشر ذلك في أخبار صحيفة البرافدا دون أي تعليق[38]. ومع ذلك فان المؤتمر قد أثار ردا فوريا من الرئيس عارف الذي هاجم بشدة، في خطاب القاه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الصناعي في 11 شباط 1965، جماعات حقوق الإنسان البريطانية بصفتهم محرضين يحاولون التدخل بالشؤون الداخلية للعراق[39].

لقد استمر صوت عزيز الحاج المخالف، وسمع من قبل جمهور أكثر سعة من ذي قبل. ولذا قرر كتابة تقييم نقدي للحزب تحت عنوان "خط آب". وكان سيوزع على الكادر الحزبي. كما أعلن زكي خيري بعد ذلك انه كان يشارك تلك الأفكار، وأيد هذه المبادرة ووافق على المشاركة في كتابة العمل مع عزيز الحاج، لكنه سحب تأييده في آخر لحظة بعد انضمامه إلى هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية.. لقد أعطته هذه الوظيفة

(37) لقاء أجراه المؤلف مع خالد احمد زكي (17 آذار 1965)
(38) برافدا (موسكو، 10 شباط 1965) ***
(39) الجمهورية (بغداد-12 شباط 1965).

فرصة لم شمله مع زوجته وطفله لأول مرة منذ زواجه، حيث قد عاشوا في موسكو منذ أن أبعده الحزب إلى الفرات الأوسط في منتصف عام 1962. واستمر عزيز الحاج في جهوده لاستهداف جمهور أوسع، حيث كتب زكي خيري بالاتفاق معه مقالا باللغة الإنكليزية لصحيفة الحزب الشيوعي البريطاني "العمل الشهرية"، انتقد فيه خط آب، وهاجم نظام عارف ودعا إلى الإطاحة به[40]. وقد نجحت الدكتورة نزيهة الدليمي في إيقاف نشر المقال خلال زيارتها إلى لندن في شباط عام 1965، وتم توبيخ الحاج من قبل اللجنة المركزية، والتي اعتبرت نشاطاته انتهاكا للضبط الحزبي.

في ذات الوقت، وعلى الأرض في العراق ومصر، في حين كان العراقيون يتحدثون عن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، كان عبد الناصر اقل تقبلا مما يتمنى مؤيدو الوحدة من العراقيين، وقد كان يكون من المؤكد أن ذلك بسبب تجربته السلبية في المحاولة الأولى للوحدة، حيث أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا في شباط من عام 1958 والانفصال اللاحق في أيلول عام 1961. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من ادعاءه بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي، فان نظام عارف يعاني الكثير من النكسات في الداخل، فقد ارتفعت البطالة حتى أنه تم تسريح أكثر من 20 الف عامل بحلول خريف عام 1965، كما ان الصناعات المؤممة كانت تعاني من صعوبات حقيقية[41]. وكان الوزراء الناصريون على خلاف مع الحكومة، لأنه وطبقا للجنرال عارف عبد الرزاق، فان الرئيس عارف لم يكن مهتما بأية مبادرات اشتراكية جادة، وكان هدفه الوحيد في تبنيها هو اكتساب شعبية أكبر كقومي عربي، على خلفية سمعة عبد الناصر ونفوذه السياسي[42]. وبسبب مزيج المشاكل الاقتصادية في العراق وعدم التزام الحكومة بالإصلاحات الاشتراكية، بدأت الأزمة تتطور بين عارف ووزرائه الناصريين. في الرابع من تموز استقال الوزراء بشكل جماعي احتجاجا على العقبات التي تعترض تنفيذ الإجراءات الاشتراكية، وضد التأثير المتزايد للتكوين الفكري المحافظ لعارف. وفي السادس من أيلول واستمرارا بالتظاهر بدعم المفاهيم الناصرية، عين عارف العميد الطيار عارف عبد الرزاق، الناصري المعروف كرئيس للوزراء. لكن بعد تسعة أيام قام بنفي عبد الرزاق إلى مصر، بتهمة التآمر

(40) عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 224 وزكي خيري (صدى السنين) ص 263
(41) وزارة المالية العراقية – تقرير عن السياسة الاقتصادية في العراق (ك 1 1965) ص 12
(42) لقاء أجراه المؤلف مع عارف عبد الرزاق في القاهرة (27 كانون الأول 1971).

للإطاحة بالنظام حينما كان عارف في الدار البيضاء في مؤتمر القمة العربية. وبالمقابل اتهم العميد عبد الرزاق الرئيس عارف بتدبير كامل القضية، ومحاولة إغرائه للتورط بالانقلاب، مطمئنا إلى فشله، كذريعة سياسية لتصوير الناصريين على إنهم "متآمرون متعثرون". ومن اجل إظهار التزامه بالناصرية واستغلال شعبيتها، وتهدئة مخاوف القاهرة، وصف الرئيس عارف محاولة الانقلاب بانها مبادرة شخصية من العميد عارف وليست مؤامرة من قبل الناصريين(43). وفي اليوم التالي عين عبد السلام عارف قوميا عربيا محافظا، وهو عبد الرحمن البزاز، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء، ليحل محل رئيس الوزراء المنفي عارف عبد الرزاق. وقد أصبح البزاز، أستاذ القانون المحترم والقومي المحافظ مع ميوله الناصرية وعلاقاته الجيدة مع الجمهورية العربية المتحدة، أول رئيس وزراء مدني منذ انقلاب عام 1958. لقد ضمنت هذه المناورة دعم عبد الناصر، والتي كانت ضرورية بالنسبة لنظام ضعيف ولا يتمتع بشعبية كبيرة ويواجه إمكانية انقلاب بعثي(44).

وأثناء ذلك، واصل عزيز الحاج هجومه المبطن على خط آب في أوساط الحزب الشيوعي العراقي ، ولكنه غدا الآن أكثر صخبا. وفي نهاية شباط عام 1965، وعندما كان في براغ، نشر كتيبا تضمن يناقش فيه طريق التطور اللارأسمالي في العراق، منتقدا هذا المفهوم باعتباره منهجا غير علمي ومبهم، رافضا الدور القيادي الحتمي للبرجوازية الصغيرة، وهاجم نظام عارف باعتباره غير ديمقراطي، ودعا إلى الإطاحة بنظام عارف(45)، وطرح السؤال التالي "كيف يمكن للحكم العسكري اليمني أن يقود البلاد إلى هدف غير رأسمالي؟"(46) وعلى نحو غير مباشر، كان ينتقد التدخل السوفييتي في الشؤون التي تخص الشيوعيين العراقيين، وسذاجة المنظرين(47)، لكنه ادخر أكثر هجومه اللاذع لقيادة الحزب الشيوعي العراقي، معلنا أن" الشيوعيين في كل بلد يخدمون هدف البروليتاريا

(43) لقاء أجراه المؤلف مع العقيد صبحي عبد الحميد والعقيد رشيد محسن مدير الاستخبارات العسكرية في نظام عارف والعقيد هادي خماس، القاهرة (24 -26 كانون الأول 1971).
(44) صحيفة نيويورك تايمز (15 نيسان 1966).
(45) عزيز الحاج (حول التطور اللارأسمالي في العراق: ملاحظات شخصية) (براغ، 1965) ص 1- 7
(46) نفس المصدر ص 14
(47) نفس المصدر ص 13 – 14

العالمية... بمقدار ما يعتمدون من سياسات حصيفة للحركة الوطنية الثورية في بلادهم، وبنفس الدرجة التي يعملون بها بشجاعة وحزم لتطوير هذه الحركة [المحلية]".[48]

ولم يتوقف الحاج عند هذا النقد، واستمر بمعارضته لخط آب بنشره عدداً محدوداً من النص المنقح لمحاضرة آب 1966 في برنو، تشيكوسلوفاكيا. وقد جمعت المناسبة الطلاب العراقيين الذين يدرسون في خارج البلاد، وفي محاضرته المعنونة "ملاحظات عن الإمبريالية الجديدة وكيف ينبغي مكافحتها"، هاجم خط آب بقوة. وبوجود قيادة الحزب كلها الآن أما في براغ أو في موسكو، فان الأوضاع في العراق كانت تتدهور بشكل اكبر. ومع عدم الوجود الفعلي لأي قيادة في العراق لتوجيه الأعمال الحزبية اليومية، فان استجابته الواهنة للأزمة في البلاد قد همشت الحزب.

وفي الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي العراقي يعاني من التشرذم الداخلي، كان عارف يقوم بتعزيز سلطته الشخصية تدريجيا داخل الجيش، فقد قام بحل المجلس الوطني لقيادة الثورة في أوائل أيلول من عام 1965، ونقل سلطاته التشريعية إلى مجلس الوزراء، تاركا وزارات الدفاع والداخلية لمجلس الدفاع الوطني الذي جاء معظم أعضائه من الجيش، وبالتالي كانوا موالين له شخصيا. وقدم البزاز من جانبه إطارا سياسيا لـ "أيديولوجية" عارف تحت عنوان "الاشتراكية العربية الرشيدة". وأصبح هذا هو التوجه الجديد للوزارة، وفي ذات الوقت تم الحد من الطابع الاشتراكي للبرامج الناصرية المنحى السابقة. كما واصل عارف استمالة العناصر المحافظة من خلال التوازن بين المبادرات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، وفي نفس الوقت يبدي الولاء الظاهري للناصرية والتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة من أجل عدم فقدان الدعم الشعبوي.

لقد تم تخفيف بعض القيود والضوابط الحكومية، كما أن الحاجة للعمل ميدانيا شجعت قيادة الحزب الشيوعي العراقي على العودة إلى العراق. لقد عاد أعضاء اللجنة المركزية الجديدة الثلاثة وهم بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وعبد السلام الناصري إلى العراق خلال شتاء عام 1965[49]. وتولوا مسؤولية الحزب وبدأوا عملية إعادة تشكيله، كما قاموا بتنفيذ خط آب من خلال هيكل إداري جديد. فيما أصبح أعضاء اللجنة المركزية الثلاثة

(48) نفس المصدر ص 29.
(49) زكي خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 63

هؤلاء أعلى هيئة لصنع سياسات الحزب مدعومين بالهيكل الجديد، لجنة التنظيم المركزي، وأصبحوا في الواقع هم اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب. وكان بهاء الدين نوري، الذي هو ببساطة أكبر مسؤولي الحزب المقيمين داخل العراق، يتصرف في الواقع كسكرتير عام للحزب. مع ذلك فان الرفض من القواعد الشعبية الواسع النطاق لخط آب قد أصبح الآن يهدد بإغراق الحزب بأكمله، ويشكل عقبة خطيرة أمام القيادة الجديدة. وطبقا لمذكرة داخلية للجنة التنظيم المركزي، استقال خمسون بالمائة من التنظيم الطلابي ومن منطقة بغداد – وهي أكبر المنظمات الحزبية وأكثرها نشاطا وأيديولوجية في الحزب في ذلك الوقت – احتجاجا على خط آب، في حين أن أغلبية الذين بقوا داخل التنظيم كانوا هم أيضا ضد هذا الخط. بالإضافة إلى ذلك فان تنظيمات الفرات الأوسط والجنوب قد خسرت 25 بالمائة من أعضائها[50].

لقد بدأت الفصائل المتنافسة بالظهور في جميع أنحاء العراق لتحدي الحزب الشيوعي العراقي. وفي أوائل عام 1965، اتهمت مجموعة غير معروفة سابقا من أعضاء الحزب الأصغر سنا قيادة الحزب بخيانة المبادئ الماركسية والتبعية الكاملة لموسكو، وأعربوا عن خيبة أملهم في السياسة السوفييتية تجاه نظام عارف، وكرد فعل على خط آب انفصلوا عن الحزب. واتهم بيانهم الصادر في 8 آب 1965 الحزب بانه أصبح أداة للسوفييت، الذين ألقى باللوم عليهم لانقسام الحركة الشيوعية العالمية. وقد أظهرت هذه المجموعة ميولا ماوية، وعرفوا أنفسهم بـ "اللجنة القيادية العليا للحزب الشيوعي العراقي".

لقد وصفت هذه المجموعة قيادة الحزب الشيوعي العراقي بـ "الانتهازية" والجمود "وليس لديهم شيء مشترك مع الأيديولوجية الشيوعية سوى الاسم". وفضلاً عن ذلك أكدت "إنهم مثل الببغاء يرددون ما تعلنه إذاعة موسكو، وهم ينتظرون أن ترسم سياساتهم من راديو موسكو". وأعلنت المجموعة أن منظمتهم الجديدة ملتزمة "بالنضال ضد الانتهازية والخيانة والخروشوفية"، ووعدت بان تتبع نهجها المستقل في الشيوعية. وفي أوائل شهر شباط من عام 1966، أصدرت الجماعة بيانا أيديولوجيا مفصلا، انتشر على نطاق واسع، تحت عنوان "ملاحظات على الخلاف الصيني السوفييتي" وتتبع البيان جذور الانقسام الصيني السوفييتي، ملقيا باللوم على الحزب الشيوعي السوفييتي وعلى

(50) مناضل الحزب (10 أيلول 1965).

خروتشوف، ومتبنيا وجهة النظر الصينية من الأحداث، وتوجيه انتباه الأعضاء إلى مطبوع يدعم تلك الوجهة صدر عن دار النشر باللغات الأجنبية في بكين بعنوان "مناقشة حول الاتجاه العام لحركة الشيوعية العالمية". كما دعت المجموعة قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي الجديدة التي جاءت إلى السلطة عام 1964 بقيادة ليونيد بريجنيف، إلى تصحيح أخطاء نظام خروتشوف السابق. وحذرت القيادة السوفييتية الجديدة بانها إذا لم تتخل عن التحكم بقيادة الاشتراكية العالمية: –

"وان لم تعاقب الاستسلاميين، وتراجع التعليقات، وتصحيح التوجهات الخطرة [للماركسية – اللينينية] وانتهاكها، فان حزبنا، وجميع الأحزاب الأخرى والشيوعيين الحقيقيين في العالم، سيناضلون إلى الأبد تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني الشقيق لفضح وعزل القادة الجدد [للاتحاد السوفييتي بقيادة ليونيد بريجنيف] والسير لنشر الماركسية – اللينينية وحمايتها من اجل صيانة الاشتراكية والسلام "[51].

وعلى الرغم من أن المجموعة المنشقة لم يكن لها تأثير على المشهد السياسي العراقي، إلا أنها استمرت بالنمو في حجمها، مما منحها الثقة لتصف نفسها بأنها الحزب الماركسي اللينيني الحقيقي الذي يمثل "مجد شعبنا وثقافتنا الوطنية"، ومن ثم لتصدر لاحقا جريدة الحزب "كفاح الشعب".

وفي أوائل عام 1964 بدأت مجموعة من الضباط اليساريين من المستويات الدنيا في الجيش والشرطة، والذين طرد الكثير منهم من القوات المسلحة أثناء وبعد الإطاحة بنظام قاسم، بتحميل قيادة الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية المجزرة التي تلت الانقلاب البعثي. ودعوا أنفسهم باسم (اللجنة الثورية) والذين اعتبروا أن القيادة والسياسات الخاطئة، هي السبب الرئيسي لمشاكل الحزب. وفضلاً عن ذلك اعتبروا التزام الحزب بخط آب هو امتدادا لذلك النهج الخاطئ. لقد بدأوا بالتحضير لتحدي نظام عارف بتجنيد الأعضاء الحزبيين المتذمرين، وخصوصا العسكريين منهم.. وقد ركزوا طاقاتهم، استعدادا "للكفاح مسلح"، على تجنيد ضباط الجيش المعروفين جيدا، من الذين كانوا قد انضموا إلى التمرد الكردي في الشمال بعد إسقاط قاسم، ونجحوا في ضم أكبر ضابط

(51) البيان التأسيسي للمجموعة في براغ في 8 آب 1965، ومن ضمن المؤسسين محمد علي الماشطة وقيس الفضلي.

شيوعي في الجيش المقدم الركن، ذي السمعة المحترمة، سليم الفخري. وكان قد تم طرد سليم الفخري من الجيش عام 1949. وأطلق سراحه بعد أن كان قد أمضى عشر سنوات في السجن، وعمل مديرا للإذاعة والتلفزيون في زمن قاسم بين أواخر عام 1958 حتى أوائل عام 1959. وعلى الرغم من تركه الحزب بشكل رسمي، إلا أنه فقد الحضوة مرة أخرى خلال الخلاف بين قاسم والشيوعيين بسبب قناعاته الشيوعية. وفي أواخر تشرين الأول من عام 1964 وافق الفخري على قيادة الانقلاب المقترح بعد أن تلقى تأكيدات مبالغ بها من المخططين بأن لديهم "آلافا من الأنصار في الجيش وخبأوا ما يكفي من الأسلحة التي يمكن لأعضائهم أن يستخدموها." بعد انضمامه إلى المؤامرة، زود الجماعة بأسماء الحكومة المقترحة والتي سيقودها المجلس الشعبي الثوري. وبعد شهر تم إلقاء القبض على المتآمرين وذوى تنظيمهم. كما أن سليم الفخري وأربعمائة من المشتبه بهم سجنوا وظلوا هناك حتى الانقلاب الثاني للبعث في تموز من عام 1968[52].

في مواجهة هذا الاستياء الواسع النطاق وتشرذم الحزب فان قيادة الحزب الأم التي كان يقودها بهاء الدين نوري وزملاؤه لم يكن لديها خيار سوى تأكيد سيطرتها. وقد حاول الثلاثي الذي يقود الحزب التظاهر بالديمقراطية من خلال التعبير عن رغبات الكادر وممارسة المسؤولية، وأن لا يستثير اعتراض أولئك الذين يمتلكون السلطة الرسمية والشرعية في الحزب، وهم غالبية اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكرتير العام، الذين كانوا جميعا يقيمون خارج العراق. غير أنه وبسبب صعوبات الاتصال مع القيادة في الخارج، فضلا عن الضغط المتزايد من القواعد الحزبية، بدأ عمل الحزب يعاني من الشلل. وقد أضاف هذا المزيد من الارتباك بين صفوف أعضاء القاعدة الحزبية، وساهم في إنشاء مركزين متعارضين للسلطة داخل الحزب، أحدهما داخل العراق وأجبر على التعامل مع الكادر المضطرب، والثاني مقيم في أوروبا الشرقية، يضع سياسات للحزب الشيوعي العراقي كي تكون أكثر انسجاما مع السياسات السوفييتية، وكانوا اقل تجاوبا مع الأعضاء الآخرين بمختلف مستوياتهم الحزبية. لقد طلبت القيادة داخل العراق تعليمات من السكرتير العام، والذي رد في آذار عام 1965، مانحا الضوء الأخضر من اجل عقد كونفرنس للكادر المتقدم وأعضاء اللجنة المركزية الموجودين في العراق آنئذ،

(52) لقاء أجراه المؤلف مع سليم الفخري، لندن (27 شباط 1990)

على أن يعقد في منتصف نيسان في بغداد. وبناء على ذلك أرسلت مسودة بيان إلى القيادة الداخلية، وعممت على نطاق ضيق جدا، وكان الغرض الأساسي منها تقليل العداء لخط آب. وفي آذار من عام 1965، ومن اجل إضفاء الشرعية على هذا الإجراء وظهوره بمظهر تشاوري أكثر من سابقيه، دعا السكرتير العام لعقد اجتماع اللجنة المركزية داخل العراق، وتوقع أن يقر الاجتماع مسودة البيان. وعلى الرغم من أن مسودة البيان لم تنف المباني الأساسية لخط آب، لكنها حاولت أن تعيد صياغة بعض أفكارها بشكل أكثر قبولا. إلا أنه، وبتأثير من معارضة عزيز الحاج وزكي خيري للمسودة، فقد رفضتها اللجنة المركزية على أساس أنها لم تتناول القضايا الأساسية للمشكلة الكردية والإطاحة بنظام عارف[53]. بعد ذلك كلفت اللجنة المركزية عزيز الحاج وزكي خيري لوضع مسودة جديدة يتم تعميمها على الكادر المتقدم في العراق[54].

ووسط تزايد الضغوط، اتبعت اللجنة المركزية في الوطن تعليمات السكرتير العام، وقررت عقد الاجتماع في منتصف نيسان لتقديم مسودة البيان الأصلي. ولم يكن أعضاء الحزب في العراق يعرفون بمناقشات اللجنة المركزية ومراجعتها، ولم يصل البيان الجديد من السكرتير العام واللجنة المركزية في الوقت المناسب للنظر فيه. واستجابة للمزاج العام للحزب، انتقدت طريق الشعب، بعددها الصادر في منتصف آذار 1965، النظام بشكل هادئ، بشأن إجراءات التأميم، مشيرة إلى أن هذه الأمور لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة النظام وعلاقات الإنتاج في المجتمع العراقي، ورأت طريق الشعب أن هذه التدابير "لم تسفر عن أي تغيير جوهري في تشكيلة النظام وسياساته، أو في علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية والرأسمالية، كما أن قطاع النفط لايزال في الواقع تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات".

ولتنفيذ الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية السوفييتية في العالم العربي، بدأت الأحزاب الشيوعية بتغيير خطابها في أوائل عام 1964، وأشيد بجمال عبد الناصر بانه الداعي الرئيسي للصداقة مع الاتحاد السوفييتي، وأدعي أن تجربته في الحكومة هي المثال الأفضل لطريق التطور اللارأسمالي. ويبدو أن قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت

(53) عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 224 – 229
(54) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري، دمشق (18 آذار 1987)

تتحرك بهذا الاتجاه أيضا. وكان المصدر الرئيسي لعدم القناعة يكمن في الحاجة إلى قيادة جديدة، لأن أولئك الذي في موقع المسؤولية الآن هم نفس الأفراد الذين شاركوا في الكارثة التي حطمت الحزب عام 1963. فعلى سبيل المثال فان بهاء الدين نوري الذي طرد من الحزب في ذلك الوقت، أصبح الآن مسؤولا عن الحزب، وبالتالي كان هناك عيب تنظيمي خطير بحاجة إلى المعالجة من خلال مؤتمر الحزب وانتخاب زعيم جديد. بدأت قيادة الحزب بإرسال بعضا من أكثر عامليه التزاما، من الذين كانوا يعيشون في بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي إلى العراق للتحضير للأرضية الفكرية للاجتماع. وكان الهدف هو تولي مسؤولية المنظمات الرئيسية للحزب، واهمها منطقة بغداد، وقد اختارت القيادة عودة خضر سلمان (ابو جعفر)، وحسين الكمر (وليد)، وبيتر يوسف إلى العراق[55].

كما وصل نشطاء من أوروبا الغربية، خصوصا بريطانيا وبدأوا بالانضمام إلى منطقة بغداد، ومن بين العائدين شخصيتين هامتين هما نجم محمود الذي عاد عام 1958، وبعد عقد من الزمن، خالد احمد زكي (ظافر)، اللذين قدما أفكارا جديدة ساعدت على تحريك منطقة بغداد. ومن بين ابرز تلك الأفكار، كان تبني حرب أهلية طويلة ورفض اعتماد الحرس القديم على الجيش كأداة رئيسية للتغيير الثوري (على الرغم من انهم أقروا بدور العناصر الثورية في داخل الجيش). وكان لدى كلا من ظافر ونجم محمود شكاوى ضد القيادة وقد أدانا علنا خط آب منذ بدايته[56]، وعندما عقد الكونفرنس في منتصف نيسان عام 1965، طفت تلك الشكاوى على السطح وترك الاستياء اثره على المداولات الجارية. لقد كان هناك اتفاقا على الحاجة إلى تغيير سياسة الحزب تجاه النظام، ومع ذلك، فقد تمت المصادقة على دعوة إلى الإطاحة بالنظام. لقد برزت وجهتي نظر بشان تكتيكات الفوز بالسلطة، كلاهما رفضا خط آب بكامله، والقبول بمبدأ "العمل الحاسم"، لكنهما اختلفا في ما إذا كان العمل الحاسم ينبغي أن يكون استيلاء عسكريا أو ثورة شعبية مسلحة.

(55) لقاءات شخصية كثيرة أجراها المؤلف مع زكي خيري، دمشق (18 آذار 1987)، نجم محمود، باريس (18 أيار 1982)، عامر عبد الله، لندن (18 كانون الأول 1997).
(56) القيادة المركزية (في ذكرى استشهاد خالد احمد زكي) بغداد 1971 ص 30 – 71

في النهاية، دعا الكونفرنس إلى الإطاحة بالنظام من خلال انقلاب عسكري يقوده الحزب الشيوعي العراقي، وايد عامر عبد الله الرأي القائل بانه فقط بعد نجاح الانقلاب ستدعى قوى المعارضة غير الشيوعية إلى تولي أدوار قيادية عامة في الحكومة الجديدة، لأن السرية الشديدة والضربة المفاجئة ضد النظام من خلال الجيش أمران ضروريان لانقلاب ناجح. وعلى النقيض من ذلك جادل بهاء الدين نوري بإدخال قوى المعارضة في تخطيط وتنفيذ الانقلاب المقترح. ونتيجة لذلك قدمت تقارير منفصلة إلى أعضاء اللجنة المركزية في أوروبا، عارضة كلا من هذه المواقف.

إن البيان المختصر من الكونفرنس ، والذي كتب من قبل زكي خيري حاول التعبير عن وجهتي النظر تلك، واعترف بتطلعات القواعد الحزبية عندما أعلن إنه "في المستقبل، سيكون لناشطي الحزب بمختلف مستوياتهم رأي أكبر في تحديد موقف الحزب وفي صياغة سياساته".[57] ولكبح الاضطرابات الحزبية، أدان البيان الحكومة، ودعا لأول مرة إلى "الإطاحة بالنظام العسكري الديكتاتوري... وإلى حكومة ائتلاف وطني مؤقتة..وإلى الحريات الديمقراطية وتسوية ديمقراطية للمسألة الكردية وتنشيط البلاد"[58]. وانتقد البيان أعمال الحكومة، مشيرا إلى أن عدد عمليات إعدام اليساريين والشيوعيين في سنة واحدة تحت نظام عارف، قد تجاوز عدد من أعدموا خلال فترة الحكم الملكي. كما سلط الضوء على اضطهاد النظام للشعب الكردي وأشار البيان إلى ذلك بالقول: -

إن "الآلاف من الشيوعيين والديمقراطيين يذبلون في السجن، وتتركز السلطة في يد طغمة عسكرية، حرمت القوى الوطنية من أي وجود شرعي حرياتها، كما أن المعدل الحالي لتطبيق قوانين إصلاح الأراضي سيتطلب 25 عاما اتنفيذها"[59].

كما اتهم البيان النظام بانه أداة لشركات النفط المتعددة الجنسيات. وتظاهر البيان بتأييد حكومة الجمهورية المتحدة في حين أشار إلى الدعم الذي تقدمه الجمهورية العربية المتحدة للنظام الديكتاتوري في العراق[60]. لكن وبحلول الوقت الذي وافقت فيه اللجنة

---

(57) الوضع في العراق وموقف الحزب الشيوعي، مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) المجلد 8 العدد 6 (حزيران 1965) ص 80
(58) نفس المصدر
(59) نفس المصدر
(60) نفس المصدر ص 81

المركزية على الوثيقة النهائية، وصفت الجلسة بانها "وثائق الاجتماع الموسع للحزب الشيوعي العراقي". وتم تقديم تفاصيل أكثر، وكان الهجوم على نظام عارف أكثر وضوحا: -

" يستمر الحكام بالاستيلاء على السلطة بأساليب حكم الاستبداد والديكتاتورية، متحديا إرادة الشعب وجميع قواه الوطنية. وهم يستخدمون ما يطلق عليه "الفترة الانتقالية" كذريعة لاحتكار السلطة السياسية، بإدامة الظروف غير العادية والإدارة العسكرية، أو إعلان حالة الطوارئ لسن قوانين رجعية وقمع الحريات. انهم يحاولون تمويه الطابع الديكتاتوري للحكم العسكري الحالي بواسطة ما يدعى "المجمع الاستشاري" وتشكيل محاكم امن الدولة. كما تم استخدام "الفترة الانتقالية" كذريعة لتقلد الوظائف التشريعية والتنفيذية وحتى الوظائف القضائية هي في أيدي قيادة القوات المسلحة ورئاسة الجمهورية، كما أن معظم الحقائب الوزارية هي في يد كتلة صغيرة من الأفراد العسكريين رفيعي المستوى عازمين على الاستبداد والتذرع بالإجراءات العسكرية في الإدارة والحكم.

إن إدانة الحكام الحاليين لديكتاتورية الرجل الواحد، لا تمنعهم من تكريس جميع أجهزة الصحافة وأجهزة الإعلام الرسمية لتعظيم الرئيس الحالي للجمهورية وتصويره على انه ديكتاتور عسكري يتمتع بصلاحيات غير محدودة".

إن "جماهير الشعب وجميع القوى المناهضة للإمبريالية، بغض النظر عن جنسيتهم وآرائهم السياسية مدعوون إلى بذل جهود: أولا، للإطاحة بالدكتاتورية العسكرية لعارف - يحيى، وتنصيب حكومة وحدة وطنية تحتضن جميع الأحزاب والمجموعات والشخصيات الوطنية من بين الديمقراطيين ومناهضي الإمبريالية. ثانيا، ستبدأ هذه الحكومة، على الفور، بالقضاء على بقايا الإرهاب وقانون طوارئ الديكتاتورية السابقة، وضمان الديمقراطية والحريات، وإيجاد تسوية سلمية وديمقراطية للمسألة الكردية، وإجراء انتخابات عامة لنقل البلاد إلى الحياة البرلمانية الدستورية كمقدمة لتشكيل حكومة تنبع من إرادة الشعب".

وربط تقرير الاجتماع الموسع، القضية الكردية بالمسألة الديمقراطية في العراق، وعرض حلولا محددة للمشكلة :-

"إن تسوية القضية الكردية، مرتبط عضويا بالديمقراطية وقيام نظام ديمقراطي في العراق. الحكومات التي أنكرت الحقوق الوطنية المشروعة للكرد وقمعتهم هي ذات الحكومات التي تجاهلت في ذات الوقت الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي، واضطهدت المواطنين من مختلف الآراء ومن مختلف القوميات.

لن تكون هناك تسوية عادلة وراسخة للمسألة الكردية تفتقد للحكم الذاتي الكامل للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية. ولا يمكن الحفاظ على الوحدة الوطنية في العراق وتعزيزها ما لم يؤخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الكردي.

ان الطغمة العسكرية التي اغتصبت السلطة، من خلال سياستها الآثمة، قد مزقت الوحدة الوطنية إربا إربا، ولم تلتزم بتعهدها السابق بوقف اطلاق النار في شباط من عام 1964، لذلك فان من حق الحركة الثورية الكردية في الشك (بحسن نيتها) ويرفضون إلقاء السلاح إلى يتم الوفاء بمطالبهم المشروعة وتأمين هذه الحقوق واحترامها بالضمانات الدستورية والعملية"(61).

وفي ما يتعلق بقضية الديمقراطية، كان البيان أكثر وضوحا في رفضه لخط آب :-

"في ظل الظروف السائدة في العراق، تحتل الديمقراطية مكانا ذا أهمية قصوى، وبالنسبة لتاريخ العراق الحديث فقد كانت محورا لنضال طويل بين الشعب والحكام الرجعيين.

وقد أظهرت التجربة أن الطريق لتوحيد الصفوف الوطنية هو طريق الحياة الحزبية الحرة والتعاون الاختياري في الجبهة الوطنية، وليس بالأحكام والأوامر الإدارية والتي تفرض شكلا واحدا من التنظيم. لا يمكن أن يكون هناك بديل آخر غير السماح لجميع الأحزاب والمجموعات المناهضة للإمبريالية، بغض النظر عن قوميتها وآرائها السياسية، بالتمتع بحقوق متساوية في النشر والنشاط السياسي، والسماح للشعب باختيار الآراء والأفكار والشعارات التي تثبتها الحياة في مسار التطبيق، وتجاهل ما هو خاطئ وغير مجدي...(62). إن الاتحاد الاشتراكي العربي له الحق في أن يكون أحد الأحزاب السياسية في البلاد، لكن لا يمكن أن يكون (لوحده) بديلا عن الحياة الحزبية (الديمقراطية) في العراق والتي تختلف عن تلك الموجودة في البلدان العربية الأخرى(63).

كما تناول التقرير تفاصيل الائتلاف الوطني المقترح، عارضا القواعد الاثني عشر التالية: -

1. تسوية سياسية وديمقراطية للمسألة الكردية بالاستجابة إلى الحقوق الوطنية الكردية المشروعة، بما فيها الحكم الذاتي داخل إطار الجمهورية العراقية.

---

(61) نشرة المعلومات (Information Bulletin)، العدد 52 (2 أيلول 1965) ص 22 – 28

(62) نفس المصدر ص 28

(63) نفس المصدر ص 27

2. العفو العام عن جميع المحكومين بالإعدام، فضلا عن العفو عن السجناء السياسيين والمعتقلين واستعادة حقوق المواطنة التي تم سحبها عن العراقيين، ووضع حد لاضطهاد الشرطة و"للبراءة" والتحقيق في مرتكبي جرائم القتل، والنهب والفتنة في ظل النظام الفاشي.

3. إعادة الجنود والمدنيين إلى وظائفهم من الذين طردوا منها لأسباب سياسية.

4. الحريات الديمقراطية، بما في ذلك حرية النشر والتنظيم والأحزاب والنقابات، لكل القوى الوطنية وعدم استبعاد أيا منهم.

5. تطهير أجهزة الدولة من عملاء الإمبريالية.

6. حل المشاكل المعيشية الحادة للشعب وتوفير المواد الغذائية بأسعار معقولة، ومكافحة التلاعب والمضاربة في أسعار المواد الغذائية وتطوير المعايير الصحية والثقافية للمواطنين.

7. حل مشكلة البطالة، ووضع حد لعمليات الفصل بالجملة وتحديد الحد الأدنى المعقول للأجور وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال وأسرهم في حالات المرض والشيخوخة والوفاة.

8. استعادة حق العراق المشروع في نفطه ووضعه موضع التنفيذ واقتراح إنشاء شركة بترول وطنية.

9. تخفيض الحد الأقصى الحالي لملكية الأراضي وإلغاء الدفع لكل الأراضي المخصصة للفلاحين وتزويد الفلاحين بالتعليمات والمساعدات المادية وتشكيل هيئة فعالة لتنفيذ الإصلاح الزراعي.

10. وضع خطة لتنمية الاقتصاد الوطني على أساس علمي سليم وبمشاركة نشطة من الشعب بهدف تصنيع البلاد وتطوير القطاع العام مع مراعاة حماية راس المال الوطني من المنافسة الأجنبية.

11. تعزيز التضامن العربي، وتوفير المعونة الفعالة لتأمين حقوق العرب في فلسطين وعدن والجنوب العربي وتطوير علاقات العراق مع الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتحررة من اجل المضي قدما وبشكل تدريجي نحو الوحدة العربية على أساس ديمقراطي متين، والاعتماد على إرادة الشعوب العربية.

12. السعي إلى سياسة واضحة في الكفاح ضد الإمبريالية، والسلام، ودعم حركات التحرر الوطني وتقوية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي وبقية دول العالم الاشتراكي.[64]

لقد ساهم اجتماع نيسان في تهدئة بعض المجموعات، لكنها أثارت عداء آخرين، وخصوصا أولئك الموجودين في منطقة بغداد. فقد أحسوا أن المؤتمر، لم يتناول مسائل جوهرية، مثل محاسبة قيادة خط آب، ومتى سيعقد مؤتمر الحزب المقبل، فقد عقد آخر مؤتمر منذ عشرين عاما مضت. كما رأى عدد لا بأس به من الكادر أن الاجتماع الموسع في نيسان لم يكن سوى تكتيكا آخرا للحيلولة دون اتخاذ إجراء ضد قيادة الحزب، خصوصا حينما نوقش "العمل الحاسم" في المؤتمر، وانتهى إلى انقلاب عسكري وليس ثورة شعبية. ومما يزيد من الحيرة أن الدعوة إلى الاستيلاء العسكري على السلطة يجري نشرها في الوقت الذي كان فيه الحزب مخترقا من قبل أجهزة مخابرات النظام. بالإضافة إلى ذلك، وفي نفس الوقت كانت اللجنة المركزية والسكرتير العام، يتطلعون إلى ما يجري من أوروبا الشرقية، حيث كانوا وجلون من الدعوة إلى الإطاحة بالنظام. لقد وضعت قرارات نيسان الحزب على مسار عنيف، يتناقض مع النهج السلمي الذي اتبعه منذ أن تولى السكرتير العام منصبه. وفضلاً عن ذلك فان سياسة كهذه كانت تتعارض مع تعاليم الحزب الشيوعي السوفييتي.

وفي العراق، بدأت التحضيرات لعقد اجتماع اللجنة المركزية في تموز، والذي يمكن فيه تفعيل قرارات اجتماع نيسان، مما يؤدي إلى تعجيل المواجهة مع عبد السلام عارف.

قيادة الحزب تستجيب للتوترات الداخلية

بحلول الخامس من نيسان، كسر عارف وقف إطلاق النار واستأنف أعماله العسكرية ضد الأكراد. وهو ما أدى إلى انشقاق بين نظام عارف والكتلة الناصرية وتسبب في استقالة جماعية من قبل جميع الناصريين من مجلس الوزراء في الرابع من تموز. لقد تم عقد اجتماع تموز للجنة المركزية في هذه البيئة، واتخذت قراراته التي صدرت في نهاية

(64) نفس المصدر ص 26 -27.

آب من عام 1965، موقفا معاكسا لخط آب، ورفضت سياسة التعايش الرسمية للحزب مع نظام عارف، ووصمت القرارات النظام بانه الجناح الأكثر رجعية، وشوفينية واستبدادا في الطبقة الحاكمة، قائلا: -

"إن الاستبداد والشوفينية والسياسة الرجعية للحكومة، قد أغضبت الشعب، خصوصا بعد الحرب العدوانية ضد الشعب الكردي. إن هذه المواقف والسياسات كانت مصحوبة بمحاولات من صنع...عارف ومؤيديه المقربين لفرض سياسة تهدد المصالح الوطنية بشكل خطير، وهي في جوهرها معادية لحركة التحرر العربية والنضال من اجل التضامن والوحدة الوطنية. إن محاولة الوصول إلى "اتفاق اللصوص" الجديد مع الاحتكارات النفطية الاجنبية، وفشل الهجوم العام الذي شنته القوات الحكومية ضد الثوار الاكراد، والإجراءات المفرطة ضد مصالح الشعب، والاعتماد على العناصر الرجعية، وإنكار المصالح الوطنية العليا كل ذلك أدى إلى زيادة غضب الشعب وسخطه ضد هذه الحكومة، وفي الوقت ذاته زاد من عزلة النظام وتناقضاته الداخلية[65].

وفي محاولة واضحة لتشويه سمعة النظام، أعلنت القرارات أن النظام قد أخفق في مساره ولم يعد في المعسكر التقدمي، ومن ثم ينبغي إدانته. وقد نصحت القاهرة أن تأخذ في الاعتبار:

إن كتلة عارف بسياساتها، والتي هي في الأساس ضد مصالح النضال الوطنية من اجل التحرر، لا يمكن أن تكون ممثلة للقومية العربية في العراق، اضف إلى ذلك حقيقة أنها بسياستها العدائية للشعب، تلحق الأذى بالقاهرة وسياسة قيادتها التقدمية وعلاقات التضامن والأخوة بين الشعبين"[66].

لقد أدانت القرارات نظام عارف لكونه جائراً وغير ديمقراطي، وأشارت رسميا إلى انسحاب الحزب من أي تعاون آخر مع الاتحاد الاشتراكي العربي، متذرعة بأن:-

"الاتحاد الاشتراكي فشل في إثبات نفسه كمنظمة سياسة قابلة للحياة يمكن أن تحشد خلفها القوى الوطنية، وهي تفتقد اليوم حرية العمل المستقل، وبالتالي تفتقد القدرة على أن تكون نقطة محورية لتعبئة القوى الوطنية. مما لاشك فيه أنه سيتعرض لتدابير ترمي إلى تصفيته أو الإمعان في اضعافة بشكل اكبر، مما يجعله يعتمد اعتمادا تاما على المجموعة الحاكمة، وسينتهي بكونه نقطة محورية للقوى الرجعية، إن موقفا من هذا النوع سيؤدي دون شك إلى تغيير في المواقف والاتجاهات،

---

(65) الاخبار (بيروت 26 ايلول 1965)ص 3، 7 وطريق الشعب (بغداد، نهاية آب 1965)
(66) الاخبار (بيروت 26 ايلول 1965 ص 3، 7

وهيكلية مختلف المجموعات والكتل الوطنية. وليس من المستحيل، في مثل ظروف كهذه، رؤية عناصر جديدة وتيارات، ومنظمات فرعية من شأنها أن تظهر معارضة شديدة للنظام، حتى لو كانت قليلة العدد ولديها تأثير ضئيل[في الوقت الحالي]"[67].

في النهاية انتقد التقرير مرة أخرى النظام لحربه العدوانية ضد الشعب الكردي.

وبعد نجاحها في اجتماعات نيسان وتموز، أصبح بإمكان منظمة منطقة بغداد ومنشقين آخرين من الحزب الحصول على تنازلات من قيادة الحزب. وانتقلوا إلى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية والكادر المتقدم. وحثت هذه المجموعة على تكريس جميع موارد الحزب لتنفيذ مبدأ العامل الحاسم، ودعوا مرة أخرى إلى إدانة خط آب ومعاقبة المسؤولين عنه. وتحديد موعد يتم فيه عقد مؤتمر ثان لتقييم كل من الحزب وأنشطته خلال العقد الماضي. لقد حضر 25 عضوا في اللجنة المركزية والكادر المتقدم هذا الاجتماع الموسع للجنة المركزية الذي استمر لثلاثة أيام في بغداد، والذي ابتدأ من 9 تشرين الأول وكان يطلق عليه في دوائر الحزب اسم "اجتماع الخمسة والعشرين". وقدمت ورقتا عمل رئيسيتين بخصوص كيفية وضع بـ" العمل الحاسم" موضع التنفيذ. وقد تبنى عامر عبد اللّه وجهة نظر دعت إلى انقلاب عسكري فوري بقيادة الشيوعيين حيث أن نظام عارف أصبح الأن معزولا ولا يحظى سوى بدعم سياسي قليل بعد انسحاب الناصريين من الحكومة، بالإضافة إلى أن النظام كان منخرطا بشكل كامل في مواجهة التمرد الكردي في الشمال. وقد اكد عامر عبد اللّه انه بمجرد وصول الشيوعيين إلى السلطة كنتيجة لـ" العمل الحاسم" فان القوى الوطنية الأخرى ستحتشد لدعم الحزب. مشددا على أن الوقت قد نضج للتحرك وان الحزب اذا لم يغتنم هذه الفرصة فقد يغتنمها الآخرون.

وتمثلت جهة النظر المعارضة ببهاء الدين نوري الذي جادل بان السياسة هي سياسة مغامرة ربما تقود إلى توحيد كل القوى المناهضة للشيوعية ضد الحزب، مما يؤدي إلى حرب أهلية تنتهي بزوال الحزب.

---

(67) نفس المصدر

ودعا إلى تحرك جماعي مع القوى الوطنية الأخرى لتنفيذ الانقلاب، مؤكدا أن الشيوعيين سيتعين عليهم تقاسم السلطة مع تلك القوى الأخرى وربما عليهم أن يلعبوا دورهم حتى من وراء الكواليس. وقد تم اختيار وجهة نظر عامر عبد الله في التصويت النهائي. وفضلاً عن ذلك تم حل اللجنة المركزية القديمة وتم انتخاب لجنة مركزية جديدة شملت كل الأعضاء السابقين في اللجنة المركزية باستثناء عضو واحد، وحسين الكمر (وليد) وستة أعضاء جدد. ترأس حسين الكمر لجنة التنظيم المركزية، ومعارضا القاعدة الشعبية ومتزعما المواجهة مع مجموعة الكادر. واتخذت خطوات لتنفيذ "خطة العمل الحاسمة" بإنشاء منظمتين جديدتين. وتم تشكيل تنظيم عسكري من بين أعضاء الحزب في القوات المسلحة لتجنيد أعضاء جدد من صفوفهم، كما تم تأسيس مليشيا مسلحة للحزب كذلك لدعم العمل المخطط له [68]. لقد أرسلت مداولات اجتماع اللجنة المركزية الموسع (في الداخل) إلى اللجنة المركزية والسكرتير العام في براغ، والذي عقد اجتماعا موسعا بعد ستة أسابيع يومي 18 و19 تشرين الثاني لمناقشة هذا التحول في الأحداث. في جوهر الأمر، كان على السكرتير العام التعامل مع خطة عامر عبد الله الفورية والتحفظ المقابل لها لبهاء الدين نوري. بالإضافة إلى ذلك، كان عليه أن يقبل مدخلات القواعد الشعبية بشان المسائل السياسية والتنظيمية، وهي سابقة تستدعي إجراء تغيير في كلا من القوانين الداخلية للحزب وممارساته.

لقد قاد كلا من عزيز الحاج وزكي خيري معارضة لخطة عامر عبد الله واعتبراها "غير عقلانية" مجادلين بان الانقلاب المقترح مفروض على القواعد الشعبية وهي غير مستعدة له. لقد كان كلاهما يفضلان الثورة الشعبية والتي تشمل قوى شعبية أخرى. كان زكي منزعجا جدا لما اعتبره انتهاكات للانضباط الحزبي، ودعا قرارات الاجتماع الموسع (مثل حل اللجنة المركزية القديمة وانتخاب لجنة جديدة) بأنها "انقلاب" القاعدة ولكن بصيغة تنظيمية. واتهم الثلاثي في بغداد بجلد الحزب بشكل مسعور من خلال تعزيز مبدأ العنف بحجة انه لم يكن هناك أي خيار آخر، مدعيا أن بان ذلك لم يكن سوى "تغطية" للأزمة

(68) عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 229 -236، صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص125 -128، حنا بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 1041 -1045 (جامعة برنستون 1978)، سمير عبد الكريم (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) ج 4 (دار المرصاد، بيروت 1982) ص 52 – 57

الحقيقية في قيادة الحزب. واعتبر أن الوضع خطير للغاية بما أن المعارضة للجنة المركزية والسكرتير العام: -

"لم تعد تقتصر على المكتب السياسي، بل انتقلت إلى مستوى الكادر...هذا الوضع خطير ويهدد قيادة الحزب في قدرتها على توجيه الجهاز الحزبي... في رأيي، أن إعداد عمل عسكري ثوري يتطلب قيادة مركزية، متمكنة سياسيا وعسكريا، وتحت سيطرة السكرتير العام"(69).

ومن جانبه هاجم الحاج أيضا تقرير عامر عبد الله باعتباره غير واقعي، وشدد على الحاجة إلى مؤتمر للحزب، ووصف الثلاثي بأنهم "غير صالحين" لاحتلال منصب القيادة في الداخل معلنا: -

"في رأيي، أن الجهود المركزية للحزب يجب أن توجه من الأن فصاعدا بشكل مجد وجاد للتحضير لمؤتمر الحزب...ويجب أن يتم كل التحضير الفكري والسياسي لمثل هذا المؤتمر بسرية، ولكن بعمق تحليلي يتطلب أن يكشف للكادر كل الوثائق والتقارير والأطروحات الأساسية المتعلقة بالفترة منذ عام 1963 فصاعدا على الأقل، بما في ذلك المراسلات بين الكادر و[اللجنة المركزية في مناقشة خط آب] (70).

اعتقد كلا من زكي خيري وعزيز الحاج أن عنصرا هاما في نضوج مسار الثورة هو إيلاء المزيد من الاهتمام للثورة الكردية، وقد أهمل هذا من قبل كلا التقريرين، ولاسيما تقرير عامر عبد الله. كذلك أراد كلاهما أيضا مناقشة تجربة الحزب منذ عام 1963، وان كانت دعوة زكي خيري إلى ذلك أقل صراحة(71).

لقد كان السكرتير العام حذرا في رده على هذه التطورات، وذكر منذ البداية وفي نواح مختلفة، أن خط آب لا يبدو أنه التحليل الصائب للوضع السياسي في العراق.

"إن موقفنا تجاه القوى [الوطنية العراقية] الأخرى والنظام [غير صحيح]، وتمت المبالغة في نفوذ الرئيس ناصر على عارف... كما ثبت في إصدار بيان نيسان للجنة المركزية... وللمسؤولين عن الحزب في [بغداد] كامل الحق في التعبير عن آرائهم بحرية... ونحن نحاول أن نعطيهم توجيهات محددة لتوجيه بقية الكادر، وسنزودهم بالحقائق الموضوعية... تحفظاتي تتركز حول حقيقة اننا قد يكون

(69) سمير عبد الكريم (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) ص 64 – 70
(70) نفس المصدر ص 72 – 76
(71) نفس المصدر ص 61 – 80

لدينا تقييمات مختلفة [للوضع]، والتي يبدو أنها تميل نحو الكشف العلني لخلافاتنا، وهذا ليس صحيا جدا. وهذا لا يعني اننا لا نقول أي شيء، يمكننا حتى تحديد أخطاء معينة ونعترف باسم الحزب بقيامنا بها...على أية حال، ، فمن غير الصحيح في حالتنا الراهنة أن "نتنافس" في كشف أخطائنا... يجب أن نعترف أن سياسة خط آب كانت غير صحيحة بطرق مختلفة، بالخصوص اتجاه النظام، لكن [أن] سبل التعاون المستقبلية [مع الأنظمة الأخرى في المستقبل] صحيحة... ليس علينا أن نتعامل مع سياسات الحزب السابقة، نحن بحاجة إلى تحديد الاتجاه الحالي، واذا قدمنا أي شيء فيجب أن نصوغه بالكامل"(72).

مع ذلك، ذكر عزيز الحاج، أن الخوف من الاعتراف بالأخطاء، على الرغم من ذلك، مازال قائما، ودعا إلى مناقشة أكثر انفتاحا.

وكانت نتيجة اجتماع منتصف تشرين الثاني الذي استمر ليومين ردا من خمس عشرة صفحة، والتي صاغها السكرتير العام في 18 كانون الأول بمساعدة أنصاره في اللجنة المركزية، باستثناء عزيز الحاج وزكي خيري(73). وأصدر ملاحظاته إلى القيادة في الداخل، بطريق غير مباشر منتقدا لهجة الاجتماع الموسع للجنة المركزية في تشرين الأول ووصفه بانه تجمع عاجل: -

"في حين كان ينبغي مناقشة التحضير للاجتماع في اللجنة المركزية أولا، كما كان ينبغي والتشاور مع أعضاء اللجنة المركزية الآخرين [خارج البلاد]. وإن كل الاقتراحات المقدمة بشأن مسألة القيادة، والتي كانت مرتبطة بمفهوم العمل الحاسم، لم يكن لها أي مبرر. بل انها الحقت أضرارا بموقف الحزب. ويؤسفني القول أن كل تلك الاقتراحات والإجراءات، تبدو لنا غير نظامية وغير مسؤولة.

ولم يكن الاجتماع الموسع يمتلك صلاحية انتخاب قيادة مؤقتة أو دائمة، وما حدث قد انتهك اللوائح الداخلية للحزب. ويجب تصحيح ذلك حسب رأينا، "(74).

ولم يطلب هذا الرد إبطال القرارات، ولكن الحزب تصرف كما لو أنها نظامية ورسمية حتى المؤتمر الوطني الثاني – حيث سيعود بقية قادة الحزب تدريجيا من أجل ذلك- والذي يمكن أن يعقد في المناطق الكردية الآمنة. بحلول ذلك الوقت هناك أكثر من وجهة

---

(72) نفس المصدر ص 64
(73) عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 85
(74) سمير عبد الكريم (اضواء على الحركة الشيوعية في العراق) ص 84

نظر ستكون موضع الاعتبار[75]. وفي نيسان من عام 1966، أعاد اجتماع اللجنة المركزية الموسع الوضع إلى ما كان عليه في السابق تقريبا، من خلال إعادة انتخاب أعضاء اللجنة المركزية المطرودين وتثبيت عضوية من انتخبوا في اجتماع تشرين الأول[76].

وفي 13 نيسان من عام 1966 تغير المشهد السياسي في العراق دراماتيكيا، حينما تحطمت المروحية التي تقل عبد السلام عارف وقتل فيها، وبعد ثلاثة أيام تم اختيار شقيقه اللواء عبد الرحمن عارف الذي يشغل منصب رئيس أركان الجيش خلفا له، فيما استمر البزاز في منصبه كرئيس للوزراء. خلال فترة البزاز تم تخفيف بعض الإجراءات القمعية ضد الشيوعيين، وظهر بعض الاستقرار كنتيجة لبعض مظاهر سيادة القانون. وفي محاولة للتعامل بشكل حاسم مع الانتفاضة الكردية، تولى عبد الرحمن عارف شن هجوم ربيعي هائل، ناشرا 65 ألف جندي بالتزامن مع القصف الجوي المكثف على معاقل الكرد. وانتهى الهجوم بوقف لإطلاق النار في حزيران بناء على مقترح البزاز المكون من اثني عشر نقطة. لقد اعترف هذا المقترح بالقومية الكردية من منظور القانون الأساسي، وقبلت اللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق الكردية، وضمن حرية الاكراد في التجمع وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات. وفي الواقع، منح الاستقلال السياسي للكرد والتمثيل النسبي في البرلمان العراقي. وقد ثار أكثر تذمر ضباط الجيش الغاضبين، الذين كانوا قد اعتبروا وقف اطلاق النار بمثابة استسلام، عندما تشكى وزير مالية البزاز من أن نفقات الجيش قد زادت بأكثر من ثلاثة اضعاف في اقل من عشر سنوات[77]. وقد تمكن الضباط المتمردين من إجبار البزاز على الاستقالة في السادس من آب لصالح ضابط سابق في الجيش هو الجنرال ناجي طالب، لكن بحلول آيار من عام 1967 أقاله عبد الرحمن عارف وأدار المنصب بنفسه، ونتيجة لذلك ظلت القضية الكردية من دون حل.

في الوقت الذي كان فيه الجيش متورطا مع المعارضة الكردية لنظام عارف، كانت الوكالات الأمنية العراقية تراقب عن كثب نشاطات الحزب الشيوعي العراقي، وقد تمكنت من اختراق كل منظمة حزبية، بما فيها اللجنة المركزية ونجحت في مراقبة انشطة الحزب

---

(75) نفس المصدر ص 85

(76) حنا بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) ص 1061

(77) نفس المصدر ص 1065

الشيوعي[78]. وبالتالي عندما بدأت التحضيرات "للعمل الحاسم" في أواخر عام 1965 وبداية عام 1966 بدأت القوات الأمنية حملة على الحزب، وفي اقل من عشرة اشهر، كان ستة أعضاء في اللجنة المركزية بما في ذلك المسؤول عن القسم العسكري للحزب قد تم اعتقالهم، وفي الواقع فان العدد الكبير من الاعتقالات لأعضاء الحزب الشيوعي العراقي في جميع أنحاء البلاد قد قوض خطط "العمل الحاسم".

لقد تم سحق منظمة منطقة الفرات الأوسط بالكامل، ومصادرة المطبعة السرية في بغداد وسجن العاملين فيها. وللتعامل مع هذا الهجوم، واصلت اللجنة المركزية خططها وبدأت بالعودة سرا إلى العراق، كان عزيز محمد اول القادمين للعراق في آذار 1966، ثم تبعه زكي خيري وكريم أحمد وعزيز الحاج وآخرون في خريف عام 1966، لقد كان لدى زكي خيري الريبة دائما من الثلاثي بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وعبد السلام الناصري، وكان قد حذر السكرتير العام عزيز محمد قبل عام قائلا "كيف يمكن أن تترك شؤون الحزب بيد هؤلاء الخبثاء الثلاثة وأنت بعيد عنهم خارج الوطن؟"[79]، ووصل عزيز الحاج بعد فترة وجيزة، وتلاه السكرتير العام وبقية أعضاء اللجنة المركزية. لقد كانوا مضطرين الآن على التعامل مع عواقب الاجتماع الموسع في تشرين الأول والقمع من جانب القوات الامنية الحكومية.

وان لم يكن ذلك كله كافيا، فقد كانت هناك مشكلة أكثر إلحاحا، تقودها الآن منظمة منطقة بغداد، مجتمعة مع ما أصبح يعرف فيما بعد باسم مجموعة الكادر. فمن عام 1964 إلى عام 1967 وعلى وجه التحديد ردا على خط آب كانت منظمة بغداد تمور بالاستياء. وقد تركز انتقادهم على القيادة التي لم تعالج شواغل الكادر، ولم تنفذ قرارات الاجتماع الموسع في تشرين الأول. بالنسبة لأعضاء منظمة بغداد، فان عقد المؤتمر الثاني للحزب كان ذو أهمية قصوى حتى يتمكن الحزب من التعامل مع ما ينظرون إليه كقضايا هيكلية وسياسية وأيديولوجية بارزة. لقد اعتبروا تلكؤ القيادة هو مناورة تكتيكية "أممية"، هدفها إضعاف القاعدة واستعادة زمام السيطرة الكاملة على الحزب. لذلك حاولوا تنفيذ ما اعتبروه متفق عليه مع قرارات الاجتماع الموسع من خلال تحضير مسودة تقرير

(78) لقاء أجراه المؤلف مع العقيد رشيد محسن مدير الاستخبارات العسكرية تحت قيادة الرئيس عارف، القاهرة (18 شباط 1973).

(79) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 263

باسمهم. وقد حاول التقرير تقييم تجارب الحزب ونشاطاته خلال العقد الماضي مشيرا إلى ما كان يعتبر أسبابا وعواقبا للوضع المعاصر. وعلى الرغم من أن التقرير ألمح إلى أن المسؤولية عن الأخطاء والفشل تقع على عاتق قيادة الحزب، لكنه لم يحدد أفرادا معينين. وقدمت مسودة التقرير إلى أعضاء اللجنة المركزية المسؤولين عن منظمة بغداد آنئذ لغرض المراجعة ولم ير عزيز الحاج أي خطأ في توزيع الوثيقة، ليس فقط على منظمة بغداد فحسب بل على كامل كادر الحزب، لأغراض تثقيفية. وقد شجعت هذه الاستجابة واضعي التقرير على تنقيحه، وعلى الرغم من أن طبيعة التقرير لم تتغير، فان لهجته أصبحت أكثر قسوة وخطابه اشد صراحة. ثم قاموا بتوزيع التقرير المعدل. وردت اللجنة المركزية بتوجيه امر بالوقف الفوري لتوزيعه عبر القنوات الرسمية للحزب، لكن مئات النسخ كان قد تم توزيعها بالفعل وجرى تعميم مضمون التقرير في المناقشات بين الكادر الحزبي.

في ظل هذه الأجواء اجتمعت اللجنة المركزية والسكرتير العام في بغداد لأول مرة منذ عام 1963 وقد اتفقا على اتخاذ إجراءات على جبهتين. أولا استهلوا سلسلة من الإجراءات لتشتيت ما اعتبروه المجموعة الأساسية المحرضة في منظمة بغداد، حيث تم نقل قادة التنظيم العمالي ومحلية الكرادة الشرقية إلى مناطق أخرى من البلاد أو إلى أوروبا الشرقية، أو تعرضوا للتهديد بالطرد من الحزب. وتصاعدت الحرب الكلامية بين منظمة بغداد واللجنة المركزية في حزيران من عام 1966، حينما أصدرت المنظمة بيانا هاجمت فيه اللجنة المركزية لتقاعسها. كما تحدت قيادة الحزب بالدعوة إلى انتفاضة شعبية مسلحة للإطاحة بالنظام العسكري العراقي. وفي آب ردت اللجنة المركزية في بيان يرفض هذا "النهج المغامر"، معتبرا أن "الانقلاب العسكري ليس هو الانتفاضة الشعبية المناسبة للظروف الخاصة ببلدنا"، هكذا تم رسم الخطوط الأيديولوجية بين المعسكرين بشكل واضح، ولم يعد الخلاف بين الجانبين على المنهج أو الشخصيات، لكنه الآن أصبح أيديولوجيا وفلسفيا على وجه التحديد.

الإجراء الثاني لاجتماع بغداد بين اللجنة المركزية والسكرتير العام هو عقد جلسة عامة للجنة المركزية عقدت في شباط من عام 1967 لتخطيط رد الحزب على تحريض بغداد، وخلال هذا الاجتماع ابلغ السكرتير العام اللجنة المركزية انه ينوي قبول دعوة خاصة

للذهاب إلى موسكو وتولي زكي خيري المسؤولية في غيابه، كما قام باستبدال عضو اللجنة المركزية المسؤول عن بغداد بعزيز الحاج والذي تم ترقيته إلى المكتب السياسي. في النهاية كلف الحاج وزكي خيري وعامر عبد الله وماجد عبد الرضا الإعداد للمؤتمر الثاني الذي كان من المقرر عقده في السنة التالية. هذه التحركات شهدت الآن عزيز الحاج أن يتعامل مع القضايا التي كان قد أثارها بنفسه ذات مرة، وهكذا أصبح لمنطقة بغداد عضوا في اللجنة المركزية كان متعطفا مع اهتماماتهم [80].

ورفضت المجموعة الأساسية في منطقة بغداد، الخضوع للتهديدات أو الإغراءات وأصبحت أكثر صخبا، ووسعوا نشاطاتهم عبر الحزب بأكمله. فقد رأوا في إجراءات اللجنة المركزية كمثال على سوء النية، وزاد كادر الحزب وقادة اللجان المحلية الأخرى من تأييدهم لمجموعة بغداد المنشقة، بحيث اتخذ شكل الصراع شكل صراع بين منظمة منطقة بغداد، بدعم من أغلبية الأعضاء الحزبيين في عموم البلاد، وبين واللجنة المركزية المعاد تشكيلها حديثا. ومرة أخرى دعت منظمة منطقة بغداد إلى تنفيذ إصلاح داخلي في الحزب من خلال عقد مؤتمر ثان للحزب، متهمين اللجنة المركزية بالمسؤولية عن خط آب وعواقبه، وطالبوا بان تتم محاسبة قيادة الحزب عن إجراءات الحزب السابقة.

ثم انتقلت المعركة بعد ذلك إلى اللجنة التحضيرية المكلفة بتنظيم المؤتمر الثاني. وتم إعداد مسودتي ورقتي عمل من ضمن الوثائق المقترح إعدادها للمؤتمر، كل واحدة منهما تمثل وجهة نظر أحد الفصيلين المتنافسين. ومن اجل دعم أولئك الذين يعارضون قيادة الحزب، فقد أعاد كلا من زكي خيري وعزيز الحاج نشر تقريرهما الأصلي لعام 1965، مع الخفض من لهجة التقرير وتجاوز ذكر أسماء الأشخاص. وكما ذكر سابقا فان هذا التقرير المعنون "محاولة في تقييم سياسات حزبنا" كان قد كتب في براغ كرد فعل على خط آب. لقد عرض (التقرير) تقييميا انتقاديا لتجربة الحزب بين الأعوام 1956 حتى عام 1963، والقى باللوم على قيادة الحزب، أي اللجنة المركزية والمكتب السياسي عن أخطاء الحزب. واكد التقرير على أن القيادة كانت مسؤولة عن كل النكسات التي عانى منها الحزب، وخاصة خلال عهد قاسم، حينما أصبح الحزب الشيوعي العراقي خانعا لقاسم والذي شخصته الوثيقة بانه يمثل مصالح البرجوازية. وأعلن أيضا أنه في نهاية

(80) المصدر السابق ص 275 وعزيز الحاج (مع الأعوام) ص 278 – 279

حكم نظام قاسم، عندما كان من الجلي أن لا مناص من الإطاحة به، فان القادة لم يفعلوا شيئا في الواقع لإنقاذ الحزب من الدمار. وفي الحقيقة فقد عززوا فعليا ارتباط الحزب بقاسم، الذي أصبح في ذلك الحين معزولا بشكل متزايد عن الجماهير. واستمر التقرير بأن القيادة كانت عاجزة وأنها انحدرت إلى الحضيض مع خط آب، وأنها عمقت الصدع في داخل الحزب.

اما المسودة الثانية (مساهمة في تقييم سياسات حزبنا) فقد كتبت من قبل عامر عبد الله وبهاء الدين نوري. فقد حاولا معارضة الآراء التي قدمها تقرير عزيز الحاج، مجادلين بأن سياسة الحزب خلال فترة حكم قاسم (1958 – 1963) لا ينبغي تبسيطها ومعاملتها كما لو كانت نهجا واحدا لا يتغير. وأشارا إلى أن قاسم وقبل أن يستسلم لميوله الديكتاتورية، كان وطنيا حقيقيا وكان يمكن كسبه لو مارس الحزب المزيد من اللباقة في تعامله معه. كما رفض تقريرهما بحذر مقاومة الحزب المسلحة للانقلاب الذي وقع في انقلاب شباط من عام 1963، بقيادة حزب البعث، معترفا بان ذلك كان خطأ تكتيكيا مؤكدا أنه كان يتعين وضع استراتيجية "التراجع إلى الريف" موضع التنفيذ بدلا عن ذلك. محاججين بانه لو كان على الحزب قد تجنب مقاومة الانقلاب عن طريق الدفاع عن قاسم بقوة، لكان يمكن أن يخفف ذلك من تعرض الحزب الشيوعي العراقي لأهوال رد الفعل العنيف من البعثيين، وانه بدلا عن السعي إلى مواجهة مسلحة مباشرة مع النظام الجديد وكان ينبغي على الحزب الشيوعي العراقي أن يحافظ على موارده. عموما كان التقرير معتدلا في انتقاداته لقيادة الحزب وتجاهل تماما أي مناقشة لخط آب.

وقدم تم نشر التقريرين بعد فترة وجيزة من الاجتماع الموسع في شباط وتم تقديمهما إلى الكادر، إلى جانب مذكرة الحزب الداخلية المعنونة "حول توجيه الأنشطة الفكرية" والمؤرخة في 27 آذار عام 1967، والتي اعترفت فيها اللجنة المركزية بالارتباك في صفوف الحزب. ومع ذلك فهي لم تتحمل اية مسؤولية عن الانقسامات وعزت مشاكل الحزب، بدلا عن ذلك، إلى قوى دولية وتنظيمية خارج نطاق سيطرتها، موضحة :-

"إن انتصار الانحراف اليميني عام 1964 حدث في ظروف وملابسات كانت مؤاتية لنمو الأفكار اليمينية، والتي ساعدها ضغط مفاهيم البرجوازية الصغيرة...بالاضافة إلى الاضطراب السائد في الحركات الشيوعية في العالمين العربي والدولي... وكذلك الفجوة الكبيرة [في شخصيات] هيكل قيادة

الحزب، مما أدى إلى تفاقم الوضع... تجاهل خط آب إرادة الكادر وتنظيمات الحزب... إن نقطة التحول في سياسات الحزب ومبادئه، مثل عام 1964 عن المواجه، كان ينبغي أن يسبقها اعداد فكري مستمر، كان ينبغي أن يساهم فيها وان يتقبلها غالبية الحزب... إن عواقب خط آب كانت فقدان الشعب للثقة في الحزب [القيادة] واضطراب واسع النطاق في داخل الحزب... رد فعل [الكادر] على هذا الانحراف والأساليب المستخدمة لفرضه بشكل كبير على [العضوية]، مثل انتهاك الديمقراطية الداخلية، اسفرت عن ردود فعل خاطئة [من قبل القيادة] إلى الوضع الذي لاتزال عواقبه نتعامل معه الان.... اجتماع نيسان من عام 1965 صحح السياسة الحقيقية للحزب، لكنه لم يدن الانحرافات اليمينية الخاطئة فكريا... وبينما ادان الاجتماع الموسع للجنة المركزية في تشرين الأول من عام 1965 خط آب، لكنه لم يحل المشكلة، لأن الاعتراف بها لم يكن مصحوبا بتحليل عملي أو تفسيرا لتثقيف الكادر. وهذا الاضطراب قد تحول إلى أزمة داخلية عميقة...وأدى إلى آثار تنظيمية شديدة في بعض من اهم واوسع اقسامنا".

بعد أن كسب السكرتير العام للحزب زكي خيري إلى جانبه ، فقد عينه كسكرتير عام بالوكالة. وعلى الرغم من الانشقاقات في صفوف الحزب فقد غادر بغداد إلى موسكو في أوائل شهر نيسان. مع ذلك، فان الحزب رغم انه كان يحاول فهم أخطر مشاكله الأيديولوجية والهيكلية، إلا أنه بقي مشلولا بانشقاقه الداخلي وما جعله غير قادر على النهوض بمهامه، ناهيك عن أن يكون القوة المهيمنة على الساحة السياسية العراقية [81]. في هذه البيئة، أرتفعت دعوات من الكادر مطالبة بالتوجيهات، وعندما لم يتلقوا أي استجابة من القيادة، فقد تعمقت حالة الإحباط لدى هذه الكوادر. ومع رحيل السكرتير العام والمعنويات المتدنية للحزب، وجد الحزب الشيوعي العراقي مرة أخرى نفسه غير مهئ حيث المنطقة كانت تحوم على حافة مواجهة بين إسرائيل والعالم العربي. وفي العراق نفسه، كان نظام عبد الرحمن عارف يمر بأزمة الثقة الخاصة به، ولمواجهة ذلك قام الرئيس عارف في 10 أيار عام 1967 بتولي رئاسة الوزراء مرة أخرى. وفي 17 أيار، أي قبل ثلاثة أسابيع من اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، أصدر الحزب بيانا غامضا يندد

(81) كثير من اللقاءات أجريت مع المشتركين في تلك الأحداث، معظمهم تركوا الحزب، عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 97 – 99، مع الأعوام ص 232 – 273، زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 269، سمير عبد الكريم (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) ص 145 – 185، صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 128 – 130.

بالتهديدات الإسرائيلية. وتحت الضغط المتزايد دعا زكي خيري إلى اجتماع غير مقرر للجنة المركزية، على الرغم من عدم توفر النصاب القانوني، لكن الاجتماع نشر بيانا إنشائياً دعا إلى تعبئة الجماهير.

وبحلول حرب حزيران، وجد الحزب وقيادته انهم لم يكونوا مهيئين للعب أي نوع من الادوار استجابة للأزمة التي تزداد اتساعا، وفيما يتعلق بالساحة السياسية العراقية، فقد كانوا غير ذوي صلة بالأمر تماما. وحينما دعا زكي خيري إلى اجتماع آخر في أوائل حزيران لم يحضر عامر عبد الله واثنين من حلفائه المقربين، مفترضين عدم تحقق النصاب القانوني مرة أخرى، وفي الخامس من حزيران فقط ومع شن إسرائيل هجماتها على مصر، كانت اللجنة المركزية قادرة على تحقيق نصاب تم تجمعه على عجل، وبعد الاجتماع كان البيان الختامي الذي كتبه عامر عبد الله، قد تعامل مرة أخرى بعموميات غامضة[82].

ومع أن الهرمية الحزبية أثبتت عدم فاعليتها، إلا أن أعضاء الحزب أصبحوا جزأ من المظاهرات العلنية العفوية ضد الهجوم الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن. أتاحت هذه الجهود للحزب الشيوعي العراقي مرة أخرى فرصة العودة للانضمام إلى المشهد السياسي الوطني، على الرغم من الانشقاق بين قاعدته وقيادته. واستجابة لاستنفار القاعدة الشعبية فأن اللجنة المركزية المتجددة استمرت باللقاءات مع استمرار خوض الحرب[83]، وطلب من السكرتير العام العودة من الاتحاد السوفييتي.

على أية حال، وعلى الرغم من تزايد نشاط الحزب على المستوى التنظيمي، لكن الصراع بين اللجنة المركزية ومنظمة منطقة بغداد بقي مستمرا. وعندما صدر في تموز مناضل الحزب، كشفت اللجنة المركزية للحزب أن الحملة على المنشقين كانت وشيكة، فقامت منظمة منطقة بغداد بأخذ زمام المبادرة، وتحدت القيادة بالدعوة إلى اجتماع طارئ

(82) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 277 -281، وعزيز الحاج (مع الأعوام) ص 282 -283.

(83) زكي خيري (صدى السنين) ص 280 – 281، عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 293 - 301

للكادر المتقدم في 17 أيلول. وهذا الاجتماع ترأسه عزيز الحاج وقدم فيه تقريرا مفصلا بشأن الأزمة في داخل الحزب. وتبع ذلك نقاش طويل تم الاعتراف فيه بـ :-

"إن الحزب يعاني من أزمة، هيكلية، وسياسية، وفكرية عميقة أخمدت كل طاقته وأعاقت أنشطته...واهم مظهر من مظاهر ذلك، تمثل في الارتباك الفكري الكبير... [وأدى إلى] فوضى تنظيمية، وعدم ثقة في القيادة السياسية، وانتشار الليبرالية والتقاليد غير الشيوعية، وكشف العمل الداخلي للحزب ونمو الكتل، وزيادة الصراعات الموهنة... وقد كان لكل ذلك أثر سلبي في عرقلة نشاطات الحزب [كما ظهر بالخصوص في منطقة بغداد]...لقد توسعت أزمة الحزب بشكل عميق لأنها شملت كل نشاطات الحزب وهي تعود زمنيا إلى ثورة تموز عام 1958، مما كان له اثر مدمر بعيد المدى على الحزب واسهم في التفريط في ثورة الشعب. إن الأزمة عبرت عن نفسها بشكل كامل مع فرض خط آب عام 1964 والذي خلق حالة من عدم اليقين الداخلي الكامل، ودمر ثقة القاعدة بالقيادة...وأدى إلى نزاعات وانقسامات شديدة وعرض الحزب إلى الخراب تقريبا. إن اجتماع نيسان لعام 1965 لم يحل القضية، بل لم يحقق سوى تخفيف مؤقت وجزئي.. ولم [يعالج] الانحراف اليميني [أو يتعامل مع] جذوره الأيديولوجية والاستراتيجية، ولم يكن مصحوبا النقد الذاتي شجاع، ولم يتم وضع أي تدابير هيكلية ملائمة، ولاسيما في عملية تكوين القيادة، وبعد فترة وجيزة تفاقمت الأزمة وتزايدت الصراعات الداخلية بين القيادة والكادر، خصوصا في نهاية عام 1965 ومنتصف عام 1966...إن حزبنا اليوم لا يعاني من الفوضى والتخلف السياسي فحسب، ولكنه أيضا يواجه الواقع المتزايد للانقسامات"(84).

وقد تبنى اجتماع 17 أيلول القرارات التالية: -

1. إن أولئك المسؤولين عن الحزب بين أعوام 1958 إلى 1964 سيفصلوا، وسيتم تحديد مصيرهم النهائي بحلول المؤتمر الثاني القادم.
2. يجب ادانة خط آب والغائه.
3. سيتم إنشاء قيادة مركزية مؤقتة تكون مهمتها الرئيسية "تطهير" الحزب من كل أولئك المرتبطين بالقيادة القديمة، إلى جانب تجديد الالتزام بالممارسات الديمقراطية المركزية، والقيادة الجماعية، والنقد والنقد الذاتي. إن القيادة المركزية المؤقتة مكلفة أيضا بعقد مؤتمرات محلية، وتقديم مشاريع برامج الحزب،

(84) قرارات الاجتماع الاستثنائي للحزب الشيوعي العراقي مستنسخة من كتاب عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 165 – 172 (17 أيلول 1967) صفحات 1 و2

واللوائح الداخلية وتقييم سياسات الحزب والشؤون الداخلية. بالإضافة إلى أن تضطلع القيادة الجديدة بمهمة التحضير للمؤتمر القادم ووضع جدول أعمال لاهتمامات الحزب المباشرة، بما في ذلك مسائل التعاون الوطني مع العناصر التقدمية والديمقراطية، والسياسة الاقتصادية المرتبطة خصوصا بصناعة النفط، وتطوير سياسة عربية[85].

وفي النهاية أعلن أولئك الموجودين في الاجتماع عن نفسهم انهم حركة "تطهير الحزب."[86] ولوضع شعار "تطهير الحزب" موضع التنفيذ، اعتقلت القيادة الجديدة زكي خيري وبهاء الدين نوري بشكل مؤقت، ربما من خلال استخدام القوة الجسدية.[87] ومع أن عزيز الحاج أدان هذا الإجراء بشكل علني، إلا أنه لايزال يرغب باعتقال القيادة إلى أن تستقر الأمور[88].

ردا على ذلك عقدت اللجنة المركزية القديمة المحاصرة والمعزولة اجتماعا طارئا بعد يومين وقررت طرد عزيز الحاج والضالعين معه. وطبقا لتعميم داخلي وزعته القيادة المركزية في اجتماعها، هددت اللجنة المركزية بكشف أسماء جماعة القيادة المركزية لوكلاء الأمن. وفي 26 أيلول عقد اجتماع طارئ بقيادة بهاء الدين نوري وستة آخرين ووضع موضع التنفيذ خطة لاعتقال عدد من قادة القيادة المركزية الجديدة بالقوة، تماما كما فعلت القيادة المركزية باللجنة المركزية قبل أسبوع[89].

ومنذ هذه النقطة فصاعدا، أصبح للحزب الشيوعي العراقي حزبين منفصلين، (الحزب الشيوعي العراقي) القيادة المركزية (ق.م)، و(الحزب الشيوعي العراقي) اللجنة المركزية (ل.م)، وكلا منهما يدعي انه الحزب الشيوعي العراقي الشرعي، وكلاهما يطبعان جريدة الحزب (طريق الشعب) وتعاميم الحزب الداخلية (مناضل الحزب) بنفس الأسماء. كان لكل منهما موقفه الأيديولوجي الذي يهاجم غالبا نظيره الآخر، ويشرح موقفه كما لو انه الممثل الشرعي الوحيد للحزب الشيوعي العراقي. وعند ذلك دعا الحزب الشيوعي

---

(85) نفس المصدر – صفحات 3، 4، 5
(86) عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 123
(87) زكي خيري (صدى السنين في ذكريات شيوعي عراقي مخضرم) ص 283 – 284.
(88) نفس المصدر ص 284 – 285، وعزيز الحاج (مع الأعوام) ص 237
(89) (دعونا نحمي وحدة حزبنا من مثيري الانحراف) 28 أيلول 1967.

العراقي (ل.م) مرة أخرى السكرتير العام للعودة إلى الوطن وعقد اجتماعا موسعا في الثالث من تشرين الأول 1967. وحاول الحزب الشيوعي العراقي–ل.م، آنذاك، إعادة تجميع قوى الحزب لمكافحة الخطر الجديد لجماعة القيادة المركزية من خلال التحضير للمؤتمر الثالث، الذي عقد فعلا حالما عاد السكرتير العام في كانون الأول من عام 1967. واصدر زكي خيري نيابة عن مجموعة اللجنة المركزية تعميما داخليا في منتصف عام 1967 والذي اعلن فيه "**لقد ثبت بدون أدنى شك بان قيادة منظمة منطقة بغداد كانت مصممة على إنشاء حزب جديد بفصل منطقة بغداد** [عن قيادة الحزب] "، وان احد قادة القيادة المتمردين "**طالب بعقد مؤتمر لمنطقة بغداد، سواء وافقت اللجنة المركزية ام لا، وان هذا الشخص كان يدعو المناطق الأخرى إلى إرسال ممثلين عنهم لاختيار قيادة جديدة** ". وقد واصل زكي خيري مهاجمة عزيز الحاج شخصيا قائلا: –

"**عندما كان مسؤولا عن الحزب من عام** 1948 **إلى** 1952، **كان بيروقراطيا قاسيا وسوطا قمعيا على ظهور الرفاق، ثم تغير ليصبح داعية للحرية، إلى الدرجة التي أصبح فبها ليبراليأ، ثم تحول ليصبح مغامرا استفزازيا يفرض وجهة نظره بالقوة على الآخرين**".

واتهم خيري عزيز الحاج بتدبير اعتقاله في 17 أيلول ووصف مجموعة الحاج بانها "**أسوأ كتلة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي**"، حتى انه ذهب إلى وصف الحاج بال "ناصري". ففي الخطاب السائد ذلك الوقت، فإن الماركسيين الذين يوصفون بان لديهم توجهات ناصرية ينظر إليهم على أنهم تحريفيون، إن لم يكن كشوفينين عرب.

وعندما كان زكي خيري يشن هجومه، أصدر المكتب السياسي للجنة المركزية توجيهات لكل الخلايا واللجان داعيا إياهم بأن يقوموا بطرد أي شخص مرتبط بالقيادة المركزية. واستمرت اللجنة المركزية بإدانة المجموعة عبر نشرة "مناضل الحزب" العائدة لها، مؤكدة أن أحد أسباب الانشقاق في الحزب كان "الاستغلال" [من قبل عناصر القيادة المركزية] للتسامح غير المبدئي الذي كانت تمارسه قيادة الحزب [ل.م] والتي كانت تخشى من انقسام مفتوح في الحزب. وطبقا للتعميم الداخلي، فان الأزمة داخل الحزب في الفترة ما بين 1958 إلى 1964 قد "ضربت هذه الضربة السياسية والتنظيمية القاسية للحزب

والتي أضعفت فاعليته... وقللت من ثقة الجماهير في قيادة الحزب... وقيدت الديمقراطية في رسم سياسات الحزب...ونشرت الليبرالية والتشرذم التنظيمي."[90]

لقد كان الوضع معقدا، وعبر عن نفسه في توازن دقيق للسلطة بين اللجنة المركزية والقواعد، وتعقد أكثر بتوازن آخر غير مستقر للقوة داخل اللجنة المركزية ذاتها مع وجود بهاء الدين نوري وزكي خيري وباقر إبراهيم الموسوي في جانب، وبقية أعضاء اللجنة المركزية، أما معارضين لهم أو يتهمونهم بالانتهازيين الذين انتقلوا من جانب إلى الجانب الآخر ولكن دون اتخاذ موقف. وهكذا، لم تكن هناك مجموعة قوية بما فيه الكفاية لتحدي الوضع الراهن، كل مجموعة لا تثق بالأخرى، وكلا منهما كان يخشى أن التغير في ميزان القوى من شأنه أن يقوض وضعها. وبدأت كل مجموعة في البحث عن تحالفات مع مختلف الجماعات المتمردة داخل الحركة الشيوعية لتعزيز وضعها وفي الوقت نفسه إضعاف الطرف الأخر. ونتيجة لذلك حققت الجماعات المتمردة، والتي كانت معزولة في السابق عن الحزب، نفوذا أكبر مما كان سيكفله لها حجمها الفعلي، وفي هذه العملية اكتسبت نفوذا متزايدا على اللجنة المركزية.

في ظل هذه الحالة غير المستقرة، فأن مجموعة الكادر الصغيرة، ولكن الواضحة والمنظمة جيدا انبثقت في اجتماع عقد في 30 حزيران 1967. وقاموا بنشر مشروع وثيقة للمناقشة في داخل الحزب فقط، وتم تسليمها لكلا من اللجنة المركزية والقيادة المركزية وفي النهاية أصدروا مذكرة الـ 27 من أيلول. تعود نشأة قيادة هذه المجموعة إلى بعض الأعضاء في منظمة بغداد، وخصوصا في تنظيم المثقفين واللجان الطلابية والتي كان يقودها في البداية نجم محمود وأعضاء آخرين في منظمة الحزب الشيوعي العراقي في بريطانيا. وكان من بين هؤلاء الأفراد خالد احمد زكي، الذي كان ناقدا لسياسات الحزب (خصوصا خط آب) واكتسب اتباعا له بين العراقيين في لندن وغيرها من المدن الأوروبية، والذي عاد إلى بغداد عام 1966، حيث نجح في توسيع دائرة نفوذه. ولدى عودته أسندت إليه مسؤولية المنظمة القائمة والمعروفة باسم "خط حسين"، والتي أيدت الدعوة إلى "الكفاح المسلح" كما روج له خالد أحمد زكي في السابق. وفي دوره الجديد، قام بتوسيع وتقوية

(90) الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية، مناضل الحزب (جزء من رسالة في تشرين الثاني 1967).

وتكثيف أنشطة المجموعة، والتي أضافت إلى سمعته التي أسسها خارج العراق وعززت مصداقيته أكثر في البيئة المضطربة لسياسة الحزب.

لقد مكن هذا النجاح أعضاء لجنة المثقفين ، الذين لم تكن لهم نية الانشقاق، وليست لديهم الرغبة في الانضمام إلى القيادة المركزية، التعبير عن قلقهم بشكل علني. كان لدى هذه المجموعة تحفظات بشأن سلوك كلا من الحزب الشيوعي العراقي-ل.م والحزب الشيوعي العراقي-ق.م. وفي السادس والعشرين من أيلول عام 1967 أصدرت المجموعة مذكرة داخلية بعنوان "دعونا نحوِّل أزمة الحزب إلى وحدة مبدئية والتي ستمكن الحزب من قيادة ثورة الشعب نحو النصر" ووقع عليها باسم "مجموعة من كادر الحزب" (التي عرفت فيما بعد باسم مجموعة الكادر) والتي ادانت فيها كلا من اللجنة المركزية والقيادة المركزية (جاء فيها): -

" لقد عانى حزبنا طوال سنوات من أزمة داخلية حادة تسببت في فقدان أي وحدة حقيقية، خنقت كل طاقاته، والغت دوره في قيادة حركة الشعب الثورية. وأدى ذلك مؤخرا إلى أن يصبح الحزب مريضا، تنخره التناقضات غير المبدئية والانتهازية ويبتلعه الاضطراب والشك وعدم وجود وجود اتجاه.

وتمثلت هذه الأزمة في الأيام القليلة الماضية، بمحاولة حمقاء اتخذتها مجموعة من الأشخاص من الذين لعبوا دورا رئيسيا في فرض وتعزيز اليمينيين، مسخرين بعملية تفكيك [الحزب] في [خط آب] 1964. وكان هذا هو السبب الرئيسي في تشديد الأزمة الداخلية للحزب وأصبح متحجرا. ولهذا فأن المحاولة الأخيرة، في رأينا، هي امتداد خطير لهذه الأزمة [المبكرة]، وهي [بالتأكيد] ليست وسيلة علاج فعالة لها. وبسبب جدية المخاطر التي يواجهها الحزب، وإصرار قيادة الحزب بالاستمرار بنفس العقلية، وبنفس المنهج الخاطىء في التعامل مع الأزمة، وبسبب رفض القيادة بالاعتراف بوجود أزمة والتي هم مسؤولون عنها بشكل واضح، تعمقت الأزمة لدرجة أصبح فيها الصراع صراعا غير مبدئي. فضلاً عن ذلك، فان الذين قادوا المحاولة الأخيرة ادعوا لنفسهم راية ثورية لايستحقونها. هكذا وجدنا أن من اللازم إيصال الحقائق إلى القواعد الحزبية. نحن واثقون أنها هي وحدها فقط قادرة على التعامل مع أزمة الحزب بروح القلق على الحياة الصحية للحزب ووحدته المبدئية دون أن تتاثر بالاعتبارات الانتهازية والشخصية. بالإضافة إلى ذلك، فان اقتناعنا بأن أي محاولة للتعامل مع أزمة الحزب يجب أن تأتي من القواعد والمنظمات الحزبية والا فانها سوف لن تنجح، وسوف تقود فقط إلى مزيد من الضرر للحزب وتعميق أزمته. ...ان غالبية أعضاء الحزب والجماهير الشعبية تدرك بان قيادة الحزب بعد ثورة تموز [1958] كانت غير متماسكة، وفي الواقع، كانت مشاركة في انقلاب شباط الرجعي [1963] ومسؤولة عن فشل ثورة شباط [الشعبية]. إن قيادة الحزب تتحمل مسؤولية

تاريخية كبيرة، بسبب قصر نظرها وعدم قدرتها على فهم طبيعة الاحداث في العراق ووصف الحلول الصحيحة لها، ولهذا السبب فهي تستحق الإدانة لكونها غير جديرة بالمنصب الذي تحتله في الحزب. ...مع نهاية نظام البعث... أعلن البعض من قادة الحزب أنفسهم بأنهم هم قيادة الحزب دون استشارة القواعد الحزبية أو تنظيماتها... ومنحوا لأنفسهم امتياز تعديل المبادئ الأساسية للحزب وأعلنوا بشكل سافر التخلي عن [مبدأ] ديكتاتورية البروليتاريا والدور الطليعي للطبقة العاملة العراقية في قيادة الثورة الديمقراطية الوطنية، وقدموا أنفسهم للسير حسب توجيهات القيادة البرجوازية الرجعية لعبد السلام عارف وهيكله المثير للشفقة "الاتحاد الاشتراكي العربي" دون تفويض من مؤتمر الحزب أو منظماته، بل ذهبوا إلى ابعد من ذلك وبدأوا في تنفيذ خطة شريرة لتفكيك حزبنا و"اذابته" في مستنقع الحركة البرجوازية الرجعية".

ومضت المذكرة في تحديد ثلاثة "اتجاهات" أو تجمعات ضمن الحزب. الأول كان الاتجاه ضمن قيادة الحزب. اعتبرت مجموعة الكادر أنهم مسؤولون عن خط آب، وترويع أولئك الذين اختلفوا معهم، والتقدم بطلب، ودون إقرار من الحزب، بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، واخيرا تعبئة أعضاء الحزب في دعم نظام عارف. والاتجاه الثاني والذي تم تحديده بأولئك الذين أصبحوا فيما بعد القيادة المركزية، ووصفت الوثيقة هذا الاتجاه بانه مشابه للمجموعة الأولى، والذين "يمثلون مرتزقة من النوع الذين وجدوا انفسهم أعضاء في الحزب الشيوعي، والذين كانوا ينتقدون أي خط حزب وأي خط سياسي، لكنهم يناقضون انفسهم ويمارسون العكس في اليوم التالي، لكن بثمن، مثل الراتب أو منصب قيادي أو امتيازات رخيصة". وطبقا لنفس المذكرة فان "الصراع الحالي هو في جوهره صراع بين اتجاهين يمنيين، (هما) اليمين المتطرف لقيادة الحزب واليمينيين الذين يرغبون في تولي القيادة". اما الاتجاه الثالث الذي حددته مجموعة الكادر، فكان يمثل غالبية القواعد والمراتب الادنى من الكوادر الحزبية. وهذا التجمع كان ضد كلا من الاتجاهين الآخرين وكان يبحث عن طريق لخروج الحزب من مستنقعه.

واكدت الوثيقة أن "الحل الوحيد والصحيح لأزمة الحزب هو تحقيق الوحدة في جميع المنظمات الحزب من القيادة فنزولا "، واقترحت الوثيقة عددا من المعايير لتقييم القيادة هي (1) موقفهم في مقابل خط آب عام 1964 (2) التزامهم المبدئي بعقيدة الحزب بين اعوام 1958 و1964 (3) خدمتهم كنموذج يحتذى به في الاقوال وآلافعال (4) انتخابهم الديمقراطي الحر واحترامهم لمنظمات الحزب. وشددت الوثيقة ايضا على ضرورة

الالتزام بقوانين الحزب واحترام مبادئه. واقترحت ايضا ثلاثة حلول أساسية (1) عقد مؤتمر فوري للحزب تشارك فيه جميع المنظمات، لمحاسبة القيادة السابقة وانتخاب قيادة جديدة باستخدام المعايير التي بينت في السابق (2) المزيد من المشاركة للقواعد الحزبية في ادارة الحزب وفي تنفيذ سياساته المتعلقة بأزمة الحزب (3) عقد المؤتمر الوطني الثاني من أجل أن تكون عملية انتخاب القيادة وخضوعها للمحاسبة، ممارسة اعتيادية في عمل الحزب.

وبما أنه لم تكن هناك اختلافات جوهرية بين مجموعة الكادر والقيادة المركزية المؤقتة على المبادئ الأيديولوجية، فقد اقترح عزيز الحاج من القيادة المركزية المؤقتة اجتماعا مع نجم محمود في منتصف تشرين الثاني لشرح موقف القيادة المركزية، ثم تلا ذلك حوار بين مجموعة الكادر التي يقودها نجم محمود وخالد احمد زكي (اسمه الحزبي ظافر) والقيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج. ثم اقترح عزيز الحاج على اجتماع الكادر الموسع للقيادة المركزية في الثاني من كانون الثاني عام 1968، اندماج فريق الكادر مع القيادة المركزية. وقد جادل بان "عودة الكادر ستعزز نضال الحزب وستوجه ضربة لليمين...وأن هناك من بين فريق الكادر عناصر ذوي أفكار جيدة. كما أن لديهم أعضاء أشداء. وليس هناك خلاف بيننا ايديولولوجيا "[91]. لقد أدى هذا الاجتماع إلى احداث بعض التغييرات في تركيبة قيادة الحزب الشيوعي العراقي–ق.م استنادا إلى قبول المعايير التي وضعتها مجموعة الكادر. ولم ينتخب خالد احمد زكي عضوا في القيادة إلا بعد استشهاده في عملية أهوار الغموكة ، فيما انضمت غالبية مجموعة الكادر إلى الحزب الشيوعي العراقي–ق.م دون أي شروط. ومع ذلك لم ينضم نجم محمود أو يطلب منصبا قياديا، مما يرمز إلى أنه لم يكن مكترثا بالسعي لتحقيق مكاسب شخصية.[92]

وأشار عزيز الحاج إلى أن مجموعة الكادر كانت ترغب بالشروع في الكفاح المسلح لكن" الشيء الجيد هو أن بعضهم لايريدون البدء دون التنسيق معنا، على الرغم من أن

(91) دقائق من اجتماع القيادة المركزية (2 كانون الثاني 1968) في كتاب عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 239

(92) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ: أوراق في السيرة الذاتية الشيوعية) لندن: الرافد للتوزيع والنشر 2002) ص 226

المتطرفين كانوا يدعون للبدء الفوري"[93]. وهذه الرغبة بالشروع في كفاح مسلح ثبتت انها مغرية للعديد من كوادر الحزب، واستفادت بعض المجاميع المستقلة ذاتيا من المشاحنات الحزبية السائدة للانفلات بالعمل والقيام بأعمال تمرد، خصوصا في الجنوب. كانت احدى هذه المجموعات فصيلا صغيرا سعى للتعاون مع مجموعة الكادر (على الرغم من انه لم يكن جزءا منها). وقد شرعت بكفاح مسلح خاص بها لتؤسس "منظمة الكفاح المسلح" في 10 تشرين الثاني 1967. وقد أيدت هذه المجموعة، بقيادة امين حسين الخيون، استمرار الكفاح المسلح كما دعا لها أصلا كنفرنس الحزب في تشرين الأول عام 1965 (أي أن القوات المسلحة ستلعب دورا حاسما بالإطاحة بنظام عارف). واقترح الخيون أن يبدأ الكفاح في الجنوب خصوصا في مدينة البصرة. وناقش أن وضع الحزب قد اعطى (وزنا) مفرطا للجيش ولبغداد وأهمل بقية البلاد . وكان (أمين الخيون) مسؤولا عن لجنة الحزب المحلية في البصرة ومدافعا عن أولوية الجنوب بشكل عام، والبصرة على وجه التحديد، في الكفاح المسلح. هذا الموقف تم رفضه من قبل الحزب الشيوعي-ل.م في سنوات (1966 –1967) ونتيجة لذلك انفصل الخيون عن قيادة الحزب.

لقد خططت "منظمة الكفاح المسلح" لإطلاق تمردها في اهوار الجبايش في محافظة ذي قار في كانون الأول عام 1967، وكانت العملية الأولى كمينا لأمين صندوق حكومي، في جهد لتمويل عملياتها المستقبلية. وقد تم احباط العملية بعد أن أصبحت تفاصيلها مكشوفة للسلطات، وتم اعتقال الخيون في 24 شباط 1968. وبينما كان في السجن، استنكر عدد من اتباعه أسلوبه الديكتاتوري. وبعد ذلك بقليل تلاشت منظمة الكفاح المسلح وما تبقى من الأعضاء الناشطين في هذه المجموعة أما اعتقلوا أو انضموا إلى الحزب الشيوعي العراقي-ق.م ليكونوا نواة "اللواء الثاني عشر" والذي شرع بكفاح مسلح آخر، وهذه المرة لتنفيذ القرارات التي تم التوصل اليها في الاختماع الموسع للحزب الشيوعي العراقي-ق.م والذي عقد في بغداد في كانون الثاني عام 1968. وعين الحزب الشيوعي العراقي-ق.م خالد احمد زكي لقيادة لواء جبهة الكفاح الشعبي المسلح (المعروف ايضا باسم لواء الاثني عشر) وتم تزويده بالتمويل اللازم من اموال تم الحصول

(93) دقائق من اجتماع القيادة المركزية (2 كانون الثاني 1968) في كتاب عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 235

عليها من خلال هجوم ناجح ضد أمين صندوق أحد الدوائر الحكومية في السليمانية نهاية آيار عام 1968[94].

لقد كانت نشأة الكفاح المسلح مرتبطة ارتباطا وثيقا بخالد احمد زكي الذي كان يعتقد أن الاهوار في العراق أكثر ملائمة للكفاح المسلح من المناطق الجبلية في الشمال[95]. وكان هدفه حينما بدأ نشاطاته، هو الإعلان عن ولادة الكفاح المسلح، والذي كان المأمول أن يجذب الآخرين للانضمام إلى الحركة. وطبقا لنجم محمود فقد أصر خالد احمد زكي على أن التحرك سوف ينجح، وانه ينبغي البدء به من الاهوار ومن ثم يتوسع نحو الفرات الأوسط قبل التقدم إلى ريف الكوت[96]. مع ذلك فان قيادة الحزب الشيوعي العراقي- ق.م لم تكن ملتزمة، كما هي الحال مع (ظافر)، بدعم الانتفاضة ماديا ومعنويا، فقد رأى قائد القيادة المركزية أن "الجبهة الشعبية للكفاح المسلح ليست البديل الوحيد لـ [التحرير]، بل كأحد انشطة النضال الهامة جدا ضمن استراتيجية عامة واسعة كان لها دور في دائرة اوسع"[97]. وقد تسلم نجم محمود بيانا من خالد احمد زكي اتهم فيه القيادة المركزية بعدم اخذ أفكاره عن الكفاح المسلح على محمل الجد، محذرا "بأننا يجب أن نكون يقظين". وبعد أسبوعين أطلق خالد احمد زكي كفاحه المسلح، مؤمنا انه إذا تردد لأي فترة اطول فان "كل فكرة الكفاح المسلح ستموت"[98]. وهكذا، في عشية 28 أيار 1968 بدأت الجبهة "لهيب حرب الأنصار المجيدة في اهوار الجنوب" كما ورد في أول بيان عسكري رسمي ونشر في نشرة اخبار الجبهة (اللهيب)[99].

اوضح البيان أول عملية ناجحة للجبهة، والتي كانت ضد مخفر للشرطة في هور الغموكة، حيث تمكنوا من الاستيلاء على حامية المركز واحتجاز جميع المراتب بدون اي خسائر في الارواح، ومن ثم تم إلقاء محاضرة على الشرطة المحتجزين في زنزانة واحدة بشأن

---

(94) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ) ص 243 – 246.

(95) علي كريم سعيد (العراق: البيرية المسلحة : حركة حسن سريع وقطار الموت) بيروت، دارالفرات للنشر 2002 ص 2014.

(96) لقاء أجراه المؤلف مع نجم محمود، باريس (5 حزيران 1982).

(97) علي كريم سعيد (العراق: البيرية المسلحة) ص 219 – 219

(98) لقاء أجراه المؤلف مع نجم محمود، باريس (5 حزيران 1982).

(99) الجبهة الشعبية للكفاح المسلح بيان رقم 1 (اللهيب) (نشرة الاخبار) المجلد 1العدد 1 (1 حزيران 1968)

الوضع السياسي في البلاد قبل إطلاق سراحهم. وحدث اشتباك أكبر من ذلك بعد يومين في 30 آيار 1968، حينما أرسل لواء عسكري عراقي قوامه 700 جندي لقمع التمرد. وعند وصولهم بطائرات هليكوبتر، فاجأوا أعضاء الجبهة، فاضطر ثمانية منهم إلى التقهقر بسرعة نحو الاهوار حيث قطعوا عن العالم الخارجي. وانسحب ثلاثة آخرين بأمان إلى مكان آخر، لكن الطقس العاصف اجبر الآخرين على البقاء في الخلف. شرعت الجبهة بعد ذلك بهجوم ثان بعد إعادة تجمعهم في اهوار الغموكة على بعد حوالي 20 كيلومتر عن مدينة الشطرة. ولم تستغل قوات الجيش تفوقها، بسب من تقديرهم المبالغ به لأعداد أفراد الجبهة. وبدلا عن ذلك اعادوا تجمعهم وتقدموا بحذر قبل أن يهاجموا عميقا في الاهوار في اليوم التالي، اعتقادا منهم أن قوات كبيرة من المتمردين تختبىء في الاهوار، وواصلوا تقدمهم لمدة ثلاثة أيام، وخسروا طائرة هليكوبتر عسكرية، قبل أن تضطر "القيادة العسكرية العليا" للجبهة على الاستسلام بعد نفاذ ذخيرتهم. وطبقا لبيانهم الختامي الصادر في 6 حزيران 1968، فان الأعضاء الثمانية الذين تراجعوا إلى داخل الاهوار استسلم ثلاثة منهم للجيش وجرح اثنان آخرين وبالتالي ألقى القبض عليهم، وفي 3 حزيران كان هناك ثلاثة بينهم خالد احمد زكي قد قتلوا بعد محاصرتهم من قبل الجيش[100].

وفي تقييم مجموعة الكادر ومساهمتها في القيادة المركزية علق عزيز الحاج ،مسترجعا ما حدث قبل ربع قرن، بالقول "**ومهما يكن الأمر فإن من مآثر الفريق شجاعتهم في نقد سياسات اللجنة المركزية على مدى سنوات، كما يدين لهم حزب القيادة مباشرة بتشكيلاته المسلحة في الأهوار**"[101].

على الرغم من أن اللواء هزم عسكريا، لكن اسطورته استمرت في الهام اليساريين والتقدميين في العالم العربي، وكذلك في مجتمع المغتربين في أوروبا وأمريكا. وفي الواقع فان مآثر اللواء قد تم تخليدها من قبل الروائي السوري حيدر حيدر في روايته (وليمة

(100) الجبهة الشعبية للكفاح المسلح (بيان رقم 2: الأنصار يقاتلون المئات من قوات العدو وأسقطوا طائرة هليكوبتر" اللهيب (نشرة الاخبار) المجلد الأول، العدد 1 (1 حزيران 1968).
(101) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ) ص 226

لاعشاب البحر: نشيد الموت)[102]. وقد اعيدت طباعة الرواية عدة مرات وفي عام 2001 وبعد الكثير من السنوات، اثارت طبعة جديدة للرواية ضجة في القاهرة بسبب إساءتها لبعض الجماعات الدينية، وقد تصاعد الجدل عن الرواية بما فيه الكفاية ليدفعها مرة أخرى على قوائم أفضل المبيعات، وإعادة تقديمها لاسطورة "انتفاضة الاهوار" للجيل الجديد. ولكن، على الرغم من تضحياتهم في وقت هزيمتهم من قبل القوات الحكومية، فان مجموعة الاثني عشر قد أدينت من قبل الحزب الشيوعي العراقي –ل.م لحرب الأنصار التي شنتها، وتم وصم عزيز الحاج ومجموعته في كتاباتهم باعتبارهم "عصبة من المثقفين المغامرين الفرديين البرجوازيين"[103].

تشكيل الحزب الشيوعي العراقي-ق.م

في حين أن هناك فصائل اتبعت "الكفاح المسلح" وبنتائج مختلفة، فمن الواضح من السجل الوثائقي أن المراحل الأولى من القيادة المركزية، لم تكن محاولة لتقسيم الحزب أو للبدء بتنظيم سياسي جديد. بل كان بالاحرى يمكن أن ينظر الى الهياج كاستجواب من قبل القواعد الحزبية للجنة المركزية المنعزلة والنائية والمنقطعة عن أعضاء الحزب ويعيش معظم اعضائها في الخارج، في أوروبا الشرقية. لذلك تم إنشاء القيادة المركزية كبديل مؤقت "لتطهير الحزب" من "السيطرة التحريفية" حتى يمكن عقد المؤتمر الثاني، ودحضت القيادة المركزية الاتهامات لها بانها كانت "انفصالية"، مشيرة إلى أن اللجنة المركزية هي نفسها زمرة "انفصالية" تتجاهل إرادة أغلبية القواعد الحزبية. وتصاعدت هذه الكراهية تدريجيا حتى نهاية عام 1967، ليترسخ موقف كل طرف، وهو ما جعل من التسوية صعبة جدا، والصدع لا يمكن اصلاحه. لقد أصبح كلا من الفصيلين ملتزمين التزاما قويا بطريقهم الخاص، ولإضفاء الطابع الرسمي على موقفها، عقدت القيادة المركزية المؤقتة أول اجتماع موسع لها في يومي 7 و8 تشرين الثاني عام 1967، حيث صاغت منطلقاتها الايديولوجية، فيما يخص "دراسة الاوضاع السياسة العربية [و] الشؤون الداخلية واتخاذ موقف تجاه الأعمال الاستفزازية للمركز الانفصالي ضد

(102) حيدر حيدر (وليمة لاعشاب البحر – نشيد الموت) (بيروت، دار امواج 1998)
(103) الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية (مناضل الحزب) تشرين الثاني 1968.

حزبنا"[104]، وهاجمت اللجنة المركزية واعتبرتها متواطئة مع نظام عارف، واعلنت أن معظم منظمات الحزب في البلاد تدعم القيادة المركزية، ولاسيما في بغداد ومعظم المناطق الكردية، وكذلك منظمات ديإلى والحلة والعمارة والكوت[105].

كما تناولت القيادة المركزية الوضع السياسي في العالم العربي في اعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران 1967. وقد حددت هذا الحدث كبداية لتراجع الجمهورية العربية المتحدة من موقفها التقدمي المناهض للإمبريالية نتيجة "للضغط الإمبريالي الرجعي "والذي عزز كذلك الديكتاتورية العراقية القمعية، على الرغم من أن العراق لم يشارك بحرب حزيران.

" لقد لعبت [الديكتاتورية العراقية] دورا قذرا جدا في تمكين سياسات التراجع من النجاح. وقد [دعت القيادة المركزية إلى] الإطاحة بالحكومة الديكتاتورية [لعارف] وتأسيس حكومة ائتلافية تقدمية ديمقراطية تفتح الباب امام العراق للمشاركة بنشاط في النضال الثوري العربي العام ضد الإمبريالية والصهيونية"[106].

وشدد الاجتماع ايضا على "ضرورة تقوية وإعادة تنشيط جهود الحزب لخلق وتقوية التعاون مع [جميع] القوى الديمقراطية والتقدمية، للوقوف متحدين ضد الديكتاتورية، وتحديات الرجعية العربية وإسرائيل"[107].

مع الانقسام الحاصل بين القيادة المركزية واللجنة المركزية، والذي اعترف أخيرا أنه وصل إلى طريق مسدود، كثف الجانبان صراعهما الطاحن في المنافسة على الحصول على الدعم وكسب الأعضاء الحزبيين، والتزم كل جانب بمحو الجانب الاخر. واتهمت القيادة المركزية بهاء الدين نوري وزكي خيري بانهما وراء حملة الترهيب ضد اعضائه، مدعية أن "**يأمل القائدان الانفصاليان المخلوعان بحملتهما الإرهابية المنظمة والواسعة الانتشار... أن يخفيا القضايا المبدئية والعظيمة التي كانت محور صراعنا معهم، وتعميق الانقسام، وجعله**

---

(104) بيان الجلسة العامة للقيادة المركزية المؤقتة للحزب الشيوعي العراقي، 8 تشرين الثاني 1967
(105) نفس المصدر
(106) نفس المصدر
(107) نفس المصدر

دائميا، وتعريض كادرنا ومنظماتنا للخطر، وإلهاء حزبنا عن مسؤولياته التنظيمية والسياسة والعامة"[108].

وبحسب ما أورده عزيز الحاج قائد القيادة المركزية آنذاك فان : **"القيادة المركزية قد تحولت بسرعة إلى ظاهرة مثيرة، ونقطة محورية، ورمز، ليس فقط بين الماركسيين والشيوعيين المستقلين فحسب بل ايضا بين دائرة واسعة من اليسار الديمقراطي الثوري. وقد تلقينا الدعم من غالبية العمال الشيوعيين في بغداد، خصوصا أولئك الناشطين في النقابات وجميع المجموعات الطلابية الشيوعية ومؤيديهم "**[109].

ولغرض تنظيم هيكل الحزب الجديد ورسم خطوط موقفه الايديولوجي، عقد في الثاني من كانون الثاني من عام 1968 اجتماع موسع لمجموعة كادر الحزب الشيوعي العراقي-ق.م حضره 33 عضوا ناشطا. وكان هناك عدد من مسودات اوراق عمل تم اعدادها لذلك الاجتماع تناقش اهم القضايا الاستراتيجية التي تواجه الحزب، مثل صياغة هيكلية الحزب والمسائل التنظيمية، والعلاقات مع الحركة الشيوعية العالمية، والوحدة العربية وفلسطين، وعلاقات الحزب مع التجمعات السياسية الأخرى على الساحة السياسية العراقية. ولما كانت تلك التقارير هي مسودات أوراق عمل، فقد عممت على نطاق محدود لأسباب امنية، وقد أعرب المشاركون الذين لم يتمكنوا من الحصول على تلك المسودات عن بعض القلق. بيد انه تم التوصل إلى حل توفيقي، بأن لا تقرأ سوى اهم الوثائق في المؤتمر. وقد اعلنت مجموعة الاجتماع الموسع، فيما يخص المستوى التنظيمي، فأن الاجتماع: -

"يعتبر القيادة الانفصالية المدانة، كعنصر غريب عن المبادىء الماركسية-اللينينية وأفكار الطبقة العاملة، وان [الحزب الشيوعي العراقي –ل.م] قد حول نفسه إلى ممثل عن البرجوازية...ويدعو الاجتماع كل منظمات الحزب إلى مضاعفة جهودها لمكافحة جميع المظاهر الفكرية للانحراف، سواء كان ذلك في [أحزاب] الطبقة العاملة أو الحركات الثورية العامة"[110].

وذهب الاجتماع إلى ادانة الاتحاد السوفييتي، الذي اعتبره "مسؤولا عن الانحراف في قيادة الحزب الشيوعي العراقي وانتقاله نحو اليمين". ومضى أكثر في اتهام الاتحاد

(108) تصريحات القيادة المركزية المؤقتة، 2 تشرين الثاني 1967.
(109) عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 139
(110) المحضر التفصيلي للجلسة العامة الموسعة، عزيز الحاج – المصدر السابق ص 238

السوفييتي بـ "**تشجيع الإمبريالية... بتعامله الاستغلالي مع الدول الأخرى، والتحريض على سياسة التبعية في الحركات الثورية**"[111]. لقد اشارت هذه الإدانة إلى استقلال الحزب الشيوعي العراقي-ق.م عن الحركة الشيوعية العالمية، التي كانت تقودها موسكو سابقا. واتفق (الاجتماع) أيضا "**على أن الوحدة العربية ضرورية بعد انتصار الثورة الاشتراكية في أكثر من دولة عربية، وان الوحدة العربية الحقيقية لايمكن إنجازها من دون قيادة الطبقة العاملة**"[112]. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد مجددا فكرة "**إنشاء دولة عربية ديمقراطية موحدة في فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني**"[113].

كما تم انتخاب قيادة جديدة، واعتبرت نفسها القيادة المنتخبة شرعيا، لتحل محل قيادة الحزب الشيوعي العراقي، ومنذ هذه النقطة فصاعدا، حملت أجهزة الحزب تسمية القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، ومع إزالة وسم "المؤقتة" أصبح العنوان الفرعي لجريدة "طريق الشعب"، الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي-ق.م، وحملت أيضا شعار "حزب شيوعي – لا اشتراكية ديمقراطية". وفي حين أن الاجتماع الموسع الذي عقده الكادر في كانون الثاني انشأ الأساس الأيديولوجي للحزب الجديد[114]، فقد تم ترك تفاصيل استراتيجية الحزب وتكتيكاته التي كي توضع في اجتماعات مستقبلية ومن خلال وثائق لاحقة. وواصلت طريق الشعب الجديدة معالجة القضايا الفورية المتعلقة بالانشطة اليومية للحزب الشيوعي العراقي-ق.م. وفي العدد الأول بعد تشكيل هيكل الحزب الجديد، استذكرت آلافتتاحية إعدام فهد في عام 1949 واصفة جهوده لإعادة بناء الحزب الشيوعي العراقي الوليد "على أسس ثورية سليمة، وشن حربا شرسة ضد اليمينية والانحراف الاشتراكي الديمقراطي تحت شعار "حزب شيوعي، لا اشتراكية ديمقراطية"، وهكذا باتباع خطوات مؤسس الحزب الشيوعي العراقي، وإبراز زمرة اللجنة المركزية في دور التحريفيين اليمنيين الذين قاتل ضدهم فهد، صور الحزب الشيوعي العراقي-ق.م

---

(111) نفس المصدر ص 222
(112) نفس المصدر ص 227 و142
(113) نفس المصدر ص 142
(114) طبقا لعزيز الحاج فانه يمكن النظر إلى الجلسة على انها مؤتمر تاسيسي يعادل كونفرنس للحزب

أنفسهم بوصفهم الورثة الشرعيين لحزب فهد الشيوعي[115]. ثم اعدت القيادة المركزية تحليلا للمشاكل التي تواجه العراق وقدمت وصفاتها لحلها معلنة في طريق الشعب: –

"إن العراق، كما قال حزبنا دائما، بحاجة ماسة لقفزة ثورية عنيفة واصلاحات أساسية تقدمية للقضاء على مشاكله العميقة الجذور..تطوير اقتصاده، وتعزيز الاخوة العربية الكردية... وتأمين مشاركة البلاد في دور طليعي في الكفاح ضد إسرائيل والإمبريالية...ان السبيل لإنقاذ الشعب والبلاد من أوضاعهم المتدهورة هو كفاح ثوري مسلح للإطاحة بالديكتاتورية وتنصيب حكومة ثورية ديمقراطية تمثل تحالف كل الطبقات والقوى الثورية المتحدة تحت قيادة الطبقة العاملة التي ستتحرك للتعامل مع القضايا الأكثر الحاحا، وفي مقدمتها منح الحريات الشعبية، وتحرير كل السجناء السياسيين، وضمان الحكم الذاتي لكردستان... وتسليح الشعب، واتباع سياسة التعاون بين جميع القوى العربية التقدمية، وخلق اقوى شكل من التنسيق السياسي والعسكري مع الدول العربية المحررة، ورفض أي هدنه مع القوى الرجعية العربية، وتأميم اسهم هولندا وبريطانيا والولايات المتحدة في صناعة النفط، وحل احتياجات الناس للبقاء اليومي (البطالة والتضخم والإسكان والضرائب) وتنفيذ الإصلاحات الزراعية بجدية.

ان جدية أي حزب أو حركة سياسية في العراق ستحدد من خلال موقفها في مواجهة هذه القضايا التي تقرر التحول الثوري للمجتمع في حكومة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة. أن أزمة البلاد في جوهرها، هي أزمة حكم ولايمكن معالجتها أساسا من قبل أي أحد باستثناء الطبقة العاملة وبقية الجماهير الشعبية"[116].

تحركت القيادة المركزية بقوة، استنادا إلى قاعدة داخلية أكثر متانة، لتحل محل اللجنة المركزية الخاملة على الساحة السياسية العراقية، من خلال محاولة الفوز بالقبول من تجمعات المعارضة الرئيسية. ولتوفير ملاذ آمن لأنشطة القيادة المركزية، ابتدأ الحزب الشيوعي العراقي–ق.م ذلك المسعى مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. يعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني واحدا من أكثر الأحزاب نفوذا في الحركة الوطنية الكردية، حيث يسيطر على الكثير من المنطقة الشمالية، وكان لدى قائده الملا مصطفى البارزاني، علاقات وثيقة سابقة مع السكرتير العام للجنة المركزية. على اية حال، ومع الاعتراف بالانقسام داخل الحزب الشيوعي العراقي، كان البارزاني حريصا على استغلال كلا من

(115) طريق الشعب، المجلد 25 – العدد 1 (شباط 1968)
(116) نفس المصدر، العدد 2 (نيسان 1968)

مجموعتي الحزب الشيوعي العراقي، لأنه اراد استخدامهما في منافسته مع المجموعات الكردية الأخرى، والمجاميع المتمردة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وداخل حركة المعارضة الاوسع للحكومة المركزية في بغداد. وقد تجنبت القيادة المركزية بلباقة، عند مقاربتها للعلاقة مع قيادة الحركة الكردية، اسئلة حول علاقات بارزاني مع إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك عن قيادته القبلية الفاسدة و" الرجعية".

"ولما كنا حددنا أعداءنا الساسيين هكذا [السلطة العارفية والاستعمار] فإن التحالف مع البرزاني كان بالنسبة لنا طبيعياً... كما أن حاجتنا الماسة للسلاح... كانت عامل ضغط قوي علينا في تعزيز هذا التحالف، وفي التعويل على الحركة المسلحة الكردية... وأمر هام آخر هو أن مناطق البرزلني كانت ملاجئ آمنة بالنسبة لنا بعيداً عن يد القمع الحطومي"[117].

فضلاً عن ذلك كان الحاج على بينة من العلاقة الخاصة التي يحافظ عليها البارزاني مع السوفييت نتيجة سنواته التي قضاها في المنفى خارج العراق (1946–1958). في ربيع عام 1968 ذهب الحاج إلى كردستان لطلب الدعم من البارزاني للحزب الشيوعي العراقي–ق.م ضد الحزب الشيوعي العراقي –ل.م، لكن البارزاني نصح الحاج بالعودة إلى صفوف الحزب قائلا أنه سيبذل مساعيه الحميدة لتسهيل ذلك. وبعد وقت قصير من الاجتماع اعلن (بارزاني) قائلا **"أنا ادعم دائما جانب عزيز محمد، وعليك دائما أن تتذكر ذلك"**[118] وعرض استخدام نفوذه لدى السوفييت للتوسط بين الفصيلين الشيوعيين.[119] ومن أجل توفير مكان لجوء لأعضاء القيادة المركزية، فأن الحاج من جانبه تجنب استعداء البارزاني واستمر الحزب الشيوعي العراقي–ق.م بدعم الحركة الكردية[120]، والتي اعتبرها الحزب الشيوعي–ق.م **"جناحا أساسياً وهاماً من أجنحة الحركة الوطنية العراقية"**[121].

(117) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ) ص 229

(118) مسعود البارزاني (البارزاني والحركة التحررية الكردية) المجلد 3، اربيل، مطبعة وزارة تعليم كردستان العراق 2002، ص 88

(119) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ) ص 228

(120) عزيز الحاج (مقابلة مع تلفزيون بغداد) 3 نيسان 1969

(121) عزيز الحاج (شهادة للتاريخ) ص 229.

وفي الحين الذي كانت فيه القيادة المركزية تراعي التحسس الكردي، فإنها كانت أكثر جاذبية للتجمعات القومية الأخرى بسبب موقفها من الوحدة العربية وفلسطين. وقد سمحت منطلقات الحزب الشيوعي العراقي–ق.م بأن تكون موضع جذب لكل من الشيوعيين الساخطين وعدد كبير من الأعضاء الساخطين من البعثيين والقوميين العرب المعارضين، والذين كانوا يتوجهون تدريجيا إلى التحليلات القائمة على أسس طبقية، والتفسير الماركسي للسياسات العربية. كذلك فإن موقفهم من أكثر القضايا الحاحا في ذلك الوقت – الوحدة العربية وفلسطين- جعل الحزب الشيوعي العراقي–ق.م أكثر جاذبية لجيل من الشباب العراقيين، المحبطين بعد هزيمة الحكومات العربية في حرب حزيران، وكانوا محبطين بشكل خاص بسبب عدم مشاركة الحكومة العراقية في تلك الحرب. ونتيجة لذلك زاد (الكسب الحزبي*) بشكل كبير، كما تذكر زكي خيري ذلك بعد عشرين عاما: –

"وفي الواقع فانهم (الحزب الشيوعي العراقي–ق.م) قد تضاعف حجمهم ثلاث مرات في بضعة اشهر، بينما نحن في اللجنة المركزية استمرينا بخسارة المزيد والمزيد من [الأعضاء] إلى درجة التي لم نكن نحافظ فيها سوى ما لايزيد عن 10 بالمائة مما كان لدينا قبل الانقسام وكانوا أساسا من الكادر الكبير في السن. وقد حدث ذلك، ليس فقط لأننا توقفنا حرفيا عن الكسب (الحزبي)، ولكن لأننا ايضا كرسنا جميع موارد الحزب [الحزب الشيوعي–ل.م] لمحاربة مجموعة عزيز الحاج، وقد أنهكنا جميعا في اللجنة المركزية استحواذ هاجس عزيز الحاج علينا والشعور بانه قد تمت خيانتنا "(122).

كانت هناك ايضا قضية أخرى زادت من شعبية القيادة المركزية تمثلت في دعوتها إلى "استقلالية [عن الحزب الشيوعي السوفييتي] الأحزاب الشيوعية [على الصعيد العالمي]...ولاسيما في المواقف التي تتعلق بالمحيط الإقليمي والمحلي"(123). وعلى العكس من ذلك فان الحزب الشيوعي العراقي –ل.م اعاد التشديد على تضامنه مع الحزب الشيوعي السوفييتي ودعم قيادته للحركة الشيوعية العالمية(124). وعلى أساس نفوذها المكتسب حديثا، بدأت القيادة المركزية بتقديم تحليلاتها للعالم العربي، وبضمنه العراق،

---

(122) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري، دمشق (15 آذار 1987).
(123) بيانات الاجتماع الموسع للقيادة المركزية (5 كانون الثاني 1968) مذكرة الحزب الداخلية
(124) ملحق طريق الشعب، المجلد 24، العدد 5 (تشرين الثاني 1967).

كأساس برنامج عمل يمكن أن يجمع بين كل العاملين من القوى التقدمية والقومية معا. لقد زود المشهد السياسي العراقي القيادة المركزية أرضية خصبة بعد الفشل في حرب حزيران، والذي كانت فيه كل القوى السياسية العراقية والعربية محبطة وتعاني من الشلل سياسيا. فبالنسبة للقيادة المركزية: -

"فان مواجهة إسرائيل، ستكون في الواقع وبشكل جاد، طويلة وشاقة، ولكن يجب أن تبتدئ بما يلي: - (أ) أن تتولى الجماهير العربية مصيرها، وتسلح نفسها، وان تفرض حرياتها [الفردية] على الدول العربية المتحررة وزيادة الكفاح للإطاحة بالانظمة الرجعية... في البلدان العربية وبضمنها العراق. (ب) تعاون كل القوى الديمقراطية والتقدمية في جبهة ثورية موحدة في جميع انحاء الشرق العربي، بشكل عام، وفي داخل كل قطر عربي بشكل خاص، (ج) التوحد العسكري والتنسيق السياسي والاقتصادي بين البلدان العربية المحررة، بالاضافة إلى تطهير هياكلها الحكومية وهيكليتها العسكرية من العملاء والرجعيين ودعاة الهزيمة والهدنة [مع إسرائيل]. (د) دعم جميع الحكومات العربية المحررة وجماهير العالم العربي وقواها التقدمية، للمنظمات الفلسطينية من خلال المساعدات المادية والسياسية الفعالة، من اجل المساعدة في توحيد تلك [المنظمات] في جبهة واحدة من اجل تحويلها إلى قوة قادرة على الانخراط في حرب طويلة للتحرر. (ه) زيادة النضال ضد الإمبريالية القديمة والجديدة [خاصة] احتكاراتها النفطية ودعاياتها وخططها "(125).

الفصائل تواجه البعث

الحزب الشيوعي العراقي—ل.م والذي أصبح معروفا الان باسم "جماعة ل.م" كان محدود الدعم بين الكادر، وكان يسيطر عليه في الغالب القيادة القديمة التي تعيش خارج العراق في الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية. وشرعت هذه المجموعة في عقد كونفرنسها الثالث الخاص بها في كانون الأول من عام 1967، والذي استمر عشرة أيام في كردستان العراق، بحضور 55 موفدا. وقد وصف بالكونفرنس الثالث، وليس المؤتمر الثاني **كما كان** مخطط له بالاصل، لأنه كان من المؤمل أن يمنح "المنشقين، وخصوصا بين الكادر، الفرصة للعودة إلى الحزب والمشاركة في المؤتمر". وقد قدم للكونفرنس تقريران سبق أن تم تعميمهما، تقرير عزيو الحاج "محاولة لتقييم سياسات حزبنا بين تموز 1958 ونيسان 1965" و"مساهمة في تقييم سياسات حزبنا" من قبل عامر عبد الله. مع ذلك، فان تأليف التقرير

(125) نفس المصدر، المجلد 25 العدد 2 (نيسان 1968)

الأول نسب الآن إلى زكي خيري وتمت أزالة اسم عزيز الحاج. وقد رفض الاجتماع تقرير عامر عبد الله، وتبنى بدله برنامجا معتدلا واقل تطرفا. كانت أهدافه الرئيسية مكافحة مجموعة القيادة المركزية، التي واصلت جذب الكادر الاصغر سنا والأكثر استياء، وكذلك الكثير من أعضاء منظمة بغداد، الذين كانوا الأكثر نشاطا، والأكثر تنظيما، وآلافضل تمويلا في الحزب الشيوعي العراقي.

ورفضت قرارات الكونفرنس الثالث ايضا شعار العمل الحاسم من خلال انقلاب عسكري لصالح "انتفاضة شعبية مسلحة، حيث يمكن للقوات المسلحة أن تلعب فيها دورا [إلى جانب الجماهير] ". بالإضافة إلى ذلك، خفضت عضوية اللجنة المركزية إلى ثلاثة عشر بإلغاء عضوية أولئك الذين انضموا إلى القيادة المركزية. كما خفف الحزب الشيوعي العراقي –ل.م من أهدافة الاستراتيجية بالدعوة إلى حكومة ائتلافية ديمقراطية كمرحلة انتقالية إلى "جمهورية ثورية ديمقراطية" تحت قيادة البروليتاريا، والتي يعتقدون بقيامها بالفعل في "الديمقراطيات الشعبية" في شرق ووسط أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وللحصول على دعم السوفييت والشيوعية العالمية لمجموعتهم، اتهم الحزب الشيوعي العراقي –ل.م القيادة المركزية بكونها ماوية وهاجم الشيوعيين الصينيين محملين إياهم مسؤولية الانشقاق في الحركة الشيوعية العالمية[126].

وكما سيتبين في الفصول التالية، فأن حصيلة هذا الموقف المستحكم للحزب الشيوعي العراقي –ل.م هو توسيع الفجوة بين الفصيلين، مما سيجعل المصالحة بينهما عسيرة. وفي الواقع فان الكونفرنس قد عزز الاستقطاب في الحزب، من منافسة بين فصيلين متصارعين في نفس الحزب، إلى انقسام رسم الحدود بين حزبين منفصلين في مسيرتهما. وقد عبرت القيادة المركزية في حينه عن مثل هذا التشخيص للتصدع، مبينة أن الكونفرنس المذكور قد "ثبت هذا الانقسام"[127]. وقد سمحت المنطلقات الحالية للجنة

(126) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 286 – 287 وصلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) ص 128 -130.

(127) "الانتهازية الإصلاحية: العدو اللدود للوحدة المبدئية للشيوعيين العراقيين"، القيادة المركزية، مناضل الحزب – المجلد 14، العدد 3 (نهاية آب 1968)، وينظر أيضا طريق الشعب، المجلد 25، العدد 3 (نهاية أيلول 1968).

المركزية، المعزولة عن كوادر الحزب الشيوعي العراقي السابق، الذين التزموا بوضوح بعمل أكثر راديكالية، بصياغات سياسية أكثر اعتدلا، واتجهت قيادته إلى البحث عن حلفاء بين القوى السياسية الأخرى في البلاد.

وحسب "رحيم عجينة" فان الكونفرس أنتج "خطابا ماركسيا تقليديا"[128]. وفي حين أن الحزب الشيوعي العراقي –ل.م حرم التحالف مع الفصيل اليميني لحزب البعث، بقيادة ميشيل عفلق وبضمنهم ما تبقى من قيادة حزب البعث، لكن ذلك تغير بعد انقلاب عام 1968. وقد أثمرت الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي –ل.م لتحقيق حضوره التنظيمي الخاص داخل جبهة، بهدف تحقيق السلطة بعد فترة غيبة معتبرة عن الدور القيادي في البلاد. وفي حزيران عام 1968 طلب احمد حسن البكر الأمين العام للقيادة القطرية في العراق قد اجتماع مع قادة الحزب الشيوعي العراقي –ل.م لمناقشة الوضع السياسي الحالي في البلاد. وعين الحزب الشيوعي–ل.م مكرم الطلباني ليكون ممثله في الاتصال مع البكر، والذي أخبر الطلباني باننا "بحاجة إلى السلام والتوافق مع الشيوعيين ولانريد أن تكرار تجربة [المواجهة] في عام 1963"[129]. في حين كان الحزب الشيوعي العراقي –ل.م يتابع المفاوضات لتشكيل جبهة وطنية مع الفصيل اليساري من البعث المناهض للبكر، فإن الحركة الاشتراكية العربية والأحزاب الكردية، الذين كانوا يخططون للاستيلاء (على السلطة) حريصين على عدم قطع الاتصال مع البكر بشكل لارجعة فيه[130].

ومع استشعارهم بضعف موقف الحزب وتردد الحزب الشيوعي–ل.م، والاعتدال الأيديولوجي الجديد، فان القوميين وضباط الجيش البعثيين الذين كانوا يخططون للانقلاب العسكري فاتحوا فصيل اللجنة المركزية في نيسان عام 1968، وسألوهم إذا كانوا مهتمين بالعمل معهم للإطاحة بنظام عبد الرحمن عارف[131]. طبقا لما ذكره زكي

(128) لقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينة، لندن (18 تموز 1975)

(129) علي كريم سعيد (عراق 8 شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم) بيروت، دار الكنوز الأدبية 1999) ص 367-368.

(130) نفس المصدر ص 367

(131) زكي خيري (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم) ص 292 – 293 ولقاء مع المؤلف، بغداد (17 آذار 1974)

خيري، فان "الحزب الشيوعي—ل.م كانوا مهتمين جدا، ويبدو انهم كانوا يشعرون بالقلق من أن القيادة المركزية ستستغل هذا الاتجاه وتسحب البساط من تحت اللجنة المركزية". وقد طلب الحزب الشيوعي—ل.م بعض الوقت قبل إعطاء الإجابة النهائية، لكن في نهاية المطاف، رفض الحزب الشيوعي—ل.م والمكتب السياسي الانضمام إلى الانقلاب، لكن على الرغم من أن الشيوعيين لم يؤيدوا البعثيين، فان الحزب الشيوعي—ل.م كان حذرا ولم يقم بإدانة الانقلاب العسكري المحتمل، تاركا الباب مفتوحا للتعامل المستقبلي [132]. وقد نقل الحزب إلى [البعث] "بادروا أنتم، ولن نقف في طريقكم...واخبرناهم..ان موقفنا يعتمد على مدى إقرار الشعب إجراءاتكم، وهي من ستحدد رد فعلنا"، وهكذا منح الضوء الاخضر لتحرك البعث[133]. وسادت البراغماتية وبدل الحزب الشيوعي—ل.م موقفه، وأصبح مستعدا للترحيب بعرض كهذا في محاولة لإعادة الظهور على الساحة السياسية العراقية، وتجديد وجوده بعد سنوات من التهميش والصراع الداخلي. لقد كان هناك امل بان ذلك سيزود قيادة الحزب الشيوعي—ل.م بوضع قانوني، وفي نهاية المطاف، سيمنحهم الشرعية. وفي هذا الوقت، بدا أن المزيد من الضباط القوميين العرب يعارضون التعاون مع الحزب الشيوعي العراقي لأنه يبدو الان ضعيفا ومقسما[134]. وطبقا لأحد الضباط الكبار المشاركين في المؤامرة، فان المشاركين فيها لم يكونوا راغبين في انتشال السفينة الغارقة للحزب الشيوعي العراقي —ل.م [135].

ونجح الانقلاب البعثي في 17 تموز 1968، وأصبحت الاتصالات بين فصيل اللجنة المركزية ونظام البعث الناشيء أكثر رسمية، على الرغم من حقيقة أن أجهزة امن الدولة لم تتخلى عن اضطهادها لقيادة الحزب الشيوعي—ل.م. وطبقا لرحيم عجينة، الذي كان نشطا في المفاوضات مع البعث، فان البعض في النظام كانوا مهتمين بالتواصل مع الحزب الشيوعي العراقي —ل.م لكنهم ارادوا ضمان أن اي ترتيب معه سيبقى تحت سيطرتهم الكاملة. وقد أوضح احد قادة البعث ذلك خلال المفاوضات عندما تناول ورقة ورسم عليها دائرة

(132) نفس المصدر ص 299 – 300
(133) نفس المصدر ص 96
(134) لقاء أجراه المؤلف مع زكي خيري دمشق (15 آذار 1987).
(135) لقاء أجراه المؤلف مع الجنرال صالح مهدي عماش، باريس (27 تشرين الأول 1974)

وقال "إننا نسمح للحزب الشيوعي أن ينشط داخل هذه الدائرة فقط، وإذا ما حاول الخروج منها فإننا سندفعه إلى داخلها."[136] في ذات الوقت كان الحزب الشيوعي–ل.م يطور علاقات جيدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان بدوره يتفاوض مع البعث. واسفرت المفاوضات الاخيرة بينهما عن اتفاق كردي – بعثي حول الحكم الذاتي في 11 آذار 1970. ويلخص رحيم عجينة المعضلة التي يطرحها التفاوض في حين كان الحزب الشيوعي–ل.م تحت بطش البعث قائلا "كنت أحس مثل كثيرين غيري، بالتناقض الذي نعيشه. ولربما شعرت بذلك، ومعي العاملون في لجنة العلاقات الوطنية، أكثر من الآخرين. فأنت ما أن تغادر اللقاء في القيادة القطرية حتى تتسلم التقارير عن القمع والإرهاب والاغتيالات لكوادرنا ولأعضاء اللجنة المركزية واعتقال الشيوعيين."[137].

وعلى الرغم من موقفه المحفوف بالمخاطر، استمر الحزب الشيوعي–ل.م بإرسال الإشارات إلى البعث بشان امكانية ادراجه في جبهة وطنية مقترحة، والذهاب إلى حد تقديم اقتراح ورقةعمل في ايلول 1968 تحمل عنوان "مسودة الجبهة الوطنية" والتي حاولت أن تحابي النظام الجديد. وقد تجاهل البعث المقترح، لكنه أبقى المفاوضات حية، حتى في حين كانت أجهزة امن الدولة تواصل هجومها بلا هوادة على الحزب الشيوعي–ل.م وكذلك على الحزب الشيوعي–ق.م.

وقد أظهر الحزب الشيوعي–ق.م رد فعل أكثر عدائية من الحزب الشيوعي–ل.م تجاه انقلاب البعث. ورفض دعوة النظام إلى جبهة معتبرا أن الفكرة "غير واقعية وغير عملية" وفي الثلاثين من ايلول عام 1968 أعلن الحزب الشيوعي–ق.م:–

" [مع احترامنا] للجبهة في المرحلة الحالية، سواء كانت تسمى "الجبهة الشعبية" أو "الجبهة الثورية التقدمية" أو "الجبهة الديمقراطية" فان تكوينها ومحتواها وأهدافها من الاشياء المهمة جدا. ولايمكن التعامل معها وتحليلها واقعيا دون تحليل طبيعة هذه المرحلة [التاريخية] وأهداف الثورة... عندما نتكلم عن جبهة سياسية، تقدمية حقيقية، فان الجبهة لفائدة غالبية الشعب...وفي رأينا فان ذلك يعتمد على [مدخلات] الشعب...هذه الجبهة يجب أن تتبنى برنامجا شاملا، يؤسس على واقع

(136) رحيم عجينة (الاختيار المتجدد) بيروت: دار الكنوز الادبية 1998 ص 97
(137) نفس المصدر ص 98

العراق ومجتمعه...أن ما يحتاجه البلد الان ليس اصلاحا جزئيا، بل تحولا كاملا وتحولا ثوريا للمجتمع، وبما أن كل شيء يعتمد على طبيعة السلطة السياسية، والدولة، لذا فان تحقيق الديمقراطية، والثورة الشعبية تعتمد على تحول السلطة إلى الطبقة العاملة وللقوى السياسية التي تمثلهم... اي حكومة توافقية، حتى وان كانت تقدمية إلى درجة ما..ستكون [قفزا] بين معسكرين : الجماهير والجناح اليمني للرجعيين والإمبرياليين" [138].

ومضى الحزب الشيوعي–ق.م بالإعلان عن أن كل القوى التقدمية، بضمنهم الحزب الشيوعي–ل.م يجب أن تعمل معا نحو : -(1) إعطاء كل الجماهير صوتا ديمقراطيا بينما تسكت الرجعيين وبقوة. (2) إيجاد حل للقضية للكردية وعلى أساس الحكم الذاتي. (3) إعادة تنظيم الدولة الحالية، ووضعها تحت سيطرة الشعب. (4) تسليح جماهير الشعب في جميع انحاء البلاد. (5) اصلاح القطاع الزراعي بصورة أساسية وتدريجية. (6) تأميم النفط، وإنشاء قطاع النفط الوطني العراقي. (7) تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط. (8) تحسين ظروف الطبقة العاملة. (9) دعم كل المنظمات الفلسطينية وتحقيق اشتراك العراق في المعركة ضد الإمبريالية وإسرائيل. [139]

ووصل اشتداد الصراع بين اللجنة المركزية والقيادة المركزية وصل إلى ذروته في "حرب كلامية" اتخذت منعطفا أيديولوجيا، مع محاولة كل جانب الاستهزاء بالاخر والطعن بالتزامه بالماركسية – اللينينية. وردا على الكونفرس الثالث، القت القيادة المركزية باللوم على اللجنة المركزية في تقسيم الحزب: –

" كما فعلت في عام 1964 فان اللجنة المركزية اتهمت أي [أصوات] معارضة بالمغامرة واليسارية، وحتى وصمهم بالجواسيس. في عام 1967، استخدمت نفس الطرق القديمة واستمرت بدفع الفكرة الخاطئة، بأن الحزب الشيوعي الحقيقي كان اللجنة المركزية و[قد يكون هذا صحيحا] إذا اتبعت اللجنة المركزية استراتيجية لينين والمبادئ والخطط الثورية، ولكنها حينما انحرفت عن هذا واستمرت في [انحرافها]، ولذا فانها لاتمثل إرادة الحزب.... لقد اعتقاد الانتهازيون الدعوة إلى المسائلة ووصفوا المعارضين لموقفهم ب "المخربين" و"التحريفيين" و" ضد وحدة الحزب". من وجهة نظرهم فان الوحدة لاتعني شيئا سوى استمرار سيطرتهم، فضلا عن الاستمرار في انحرافهم اليميني

(138) مذكرة القيادة المركزية إلى كل الأحزاب والمجاميع والعناصر التقدمية الديمقراطية والشخصيات في العراق، في كتاب عزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 279 – 286

(139) نفس المصدر

والذي كان سائدا في الحزب. هذا الكونفرنس الثالث للجنة المركزية ثبت الانقسام، واكد الاصلاح [إلى جانب] حزبين مختلفين بنظامين داخليين مختلفين".

وطبقا للقيادة المركزية فان اللجنة المركزية تختلف عنها بالطرق التالية: –

(أ) رفض البرنامج اليميني للجنة المركزية طبيعة الطبقة الاجتماعية للحزب ولم تكن هناك اشارة، ولو لمرة واحدة لتحسين المكون الاجتماعي للطبقة العاملة لاعضائها، بينما نحن [القيادة المركزية] لدينا مشروع برنامج للتاكيد على ذلك أكثر من مرة.

(ب) لاتوجد اشارة، على الاطلاق، في برنامجها الحزبي إلى الكفاح المسلح والتزام الأعضاء، وخصوصا القيادة به، بينما مشروعنا أكد على هذا بشكل قاطع.

(ج) ركزبرنامجهم الحزبي على المركزية وواجبات الأعضاء وسلطة القيادة، وتعاملت مع مسألة وحدة الحزب، بمعزل عن المبادىء الفكرية والاستراتيجية وتجاهلت عمدا مسؤولية اللجنة المركزية في حماية الحزب ضد الانتهازية، واليمينية واليسارية والانحرافات البرجوازية وركزت فقط على سلطاتها الهيكلية...من ناحية أخرى، (1)اكد مشروع برنامجنا الحزبي على المبادىء [الماركسية – اللينينية] كأساس لحزبنا ووحدته، (2)تاكيد الديمقراطية المركزية والدفاع بقوة عن وحدة الحزب على أساس المبادىء [الماركسية – اللينينية] (3) تشرب الحزب لمسؤولية الكفاح المسلح، بينما كان برنامج حزب اللجنة المركزية، في مقدمته ومحتواه، أكثر ملائمة للسلم والتطور الاجتماعي التدريجي... فقد استعاروا كثيرا من برنامج الحزب الأول، ماعدا حين يتعلقون بمكونات الطبقة العاملة وقياداتهم والذي مسحه الانحراف[140]

وان كوادر الحزب تحمل اللجنة المركزية مسؤولية الانشقاق، وتأييدها لقرارات الجلسة الموسعة في الثاني من كانون الثاني، وتكرر مرة أخرى

أن الانقسام كان بين فكرتين [مختلفتين] واتجاهين وسياستين وبالتالي بين حزبين، حزبنا الشيوعي وحزب البرجوازية الصغيرة للجنة المركزية... اللجنة المركزية المذنبة هي التي انفصلت عن حزب الطبقة العاملة، وهي وحدها المسؤولة عن الانشقاق بين الشيوعيين وتثبيت هذا الانقسام دستوريا[141].

(140) الانتهازية الاصلاحية، (مناضل الحزب) المجلد 14 العدد 3 (نهاية آب 1968)
(141) نفس المصدر

وأعادت القيادة المركزية في اجتماعها الذي عقدته في نهاية آب عام 1968، التأكيد على القرارات والحلول المتخذة في الاجتماع الموسع في الثاني من كانون الثاني عام 1968. كما شددت ايضا على رفض الحلول السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ودعت الفصائل الفلسطينية إلى الوحدة في برنامج تقدمي مشترك ضد الإمبريالية العالمية، الرجعية العربية وإسرائيل:

" الانشقاق الموجود هو بين حزبين: أحدهما شيوعي والثاني يميني واصلاحي. وكما يمر كل يوم، يكشف حزب اللجنة المركزية المذنب عن وجهه المتذلل أكثر فأكثر، ضد أي نضال ثوري. وهو يظهر عمق انقسامه في كل مجال، لدرجة يرفض حتى ابسط التعاون أو التنسيق بيننا"(142).

على الرغم من أن الحزب الشيوعي–ق.م يدعو الحزب الشيوعي–ل.م بالمراوغ، فان بيان الحزب الشيوعي–ل.م المعنون "حول المسائل الأكثر إلحاحا في الوضع السياسي" الذي صدر في منتصف تشرين الأول 1968، كان أكثر انتقادا للنظام، متهما إياه بانه "غير ديمقراطي" وفي جوهره يستند على المناولات السلطوية. وقد حافظ على تناغمه مع نظام البعث ومختلف الأحزاب القومية الأخرى للسنوات الثلاث التالية ". وحينما أعلن البعث في النهاية اطاره الخاص للتعاون بين القوى الوطنية، أشاد الحزب الشيوعي–ل.م بميثاق العمل الوطني الصادر في 15 تشرين الثاني عام 1971 باعتباره "خطوة إيجابية جدا نحو برنامج مناهض للإمبريالية" والذي "يرسم برنامجا تقدميا للتحول الاجتماعي والاقتصادي، يرفض بوضوح مسار التطور الرأسمالي" (143). بينما رفض الحزب الشيوعي–ق.م "الميثاق" بشكل تام.

وقد تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفييتي والبعث العراقي بعد زيارة نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين إلى موسكو في شباط عام 1972 وزيارة رئيس الوزراء السوفييتي الكسي كوسيغين إلى بغداد في نيسان من نفس السنة. وهو ما ترك الحزب الشيوعي–ل.م، الضعيف أصلا بسبب الانشقاق في الحزب والمحطم قسم كبير منه ببطش الأجهزة الأمنية، وهو يواجه الان الاصطفاف البعثي – السوفييتي، وليس

---

(142) طريق الشعب، المجلد 25 العدد 3 (أيلول 1968).
(143) المكتب السياسي – مذكرة داخلية (27 تشرين الثاني 1971)

أمامه سوى خيار صغير بدعم البعث والانضمام إلى الجبهة المقترحة. واي محاولة له لتغيير الشروط التي وضعها البعث بهذه الطريقة، ستقوض علاقته مع الحزب الشيوعي السوفييتي، وهو ما يترك الحزب الشيوعي–ل.م مفتقرا إلى راع تعود أن يحميه ، ويجعله عرضة لبطش بعثي لا ينتهي[144]. وفي محاولة لمواصلة مغازلته مع النظام الجديد، أصدر الحزب الشيوعي–ل.م وفي أيلول من عام 1968، ما أصبح يطلق عليه "مسودة الجبهة الوطنية".

(144) جريدة الثورة (بغداد، 6 تموز 1970، كما ينظر أيضا عدد 13 آيار 1970).

4

التحالف مع البعث

في خريف عام 1967، وجدت الحركة الشيوعية العراقية نفسها في حالة من الفوضى والانشقاقات في داخل الحزب بعد ظهور القيادة المركزية وتراجع الحزب الشيوعي العراقي –ل.م. وإدراكا من نظام البعث، الذي كان قد استولى على السلطة في تموز عام 1968، للحالة الضعيفة للحركة الشيوعية، فقد عبر عن اهتمامه بالتعاون مع الحزب الشيوعي–ل.م. ومن شان علاقة كهذه أن تتيح للبعث الفرصة لتوطيد سلطته محليا، من خلال ظهوره بمظهر المتسامح مع اليساريين عموما والشيوعيين بشكل خاص. وفضلاً عن ذلك فقد اثار الآمال في إمكانية الانفتاح على علاقة مع الاتحاد السوفييتي.

واستجابة لتلك المفاتحات من النظام الجديد في بغداد، دعا الحزب الشيوعي–ل.م ممثلين عن حزب البعث إلى شغل مناصب قيادية داخل بعض منظمات الواجهة الشيوعية الدولية، مثل مجلس السلم والتضامن. ولاستيعاب البعث وتمييز المنظمة عن اصولها الشيوعية، التي تعود الخمسينيات، تم تغيير اسمها إلى "المجلس الوطني للسلم والتضامن". وقد استجاب البعثيون بشكل ايجابي وقبلوا مقاعد في المجلس التنفيذي للمجلس الوطني للسلم. لقد كانت استراتيجتهم (البعثيين) هي الحد من تأثير الشيوعيين اكتسبوه من خلال قيادتهم لتلك المنظمات الجماهيرية. بالاضافة إلى ذلك، سهل الحزب الشيوعي–ل.م انتقال البعث إلى مجلس التضامن آلافرو–آسيوي والذي كان الشيوعيون قد شاركوا فيه لمدة عقدين تقريبا(1). وعبر "زواج المصلحة" هذا مع الشيوعيين بدأ نظام البعث حملة واسعة النطاق لتحسين صورته، وفي ذات الوقت نأى بنفسه عن سلفه عام 1963 من خلال التحرك نحو سياسات اجتماعية ودولية أكثر رديكالية. وللاشارة إلى هذا التحول في السياسة، وبالتالي الحصول على الدعم الشعبي، كان البعث بحاجة إلى أن يبدو في تحركه قريبا من القوى التقدمية والقوى السياسية اليسارية. وقد ابدى

(1) رحيم عجينة (الاختيار المتجدد) بيروت، دار الكنوز الادبية،1998 ص 106 – 109

الحزب الشيوعي–ل.م استعدادا لتسهيل مثل هذه المناورات البعثية بسبب من ضعفه نتيجة خسارته أعضاء الحزب الشيوعي–ق.م.

لقد كانت توقعات قيادة الحزب الشيوعي–ل.م متفائلة، حيث توقعوا توسع الحزب، في حين كان البعث يسعى من خلال تحالفه معهم لإعاقة اي نمو في شعبية الحركة الشيوعية، وفي الوقت ذاته التحكم بنشاط تلك الحركة. إن الفترة ما بين عام 1970 إلى 1975 كما وصفها أعضاء اللجنة المركزية

"قد شهدت توسعا في الحزب الشيوعي العراقي –ل.م [حيث] تزايدت منظماته ونشاطاته، فضلا عن شعبيتها في داخل البلاد وعلى الصعيدين العربي والدولي... بالاضافة إلى ذلك، بدأ البعثيون...تنفيذ خطة للحد من شعبية الحزب الشيوعي العراقي والحد من التهديد الذي يشكله على [سيطرة البعث](2).

في الوقت ذاته، كثفت أجهزة الدولة الجديدة التي يسيطر عليها البعثيون حملتها الإرهابية ضد جميع فصائل الحزب الشيوعي العراقي. وفي الوقت الذي تزايدت فيه شعبية الحزب الشيوعي–ق.م بما يتناسب مع تزايد نشاطه في معارضة النظام البعثي، فقد أصبح عرضة لتزايد الهجوم عليه، حيث يواجه أعضائه الاعتقال بشكل روتيني أو ما هو أسوأ من ذلك. ومع أن الحزب الشيوعي–ق.م أضعف تدريجيا تحت بطش الأجهزة الأمنية، فأن نشاطاته أصبحت عدائية أكثر فأكثر لسياسات البعث. وهذا ما سمح للحزب الشيوعي–ل.م بتطوير علاقاته أكثر بالنظام البعثي. وقد انقسم الحزب الشيوعي–ل.م عند انعقاد مؤتمره الوطني الثاني، في أيلول من عام 1970، في قرية على سفوح جبال كاروخ بالقرب من راوندوز، بشأن المسار الذي ينبغي سلوكه. وعلى الرغم من التراجع والاضطراب في الحركة الشيوعية في العراق، الا أن الإغراءات المطروحة شجعت على مزيد من التعاون مع البعث. وقد عكست قرارات الحزب الشيوعي–ل.م هذا التذبذب: فمن ناحية ادانوا البعث لاضطهاده الأحزاب الوطنية المعارضة وانتهاكه لحقوق الإنسان،

(2) المصدر السابق ص 136

بينما من الناحية الأخرى عبروا عن استعدادهم لدعم البعث في أي تدابير ضد الإمبريالية واي إصلاحات اجتماعية تقدمية.

وفي تشرين الأول من عام 1970 طلب النظام من شركة النفط العراقية، الخاضعة للتحكم البريطاني، قرضا بحوالي 20 مليون جنيه إسترليني، وهو مبلغ لم يتم الحصول عليه إلا بعد أن وافق البعث على تسديد المال خلال سنتين[3]. وكانت أمكانية عدم تمكن النظام من الإيفاء بهذا الشرط التعاقدي قد اعطت الحزب الشيوعي العراقي قدرا كبيرا من التأثير على حكومة البعث. ويبدو أن التأميم اللاحق لشركة النفط لم يكن دافعه مرتباطا بخطط البعث للاستقلال الاقتصادي بقدر ارتباطه بضعف إدارة وتخطيط الحكومة، إلى جانب حاجة الحكومة الناشئة الثابتة للنقد. وبدأ النظام أيضا، في آب من عام 1971، مفاوضات مع شركة النفط العراقية بشأن الامتيازات والريع، من أجل توفير التمويل اللازم لتطوير مشاريعه المقترحة. وبعد 1 حزيران1972، حينما أعلن الرئيس احمد حسن البكر تاميم شركة النفط العراقية[4]، ثبت للنظام أن دعم الحزب الشيوعي–ل.م لايقدر يثمن. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان حاسما، لكنه لم يكن جزأ من خطة تأميم مميزة طرحها نظام البعث، لأن قرار التأميم كان يبحث كخيار من قبل كل القوى السياسية العراقية الرئيسية منذ أن أصدر عبد الكريم قاسم القانون رقم 80.

لقد فتح التأميم فجأة وبسرعة بابا لعلاقات وثيقة مع السوفييت وتزاديت العلاقات بين موسكو وبغداد. وقد أدت هذه التطورات إلى علاقات اقوى مع الحزب الشيوعي العراقي، وهي مسألة ضرورية للبعث، كي تمكنهم من الحد من التحكم السوفييتي بالحزب الشيوعي من جهة، وان يظهروا لشركائهم السوفييت بمظهر المتسامحين مع الحركة الشيوعية المحلية. لقد شرح الامين العام للقيادة القطرية لحزب البعث عبد الخالق السامرائي موقف البعث في مقابلة اجريت معه في تموز عام 1971 قائلا:

" يعام أكثرنا أن الحزب الشيوعي–ل.م قد ضعف بانشقاق القيادة المركزية، وان الحزب الشيوعي–ل.م كان يبحث عن مخرج من مأزقه. في ذات الوقت كان لديهم خزين من التعاطف الشعبي ولديهم بعض

---

(3) صحيفة اللوموند الفرنسية (9 كانون الثاني 1971) ص 5

(4) (الاتحاد السوفييتي والعراق: السعي نحو التاثير)، أولس. ام. سمولنسكي مع بيتي. ام سمولنسكي (دورام، نيويورك، مطبعة جامعة ديوك 1999) ص 46 -48

المصداقية، على الرغم من أن القيادة كانت بحاجة لبعض الظهور الشكلي لكي تبدو بانها حية سياسيا ازاء الحزب الشيوعي–ق.م. كان معظمنا مهتما حقا بالتوافق مع الحزب الشيوعي. ومع ذلك، كان هناك معسكرين في قيادتنا لكل منهما اسبابه المختلفة للتعاون. أحد المجموعات كانت تريد التعاون مع معهم [الحزب الشيوعي-ل.م] للاستفدة من تجربتهم السياسية والعملية وتطورهم الثقافي وخصوصا منطلقاتهم النظرية في القضايا الاجتماعية والدولية، اما الآخرين كالبكر وصدام حسين، فقد شعروا باننا لانستطيع النجاح طالما لم يكن الشيوعيون تحت السيطرة، إن لم يتم اخضاعهم، وضمن تلك المجموعة كانت هناك فئتان، الأولى محافظة بشكل رئيسي أغلب يتهم من الجيش ويريدون تدمير الشيوعيين، والآخرين الذين يريدون تحييد [الشيوعيين] ويصبحوا ذيلا لنا".[5]

في عام 1972 عشية مفاوضات النظام مع شركة النفط العراقية، أثبت الحزب الشيوعي–ل.م مرة أخرى انه ذو قيمة للنظام، بتعبئة الدعم الدولي للبعثيين من خلال مؤتمر "التضامن مع العراق" في شهر آب والذي عقد في بغداد بهدف الترويج لتأميم صناعة النفط العراقية. مباشرة بعد ذلك وفي تشرين الثاني عقد مؤتمر دولي آخر تحت موضوع "النفط كسلاح" وكان الاجتماع الذي لعب فيه الحزب الشيوعي–ل.م دورا مهما مرة أخرى في تحشيد الدعم الدولي لإجراءات النظام في التأميم.

كان "ميثاق العمل الوطني" الذي أعلنه البكر في 15 تشرين الثاني 1971 يدل على أن البعثيون يعتقدون بأنهم في وضع قوي بما فيه الكفاية لتأسيس تحالف عمل مع الحزب الشيوعي–ل.م في وضعه المتضعضع، وهو تحالف سيلعب فيه البعث الدور المهيمن. وقد اعتبر الحزب الشيوعي–ل.م، في بيان أصدره في 27 تشرين الثاني ، بأن الميثاق يمثل خطوة إيجابية ومقدمة لمزيد من الحوار. وقد أكد رده رغبة الحزب الشيوعي-ل.م في الدخول بمحادثات لتدبيج الصيغة النهائية من الميثاق لتكون أساسا لمناقشة تأسيس جبهة وطنية واسعة. إن هذا القبول المبدأي كان بالتأكيد ناشئا في جزء غير صغير منه إلى نصيحة من القيادة السوفييتية، والتي جادلت بان الاشتراك كان ضروريا بشكل رمزي على الأقل. وأسند المجلس الوطني لقيادة الثورة في14 آيار 1972 حقيبتين وزاريتين لقيادة

(5) لقاء أجراه المؤلف مع عبد الخالق السامرائي، بيروت (12 تموز 1971)

الحزب الشيوعي–ل.م، حيث عين عامر عبد الله وزيرا للدولة ومكرم الطالباني وزيرا للري. وفي الشهر التالي في 18 حزيران 1972، صدرت المجلة العربية – الكردية الفكر الجديد (بيري نوى) وسمح لها بطباعة المقالات السياسية على الرغم من أن ترخيصها كان كمجلة ثقافية، كما تم الترخيص للحزب الشيوعي–ل.م بنشر جريدة الحزب (طريق الشعب) [6]، ابتداء من 16 آب 1972.

وخلال زيارة البكر إلى موسكو عام 1973، قال له ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي "أنتم تتقدمون على الطريق الصحيح" وعبر عن دعمه لنظام البعث. بالإضافة إلى ذلك كان تقييم عزيز محمد، السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي –ل.م، لرفاقه الشيوعيين حول الحزب الشيوعي السوفييتي:

" يجب أن نتوصل إلى تفاهم مع نظام [البعث]... شعر السوفييت أن الأمر الجوهري كان الوصول إلى اتفاق وكل ما عدا ذلك لم يكن سوى تفاصيل. كان انطباعهم بان البعث سيستجيب بشكل إيجابي إلى ما عرضناه... وردا على ذلك أصدر البعثيون نشرة تحت عنوان "مناقشات مع الحزب الشيوعي" باسم مستعار هو سليم سلطان التي أكدوا فيها نيتهم تأسيس علاقات [حسنة] مع الأحزاب الشيوعية الأخرى بضمنها الحزب الشيوعي السوفييتي... واعتقد أن السبب الحقيقي وراء هذا هو التقارب أكثر مع السوفييت والحصول منهم على أسلحة"[7].

وطبقا لرحيم عجينة، احد من أكثر المفاوضين نشاطا للحزب الشيوعي–ل.م، فقد تضاعفت ضغوط السوفييت على الحزب العراقي بتوقيعهم على "معاهدة الصداقة والتعاون" لمدة 15 عام في نيسان 1972 بين نظام البعث العراقي والاتحاد السوفييتي[8] وأصبح نظام البعث متسامحا بشكل متزايد في نشر الأفكار الشيوعية. في ذات الوقت سعى نظام البعث إلى مفاوضات مع جلال الطالباني الذي يقود مجموعة منشقة عن

(6) طبقا لاحصائيات العراق الثقافية لعام 1975 كان توزيعها السنوي 6.712.140 صحيفة مقارنة بـ 18.186.710 لصحيفة البعثيين (الثورة).
(7) لقاء مع عامر عبد الله، أبواب، شتاء، العدد 3 (لندن 1995) ص 217

(8) مقابلة أجراها المؤلف مع رحيم عجينة، لندن (16 تموز 1995).

الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي أصبحت لاحقا "الاتحاد الوطني الكردستاني". وكانت محادثاتهم [غير الناجحة] تهدف إلى إنشاء جبهة وطنية من شأنها تعزيز سيطرة البعثيين داخل العراق. كانت مشاركة جلال الطالباني كانت ستضمن انشقاق الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأضعاف الموقف الكردي، وكسر احتكار البارزاني في الشمال، في حين أن مشاركة الحزب الشيوعي—ل.م ستضفي الشرعية على موقف البعثيين، وإعطاء الحزب مظهر معالجة المشاكل الاجتماعية بسياسات تقدمية. بموجب اتفاق كهذا، ستبقى السلطة السياسية ثابتة بيد البعثيين.

ويعتقد باقر إبراهيم الموسوي، العضو البارز في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي—ل.م والذي كان له دور أساسي في المفاوضات النهائية للتحالف عندما نوقشت الجبهة الوطنية، أن الحزب الشيوعي العراقي—ل.م لم يكن لديه خيار لانقاذ نفسه، سوى الانضمام إلى الجبهة المقترحة . فضلاً عن ذلك، جادل بأن أي محاولة للهروب من التحالف مع البعث لم تكن واقعية، إن لم تكن مستحيلة، في ضوء حالة الضعف للحزب الشيوعي—ل.م. نتيجة لذلك وفي الفترة مابين تموز 1968 إلى تموز 1973، فان الحزب الشيوعي—ل.م "حاول السير ما بين التعاون والمعارضة" مع ذلك، فان هذا الموقف عرضنا مرارا لغضب نظام البعث. كما يؤكد الموسوي: –

"أن الموقف المعروف والمعلن بالوضع القيادي للحزب الحاكم حدد بشكل واضح أن حرية الحزب الشيوعي بأن يوجد ويعمل، مشروطة بالقبول بأن يكون عمله ضمن التحالف في الجبهة، وما من خيار آخر للحزب الشيوعي العراقي غير الإبادة. وإذا كانت قيادة البعث لم تعلن ذلك على وجه التحديد، لكنها في النتيجة كانت تمارسه على مدى خمس سنوات قبل توقيع [تحالف الجبهة]... كان تبرير الحزب الحاكم لشرط كهذا، هو أن أي نشاط خارج الجبهة وخارج شروطها والتزاماتها كان يعني [للنظام] تحضيرا من [الحزب الشيوعي العراقي] لتقوية نفسه بهدف تولي السلطة، وبكلمات أخرى التآمر [ضد النظام]. المشكلة الرئيسية مع الحزب الحاكم في العراق تنبعث من حقيقة انه تم إنشاؤه وصياغته على أساس الاعتقاد الثابت بأنه وحده يمتلك: الحقيقة، والالتزام، والقدرة على قيادة الامة العربية وانقاذها من بؤسها. ولأن [البعث] يرى نفسه قوة الإنقاذ الوحيدة، لمستقبل الامة [العربية] فإن ذلك منحه الكبرياء والغرور و" الحق في تدمير الآخرين "وابادة أولئك الذين لايقبلون تلك [الحقائق]... ويجب أن اشير إلى أن الحزب [الحزب الشيوعي العراقي]، تحت السياسة الموضحه

أعلاه، مر عبر فترة إفناء واقتلاع قيادته العليا والوسطى من [قواعد عملياتها] وهجرتهم اما إلى كردستان أو خارج البلاد، خصوصا في الفترة من نهاية عام 1970 حتى 1971.... والقلة من الناس يريدون أن يتذكروا أن قيادة الحزب في بغداد كانت شاغرة منذ فترة طويلة باستثناء زكي خيري، وانا (باقر إبراهيم)، وعدنان عباس، ونزيهة الدليمي غير القادرين على التحرك. وفي هذه الفترة توقفت جريدة الحزب المركزية (طريق الشعب) وبقية منشوراته السرية"[9].

لقد أشار رحيم عجينه إلى أن السكرتير العام والمكتب السياسي اعتمدا توجيه موسكو للانضمام إلى الجبهة الوطنية "**وهكذا كنت موجها للمضي قدما حتى النهاية. يجب أن اعترف على الرغم من ذلك بانه [في ذلك الوقت] كانت لدي بعض الأسئلة، لكنني لم أكن [ارغب] في متابعة أي خلاف مع الحزب"**[10]. ويعتقد رحيم عجينه أن الحزب الشيوعي–ل.م قد تم دفعه من قبل الحزب الشيوعي السوفييتي للقبول بوضع ثانوي، داعم ومنقاد للبعث. فـ"من خلال سن القوانين، فضلا عن استخدام القمع والإرهاب حافظ [البعث] على سيطرته الخانقة على سلطة الدولة"[11]. كان المكتب السياسي للحزب الشيوعي–ل.م منقسما بالتساوي تقريبا بشأن الانضمام إلى الجبهة. في أول تصويت للمكتب السياسي صوت سبعة لصالح الانضمام بضمنهم السكرتير العام فيما عارض ثمانية. لكن السكرتير العام أصر على تصويت ثان والذي شهد تحولا لصالح الاستجابة لعرض البعث[12]. وقد كتب باقر إبراهيم الموسوي، بعد أكثر من ربع قرن، والذي عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي–ل.م، بانه لا يتفق مع أولئك الذين ينتقدون التدخل السوفييتي، معتبرا أن ذلك كان نصيحة واقعية تهدف إلى: –

"اتخاذ النهج الأكثر فائدة من خلال التعاون والتوحد من اجل تحقيق الأهداف القومية والوطنية. كيف ملائما ومفيدا لو كنا قادرين على العمل دون نصيحة السوفييت! والحقيقة أن حاجتنا أحيانا لتلك النصيحة كانت احدى مشاكلنا. منظرونا ومرشدونا اعتادوا أحيانا قراءة النصوص قبل أن يقرأوا الوضع في حياتنا العراقية والعربية، ثم يامرونا باتباع النصوص. وفي بعض الأحيان وجدت

---

(9) مقدمة إلى (دراسات في الجبهة الوطنية) الملف العراقي 104(لندن، آب 2000) ص**38**
(10) لقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينه لندن (16 تموز 1995)
(11) نفس المصدر وينظر أيضا كتاب رحيم عجينه (الاختيار المتجدد) ص 114 – 118
(12) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) (السليمانية، كردستان 1992) ص 320 - 303

أن بعض المفكرين السوفييت أكثر قدرة من قادتنا في توجيه اهتمامنا إلى ظروفنا العراقية المختلفة، بدلا عن التمسك بالنص"[(13)].

استمرارا بالتسامح الظاهري للبعث مع انشطة الحزب الشيوعي—ل.م، تم السماح في نيسان عام 1969بإعادة إصدار مجلة الثقافة الجديدة الشهرية اليسارية، والتي كانت أحدى إصدارات الحزب الشيوعي واغلقت بعد انقلاب عام 1963 البعثي. وقد ادعى عامر عبد الله لاحقا أن وزارة العدل عرضت على الحزب الشيوعي—ل.م لضمان مشاركته، لكن الحزب رفض بسبب ما يفرضه تولي الوزارة من المساهمة في إيقاع عقوبة الإعدام في كثير من الاحيان على الشخصيات المعارضة. فضلاً عن ذلك فان الحزب الشيوعي—ل.م لم يكن يرغب في التواطوء مع "عهد الإرهاب" الذي أعقب تعيين ناظم كزار مديرا للامن العام ، والذي سيقود محاولة فاشلة للاستيلاء (على السلطة) في تموز عام 1973[(14)]. وكان بيان الحزب الشيوعي—ل.م بشأن مشاركته، كما ورد في مذكرة داخلية في أواخر تموز عام 1973

" قدمت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للنقاش، مسودة الميثاق الوطني في تشرين الثاني الماضي. وقد فضل حزبنا تقييم مسودة المشروع لأنها تحتوي على "أساس سليم للتعاون الوطني" واستند حزبنا في تقييمه، الذي ورد في بيان المكتب السياسي في 27 تشرين الثاني 1971، عن حقيقة أن مشروع الميثاق المقترح معاد للإمبريالية، وشدد على اهمية المثابرة في تعزيز علاقات التعاون مع الدول الاشتراكية. كما أعلن ايضا عن انسجام لا لبس فيه مع معسكر الشعوب التي تقاتل ضد الإمبريالية. وقد وضع برنامجا تقدميا للتحول الاجتماعي— الاقتصادي، ورفض المنهج الرأسمالي للتطور كمسألة مبدأ، كما أعلن أن بيان 11 آذار 1970 يوفر اطارا مناسبا لحماية حقوق الشعب الكردي وضمان الوفاء بتوقعاته الوطنية بما في ذلك الحكم الذاتي. بالاضافة إلى ذلك، تضمن مشروع الميثاق عددا من الاستنتاجات الهامة، والتي تشدد على اهمية العمل المشترك والتحالف بين المجاميع المختلفة في الحركة الثورية.

لقد طلبت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي من حزبنا المشاركة في مجلس الوزراء بوزيرين حتى يتم صياغة النسخة النهائية من الميثاق بحيث يمكن إنشاء جبهة وطنية تقدمية على أساسها".

---

(13) باقر إبراهيم [الموسوي] (مذكرات باقر إبراهيم) بيروت، دار الطليعة 2002 ص 37
(14) لقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينه لندن (16 تموز 1995)

لقد لاحظ الحزب الشيوعي العراقي –ل.م، في أحد ردوده على الميثاق أن حالات الفشل في الحركة الثورية في العالم العربي كانت بسبب "الميل" لتغليب التناقضات الثانوية بين فصائل الحركة الثورية على التناقض الرئيسي مع الإمبريالية والصهيونية والرجعية"[15]. كان من الصعب تصور دعوة أخرى مباشرة للتعاون مع البعث. وسيساعد الشيوعيون النظام للبقاء في السلطة إذا تبنى النظام برنامجا اشتراكيا تقدميا، وهكذا عقد الاجتماع الحاسم لتشكيل الجبهة الوطنية في 15 تموز 1973

"وقد حضر هذا الاجتماع من البعثيين صدام حسين وشبلي العيسمي وعلي غنام من [القيادة القومية للبعث] ومن [القيادة القطرية في العراق] نعيم حداد وطارق عزيز ومن جانبنا حضره عزيز محمد وعامر عبد الله ومكرم الطالباني ومهدي عبد الكريم ورحيم عجينه"[16].

ولم يستمر النقاش على الميثاق والجبهة الوطنية فترة طويلة، فقد كانت علاقات العراق مع الغرب متوترة بسبب قرار العراق بتأميم شركة النفط العراقية، وهذه الحركة تتطلب الوحدة الداخلية والاستقرار للصمود أمام الضغوط الخارجية. وهكذا تم التأكيد على الحاجة للتضامن بين الحزب الشيوعي–ل.م والبعث في البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي–ل.م في 1 حزيران 1972، حيث نص البيان بخصوص المفاوضات مع شركة النفط العراقية أن: –**"أعلنت الحكومة الوطنية تأميم شركة النفط العراقية محققة بذلك رغبة شعبنا في تحرير ثروته الوطنية الرئيسية، التي كانت غنيمة لاحتكار النفط العالمي لأكثر من أربعين عاما.**

ومنذ أن حصلت شركات النفط الاحتكارية على امتيازاتها الجائرة، فإنها لم تتورع عن سلب ثروتنا النفطية وفقا لأكثر الشروط الجائرة، وتتعمد إهانة شعبنا وتستمر في اخضاعه للبؤس والعوز. لقد انتهكت هذه شركات النفط كرامة شعبنا الوطنية، وأطلقت يد موظفيها لتخريب مستقبل الشعب ليصبحوا اسياد امتنا الحقيقيين.

يدعو الحزب الشيوعي العراقي الشعب إلى دعم الخطوة الشجاعة التي اتخذتها الحكومة الوطنية بتأميم شركة النفط العراقية [كما] يعلن حزبنا استعداده لتكريس كل طاقاته القتالية في جميع المجالات للمعركة ضد شركات النفط الاحتكارية، ودعم القرار التاريخي الذي أعلنه مجلس قيادة

(15) جريدة بغداد اوبزرفر (2 كانون الأول 1971) ص 6
(16) رحيم عجينه (الاختيار المتجدد) ص 114

الثورة. يناشد الحزب الشيوعي، في ذات الوقت، الحكومة الوطنية التي اتخذت هذه الخطوة التحررية، لتمكين الأحزاب والقوى التقدمية لتقاسم مسؤولية الحكومة والقيام بدور وطني مشرف في حشد الشعب لهذه المعركة المهمة ضد الإمبريالية العالمية واحتكاراتها وإطلاق طاقات القتال لدى الشعب القادرة على تحقيق المعجزات"(17).

وفي حفل أقيم في القصر الجمهوري، تم التوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية في 17 تموز 1973 بمناسبة الذكرى الخامسة لانقلاب البعث. وكان الموقعون احمد حسن البكر من البعث والسكرتير العام عزيز محمد من الحزب الشيوعي العراقي. فيما رحبت جريد البعث اليومية (الثورة) بالميثاق باعتباره نجاحا كبيرا لهدف البعث في الوحدة العربية، داعية إلى أن "الحاجة إلى توحيد المجموعات الوطنية والديمقراطية التقدمية في جبهة واحدة مهمتها المركزية هزيمة العدوان الإمبريالي الصهيوني والرجعية، ثم المضي قدما لتحقيق أهداف الثورة العربية ". واستمر التحليل البعثي للاتفاق على هذا السياق الجيوستراتيجي، مؤكدا على أهمية الاتفاق للوحدة العربية والأهداف المناهضة للإمبريالية، والتشديد على صمود هذا التحالف مع الحزب الشيوعي. كما أشار البكر نفسه إلى ذلك بالقول "**نحن نريدها أن تكون جبهة دائمة لا تتزعزع – جبهة ذات افق استراتيجي، ومهمة استراتيجية طويلة المدى، ونريدها أن تكون نموذجا جيدا لكل القوى التقدمية في الوطن العربي"**(18).

ولكن الوقائع ستكذّب هذه المشاعر الفياضة في غضون بضع سنوات. تم تشكيل لجنة عليا، تضم رئيس الجمهورية والسكرتير العام للحزب الشيوعي لوضع سياسات الجبهة الوطنية. كانت السكرتارية مكونة من ثمانية ممثلين من البعث وأربعة من الحزب الشيوعي العراقي. ويتم تفعيل السياسات التي تضعها اللجنة العليا باستخدام اللجان الأساسية للمحافظات والمكاتب المكونة من ممثلي الجبهة الوطنية من كلا من الحزب الشيوعي العراقي والبعث، الذين يحشدون الدعم للنظام البعثي(19) شعبيا. وتم الإعلان عن الترحيب بدعوة الكرد والأحزاب الأخرى للانضمام إلى الجبهة الوطنية، لكن في الواقع كانت العضوية في الجبهة قد صممت لتحييد المعارضة المحتملة بدلا عن الترويج

---

(17) جريدة الثورة (بغداد، 1 حزيران 1972)
(18) نفس المصدر (بغداد، 2 آب 1973)
(19) رحيم عجينة (الاختيار المتجدد) ص 119 -120

للتعددية داخل الحكومة. ومع انتقال الحزب الشيوعي—ل.م مؤقتا من دوره الطويل كمعارضة رئيسية للنظام، تحول البعث نحو تحييد أكبر قدر ممكن من مصادر المعارضة الأخرى بدءا من الأكراد. وقد رفض ما تبقى من الحزب الشيوعي—ق.م، تماما الاتفاق، وكما ستتم مناقشته في القسم الخامس، معلنا أنه يمثل تقاربا في المصالح الأنكلو-أمريكية (عبر البعث) والمصالح الإمبريالية السوفييتية (عبر الحزب الشيوعي—ل.م)، مما يسمح للقوتين بالعمل المشترك ضد الأكراد ومجموعات المعارضة الوطنية الأخرى.

مع ذلك فان تحالفه مع البعث، بما في ذلك المشاركة في مجلس الوزراء والمجالات الأخرى في الحكم، حرر أيضا الحزب الشيوعي—ل.م للعمل العلني. واكتسب خبرة كبيرة في الإدارة والحكم واستمر في تطوير بنية الحزب الخاصة به، على الرغم من البعث ومراقبة امن الدولة.

لقد كان تقرير المكتب السياسي للحزب الشيوعي—ل.م عام 1974[20] ذا لهجة إيجابية[21] في استعراض المشهد الدولي وكان موقفه متوقعا، وتضمن دعما للسياسة السوفييتية الجديدة في (تخفيف) التوترات مع الغرب، كما ظهر في قمة فلاديفوستك، والفخر بنجاح الحركات اليسارية في اليونان وفرنسا والبرتغال ودعم حركات التحرر الوطني في أفريقيا. كما شخص تداعي أسس النظام الرأسمالي العالمي، مستشهدا بازمه الطاقة والاضطرابات العمالية، ونجاح منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في استخدام النفط كـ"سلاح" ضد الإمبريالية. كما تم التأكيد على أهمية الوحدة الشيوعية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن القيادة الصينية افترت على الاتحاد السوفييتي بتصويره كتهديد وتواطئ مع القوى اليمينية والرجعية. وفصل التقرير نجاح الجبهة الوطنية التقدمية محليا ودعم الجماهير العراقية لتقدمها المستمر، خصوصا فيما يتعلق باشراك أحزاب سياسية جديدة. وفي الوقت الذي لم يرق فيه التقرير إلى الانتقاد، لكنه دعا إلى إحراز مزيد من التقدم في العمل السياسي المشترك داخل الجبهة لـ" تعزيز مفهوم التحالف السياسي". وبالنظر إلى تاريخ العراق السابق في القمع السياسي، فان من

(20) طريق الشعب (2 آذار 1975) ص 1
(21) نفس المصدر ص 1-4

المفارقة حقيقة أن الكثير من القمع الذي جاء على يد البعث لم يتم ذكره. لقد صورت الانقسامات في الجبهة والتواني في التعبئة السياسية للجماهير كـ"أسلحة سلمت للإمبريالية والصهيونية والرجعية" والتي يمكن استخدامها لتقسيم الثورة العراقية. إن أفضل وسيلة لتعبئة الجماهير العراقية، في نظر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي-ل.م تكمن في النقابات والحركات المهنية والتي كان الشيوعيون تقليديا أقوياء فيها. ودعا المكتب السياسي أيضا إلى مواصلة تعزيز تطهير "العناصر الطفيلية" من الهياكل الحكومية والبيروقراطية. وأشار التقرير بشكل مختصر فقط إلى تقييد الأنشطة الديمقراطية ، وقام بذلك بشكل محسوب بعناية مناقشا ببساطة أهمية معالجة العقبات التي تهدر القدرات الثمينة والوقت الذي ينبغي تكريسه للنضال المشترك.

تضمن تقرير عام 1974 أيضا توصيات خاصة في الاقتصاد والإدارة الاجتماعية. وأثنى على التنمية، والتطور، وزيادة الإنتاج، فضلا عن ارتفاع مستوى التوظيف في القطاعات "الإنتاجية وغير الإنتاجية" في الاقتصاد العراقي. وتم التأكيد على أن الإدارة الحكومية في القطاع العام هي أفضل طريقة لرفض النموذج الرأسمالي للتنمية. كما تضمنت توصيات التقرير في الإدارة والتخطيط: -

1- النمو السريع في تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن النسبي في التطور بين فروع الاقتصاد الوطني يتطلب التزاما عمليا بالتخطيط المركزي للاقتصاد والمجتمع. كما يتطلب أيضا النظر في هيكل وطريقة تحرك آلية عمل التخطيط وكوادرها على كافة المستويات. وهذا يتطلب أن يؤخذ بنظر الاعتبار مشاركة أكبر للأحزاب والقوى الوطنية والمنظمات المهنية والحرفية في مناقشة خطة التنمية، قبل إقرارها النهائي. وفضلاً عن ذلك ينبغي عدم التمييز في الاستخدام العملي للقدرات العلمية والكوادر المتاحة في البلاد.

2. مهمة توسيع القطاع العام والتعاوني في فروع الصناعة والزراعة والتجارة والنقل والاتصالات والبناء سيستمر في أن يكون موضع اهتمام الدولة والمجتمع في الفترة القادمة، مع ذلك فان تحسين هيكل الإدارة الاقتصادية وأساليب عملها، وتطوير العلاقات الديمقراطية وتعزيز مفاهيمها التقدمية في مختلف المؤسسات، وتحسين مستوى الإنتاج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات إلى الجماهير ستبقى المهمة الرئيسية والأساسية. هذا يتطلب توسيع وتحسين ممارسة الرقابة الجماهيرية من قبل أجهزة الجبهة الوطنية، والمنظمات المهنية، والنقابات العمالية، وهذه السيطرة يجب أن ترتبط بالإدارة المالية والإدارية الشاملة [للدولة]. فضلاً عن ذلك، فان الإدارة الفعالة تستلزم

تحسين مستوى الإستجابة للحوافز الاقتصادية، على أساس أن ذلك نظام متكامل من المؤشرات الاقتصادية يشمل الإنتاج والتكاليف والأجور والمكافئات والاسعار والارباح.

3. ومن أجل سياسات سليمة للدولة للتوسع في بناء المزارع الحكومية والتعاونية، والتعاون الزراعي، فان من الضروري اعطاء المزيد من الاهتمام لأنشطة تلك المنشآت، وبرامج الانتاج الزراعي، وتحسين وتوسيع خدمات المكننة الزراعية، ومحطات تأجير المعدات لتغطية كل الارياف، وتزويد الزراعة بالوسائل الحديثة للانتاج والمرشدين، وتطوير التسويق التعاوني والاقراض، وإعادة تنشيط دور الفلاحين الفقراء والعمال في قيادة وتوجيه تلك المؤسسات.

4. استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري لتسريع التنمية الشاملة، وتعزيز الهيكل الحالي للاقتصاد الوطني، ودعم الاتجاهات التقدمية يجعل من الضروري تأكيد اهمية التوسع المبرمج في التعاون والتنسيق الاقتصادي مع الدول العربية الشقيقة والدول الاشتراكية. هذه العلاقات تتطلب ايضا الحاجة إلى تطوير اشكال التنسيق...الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي تقدمها، والاستفادة من جميع الامكانيات المتاحة للتعاون معها وتطوير التعاون مع الدول النامية المتحررة. إن التعاون الاقتصادي مع الدول الرأسمالية مفيد في الحصول على أحدث التطورات العلمية والتقنية والانجازات التكنولوجية المناسبة لتنمية اقتصادنا وتنفيذ المشاريع. مع ذلك، فان تجربة الدول النامية في هذا الصدد تجعل من الضروري فرض ضوابط صارمة من شأنها أن تسهم في تحقيق اقصى قدر ممكن من المنافع والتأكد من انه سوف لن يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وفضلاً عن ذلك يجب احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، كما يجب الحفاظ على الاتجاهات التقدمية في مسيرة التحرر العراقية والتي يجب صيانتها وتطويرها.

5. إن من الضروري زيادة الاهتمام في توسيع وتطوير الخدمات الأساسية وخاصة في مجالات التعليم التقني والمهني، والمواصلات، والمخازن، وتشييد الدور والمباني السكنية الحكومية والتعاونية، والاتصالات، والموانىء، وامدادات المياه والصرف الصحي. ولهذه القطاعات تأثير مباشر وغير مباشر على العملية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وعلى مستوى معيشة السكان. وقد أثبتت تجربة العامين الماضيين أن الدفع نحو التنمية الشاملة قد اصطدم بقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب [التغييرات] على الرغم من التحسن في هذا الصدد، وقد تعثر الاقتصاد في محاولة تنفيذ هذه المشاريع. كما كان هناك فقدان توازن بين المخصصات المالية وتوفر القدرات المالية والبشرية والتقنية.

وقد تم التعبير في الفقرة السادسة عن دعم نظام مفصل لبرامج خلق فرص العمل، وزيادة الاجور، ومراقبة الاسعار وادارة التجهيز. بالاضافة إلى ذلك، اشاد تقرير عام 1974 بنجاح قوانين منح حكم ذاتي محدود لكردستان في ايار من ذلك العام، وفي المقدمة منها كان تأسيس الهيئات الرسمية لحكومة الحكم الذاتي، والتحسن في الأوضاع

الاقتصادية والبنية التحتية الملحة في المنطقة منذ إقرار قوانين الحكم الذاتي. ووصفت قوانين الحكم الذاتي بانها ضربة قوية ضد القوى الاجنبية اليمينية والرجعية (في المقام الأول من إيران) التي كانت تحضى بنفوذ بين الاكراد. وقد اقترح التقرير الخطوات التالية لمواصلة ""النضال" الثوري في كردستان، ونصح للبعث بـ: -

1. مواصلة التدابير المتعلقة بتطبيق الحكم الذاتي ونشاطات المنظمات المنبثقة عنه، وتطوير صلاحيات تلك المنظمات في إدارة شؤون المنطقة، والسماح لبرامج تلك المنظمات وإعطائها الوقت والفرصة لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الكردي.

2. تحقيق تلاحم القوى الوطنية والقومية التقدمية الممثلة بالجبهة، في إطار المنظمات الاجتماعية والمهنية للشعب الكردي، وإعادة بناء تلك المنظمات على أسس ديمقراطية.

3. السماح للادارات في منطقة الحكم الذاتي بالاستمرار في لعب دور مهم في استعادة ثقة الجماهير في النظام وخلق حالة من الاستقرار والنهوض، وهذا يستدعي تقوية دور العناصر المخلصة والكفوءة في تلك الإدارات.

4. تجنب تبني أي إجراءات ترتبط بنقل السكان الاكراد أو العمال أو المسؤولين أو المواطنين من أماكن اقامتهم الحالية.

5. تعبئة الجماهير الواعية والمنظمة سياسيا للشعب الكردي، والاعتماد عليهم سواء في تطهير مناطقهم من قوى الجناح اليميني ولمنع تسللهم للقيام بأنشطة تخريبية.

6. تسريع التدابير المرتبطة بتطبيق الإصلاح الزراعي لمصلحة الفلاحين الكادحين، وتبني إجراءات جديدة على نطاق أوسع لشمول كردستان في مشاريع التنمية، وتوظيف القوى العاملة، وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية الكافية للسكان في كل المدن والقرى داخل منطقة الحكم الذاتي.

7. تبني تدابير سلامة المواطنين، وتوفير جو من الاطمئنان والاستقرار في المنطقة.

8. السعي لتطوير واغناء الثقافة الوطنية الكردية في مجالات النشر والدراسات والإذاعة والتلفزيون وغيرها من المجالات الحيوية.

9. مساعدة ورعاية النازحين في المنطقة، من خلال لجان الجبهة في مختلف المحافظات، وتعويض أولئك الذين تعرضوا للأذى.

10. توسيع نطاق التدابير المتخذة لحماية الحقوق الوطنية للاثنيات والأقليات الدينية وتطوير لغتهم وثقافتهم الوطنية.

ورهن الحزب الشيوعي العراقي—ل.م آماله على استمرار تحالفه مع البعث، كما ظهر ذلك في دعمه لـ"االقومية الوحدوية" . مع ذلك، فانه وعلى الرغم من الموقف الذي اتخذ في تقرير المكتب السياسي لعام 1974، فقد حل الحزب جميع منظماته المهنية (الطلاب، الشبيبة، واالنقابات وغيرها) وتعهد بعدم العمل في الجيش بعد مؤتمره الثالث، الذي انعقد في بغداد في أيار 1976 تحت عنوان "توحيد القوى التقدمية" . وقد تخلى الحزب الشيوعي—ل.م عن دوره كحزب طليعي من خلال إصدار قرار يقر بقيادة حزب البعث.

وفيما يتعلق بالقضية الكردية عبر الحزب الشيوعي العراقي —ل.م عن دعمه الضمني للهجوم الحكومي في آذار 1974، وهو ما برره في بيان عيد العمال العالمي في 1 اذار 1974 —:

" دعونا نكرس طاقاتنا لمهمة نبيلة، مهمة تعزيز الاخوة العربية الكردية وتطبيق الحكم الذاتي... إن انجاز هذه المهمة يتطلب عزل مثيري الحرب واليمنيين الاستفزازيين، والرجعيين وعملاء الإمبريالية الذين يقومون اليوم بدور خطير في الحركة القومية الكردية. وذلك يستلزم مكافحة دعاياتهم واكاذيبهم التي تهدف إلى جر البسطاء من الشعب الكردي إلى صراع عسكري غير مبرر لايخدم الا مخططات الإمبريالية والعناصر الرجعية، وكذلك مصالح العناصر الاستغلالية الجشعة في كردستان، والمستعدين للتضحية بالمصالح الوطنية الحقيقية للشعب الكردي من اجل مصالحهم الطبقية الانانية".

المؤتمر الوطني الثالث

الان وبعد أن أصبح الحزب الشيوعي العراقي—ل.م عضوا ملتزما في الجبهة الوطنية التقدمية مع حزب البعث، فيمكنه إجراء التحضيرات لمؤتمره الثالث بشكل علني. ولأول مرة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي يمكن عقد مؤتمر للحزب بشكل مفتوح. لقد بدأت الاستعدادات للمؤتمر في أواخر ايلول عام 1975، عندما تم تعميم مسودتي البرنامج "برنامج الحزب" و" مراجعة اللوائح الداخلية" على الكوادر بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة المركزية في جلستها بين 19 — 23 ايلول 1975. عقد الحزب مؤتمره الثالث في بغداد بين 4 إلى 6 آيار 1976، تحت شعار "من اجل تقوية وتعميق المسيرة الثورية في

العراق في طريقه نحو الاشتراكية" وقد حضر المؤتمر أعضاء بارزون في قيادة البعث القومية وشخصيات سياسية مهمة تنتمي إلى مجاميع الجبهة الأخرى بالاضافة إلى رسائل التهنئة من قيادة البعث، وكانت هناك تحيات من الكثيرين في الحركة الشيوعية العالمية، وكذلك من الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى".

بدأ المؤتمر بتوجية العضو الأكبر سنا في المكتب السياسي، زكي خيري، التحية إلى المشاركين والدعوة إلى دقيقة صمت حدادا على شهداء الحزب. وبعدها بدأ السكرتير العام عزيز محمد بقراءة تقرير اللجنة المركزية وأعلن:

" يعقد حزبنا مؤتمره الثالث في ظل ظروف تأسيس الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وتحرير ثروتنا النفطية من نير الاحتكارات الاجنبية، وبداية الحكم الذاتي في كردستان. [كان هناك] تعميق مسيرة بلادنا التقدمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يكون هناك نقاش بشأن اتجاه تنمية البلاد، والمتطلبات لتحقيق مشاركة أكثر فعالية من الحزب الشيوعي لتعميق هذه المسيرة من خلال التعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، والحكومة الوطنية التقدمية، وجميع القوى الثورية لشعبنا. ولهذا السبب نحن نعيد النظر في برنامج حزبنا لجعله أكثر توافقا مع الوضع الحالي"(22).

على المستوى الدولي، حيا السكرتير العام الحركة الشيوعية العالمية وأعاد التأكيد على التزام الحزب الشيوعي العراقي بقرارات اجتماع 1969 في موسكو للأحزاب الشيوعية والعمالية. وحيا السكرتير العام أيضا الحزب الشيوعي السوفييتي لمساعدته الحركة الثورية الأممية، وخلص إلى القول: -

"إن حركة الشيوعية العالمية تحتل الموقع الطليعي في الحركة الثورية العالمية، وتمثل القوة السياسية الأكثر قدرة في عصرنا...وقد صاغ حزبنا الشيوعي العراقي سياسته على أساس الظروف الخاصة في بلادنا، مسترشدا بالمبادىء الماركسية. إن استقلال الحزب في صياغة سياساته لا يجب أن يكون عذرا لخلق صراع مصطنع بين المصالح الوطنية والأهداف الأممية، ويجب أن لا يكون هناك تعارض بين مبادئ الاستقلال لكل فرع في الحركة الشيوعية العالمية، وبين الأهداف المشتركة التي

(22) الحزب الشيوعي العراقي (وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي)، طريق الشعب العدد 8 (بغداد، 1976) ص 9 – 10

توحدهم...وتؤكد الماركسية اللينينية على الترابط بين القوانين العامة في بناء الاشتراكية، والخصائص الوطنية والقومية التي تؤثر على ظروف وتشكيل بنائها"(23)

على المستوى الإقليمي، أكد التقرير الذي قرأه السكرتير العام على التعاون العربي – السوفييتي وقدم تحليله الخاص لحركة التحرر العربية: –

"واحدة من اعراض ونقاط الضعف في حركة التحرر العربي مرتبطة بالصراعات داخل هذه الحركة، ولاسيما الصراع بين الدول العربية التقدمية وبعض شرائح حركة المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة الضعف أو عدم وجود الديمقراطية [في العالم العربي] وعدم احترام دور الشعب في تخطيط وصياغة سياسات تلك البلدان. لا شك أن استمرار انكار الحريات الديمقراطية وعدم احترام إرادة الشعب سيستمر ليكون نقطة ضعف في حركة التحرر العربي عموما، وفي بعض الأنظمة التقدمية على وجه الخصوص. إن حزبنا يرى أن نقطة الانطلاق لمواجهة خطط الإمبريالية الصهيونية، ومواجهة نشاطات القوى الرجعية واليمينية، هي في تسوية الخلافات [بين] أنظمة التحرر العربية، ووجوب تعبئة الجماهير، وتوحيد القوى الوطنية في تحالفات جبهوية في كل بلد عربي وعلى الصعيد الدولي، ويجب تعزيز التعاون مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى" (24).

من المفارقات أن هذا التصريح أنذر بما سيتجه إليه النقاش السياسي في التسعينيات كما ستتم مناقشته في الفصل السادس.

وعلى المستوى المحلي أطرى السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي–ل.م التقدم الذي حدث تحت ظل البعثيين منذ توليهم السلطة عام 1968. مؤكدا على التعاون بين البعث والحزب الشيوعي العراقي–ل.م في ميثاق العمل الوطني، خصوصا ما يتعلق بالهياكل داخل الجبهة الوطنية، مثل اللجنة العليا والسكرتارية:

" لا شك بان حزب البعث العربي الاشتراكي، وبسبب سلطته السياسية في البلاد، يحتل نقطة محددة ومميزة في الجبهة، ويمتلك سلطات أساسية لتحويل الجبهة إلى جهاز سياسي لحشد الجماهير من

(23) نفس المصدر ص 21 – 24
(24) نفس المصدر ص 37

أجل المشاركة بفعالية في تحول البلاد وتعميق المسيرة الثورية. وهو أيضا واجب كل القوى المتحالفة في الجبهة، وحزبنا سيكرس كل طاقاته لتحقيق ذلك"(25).

وفيما يتعلق بالقضية الكردية، فأنه يدعم ضمنا موقف الحكومة، معلنا: –

إن **"الحزب دائما يعتبر المشكلة الكردية كجزء من قضية الديمقراطية، ويدعو دائما إلى حلها [عبر] [مسالك] ديمقرطية وسلمية من شأنها أن تحقق التطلعات الوطنية العادلة للشعب الكردي عبر تأسيس الحكم الذاتي في كردستان العراق، في اطار الجمهورية العراقية، وعبر تقوية الاواصر الاخوية بين الشعبين في وحدة نضالهم ضد الإمبرياليين والرجعيين، ومن اجل تحقيق تحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية تقدمية. يجب أن تحوز الحركة الوطنية الشعبية في العراق على مضمون اجتماعي اضافة إلى نضالها ضد القمع والتمييز العنصري. إن رفض القيادة اليمنية الرجعية داخل الحركة الوطنية الكردية للاعتراف بهذه الحقائق، واصرارهم على الاستمرار في مواصلة الأهداف القومية الضيقة التي تستند على مصالحهم الطبقية الانانية، وسلوكهم القبلي الرجعي، ادى إلى اتجاهات خطيرة مؤدية إلى حدوث ضرر جسيم على الشعب الكردي، وحركته الوطنية، والحركة الوطنية الثورية في كل البلاد"(26).**

وانتقد السكرتير العام تجربة الحكم الذاتي الكردية بين اعوام 1970 إلى 1973، واصفا إجراءات الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقبلية، والمناهضة للثورية، ورفض التدابير التقدمية التي اتخذتها الحكومة المركزية. بالاضافة إلى الممارسات غير الديمقراطية ضد الشيوعيين من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ودعمه للانشطة القبلية الرجعية، واتهم السكرتير العام الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمسؤولية عن التمرد الكردي وعواقبه في 1973 :–

"أدى انهيار التمرد العسكري الكردي المسلح [عام 1973] إلى امكانية حقيقية لتنفيذ حل سلمي ديمقراطي للقضية الكردية و...شهدت الفترة التي تلت الانهيار عددا من الاجرءات لتطوير المنطقة. بما في ذلك زيادة الخدمات الصحية وتنمية اقتصادها. وكانت هناك خطوة أخرى مهمة وهي سن قانون 90 لسنة 1971 للحد من حجم الملكية الزراعية في مناطق الحكم الذاتي. وأصبح تطبيقها السريع قاعدة فعالة لعزل القوى الرجعية من الاقطاعيين وتجريدهم من قوتهم الاقتصادية. وقد أثبتت هذه الاحداث مرة أخرى أن القضية الوطنية العادلة للشعب الكردي لايمكن حلها بمعزل عن

---

(25) نفس المصدر ص 45

(26) نفس المصدر ص 51

التحولات الثورية الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق. إن حركة قومية كردية تسير بمعزل عن مسيرة الشعب العراقي، وبمعزل عن القوى الأساسية للجبهة الدولية المناهضة للإمبريالية، وبالتعاون مع قوى الإمبريالية الرجعية والصهيونية، لايمكن أن تواجه اي شيء سوى القدر المحتوم الذي واجهه التمرد الرجعي في كردستان، وهذا هو اثمن درس يمكن أن يتعلمه القوميون الاكراد"[27].

واشاد الحزب الشيوعي–ل.م في برنامجه بانقلاب البعث في 17 – 30 تموز 1968 ووصفه بانه قوة ايجابية "أسست في العراق حكومة وطنية تقدمية وكانت انجازات حكومة البعث كثيرة" تتضمن :-

"**تشريع النفط كسلاح في المعركة الوطنية والقومية. وايدت جميع حركات التحرر العربية والحركات الثورية في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا. كما عززت التعاون المحلي والاقتصادي مع البلدان في الكتلة السوفييتية وطورت، نوعيا، العلاقات مع الاتحاد السوفييتي من خلال توقيع معاهدة الصداقة والتعاون [لعام 1972] بين البلدين. بالاضافة إلى ذلك، حققت تقدما ثوريا كبيرا على طريق الاستقلال الاقتصادي من خلال تأميم ثروتها النفطية...كما نفذت الحكومة ايضا خطة ادت إلى توسع القطاع العام إلى عدد من المجالات حيث احتل فيها مكانة قيادية في الاقتصاد الوطني، كما تم توسيع الاصلاح الزراعي. وبدأت الحكومة، بالاضافة إلى ذلك، في تنفيذ عدد من البرامج الخاصة بالعاملين والموظفين، والجماهير الشعبية"**[28].

هكذا، طبقا لبرنامج الحزب الشيوعي العراقي، فان تلك الخطوات اخذت العراق على طريق التطور اللارأسمالي، وواجب الحزب الشيوعي العراقي –ل.م هو العمل على استكمال أهداف الثورة الديمقراطية الوطنية. إن النضال لتعميق هذا التوجه نحو الاشتراكية يتطلب ما يلي: -(1) دعم الحزب الشيوعي العراقي –ل.م لحكومة البعث القائمة وتوسيع قاعدتها الجماهيرية. (2) تعزيز وتطوير الحكم الذاتي للشعب الكردي. (3) التعاون القوي بين الاتحاد السوفييتي والحكومة العراقية (4) الالتزام بالقطاع العام في الاقتصاد العراقي. و(5) دعم حركات التحرر العربية، ومن ضمنها النضال الفلسطيني[29].

---

(27) نفس المصدر ص 51 -54

(28) نفس المصدر ص 102

(29) نفس المصدر ص 103 – 104

لقد ساد التوتر اجواء المؤتمر الثالث. فقد تحكم عزيز محمد بالمداولات وحتى بتنسيق جدول الأعمال. كما كان يسيطر على التفاصيل الدقيقة للخطب الفردية، والتي كان يتم تهذيبها من قبل عبد الرزاق الصافي الذي كان يدير الامور نيابة عن عزيز محمد. وقد أصر العديدون على التحدث ارتجالا، ولكن إذا كان من المتوقع منهم أنهم سيقومون بانتقاد تحالف الحزب أو سياسات الحزب الرسمية فيتم عندئذ اسكاتهم وتجاهلهم. ويبدو أن لا أحد من القيادات يرغب بشيئ سوى العمل الروتيني، ولم يسمح بالشفافية اي كان نوعها. في واقع الامر تم الشروع في انتخابات شكلية للحزب الشيوعي العراقي-ل.م على اسس شكلية صارمة، وكانت النتائج متوقعة تماما. وفي احدى الحالات فإن المرشح إلى اللجنة المركزية فخري كريم زنكنة، المحمي والصديق الموثوق لعزيز محمد، لم يكن حتى في قائمة الترشيحات، لكن تم الإعلان عن انتخابه على اية حال[30].

البعث ينقلب على الحزب الشيوعي—ل.م

شهد مؤتمر عام 1976 قمة الظهور العلني للحزب الشيوعي-ل.م ، وكان ذلك في نظر البعثيين، يمثل احتمال أن يكون في وضع يسمح له بمراكمة نفوذ أكبر داخل الجبهة. وعلى الرغم من انه لم يكن في وضع يسمح له بتحدي البعث على السلطة بشكل مباشر، لكن مع ذلك كان الحزب الشيوعي العراقي —ل.م يمثل المصدر المفرد الأكبر لمعارضة النظام في اعقاب سحق التمرد الكردي عام 1975.

وفي الواقع فقد أدرك قادة البعث سريعا انه ومع هزيمة المقاتلين الاكراد، وأن علاقة العراق مع السوفييت قد تم تأمينها الان ، وأن الأحزاب السياسية البديلة اما أضعفت أو أصبحت خانعة للجبهة الوطنية التي يقودها البعث، لذا لم يعد النظام بحاجة إلى الحزب الشيوعي—ل.م لتحقيق أهدافه.

في أيار 1976، وبعد وقت قصير من اختتام المؤتمر الثالث، أطلقت أجهزة امن الدولة ،وبإيحاء من البعث، حملة ضد الأنشطة الشيوعية في جميع انحاء العراق. ولم تبذل أي

(30) لقاء أجراه المؤلف مع خالد السلام، ادمنتون، البيرتا (10 تموز 2002) وتم اثباته قبل ذلك من قبل ثابت العاني ورحيم عجينة في حوار مع المؤلف، لندن (18 تموز 1995).

محاولة للتمييز بين أنشطة والناشطين من الحزب الشيوعي—ق.م والحزب الشيوعي—ل.م، وتزايد استبعاد الحزب الشيوعي—ل.م من عملية صنع القرارات في الحكومة. وعقدت اجتماعات اقل للجنة العليا للجبهة الوطنية وسكرتاريتها، ومع بدء العام الجديد أصبح القمع المفتوح لنشاطات الحزب الشيوعي—ل.م شائعا.

وحينما اجتمع الحزب الشيوعي—ل.م مرة أخرى في اذار 1977، تم تقديم تقرير إلى أعضاء الحزب انتقد بشدة نظام البعث. وعلى الرغم من أنه لم ينشر فقد تم تسليمه إلى قيادة البعث، وهذا ما أكد مخاوف الأخير من معارضة الحزب الشيوعي—ل.م للنظام. وقد أثارت هواجس البعث ما تكشف عن دخيلة الحزب الشيوعي—ل.م، ومن امكانية قيامه بعمل مماثل للإنقلاب العسكري الفاشل بقيادة الشيوعيين في أفغانستان في نيسان من عام 1977. وقد تم القبض على عدد من الشيوعيين المشتبه بهم والمتعاطفين مع الشيوعيين في الجيش، وبعد محاكمات قصيرة تم الحكم عليهم بالإعدام بتهمة الخيانة. وعلى الرغم من مناشدات الرأفة من قبل الزعيم السوفييتي ليونيد برجينيف فقد تم إعدامهم جميعا في 19 أيار 1977. وقد اعتبر البعث مناشدات برجينيف مناورة شيوعية تمثل تدخلا سافرا من السوفييت في الشؤون الداخلية السياسية العراقية. وحينما كرر السوفييت دعوتهم للهدوء وإنهاء القمع، قام نظام البعث بتنفيذ جولة أخرى من عمليات الإعدام للشيوعيين المشتبه بهم بعد عشرة أيام.

وحاول بيان للحزب الشيوعي—ل.م، تم نشره في طريق الشعب في الرابع من أيلول 1977، التمويه على الهجمات التي طالت الحزب. وذكر بان الحزب الشيوعي-ل.م اعتبر الجبهة الوطنية التقدمية لاتزال نسقا ساريا للعمل ، وشدد على أهمية الجبهة في "احباط خطط الإمبريالية والصهيونية والرجعية" في المنطقة. وقد ايد كلا من معارضة النظام العراقي للرئيس المصري أنور السادات ضد "الخطوة الاستسلامية" في كامب ديفيد، والجهود التي يبذلها البعثيون لتكوين "جبهة عربية تقدمية" موحدة. وكان البيان بشكل واضح مناهض لأمريكا ومشيرا إلى الاتحاد السوفييتي كـ" حليف رئيسي" في [الجهود المبذولة] بنجاح لإحباط المؤامرة الإمبريالية — الصهيونية وضمان التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية يؤدي إلى سلام عادل في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه التنازلات العلنية، استمر البعث بالتحرك ضد الحزب الشيوعي–ل.م، والذي أصبح أكثر نشاطا في موقفه الدفاعي. وزادت مقاومته من شعبيه الحزب لدى السكان الذين كان يشعرون بإحباط متزايد من نظام البعث. وطبقا لممثل الحزب الشيوعي في الحكومة البعثية وعضو المكتب السياسي عامر عبد الله، فان تزايد شعبية الحزب الشيوعي اغضبت صدام حسين، الذي أخبر عامر عبد الله أن "جريدة الحزب [الشيوعي] كانت توزع ثلاثين ألف نسخة يوميا وان [تكوين] الجبهة لايعني مكاسب طرف على حساب طرف آخر" محذرا الشيوعيين بعدم تجاوز حدودهم. ووفقا له بدات تتزايد الاعتقالات بين أعضاء الحزب(31).

وقد اخترقت أجهزة الامن التابعة للنظام الحزب الشيوعي–ل.م، مما جعله عرضة للتقويض والتلاعب من قبل البعث. وفي احدى المناسبات تم مهاجمة الفرع الكردي للحزب الشيوعي–ل.م بسبب المقالات التي ظهرت في آواخر عام 1977 في مجلة الحزب الشهرية ريكاي كردستان (طريق كردستان). وفي تلك المقالات ايد الفرع الكردي للحزب الشيوعي–ل.م الطموحات الوطنية الكردية وانتقدت النظام على انكاره لحقوق الاكراد واضطهاده للناشطين الكرد. لقد استخدم النظام المنشورات كدليل على خيانة الحزب الشيوعي-ل.م للسياسات التي وافق على دعمها كجزء من عضويته في الجبهة الوطنية. ولاضطراره على معالجة قضية تصريحات البعث العلنية عقد الحزب الشيوعي–ل.م في الثاني من آذار 1978 اجتماعا موسعا تحت شعار "اضطهاد ضد الحزب ومؤيديه" وقدم ردا مفصلا لتهم النظام والتي تم نشرها في النهاية كتقرير للحزب الشيوعي–ل.م. لقد احتج [التقرير] على حملة القمع ضد أعضاء الحزب الشيوعي–ل.م، وانتقد انكار النظام حق تقرير المصير الكردي، وتناول الطرق التي يمكن من خلالها تحسين ترتيبات الحكم الذاتي المحلية الممنوحة للكرد(32). وردا على ذلك، شجبت ورقة أعدتها وكالة الامن الحكومية،

(31) "مقابلة مع عامر عبد الله" أبواب، شتاء العدد 3 (لندن 1995) ص 222
(32) طريق الشعب (4 آذار 1978)

التقرير واتهمت الحزب الشيوعي-ل.م بانتهاك مبادئ الجبهة، وفي الواقع فإن [تلك الورقة] استهلت العملية الرسمية التي بواسطتها تم حل الجبهة في العام التالي[33].

كان الحزب الشيوعي–ل.م عاجزا بشكل متزايد عن إيقاف مناورات البعث، لأنه بدون أمتلاكه لقوى رادعة تحميه، كان مضطرا على الاعتماد على المكائد السياسية في الجبهة الوطنية وهي منتدى تبخرت فيه الوسائل التي تمكنه من التأثيرعلى ما يبدو. وكما شرح ذلك رحيم عجينه بالقول "**في الأول من حزيران** 1978 **دعينا إلى اجتماع للسكرتارية ولم نبلغ بجدول الأعمال...طلبنا أن نبحث الإعدامات فقط حيث لدينا مطالب بإسقط اية تهمة لهم بقيامهم بالتآمر وأن يقوم البعث برد الاعتبار اليهم، لكن البعثيين اصروا على عدم بحث هذه المسألة والاقتصار على إرسال برقية تهنئة... كان هذا آخر اجتماع للسكرتارية، وقد عقد بعد ذلك اجتماع واحد للجنة العليا في تشرين الأول** 1978"[34]. ربما شعر البعثيون أن الأكثر اثارة للقلق هو تسلل الحزب الشيوعي–ل.م في الجيش. وهكذا القى النظام القبض على واحد وثلاثين ضابطا آخرين في 21 تشرين الثاني 1978 بتهمة كونهم جزء من مؤامرة عسكرية شيوعية للإطاحة بالنظام، في انتهاك للاتفاق بين البعث والحزب الشيوعي–ل.م[35]. لقد أعدم هؤلاء لضباط فيما بعد. وهو ما دفع قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى إصدار تحذير "يشجع فيه أي شخص يمكنه مغادرة البلاد على ذلك"[36] وفي ذات الوقت دعا أعضاء آخرين من اللجنة المركزية والمكتب السياسي إلى كفاح مسلح يبدأ من المناطق الكردية الشمالية[37].

لقد وضعت قيادة الحزب الشيوعي–ل.م نفسها في موقف أخرق باقترانها بالبعث، وقد ساعد تراخي حذرها كلا من وكلاء الامن وعملاء البعث على اختراق الحزب. هذا التسلل سمح للمعارضين للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية بمراقبة انشطة الحزب وعضويته عن كثب مما جعله عرضة للخطر بشكل كبير. وحينما عقد المؤتمر الثالث في ايار من

(33) كاتب تقدمي" مناقشة نقدية لتقرير اللجنة المركزية "الراصد، بغداد (7 آذار 1978) ص1
(34) رحيم عجينة (الاختيار المتجدد) ص 134 – 135
(35) افتتاحية طريق الشعب، العدد 3 (بغداد، تشرين الأول 1979)
(36) "لقاء مع عامر عبد الله" (ابواب) شتاءا العدد 3، لندن 1995 ص 222
(37) نفس المصدر

عام 1976 راجع عضو في اللجنة المركزية النظر في الموقف داخل كلا من الحزب الشيوعي—ل.م والأعضاء غير البعثيين في الجبهة، ووصف كيف أن قيادة الحزب الشيوعي—ل.م.

قد استشارت "علماء من الاتحاد السوفييتي. [إلا أننا] أهملنا طبيعة حزب البعث وتنكره للديمقراطية وعداؤه لها ونزعته الثابتة في الاستئثار والانفراد بالسلطة عن طريق الدكتاتورية وعداءه للشيوعية، بينما كانت وثاءق المؤتمر الثاني عام 1970 قد أكدت بعض هذه الجوانب.

... ولكن نزعة إرادوية تحكمت فينا ذلك أن الجبهة يجب أن تبقى وتنتصر... تعرضنا لضغط فكري لتبني موضوعة ومفهوم التطور اللارأسمالي، الذي لم يلق تقبلا لدى العديد من كوادر الحزب وعددا من قيادييه. وتمت الموافقة، تحت ذلك الضغط، على أن العراق يسير في طريق التطور اللارأسمالي الذي صار يعبر عنه في وقت لاحق بـ "التوجه الاشتراكي"،

أضفى المؤتمر الثالث زخما كبيرا على نشاط الحزب ومكانته، فقد عقد علنا في مقر الحزب الرئيسي في بغداد... شكلت هذه العوامل الأخيرة نواقيس خطر لحزب البعث، وكان علينا أن نتوقع ذلك. فحزب البعث، في حساباته، رسم للحزب الشيوعي دائرة يسمح له بالتحرك ضمنها. ولكن، وعلى الرغم من وجود الجبهة، خرج الحزب من حدود الدائرة."[38].

وعقب حوالي ثلاث سنوات من القمع، حاول البعث في شباط من عام 1979 بدء محادثات بشأن إعادة التفاوض على التحالف القديم وتأسيس جبهة وطنية جديدة، لكن هذه المحاولة ثبت فشلها. فلم يعد الحزب الشيوعي—ل.م مهتما بالعمل تحت هيمنة البعث[39] لأنه عزم، في تموز عام 1978، على معارضة النظام تحت شعار "إنهاء الديكتاتورية". بعد اندلاع حملة النظام ضد الحزب الشيوعي—ل.م عام 1977، هرب عدد من كوادر الحزب شمالا إلى المناطق الكردية، حيث أسسوا تدريجيا حركة الأنصار. بحلول كانون الثاني عام 1979 كانوا قد أسسوا وحدات عسكرية بقواعد في أربيل ومقرات قيادة في السليمانية وكركوك. وللمزيد من الإنتشار وعدم تمركز هيئات القيادة والسيطرة، لضمان أن تكون اقل عرضة لهجمات النظام، بنى الحزب الشيوعي—ل.م قواعدا إضافية في كلا من نينوى ودهوك. وفي النهاية، تم إنشاء المكتب العسكري المركزي الموحد لتنسيق

(38) رحيم عجينة (الاختيار المتجدد) ص 129 – 130
(39) نفس المصدر ص 137

النشاطات بين القوات المتباينة، وفي عام 1980 صدرت جريدة لحركة الأنصار بالعربية تحت اسم (نهج الأنصار) وبالكردية تحت مسمى (ريبازي بيشمركة). في عام 1981 تشكلت آلافواج الأنصارية للعمل ضد القوات الحكومية في كل المحافظات الكردية في العراق، وبحلول عام 1982 تم تنظيم مناطق الأنصار على أساس القواطع ذات الصلاحيات اللامركزية استنادا إلى الموقع الجغرافي في مختلف الوحدات. وهذا ما سمح لهم بمرونة أعظم في المناوشات مع القوات الحكومية العراقية، على الرغم من أن كل الخطط الاستراتيجية عموما بقيت تحت سيطرة الحزب الشيوعي–ل.م مع أول مجلس عسكري مركزي عقد سرا مع قيادات الأنصار وبحضور المكتب السياسي والسكرتير العام بنفسه[40].

وبينما كانت أجهزة الأنصار لاتزال في بدايتها، مع ذلك، واجه الحزب الشيوعي–ل.م هجوما شاملا من حزب البعث، ومن البعث كنظام حكم، ومن كامل قوة أجهزة أمن الدولة أيضا. واستمرت علاقات حزب البعث مع الأحزاب الأخرى في الجبهة الوطنية بالتدهور. تم الحفاظ على الجبهة رسميا وكانت صحيفة الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية لاتزال مستمرة بالصدور القانوني، واستمر صدور "بيانات مشتركة" من النظام. فيما فشلت محاولات التوسط (بين البعث والحزب الشيوعي) من قبل الفلسطينيين والسوفييت. كانت كوارد الحزب الشيوعي–ل.م ومؤيديه يخشون من مجزرة منظمة من قبل البعث ضد الحزب ، لذلك بدأوا بالهروب من العراق إلى بلدان أخرى أو إلى كردستان. تحت هذا الضغط، وعلى الرغم من قرار الحزب الشيوعي–ل.م في تموز 1978 بمعارضة النظام، كان الحزب يصدر من بغداد بيانات حتى أواخر آب من عام 1979 ولم يتطرق فيها جهارا إلى مصائبه الاخيرة على ايدي البعث. وفي مقال مطول طبع في جريدة الحزب الشيوعي اللبناني (النداء) في 17 آب من عام 1979، بين الحزب الشيوعي موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد وقضايا دولية أخرى، لكنه تجنب اي انتقاد للبعث. وهاجم نظام السادات لعقده اتفاقية السلام مع إسرائيل، ومعارضته لليبيا وموقفه من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودعمه للانظمة الرجعية في الأردن

(40) نفس المصدر ص 173 – 174

والسودان وزائير وفي اماكن أخرى. كما أتهم المقال ايضا مصر بكونها الأداة الرئيسية للإمبريالية في الشرق الأوسط وافريقيا.

واعلن الحزب الشيوعي–ل.م دعمه لقائمة من الجماعات العربية المناهضة للإمبريالية والتي تضمنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والفصائل الفلسطينية المختلفة، والحزب الشيوعي السوداني والحزب الشيوعي المصري. فيما أشاد المقال بتحركات الجماهير في تونس والجزائر وعبر عن تأييده لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية. واشار إلى أن اتفاقيات كامب ديفيد بصفتها (قناع خيانة) يهدف إلى تحويل مصر إلى دوله عسكرية عميلة واداة للولايات المتحدة وإسرائيل. فضلاً عن ذلك اصر الحزب الشيوعي على الدور الخاص للاتحاد السوفييتي في النضال العالمي، مؤكدا أن:

"المبدأ الحيوي للتعامل مع المعركة بطريقة تضمن مقاومة ناجحة، [تتراوح] من تحديد متطلباتها العالمية إلى التأكيد على الضرورة القصوى والملحة للتحالف مع الاتحاد السوفييتي ضد الإمبريالية والصهيونية قد تم تجاهله. بالاضافة إلى ذلك استمرت الجهود والمخططات الرامية إلى الانتقاص من دور الاتحاد السوفييتي واستبعاده من النضال العربي من اجل التحرر".

واستمر هذا الترنم بالاتحاد السوفييتي مصحوبا باستعراض نجاحات الدول الاشتراكية في تطوير اقتصادياتها، وما وفرته لشعوبها، والمعونة التي قدمتها للعالم النامي. وكالعادة، كان الحزب الشيوعي–ل.م يتماشى مع الخط السوفييتي من خلال وصف "الأزمة في البلدان الرأسمالية" بأنها في المقام الأول في الطاقة والتضخم والبطالة وانتشار الاضطرابات العمالية. وربما في إشارة إلى الوضع العربي الخاص اكد البيان على اهمية الجبهات الوطنية والحكم الديمقراطي :–

"منذ زمن بعيد، توصلت الشعوب العربية إلى نتيجة سليمة وذات اهمية بالغة : إن النظام الذي يقيد حرية الفرد ويشل إرادة الجماهير لا يمكنه تحقيق النصر في الحرب والسلام، فهو لايمتلك القدرة على الثبات أو مواجهة اعدائه...لقد توصلت القوى الثورية في الدول العربية إلى إجماع في الآراء في أن اقامة جبهات وطنية... وتحقيق الديمقراطية السياسية للجماهير ولقواها الثورية تشكل الطريق إلى وحدة وطنية سليمة، وإلى تضامن عربي في النضال، وإلى نضال وطني حقيقي وفعال".

وفي إجمال لبرنامج الحزب الشيوعي–ل.م لتأسيس حركة تحرر عربية وطنية حقيقية، كان هناك كثير من الانتقادات الضمنية للبعث. وقد استمر الخط السابق في المناقشة بالقول :

"أولا،يجب أن يكون الشعب شريكا فعالا في الحياة السياسية للبلاد وفي عملية صنع القرار من خلال نبذ اساليب الحكم الاستبدادية، [ومن] خلال تأسيس جبهات وطنية واسعة تساهم فيها جميع الاطراف والقوى الوطنية على أساس برنامج النضال ضد الإمبريالية، والصهيونية، والرجعية.

ثانيا، يجب تحرير إرادة الجماهير بالغاء جميع القيود، والشروط، والأنظمة المعطلة للحرية. ويجب ضمان الحرية والحقوق الديمقراطية - السياسية والنقابية والمهنية - للجماهير الشعبية وأحزابها وللمنظمات الوطنية الديمقراطية".

كان هذا الإفصاح عن موقف الحزب الشيوعي–ل.م واضحا بشكل لا لبس فيه، لكنه فشل في أن يوجه خطابه نحو القمع الرهيب المتزايد الذي يواجهه الحزب في الداخل.

فقد تم طرد وزيري الحزب الشيوعي–ل.م في كابينة البعث الوزارية في ربيع عام 1979، وبعد ذلك بفترة وجيزة توقف قانونيا صدور جريدة "طريق الشعب" واجبرت على الصدور السري. فيما وجهت الصحف المدعومة من البعث ضد الحزب الشيوعي–ل.م، متهمة اياه بان لديه علاقات تاريخية مع الحركة الصهيونية وكونه دمية بيد موسكو. وقد تم فبركة منظمة شيوعية دمية موالية للنظام، دعيت منظمة الطليعة الشيوعية العراقية، لتشويه مصداقية الحزب الشيوعي–ل.م وتعريضها للتآكل من خلال انتقاده والتشكيك في شرعيته داخل الجبهة الوطنية. وعلى الرغم من هذا الاضطهاد العلني الواضح للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية، إتهم مروجو دعايات البعثيين، الشيوعيين بـ"التخلي عن النضال" من خلال هجرهم للجبهة الوطنية[41].

حينما أصدر البعث بياناً في نهاية عام 1979 أنهى فيه تحالفه مع الحزب الشيوعي–ل.م، كان رد الشيوعيين قد صدر من بيروت، والتي هرب إليها أغلب أعضاء اللجنة المركزية، إذ فهم ضمنياً بأن قيادة الحزب الشيوعي– اللجنة المركزية سيسمح لها بمغادرة البلاد.

(41) نفس المصدر

وقد فلت معظمهم وليس كلهم في النهاية من الإعتقال وبإقامتهم من جديد في أوربا الشرقية، وفي ما أصبح الآن الاتحاد السوفييتي السابق، وفي سوريا أو لبنان (42).

لقد تزامن خروجهم مع اندلاع الثورة في إيران وعودة آية الله روح الله الخميني إلى تلك البلاد. وشكلت الثورة الإيرانية مجموعة من التحديات للنظام في بغداد، فقد كانت التوافقات الأخيرة مع نظام الشاه قد أماتت عملياً علاقات البعث مع دولة الثورة الإسلامية الجديدة. وعلى اية حال فإن إزاحة الشاه والمعارضة الواضحة لأمريكا من قبل النظام الإيراني الجديد قد فتحت أيضا إمكانيات جديدة للسياسة الخارجية للبعث، وجعلت حسن نوايا السوفييت أقل أهمية للنظام العراقي.

كان أول هجوم حقيقي على نظام البعث من قبل الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية بعد إخراجه من الحكومة في مقال في آب عام 1979 في طريق الشعب التي أصبحت الآن سرية. وتحت عنوان "إنهاء الديكتاتورية وتأسيس النظام الديمقراطي في العراق" إتهم المقال في البداية البعث بإطلاق حملة تطهير ضد القوى التقدمية في العراق، بما في ذلك اعتقال "الآلاف والآلاف من الشيوعيين والديمقراطيين والذين لايزال مصيرهم مجهولا"، واتهمه باستخدام سيطرة النظام على الاعلام لتشويه سمعة الحركة الشيوعية والماركسية والإتحاد السوفييتي. وكان الهجوم شديداً على ما اعتبره الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية "تبعيث" المجتمع العراقي، ويستحق أن يتم اقتباسه بشيء من التفصيل:-

" لقد اقترنت تلك التدابير بتبعيث مكثف لأجهزة الدولة، والمنظمات الإجتماعية، ونظام التعليم، والمنظمات الثقافية في جميع انحاء البلاد. وفرض الحظر الوظيفي على غير البعثيين في وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والتربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام وأقسامها. وكذلك تم احتكار النقابات العمالية والجمعيات التعاونية الفلاحية والمنظمات النسائية والطلبة والشباب والروابط المهنية وتحويلها إلى أدوات لتنفيذ سياسات النظام.

لقد سنت قوانين تحظر تشكيل منظمات موازية، ومعاقبة من يمارسون هذا الحق بالسجن مدى الحياة. لقد أطلقت حملة إرهابية لإجبار الشعب، وخاصة الموظفين، على الإنتماء إلى الحزب الحاكم وإلى المنظمات المرتبطة به. كما تم حرمان العمال من الحق في الإضراب، وأصبح الآلاف منهم ضحية

(42) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) ص 340 – 341 ورحيم عجينة (الاختيار المتجدد) ص 136 – 138

لإجراءات تعسفية واضطهاد وإساءة معاملة من قبل الإدارة. وبالإضافة إلى الترهيب والتهديدات، فقد عرضت امتيازات مغرية. وحرم غير البعثيين من أية منح دراسية أجنبية.

بالإضافة إلى ذلك تم منع غير البعثيين من القبول في الكليات العسكرية، وكذلك كليات ومعاهد الفنون والمعلمين، وحرم الآلاف من الطلاب المؤهلين من التعليم الجامعي والمدرسي أو فصلوا منه. مأساة التبعيث قد فرضت بالقوة على نظام التعليم، حيث فصل الآلاف من أفضل التدريسيين. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في مستوى التعليم، وأسفر عن هجرة أعداد كبيرة من المدرسين والمتخصصين في مختلف المجالات من العراق. فيما صدرت مجموعة واسعة من القوانين الإرهابية التعسفية التي تتعارض مع إعلان [الامم المتحدة] لحقوق الإنسان. ولا مثيل في أي مكان العالم لعدد أحكام الإعدام التي تستند على تهم سياسية".

ومضى الحزب الشيوعي في انتقاد الإدارة الاقتصادية للعراق في ظل نظام البعث، متهما الحكومة بإنفاق الثروات غير المتوقعة من عائدات النفط المتزايدة منذ حرب عام 1973، على "تعزيز أجهزة القمع والمخابرات والدعاية والمؤامرات" وعلى الرشاوي والمدفوعات للتأثير على الحكومات الغربية (بما في ذلك التبرعات الضخمة لإبعاد الاشتراكيين عن الحكومة الفرنسية ولزيادة ثروات جاك شيراك، صديق الإسرائيليين الصهاينة". واشار الحزب الشيوعي—ل.م إلى التضخم المتزايد في العراق وتراجع قيمة الدينار العراقي كدليل على ضعف ادارة النظام واستعداده للتضحية بالاقتصاد العراقي للحصول على الدعم والاستثمار الاجنبيين.

واستمر المقال بالهجوم على الطبقة الجديدة من "البرجوازية الطفيلية البيروقراطية" والتي تطورت بسبب مكانها ضمن النطام الدكتاتوري أو بسبب تعاونها معه وهي طبقة وضعت نفسها كجزء من أجهزة الدولة في الإدارة والقمع. وقد اتهم [التقرير] البعث باتخاذ الخط الرجعي في الرد على اتفاقية كامب ديفيد بمقاطعة مصر فقط، وبالتالي إضعاف التضامن العربي وجعل العراق عقبة رئيسية أمام تجسيد موقف موحد يتناسب مع ثقل الاخطار التي تواجه الدول العربية.

وانتقد التقرير ايضا عداء البعث تجاه الثورة الإيرانية و" التشجيع الذي تلقاه العراق بهذا الخصوص من "الجهات الإمبريالية" بالاضافة إلى الخطوات التي اتخذها لتعزيز علاقاته

السياسية والاقتصادية مع الإمبريالية الفرنسية، بما في ذلك بيع إمدادات نفطية كبيرة لفرنسا باسعار تفضيلية"

" لقد طور النظام مجالات التعاون بشكل اكبر من خلال إبرام صفقات أسلحة ضخمة مع الشركات الفرنسية الاحتكارية وغيرها من الشركات المصنعة للأسلحة في المانيا وايطاليا واسبانيا والبرازيل تحت شعار "تنويع مصادر السلاح" وهي التسمية ذاتها، التي استدعت وأدت إلى تدهور سياسات السادات وانغماسه في معاداة الاتحاد السوفييتي".

في النهاية اوضح الحزب الشيوعي–ل.م موقفه من دعمه المستمر لجبهة وطنية حقيقية يجب أن تكون:–

"ديمقراطية في الشكل والمضمون، جبهة تتكون أساساً من أحزاب ومنظمات وقوى مستقلة من الناحية الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية والتي تتخذ قراراتها بالإجماع، جبهة يملك أفرادها حق النقد و[الحق] في حل أي خلاف بينها بالوسائل الديمقراطية، جبهة مفتوحة لجميع المناهضين للإمبريالية، المعادين للصهيونية وللقوى الرجعية، والذين يكافحون من أجل تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الوطنية في برنامج متفق عليه".

ولتحقيق هذا الهدف ناضل الحزب من اجل إنهاء الديكتاتورية، ووضع حد لحالة الطوارىء، وحل ديمقراطي للمسالة الكردية، والتضامن العربي وحماية العمال والفلاحين، وارساء الديمقراطية واستقلالية السياسة الخارجية.

خلال فترة احداث أواخر السبعينيات، برز الدفع باتجاهين لهما أهميتهما في الحزب الشيوعي–ل.م. الأول كان "الوجه الرسمي" للحزب وبياناته وتفسيره للأحداث، والقضايا التي كانت موضع اهتمامه. وكان الثاني التشظي الداخلي للحزب، والذي جعله من الناحية العملية غير فعال إلى حد كبير.

البعد العام – قضايا وتصريحات

حاول الحزب الشيوعي–ل.م، الذي أصبح الآن سريا، خلال الثمانينيات توسيع روابطه مع الحركات الشيوعية الأخرى. ففي كانون الثاني 1980 زار عزيز محمد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن)، حيث ناقش المواضيع المتوقعة الخاصة بالإمبريالية

والوحدة العربية وفلسطين. ولكن تم تجنب موضوع النظام العراقي وخروج الحزب من الجبهة الوطنية ما عدا التطرق إلى المشاعر المعادية للشيوعية والتي اتجهت إلى خدمة الإمبريالية[43] وتمت الإشارة إلى أن "انتهاك الحقوق الديمقراطية للجماهير العربية تخدم بشكل مباشر الإمبريالية والرجعية وتضعف النضال الوطني والقومي للشعوب العربية"[44]، كما عبر الجانبان عن دعمهما للثورة الإيرانية باعتبارها "كفاح ضد الإمبريالية الأمريكية، والاستقلال الوطني... ودعمهما لموقف الثورة الإثيوبية المناهض للإمبريالية"[45].

شهدت بداية الثمانينيات استمرار الصراع بين الحزب الشيوعي–ل.م ونظام البعث وشجب الحزب الشيوعي–ل.م اضطهاد صدام حسين للديمقراطيين والشيوعيين والكرد والشيعة، في حين اتهم البعث بدمج الاقتصاد العراقي بالنظام الرأسمالي وبخس قيمة النفط العراقي لارضاء شركات النفط الغربية[46]. وأخيرا انتقد الحزب الشيوعي–ل.م "الخصائص الرجعية" للنظام كما تجلت في التقارب مع المملكة العربية السعودية "النظام الأكثر رجعية في العالم" و"استبداد النظام" في دعم اتفاقات كامب ديفيد.

إن احدى وثائق الحزب الشيوعي–ل.م تلقي بشك جدي على تبنيه أولوية "مناهضة الإمبريالية" في مقابل علاقته بالاتحاد السوفييتي وكانت مقالة "نحن نحييكم بالنيابة عن كل القوى التقدمية" والتي نشرت في كانون الثاني من عام 1980 في جريدة طريق الشعب فقد أشادت بالغزو السوفييتي لأفغانستان "تماشيا مع سياسته المبدئية في تقديم الدعم للشعوب التي تشن النضال ضد الإمبريالية، من اجل الدفاع عن استقلالهم الوطني، واختيارهم المستقل لطريق التنمية". لقد كانت اللغة المستخدمة لوصف الفعل السوفييتي خانعة بشكل مفرط حتى بمعايير ذلك الوقت (الموقف "السوفييتي" النبيل من الأممية الحازمة، [و] التطبيق الخلاق لسياسة لينين لدعم نضال الشعب ضد الإمبريالية

(43) طريق الشعب (بغداد، شباط 1980)
(44) نفس المصدر
(45) نفس المصدر
(46) مجلة (L'Humanité) 27 آب 1980

والرجعية). وقد انتهز الحزب الشيوعي–ل.م، في المقال، الفرصة لمهاجمة نظام البعث لادانته الغزو السوفييتي:-

"فضلاً عن ذلك، وفي حرصه على تشويه سياسة الاتحاد السوفييتي الثابتة والمبدئية، والتي تهدف إلى الدفاع بقوة عن حق الشعب في الحرية والتنمية المستقلة، فقد ذهب هذا النظام إلى ابعد من بعض الأنظمة العربية الأكثر رجعية. هذا الموقف من النظام الديكتاتوري العراقي يقدم خدمة مباشرة للإمبريالية الأمريكية، ويسهل تنفيذ نواياها الخبيثة والتي لا تستهدف فقط الثورة في أفغانستان وإيران فحسب، بل ضد كل شعوبنا وكفاحهم العادل ضد العدوان الصهيوني".

في وقت لاحق، ازدادت مناوءة الحزب الشيوعي للنظام، حينما أيد البعث الهجوم التركي على القواعد الشيوعية، فضلا عن هجوم من قبل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) على مقرات الحزب الشيوعي–ل.م في شمال العراق[47]، ومن جانبه سيطر البعث على الجبهة الوطنية التقدمية، معلنا أنها طردت الحزب الشيوعي–ل.م على أساس أن الحزب كان يقوض الوحدة الوطنية من خلال القيام بانشطة سياسية في الجيش[48].

لقد ظهرت الانقسامات في صفوف الحزب في وقت مبكر من عام 1977، عندما لم يوافق بعض أعضاء الحزب الشيوعي–ل.م على التنازلات المقدمة للبعث تحت مسمى "تدعيم القوى التقدمية". كان كلا من التعاون مع النظام في حربه ضد الاكراد والتخلي عن النفوذ الشيوعي في القوات المسلحة والمنظمات الجماهيرية موضع نزاع بشكل خاص.

اتهم هؤلاء الأعضاء أيضا قيادة الحزب الشيوعي–ل.م بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي والتأرجح بين التعاون والكفاح المسلح كوسائل لإقامة الديمقراطية، كما انهم اعلنوا، فضلاً عن ذلك، بان قيادة الحزب الشيوعي–ل.م قد اهملت "رفع الوعي السياسي" بين الجماهير، ولم تنخرط في النقد الذاتي وتخلت عن صفة الحزب الوطنية [49]. فبالنسبة لأولئك المنشقين، فقد الحزب طابعه القومي والوطني. وفضلاً عن ذلك أصبحت مواقفه الدولية ضعيفة، ولايستطيع مواكبة الوضع السياسي الحالي، فقد غدا مشلولا وعاجزا

(47) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) شباط، 1981 ص 74
(48) جريدة الثورة (بغداد، 12 ايلول 1980) ص 4
(49) النشرة (13 تشرين الأول، 1983) ص 9 – 11

عن التأثير في مسار التقدم الاجتماعي والتطور في داخل العراق. وفي النهاية لايمكن عمليا تطبيق شعاراته وقرارته على الظرف الموضوعي والذاتي في البلاد.

ظهرت مجاميع انفصالية من الحزب، واحدى هذه المجموعات هي (الشيوعيون الثوريون العراقيون)، وعلى الرغم من أن عددهم ليس كبيراً، فإهم بينوا الاسباب الأساسية للاستياء العام والطويل الامد من اللجنة المركزية وذلك في جريدتهم (الأساس) والتي اعلنت عنها المجموعة أواخر عام 1978، كي تكون صوت الشيوعيين الثوريين العراقيين.

بدأت هذه المجموعة في اثارة التساؤلات حتى بشأن الأسس الأولية للتحالف مع البعث، والكيفية التي اقتنعت بها اللجنة المركزية، بشكل عام، والسكرتير العام بشكل خاص، وانضمما في النهاية إلى الجبهة الوطنية. وتركزت اسئلة المجموعة ايضا على الشخصية الديكتاتورية للسكرتير العام، وعلى عدم تحمل المسؤولية من قبل كل من اللجنة المركزية والمكتب السياسي غير الفعالين، واللذان كانا يتحملان المسؤولية عن الفشل وعواقبه.

واعتبرت المجموعة أن انضمام الحزب الشيوعي - اللجنة المركزية إلى الجبهة الوطنية عملية غير مدروسة، وقرار لم يتم اختبار تأثيره الاستراتيجي من قبل القيادة. وقد عرضت رؤيتها الخاصة لجبهة ثورية حقيقية تدعو إلى :-" **تشكيل جبهة شعبية وطنية صلبة الان، ليست مستعدة فقط لتحمل المسؤولية في الظروف السياسية الحالية فحسب بل قادرة على تهيئة و[توجيه] ظروف المرحلة [السياسية] المستقبلية... وهذا يعني، بالمصطلحات الشيوعية، البحث عن وسائل التقدم باتجاه تحقيق الثورة الاشتراكية... والحاجة إلى تعريف تلك الوسائل لتحقيق هدف [التحول الاشتراكي] ضمن المعادلات السياسية المحسوبة في بيئة متغيرة**".

كما دعت إلى مبدأ النقد الذاتي "ليس من اجل معاقبة اي شخص ولكن من اجل التعلم من أخطاء الماضي ". وقد بدأت بتشخيص الظروف السياسية القائمة، وتحديد القوى الوطنية التي كانت ثورية حقا وملتزمة بقبول مبادي الماركسية — اللينينية.

ومن اجل جبهتها المقترحة، تقدم الشيوعيون الثوريون العراقيون بعدة شروط :- الأول هو الرفض العام للدولة البعثية الجائرة والالتزام بالنضال ضد النظام. ولتحقيق ذلك، فان الفهم الصحيح للطبيعة الطبقية للتحالف [يعتبر] امرا أساسيا. بالاضافة إلى ذلك، كان يجب النظر إلى البعثيين كعدو طبقي للجبهة (للثورية العامة). ولذلك وكمجموعة

فان على الجبهة النضال ضدهم، وهو المبدأ الذي من شأنه أن يربط المجاميع معا في مثل هذه الجبهة الثورية:-

" يجب أن لايكون اتفاقنا متعلق فقط بالأعمال القمعية والإرهابية للنظام البعثي الديكتاتوري، ولكن ايضا على فهم واضح للطبيعة الطبقية للنظام، منذ بدايته بالانقلاب العسكري في 17 تموز عام 1968، حتى الوقت الحالي. كما يجب علينا أن [نتفق بشكل أكثر] على التعامل مع الخلاف [الذي يمكن أن ينشأ] فيما يتعلق بوسائل النضال ضد النظام. بعبارة أخرى، [نحتاج إلى القيام] بتحليل لطبيعة النظام الطبقية وموقفنا منه، وكفاحنا ضده، كي نتمكن من إجباره على التراجع عن ممارساته غير الديمقراطية أو الإطاحة به بشكل كامل، إن اقتضى الامر... في رؤيتنا [هذه] هي أسس تحالفنا. بعد ذلك، فان اهم الشروط لخلق هذه الجبهة المطلوبة بالوسائل الثورية... ليس فقط استبدال أولئك الموجودين بالسلطة ولكن تغيير النظام باكمله...ان اي جبهة ستفقد سبب وجودها اذا لم تحدد موقفها من النظام ككل، وهذا لايمكن أن يحدث مالم يتم تحديد الطبيعة الطبقية للنظام. يجب أن تكون هذه الجبهة تقدمية...بعبارة أخرى، يجب أن نحدد العدو، والمعسكرات الصديقة والحليفة. الشرط الثالث هو الحاجة إلى حزب ثوري والذي هو المحور الأكثر اهمية لخلق ونجاح اي جبهة "[50].

حاول المكتب السياسي والسكرتير العام التعامل مع هذا التحدي من خلال اصدار الردود عبر جريدتهم طريق الشعب، التي غدت الان سرية، لقد حولوا بدءا من العدد الأول، المؤرخ في نهاية آب عام 1979، تبرير تحالفهم السابق مع البعث وإسعاف تلك الشراكة من خلال التأكيد على انهم لعبوا دور "الموازن" داخل الجبهة الوطنية التقدمية. ولكن كان من الواضح مع نهاية عام 1979 أن البعث مهتم فقط باستمرارية النظام الديكتاتوري.

كما ادعا الحزب الشيوعي-ل.م بأنهم مارسوا الضغط على النظام طوال عام 1979 للحد من نزعاته الديكتاتورية. في التاسع من شباط عام 1979 تقدموا بشكوى رسمية إلى صدام حسين، احتجاجا على اضطهاد النظام للقوى التقدمية، وخاصة الشيوعيين. واتهموا النظام البعثي بشن حملة دعائية، في داخل البلاد وخارجها، ضد الشيوعيين والقوى التقدمية تمهيدا لإخراج الحزب الشيوعي- اللجنة المركزية من الجبهة الوطنية التقدمية.

(50) افتتاحية عن التحالفات الوطنية ومشروع الجبهة، جريدة الأساس، العدد 8 (بغداد، تشرين الأول 1979) الصفحات 1 و6 – 8.

لقد اعطيت الحملة البعثية طابعاً ايديولوجياً من خلال الادعاء بانها موجهة ليس ضد الحزب الشيوعي العراقي فقط، ولكن ضد كل الشيوعيين. وهكذا اصدرت جريدة الثورة، صحيفة حزب البعث الرسمية، في 12 ايار من عام 1979 اتهامات لكل الأحزاب الشيوعية العربية بالخيانة واستيراد الايديولوجيات الاجنبية. ومع هذا الهجوم وصلت الجبهة الوطنية إلى نقطة اللاعودة، كما ادعت اللجنة المركزية انها دعت إلى المزيد من الديمقراطية "**ليس من اجل الحزب الشيوعي لوحده، بل لجميع القوى التقدمية المناهضة للإمبريالية، ولضمان حقوق المنظمات السياسية، والعمالية، والاجتماعية والمهنية. لقد احتكر البعثيون كل هذه النشاطات، ورسخوا احتكارهم بطريقة لا توجد في اي مكان وبلد في العالم، من خلال فرض عقوبات صارمة على كل من يخالف القوانين... [لذلك] يجب الغاء تلك القوانين من اجل خلق الثقة بين مواطني الدولة**" (51).

اكدت آلافتتاحية التالية لجريدة طريق الشعب في تشرين الثاني عام 1979 أن الحملة ضد المعارضة كانت في الأساس مؤامرة من قيل النظام العراقي والمملكة العربية السعودية والرجعيين العرب الذين كانوا ينوون "**تدمير حركات التحرر [و] الأحزاب الثورية، وخنق الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، واحباط انشطة الانظمة الوطنية العربية، والتآمر ضد جمهورية اليمن الديمقراطية، وخلق الصعوبات لسوريا، وتثبيط التعاون العربي – السوفييتي، وزيادة العداء المناهض للشيوعية، واقتراح تعاون اوثق مع أوروبا الغربية، وإعادة تأهيل الانظمة التقليدية الرجعية مثل العربية السعودية، وما شابهها تحت شعار الاستقلال الوطني من خلال توحيد الدول [العربية] في كفاحها ضد النفوذ الخارجي... ليس من قبيل المصادفة أن هناك جهودا من العراق والعربية السعودية والأردن لاحباط اي جهد في القمة العربية في تونس لحشد الدعم لإيران في معركتها مع أمريكا، واهمال اية ادانة للولايات المتحدة في البيان الختامي**" (52).

نتيجة لانهيار الجبهة الوطنية، بدأت تسمع دعوات لعقد المؤتمر الرابع، حتى بين المعتدلين في اللجنة المركزية الراضية عن نفسها، من اجل تقييم، تاثير فشل التحالف مع البعث، والتنازلات التدريجية مع الجبهة الوطنية لارضاء البعث، والتأثير الوبيل لتلك التنازلات على المعنويات وكسب الأعضاء وعلى العضوية الحزبية والصورة الشعبية للحزب، والتدمير اللاحق وللبت في مسائلة أولئك المسؤولين.

---

(51) افتتاحية طريق الشعب، العدد 3 (بغداد، تشرين الأول 1979) ص 1- 7

(52) طريق الشعب، العدد 4 (بغداد تشرين الثاني 1979) ص 1، 3

تضمن جدول أعمال الاجتماع الأول للجنة المركزية في حزيران 1980 بعد انهيار الجبهة الوطنية "عقد المؤتمر الرابع من اجل مناقشة وتقييم سياسات الحزب السابقة، ووضع سياسة ثورية للاستجابة للظروف الجديدة كحزب معارض...وانتخاب قيادة جديدة للحزب" (53).ولتوجيه تلك االمشاعر والطاقات، بدأت القيادة في الكفاح المسلح في عام 1981ضد حكومة البعث في العراق وشكلت قوة "الأنصار" القتالية في شمال العراق.

في الاجتماع الموسع للكادر المتقدم للحزب في نهاية عام 1981 والذي ترأسه السكرتير العام عزيز محمد أوضح أنه لم تكن لديه النية لعقد المؤتمر في المستقبل القريب، مشيرا إلى الظروف الامنية والخلافات الشخصية. وهكذا في أوائل تشرين الثاني من عام 1981، عندما اجتمعت اللجنة المركزية، كان من الواضح أن مجموعة قوية تنتقد اذعان الحزب للبعث وعدم فعاليته بشكل عام ستطالب بتغييرات جذرية، بما في ذلك استخدام الكفاح المسلح في المناطق الكردية وتوسعها في نهاية المطاف إلى جنوب العراق. لذلك، ومن اجل بناء حزب شيوعي عراقي ماركسي- لينيني حقيقي ومن اجل تجنب ما حصل بين اعوام 1965 إلى 1966 حينما ادى وضع مماثل إلى تشكيل فصيل القيادة المركزية، فقد تم التوصل إلى حل في اجتماع تشرين الثاني، إذ وافقت اللجنة المركزية على عدم رفع جلسة الاجتماع، بل تركها مفتوحة إلى أن تجتمع مرة أخرى في موسكو، حيث سيحضر المنظرون السوفييت للتوسط بين الفصائل العراقية.

وهكذا، عندما اجتمعت اللجنة المركزية في موسكو في نهاية تشرين الثاني عام 1981 تحت رعاية الحزب الشيوعي السوفييتي، تم اتخاذ بعض القرارات لاسترضاء الجماعات المتمردة، فعلى سبيل المثال، سيعقد المؤتمر الرابع في العراق في الوقت المناسب، وسيحضر ويناقش الوثائق الايديولوجية والتنظيمية والنظرية والتي من بينها تقييم تجارب الحزب والخطط المستقبلية، كما قبلت اللجنة المركزية ايضا مبدأ الكفاح المسلح حتى انها اضافت أعضاء من المجموعة المنتقدة للمكتب السياسي، تماما كما حدث لعزيز الحاج في عام 1966.

(53) عزيز محمد : حديث شامل بمناسبة الذكرى الأولى لانعقاد المؤتمر الوطني (مطبوعات الحزب الشيوعي العراقي، 1985) ص 10

عندما اعلنت اللجنة المركزية عن نتائج الاجتماع، فانها لم تكن تتضمن الحلول التوفيقية المتفق عليها في موسكو، ومع ذلك، بدأت اللجنة المركزية بتنظيم نفسها ومؤيديها في التحضير للمؤتمر الرابع، على الرغم من عدم تحديد موعد لعقده. كما حاولت عزل من اعتبروا من المثيرين للشغب. وبعد تسعة اشهر، اعلنت اللجنة المركزية بشكل قاطع إن "سياسة حزبنا صحيحة، وأهدافه واضحة جدا، ومنظماته معافاة جدا، وتأثيره عظيم جدا، وعضويته موحدة جدا ويمتلكون انضباطا حديديا ". هذا الموقف جعل الامر صعبا على أولئك الذين ينادون بالتغيير، حيث تشكلت مجموعة منشقة من أولئك الذين كانوا غير راضين [54]، وفي نهاية شهر ايلول عام 1982 نشرت (المجموعة) العدد الأول من (النداء) ودعت إلى تحدي القيادة السياسية القائمة وناشدت بقية أعضاء الحزب للحصول على دعمهم [55].

في كانون الثاني من عام 1983 قام عدد من ممثلي كوادر الحزب الشيوعي، ومن بينهم أعضاء التيار الثوري المشكل حديثا، وهي مجموعة انفصالية، بالاجتماع لمناقشة الأزمة التي يمر بها الحزب الذي أخذ بالتشظي. فقاموا بتقييم كل سياسات الحزب الشيوعي، وادانوا الجمود التنظيمي والايديولوجي للحزب، ولاسيما فيما يتعلق بخضوع قيادته للبعث والتخلي عن المبادىء الماركسية – اللينينية. كما اتهموا ايضا القيادة بالفرار من من البلاد والعيش بحياة مرفهة في الخارج، ووصفوا سياسات قادة الحزب بانها "تيار يميني وانتهازي متياسر" واتهموهم بدفع الحزب نحو

"المواقف الطائفية والنفعية المؤقتة وهذا يتجسد في إعادة النظر بالموقف من الحركات الطائفية الدينية...[مؤكدين أن] التجربة التاريخية في العراق أثبتت المرة بعد الأخرى أن الأساليب التقليدية في حياة الحزب الداخلية عاجزة عن حل أزمة الحزب العميقة الجذور وحتى مؤتمر الحزب الرابع المزعوم الذي تعول عليه بعض الكوادر النزيهة... والذي تروج له القيادة الانتهازية المدانة لو قدر له أن يعقد فلا يؤمل أن يحل أزمة الحزب... وتبعاً لذلك يمكن القول أن جميع الإمكانات مستنفدة وان سائر الأبواب مغلقة في وجه الكوادر الشريفة للمشاركة الفعالة في حل الأزمة الداخلية وقد تمكنت القيادة من إبعاد العديد من الكوادر بشتى السبل اللامبدأية والمخالفة للنظام الداخلي سواء كان

(54) النداء – العدد الأول (نهاية أيلول 1982).

(55) طريق الشعب، العدد 8 المجلد 46 (بغداد، نهاية تموز 1982) افتتاحية، الغد (عن مسار الجماهير) الاعداد 18، 19 (تموز 1985) ص 156 – 158

ذلك عن طريق الإبعاد والتنحية من المراكز القيادية أو عن طريق التجميد... ولذا من السذاجة والتبسيط تصور حل هذه الأزمة من الداخل أو الأساليب التقليدية. إن الأمر يحتاج إلى نفس طويل ونضال متواصل ومستميت... لتنحية القيادة الانتهازية والسير بالحركة الشيوعية العراقية في الطريق" (56).

وبالتالي قرروا مايلي: -

أولاً. تشكيل تنظيم شيوعي جديد تحت اسم منظمة العمل الشيوعي العراقية... تجنباً لأي انتحال لاسم الحزب الشيوعي العراقي، والذي تسيطر عليه بصورة لا شرعية القيادة الحالية، وابتعاداً عن استيراث لأخطاء القيادة وتحمل وطأة أعباء ماضيها المثقل بالانحرافات.

ثانياً. العمل بالوسائل المبدئية وبمنظار استراتيجي، وبروح المثابرة لالتحاق الكادر الشيوعي النزيه وأعضاء الحزب الشرفاء بالتنظيم الجديد – وذلك بإعداد الوثائق اللازمة الأساسية وفي مقدمتها برنامج المنظمة ونظامها الداخلي وتلك المتعلقة بالخط السياسي العام وطبيعة المهام الآنية التي تواجه البلاد اليوم.

ثالثاً. الاسراع في إصدار الجريدة المركزية(57).

وجدت القوى المعارضة للحزب الشيوعي العراقي نفسها تحت وصاية أولئك الذين تحدد مصالحهم الذاتية مستوى وفعالية الدعم الذي يقدمونه. كانت سوريا خلال الثمانينيات الأكثر بروزا من بين أولئك الداعمين، وفي أواخر تشرين الأول 1980، حاولت توحيد أغلب مجاميع المعارضة الرئيسية في (الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية) والتي أصبحت معروفة باسمها المختصر العربي (جوقد). وتم تجميع نواتها في دمشق في 12 تشرين الثاني 1982، إذ جمعت كلا من الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردي (حسك) والحزب الشيوعي، وأصر الاتحاد الوطني الكردستاني على استبعاد منافسه الرئيسي الحزب الديمقراطي الكردستاني وناور لابقائه خارج (جوقد). لكن بعد مرور أسبوعين شكل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردي (حسك) والحزب

(56) الغد، الاعداد 18، 19 (تموز 1985) ص 157- 160

(57) "الإعلان التأسيسي لمجموعة العمل الشيوعي العراقي" حوار ج 1 ع 1 (6 ك 2 1983)، والغد، الاعداد 18، 19 (تموز 1985) ص 160

الديمقراطي الكردستاني (الجبهة الوطنية الديمقراطية) التي أصبحت تعرف باسمها العربي المختصر (جود)، وبذلك استبعد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

كان الحزب الشيوعي العراقي يأمل في ربط الجبهتين معا، لتشكيل تحالف غير مباشر بين جميع جماعات المعارضة العراقية الرئيسية، بما في ذلك الحزب المقاتل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن الإتحاد الوطني الكردستاني أثبت عناده وأصر على إزاحة (حسك) والحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية الديمقراطية (جوقد)، مما أنهى أي أمل في تحالف موحد ضد طغيان البعث [58].

اطلقت المجموعة الانفصالية التي كان هدفها في المقام الأول تنظيمي وايديولوجي على نفسها تسمية منظمة العمل الشيوعي في العراق، واعلنت انها مكرسة لنفس الغاية التي يقوم بها الحزب الشيوعي–ل.م على الرغم من اختلاف الوسائل : "**نحن نعمل بوسائل مبدئية، وبنظرة استراتيجية، وروح الحماس، حتى يلتحق الأعضاء الشرفاء من (الحزب الشيوعي–ل.م) والكوادر الشيوعية بالمنظمة الجديدة. هذا يتطلب من الكوادر غير المكشوفة للقيادة [الفاسدة] العمل داخل الحزب من اجل التأثير على وضع الحزب [الحزب الشيوعي–ل.م] ورفع درجة وعي جميع كوادر الحزب وأعضائه بطريقة مناسبة يجب أن تتبعها الحركة الشيوعية في العراق. يجب أن يستخدم الاختلاف والحوار الفكري الإيديولوجي الديمقراطي في المرحلة الحالية كاداة أساسية لبناء هيكل المنظمة الجديدة. ويمكن القيام بذلك عن طريق إعداد الوثائق الأساسية الضرورية، خصوصاً برنامج المنظمة واللوائح الداخلية، والوثائق التي لها علاقة بخطها السياسي، وكذلك طبيعة المهام التي يواجهها البلد حاليا**"[59].

ظهرت صعوبات تنظيمية أخرى طوال الثمانينيات، فقد زعم الحزب الشيوعي–ل.م أن بهاء الدين نوري (الذي سيطرد من اللجنة المركزية عام 1984) كان يحرض على الانقسام داخل الحزب، وكان يجري دعمه من قبل حزب جلال الطالباني، الاتحاد الوطني

---

(58) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) ص 340 – 341 ورحيم عجينه (الاختيارالمتجدد) ص 375 – 376، وينظر ايضا إلى نفس المصدر ص 194 – 196 ونشرة المكتب السياسي للحزب الشيوعي (بغداد، 20 أيار 1982).

(59) منظمة العمل الشيوعي في العراق – وثيقة التأسيس، الغد، العدد 18 -19 (لندن، تموز 1985) ص 160.

الكردستاني، وبالمقابل حمّل الاتحاد الوطني الكردستاني، عزيز محمد والحزب الشيوعي–ل.م مسؤولية صعوباته الداخلية، في حين أشرك جماعات كردية أخرى في التقرب إلى إيران وضغط على بهاء الدين نوري، كممثل شيوعي للقيام بذلك ايضاً[60].

في تلك الاثناء، كان بهاء الدين نوري، الذي أمضى أربعين عاما في الكادر المتقدم للحزب، وبشكل رئيسي في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وسكرتيرا عاما قبل ثلاثين عاما، قد سكن في قرداغ في المنطقة الكردية في شمال العراق واعتبر نفسه وريثا وقائدا شرعيا للحزب الشيوعي العراقي الحقيقي. أعلن أن أهداف حزبه هي الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكردستان.

فضلاً عن ذلك أصدر منشوراً للأعضاء فقط يدعى (حياة الحزب)، وأعاد إحياء الجريدة الناطقة للحزب القديم (القاعدة) التي أصدرها الحزب عام 1943، معلنا أنها الجريدة الرئيسية للحزب الشيوعي العراقي، وأصدر بهاء الدين نوري العدد الأول من المجلد 41 في آذار 1984، وبدءاً من عام 1989، قام أيضا بنشر (صدى القاعدة) للاستهلاك الخارجي، لكن مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، توقف عن جميع انشطته السياسية.

لقد شرح بهاء الدين نوري موقفه في (مسودة للنقاش من أجل تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي للسنوات 1968 – 1983)، وأشار إلى أنه طلب من اللجنة المركزية تعميم هذه الوثيقة كورقة للنقاش قبل خمس سنوات، مستشهداً بسوابق عام 1965 و1967 عندما قام الحزب بتعميم وثائق قام الكونفرنس الثاني ببحثها فيما بعد. ثم روى كيف انه حينما كان في طريقه لاجتماع اللجنة المركزية في حزيران عام 1984 لنقل وجهات نظره بشأن الوثيقة، تم اختطافه واحتجازه لشهر من قبل اللجنة المركزية[61]، هذا، كما قال، هو السبب في أنه الآن، في أوائل آب 1984، وجد نفسه مضطراًعلى إعادة نشر الوثيقة التي حدد فيها المشاكل مع الحزب. واكد أن الحزب كان حذرا للغاية في 1968 – 1970، في التعامل مع النظام البعثي، لكنه اتخذ لاحقا اتجاها سياسيا خاطئا [تخلى عن

(60) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) ص 424 – 438
(61) بهاء الدين نوري (مسودة للنقاش من اجل تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي للسنوات 1968 – 1983، (الغد) العدد 18 – 19 (تموز 1985) ص 65 – 101

مبادئ الديمقراطية المركزية]، وعلى هذا النحو، كانت القيادة الجماعية وأجهزة الحزب قد تم تقويضها(62).

في مثل هذا الوضع أصبح السكرتير العام صانع القرار الوحيد، واللجنة المركزية لم تكن أكثر من ختم مطاطي. وطبقا لبهاء الدين نوري فبعد عام 1973 "**حيث ربط الحزب نفسه بعلاقات التعاون مع حزب البعث الحاكم، عن طريق مشاركته في الوزارة في أيار 1972، ومن ثم بتوقيع برنامج الجبهة في تموز 1973، مع الإقرار بالدور القيادي لحزب البعث في هذه الجبهة، والتنازل الكامل من دورالطليعة والقائد للطبقة العاملة في هذا الحلف، كذلك عن مطلب الحكومة الائتلافية. خلافا لما كان مقرراً من قبل اللجنة المركزية... قدم سكرتير الحزب إلى البعثيين تنازلا آخر خطيراً حيث جرى التخلي عن حق الفيتو في القرارات داخل قيادة الجبهة.**

وعقد الحزب الشيوعي العراقي ل.م الجبهة مع حزب حاكم والتزم بدعم سلطته دون أن يتنازل الأخير في شئ من نهجه في الاستئثار بالحكم واحتكاره للعمل النقابي بين العمال والفلاحين زالطلاب والعمل في القوات المسلحة والانفراد باستخدام وسائل الإعلام الأساسية (كالإذاعة والتلفزيون...)"(63).

سيطر السكرتير العام على كل شيء بعد عام 1979، مركزا السلطة بيديه ويدي عدد قليل من أعضاء المكتب السياسي، فضلاً عن ذلك كانت اللجنة المركزية كلها تعيش في الخارج وغير مدركة للوضع في العراق. مما ادى إلى خلافات داخل الحزب وإلى بلورة عزلة قيادة الحزب عن الكادر(64)، في هذه البيئة دخل الحزب في مرحلة من الفوضى، أنتجت أزمة أدت في نهاية المطاف إلى تفككه.

ولكن بدأ الحزب الشيوعي في أوائل عام 1980 يدعو للإطاحة بصدام حسين، الذي أصبح رئيسا بشكل رسمي منذ عام 1979، وإلى تأسيس نظام ديمقراطي في العراق(65). وأعلنت عضو الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية نزيهة الدليمي أن النظام

---

(62) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) ص 424 – 438
(63) الغد، العدد 18 – 19 (لندن، تشرين الثاني 1987) ص 71
(64) نفس المصدر، العدد 18 – 19 (لندن، تموز 1985) صفحات 64 و103
(65) تقرير ميرب (Merip Report) (21 حزيران 1981) ص 74

الجديد سيكون "حكومة ائتلافية ديمقراطية تحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي"[66].

وكان من المفترض طبقا للنظام الداخلي للحزب، أن ينعقد المؤتمر الرابع في موعد لايتجاوز تشرين الأول 1984، ليتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. ولاحتمال ظهور الصراعات في مثل هذا الحدث، متحدية هيمنة القيادة، فقد سعى الحزب الشيوعي—ل.م إلى تأجيل المؤتمر، ونتيجة لذلك وقبل المؤتمر مباشرة وجد الحزب الشيوعي نفسه منغمساً في مزيد من الانشقاق الداخلي، داخل المكتب السياسي وبين بقية أعضاء القيادة.

لقد أصبحت قيادة الحزب قديمة الان، وباتت منفصلة عن كادرها بشكل متزايد، وإلى حد ما معزولة عما كان يحدث في داخل العراق. كانت غالبية القيادة تعيش خارج العراق منذ عام 1978، بعد تجربة الحزب الفاشلة في التعاون مع البعثيين وفي النهاية طردهم من كل من الجبهة الوطنية ومن البلاد. ومع إقامة القيادة خارج العراق والتمتع بحياة مريحة وحتى مرفهة تحت حماية دول الكتلة الدول الشرقية والحزب الشيوعي السوفييتي، تركت الكوادر الشيوعية داخل العراق في وضع تقاسي فيه الغضب الوحشي لأجهزة المخابرات البعثية، مما أدى هذا إلى أن أصبح تفاقم الانقسام بين القيادة الوسطية للكادر داخل العراق وبين الذين يعيشون في خارجه أمراً حتمياً.

خلال هذه الفترة، كان متوسط اعمار أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي فوق السبعين عاما. بحلول هذا الوقت، كان السكرتير العام نفسه قد مضى عليه في المانة العامة للحزب أكثر من ربع قرن، وزكي خيري (الذي كان عاجزاً) وغيره من قادة اللجنة المركزية مثل بهاء الدين نوري وكريم أحمد وعامر عبد الله وثابت حبيب العاني، أيضا خدموا الحزب أكثر من 25 عاما. لقد كان القادة ضعفاء، شيوخ متقدمين في السن وخاضعين لرغبات السكرتير العام، ويعتمدون كليا على رواتب الحزب، التي كان يتحكم بها السكرتير العام. لقد سعت اللجنة المركزية، حالما تمركز أعضاؤها في أوروبا الشرقية، إلى حشد الدعم من أعداء آخرين للنظام البعثي في العراق، واقتربت كثيرا من البعثيين

(66) الحرية (27 شباط 1983)

السوريين وانضمت إلى تحالفات مكرسة لإسقاط البعثيين العراقيين، فيما بدأت أيضا بالتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أنشأ السكرتير العام، إلى جانب أعضاء المكتب السياسي وعدد من أعضاء اللجنة المركزية، مكاتب اتصال في دمشق وعدن. وفضلاً عن ذلك، ادان القادة العدوان العراقي على إيران عندما اندلعت الحرب بينما، معتبرين أنه استمرار لتدهور الأوضاع السياسية في العالم العربي والدولي. وفي الواقع، فقد أعادوا تأكيد وجهة النظرهذه في كل اجتماع للجنة المركزية، وخصوصا في الاجتماعين الذين عقدا في تشرين الثاني عام 1981 وفي ايلول من عام 1982[67].

ولإدانه نظام البعث وسياساته من قبل مجموعة عدم الانحياز، تدارست القيادة ايضا تأجيل ونقل مؤتمر دول عدم الانحياز المقرر عقده في بغداد عام 1982. وفي الواقع اعتبروا أن اقتراح عقد المؤتمر في بغداد خدعة من صدام حسين لـ "**اختطاف حركة عدم الانحياز من محتواها الثوري، المعادي للإمبريالية، حيث ساعدت الحركة الدول المضطهدة على تحقيق الحرية والاستقلال... وكذلك لخدمة للإمبريالية الأمريكية والتي كان هدفها هدم الحركة من الداخل، وحرفها عن أهدافها الاصلية وعن شعارات الاستقلال والتحرر من نفوذ كل من القوتين العظميين**"[68].

في اجتماعه الذي انعقد في نهاية ايلول عام 1982، ابتهج الحزب بصد العدوان البعثي من قبل القوات الإيرانية كما "أشار إلى الهزائم العسكرية والسياسية، وزيادة عزلة العراق في داخل البلاد وخارجها" [69].

وسعت الحرب العراقية الإيرانية خلال أعوام الثمانينيات انقساما خطيرا بين البعث والحزب الشيوعي–ل.م، ووفقا للشيوعيين فان البعث "يمثل مصالح البرجوازية البيروقراطية والطفيلية المناهضة للشعب"[70] وعكست الحرب الطبيعة الرجعية للنظام، وكما اشار السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية عزيز محمد أن

(67) اذاعة صوت الشعب العراقي، 11 تشرين الأول 1982.
(68) طريق الشعب، المجلد 47، العدد 1 (بغداد، آب، 1982)
(69) بيان للجنة المركزية، يعود إلى نهاية ايلول 1982 ص 1
(70) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (تشرين الثاني 1984) ص 9

"**إطلاق العنان لهذا الصراع المسلح هو استمرار ونتيجة للسياسة الداخلية التي اتبعها النظام الديكتاتوري الرجعي في العراق، وكما تجلى ذلك في سياسته الخارجية**"[71].

وطبقا للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية فان الحرب مع إيران لم تزد إلا من السياسات القمعية للنظام العراقي. أشارت رسالة من الحزب الشيوعي–ل.م إلى الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن في تشرين الأول عام 1987 إلى أن "**الحرب قد استخدمت كذريعة لارتكاب المزيد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في بلدنا، تضمنت جرائم ضد الإنسانية، والتي يجب على المذنبين فيها أن يحاكموا من قبل المجتمع الدولي وان يحاكموا في المحاكم الوطنية والدولية طبقا للآليات القانونية المعتمدة منذ اربعين عاما مضت**" [72].

هذه الجرائم تضمنت إخفاء السجناء السياسيين، وإعدام الأطفال، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الاكراد. لم تميز الحرب على أنها تشديد للسياسات القمعية للنظام الحاكم فحسب، بل أنها ايضا تزعزع استقرار المنطقة بأسرها. وادعى الحزب الشيوعي–ل.م أن الحرب "**تعود بالنفع على الإمبريالية الأمريكية، من خلال تقديمها ذريعة لتصعيد غير مسبوق في وجودها العسكري في منطقة الخليج الفارسي. كما تفيد الحرب أيضا الحكام الصهاينة في إسرائيل، لأنها أمنت لهم أكثر الظروف ملائمة لسحق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بوقاحة، ولغزوهم المدمر للبنان، وبالتالي فرض اتفاق انهزامي على ضحية العدوان**". [73]

في مقال نشر في أيلول من عام 1987، كتب عزيز محمد بأن "**الولايات المتحدة استخدمت بمهارة معرفتها بالنظام العراقي، بطموحاته التوسعية والشوفينية. تريد الولايات المتحدة في منطقتنا استعادة النفوذ الذي فقدته عندما تم إسقاط نظام الشاه، وجعل العراق يعتمد بشكل كبير على الإمبريالية الأمريكية والرجعية، وشل قدرة العراق على المشاركة في المواجهة مع إسرائيل**"[74].

لقد دعا الشيوعيون إلى إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن، ولخص السكرتير العام موقف الحزب الشيوعي–ل.م في مؤتمر الحزب الرابع الذي انعقد في تشرين الثاني من عام 1985 بالقول: –" **يحث المؤتمر على الوقف الفوري للأعمال العدائية، والتسوية السلمية**

---

(71) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) (ايلول 1987) ص 110
(72) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (تشرين الأول 1987) ص 15
(73) مجلة قضايا السلم والاشتراكية World Marxist Review (شباط، 1981) ص 75
(74) نفس المصدر (أيلول 1987) ص 111 – 112

للنزاعات المعلقة. لقد ادان الحزب الحرب واحتلال الأراضي الإيرانية من قبل القوات العراقية، داعيا إلى سحبها في أقرب وقت [ممكن]، وفي ذات الوقت يرفض بشكل مطلق محاولات إيران غزو العراق، واحتلال الأراضي العراقية، وتوسيع نطاق الأعمال العدائية، ومراعاة لمبادئنا نرفض نوايا إيران بتصدير "الثورة الإسلامية" إلى العراق عن طريق الحرب وفرض "النموذج الإيراني" على شعبنا" (75).

اعتقد الحزب الشيوعي–ل.م أن هناك صلة وثيقة بين نهاية الحرب وسقوط النظام الحاكم. كما قال زكي خيري أن "من المستحيل إنجاز سلام ديمقراطي حينما يكون أحد الطرفين دكتاتورية عدوانية، وذات نزعة حربية...فسيكون من الصعب على أي من الحكومتين أن تكون قادرة على الخروج من الحرب من تلقاء نفسها لأن الهزيمة، على الأرجح، تعني هزيمة كلتا الحكومتين"(76).

ان موقف ما بعد وقف إطلاق النار للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية، يستحق الدراسة، إذ كان استمرارا لموقفه خلال الحرب، فواحدة من القضايا التي حاول الحزب الشيوعي–ل.م معالجتها، كانت رغبته في رؤية انخفاض في التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة. ووفقا لبيان الحزب الشيوعي–ل.م فان "**من الضروري إجبار الدول الإمبريالية، والولايات المتحدة في المقام الأول، على إزالة قواتها البحرية العدوانية، والتي أرسلت إلى الخليج بحجة الحرب، لكي تحوله إلى ميدان للعمل العدواني للولايات المتحدة والناتو، من اجل بسط هيمنتها الإمبريالية، وتهديد سياسة البلدان في المنطقة، ونهب ثرواتها الوطنية**" (77). أصدر الحزب الشيوعي–ل.م قائمة من التدابير يعتقد انها كانت ضرورية للتحرك بعد وقف إطلاق النار إلى شيء ما أكثر دواما(78).

وكان المطلب الأول هو أن يمتنع المجتمع الدولي عن القيام بالمزيد من مبيعات الأسلحة لكلا من إيران والعراق، إلى جانب الدعوة إلى فرض ضوابط صارمة في جميع انحاء العالم على تصنيع الأسلحة الكيميائية واستخدامها. المطلب المهم الثاني هو الدعوة إلى

---

(75) نفس المصدر (تشرين الثاني 1986) ص 34

(76) *Land of Folk* (East Berlin, 25 August 1983).

(77) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (كانون الأول 1988) ص 6

(78) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) حزيران، 1989 ص 72

تعليق المساعدات الدولية لكلا من إيران والعراق حتى تبدأ الدولتان بالتفاوض بحسن نية. كما أصدر برنامجه المتعلق بالكيفية التي يجب أن تجرى بها المفاوضات حسب اعتقاده. المرحلة الأولى، من وجهة نظر الحزب الشيوعي–ل.م ستتضمن تبادلا للاسرى والعفو العام عن العراقيين الذين فروا إلى إيران هربا من الاضطهاد البعثي، كما دعا الحزب إلى نشر قوة تابعة للامم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار والإشراف على انسحاب القوات وإخلاء وحراسة ممر شط العرب. وستتناول المرحلة الثانية مراجعة اتفاقية 1975 بين إيران والعراق، مع إيلاء اهتمام خاص لوضعية شط العرب وتحديد "أولئك الذين بدأوا الحرب والذين أصروا على استمرارها" وهو تحرك موجه بوضوح ضد نظام صدام حسين.

لقد كان الحزب الشيوعي–ل.م يحاول مراكمة اقصى رأسمال سياسي من نهاية الحرب من خلال معالجة الاضطهاد الداخلي من قبل نظام صدام حسين في الجولة الأولى من المفاوضات المفترضة، وفي الجولة الثانية محاولة فرض الاعتراف العالمي بمسؤولية صدام حسين والتي يأمل من خلالها تقليص الدعم الدولي له وبالتالي التأثير على قوة نظام الحكم. لقد كانت المهمتان الرئيسيتان للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية هما إنهاء الحرب والإطاحة بنظام البعث: "**بداية نهاية الحرب...ستجلب إلى الواجهة مشكلة توحيد القوى في القتال للإطاحة بالديكتاتورية وإنشاء حكومة ائتلافية لضمان الديمقراطية في البلاد والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان، ويجب يتوجه الاهتمام على التركيزعلى مشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق**"(79). لقد ضغط الحزب الشيوعي–ل.م من أجل إحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان في كل من العراق وإيران، باعتبارها واحدة من أقوى الضمانات للسلام، داعيا المجتمع الدولي لاسيما الجمعية العامة للامم المتحدة ولجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التحرك باتجاه هذه النهاية(80). لقد ظهر التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد الحرب في مقال للكاتب بلال السامر المعنون "حقوق الإنسان والامن العالمي" حيث قال: –" **كل شيء يشير إلى أن مرحلة جديدة تتميز، بتخفيف التوتر قد بدأت في تطور العالم،**

(79) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (كانون الأول 1988) ص6
(80) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) حزيران 1989 ص 72–73

فسحب الحرب الباردة تنقشع تدريجيا، كذلك أن الوضع الدولي المفضل يتعارض مع وجود الديكتاتورية، التي تتحدى عصر ومبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"[81].

رفضت هذه المقالة التصريحات الأخيرة بشأن "العفو العام" و"التعددية" التي أدلى بها صدام حسين، واعتبرتها "محاولة لتفادي الاحتجاجات في الخارج" وكـ "دليل على عجز الديكتاتورية عن أطالة عمرها بالقوة" في الظروف الدولية الحالية. كما بين المقال بأن:
-" **التعاون الدولي للدفاع والنهوض بقيم الحرية، والديمقراطية، والحقوق الفردية والوطنية، سيتم التعبير عنها بإجراءات أقوى لاقتلاع العنصرية، والشوفينية، وجميع أشكال التمييز، وبالحلول المشتركة لمشاكل الأقليات العرقية، واللاجئين، والعمال المهاجرين**". كان الحزب الشيوعي—ل.م ينظر، بما لا شك فيه، إلى بيئة ما بعد الحرب الباردة بأنها مساعدة لنضاله ضد نظام صدام حسين.

هناك مسألة أخرى بالغة الأهمية في جدول أعمال الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية في الثمانينيات والتي كانت الحكم الذاتي الكردي. كان الحزب الشيوعي—ل.م قد دعم الحرب البعثية ضد الاكراد في أعوام 1974 – 1975، لكن مع انقلاب النظام على الحزب الشيوعي—ل.م، عكس الحزب موقفه وسعى للتحالف مع بعض المجاميع الكردية. وطبقا لزكي خيري فان "**القضية الثانية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط (إلى جانب القضية الفلسطينية) هي القضية الكردية، فالحركة الوطنية الكردية هي العنصر الذي يساهم بخلق أسس الثورة في المنطقة**"[82]. وتبنى الحزب في مؤتمره الرابع في تشرين الثاني 1985 تحقيق الحكم الذاتي الكردي كواحد من مهامه الرئيسية في الثمانينيات. وحدد عزيز محمد المهام الأخرى مثل إنهاء الحرب، والإطاحة بالديكتاتورية، وتنفيذ البديل الديمقراطي [83].

لقد ازدادت أهمية الحركة الوطنية الكردية مع مرور الوقت، حتى أن عزيز محمد أشار وفي تشرين الأول 1988 إلى أن حركة التحرر الكردية جزء من الحركة الديمقراطية العراقية[84]، كذلك شكل الحزب الشيوعي—ل.م في عام 1988 مع خمسة أحزاب كردية

---

(81) نفس المصدر (تموز 1989) ص 44
(82) *Land of Folk* (East Berlin, 25 August 1983).
(83) مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) تشرين الثاني 1986 ص 35
(84) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (تشرين الأول 1988) ص 21

الجبهة الكردستانية العراقية. فطبقا للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية فان: "**الجبهة الوطنية تستهدف نشاطاتها في حل المهام المشتركة في الظروف الصعبة اليوم الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية المأساوية... ومن كون الإرهاب الفاشي يمارس ضد الشعب، ومن القمع القومي للكرد**"(85). كان ينظر إلى التحالف مع الاكراد في هذا الوقت على انه جزء لايتجزأ من سياسة "الجبهة المشتركة" للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية. وكان يعتبر أن الإطاحة بالنظام "كفاح مشترك لكل الشعب العراقي"(86). وهكذا

"**بذل الحزب الشيوعي–ل.م جهدا هائلا لتوحيد كفاح قوى المعارضة الوطنية من خلال جبهة واسعة النطاق مفتوحة لكل القوى الوطنية والديمقراطية، وتشمل الحزب الشيوعي–ل.م والحركة القومية العربية، والحركة الوطنية الكردية، والحركة الدينية، والأقليات القومية [ويعتبر الحزب الشيوعي–ل.م أن اتحاده مع خمسة أحزاب كردية بانها] خطوة إيجابية أولى في هذا الاتجاه**"(87).

ردا على قمع ومجزرة نظام البعث، ذهب الحزب الشيوعي–ل.م للعمل السري في أواخر السبعينيات، وأصبح الكفاح المسلح الاستراتيجية الأساسية للحزب. وطبقا لزكي خيري "**لم نجد أي خيار آخر لمحاربة الديكتاتورية... غير حمل السلاح**"(88). حتى تلك النقطة كان الحزب الشيوعي–ل.م قد رفض العنف لصالح "النضال السلمي والديمقراطي" وكانت هذه سبباً أساسياً أدى إلى انقسامه مع القيادة المركزية. لقد كان التخلي عن النهج السلمي في جزء كبير منه فلسفيا، لكنه أيضا كان براغماتيا. وبينما كان غالبا يحظى بتأييد شعبي كبير، لكن الحزب الشيوعي–اللجنة المركزية بشكل عام كان ذا تأثير قليل في القوات المسلحة التي كانت تظهر بشكل روتيني. وليس لديه على الاطلاق وجود في الأجهزة الأمنية. وقد تنظم البعثيون لاستخدام القوة وأثبتوا التزامهم باستخدام العنف لتحقيق غاياتهم. ولم يكن موضع شك عجز الحزب الشيوعي–ل.م عن المنافسة في هذا المجال، لأن الحزب الشيوعي–ل.م قد الزم نفسه بالتغيير السلمي، ولو أن النفوذ السوفييتي ربما يكون قد لعب دورا في ذلك.

---

(85) نفس المصدر ص 20

(86) نفس المصدر ص 21

(87) نفس المصدر

(88) *Land of Folk* (East Berlin, 25 August 983).

يمكن للتحريض الشيوعي على العنف أن يزعزع استقرار العراق، مما يجعل ممارسة النفوذ السوفييتي في البلاد أكثر صعوبة، وقد ربط زكي خيري أهمية دور القوات المسلحة بالنجاح الثوري المستقبلي "**ان ثورتنا ستنجح فقط في حال دعمها من قبل غالبية الشعب العراقي وإذا تم دعمها من الجيش**" وبدا متفائلا بشأن إمكانية الدعم العسكري، مشيرا إلى أن "**الشعب العراقي [كان] مسلحا** "[89] لأول مرة في تاريخ العراق، بسبب الحرب مع إيران.

كان الحزب الشيوعي–ل.م مهتم بشكل متزايد بإنشاء قواته المسلحة الخاصة به، وتنفيذ صراع حرب عصابات ضد الديكتاتورية البعثية. ولكن ظهرت مشكلة خطيرة مع المعارضين، واتهامات بالتآمر في الحزب عام 1983. فخلال كفاحه المسلح ضد حكومة بغداد، قامت اللجنة المركزية بحشد وتركيز قوة الأنصار القتالية في الشمال وبدأت بالتعاون مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني(PUK).

بعد أسبوعين من تحالفه مع هذه المجموعة، حول الحزب وبشكل غير مدروس تحالفه إلى منافس الاتحاد الوطني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني(KDP)، وبذلك تورطت قيادة الحزب الشيوعي العراقي– اللجنة المركزية بشكل مباشر في الصراع بين المجموعتين الكرديتين السياسيتين المتنافستين.

وقد ترافق تخليه عن الاتحاد الوطني الكردستاني، مع حقيقة أن الاتحاد الوطني قد تفاوض بنجاح على علاقة جديدة مع حكومة بغداد آنئذ. واسفر ذلك عن مذبحة قام بها الاتحاد الوطني الكردستاني لـ 150 عنصرا من كوادر وأعضاء اللجنة المركزية في ايار من عام 1983 حينما وضعت اللجنة المركزية قواتها في منطقة متنازع عليها (تدعى بشت ايشآن) والتي كانت المجموعتان الكرديتان كلتاهما ترغبان في السيطرة عليها. ونهبت المقرات الرئيسية للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية، ودمرت محطته الاذاعية، كما سرقت ذخائره وامداداته الغذائية، وتم القبض على عدد من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

---

(89) نفس المصدر

وطبقا لبهاء الدين نوري "كانت تلك نكسة كارثية كالتي وقعت في اعوام 1978 – 1979 حينما انقلب البعث على الحزب الشيوعي-ل." [90]، وقد ألمحت مصادر في الحزب الشيوعي-ق.م أن هذه المجزرة قد تسبب بها الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية عن عمد للتخلص من أولئك الأعضاء الذين يعارضون سياسات اللجنة المركزية، والذين كانوا يصرحون في الدعوة إلى المؤتمر الرابع[91].

في النهاية قام الحزب الشيوعي- اللجنة المركزية بتسوية خلافاته مع الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن ولكل الأسباب العملية، ما عادت قوة الأنصار لحرب العصابات الآن قوة قتالية فعالة.

في مثل هذا الجو، وجد الأعضاء الناجون من الموالين للحركة في الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية من (الأنصار) انفسهم مقيدين في البيئة الكردية، حيث انحصرت منطقة عملياتهم من عام 1983 إلى 1985 في المناطق الكردية الشمالية. إستطاع الأنصار على اكتساب القوة من حيث المكانة والتأثير بفضل الحماية التي توفرها الحدود الشمالية، وبسبب انشغال الحكومة المركزية خلال الحرب مع إيران، طالما استطاع الأنصار حصر فعالياتهم ضمن توازن القوى الكردستاني السائد، وهذا ما جعل عملياتهم في غاية الصعوبة ، إذ لم تثق أية مجموعة كردية بالشيوعيين.

فضلاً عن ذلك، كان تعقيد التركيبة العسكرية والسياسية الكردية لايفوقها سوى العلاقات المتعادية بين المجاميع في المنطقة، والتي كانت تزداد تعقيداً بتغيير التحالفات حينما يتفاوض أحدهما دوريا مع حكومة البعث المركزية، فقد تفاوض الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك الاتحاد الوطني الكردستاني، مع الحكومة المركزية البعثية في جهد للحصول على ميزة على الجماعات الكردية وإضفاء الشرعية على نفسيهما كشركاء مؤكدين مع الحكومة المركزية.

(90) بهاء الدين نوري (مذكرات بهاء الدين نوري) ص 400 – 405
(91) الغد، العدد 21 (لندن، تشرين الثاني 1987) ص 22

هذا التنقل المستمر بين المجاميع الكردية أدى إلى عدم استقرار الحزب الشيوعي–ل.م، لأنه كان من المستحيل التفاوض مرة أخرى مع الحكومة البعثية نفسها، فقد كان موقفه مهزوزاً دائماً.

وأخيراً، فان استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في شمال العراق من شهر آذار وحتى آب عام 1988 أنهى احتمال وجود أي علاقة متواطئة أخرى بين أية مجموعة معارضة مه البعث، حتى بعد حرب الخليج عام 1991. لقد كان (الحزب الشيوعي–ل.م) يدفع دائما أبهض الأثمان للتحالفات الكردية المتغيرة، و(هو) الدخيل دائماً. وكان الحزب الشيوعي–ل.م بحاجة إلى بناء تحالفات القوى المعارضة للضغط على البعث، أو المحاولة المسنمرة للبقاء خارج تلك التحالفات المتغيرة في كردستان العراق. لقد كان الاجتماع العام الموسع للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية عام 1985 "**يدرس نشاطات حركة حرب العصابات ونجاحاتها، ويناقش طرق رفع مستواها، وتعزيز دورها في نضال الشعب البطولي للإطاحة بالديكتاتورية، بالتحالف مع قوات حرب العصابات التابعة للأحزاب الموحدة في الجبهة الوطنية الديمقراطية، وكذلك مع تلك (القوى) التي ليست جزأ منها**"[92]. فضلاً عن ذلك فان المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي–اللجنة المركزية "**شدد من جديد على أن الكفاح المسلح أصبح الان العنصر الرئيسي ، بين مختلف أساليب النضال. وشدد على ضرورة تقوية وحدات حرب العصابات كما ونوعا لجعلها أكثر نشاطا، وتعزيز دورها في النضال**"[93].

(92) نشرة المعلومات (Information Bulletin) (كانون الثاني 1986) ص 28
(93) نفس المصدر (نيسان 1986) ص 19

القسم الخامس

إعادة إحياء القيادة المركزية في اعوام السبعينيات

في عام 1969 واجه الحزب الشيوعي–ق.م مأزقا تنظيميا، نتيجة المعاملة الوحشية التي تعرض لها على يد النظام البعثي. وقد ترك انقسام الحزب الشيوعي إلى فصائل، القيادة المركزية بلا دفة مؤقتا، مع ارتداد السكرتير العام وخضوع بقية القيادة للبعثيين في الجبهة الوطنية، وهذا ما فاقم رفض القيادة المركزية التصالح مع الحزب الشيوعي–ل.م. وبدا أنه لم يعد هناك خيار باق سوى مواجهة الإبادة على أيدي قوات الامن البعثية وأجهزة الشرطة (كما حدث بالفعل لقيادتهم) أو التخلي عن النشاط السياسي تماما. مع ذلك ظهر جيل جديد من الكادر الملتزم، والذي ركز جهوده على رفض كل (انواع) التعاون، ناهيك عن تشكيل تحالف رسمي مع البعث. وكانوا يهدفون إلى تشكيل بنية تنظيمية محكمة للغاية وإيديولوجية أكثر تحديدا. ، إن مثل هذه المنظمة تستغرق بطبيعة الحال وقتا لتطويرها. وعندما اجتمع نشطاء الحزب في جلسة موسعة في قرداغ، وهي منطقة جبلية تقع بالقرب من السليمانية في كردستان العراق، كان لدى النظام معرفة مفصلة عن توقيت ومكان الاجتماع. فأرسل ثلاث مقاتلات من طراز ميغ وقاصفة من طراز توبوليف تطير على ارتفاعات منخفضة فوق الموقع من الساعة الثانية ظهرا حتى الساعة الثامنة مساء، للاشارة على قدرة النظام على تدمير القيادة المركزية إذا ارادت ذلك.

" لقد عقد الاجتماع في المسجد الرئيسي للمنطقة، وهاجمت الطائرات لكن السكان المحليين كانوا متعاطفين وحذروا المندوبين بالصراخ. لم يتم ازالة أجهزة السلامة الموجودة في القنابل وقام الطيارون باسقاطها في واد قريب، مما اتاح، لعائلات المندوبين الذين تصادف وجودهم في مدرسة، الهروب إلى مقبرة قريبة. لم يقتل أحد في الحقيقة أو يصاب كدليل على أن الطيارين أنفسهم لم يرغبوا في حدوث مذبحة وربما كانوا متعاطفين مع القضية، لأنه كان من الممكن تدمير المواقع بسهولة"(1).

لقد اجبر هذا الهجوم على إلغاء ونقل اجتماعات الحزب الشيوعي–ق.م، إلى منطقة جبلية حيث تم انتخاب نجم محمود بالإجماع ليكون قائداً جديداً للحزب الشيوعي–

(1) لقاء للمؤلف مع نجم محمود، بيروت (20 تموز 1976)

ق.م[2]. وكما روى محمود لاحقا، كانت هذه الفترة حساسة جدا للقيادة المركزية وعلاقتها بمصطفى البارزاني، مستضيفهم في كردستان، "فقد كنا نعتمد كليا على النية الطيبة للبارزاني" وكما يروي محمود: –

" لقد سمعنا لغطا بان أندريه بريماكوف، صديق شخصي مقرب لصدام حسين ومسؤول سوفييتي رفيع المستوى ومتخصص بالشرق الأوسط، كان يتوسط بين مصطفى البارزاني وحكومة البعث. لغط كهذا في منطقة تقليدية في الشمال الكردي عادة ما يكون له أساس من الصحة، أكثر من أي مكان آخر، حيث يتحدث القادة بحرية عن تفاعلاتهم الاجتماعية. وهذه المعلومات تتسرب تدريجيا إلى بقية السكان، فضلاً عن ذلك، فقد رأينا موفدين حكوميين يزورون البارزاني. ونحن كان لدينا أيضا جنود وضباط متعاطفين معنا، نبهونا إلى ما كان يجري. ونتيجة لذلك، قمنا بصياغة سياستنا وراقبنا المفاوضات بعناية"[3].

وعلى الرغم من الدمار الواقعي للحزب الشيوعي–ق.م على المستوى الهيكلي، لكن بقايا الشباب، الملتزم والايديولوجية الموجهة للقيادة برئاسة نجم محمود أصدرت بيانا في عدة مقالات في الإصدارات المتتالية في صحيفة الحرية، الصحيفة العربية القومية التي تتخذ من بيروت مقرا لها، وقد أصبحت صوت الفلسطينيين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP)، (الماركسية – اللينينية). وكان لمحمود مقالات نشرت في تلك الصحيفة من اجل تنشيط الحزب الشيوعي–ق.م ولتمييز عقائده الأيديولوجية عن تلك الموجودة لدى الحزب الشيوعي–ل.م.

كان بيان الحزب الشيوعي–ق.م بعنوان "**نظرة على الوضع السياسي والاجتماعي في العراق**"[4]. وقد وضع الأسس الأيديولوجية للقيادة المركزية واتهم اللجنة المركزية بأنها أصبحت حركة مكرسة لمصالح البرجوازية وأنها أصبحت متماشية مع "التاثيرات الفاسدة السائدة في المجال الدولي على حساب الجماهير والجيش واي تقدم ثوري حقيقي". كما

(2) لقاء للمؤلف مع عدد من الناشطين في لندن وباريس وفرانكفورت وبرلين وفينا بين أيلول 1979 وتشرين الأول 1989.
(3) لقاء للمؤلف مع نجم محمود، بيروت (20 تموز 1976)
(4) صحيفة الحرية (بيروت، 14 تموز 1969) ص 13 – 15، و(21 تموز 1969) ص 14 – 15و (28 تموز 1969) ص 12 – 14.

اتهم الحزب الشيوعي- اللجنة المركزية بالتخلي عن الصراع الطبقي، واستبدال التنمية الاقتصادية الاشتراكية، بالهيمنة البرجوازية وتجاهل العمال والفلاحين.

كانت "الأزمة السياسية القديمة والعميقة والمزمنة في العراق" تكمن في جذور فشل الشيوعيين طبقا للحزب الشيوعي—ق.م، وهي التي أدت إلى السعي وراء أهداف قصيرة المدى عبر بناء تحالفات مشكوك فيها ثم التخلي عنها بدلاً عن التطور الثوري. أدى هذا المسار إلى "نظام ديكتاتوري عسكري، والذي كان بالنسبة للحزب الشيوعي—ق.م لا اشتراكيا ولا تقدميا" وأضاف الحزب الشيوعي—ق.م بان البعث لم يمثل أي اختلاف عن نظام عارف (خصوصا وانه كان يضم الكثير من نفس الوجوه الرئيسية) وإنه يخدم مصالح البرجوازية فقط والإمبريالية العالمية. هذا التقليد من التواطوء سيتم التخلي عنه من قبل الحزب الشيوعي—ق.م لصالح كفاح طويل الأمد ضد النظام العراقي، الذي يستلزم وجود للحزب في الجيش وضمن المجموعات القومية الكردية. اندمج الحزب الشيوعي—ق.م بقوة مع الجماهير الكردية (لكن ليس مع قادة القبائل الكردية الذين كان ينظر اليهم ك "بيادق برجوازية")، لأنهم كانوا في الغالب الأهداف الأولى لقمع بغداد بواسطة الجيش وقاعدته الكادحة من الجنود. وفي الواقع، وعلى وجه التقريب، فإن مجمل ما أخذه الحزب الشيوعي—ق.م على الحركة الثورية كان إدعاءات أو مزاعم شخصانية الطابع بشكل عام. إن أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا من وجهة نظر الحزب الشيوعي—ق.م أكثر من متعاونيين شغوفين للمشاركة في السلطة دون منفعة للشعب العراقي، وكان يشار اليهم ك "دمى في ايدي البرجوازية". واتُهم الحزب الشيوعي—ل.م كذلك بحرف النقابات المهنية والطلابية عن المسار الثوري الحقيقي عبر انتخابات مزورة.

وانتقدت الوثيقة الأساس النظري "للتقدمية" التي يقوم عليها النظام، مؤكدةً أن التقارب بين البعث والحزب الشيوعي—ل.م لم يكن حقيقيا، معلنة أن الهدف الحقيقي "للاصلاحيين" (الحزب الشيوعي اللجنة المركزية) كان التعاون لاخضاع الشعب العراقي لخدمة الإمبريالية الاجنبية، كما انتقدت ايضا مفهوم الحالي الديمقراطية، المتداول آنئذ في العراق، وأضافت بانها كانت مصممة فقط "لإضفاء الشرعية على النظام" ومنع تطور الديمقراطية الشعبية الحقيقية.

لقد رفض الدستور المؤقت لعام 1970 لأنه كان مجرد "إطلاق يد النظام بحرية التعامل بشكل استبدادي، وبطريقة فاشية رجعية، مع كل القوى التقدمية والوطنية بشكل عام، والعمال والفلاحين بشكل خاص"، ففي تصوير الحزب الشيوعي—ق.م، كان النظام "باكمله مخترقا من قبل عملاء شبكات تجسس أجنبية إمبريالية وصهيونية"، والتي تعمل على تقسيم الجماهير على أسس طائفية وعنصرية وإقليمية وقبلية" وكان رأي الحزب الشيوعي—ق.م أن هذه الشبكات، كان ينظر اليها على انها تحت رعاية بريطانية، ولم يتم التسامح معها فحسب بل كانت ايضا "مدعومة من قبل كبار المسؤولين في النظام". كان أولئك العملاء الأجانب والمتعاونون العراقيون يشجعون الإنقسام الداخلي بين الأكراد والعرب وبين العمال والفلاحين ، وكانت تلك الانقسامات عقبة رئيسية امام التقدم الثوري في العراق.

ورأى الحزب الشيوعي–ق.م في المفاوضات، كتلك التي بلغت ذروتها في اتفاق 11 آذار عام 1970 لإنهاء الانتفاضة الكردية، أو تلك التي شهدت موافقة الحزب الشيوعي—ل.م على مقترح "الجبهة الوطنية" مع البعث كخيانة للشعبين العربي والكردي. في هذه البيئة السياسية المشحونة، ومع المعلومات التفصيلية المتوفرة، وصف بيان القيادة المركزية في أواخر كانون الأول 1969 تلك التحركات على انها كـ"**محاولة لتقوية نظام البعث المتهالك... والسماح له بالتقاط الانفاس حتى يتمكنوا من التحضير لجولة دموية أخرى، ضد القوى الوطنية والتقدمية، والاستعداد لمجزرة أخرى بحق الشعب الكردي، مستفيدا من الظروف المضللة الجديدة [و] استغلال التحالف مع الجناح اليميني الانتهازي للحزب الشيوعي – اللجنة المركزية داخليا ومع الانحراف السوفياتي دوليا**".

وكان قد سبق قبل الإعلان الرسمي عن اتفاق 11 آذار إرسال وفد رسمي سري للحكومة من بغداد لزيارة الحزب الديمقراطي الكردستاني للتفاوض، وعندما انتهت النقاشات، تمت مرافقتهم بامان من قبل أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر الأراضي التي يسيطر عليها الاكراد إلى خط التماس بينهم، وبين الأراضي التي تسيطر عليها حكومة العراق. بعد عودة محاوريهم، قامت مجموعة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزيارة معسكر القيادة المركزية، غير أن أعضاء الحزب الشيوعي–ق.م سمعوا عبر إذاعة البي بي سي العربية الاخبارية بان اتفاقا تم التوصل اليه بين حكومة البعث والحزب

الديمقراطي الكردستاني، مع انه لم يتم الإعلان عنه بعد. لذلك ردت القيادة المركزية في أوائل شهر آذار عام 1970، بإصدار نشرة حزبية، تحذر القيادة الكردية ضد الاتفاقية المزمعة، وهذا ما استفز البارزاني الذي أرسل إبنه إدريس لرؤية نجم محمود والاحتجاج على موقف القيادة المركزية والذي وصف بأنه "سابق لأوانه وغير دقيق"[5].

كانت احدى المهام الأولى التي واجهتها القيادة المركزية، هي توضيح العقيدة الايديولوجية للحزب الشيوعي—ق.م. وهكذا في نهاية آب من عام 1969 وفي خطوة شجاعة تم اتخاذها خلال الاجتماع الموسع للكادر المتقدم، وجهت القيادة "**بدراسة ظروف الحركة الشيوعية العالمية، وتحليل مخاطر التحريفية اليمينية و[تاثيراتها] على الحركة الثورية العالمية وتحديد مركزها الدولي" وإصدار تقرير بشأن نتائجها** [6]

الايديولوجية الأساسية للحزب الشيوعي—ق.م

خلال سنوات تكوين الحزب الشيوعي—ق.م في كردستان العراق من عام 1969 إلى 1974 أصبحت مواقفه متبلورة، وتم تنظيم مواقفه السياسية في إطار فكري واضح ومتماسك من قبل نجم محمود عندما كان "في وضع أكثر اطمئنانا بعد مغادرة ساحة المعركة في كردستان العراق"[7]. بدأت السلسلة بمشروع (الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة: مواقف وخبرات) للمناقشة من قبل الكادر. هذا العمل مع تحليلاته للأزمة منذ منتصف الخمسينيات (جوهر ذلك يمكن أن يعزى إلى الاتجاهات التحريفية للحزب الشيوعي السوفييتي) يمكن اعتباره وثيقة حجر الزاوية في الأسس النظرية للحزب[8]. وقد أشارت إلى أن "**جذور التحريفية في العراق تنبع من مصادر دولية، ولايمكن الحد**

(5) لقاء للمؤلف مع نجم محمود، بيروت (20 تموز 1976) وإعادة تاكيده في باريس في (18 ايلول 1982) وتوضيحه اكثر في شباط 2006.

(6) الحزب الشيوعي – القيادة المركزية (الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة: مواقف وتجارب) سلسلة دراسات ثورية العدد الأول 1969 ص 1

(7) لقاء للمؤلف مع نجم محمود، باريس (18 أيلول 1982).

(8) الحزب الشيوعي العراقي-ق.م (الحزب الشيوعي العراقي والتحريفية العالمية المعاصرة) ص 4

منها ببساطة بانتقاد القيادة اليمينة للحزب [الحزب الشيوعي–ل.م]...حيث انها امتداد للاتجاه الأممي للتحريفية"[9]. واتهمت الوثيقة الاتحاد السوفييتي "**باستغلال موقعه في الحركة الشيوعية العالمية لفرض استراتيجيته الانتهازية اليمنية على بقية الحركة الشيوعية العالمية"**[10].

لقد أرغم الحزب الشيوعي السوفييتي بطريقة ما عدداً من الأحزاب الشيوعية على حرفها عن "المباديء الماركسية – اللينينية الثورية"[11] وعلى التخلي عن الصراع الطبقي الأممي لصالح اااالتنافس الاقتصادي والتعايش السلمي، وهذه خيانة لتلك المبادىء. وقد افترضت هذه التحريفية أن المنافسة السلمية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، ستؤدي إلى نجاح الاشتراكية والتي سوف يحاكيها بقية العالم. وطبقا للتقريرفان ذلك ينطوي على"**التضحية بمصالح البلدان في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وجميع الشعوب المضطهدة من قبل الإمبريالية، على مذبح المنافسة الاقتصادية المزعومة"**[12]. ثم اتهمت الوثيقة بعد ذلك الاتحاد السوفييتي بـ "الفصل المتعمد لحركات التحرر الوطني والاجتماعي عن الحركات الاشتراكية العالمية بذريعة أن [التحرر الوطني] ليس حركة أساسية، كما تبين أغلب وثائقهم.[13] وعلى هذا النحو فان حركات التحرر الوطني كانت ذات أهمية ثانوية في الرؤية التحريفية للحزب الشيوعي السوفييتي[14] وهو موقف يوصف في حد ذاته بانه خيانة للمبادىء اللينينية الأساسية [15].

ووفقا لذلك فان "الحركة التحريفية العالمية المعاصرة تسعى إلى تغيير النضال من أجل الاشتراكية في دول القارات الثلاث والتي لايمكن أن يقودها أي شيء سوى الطبقة العاملة وحزبها الماركسي–اللينيني، ودعوتها لهم بالسير خلف البرجوازية الصغيرة على أساس أنها بديل للاشتراكية الحقيقية، وبدلا عن ذلك فهي تعتبر أن الأنظمة البرجوازية الصغيرة "اشتراكية" أو قادرة على بناء

---

(9) نفس المصدر ص 4 – 8
(10) نفس المصدر ص 13
(11) نفس المصدر ص 23
(12) نفس المصدر ص 38
(13) نفس المصدر ص 41
(14) نفس المصدر ص 43
(15) نفس المصدر ص 51

الاشتراكية... وعلى هذا النحو فانها بديل عن أحزاب الطبقة العاملة التي يجب عليها حل نفسها والاندماج مع تلك الأنظمة البرجوازية لبناء الاشتراكية"[16].

لقد ذهبت الوثيقة إلى ادانة محاولة الاتحاد السوفييتي لـ "تزييف" الماركسية – اللينينية لتبرير انحرافها وأهدافها السياسية الخارجية، حيث أنها "تتلاعب بالحقائق، وتحرّف النصوص، وتخلط دمى الرجعيين و[الإمبرياليين] مع ما هو ثوري حقا"[17]. وهكذا طبقا لتحليل الحزب الشيوعي–ق.م، قدم التحريفيون فكرة "الطريق التطور اللارأسمالي للاشتراكية" و" التقدم الاجتماعي" بكونه اشتراكيا، على الرغم من انها في جوهرها لم تكن سوى رأسمالية الدولة، وعلى اية حال فانه: –

" إن وصف الإصلاحات التقدمية، أو ما يبدو أنه إصلاحات تقدمية ، بصفة الاشتراكية، وووصف راسمالية الدولة كشكل آخر للاشتراكية، والاشارة إلى إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية تحت راية قيادة البرجوزاية الصغيرة [هو صنع] ادعاءات خاطئة هدفها الأساسي صرف الشعب عن الاشتراكية، والمسار الثوري، والنضال الوطني الناجح"[18].

كل ذلك قد وصف بأنه ادعاءات كاذبة صنعها التحريفيون وخونة اللينينية، لأن المبادئ الماركسية أعطت الأولوية لدور البروليتاريا في بناء الاشتراكية، وكان هدف التحريفية المعاصرة هو "تشويه" هذه النقطة الرئيسية[19].

فضلاً عن ذلك، وطبقاً لهذا التحليل فان الأنظمة العسكرية في العالم الثالث قد تم تصويرها بشكل خاطئ من قبل التحريفيين المعاصرين بأنها "**الطليعة الحقيقية للتقدم الاجتماعي، وعلى هذا النحو، (فهي) البديل المناسب للأحزاب الماركسية – اللينينية الثورية... وبداوا الاعتماد عليهم...وعملوا على حل الأحزاب الشيوعية وإبعادهم عن تولي السلطة، كطليعة للحركة الثورية للشعب"[20].**

---

(16) نفس المصدر ص 58
(17) نفس المصدر ص 61
(18) نفس المصدر ص 71
(19) نفس المصدر ص 81
(20) نفس المصدر ص 82

وأكدت الوثيقة أن الأنظمة العسكرية ساهمت في نهاية الاستعمار والأنظمة القديمة، لكن تلك الأنظمة كان لها أيضا جانبا رجعيا، فبمجرد أن تتولى السلطة، فان مصالحها الطبقية تسود ضد مصالح العمال والفلاحين: و"**[هذا] من شأنه أن يسد الطريق على استكمال الثورة الديمقراطية وبدء الثورة الاشتراكية..وسوف تقوم بأي شيء ممكن لمنع الطبقة العاملة من تحقيق هدفها التاريخي في قيادة الثورة. وتتخذ محاولات النخب الجديدة الحاكمة لاحباط التطور الثوري أشكالاً مختلفة، على سبيل المثال أحدها فرض نظام الحزب الواحد الذي يستخدمونه كذريعة لتدمير حزب الطبقة العاملة، باستخدام في ذلك نزعات التحريفية المحلية [الشيوعية] كما حصل في قضية الجزائر ومصر ومحاولة [عام 1966] في العراق**"[21].

ومضى التحليل إلى التأكيد على انهم كشيوعيين ماركسيين، فان الحزب الشيوعي—ق.م يعتبر الجيش، كمؤسسة، أنه "الاداة القمعية الأكثر اهمية تحت تصرف الأنظمة الحاكمة"[22]، ولكن استثنت من الجيش آلافراد والجماعات الذين كان "مصيرهم" مرتبطا "بالحركة الثورية" حيث أن "القاعدة الأكثر أهمية للجيش هم الجنود، وضباط الصف الذين يأتون عادة من الطبقات العاملة، والفلاحين والجماعات الكادحة الأخرى الذين تتأثر وجهات نظرهم بشكل كبير بالظروف السياسية العامة في البلاد، والذين تعكس وجهات نظرهم آراء الفلاحين وغيرهم من العمال في خارج الجيش"[23]. لقد استشهدت الوثيقة بانتفاضة الرشيد في الثالث من تموز عام 1963 كمثال على هذه الفكرة، على الرغم من أنه، في حالة العراق، اراد التحريفيون إبقاء الحزب خارج الجيش. قد يكون الرفض المنهجي للتنظيم الحزبي في الجيش هو سبب فشل الانتفاضة، لأن أولئك الذين شاركوا في الانتفاضة سواء من العسكريين أو المدنيين، لم يكونوا يعولوا على القدرات التنظيمية وقوة الحزب الشيوعي العراقي.

لقد أكد الحزب بشكل عام بان الجيش، كمؤسسة، سيتم حله عند تولي السلطة، وهكذا فإن قيام ثورة شعبية بواسطة المراتب والجنود، في مقابل الانقلاب الذي يقوم به الضباط ذوي الرتب العالية، كان خارج تفكير الحزب، إن لم يكن مفاجئا له. لقد تعارض ذلك مع

---

(21) نفس المصدر ص 87
(22) نفس المصدر ص 88
(23) نفس المصدر

بذرة التسليح التدريجي للشعب (الشعب المسلح) الذي تصوره سدنة الحزب [24]. ثم ذكرت الوثيقة انه، في الظروف الخاصة لدول العالم الثالث، كان العدو الرئيسي هو الإمبريالية، والقوى الرجعية للبرجوازية المتعاونة معها. "وعلى الرغم من وجود شريحة من البرجوازية المعادية للإمبريالية، لكن ذلك احيانا يصطدم مع الطبقة العاملة وقد يؤدي ذلك إلى الاضرار بمصالح البروليتاريا، ويمنعها من اكمال مهمتها التاريخية. بناء على ذلك، تصر الوثيقة على انه في العالم الثالث، لكي تنجح الثورة المأمولة ضد الإمبريالية والاستغلال الأجنبي، يجب أن يغدو العمال والفلاحين القوة الرئيسية "لتحالف طبقي جديد" يتم فيه تشكيل جبهة "ثورية" لتحمل "راية الكفاح المسلح" متأثرة أولا بالظروف المحلية لكل منطقة أو بلد وأن تعمل بشكل مستقل[25].

لكن التحريفيين بقيادة الاتحاد السوفييتي، دعوا إلى "**ضرورة الاعتماد الكامل لدول العالم الثالث على الدعم الاشتراكي التحريفي لبلوغ الاشتراكية..هذه السياسة التحريفية مازالت تمثل وجهة نظر النخبة في الحزب الشيوعي السوفيتي، والبلدان الاشتراكية، وكل الحركات الشيوعية السائرة على إيقاع التحريفية الدولية... فماذا تبقى لدول العالم عدا الكفاح المسلح في مواجهة العدوان وإرهاب الإمبرياليين والرجعيين**"[26]. فيما يتعلق بالعراق والعلاقات الخاصة بين الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العراقي، فان الاضطهاد من قبل سلسلة من الأنظمة ضد الحزب قد نتج عنه تقارب شديد مع الحزب الشيوعي السوفييتي.

"واعتماد كلي عليه في الفترات التي كانت سياسات الاتحاد السوفييتي لا تزال ماركسية لينينية. ولكن هذا الدعم للاتحاد السوفييتي أخذ شكل المداهنة المفرطة والنظرة الذاتية المستندة على الفهم الضيق والاعمى للاممية البروليتارية التي حصرت الثورة الاشتراكية العالمية بحدود و[أهداف] السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. وطالما بقي الاتجاه العام للاتحاد السوفييتي، امميا، وثوريا، واشتراكيا، كان من الصعب إدراك الضرر في هذه النظرة... ولكن حين انحرفت سياسة السوفييت باتجاه اليمين، والمصالح الانتهازية للإمبريالية الأمريكية، ووقفت ضد الحركات الثورية، وخلقت العقبات امام نضال البروليتاريا في العالم الثالث، كان يجب أن يكون واضحاً بان الأوهام المتعلقة بالاتحاد السوفييتي ستتلاشى... من ناحية ثانية كانت بعض القيادات التحريفية منقسمة إلى مجموعتين : هي القيادات العليا المسيطرة، التي فهمت عن وعي طبيعة الدور الانتهازي الذي لعبته،

(24) نفس المصدر ص 89

(25) نفس المصدر ص 102 – 103

(26) نفس المصدر ص 105

إلى جانب عدد محدود اعمى سياسيا من هذه المجموعة الذين أصبحوا أدوات في ايدي التحريفية العالمية....في حين كانت المجموعة الثانية، لم يكن لها أي دور في تشكيل سياسة الحزب الانتهازي اليميني، اصحبت أيضا أدوات تتلاعب بها المجموعة الأولى"[27]. بالإضافة إلى هذا التقليد من الخضوع للحزب الشيوعي السوفييتي، فان الوثيقة وصفت ثقافة الحزب الشيوعي العراقي بانها تمارس "أسوأ تخلف فكري" نتيجة لاضطرارهم على العمل السري[28] وهكذا أصبح دعم الاتحاد السوفييتي وسيلتهم الرئيسية الوحيدة للبقاء. ونتيجة لذلك تبنى الحزب الشيوعي العراقي كل ما كان يملى عليه من الحزب الشيوعي السوفييتي.

عندما انطلقت ثورة 1958، وظهرت إمكانية استلام الحزب زمام الحكم من قاسم في عام 1958، استقتلت البرجوزاية العسكرية الحاكمة للبقاء في السلطة وتقوية سيطرتها. ومن جانبه، دعم الاتحاد السوفييتي نظام قاسم واستخدم نفوذه على الحزب لتعزيز هذا الدعم. وبدأت بوادر انشقاق بين سلام عادل، السكرتير العام، الذي دعم جمال الحيدري من المكتب السياسي، وبين بقية المكتب السياسي واللجنة المركزية، الذين قبلوا إملاءات الاتحاد السوفييتي. وقد انتهى ذلك بتجميد كلٍ من سلام عادل والحيدري من قيادة الحزب الشيوعي العراقي، واتهم كلاهما بالتطرف اليساري.

وشددت الوثيقة على أن هذا الظرف خلق "وضعا أدى في نهاية المطاف إلى الإبادة الدموية للحزب عام 1963 على أثر الانقلاب الأول لعارف والبعثيين. وحطت المجاميع الانتهازية اليمنية هاربة في موسكو بعد الانقلاب وأصبحت أكثر اعتمادا وخضوعا للاتحاد السوفييتي" [29].

في عام 1964 رتب "التحريفيون" السوفييت عقد اجتماع للأحزاب الشيوعية العربية في موسكو، والذي "قدم" فيه الحزب الشيوعي العراقي خط الانحراف [السوفييتي] إلى بقية الأحزاب الشيوعية العربية"[30] وهكذا عندما أعلنت الحكومة العربية الجديدة في العراق عن تدابيرها الاشتراكية في 14 تموز من عام 1964، (بارك) الحزب الشيوعي

(27) نفس المصدر ص 114 – 115
(28) نفس المصدر ص 117
(29) نفس المصدر ص 118 – 134
(30) نفس المصدر ص 127

العراقي تلك الخطوات، وأعلن انها خطوات باتجاه مسار التطور اللارأسمالي، وتكرر نفس السيناريو عندما عاد البعث إلى السلطة عام 1968، ونتيجة لذلك فان

" المنحرفين السوفييت" "لم يكتفوا بهذا الدعم السياسي، بل تدخلوا بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للبلاد نيابة عن عملاء البعث للإمبريالية الجديدة، وشاركوا في الخديعة التي تمارسها الحكومة البعثية العنصرية الفاشية. [وبدربهم] منح الاكراد حكما ذاتيا في كردستان للسماح للبعثيين بالحصول على مزيد من الوقت للخروج من أزمتهم [الأصلية]، وكوسيلة للقضاء على الأحزاب الثورية والتقدمية في العراق"(31).

وكما اشير سابقا، فقد اتهمت الوثيقة الاتحاد السوفييتي "بتزييف" الماركسية – اللينينية واستغلال الحركة الشيوعية العالمية مما جعل الحركة **"قوة بوليسية فكرية تخدم المصالح الضيقة للقوة العظمى [الاتحاد السوفييتي]...انكرت التحريفية حق كل شعب في اختيار طريقه إلى الاشتراكية وفقا لظروفه [الثقافية] وبيئته المحلية الخاصة، وحاولت فرض تفسير مطاطي خاص تحت تسمية الطريق اللارأسمالي على جميع دول العالم الثالث غير الاشتراكية"**(32).

وخلص التحليل إلى أن **"النضال الأممي اليوم هو ضد التحريفية العالمية المعاصرة، وهو بداية المعركة الحاسمة على امتداد العالم ضد الإمبريالية والرجعية"**(33)

بعد فترة وجيزة ظهرت دراسة جديدة في سلسلة من المقالات تحت عنوان "حول استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق"، ولأول مرة، كانت هناك محاولة للتعليق على انتفاضة الاهوار، وعلى الرغم من أنها كانت محدودة، لكنها أظهرت حدوداً حاسمة بين الحزب الشيوعي–ل.م والحزب الشيوعي–ق.م. ففي مقدمة الدراسة، وصفت اسباب تبني استراتيجية الكفاح المسلح في كانون الثاني عام 1968 بانها كانت دون أساس نظري صلب. وشخصت الدراسة الإشارات المتناقضة القادمة من قيادة الحزب بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في عام 1956 ومفهوم القيادة للتنمية التطورية والتعايش الدولي. لقد ادى هذا الارتباك بين الأفكار والإجراءات إلى عملية الاهوار

(31) نفس المصدر ص 135
(32) نفس المصدر ص 141
(33) نفس المصدر ص 143

المكثفة والكارثية، وإلى آثاره المدمرة على الحزب، كل ذلك بسبب استسلام قيادة الحزب الشيوعي العراقي للخط السوفييتي واتباعه له بشأن طبيعة وأساليب النضال.

إن النظرة السوفييتية للتعايش وطريق التطور اللارأسمالي، التي أسفرت عن خط آب عام 1964، تم نقضها من قبل تمرد القاعدة الجماهيرية ضدها عام 1965. لقد تبنى الحزب الشيوعي العراقي في نفس الوقت مفهوما غير واضح المعالم للكفاح المسلح والذي كان يعني في الواقع إما انتفاضة حضرية، أو انقلابا ثوريا عسكريا. لكن لم يتم إيلاء اهتمام للابعاد الريفية للنضال الا بعد انقسام الحزب.

مع تشكيل الحزب الشيوعي—ق.م تم تسليط الضوء على البعد الريفي للكفاح المسلح، وبالضد أو بالعكس من موقف التحريفية العالمية المبين في الدراسة السابقة بعنوان "استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق". شددت هذه الإستراتيجية على دور الفلاحين، وعلى دور سكان المدينة الثانوي، إن لم يكن المعيق، في الثورة.

في مقال كتبه باسم مستعار هو "نزار عبود" قدم نجم محمود مناقشة لهذه الدراسة، والتي تساءل فيها "ماذا يعني التأكيد على الدور الثانوي للمدن؟، لأن الدراسة استنتجت أن هذا سيكون عائقا للحركة الثورية العراقية، الآن وفي المستقبل، فهي تتجاهل وجود العمال الذين يتركزون في المدن". وخلص إلى أن الدراسة تنكر بذلك الاستنتاج الدور البروليتاري في الكفاح الثوري المسلح[34].

نجم محمود يؤسس فكر الحزب الشيوعي—ق.م

نشر نجم محمود السكرتير العام للحزب الشيوعي—ق.م، حينما كان في باريس عام 1980، عمله الشهير عن العقيدة الأيديولوجية للحزب الشيوعي—ق.م ووضع الإطار الأساسي (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية)

---

(34) نزار عبود (مساهمة في مناقشة استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح) الحرية المجلد 11 العدد 46 (بيروت، 21 كانون الأول 1970) ص 6-7

وتتبع تطور الحزب الشيوعي–ق.م منذ بدايته داخل الحزب الشيوعي العراقي ﰲ الخمسينيات، وعبر تطوره إلى قوة تشكك بالحزب الشيوعي العراقي وتصرفاته، ومبادئه الأيديولوجية، وهيكليته، وعلاقته مع الحزب الشيوعي السوفييتي.

كان النضال الفكري والسياسي الذي أدى إلى تأسيس القيادة المركزية معقدا، عبر استخدام كل من طريق االانقسام ﰲ الحزب، مفاهيم مفسرة بشكل سيء مثل "التحريفية"، والاعتماد على الشرعية النصية لأعمال ماركس وتفسيراتها. ويمكن ارجاع الصراع الداخلي إلى فترة ما بعد عام 1956، والتي شهدت انتهاء الحكم الملكي ﰲ العراق. وكما اشارت ادبيات الحزب الشيوعي العراقي إلى أن "الصراع ﰲ داخل الحزب كان ﰲ كثير من الاحيان استمرارا للاتجاهات السائدة ﰲ الحركة الشيوعية العالمية. كانت ظاهرة "التحريفية المعاصرة" ظاهرة عالمية باعتبار أنه لم تقتصر على بلد اشتراكي أو حزب شيوعي واحد دون غيره"[35]. هذه "النزعة التحريفية" التي تتبعها محمود والتي تؤول إلى صعود خروشوف ﰲ منتصف الخمسينيات[36]، تم التأكيد على انها كانت معاكسة "للاتجاه الثوري" الذي أكد على الروح الماركسية – اللينينية ويطرح مسألة سلطة الدولة باعتبارها القضية الرئيسية ﰲ كل الصراعات السياسية. وطبقا لمحمود فان التطورات ﰲ جمهورية الصين الشعبية التي توازي الثورة البلشفية قد أدت إلى انحراف عن الطريق الذي اختطته الثورتان ﰲ بداياتهما، حتى انتهاء الاشتراكية ﰲ البلدين إلى نكوص نحو نوع هجين من الرأسمالية البيروقراطية.

تميزت التحريفية من وجهة النظر هذه، بالمساومة مع "الانظمة الرجعية" بتغليب التحديث الاقتصادي على مسائل التحول الثوري ﰲ حقول السياسة والثقافة والمجتمع وما يتبع ذلك (بالنسبة لمحمود) من تعميق الهوة بين الريف والمدينة وبين النخب الفنية وجماهير العاملين وأخيرا محاولات لطمس الإنجازات الاستراكية السابقة وتضخيم الأخطاء لتبرير الاتجاهات الرأسمالية الجديدة وما تنطوي عليه من امتيازات للبيروقراطة وإبعاد جماهير الشعب عن التحول الثوري.

---

(35) نجم محمود (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية) من منشورات الحزب الشيوعي العراقي-ق.م 1980 ص 5
(36) نفس المصدر

مع سقوط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية في تموز عام 1958، رأى محمود أن الحزب الشيوعي العراقي انقلب على نفسه لخدمة النظام الجديد، وقد عكس ذلك معاملته القاسية على ايدي أجهزة الامن الهاشمية، ومع ذلك فقد أشار (محمود) إلى أنه، خلال فترة حكم قاسم، كان الحزب الشيوعي هو الوحيد في الجبهة الوطنية المتحدة، الذي لم يسمح له بالمشاركة في مجلس الوزراء الأول في مرحلة ما بعد الثورة. وقد أشار الحزب الشيوعي العراقي إلى ذلك في الاجتماع الموسع للحزب في أيلول من عام 1958 "كعيب في صيغة تقاسم السلطة" للنظام الجديد.

وكما أشار محمود، انه وعلى الرغم من مرونة الحزب، ودعمه لمصالح نظام قاسم، فان النظام لم يستجب لمطالبه. على سبيل المثال في 29 نيسان من عام 1959، نشر نداء للحزب الشيوعي العراقي في جريدة اتحاد الشعب طالب بمشاركة الشيوعيين في الحكومة، بما في ذلك وزارة الداخلية المهمة وثلاث حقائب وزارية أخرى. وقد تجاهل قاسم هذه المناشدة، وفضلاً عن ذلك اتخذ خطوات لإزالة نفوذ الشيوعيين من الجيش[37]، وبين أيلول من عام 1958 وتموز من عام 1959 أكد عزيز الحاج، أول سكرتير للحزب الشيوعي العراقي–ق.م، ان "**المكتب السياسي هو الذي كان يصوغ سياسة الحزب، ويحدد مواقفه الأساسية فيما يتعلق بأكثر القضايا جدية و[أكثرها] ثانوية... وكانت اللجنة المركزية كمنظمة معزولة عن النزاعات والتناقضات والصراعات التي اندلعت في تموز عام** 1959"[38]. لقد زرعت بذور أيديولوجية الحزب الشيوعي–ق.م خلال الفترة من عام 1959 – 1961 كنتيجة لخيبة الامل في مختلف الفصائل داخل الحزب الشيوعي العراقي. وعلى الرغم من أن أصوات المعارضة لم تكن قوية بما فيه الكفاية لتغيير مسار الحزب الشيوعي العراقي، لكنها استمرت بالتعاظم والتفاقم بسبب الشرخ في بنية أيديولوجية الحزب. كان الحزب الشيوعي العراقي في كل من الاجتماع الموسع لـ اللجنة المركزية للحزب في تموز 1959 وفي اجتماع موسكو 1960 بمناسبة الاحتفال بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، يشهد أن هذا الشرخ يتسع إلى أن ظهرالانقسام الحقيقي في الحزب.

---

(37) صلاح الخرسان (صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق) بيروت، دار الفرات 1993 ص 120 وعزيز الحاج، حدث بين النهرين (باريس، 1997) ص 91

(38) عزيز الحاج (مع الأعوام: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين 1958 - 1969 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981) ص 63.

الاجتماع الموسع لـ اللجنة المركزية (تموز 1959)

تبلور السياسة السوفييتية في اعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ناتج في تصور الحزب الشيوعي–ق.م، من أن المسؤولين السوفييت كانوا يرون أن الثورة العراقية كانت مجرد فرصة لتعزيز موقف الاتحاد السوفييتي في تعامله مع الولايات المتحدة. فكان من المنطقي أن تتجه حكومة خروشوف إلى توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بحكومة الثورة ورئيسها عبد الكريم قاسم والابتعاد عن كل عمل أو موقف يؤثر سلباً عاى هذه العلاثات. وحسب أدبيات الحزب الشيوعي العراقي–ق.م، فأن الاتحاد السوفييتي كان أضعف عسكريا واقتصاديا من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، فإن سياسة خروشوف اتجهت إلى مد الجسور للإمبريالية الأمريكية والتساوم معها على حساب قضية الثورة في البلدان التابعة. وفي انتقاده للتوجه الفكري الهزيل لقيادة الحزب الشيوعي العراقي اكد محمود على أن الدوائر السوفييتية لم تجد صعوبة كبيرة في توجيه قيادة الحزب حتى عندما كانت الأوضاع السياسية ومصالح تطور الثورة العراقية تستدعي السير بخط آخر. هكذا، طبقا لنجم محمود، انساقت قيادة الحزب الشيوعي العراقي بشكل أعمى وراء التقديرات السوفييتية... وبدلا من... السير بالثورة حتى النهاية وانتزاع سلطة الدولة اعتمادا على الجماهير والتكتيكات الصحيحة، بدلاً من ذلك كله راحت قيادة الحزب تعلق الآمال على حكم قاسم وتطور الثورة بصورة "سلمية" إلى دولة عراقية ديمقراطية[39]. هذا التناقض اندلع في تموز عام 1959 في الاجتماع الموسع لـ اللجنة المركزية، والتي ركزت على علاقات الحزب المتوترة مع نظام قاسم. فبدلا من إعادة تقييم الموقف الناشيء عن المعارضة المتنامية، ولاسيما لدى القواعد الحزبية، لنظام قاسم واجراءاته في قمعها، أصبحت قيادة الحزب منقسمة بشدة وسقطت في فخ النظام لتقسيم الحزب الشيوعي واضعافه بشكل أكبر. وفي هذه الاثناء، تبنت حكومة

(39) نجم محمود (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية) ص 26

قاسم نهج توازن القوى في علاقاتها مع الحزب الشيوعي العراقي، حيث تلاعبت بالتقدميين والقوميين ضد بعضهم البعض بالطريقة التالية: -

1-في خطابه بمناسبة احتفال 31 آيار هاجم قاسم التحزب بشكل عام والشيوعيين بالخصوص، في إشارة لتحول في علاقاته مع اليسار.

2 – ابرام اتفاقية مع قيادة الحزب الوطني الديمقراطي لتعليق الأنشطة الحزبية، تلاها حل الحزب الوطني الديمقراطي في أيار 1959 على أساس أن "الضرورات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية كانت تملي هذه الخطوة" لإجبار الحزب الشيوعي العراقي على اتخاذ نفس الخطوة أو الانحراف عن الصف الوطني.

3 – إقالة الضباط المرتبطين بالشيوعية من المناصب الحساسة.

4 – استخدام الأجهزة الأمنية لاعتقال الشيوعيين لأسباب قانونية مشكوك فيها، مثل صلاتهم بمظاهرات الموصل عام 1959.

5 – اغتيال الشيوعيين، وهي استراتيجية أودت بحياة مئات الأشخاص بين أعوام 1959 و1962، وتم تخطيط وتنفيذ الاغتيالات إما من قبل عملاء الحكومة أو بالتواطوء مع النظام.

6 – الهجوم على مقرات المنظمات المهنية والنقابات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالشيوعيين.

7 – تصعيد حملة مناهضة للشيوعية.

لكن قيادة الحزب لم ترد على هذه الاستفزازات وقرارات الاجتماع الموسع حاولت احتواء المعارضة الداخلية لموقف الحزب تجاه نظام قاسم، وتجاهلوا هجمات النظام ضد الحزب وكوادره، وتبنوا درجة شديدة من النقد الذاتي كما يتجلى في النص التالي من جريدة اتحاد الشعب الصادرة بتاريخ 23 آب 1959: -

" أصبحت قيادة الحزب منشغلة بالصراعات [التي تركز على] الأنشطة التآمرية، لذلك لم تكن لديهم الكثير من الفرص للتلقين الحزبي. وهكذا فان التطور النوعي لمنظمات الحزب تراجع وراء تطور قوتها العددية.

لقد كانت هناك عوامل أخرى تعمل ضد حلول الحزب لمشكلة إبقاء منظماته سرية، مهما كانت نشاطاتها السياسية علنية، وهذا قد جعل من الصعب ضمان مراقبة القيادة الشاملة لقواعد الحزب. وقد أدى هذا إلى ارتكاب أخطاء ومساوىء. وقد فشل الحزب في الوقوف بحزم ضد هذا السلوك. ارتكب الحزب أخطاء نتيجة نشوة النصر والغرور نتيجة انتصاراته الرئيسية. وهكذا ارتكب حسابات سياسية خاطئة عن طريق المبالغة في قوته والتقليل من أهمية دور القوى الوطنية الأخرى، وهو ما تسبب له بارتكاب أخطاء سياسية يسارية اثرت على خطته التنظيمية.

لقد انتهك الحزب المبدأ اللينيني المتمثل بالقيادة الجماعية والتجاوز على حقوق اللجنة المركزية إلى الحد الذي تم فيه اختراق القيادة الجماعية، وسادت قيادة متراصة، وظهرت النزعات البيروقراطية، وانخفض مستوى النقد والنقد الذاتي خصوصا بين البعض من كوادر الحزب الذي اضاعوا سمعة الحزب".

ان الحزب الشيوعي العراقي الذي خرج من الاجتماع الموسع في تموز عام 1959 كان على استعداد لاخضاع أي اعتبارات أخرى إلى "استقلال الجمهورية" وإلى "حكم ديمقراطي" وخصوصا "نحو استعادة التضامن مع قاسم "وبعبارة أخرى.

"الاستمرار في نهج الذيلية اليميني للسلطة العسكرية الفردية والتراجع أمام ضرباته وضغوطاته ومناوراته وامام سياساته المدمرة لمصالح الحركة الشعبية. أما اعتبارات العمل لإعادة التضامن مع القوى الوطنية الأساسية الأخرى، والعمل لتعبئة الجماهير الشعبية والدفاع عن مصالحها الحيوية، فقد جرى إهمالها. وبدلاً من نقد قاسم وفضح مواقفه الدكتاتورية وسياسته الاستبدادية فإن قرارات الموسع وضعت حيثيات ومبررات مزيد ومزيد من التنازلات المذلة أمام حملاته وتهويشاته. وفات القيادة أن (صيانة استقلال الجمهورية) الفتية لايمكن أن تتم بانتهاج سياسة مكافحة القوى التقدمية على اختلاف اتجاهاتها"[40].

مع ذلك، لم يحظ أي عدد من التنازلات التي قدمها الحزب الشيوعي العراقي باعتراف رسمي أو تقبل من قبل الحكومة[41]، فقد أغلقت جريدة الحزب الرسمية اتحاد الشعب في أيلول من عام 1960، وتم حظر اتحاد الشبيبة العراقي المدعوم من الشيوعيين في نيسان من العام التالي، وتم اعتقال سكرتير الاتحاد نوري عبد الرزاق حسين واحتجازه

---

(40) عزيز الحاج "مع الأعوام" ص 68 – 69
(41) صلاح الخرسان "صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق" ص 120 وعزيز الحاج (حدث بين النهرين) ص 96

في نفس الوقت. لقد ساهمت تلك الأحداث في تعميق الصراع الفكري داخل الحزب الشيوعي العراقي في مراحله المبكرة، قبل الانقسام الرسمي عام 1967.

لقد كانت هناك فكرتان في جذور هذا الصراع[42] الأولى كانت فكرة (الكفاح المسلح) سواء كانت انتفاضة في المدن أو انقلاب عسكري، والفكرة الثانية (الاتجاه الإصلاحي السلمي) الذي جاء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في عام 1956 وانعكس في تقرير المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي في نفس العام، الذي أعلن أن من الممكن تحقيق "التحول السلمي" في ظل نوري السعيد والحكم الملكي.

ان المكاسب التي حصل عليها الحزب الشيوعي من الدعم الشعبي وتصاعد النشاطات الجماهيرية أرعبت نظام قاسم وأنصاره البرجوازيين. وطبقا لأدبيات الحزب الشيوعي– ق.م، كانت الجماهير قادرة على إحباط المحاولات البرجوازية لتولي السيطرة على البلاد بأكملها، بسبب التأثير الواسع للحزب الشيوعي العراقي والقوى الثورية الأخرى بين الجماهير، وبالخصوص بين الفلاحين ومراتب وصفوف الجيش.

ولكن قيادة الحزب الشيوعي العراقي في ذلك الوقت تأثرت بشدة "بالحركة التحريفية" العالمية. فبدلا من اخذ المبادرة لحشد الجماهير ضد تراجع الطبقة الحاكمة عن الثورة وردة الفعل ضد المكاسب الديمقراطية التي جلبتها، فقد طلب الحزب الشيوعي العراقي من الجماهير أن تستسلم بخنوع وان تقف خلف النظام. وبهذا كان الحزب الشيوعي يتبع الخط السوفييتي الجديد، وهو المسار الذي أصبح ممكنا فقط بعد الإبعاد المؤقت للسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي سلام عادل عام 1959، وكذلك رئيس الفرع الكردي للحزب جمال الحيدري وأرسالهما "في دورة حزبية" في الاتحاد السوفييتي: "**لقد بدا الحزب في هذه المرحلة يقع تحت سيطرة القادة الانتهازيين الذين لم تكن لديهم صلة بالقواعد والكوادر الثورية في الحزب الشيوعي العراقي**"[43].

(42) حول استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق (سلسلة دراسات ثورية) العدد 3، منشورات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) 1970 ص 5

(43) نجم محمود (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية) ص 38 – 40

اجتماع موسكو (تشرين الثاني 1960)

طبقا للأدبيات المبكرة لما سيصبح فيما بعد الحزب الشيوعي—ق.م، فان الضغط على الحزب من قبل الرتب الدنيا للتصرف بمزيد من الجرأة وبشكل لا يقاوم. تم تنظيم مظاهرة من قبل الحزب في الأول من أيار عام 1959، طالبت بدور للحزب الشيوعي العراقي في حكومة قاسم، وحينما تم تجاهل هذا المطلب من قبل النظام، فكرالحزب الشيوعي العراقي في خطة مرسومة على عجل لانقلاب تموز، مستفيداً من دعم العناصر الشيوعية في الجيش. ولكن، وطبقا للحزب الشيوعي—ق.م، لم يتم استكمالها بالشكل المناسب في حينه، فيما تمكنت العناصر التحريفية في قيادة الحزب الشيوعي العراقي من كبت الحماس لمثل هذه الانتفاضة[44]. كان بين تلك العناصر التحريفية في المقام الأول ما يسمى بـ "كتلة الأربعة" الذين عارضوا بشدة سلام عادل وجمال الحيدري واللذين اتهما بالتعصب. بدأ الخلاف بين "كتلة الأربعة" وقيادة الحزب الشيوعي العراقي في الاجتماع الموسع في تموز من عام 1959. كانت القضية الرئيسية موقف الحزب من نظام قاسم. وابدى سلام عادل والحيدري تحفظات شديدة بشأن النظام، وحددوا أسباب الأزمة مع قاسم، لكن تم رفضها من قبل أغلبية أولئك الأعضاء في اللجنة المركزية الذين حضروا الاجتماع، رفاق سلام عادل والحيدري في المكتب السياسي (اي كتلة الأربعة[45] يقودهم بهاء الدين نوري) حاولوا تحميل سبب التوتر مع قاسم على "التطرف اليساري" لدى السكرتير العام، وعلى مطالب القيادة لمشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة. أيد الاجتماع الموسع هذا الخط، لكنه لم يحقق غرض الأربعة، وذلك برفض طرد عادل على الرغم من الانتقاد العنيف الذي وجهه بهاء الدين نوري لقيادته "المتزمتة".

بحلول ربيع عام 1959 اشتدت المقاومة ضد نظام قاسم (كما تجلّت في انتفاضات الموصل في ايلول السابق). وكانت أزمة برلين قائمة أيضاً

" وبدأ خروشوف يستعد لزيارة الولايات المتحدة...وإيجاد الحلول لتقاسم مناطق النفوذ في العالم، ومن جانب الولايات المتحدة فإنها بدأت تمارس الضغوط على الاتحاد السوفييتي ليستخدم نفوذه في العراق من أجل الحد من اندفاع الحزب الشيوعي العراقي وعدم تهديد المصالح الإمبريالية

---

(44) نفس المصدر ص 36

(45) نفس المصدر ص 38 – 41، انظر أيضا عزيز الحاج (مع الأعوام) ص 64

للغرب....أسرعت [الدوائر السوفييتية] بإرسال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي (جورج تلو) إلى بغداد ليوعز إلى قيادة الحزب بإيقاف حملتها ضد قاسم والعمل لإقصاء المسؤولين عن هذه الحملة من هيئات الحزب العليا. وكان خروشوف يتوقع أن تكون تصفية الثورة العراقية والمحافظة على مصالح الإمبريالية الغربية عربوناً لنجاح مباحثاته مع الولايات المتحدة في زيارته الأولى"(46).

كانت خيانة ثورة (قاسم) العراقية ، والحفاظ على "المصالح الإمبريالية الغربية" في المنطقة، بالنسبة للسوفييت، ثمنا مقبولا لمحادثات ناجحة مع الأمريكان(47). كان التدخل السوفييتي في أوائل تموز عام 1959 يشير إلى بداية هيمنة الزمرة "التحريفية" داخل قيادة الحزب الشيوعي العراقي، حينما انقلب ميزان القوى لصالح كتلة الأربعة المضادة لعادل والحيدري. أرسل القياديان إلى موسكو بحجة إنهاء دراستهما، وأعيد تشكيل سكرتارية الحزب من بين كتلة الأربعة التي تولت القيادة في حين كان السكرتير الأول لـ اللجنة المركزية (سلام عادل) في الاتحاد السوفييتي(48).

كانت القيادة السوفييتية قادرة على التدخل بشكل مباشر في شؤون الحزب الشيوعي العراقي في ذلك الوقت لأن العراقيين كانوا يفتقدون للرؤية، والخبرة، والتحليل السليم للموقف الثوري. وعلى هذا كانوا "منفتحين لتقبل المشورة ". ولم يكن لدى السوفييت اهتمام بالحزب الشيوعي العراقي ماعدا كونه ورقة مساومة مع الغرب، في حين كان ألين دلاس مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) قلق تماما من تطور الثورة العراقية واحتمالية استيلاء الشيوعيين على العراق(49).

لقد كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي ساذجة للغاية، كي تدرك أنها استغلت من قبل السوفييت بهذه الطريقة، وامتنعوا عن الوقوف بوجههم كما فعل الرفيق فهد عندما رفض تقسيم فلسطين على الرغم من الدعم السوفييتي له في الأمم المتحدة. ولم يكن قادة

---

(46) نجم محمود (الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية) ص 38
(47) نفس المصدر ص 36 – 37
(48) نفس المصدر ص 40
(49) نفس المصدر ص 38

الحزب الشيوعي العراقي حازمين بما فيه الكفاية للتعامل مع انحراف قاسم عن طريق الثورة واطلاقه العنان للقوى الرجعية[50].

فان لم يقتصر انحياز القيادة السوفييتية لمصالحهم الخاصة، طبقا لادبيات الحزب الشيوعي القيادة – المركزية، على المساومة على المصالح الوطنية العراقية فحسب، بل توسع إلى استغلال الاحترام الذي حظي به الحزب الشيوعي العراقي في الحركة الشيوعية العالمية. كان ذلك الاحترام بفضل تأثير الحزب في الجماهير العراقية والقوى العراقية الأخرى بعد ثورة تموز عام 1958. وفي مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية الذي عقد في موسكو عام 1960 حاول كل من الحزب الشيوعي السوفييتي والحزب الشيوعي الصيني الفوز بكسب الحزب الشيوعي العراقي إلى جانبه. هذا التنافس على استرضائه مكن الحزب الشيوعي العراقي من اخذ دور قيادي في عدد من المنظمات الديمقراطية العالمية والنقابات اليسارية، مثل اتحاد الطلبة العالمي، والشبيبة الديمقراطية العالمية[51]. لكن (كتلة الأربعة) التي تولت زمام القيادة في تموز عام 1959، افتقرت لموقف واضح بشأن العديد من القضايا، بضمنها الصراع العام في الحركة الشيوعية العالمية حيث يتنافس كل من الحزب الشيوعي السوفييتي والحزب الشيوعي الصيني للحصول على دعم الشيوعيين عالمياً [52].

اتفقت كتلة الأربعة المنقسمة داخليا، على معارضتهم المشتركة فقط لموقف الحزب السابق الذي يؤيد القيام بانقلاب للإطاحة بنظام قاسم. وكان من الطبيعي أن تقلق القيادة السوفييتية في مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية من القيادة الجديدة للحزب الشيوعي العراقي لعدة أسباب. الأول منها إعادة جريدة اتحاد الشعب، مؤخراً، نشر نقد الحزب الشيوعي الصيني للاتحاد السوفييتي وسياسة خروشوف في تحت عنوان "تحيا اللينينية ". الثاني خطاب بهاء الدين نوري في المؤتمر الذي امتنع فيه عن نقد الحزبين الصيني

(50) نفس المصدر الصفحات من 40 إلى 44
(51) نفس المصدر ص 47
(52) نفس المصدر ص ص 46

والألباني، على الرغم من مدحه لدور الحزب الشيوعي السوفييتي في الحركة الشيوعية العالمية [53].

لقد نجح السوفييت في ممارسة الضغط على الوفد العراقي إلى مؤتمر موسكو، وفي 24 تشرين الثاني 1960 تم السماح لجمال الحيدري، المعاد تأهليه، بالعودة إلى الظهور لكي يستطيع معارضة قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي كان ينظر اليها على أنها صديقة للصينيين. ولتنفيذ ما أرادوه، اعترض السوفييت على عضوية الحزب الشيوعي العراقي في هيئة صياغة البيان الختامي للمؤتمر، والتي كان الصينيون قد رشحوه لها، واستبدلوه بخالد بكداش ممثل الحزب الشيوعي السوري الذي كان مواليا للسوفييت[54]. ومن اجل المزيد من تقويض كتلة الأربعة، دعا السوفييت سلام عادل لحضور المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، إذ ألقى خطابا نيابة عن الحزب الشيوعي العراقي، مهاجما فيه الصينيين والالبان، ومعبرا عن دعم "كل الشعب العراقي" لبرنامج الحزب الشيوعي السوفييتي[55].

لقد صورت أدبيات الحزب الشيوعي العراقي—ق.م اجتماع موسكو مناورة لفرض "الخط التحريفي" على الأحزاب الشيوعية وعزل معارضي هذا الخط[56]. فكان البيان الصادر عن هذا الاجتماع وثيقة فضفاضة تسمح بالتفسيرات المختلفة. وقد عالج عددا من القضاياالسياسية العالمية كالتعايش السلمي والانتقال السلمي إلى الاشتراكية. لكن اهم مقررات الاجتماع كانت تتعلق بالثورة في بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأصبحت "**قضية قيادة الطبقة العاملة لهذه الثورات مسألة ملحة، وموضع مساومة كبرى بين "التحريفية" العالمية والولايات المتحدة**"[57].

أفلحت قيادة خروشوف في الحزب الشيوعي السوفييتي في الحصول على تأييد الخط اليميني في الحزب الشيوعي العراقي، الداعي إلى القبول بقيادة البرجوازية الوطنية

(53) نفس المصدر الصفحات من 47 إلى 50
(54) نفس المصدر ص 48 – 49
(55) نفس المصدر ص 57
(56) نفس المصدر ص 50
(57) نفس المصدر

للثورة والتنازل عن قيادة الطبقة العاملة، وهو ما تمثل في شعاري "طريق التطور اللاراسمالي والديمقراطية الوطنية"[58]

فشل الحركة الديمقراطية الوطنية

ان علاقة الحزب الشيوعي العراقي الذيلية مع نظام قاسم من جهة، والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى أدت إلى تردد غير مسبوق وتشرذم في صفوف الحزب الشيوعي العراقي، وأعلن الحزب الشيوعي—ق.م أن الخطأ الأساسي للحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة 14 تموز عام 1958 كان في فشله في فهم جوهر الحكم والدولة، لأنه لم يكن هناك تطهير في أجهزة الدولة (الجيش، الشرطة، وقوى الامن)، فبقيت القوى الرجعية المعارضة للثورة في مناصبها، ثم انخرط الحزب الشيوعي العراقي في الصراع بين كتلتين عسكريتين هما كتلة عبد الكريم قاسم وكتلة عبد السلام عارف وايدت فصيل قاسم دون تحفظ. وبالنتيجة انهارت جبهة الاتحاد الوطني المضعضعة سياسيا. وطبقا لأدبياته، كان امام الحزب الشيوعي—ق.م مساري عمل محتملين بعد الثورة. الأول هو الحفاظ على جبهة الاتحاد الوطني وتجنب صراع قاسم وعارف، والثاني هو التنبيه إلى أخطار مواجهة قاسم وعارف، والدعوة للوحدة العربية وإلى حكومة ديمقراطية شرعية تمثل الجميع في العراق.

بعد أن مرت الفرصة لتبني الخيار الثاني، وأصبح قاسم عمليا ديكتاتوراً، كان الحزب الشيوعي العراقي بحاجة إلى التعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لتأسيس حكومة ديمقراطية. لكن الحزب الشيوعي العراقي فسر حكم قاسم بانه "مرحلة ديمقراطية برجوازية" وهكذا سار وراءه، وحشد الجماهير لدعم نظامه، اعتقاداً منهم أن قواعد الحزب الشيوعي العراقي تدعمه. مع ذلك، وبعد أن أصبح من الواضح أن التعاون مع الأحزاب التقدمية والديمقراطية الأخرى صعباً، وان قاسم اراد أن يهدم كل المجاميع السياسية الأخرى، فقد كانت لاتزال هناك امكانية لإزاحته وإزاحة مؤيديه العسكريين في الانقلاب واستبدالهم بنظام شيوعي. لكن قيادة الحزب الشيوعي العراقي

(58) نفس المصدر

رفضت اغتنام الفرصة، وحظرت اية محاولات من جانب العناصر العسكرية التقدمية الموالية للحزب الشيوعي العراقي للقيام بذلك.

إن تحليل الحزب الشيوعي—ق.م للعلاقة بين قاسم والحزب الشيوعي العراقي أشار إلى أنه على الرغم من أن النظام أقصى كل مشاركة شيوعية في الحكومة واستمر في اضطهاد الحركة الشيوعية من خلال قتل واعتقال الآلاف من الكوادر، ومع هذا بقيت قيادة الحزب الشيوعي العراقي لا أبالية ولم تقدم اي توجيه للكادر أو للعراقيين التقدميين الآخرين.

لقد استمرت القيادة متمسكة بأمل زائف بانتظار "عودة [قاسم] القائد الأصيل إلى المسار الوطني السليم". وهاجم الحزب الشيوعي–ق.م ايضا قرار الحزب الشيوعي العراقي بدعم نظام قاسم ضد الثورة الكردية في ايلول عام 1960، والتي ادعى الحزب الشيوعي العراقي بان لديها الإمكانية في أن تشعل ثورة وطنية. وبدلا عن ذلك، فقد ضحى الحزب الشيوعي العراقي، بدعمه الاعمى والثابت لقاسم، باية إمكانية للتعاون المستقبلي مع الأكراد.

لقد خدم انقسام الحزب الشيوعي العراقي إلى معسكرين البعث، فالبعثيون غير القادرين على تدمير الحركة الشيوعية بأكملها بضربة واحدة، أدركوا أن بإمكانهم التغلب على ما كان مقسما بالفعل.

وجّه الحكام الجدد انتباههم صوب الحزب الشيوعي—ق.م، إذ جذبت وجهة نظره الراديكالية من الاهتمام العام أكثر مما جذبته وجهة نظر الحزب الشيوعي—ل.م. وافتقار القيادة المركزية إلى ظهير دولي (مثل ارتباط الحزب الشيوعي—ل.م بالاتحاد السوفييتي) حرمه من أي دعم خارجي محتمل.

ان تطور تحالف وطني بين البعث والحزب الشيوعي العراقي—اللجنة المركزية، كما تم بحثه في الفصل الرابع، منح النظام أوسع قاعدة للحكم وأرسى الأساس لاجراءاته ضد كلا الحزبين الشيوعي—ل.م والشيوعي—ق.م.

مع ذلك، كان الحزب الشيوعي—ق.م قادراً على تحمل الضربات القاسية التي وجهت إليه من قبل نظام البعث، والتي تضمنت اعتقال السكرتير العام والمفكر الرئيسي للحزب عزيز

الحاج في شباط من عام 1969، فضلا عن اضطهاد أعضاء آخرين في اللجنة المركزية. إلى جانب إلقاء القبض على قيادة الحزب بكاملها، والكشف عن أسماء وأماكن وجود أعضاء الحزب، وتفاصيل تنظيم الحزب وتمويله، وتفاصيل ما يخطط له الحزب قاد إلى إعدام البعض من رفاق عزيز الحاج، بينما ابتعد أعضاء الحزب الآخرون، الاقل تاثيراً، عن الوسط السياسي، خوفا على حياتهم.

على الرغم من عدم وضوح الدوافع التي أملت على الحاج موقفه، فإن أحد التفسيرات قد تكون خشيته من الإبادة الكاملة للحركة الشيوعية في العراق. ولانه كرَس أكثر من ثلاثين عاما من حياته للحزب الشيوعي العراقي، وكان بحاجة لوسيلة لضمان بقائه حياً، فان تصرفه كان ينظر إليه كطريقة للتخفيف من غضب البعثيين الذي أهلك القسم الأعظم من الحزب الشيوعي العراقي—ق.م. ولهذه الغاية ظهر على التلفاز العراقي داعيا اتباعه إلى نبذ العنف. وقد برر هذا الإجراء على أساس إعادة تقييم الوضع السياسي، والأهم من ذلك، على أساس إيجاده لأرضية مشتركة مع عدد من المفاهيم التقدمية لدى البعثيين (مثل موقف البعث تجاه فلسطين، والوحدة العربية، والتحول الاشتراكي). إن هجمة البعث على فصيل القيادة المركزية نتج عنه القضاء الفعلي أو استسلام القيادة والكادر المتقدم المعروف.

مع ذلك، كانت هناك بعض الخلايا غير المعروفة للأجهزة الامنية لم تنلها حملة القمع، استمرت بالعمل وكافحت لإعادة تنظيم الحزب حسب رؤية القيادة المركزية. وقد تمت ترقية أولئك الذين لم يكونوا في مناصب قيادية رسمية، وحققوا أدوارا بارزة في إعادة بناء الحزب، خصوصا في منظمة منطقة بغداد. ومن بين أولئك القادة الجدد كان نجم محمود الذي تم اعتقاله في وقت سابق، لكنه نجا من الإعدام لأنه لم يكن معروفا نسبيا، على الرغم من أنه كان يملك درجة من التأثير بين الطلبة والمثقفين والصحفيين وغيرهم من المهنيين في منطقة بغداد حينما كان مسؤولا عن تلك المجاميع قبل ثمانية عشر شهرا، وتم إبعاده بسبب اعتراضاته وتحديه لقيادة الحزب قبل الانشقاق.

وعند اطلاق سراحه، فان الخلايا المتبقية إلى جانب الكوادر الساخطة سابقا تجمعوا حول محمود وبدأ ببطء إعادة بناء الحزب. كانت أولى الخطوات في هذه العملية قد اتخذت في اجتماع عقد في نهاية شهر آب عام 1969 لبحث وضع الحزب. وفي "الاجتماع

الموسع للكادر المتقدم" تم إصدار عدد من القرارات "**لتفسير استراتيجية الحزب وتكتيكاته وتطوره السياسي العام** "[59]، والأمر الأهم في ذلك أنه اعتبر استراتيجية "**الكفاح الشعبي المسلح هو جوهر نضاله**"[60] واكد على العلاقة بين "**شعبنا والشعوب الشقيقة، وكذلك الحركات الثورية الأخرى في جميع انحاء العالم**" وتابع أن إعادة بناء هيكل الحزب "**يجب أن تعكس ستراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في مكافحة الفوضى السياسية والليبرالية في [الحياة اليومية] للحزب فضلا عن احترام رؤية القاعدة الجماهيرية، وتعزيز المركزية، ورفض الأساليب القديمة المتداعية في العمل والتنظيم** "[61].

وأضاف محمود أن تحرير العراق وآمال شعوب الشرق الأوسط قد تقوضت بشكل واضح من قبل الحركة الشيوعية المنقسمة الان. وفي رأيه فان الحزب الشيوعي—ل.م لم يكن قادرا على قيادة "كفاح شعبي مسلح" فعال أو تنفيذ سياسة لإزالة الوجود الإمبريالي في المنطقة. وبعد اجتماع آب عام 1969 كان ينظر إلى "الكفاح الشعبي المسلح" بكونه الطريق الوحيد لتغيير الظروف الاجتماعية والسياسية داخل العراق:

"العنف هو السبيل الوحيد للكفاح الطبقي والوطني في العراق. جميع الطبقات والأنظمة الحاكمة، وبالأخص الأنظمة الرجعية والخائنة، والتي حكمت العراق لجأت دائما إلى العنف وإرهاب الجماهير وبالتالي حافظت على سيطرتها على البلاد، ولاتوجد طريقة أخرى لمواجهة هذا العنف الرجعي سوى العنف الثوري، ومكافحة السلاح بالسلاح. الكفاح الشعبي المسلح بعلى صوره سيصبح "حربا شعبية" والمسار المتبع في عدد من الثورات المنتصرة. إن تاريخ كفاح الشعب في العراق يمتد بعمق في تاريخنا الوطني الثوري.

ان الضرورة تتطلب من كل القوى الثورية والتقدمية التي تطمح إلى خلق عراق اشتراكي جديد أن توحد نفسها في تحالف ثوري واسع. هذه القوى ستشمل كل الطبقات الثورية في المجتمع سواء كانوا عمالا أو فلاحين أو مثقفين ثوريين أو الجناح الثوري للبرجوازية الصغيرة. يجب أن يشمل هذا التحالف أيضا جميع العراقيين بمختلف قومياتهم من العرب والاكراد، بالإضافة إلى كل الأقليات الوطنية الأخرى، وفي حين يكون تحالف العمال والفلاحين هو الأساس المتين لهذه "الجبهة" الثورية

(59) حول استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق ص 1-2
(60) نفس المصدر
(61) نفس المصدر ص 4

فإن هناك شروطا معينة يجب توفرها لكي يتم خلقها في الواقع والتحرك من مجرد الحديث إلى الممارسة[62].

تمخض الاجتماع الموسع عن سياسة للحزب الشيوعي–ق.م عن النقاط الست التالية :–

1- كان مسار"الكفاح الشعبي المسلح" للحزب، والذي لم يبدأ حتى عام 1967، مساراً فاشلا لأنه لم يتم تبنيه في وقت أبكر، ولم تتم متابعته بشكل صحيح حالما تم تبنيه، وكان من المستحيل مواصلته بعد عام 1967. وكان مجرد كلام إنشائي بحت بسبب ضعف وانقسام الحزب.

2 – بما أن الحزب الشيوعي–ق.م كان حزبا ماركسيا-لينينيا للبروليتاريا وطليعة "للكفاح الشعبي المسلح" فانه كان يجب أن تقوده مصالح الشعب العراقي وليس المصالح الاجنبية.

3 – إن الاعداء الذين يواجهون الشعب العراقي، كانوا إمبرياليي النفط العالمي والذين "يتبعون نهج الإمبريالية الجديدة في استئصال الحركة الثورية". وكعملاء للإمبرياليين الجدد، اتحدت الفاشية البعثية والحكومات الرجعية تحت راية واحدة، مما يستلزم إنشاء "جبهة وطنية ثورية متحدة" لمحاربة مصالح النفط العالمية في مسعى لخلق عراق اشتراكي.

4 – إن الظروف التي فرضتها الإمبريالية تتطلب أن تكون هذه "الجبهة" عابرة للوطنية وان تشمل جميع الحركات الثورية العربية الملتزمة بالعقائد المركزية لجبهة كهذه وهي (أ) الايمان بالتحرر الوطني للدول العربية من الإمبريالية والقوى الصهيونية الرأسمالية (ب) الديمقراطية الشعبية (ج) الاشتراكية (د) تحقيق الوحدة الاشتراكية العربية الثورية.

5 – الثورة العراقية، كانت جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية بشكل عام وجزءاً متمماً من الحركة الثورية للقارات الثلاث. إن الحركة القارات الثلاث تعبر عن تجربة آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في معاناة الاضطهاد المزدوج من جانب الإمبريالية الاجنبية والحكومات المحلية الرجعية، وتسلط الضوء على الحاجة إلى حركات من تلك المناطق للعمل معا لمكافحة الإمبريالية والاضطهاد.

6 – اخيرا، فان المهمة المركزية التي تواجه الحزب العراقي هي إنشاء "جيش الشعب العراقي" الذي من دونه سيكون من المستحيل محاربة قوى الإمبريالية الجديدة وتأسيس حكم الشعب والديمقراطية الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة"[63].

(62) نفس المصدر ص 1 -2

(63) حول استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح في العراق ص 105 – 112

لقد تمحور موقف الحزب الشيوعي–ق.م ، فيما يتعلق بفلسطين، حول شرعية وجود الدولة اليهودية التي اعتبرها بالأساس أداة لقوى الإمبريالية والرأسمالية التي ترغب بتأسيس قاعدة لها في المنطقة. وعلى النحو المبين في دراسة الحزب في تشرين الثاني عام 1968، فقد كان ينظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية عربية، حيث أن الشعب الفلسطيني أما مشتت أو مقيد بتكتيكات الاحتلال الإسرائيلي القوية، ومع تشكيل إسرائيل "تهديدا توسعيا" للمنطقة باسرها. فضلاً عن ذلك فان مسألة شرعية وجود إسرائيل عرضت كشأن دولي، لأنها تمثل تهديدا للانظمة الاشتراكية والتقدمية في جميع انحاء العالم. وتوضح المبادىء التالية موقف الحزب الشيوعي– المركزية :-

1. إن من المستحيل فصل الصهيونية عن الإمبريالية، لأن الصهيونية هي الاداة التي اخترعتها الإمبريالية لأحتواء شعوب المنطقة.

2. يجب أن تكون إسرائيل مطوقةً من قبل جميع القوى التقدمية للجماهير العالمية من اجل تأمين وحماية حركات التحرر في المنطقة.

3. الصهيونية عنصرية وتوسعية وفاشية ويجب تمييزها عن الدين اليهودي والجماهير اليهودية التي تم تضليلها بالدعاية الصهيونية.

4. يجب معارضة الحكومات العربية الرجعية من اجل إنهاء دعمها الضمني لأهداف الإمبريالية والاحتلال الصهيوني لفلسطين.

5. يجب الطعن في أساس دولة إسرائيل عام 1948، وليس فقط في عدوانها وتوسعها عام 1967 لأن إسرائيل تمثل تهديدا للأنظمة والقوى التقدمية بغض النظر عن شكلها.

6. واخيرا فان الحزب الشيوعي–ق.م يرفض أي شكل من اشكال التسوية "السياسية" بل بالأحرى يعتبر أن النصر غير المشروط من قبل القوى التقدمية هو الحل الوحيد للتهديد الذي تشكله الصهيونية والإمبريالية.

وبهذا طرح الحزب الشيوعي–ق.م استراتيجيات للقضاء على النفوذ الصهيوني في المنطقة تعتمد في المقام الأول على التغييرات في المجتمع العربي (وتستهدف مبدئيا

الحكومات الرجعية) وتبني كادر تقدمي واشتراكي قائم على الشعبية لقيادة النضال ضد إسرائيل [64].

الكثير من رفاق عزيز الحاج عديمي الخبرة في الحزب الشيوعي–ق.م لم يكونوا محظوظين على أيدي رجال الامن كما كان هو، والعديد منهم، وبضمنهم أعضاء في مكتب القيادة: متي هندي هندو وأحمد محمود الحلاق قد استشهدوا نتيجة للتعذيب اثناء التحقيق[65]. والحاج نفسه كان آخر الشيوعيين في الحزب الشيوعي–ق.م المغادرين للسجن عام 1969. لقد تلقت منطقة بغداد بشكل خاص ضربة شديدة، بينما كان تنظيم المنطقة الجنوبية وفرع كردستان اقل تأثرا. طبقا لادبيات الحزب الشيوعي–ق.م من عام 1970، فإن إعادة بناء الحزب المدمر كانت تجري على قدم وساق، على الرغم من أن الوثائق تكشف عن خسائر كبيرة بسبب اعتقال الحاج. وإذ غدا واضحا أن الاشراف على الحزب الشيوعي–ق.م هو بين يدي نجم محمود، تسارع تنشيط الحزب. وبعد مرور عام كامل استأنفت جريدة الحزب الشيوعي–ق.م طريق الشعب النشر بمواقف أيديولوجية واضحة، خاصة فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي. وفي افتتاحيتها اتهم الحزب الشيوعي–ق.م الاتحاد السوفييتي علنا بالتواطوء مع النظام، وأدانه باعتباره الداعم الرئيسي "للدولة الفاشية الانتهازية" و"لحثه" الحزب الشيوعي–ل.م على مساعدة النظام البعثي وأكدت طريق الشعب:–

أن "النظام البعثي الحاكم قام بمناورة، بدأها بالموقف السياسي والديماغوجي تجاه القضية الكردية، وانتهاها ببعض المناصب الوزارية [الثانوية] التي أسندها [إحسانا] لمايسمى بالحكومة الائتلافية [المكونة] من تلك القوى الراغبة بمسايرته، كي يدعي أنه يحكم البلاد مع "الجبهة التقدمية"، من اجل طلب مساعدات عسكرية واقتصادية من الدول "التحريفية"، في سياق التحضير لملة جديدة ضد القوى الثورية للبلاد، وكذلك لمهاجمة الشعب الكردي من موقف القوة والسلطة... لايمكن لأي قوة سياسية من التهرب من مواجهة الحقيقة التالية: إن من يتعاون مع البعث بأي شكل، يجب أن يتحمل

---

(64) نفس المصدر

(65) حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برنستون، نيوجرسي – مطبعة جامعة برنستون 1978) ص 415.

المسؤولية عن كل الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب العراقي من العرب والاكراد والأقليات القومية الأخرى"[66].

ومضت آلافتتاحية في تحليل الأثر السلبي للاتحاد السوفييتي على الحركة الشيوعية العالمية وعلى الوضع العراقي بشكل خاص معلنة: -"**يجب أن نؤكد هنا أن التحريفية الجديدة قد تطورت من منحى انتهازي داخلي في الحركة الشيوعية العالمية المعاصرة [الاتحاد السوفييتي]... وكما في عام 1958 لعبت التحريفية الجديدة دوراً في ارباك وتقويض سياسة الحزب الشيوعي العراقي، وكانت أحد أهم العوامل الحاسمة في فقدان فرصة الجماهير الكادحة لحل أزمة نظام قاسم لصالحهم. وكانت واحدة من العوامل التي هيأت الأرضية لردة شباط 1963. وبعد انقلاب 18 تشرين الأول 1963، رفض التحريفيون السوفييت موقف الحزب في 19 تشرين الثاني الذي اعتبر الانقلاب ليس أكثر من امتداد لـ "ردة شباط 1963".**

وقد قدمت الصحف [السوفييتية] التحريفية نظام 18 تشرين الأول، كنظام وطني، وفي تموز عام 1964، لم تكن سياسات القيادة ا التحريفية للحزب الشيوعي العراقي سوى صدى لمزاعم الدعاية التحريفية للصحافة [السوفييتية] تحت شعارات براقة مثل "العراق في طريقه نحو التحول الاشتراكي". واليوم أصبح التحريفيون من بين أول الداعين إلى السير مع المضطهدين الفاشيين ، وتدخلوا بشكل مباشر بين النظام البعثي والقوى السياسية الأخرى... إن من الخطأ الاعتقاد بان التحريفية والسياسات التي تتبناها اللجنة المركزية التحريفية والانتهازية اليمينية هي ظاهر عراقية قد تم الوصول اليها بشكل مستقل"[67].

في ذات الوقت استمر البعث بمحاولاته تأسيس (جبهته الوطنية التقدمية) مع الحزب الشيوعي—ل.م الأضعف. ومن خلال إشراكه للحزب الشيوعي—اللجنة المركزية في النظام، تقدمت محاولات النظام المستمرة لتعزيز نفوذ البعث وسلطته، مما جلب إلى الصدارة الحاجة إلى تهدئة المنطقة الكردية. لكن في ذات الوقت ركز البعث كل جهود أجهزته الامنية ومنظماته الحزبية في هجوم قاس على ما تبقى من الحزب الشيوعي—ق.م، الذي أصبح الان أكثر نشاطاً ووضوحاً وجسارة، خصوصا بين الناشطين الشبان في سن التعليم الجامعي الذي تحملوا وطأة القمع الوحشي. وقد ادى هذا إلى مئات الاعتقالات وإلى

(66) افتتاحية طريق الشعب المجلد 27 العدد الأول (كانون الثاني 1970) ص 1 – 3
(67) نفس المصدر ص 2

"التحسينات" في أساليب الشرطة السرية في زنزانات الاستجواب، خصوصا في قصر النهاية سيء السمعة.

صورة لضحية تعذيب من الحزب الشيوعي العراقي–ق.م

ولدت هيفاء زنكنه لعائلة كردية ثرية في العراق عام 1950 حصلت على شهادة في الصيدلة من جامعة بغداد عام 1974، تعيش الان في لندن.

هيفاء زنكنه فنانه موهوبة في الرسم قامت بعرض أعمالها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكاتبة ساهمت في العديد الصحف ولديها العديد من الكتب. حينما كانت في العشرين من العمر أعتقلت للاشتباه بعضويتها في الحزب الشيوعي العراقي–ق.م ونقلت إلى مركز الاعتقال في قصر النهاية.

وكان ناظم كزار رئيس (القصر)، وهو طالب المعهد الفني، وغدا مديرا للامن العام (بعد أربعة اعوام تم اعتقاله وتعذيبه وقتله من قبل الحكومة). حينما بدأ في استجوابها تكلم كزار بهدوء إليها، كما لو أنها كانت صديقاً قديماً، بينما كانت تقف عارية أمامه.

في طريقها إلى المرحاض، اجبرها الحراس على أن تدير وجهها إلى الجدار، بينما كان السجناء الآخرين يقطرون دما، وهم يمرون بها عبر الردهة. خلال استجوابها الأول، قدم لتشخيصها مجموعة من الاشخاص الملطخين بالدماء وبعضهم لا يستطيع الوقوف على قدميه. تقول "تم احضار الكثيرين إلى الغرفة، لقد تعرضوا جميعا للتعذيب والتشويه الجسدي إلى الحد الذي لم أتعرف إليهم إلا من خلال أصواتهم... اقترب أحد الرجال مني وبدأ بضربي وركلي على أعلى فخذي. كانت ملابسي الداخلية مبللة بالدم والبول وتلقيت ضربة أخرى على رأسي".

لقد كان القصر الذي اعتقلت فيه هيفاء زنكنة قد بني في الأصل لولي العهد وتم فتحه للجمهور بعد ثورة قاسم. كانت فيه حدائق جميلة، وفي الامام كانت هناك اصطبلات تحولت فيما بعد إلى زنازين. بعد اعتقالها، جلبت السلطات اصدقائها، واحدا تلو الاخر

"جميعهم عذبوا جسديا، وكان فراغ غريب في عيونهم". وعندما أودعت في زنزانة، وجدت الأرضية ملطخة بالدماء والجدران مغطاة بأسماء السجناء السابقين.

في الليلة الثالثة لها في السجن "سمعت نوعا من الصراخ لم أسمع به من قبل...كان مزيجا من صوت إنساني ينكر معرفته باي شيء، وعواء حيوان مستتر تقطعه صرخات مفاجئة وتوسل بطلب الرحمة". أخذت لاحقاً معصوبة العينين، في سيارة، متوقعة أنها ستعدم، لكن تم أخذها إلى سجن أفضل وتم إطلاق سراحها بعد ذلك بستة أشهر.

أعيد اعتقال زنكنة وأرسلت مرة أخرى إلى القصر، سأل أحد الحراس "هل تعلمين أن الأشخاص الثلاثة الذين اعتقلوا قبلك قد أعدموا؟" فتح الباب في وقت لاحق وقال محقق سمين بعيون منتفخة "ما جذب انتباهنا، انك بينما كنت في السجن، كنت لا تزالين على اتصال مع بعض الأوغاد، وأنت أيتها العاهرة، أرسلت إليهم معلومات عما حدث لك...هل تعتقدين أن بعض العاهرات والأوباش يمكن أن يعرضوا نظامنا للخطر؟".

لقد أجبرت هيفاء زنكنة على توقيع إفادة كتب فيها "**إني الموقعة أدناه... انضممت إلى الحزب الشيوعي في... واعتقلت في.... وعثر في غرفتي على رمانات يدوية ومتفجرات وكراسات ضد النظام الثوري والجبهة الوطنية. أعترف بكامل إرادتي أنني لم أنضم إلى الحزب لأسباب سياسية بل لمقابلة الرجال وممارسة الجنس مع أكبر عدد ممكن منهم. لقد كانت علاقاتي غير أخلاقية، وأعترف أنني مارست الجنس مع.... وأوكد أنني لم أكن عذراء حينما دخلت قصر النهاية، وقد عوملت جيداً من قبل قوات الأمن**".

ثم أجبرت بعد ذلك على تسجيل ما كتبته صوتيا. وبقيت هذه المرة في السجن لمدة عام.

وقالت هيفاء أنها تكتب "لدرء التفكير في المغفرة" ولمنعها حتى من مجرد التفكير في العودة "إلى بلد مازالوا يمارسون فيه طقوسهم المقيتة"[68].

الكونفرنس الثالث للحزب (كانون الثاني 1974)

كان توقيع مصطفى البارزاني على بيان 11 آذار 1970 مع نظام البعث الجديد قد شهد وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني لأعماله العدائية مع البعث. وللقيام بذلك أزيلت

(68) هيفاء زنكنة "في أروقة الذاكرة" ، دار الحكمة لندن 1995

البيوت الآمنة في الشمال وترك الحزب الشيوعي–ق.م في كردستان عرضة للخطر. لقد حذر الحزب الشيوعي–ق.م، وبالخصوص نجم محمود، البارزاني من الإقدام على هذه الخطوة، والتي اعتبرها الشيوعيون ضارة بمصالح الشعب الكردي وكذلك بقية البلاد. فإن مثل هذا الاتفاق سيوفر للنظام فرصة لالتقاط الأنفاس يتمكن بها من تعزيز قبضته على العراق. ونتيجة لوقف إطلاق النار حد الحزب الديمقراطي الكردستاني من حرية الحزب الشيوعي–ق.م خصوصا تلك المتعلقة بمليشيا الأنصار.

مع ذلك حافظ الحزب الشيوعي–ق.م في هذا الوضع الشاق على وضعه، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى شخصية نجم محمود ومهاراته واتصالاته. فقد استمر الحزب بالنضج، وأصبح لاعباً مهماً في المشهد السياسي العراقي، وحصل على المصداقية والقبول لدى الأكراد والقوى الوطنية العراقية المعارضة ولدى القوى التقدمية في العالم العربي، وكذلك أيضا لدى الصين وآخرين في الحركة الشيوعية العالمية. وفي ذات الوقت كان الحزب الشيوعي–ل.م يخسر مكانته العالمية، باستثناء مكانته لدى الاتحاد السوفييتي، وكان تأثيره في العراق يتضاءل مع تزايد اعتماده على حسن نوايا النظام البعثي. مع ذلك، أصبح الحزب الشيوعي–ق.م أكثر ثقة في ظل قيادته الجديدة، ورفض أن يكون ذيلا للقوات الكردية المسيطرة والتي تهيمن على المنطقة التي يعمل فيها الحزب الشيوعي–ق.م. على اية حال، تصاعد التوتر بين الحزب الشيوعي–ق.م والبارزاني ووصل إلى ذروته في نهاية عام 1973، وفي نهاية المطاف، أثبتت خلافاتهما انها غير قابلة للحل. فالبارزاني من جانبه قد اعتبر كل العناصر التقدمية شيوعيين، وكل الشيوعيين اعتبرهم أعداءً له. وهكذا حتى عندما كان الحزب الشيوعي–ق.م تحت حمايته، وعلى الرغم من علاقته الشخصية الإيجابية مع نجم محمود، كان الحزب الشيوعي–ق.م يراقب بحذر من قبل قوى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وطالما كان ينظر إلى الحزب باعتباره شوكة في خاصرة نظام بغداد، كان البارزاني مستعدا لإقرار وجوده في كردستان، ولكنه أبلغه أنه لن يتسامح معه إذا انحرف عن الدور المرسوم له. وعلى الرغم من تلك القيود وقبل عودة كردستان إلى حظيرة البعث، كان الحزب قويا بما فيه الكفاية لعقد الكونفرنس الثالث، والذي روجعت فيه أحداث السنوات الثلاث السابقة.

لقد كان ذلك آخر كونفرنس رسمي للحزب قبل اضطراره إلى الانتقال إلى المنفى، وقد أثبت انه نقطة تحول على كلا المستويين الايديولوجي والتنظيمي. وفي الواقع يمكن وصفه بانه ذروة قوة الحزب في تشكيل صياغة إيديولوجية واضحة توفر الأسس الفكرية للحزب الشيوعي–ق.م للعقدين التاليين، وكانت دليلاً على قيادة نجم ورؤيته الايديولوجية البارعة.

حينما عقد الكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي–ق.م في كردستان العراق في بداية كانون الثاني من عام 1974، حضره تمثيل كبير من جميع أنحاء العراق، وخاصة المنطقة الكردية، وكذلك ممثلون من خارج البلاد وخصوصا من أوروبا وسوريا ولبنان، وقدم السكرتير العام تقريرا مفصلا شخص فيه نظام البعث باعتباره نتاجا "للانفراج" الأنكلو–أمريكي الذي حل التوتر بين: –

"المصالح البريطانية [التي كانت] تسيطر على الاقتصاد العراقي، والمصالح الأمريكية التي كانت تطمح لتوسيع نفوذها في منطقة الخليج بأكملها لتحل محل البريطانيين... ولكن هذا "الانفراج" تلاشى حينما استولت مجموعة مدعومة بريطانيا على السلطة في تموز عام 1968... مارس هذا النظام الفاشستي الجديد منذ البداية سياسة مزدوجة من القمع الدموي والخداع السياسي...وفي الوقت الذي أعلن فيه عفواً عاماً عن السجناء السياسيين وإعادة موظفي الحكومة المطرودين، وإغلاق سجن نقرة السلمان الصحراوي، أعاد فتح مجزرة قصر النهاية في بغداد. كما قام بتنظيم وحدات سرية لاغتيال المواطنين وتعذيبهم. وهاجمت أجهزة النظام بوحشية جميع القوى الوطنية بدون استثناء، لدرجة أن القمع امتد حتى للقوى الفاشية المخلصة مثل التحريفيين في الحزب [الشيوعي – اللجنة المركزية] الذي دعم النظام الفاشي الجديد منذ البداية.

لقد تعرض حزبنا [الحزب الشيوعي–ق.م] لأبشع هجمة دموية في هذه الحملة... وفي ذات الوقت استأنف النظام عدوانه على الشعب الكردي...بالحملة العسكرية الفاشلة ضد حركة التحرر الوطنية الكردية.

اتخذ النظام خطوة ثانية من الخداع السياسي بتشجيع من الدبلوماسية البريطانية، لكسب الوقت [لأنفسهم]، لأنه منذ نهاية عام 1971، إقترب الانسحاب البريطاني من الخليج، وكان هناك مأزق في المفاوضات البريطانية – الأمريكية بشأن تقاسم النفوذ في الخليج بعد الانسحاب.

لقد اشارت المصالح البريطانية على النظام وقف القتال في كردستان، وعينت للسوفييت وأنصارهم المحليين دور الوسيط لتحقيق هدنة جديدة بين الكرد والنظام، وتعزيز سيطرة النظام على السلطة وانقاذه من انهيار مؤكد... كانت الدبلوماسية البريطانية تهدف، بعد وقف القتال في كردستان، إلى استغلال النظام العراقي في المساومة مع الإمبريالية الأمريكية التي كانت دفعت بنظام الشاه في إيران لاحتلال أجزاء معينة في شط العرب وتهديد السيادة العراقية وممراته المائية الوطنية. بالنتيجة أوقف النظام القتال في كردستان بعد مفاوضات مطولة، وفي 11 آذار 1970 أعلن بيان آذار... الذي وعد أن يتم تحقيق الحكم الذاتي في غضون أربع سنوات، واستغل النظام هذا الظرف [من السلام] لتعزيز سيطرته على البلاد... خلال هذا الوقت، أعاد تسليح قواته العسكرية بالأسلحة السوفييتية، واستمر بالاستعداد لشن حرب شوفينية أخرى، في الوقت المناسب ضد الشعب الكردي.... ظهرت في بداية عام 1972 أزمة بين النظام وأصدقائه الإمبرياليين البريطانيين كنتيجة للاتفاق مع النظام الرجعي الإيراني وبريطانيا حول احتلال إيران الجزر الخليجية. وهذا أدى في نهاية المطاف إلى انقطاع في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين [بريطانيا والعراق] وإلى اتهام البريطانيين من قبل [العراق] بتدبير انقلاب ضد النظام. في الوقت نفسه، ضغط البريطانيون على النظام لإلغاء قانون قاسم رقم (80) [بشأن التنقيب عن النفط] والتخلي عن اتفاق الرميلة الشمالية والذي كان على وشك الانتهاء. وهكذا خفضت شركة النفط العراقية [المسيطر عليها من قبل البريطانيين] انتاجها من حقول نفط كركوك من اجل ممارسة ضغوط جديدة على النظام واقناعه بعدم تأميم حقول البصرة الأكثر إنتاجية"(69).

لقد تم تطوير هذه الفكرة بشكل كامل بعد عقدين في كتاب نجم محمود (المقايضة: برلين–بغداد). وطبقا لتقرير السكرتير العام فان عزلة النظام لم تمنحه أي بديل سوى تأميم شركة النفط العراقية في حزيران 1972 بعد أن وعد بعدم القيام بذلك فيما يتعلق بحقل البصرة.

لكن بسبب من طبيعة النظام، أضاف نجم بان التأميم ليس أكثر من حيلة مساومة مع البريطانيين: –

" لقد منحت شركة النفط العراقية تعويضات، عدة أضعاف أكثر من قيمة أصولها الحقيقية، في ذات الوقت سمح لشركة نفط البصرة غير المؤممة برفع انتاجها إلى 80 مليون برميل والتي ألغت في الواقع تأثير التأميم عن طريق تحويل أرباح الشركات النفطية الأجنبية من حقل كركوك المؤمم إلى

(69) الحزب الشيوعي العراقي-ق.م: التقرير السياسي للقيادة المركزية المقدمة للكونفرنس الثالث للحزب الشيوعي العراقي (كردستان 1974) ص 4 – 8.

الحقل الاوسع في البصرة... هكذا فان عملية التأميم والمساومة التي تلت كانت ببساطة تحويل أرباح الاحتكارات الأجنبية "من جيب إلى آخر". وخلال هذه الفترة تحرك النظام لتعزيز حكمه المتداعي وتحول نحو الإمبرياليين السوفييت وأبرم معاهدة غير متكافئة في 9 نيسان 1972 مع الاتحاد السوفييتي تنتهك السيادة الوطنية للعراق وتمنح الاساطيل السوفييتية تسهيلات الدخول إلى الموانىء العراقية. لقد أعلن صدام حسين عن نيته في تشكيل "تحالف استراتيجي" بين النظام والاتحاد السوفييتي، مع ذلك، غير أن النفوذ البريطاني لم يختفي من العراق على الرغم من هذا "التحالف الستراتيجي" الجديد. فقد سمح الاهتمام السوفييتي المتزايد في العراق للنظام "باللعب على أكثر من حبل إمبريالي" خصوصا حينما كان الإمبرياليون السوفييت مستعدين لتقديم "الدعم المناسب" بسبب رغبتهم في البحث عن موطىء قدم في الخليج العربي، وبسبب تراجع النفوذ السوفييتي في مصر.

كل تلك المناورات فشلت في انقاذ النظام من أزمته المزمنة وغربته عن الجماهير الشعبية. في الواقع تعمقت أزمة النظام بدلا من أن يتم حلها، وانعكس ذلك في الصراع الداخلي داخل النظام...لقد غدا النظام عشائريا بوضوح وأصبحت السلطة مركزة في يد الرئيس فقام بتعديل الدستور لهذا الغرض، وتحول النظام السياسي القائم إلى ديكتاتورية الرجل الواحد.... وبسبب من تعمق الأزمة والنقصان في [عدد] الطغمة الداخلية الحاكمة لجأ النظام إلى المناورات السياسية والتراجعات الثانوية، والتي كانت أهدافها الأساسية كسب التأييد لإسسه الضعيفة، وتوسيع قاعدته [الشعبية] الضيقة. ولهذه الأسباب أعلن عن إنشاء [الجبهة الوطنية والقومية التقدمية] مع الحزب العراقي االتحريفي [الحزب الشيوعي–ل.م] وبعد أن عين الحزب اثنين من قياداته في مناصب وزارية، سمح له بنشر جريدته اليومية وفتح مقراته في المدن الرئيسية، وتحويل الحزب التحريفي بالكامل إلى تابع ذليل للنظام كان هدفه الأساسي تزيين تاريخه "الأسود" والعمل على تعزيز النفوذ السوفييتي في العراق. ..عكست كل تلك الإجراءات الوضع [الضعيف] للنظام وكشفت عن محاولاته إقامة علاقات مع أكثر من دولة إمبريالية مع تظاهره بادعاء الاستقلال"(70).

ومضى التقرير إلى الطعن في مفهوم طريق التطور اللارأسمالي الذي أضفاه السوفييت على النظام العراقي، واكد أن الطبيعة الطبقية للنظام البعثي كانت: -"**ليست سوى شريحة أخرى من البرجوازية البيروقراطية والتي تناوبت السيطرة على الدولة العراقية منذ الانقلاب الذي وقع في 8 شباط 1963. هذه الطبقة مكونة من كتل عسكرية وقبلية تعتمد في جوهرها على طبقة ضيقة من البيروقراطية العسكرية التي تتغلغل في البنية التحتية للدولة.**

(70) نفس المصدر ص 8 – 11

ان النظام القائم الذي يمثله البعث، الذي قمع الحركات الشيوعية والديمقراطية، معروف تاريخيا بعلاقاته الخارجية مع الإمبريالية، وبعد الصراع الدامي داخل النخبة الحاكمة...انتقل النظام إلى شبه ديكتاتورية مكشوفة، على الرغم من الإبقاء على واجهة نظام الحزب الحاكم. هذه الطبقة البرجوازية البيروقراطية تستمد موقفها من السيطرة على أجهزة الدولة. أما إذا كانت خارج السلطة فانها تمثل فقط عدداً صغير من طبقة معينة، بشكل رئيسي من الرتب العسكرية العليا، وأبناء الاقطاعيين وحثالة البروليتاريا (قتلة، لصوص... مستخدمي سباق الخيل...الخ) من الذين يطمحون أن يستعيدوا السيطرة على الدولة، والتي ستمنحهم عندئذ الامتيازات والدخل والمواقع "المحترمة". الخلفية الاجتماعية لا تعني الكثير لهذه الطبقة، لان هدفها الرئيسي هو السيطرة على الدولة وأجهزتها العسكرية وبيروقراطيتها، والحصول على منفذ لأصول للدولة الهائلة. إن هذه الطبقة ضد مصالح أغلبية السكان، وبإمكان المرء أن يرى ذلك في التناقض بين البيروقراطية البرجوازية والبرجوازية الوطنية الصغيرة [من جانب] والطبقات الشعبية الأخرى من العمال والفلاحين من جانب آخر.

إلا أن عددا كبيرا من مصالح البرجوازية الصغيرة مرتبطة بشكل وثيق جداً بالدولة البيروقراطية التي هي [في جوهرها] مرتبطة بالطبقة البيروقراطية الحاكمة...وبطريقة ما، فان البيروقراطية البرجوازية، ومن خلال الإرهاب السياسي والتضخم والاحتجاز والفصل [من التوظيف الحكومي]، أضحى البقاء صعباً لعدد كبير من الطلاب والمثقفين وموظفي الدولة الصغار وذوي الدخل المحدود الذين، وكنتيجة لذلك، يعارضون هذه البيروقراطية البرجوازية. وبالتالي، فانهم يشكلون القوى الرئيسية للجبهة التقدمية المناهضة للفاشية والمناهضة للإمبريالية والمناهضة للرجعية.

إن البرجوازية الوطنية والبرجوازية البيروقراطية، في جوهرها، مناقضة لبعضها البعض، لأن الاخيرة حلت في عام 1963 محل نظام قاسم، الذي مثل، إلى حد كبير، مصالح البرجوازية الوطنية. وفي عام 1964 جاء التأميم ليوجه ضربة كاسحة إلى مصالح البرجوازية الوطنية ووجه [الاقتصاد] نحو البرجوازية البيروقراطية لنظام عارف، ومع هذه التدابير انتقل رأس مال البرجوازية الوطنية إلى قطاع الدولة البيروقراطي.

لقد تبنى حكم البعث بعد 17 تموز عام 1968 سياسات أكثر عدوانية موجهة ضد البرجوازية الوطنية، ومارس الإرهاب، وحظر جميع وسائل التعبير الشعبي واغلق كل السبل امام التنظيم السياسي، كما فعل مع الطبقات الوطنية الأخرى..... لقد ظلت البرجوازية الوطنية عاجزة مع زوال قوتها الاقتصادية والسياسية، وفقدان قادتها السياسيين البارزين، ومع ذلك بقي جزء من هذه المجموعة التي تمكنت من المشاركة في العمل الوطني، ويمكن إدراجها في الجبهة المناهضة الفاشية والمناهضة للبيروقراطية.... حاول النظام الحاكم ايضا إنشاء قاعدة اجتماعية ريفية من خلال توسيع

استثمارات الدولة في قطاع الزراعة، من اجل تكوين برجوازية ريفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرجوازية البيروقراطية. ولتحقيق ذلك سمحت لأبناء البيروقراطيين الحضريين بالتحكم في استئجار الأراضي الزراعية من خلال إعادة إحياء [العلاقات] الاقطاعية القديمة، وتجنيد اللصوص لمحاربة الفلاحين الثوريين وترويع المزارعين الفقراء....لايزال نصف الفلاحين العراقيين لايملكون ارضا في حين تشكل الاراضي غير الزراعية والاقطاعية نصف الاراضي الصالحة للزراعة(71).

ثم فسر التقرير بانه يجب تحدي النظام الحالي من خلال تكوين جبهة وطنية تقدمية حقيقية تعمل انها النظام "الفاشي-القبلي" وإنشاء حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية تتعامل مع القضايا العاجلة التي تواجه العراق، وبصورة رئيسية قضية الحكم الذاتي الكردي وقيادة الطريق نحو "خلق جمهورية الشعب الديمقراطية تحت قيادة الطبقة العاملة"(72).

لقد اعتبرت القضية الكردية هي الاهم في ذلك الوقت واعطيت مكانة بارزة واقترح التقرير:-

"**حل القضية الكردية على أساس تقرير المصير الوطني الذي يتضمن الحق في الانفصال...بما يتوافق مع واقع القضية القومية في العراق، ويمكن أن يمتد إلى اقليات أخرى مثل التركمان والاشوريين والارمن لأن عدوهم المشترك هو الإمبريالية والرجعية**"(73).

واكد التقرير أيضا أن الحزب الشيوعي العراقي منذ بداياته عام 1935 رفض الدعوة إلى "الاندماج القسري" لجميع الأقليات القومية. ولهذا السبب رفض الحملات العسكرية "الشوفينية" ضد حركة التحرر الوطنية الكردية. وادان التقرير، في ذات الوقت، ما يصطلح عليه بـ "الانعزالية" العرقية لأن ذلك مضر بكلا من العرب والاكراد وسوف يؤدي إلى اضعاف شامل للكفاح الوطني، وكذلك يسمح للإمبريالية والرجعية بالقضاء على الحركة الوطنية في العراق بشكل عام، وفي كردستان على وجه الخصوص. كما ادان أيضا الحزب الشيوعي-ل.م لدعمه للنظام فيما يتعلق بسياساته تجاه الكرد(74).

---

(71) نفس المصدر ص 12- 17
(72) نفس المصدر ص 21
(73) نفس المصدر ص 25 – 27
(74) نفس المصدر ص 27 – 28

مع ذلك، وعلى الرغم من وقف إطلاق النار في عام 1970 في كردستان، بدأت التوترات تستفحل مرة أخرى بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والنظام في بغداد. فبعد أن فشل البعث في في 11 آذار عام 1974 في التفاوض على اتفاقية مقبولة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني،أعلن قانون الحكم الذاتي الإقليمي من جانب واحد. اعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني هذا الإجراء انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار. وفي نيسان من عام 1974 اندلع صراع واسع النطاق مرة أخرى، ويبدو أن هذه الاحداث تعكس التوقعات التي وردت في تقرير السكرتير العام. فقد أشار التقرير قبل ثلاثة أشهر، إلى أن هذه المناورات ستقود البعث إلى فرض سياساته في محاولة لكسب الوقت لتعزيز سيطرة النظام على البلاد وإعادة بناء القوات المسلحة العراقية، والتي ستستخدم مرة أخرى ضد الأكراد، وكل هذا حدث بمساعدة الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي- اللجنة المركزية.

وأوضح التقرير أن الوضع الاقتصادي للبلاد ليس أكثر من أعراض الأزمة التي سببتها البرجوازية البيروقراطية القائمة كنتيجة حتمية لرأسمالية الدولة البيروقراطية المطبقة في البلاد وطبيعته الطفيلية المستهلكة، لان الدولة تسيطر في العراق على كل وسائل الإنتاج(75).

، كانت 85 بالمائة من التجارة الخارجية دائما تحت سيطرة الدولة منذ تأسيسها عام 1932. وخلال الفترة التي كانت تسيطر فيها بريطانيا على العراق، كانت السياسة البريطانية تعيق تطور الصناعة الوطنية، ولم يفعل النظام الملكي الذي أعقب ذلك شيئا لتغيير ذلك الوضع، لأن البريطانيين قاموا فقط بنقل ما كان تحت سيطرتهم، مثلا الكهرباء والموانىء والسكك الحديدية، إلى الحكومة العراقية الجديدة. وحينما أممت الصناعة عام 1964، تم تحويل المزيد من رأس المال إلى الدولة. وبحلول الوقت الذي حدث فيه تأميم النفط، ازدادت عائدات الدولة بشكل كبير، في حين أن الصناعات الخاصة تراجعت، مما جعل الدولة المؤسسة الاقتصادية الرئيسية في العراق بموارد ضخمة تحت تصرفها. وهكذا أصبحت السيطرة على الدولة ومواردها الهدف الرئيسي

(75) نفس المصدر ص 29 – 30

والحقيقي لجميع الانقلابات العسكرية[76]. وشرح التقرير كيف كانت الرأسمالية البيروقراطية العراقية "متخلفة" لأنها لم أكثر من امتداد لاقتصاد نصف استعماري وتعتمد على مورد طبيعي واحد هو النفط.

فضلاً عن ذلك، فان البرجوازية التي كانت تدير الدولة كانت، طبقا للسكرتير العام "جشعة" بلا خبرة ومن خلفيات "قبلية واقطاعية" وكان الكثير منهم غير قادرين على إدارة البلاد على أسس رأسمالية "حديثة"، "**حيث أن الدولة البيروقراطية الرأسمالية في العراق هي، في جوهرها، نظام طفيلي استهلاكي هدفه الأساسي ليس تحقيق الأرباح، بل توفير مرتبات عالية...لهذه البيروقراطية الطفيلية**"[77].

لقد ادى النمو الكبير في البيروقراطية وسياسة الانفاق التبذيرية للحكومة إلى فشل كبير في المشاريع الضخمة وخسائر في الإيرادات. وفي الواقع فقد أدت سياسات الحكومة في مجال الزراعة إلى "**تدمير الانتاج الزراعي وافقار الفلاحين**" وافراغ الريف من الكادحين المنتجين وملىء المدن بأولئك الفلاحين العاطلين عن العمل، وبالتالي تعزيز قبضة الطبقة الإقطاعية بشكل اكبر على الزراعة وتفاقم الظروف المؤسفة للطبقة العاملة في المدن. بالنتيجة أصبح الاغنياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا[78]. وقدم التقرير برنامجا للإطاحة بالبرجوازية البيروقراطية التي كانت هي النظام الحاكم وإقامة حكومة ثورية وطنية ديمقراطية شعبية من شأنها "إنقاذ الشعب" من التبعية والفاشية والجوع والدمار[79].

وفي تحليلاته للشؤون الدولية، خلص التقرير إلى أنه وبسبب من القاعدة الاجتماعية الضيقة للنظام ومحدودية جاذبيته الشعبية، فقد كان شاغله الرئيسي هو إدامة سيطرته على الدولة، ولتحقيق ذلك كان عليه أن يسعى للبحث عن الدعم الإمبريالي الخارجي من كلا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي الواقع، وبالنظر إلى الوضع الدولي والتنافس الإمبريالي بين قوتين كبيرتين، فان النظام كان قادراً على التعامل مع كليهما لأن "القوتين العظيمتين الإمبرياليتين تتنافسان لتحقيق المزيد من النفوذ لنفسيهما، على الرغم من أنهما، في ذات الوقت، متحدتان ضد كفاح الشعب من أجل التحرر الوطني

(76) نفس المصدر ص 30
(77) نفس المصدر ص 31
(78) نفس المصدر ص 33 – 38
(79) نفس المصدر ص 40

والتقدم الاجتماعي[80]. وانتقد التقرير أيضا القوتين العظمى لدعمهما إسرائيل، والقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتقسيم النضال التحرري العربي الوطني تدريجيا، وإضعاف الجبهة العربية بهذه الطريقة. فضلاً عن ذلك، تنبأ [التقرير] بوضع جديد للبرجوازية العربية كخدم للمصالح الأمريكية والسوفييتية[81].

تعليقا على الأزمة التي حدثت في الحزب قبل خمسة أعوام، واستسلام قيادة الحزب في عام 1969 إلى حزب البعث خلص التقرير إلى أن:-

"التحريفية المعاصرة هي الخطر الرئيسي على الحزب وعلى [كامل] الحركة الشيوعية العالمية، وقد اتخذ [الحزب الشيوعي-ق.م] قرارا مهما في تشخيص المصدر العالمي لهذه التحريفية، وهو القيادة السوفييتية "المرتدة"، وهكذا انخرط حزبنا في كفاح فكري مستمر ضد التحريفية المعاصرة والاشتراكية الإمبريالية، وناضل من أجل تثقيف القاعدة الحزبية وكادر الحزب حول خطورتها في مسيرتها نحو الثورة، وعن مسؤوليتها عن سلسلة الانتكاسات التي ابتلي بها الحزب منذ عام 1959... سنعمل على تحسين حزبنا، وإعداده لتمكينه من تحقيق أهدافه الثورية. ولهذا السبب يجب علينا النضال لمكافحة الجهل بالماركسية-اللينينية، والمغامرة السياسية، والانعزالية عن الأنشطة الجماهيرية، والليبرالية البيروقراطية في التنظيم. يجب أن نلتزم [بمفهوم] الأممية البروليتارية ومحاربة شوفينية الدول الكبرى وضيق الأفق القومي.

يجب أن يعمل حزبنا انطلاقاً من المبادئ الأممية [ولكن يجب أن يلتزم] بالاستقلال والاعتماد على النفس. إن هدفنا الأساسي هو إعداد حزبنا كي يصبح قادرا على التعبئة والتنظيم وقيادة الجماهير في نضالها من أجل تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية، وإنهاء الحكم الفاشي والذي [سيقود] إلى خلق تحالف وطني ديمقراطي سيحقق الحكم الذاتي في كردستان، ويعبد الطريق لجمهورية ديمقرطية شعبية تحت قيادة الطبقة العاملة[82].

وبعد أن أصبح استمرار وجودهم في كردستان معرضاً للخطر، ومع اكتمال تقرير الكونفرنس الثالث، توزعت القيادة المركزية عبر أوروبا، حيث أصبحت لندن وباريس المراكز الرئيسية لأنشطتها. وعندما نكث البعث بالتزامه تجاه بارزاني واندلع التمرد

(80) نفس المصدر ص 49
(81) نفس المصدر ص 49 – 52
(82) نفس المصدر ص 58 – 60

الكردي مرة أخرى، أعلنت بقايا من الفرع الكردي في الحزب الشيوعي-ق.م في جريدتهم الرسمية (طريق الشعب) بأن:

"مصلحة الجماهير العراقية تتطلب منا الوقوف معا لمواجهة هذه المجموعة غير الأخلاقية وغير المبدئية. يجب على جميع القوى الوطنية، والكرد بالخصوص، والقوى الوطنية العراقية بشكل عام، أن تتيقظ بحرص ومسؤولية لحماية مصالح الشعب العراقي...ولاينبغي أن تتأثر ببعض المكاسب المؤقتة، ويجب أن تتخلى عن الصيغ الضيقة في تحليلها السياسي.... يجب أن تكون خبرة السنوات القليلة الماضية من تاريخ العراق درسا يقودنا نحو ضرورة وجود جبهة وطنية [حقيقية]...فلو وحدت القوى الوطنية العراقية صفوفها عند وصول [البعثيين] الفاشيين إلى السلطة لما عانى شعبنا من هذه الأيام السوداء"[83].

مع استئناف القتال في نيسان عام 1974 بين نظام البعث والاكراد، أصدرت (مناضل الحزب) الجريدة الداخلية للحزب تحليلا مفصلا للقضية الكردية في نهاية شهر كانون الأول 1974، بين موقف الحزب الشيوعي—ق.م بشأن تقرير المصير. أعاد التأكيد فيها أطروحة السكرتير العام في تقرير الكونفرنس الثالث، والذي اعتبر الإجراءات البعثية "شوفينية" وظالمة، وتشن من قبل البيروقراطية والرجعية البرجوازية ضد شعب كان يسعى [ببساطة] لحقوقه الوطنية والديمقراطية. إن ما يميز هذه الحرب عن الحروب السابقة هو حقيقة أنها حدثت في ظروف دولية ومحلية فريدة"[84].

في موضوع الظروف المحلية، بين التحليل بان البعث قرر تطبيق" الحل النهائي" للقضية الكردية، ولأن نظام البعث كان ضعيفا عندما تسلم السلطة عام 1968 ولم يتمكن في حينها من تنفيذ هذه السياسة، حاول كسب الوقت من اجل ترسيخ سيطرته، كما بين الحزب الشيوعي—ق.م ذلك دائما. وحينما أصبحت الظروف مؤاتية في ربيع عام 1974، عاد النظام مرة أخرى للبدائل العسكرية. لقد نجح النظام في تثقيف الرأي العام العراقي المعادي للحركة الوطنية الكردية من خلال تصوير الحركة على انها قبلية ورجعية وانفصالية، في الوقت الذي قدم فيه نفسه على انه نظام "معتدل وتقدمي"[85]. وعن

---

(83) طريق الشعب، فرع كردستان – الجزء 29 العدد 1 (آب 1974) ص 2
(84) اعيد نشره في المشترك، الجزء 45، العدد 2 (تموز 1988) ص 6
(85) نفس المصدر – الصفحات 7 – 9

الطبيعة الطبقية للحركة الوطنية الكردية وقيادتها السياسية الممثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد وصف التقرير القيادة بكونها "مزدوجة" لأنها

"من ناحية تدعم كفاح الشعب الكردي من أجل الحقوق الوطنية المشروعة...وبذلك تمثل قوة ديمقراطية تقدمية، في حين لا تهتم من الناحية الأخرى، وبسبب من ظروفها الخاصة، إلا بمصالحها المباشرة والقصيرة المدى، دون النظر في التداعيات البعيدة الأمد لبعض مواقفها وعلاقاتها بحركة التحرر الكردية، أو حتى مصالح قيادتها الطبقية.

وعلى الرغم من النظام العراقي الفاشستي الجديد لعام 1968، والخبرة الكردية في 1963 على يد البعث، فان قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني سارت مع النظام الجديد. مع ذلك وبعد بضعة اشهر، في عام 1969، استأنف النظام حربه ضد الاكراد... [مرة أخرى] تلتها هدنة بين آذار 1970 وآذار 1974، بين البعث وعدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني المشاركين في الحكومة البعثية وآخرين يتولون مناصبا رسمية في المناطق الكردية، وهو ما منح النظام الفاشي فترة طويلة لتجميع قواته والتحضير مرة أخرى لحرب شرسة ضد الاكراد. في ذات الوقت، وجه النظام ضربة قوية ضد القوى التقدمية [العراقية]الأخرى ، وبذلك حصر النظام الفاشي مناقشة القضية الكردية، بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني لاستبعاد القوى الأخرى، وهكذا خلق وهم تقاسم السلطة بين طرفين متحالفين. لقد قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني هذا بأمل الحصول على المزيد من التنازلات لنفسه، ولم يعر أهمية لواقع أن الضربات المدمرة كانت موجهة ضد القوى الوطنية أياً كانت"[86] .

ومضى التقرير لتحديد الظروف الدولية التي عززت تجدد القتال ضد الاكراد، وبين أنه بسبب من الأزمة النفطية والعلاقة بين القوتين العظميين أصبح العراق:- "**المسرح الرئيسي للمواجهة بين القوتين العظميين وغيرها من الدول الإمبريالية، حيث أن [العراق] يمثل البوابة الرئيسية إلى الاحتياطيات النفطية الغنية في الخليج العربي، والجسر البري الذي يربط مناطق الخليج والمحيط الهندي إلى دول البحر الابيض المتوسط. وهكذا مع توقيع معاهدة غير متكافئة [في 1972]، كانت المصالح السوفييتية المتراجعة في مصر السادات، قد تطابقت مع مصالح الحكام البعثيين العراقيين الذين أوصلهم التآمر الأنكلو-أمريكي أصلا إلى السلطة"**[87].

(86) نفس المصدر ص 10
(87) نفس المصدر ص 11

و حلل التقرير أيضاً تصاعد المصالح الروسية في العراق، والتي تطابقت مع المصالح البريطانيا، ورد فعل الولايات المتحدة على هذا الوضع. وبين بأن الولايات المتحدة قاومت النفوذ السوفييتي من خلال دعم نظام الشاه في إيران، والذي بدوره قام بدعم الاكراد في حربهم مع البعثيين. مثل هذه المكائد عززت الآمال الأمريكية في الإطاحة بالنظام في بغداد وبالتالي إحياء النفوذ الأمريكي في العراق. ومضى التقرير إلى الاستنتاج بأن استمرار الحرب لا يخدم المصالح السوفييتية البعيدة المدى على الرغم من حصولهم على المزيد من التنازلات من العراق من خلال زيادة مبيعات الأسلحة إلى البلاد. وخلص كذلك إلى أن النتيجة الوحيدة للمأزق ستكون إما الإطاحة بالنظام البعثي أو الحل السلمي للحرب الكردية، والولايات المتحدة هي وحدها فقط من يمتلك مفتاح هذه المعضلة بحكم علاقتها مع إيران.

ولذلك استنتج التقرير أن السوفييت مهتمون أيضا بالحل السلمي من أجل الحفاظ على نفوذهم لدى البعثيين، وفي الواقع فان كل الدلائل تشير إلى حقيقة أن:-

" نظام البعث العراقي يتجه لتقوية علاقاته مع الإمبريالية الأمريكية والدول الغربية على امل استجداء دعمهم في حل أزمة النظام مع [الكرد]. لكن الإمبريالية الأمريكية لم تكن في عجلة من امرها فهي تطمح في تنازلات اكبر وهدفها النهائي هو تبديل قيادة النظام بعملاء آخرين مطيعين لإملاءاتها [الولايات المتحدة]"[88].

وبحلول الوقت الذي تم فيه توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في آذار من عام 1975، انهار التمرد الكردي وحل بارزاني لاجئا سياسيا في الولايات المتحدة، وهذا ما انهى مؤقتا هيمنة عشيرة البارزاني على الحزب الديمقراطي الكردستاني وأدى إلى حدوث انشقاق في الحزب الكردي، وفي نهاية المطاف، ظهور الاتحاد الوطني الكردستاني(PUK) في نهاية السبعينيات، كمنافس لقيادة القضية القومية الكردية.

اضطرت الكوادر القليلة المتبقية من الحزب الشيوعي-ق.م في العراق إلى الفرار من الصراع. واضطر السكرتير العام للحزب الشيوعي—ق.م نجم محمود على مغادرة العراق، ضد رغبات عدد من الكوادر الذي أرادوا البقاء والاستمرار في القتال من أجل تحرير

(88) نفس المصدر ص 12

البلاد. إلا أن الأغلبية تبعت نجم محمود وانسحبت إلى سوريا، وانتقلت بعد ذلك إلى باريس ولندن. كنتيجة لرحليهم بدأت مجموعة معارضة من داخل الحزب الشيوعي—ق.م تتبلور، داعية إلى مؤتمر للحزب لتقييم تجارب القيادة المركزية والبحث عن اتجاهات جديدة للحزب. في هذا الوقت اتصل البعث بـ (فاروق مصطفى) العضو السابق في مكتب القيادة والذي قطع علاقاته الحزبية لكنه استمر بصداقته واحترامه لنجم محمود، اخبر فاروق المؤلف بعد ثلاثة عقود قائلا :-

" سألني غانم عبد الجليل، الذي كان آنذاك عضوا في القيادة القطرية للبعث ومديراً لمكتب صدام حسين، لماذا لا تدخل القيادة المركزية في الجبهة الوطنية وبالتالي تصبح شريكة في حكومة البعث. وعلى الرغم من أنني أكدت أنه لم تعد لي علاقة بالحزب وليست لدي نية في خيانة رفاقي السابقين بين ابناء الشعب العراقي، لكنني [أشرت] إلى أنني على استعداد لنقل الرسالة، دون حتى ضمان التواصل مع قيادة الحزب الشيوعي خارج العراق... أعطينا أنا وعفان جلميران جوازات سفر وسمح لنا بالمغادرة. لم يعد عفان على الرغم من انني عدت، ولكن محمود رفض رفضا قاطعا حتى في مجرد النظر في فتح الموضوع...كل هذا حدث في مديرية الامن العامة للبعث وتم تسجيله بالكامل"[89].

وحدة القاعدة وانشاق الحزب الشيوعي العراقي-ق.م

فاقم الاجتماع المقترح بين الحزب الشيوعي—ق.م والحكومة التوترات داخل الحزب الشيوعي—ق.م وأدى إلى انشقاق في الحزب. وبغياب مؤتمر للحزب، قامت مجموعة بقيادة عادل عبد المهدي بإصدار منشور بعنوان (وحدة القاعدة) لمناقشة القضايا ذات الصلة بالعضوية. رفض نجم محمود مطالبات الاجتماع، معتبراً هذا التحرك تحديا لتماسك وانضباط الحزب في وقت الأزمة، وطرد قيادة الجماعة المنشقة، كما حذر الكادر رسميا من خطورة هذه الحركة. لكن وحدة القاعدة، على اية حال، استمرت كمجموعة صغيرة منشقة، أعلنت عن نفسها بأنها الممثل الشرعي للحزب الشيوعي العراقي-ق.م وأصدرت بياناً بطرد السكرتير العام. وحيث أن المجموعة لم يكن لديها في البداية نية الانفصال، ورغبت في معالجة المخاوف التنظيمية فقط، وليس تغذية الخلافات

---

(89) حوار بالهاتف أجراه المؤلف مع فاروق مصطفى رسول عند اتصال فاروق مصطفى هاتفيا نجم محمود من كردستان العراق إلى لندن (15 آذار 2003)

الأيديولوجية والفكرية، فلم يتوقع عادل عبد المهدي وأنصاره مثل هذا الرد الدراماتيكي من محمود، لذا اجبر طرد المجموعة على جعل الانشقاق علنيا، آخذين عددا كبيرا من الكوادر معهم وكسب مؤيدين جدد في كلا من بريطانيا وفرنسا.

"لقد علمت التجربة السابقة، كلها، حزبنا دروسا قيمة.... لإعادة بناء نفسه وتوحيد جميع الماركسيين-اللينينيين في [حزب] معافى قادر على قيادة الطبقة العاملة والجماهير من اجل تحقيق أهدافنا. من هذا الوقت بدأ حزبنا تطهير نفسه من سياسات النكوص والارتباك، ومن التحليلات غير الماركسية- اللينينية في الفكر والتنظيم، والسير بشجاعة نحو الامام لتحقيق إعادة بناء حزب فهد، حزب الطبقة العاملة العراقية. ولهذا السبب أصدر حزبنا مجلته (وحدة القاعدة) للوقوف في وجه سياسات التراجع، والخيانة والانتهازية باستخدام النهج الماركسي في تحليل الواقع الملموس"(90).

كلا المجموعتين أعلنت عن نفسها بانها الممثل الشرعي للحزب الشيوعي العراقي-ق.م، وكلاهما استمر في إصدار جريدة طريق الشعب. في أيلول من عام 1976 تصرفت وحدة القاعدة كما لوكانت لجنة تحضيرية لمؤتمر الحزب، وعقدت مؤتمرا تحت شعار (نحو إعادة بناء حزبنا: نحو توحيد كل الماركسيين اللينينيين في حزب شيوعي عراقي واحد) وحضر الاجتماع أعضاء محليين وآخرين مقيمين في الخارج، بالإضافة إلى ماركسيين عراقيين آخرين. واتبعوا الإجراءات اللازمة لقعد مؤتمر حزبي أصولي، فبدأوا بقراءة تقرير صادر من هيئة تحرير وحدة القاعدة، مشابه لتقارير السكرتير العام السابقة، وبدأت المجموعة بعرض رؤيتها للحركة الشيوعية في العراق.

ناقش الاجتماع تقريرين، الأول بعنوان "تقييم أوجه قصور حزبنا بين شباط 1969 وآذار 1975" والثاني أكثر صلة بعنوان "موقفنا وأهدافنا الحالية" وانتخبت قيادة مؤقتة تسمى "مجلس الإدارة المركزية"، والتي كلفت بقيادة الحزب خلال هذه الفترة، مسترشدة بقرارات اجتماع أيلول. وأعلن الاجتماع أن قيادة نجم محمود لاغية وباطلة، وغير شرعية، وأوصى بإصدار عدد من المنشورات لإعادة بناء الحزب فكريا وشرح أساسه الأيديولوجي. لقد تقرر أن تستمر وحدة القاعدة كجريدة عامة، فيما تم وضع خطط لإصدار صحيفة

---

(90) وحدة القاعدة، العدد 16 (نيسان 1977) ص 1

كردية على نفس المنوال. كما أصدرت المجموعة أيضا جريدة داخلية حزبية بعنوان (الكادر الشيوعي)[91]. والتي حُددت مبادؤه الأساسية على النحو التالي: –

1. حول طبيعة النظام والطبقة الحاكمة

"النظام في الأساس رأسمالية دولة، كومبرادورية متخلفة، وهي ذيل للنظام الرأسمالي العالمي في عصر الإمبريالية والاحتكارات – والنخبة الحاكمة هي بيروقراطية من البرجوازيين الفاشيين تنبع جذورهم الحديثة من نظام نصف اقطاعي ونصف رأسمالي"[92].

2. حول ظروف الطبقة العاملة والحزب الشيوعي العراقي، اعتبرت المجموعة فصيل اللجنة المركزية مجموعة يمينية تحريفية مسؤولة عن صعود النظام البعثي في وقت "كان فيه التيار الماركسي اللينيني [من مجموعة اللجنة المركزية القديمة] غير قادر على النهوض فكريا وتنظيميا، والذي....سمح للقيادة الانتهازية بالسيطرة على الحزب"[93] ولهذا السبب

"نحن نعتبر أن الخطر الأساسي داخل الحركة الشيوعية والعمالية هو التحريفية، والمهمة الرئيسية إذن هي إعادة بناء الحزب على الاسس الماركسية-اللينينية وتقوية علاقاته مع الطبقة العاملة والجماهير... التأثير البرجوازي هو المصدر الرئيسي للانحراف الداخلي والاستسلام تحت ضغوط الإمبريالية هو مصدره الخارجي"[94].

3. حول ظروف الثورة، دعت المجموعة إلى إنشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية في مرحلة تتشابك فيها العديد من أهداف الثورة الاشتراكية مع الثورة الديمقراطية الوطنية. وبذلك فان التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية سيكون شرطا أساسيا لقيام ثورة ناجحة[95].

4. وحول الشأن الوطني، دعت إلى حل القضية الكردية على أساس المباديء الماركسية اللينينية،

---

(91) الكادر الشيوعي (ايلول 1976) ص 1
(92) نفس المصدر ص 3
(93) نفس المصدر ص 4
(94) نفس المصدر ص 5
(95) نفس المصدر ص 6

"على أساس الاعتراف الكامل بالشعب الكردي، وتقريرهم لمصيرهم وحصولهم على حقوق وطنية كاملة، بما في ذلك حقهم في الانفصال، وتكوين دولتهم القومية... إن القضية الكردية جزء لايتجزأ من هذا النضال الديمقراطي للامة العراقية. في الوقت نفسه، وبينما نحن ندعم حق الشعب الكردي في وحدته الوطنية فاننا نرى أن الظروف [القائمة] لكفاح الطبقة العاملة الحالي تستلزم وحدة الامتين العربية والكردية، والاقليات القومية الأخرى في العراق، في صراع مشترك ضد الاستغلال والقمع والرجعية والإمبريالية والصهيونية"[96].

كما دعت إلى التهيئة لكفاح شعبي تقدمي المسلح في كردستان العراق تحت قيادة الحزب الشيوعي الماركسي-اللينيني حيث أن القيادة القبلية البرجوازية للانتفاضة الكردية هي مسؤولة عن فشلها[97].

5. حول قضية القومية العربية ادان الفصيل أخطاء الشيوعيين

"في النظر إلى القومية العربية على انها [مجرد] ذخيرة للقوى الرجعية، والإمبريالية. وإدراكاً الديمقراطية، والتقدمية المناهضة للإمبريالية للقومية العربية.... [فقد دعت إلى] التحرر الكامل، وتحقيق الوحدة العربية وإنضاج الكفاح الفلسطيني والعربي لمواجهة إسرائيل"[98].

6. وحول الوضع الإقليمي والدولي العربي، دعت إلى تقديم الدعم للجماهير العربية في الثورة ضد الحكومات العربية الرجعية البرجوازية والإمبريالية. على الصعيد الدولي أدانت كلا القوتين العظميين لأن اتفاقهم

"سيؤثر في زيادة التناقض الداخلي، مما يوفر الفرصة لقمع الثورات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول [العربية]...ولذلك السبب نحن ملتزمون بالاستقلال التام، ورفض كل وسائل الاكراه والنفوذ والسيطرة. نحن ملتزمون بالوقوف ضد الإمبريالية، والتحريفية والتأثير الأجنبي ودعم نضال بروليتاريا والأمم المضطهدة"[99].

وأدانت أيضا الاتحاد السوفييتي وتوابعه، معتبرة إياهم مسؤولين عن الانشقاقات في الحركة الشيوعية[100] وخلصت إلى التأكيد على أن "شعاراتنا والتخطيط لبرنامجنا،

---

(96) نفس المصدر ص 7

(97) نفس المصدر ص 8

(98) نفس المصدر

(99) نفس المصدر ص 9

(100) نفس المصدر

وجدول أعمالنا تستند على أساس الشروع في الثورة وتنفيذها في العراق، وفي هذا نقدم أكبر خدمة للثورة العالمية"[101].

على الرغم من انهم كانوا غير قادرين على عقد مؤتمر، إلا أنهم كانوا قادرين فقط على الدعوة لاجتماع موسع لكادرهم، واستمر مجلس الإدارة المركزي بلعب دور اللجنة المركزية حتى عام 1979. فضلاً عن ذلك، قاموا بتوسيع اتصالاتهم مع مجموعات ناشطة أخرى على المستوى العالمي. وبحلول نهاية عام 1978 وبداية عام 1979، بدأ بعض أعضاء المجلس في نشر التفسيرات الماركسية الصينية، بما في ذلك نظرية "العوالم الثلاثة" (العالم الأول هو الرأسمالي والعالم الثاني هو الشيوعية والعالم الثالث هو عدم الانحياز).

في هذه المرحلة، واجه نظام بغداد، احتمالية حل تحالفه الرسمي مع الحزب الشيوعي–ل.م وطرده من الجبهة الوطنية التقدمية، فاتصل بوحدة الكادر ليحلوا محل الحزب الشيوعي–ل.م، وباطلاق الوعد بتطبيق الديمقراطية والسماح بجو سياسي أكثر ليبرالية في العراق، فجر البعث انقساماً بين قادة هذه المجموعة. واستمر أحد الفصائل بنشر نظرية العوالم الثلاثة، فيما اتخذ الآخر خطا مستقلاً، وبالتالي استمر كلا الفصيلين بإصدارات منفصلة من جريدة (وحدة القاعدة) في عام 1979 وبمحتويات مختلفة وكلا الفصيلين يصف الاخر بانه غير شرعي.

بحلول أوائل الثمانينات، اختفت هاتان المجموعتان تدريجيا مع اتخاذ قياديتهما اتجاهات متباينة، وتبنى البعض الأفكار الإسلامية وانضم إلى تجمعات المعارضة في إيران. استمرعادل عبد المهدي واتباعه بمغازلة الثورة الإيرانية، في البداية عن طريق تبنى أفكار (أبو الحسن بني صدر) أول رئيس لما بعد الثورة في إيران، وذلك عن طريق إصدار عدد من البيانات عن العلاقة بين نضال الشعب الإيراني والنضال العراقي ضد نظام البعث. وفي النهاية، تبنوا الأفكار الإسلامية الإيرانية. وعندما استأصل آية الله الخميني الشيوعيين وجماعات المعارضة الليبرالية في إيران، اندمج عادل عبد المهدي مع الإسلاميين وواصل ارتباطاته مع إيران ودمج مجموعته تدريجيا مع الإيرانيين، متنكراً لماركسيته، ومكرسا كل وقت مجموعته لنشر أفكار الخميني، وتنظيم الجاليات المسلمة

(101) نفس المصدر

في فرنسا نيابة عن الثورة الإيرانية، وفي النهاية أصبح عضوا في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. في غضون ذلك وصل التحالف البعثي مع اللجنة المركزية إلى نهايته واختفت مجموعة وحدة القاعدة.

أما نجم محمود ومجموعته فقد كانوا قادرين على إعادة تنشيط انفسهم، وبدأوا بإصدار (طريق الشعب) على أساس أكثر روتينية. بالاضافة إلى ذلك ظهرت جريدتهم النظرية الفكرية (الغد) بشكل أكثر انتظاما، وتطورت إلى (مظلة) فكرية لجميع التجمعات التقدمية اليسارية. ولكن جاءت، إسهاماتهم الأكثر جدية عام 1983 بنشرهم لنظرية المشترك والتي بقيت الأساس النظري لهم لبقية القرن.

بعد مغادرة العراق بقليل، استقر نجم محمود في باريس، حيث حصل في ايار من عام 1981 على شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من جامعة السوربون، ودرس تحت اشراف المؤرخ العالمي المتميز في التاريخ الإسلامي جاك بيرك. وواصل نجم نشاطاته التنظيمية أثناء الدراسة ، والتباحث مع القادة العراقيين المنفيين من عدد من المجموعات المختلفة، ومن بينهم الشيوعي السابق المعروف العقيد سليم الفخري الذي كان مقربا من عبد الكريم قاسم، وشغل منصب مدير الاذاعة والتلفزيون في حكومته، ورئيس الوزراء المنشود من قبل قادة (حركة حسن سريع) عام 1963. قام نجم والفخري وآخرون بتأسيس منظمة تدعى (حركة 14 تموز الديمقراطية) والتي نشرت بيانا رسميا في تشرين الثاني عام 1979 تحت عنوان (مشروع ميثاق وطني) وكانت أهداف البيان الأساسية قد وصفت بانها (إسقاط البعث وتحقيق الديمقراطية "ودعا جميع القوى السياسية إلى :-

" الانخراط في جبهة وطنية واسعة والتي ستجدد حيوية الجبهة الوطنية [عام 1957] وحشد طاقات كل الشعب من العرب والاكراد والاقليات القومية الأخرى، في كفاح واحد للإطاحة بحكم البعث وتحقيق أهداف الشعب في التحرر الوطني، والديمقراطية، والحياة آلافضل"(102)

كان هدف المنظمة عودة ثورة 14 تموز 1958، والتي اعتبرتها "تجسيدا لأهداف الحركة الوطنية" التي تم (حرفها) عن مسارها الحقيقي من قبل قاسم وشركائه العسكريين، مما سمح للبعث أن يأتي إلى السلطة عام 1963 بمساعدة "القوى الإمبريالية الاجنبية"(103).

---

(102) اللجنة الوطنية العليا، حركة 14 تموز الديمقراطية (بغداد، تشرين الثاني 1979) ص 3
(103) نفس المصدر ص 4

وتضمن برنامج الحركة (1) المشاركة الكاملة للاكراد في الحكومة العراقية، وحقهم في تقرير المصير من خلال الاستفتاء (2) إضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش الذي ينظر اليه على انه شبه اقطاعي ومجرد من الإنسانية (3) ترشيد سياسة التنمية الاقتصادية والطاقة في العراق (4) المزيد من التوجه نحو تبني قضية حركة عدم الانحياز لتثبيت الحريات الديمقراطية في كل دولة عضو في الحركة، بالتوازي مع هدف الحفاظ على السلام العالمي (5) التكامل الاقتصادي للدول العربية، لضمان حرية الحركة والعمل وتدفق المعلومات فيما بينها كخطوات نحو اتحاد عربي ديمقراطي[104].

وركز نجم على نشر هذه الأفكار وتعبئة قادة صناعة الرأي، بإعدادهم فكريا عبر نشرة الغد التي يترأس تحريرها. في عددها الأول (أيار– حزيران 1978) وصفت (الغد) نفسها كصحيفة وطنية وديمقراطية كان هدفها "المشاركة في إيقاظ حركة وطنية ديمقراطية في العراق والعالم العربي "بان تصبح :–

1. *منتدى مفتوح للفكر المتحرر*، في وقت تمنع فيه أبسط اشكال حرية التعبير، خصوصا حرية الصحافة في جميع انحاء العالم العربي، وحينما يكون هناك برنامج منظم من التضليل والتعتيم التام للحقيقة عن الجمهور، وحينما يتم توفير هيئة رسمية للرقابة والقمع فقط.

2. *منتدى مفتوح لتبادل الأفكار* في المعسكرالوطني الديمقراطي، ذا صلة بمشاكل البلاد. أعلنت هيئة تحرير الجريدة عن استعدادها لنشر حتى الأفكار التي تتضارب مع مواقف الصحيفة، طالما كانت جزأ من النقاش داخل الحركة الوطنية العامة، وبالتالي تطبيق مبدأ حرية التعبير والمشاركة في توكيد التقاليد الديمقراطية.

3. *منتدى واسع النطاق* حيث تلتقي فيه المناقشات عن الاقتصاد والسياسة مع قضايا الثقافة والتعليم في بيئة تشجع البحث التاريخي والعلمي، ومناقشة اهم الاحداث ونضال الشعب العراقي.

ولكن ظهرت الخلافات على الفور، مع اعتبار سليم الفخري لنفسه الناطق الرسمي باسم المجموعة والوارث الحقيقي لثورة 14 تموز. وفي تموز من عام 1980 تفاوض الفخري

---

(104) بشير مهدي، المذكرة : تيارات الشرق الأوسط (نيسان، 1980) ص 2 – 3

بشكل مستقل مع جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وعرض تشكيل جبهة وطنية معه، مدعيا انه يملك تفويضا من الديمقراطيين العراقيين في داخل وخارج العراق(105). وقد عارض المشاركون الاخرون هذا الادعاء على الفور، حيث لم يتم إجراء مثل هذه المناقشات، واعتبر هذا التحرك الاحادي الجانب انتهاكا لمبدأ "القيادة الجماعية". وسرعان ما ، انهارت الحركة في بداية عام 1981، على الرغم من أن نجم استمر في إصدار (الغد) لأكثر من عقد من الزمن.

ومع تقادم العمر بالمعارضة التقدمية الان وتناثرها دوليا، فان عدم وجود هيكل تنظيمي قابل للحياة ترك فراغا ليملأه أؤلئك الذين يرغبون في تحدي النظام. وقد ظهر عملان مهمان هما (المشترك) و(المقايضة) لترسيخ المعارضة العلمانية فكريا.

نظرية المشترك

في عام 1983 وبعد سلسلة من الانتصارات الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية، أصدر الحزب الشيوعي–ق.م أطروحة نظرية مفصلة بعنوان (المشترك: نظام الاشتراكية الديمقراطية في ضوء تاريخ المجتمع الإسلامي وخبرة الثورات الاشتراكية الحديثة) والتي طرح فيها تفسيرا مستوحى من تاريخ المنطقة للفكر الماركسي ضمن البيئة الاجتماعية الإسلامية والعربية. تتكون الأطروحة من 193 صفحة مقسمة إلى: تصدير، كلمة في الاصطلاحات والمسوغ الاجتماعي–اللغوي لها، مقدمة وفصول عن مفهوم المشترك في الإسلام، المشترك في الحركة الاشتراكية الحديثة، والاتحاد السوفييتي (حتى تنبؤ بزواله) وإمكانية استبدال الشيوعية لنظام البعث في العراق، وخاتمة.

توضح هذه الأطروحة أهمية مصطلحين وثيقي الصلة بالتطبيق المؤمل لهذه النظرية الشيوعية الجديدة في العراق. المصطلح الأول هو "المشترك" نفسه، الكلمة العربية التي تؤكدها النظرية، نظيرة للأفكار وراء "الكوميونة" الفرنسية عام 1871. وهي تشير إلى

(105) رسالة يعود تاريخها إلى 27 و28 تموز 1980، متبادلة بين سليم الفخري وجلال الطالباني ص 1 (في حوزة المؤلف).

نظام ثوري ديمقراطي اشتراكي حيث يتمتع فيه مجتمع في منطقة معينة بحقوق متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية، ويشكل وحدة سياسية وإدارية مسلحة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن سلطة تراتبية من وحدات مماثلة(106). أما المصطلح الثاني "الديمقراطية الاشتراكية" فهو يشيرإلى ديمقراطية البروليتاريا والتي يراها الحزب الشيوعي-ق.م "الاشتراكية الحقيقية"(107)، تم تعريف مصطلح "الديمقراطية الإشتراكية" بعد خمس سنوات، على انه نظام اشتراكي مبني على مبادئ الديمقراطية (108).

فضلاً عن ذلك يستخدم الكتاب كلمة "الإسلام" بالمعنى الضيق والخاص في إشارة إلى التشكيلات الاجتماعية التي تتوافق مع أساليب الحكم الإسلامي(109). مع انتشار الإسلام إلى أراضي حضارات قديمة (مثل العراق وبلاد فارس)، واجه مقاومة عنيدة من أنظمة المعتقدات الوثنية، لاسيما تلك المشتقة من الغنوصية (العرفانية). لذا يصبح استخدام مصطلح "الإسلام" محفوفا بمخاطر الانتقائية التاريخية، والتي يعتقد المؤلفون انه يجب أن نكون على حذر منها. النظرية هي إيجاز لفرضيات إقامة نظام اشتراكي-ديمقراطي يستند على انتخاب قيادته بالاقتراع السري من قبل جميع المواطنين، تقوده برولتاريا ثورية واثقة من نفسها وواعية سياسيا. هذا النموذج من المجتمع، بموجب هذه النظرية، سيحول العراق إلى مجتمع لاطبقي وبدون حكومة حيث يتمتع المواطنون بحريات واسعة دون خوف أو تمييز. ولأجل هذا الهدف فان وجود المواطنين المسلحين سيكون مطلوبا ليحلوا محل الجيش النظامي، ويستند الهيكل السياسي-الاداري إلى تجربة "كومونة باريس" عام 1871. وحينئذ سيتحول النظام الاقتصادي بشكل مماثل. وهكذا سيتمتع الناس بحقوق متساوية وبحرية بلوغ مراتب السلطة كما تعبر عنها روح المشترك(110).

توضح مقدمة الأطروحة السمات السياسة الاجتماعية للعراق، مع التأكيد على الجهاز البيروقراطي الهائل للدولة وسيطرته وملكيته لـ 90 بالمائة من المصادر الاقتصادية. أما

---

(106) الحزب الشيوعي -القيادة المركزية (المشترك: نظام الاشتراكية الديمقراطية في ضوء تاريخ المجتمع الاسلامي وخبرات الثورات الاشتراكية الحديثة) لندن، الحزب الشيوعي في العراق 1983 صفحات 12 -13،114، 117 – 118.

(107) نفس المصدر ص 14 – 15

(108) المشترك : الجزء 45، العدد 7 (تموز 1988) ص 3

(109) الحزب الشيوعي العراقي-ق.م، المشترك ص 16

(110) نفس المصدر صفحات 118، 120، 124، 162 – 172.

التشكيلات السياسية والاقتصادية المجتمعية، باستثناء الحزب الشيوعي العراقي-ق.م "الجديد"، ستكون عاجزة عن احداث تغيير ديمقراطي ثوري، لأنهم أما أن يصبحوا عملاء للدولة أو يتم دمجهم في أجهزة الدولة التي تسيطر على المجتمع المدني وتمارس الإرهاب عليه. تحاول الأطروحة أن تستدل من الأحداث التاريخية العربية، الوجود السابق "للمشترك" وهيكل القوة الملازم له. ولكن حواشي الاقتباسات ليست كاملة وعرضت بطريقة تجعل من المستحيل تتبع المصادر المقتبسة منها[111]. تتتبّع النظرية أشكالاً مختارة للمشترك في الجزيرة العربية ما قبل الإسلام واستثناء أشكال أخرى، بحجة أن اعتماد الإسلام للمشترك منح الدين ديناميكيته وحيويته في مراحله الأولى من التطور والتوسع [112].

على أساس هذا التفكير، أكد الحزب الشيوعي–ق.م انه عندما انحرف الحكام المسلمون عن التقاليد السياسية من التشاور والاختيار، وأبطلوا الملكية الجماعية للموارد الاقتصادية ولدت مؤسسة الدولة الإسلامية الاستبدادية[113]. لقد استحوذت الدولة الإسلامية الجديدة على الموارد الاقتصادية الرئيسية في نطاق سلطتها، وسنت ضرائب باهضة لصالح جيوب حكامها واستخدموا جيشا دائماً لقمع أية أصوات احتجاج أو عوة إلى حرية الإنسان[114].

تعزو النظرية فقدان الحرية الإنسانية إلى طبيعة النظام الوراثي للأنظمة الاموية والعباسية، على الرغم من عدم وجود مثل هذا التفسير للنظام السياسي الإسلامي في أية مصادر ثانوية معترف بها. وطبقا للنظرية، قام عدد من الحركات السياسية، والثورات الاجتماعية، والانتفاضات وكذلك الاحتجاجات الفكرية، ضد الاستبداد الأموي والعباسي. وتؤكد نظرية الحزب الشيوعي–ق.م بشكل انتقائي أن من بين الحركات السياسية، كانت كل من حركتي بابك الخرّمي في القرن التاسع[115] والقرامطة في القرن

(111) على سبيل المثال يقتبس الكتاب من (الرازي) لكن أي رازي، هو فخر الدين محمد بن زكريا أو أبو حاتم، ينظر نفس المصدر ص 72 – 74.

(112) الحزب الشيوعي العراقي-ق.م، المشترك ص 45 و47 – 49

(113) نفس المصدر ص 53 – 57

(114) نفس المصدر ص 53 – 59

(115) نفس المصدر ص 65 -66. حركة بابك الخرمي واحدة من اعمق الحركات الاجتماعية في تاريخ الاسلإم تطورت في القرن التاسع في جنوب العراق بين الفقراء والمحرومين

العاشر[116] قد دعت إلى إعادة الحياة إلى المشترك. لكن النظرية لم تشر إلى جذور هذه الحركات في الغنوصية التي سبقت الإسلام وفرضت التملك المشاع للممتلكات. وفي الواقع أدانت مدارس الفقه الإسلامي تطبيقات المشترك في الماضي مثل مدرسة الإمام أبو حنيفة (699–767 م) والجاحظ (776/777–868 /869 م). كما تشير الدراسة أيضا إلى انتفاضة الزنج في البصرة (869–879م)[117]، وتبحث باختصار فلاسفة التوفيقية (syncratic) مثل الفارابي (870–950م) والرازي (865–925م) والمعري (973–1057م)[118] الذين حاولوا إعادة صياغة نمط الحياة المشاعي – أو المشترك – كنوع من الهجوم على الدولة الإسلامية القائمة. وتكمن اهمية هذا التحليل في محاولة الاشارة إلى أن التاريخ والفكر الإسلامي يقدمان تقليداً محلياً لبناء مجتمعي قائم على المساواة دون اضطهاد أو امتيازات طبقية. وبكلمة أخرى دعت الدراسة إلى إحياء المشترك[119]، ولو أنها أهملت ذكر حركة (إخوان الصفا) والتي كانت ناشطة خلال أواخر العصر العباسي[120]. هذه الحركة دعت إلى المساواة بين البشر واقترحت نمط حياة مشاعي قائم على العمل المتساوي. لكنها ذهبت أبعد من ذلك باقتراح برنامج سياسي ونظام إدارة يبنى عليه المجتمع على أسس مشابهة لأسس المشترك[121].

والسود والعديد من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المهمشة، وهي تدعو للعدالة الاجتماعية وفرض الضرائب التدريجية، والبناء المجتمعي وضمان العمل لجميع أعضاء المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة، وقد ربطت المبادىء الاسلامية بالعلمانية والتطور المادي إلى أن سحقته الدولة.

(116) نفس المصدر ص 68 – 70

(117) نفس المصدر ص 67 – 68 انظر أيضا :
Philip K. Hitti, *History of the Arabs*, 8th ed. (London: Macmillan, 1964), pp. 467–468.
ثورة الزنج واحدة من أكثر الثورات دموية وتدميرا شهدتها غرب آسيا، حيث هزم مرارا عبيد افريقيا الثائرين في الاهوار جنوب بغداد، قوات الخليفة المرسلة لقمعهم. وقد حافظوا على مناطق سيطرتهم لمدة 14 عاما (869 -883) بقيادة علي بن محمد الذي أعلن نفسه المهدي المنتظر، مع اعداد كبيرة من الضحايا مع استمرار سفك الدماء، حتى قام شقيق الخليفة بنفسه قيادة المهمة للاستيلاء على معقل المتمردين (المختارة) وقتل علي بن محمد.

(118) الحزب الشيوعي -القيادة المركزية (المشترك) ص 72 -78، 90 -96

(119) نفس المصدر ص 98 - 99.

(120) نفس المصدر ص 82 – 89

(121) نفس المصدر ص 88

تسعى الأطروحة إلى إجراء دراسة منهجية ومسح متطور وتحليل لظهور نظام الدولة الأوروبية في سياقها التاريخي كما ينظر اليها بالمفهوم الماركسي. واقتباسا من أعمال ماركس وانجلز خلص (المشترك) لمحمود إلى أن الثورة السياسية هي الشرط اللازم الأول لاقامة مجتمع اشتراكي[122]، مثل هذه الثورة السياسية ستحل محل الدولة بنموذج مشتق من (كومونة باريس) عام 1871 والتي شهدت مشاركة سياسية مباشرة من قبل جميع المواطنين[123].

تؤكد هذه النظرية التي تتبع فكر لينين في كتاب "الدولة والثورة" (1917) أن هذا النموذج التاريخي، استبدل فيه الجيش الدائم بالمواطنين المسلحين ، وأصبح جميع المواطنيين متساوون من منظور السلطة [124]. فضلاً عن ذلك، ولشرح أوجه القصور في الانظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي والصين وأوربا الشرقية خلال فترة كتابة (الأطروحة)، شدد (المشترك) على حقيقة أن الماركسية لم تفصّل بشكل كامل دور الدولة في الثورة الاشتراكية. والاهم في ذلك، انها فشلت في تأسيس علاقة "علمية" بين دور الجيش ودور الدولة. بالاضافة إلى ذلك، كان هناك تدخل خارجي في الثورة الروسية بعد الثورة البلشفية في روسيا. وبالاشارة إلى السياق التاريخي للماركسية، تبرر النظرية بشكل غير مباشر لمؤسسي الماركسية معالجتهم غير الدقيقة لقضية الدولة والجيش كما هو موجود في نصوصهم[125]. وتوضح الدراسة أن الماركسية التقليدية تستند إلى أربعة استنتاجات : أولا :- إن الدولة هي أداة الطبقة المهيمنة للحفاظ على الوضع الراهن على حساب بقية الشعب، ثانيا :- إن الدولة مؤسسة اجتماعية تتمتع بالامتيازات لا يمكنها إلغاء نفسها طوعاً ، ثالثا:- إن الدولة سواء أكانت في نظام اشتراكي ام رأسمالي هي مؤسسة تعيد إنتاج نفسها ، رابعا:- إن القيادة البروليتارية الثورية ليست كافية لأن تكون ذات تأثير معادل لسلطة البيروقراطية المنظمة. الثورة بحاجة إلى بناء مؤسسات ديمقراطية شعبية لديها السلطة الكافية للتصدي لسلطة البيروقراطية [126].

(122) نفس المصدر ص 110 – 111
(123) نفس المصدر ص 118
(124) نفس المصدر ص 119 -124
(125) نفس المصدر ص 132 -136 و138 إلى 141 و145 إلى 150
(126) نفس المصدر ص 156 – 158

ثم اقترحت (الأطروحة) جدول أعمال لحزب شيوعي عراقي (جديد) والذي يتم الجمع فيه بين التراث العربي والإسلامي والتحليل العلمي للتطور التاريخي الماركسي، وهكذا فان البرنامج المقترح للحزب الشيوعي–ق.م سيعتمد على الديمقراطية المباشرة برؤيته (للمشترك) المستمد من السوابق التاريخية للتجربة الثورية القصيرة لكومونة باريس [127]. ومن أجل حماية حريات المواطنين ومنع هيمنة الحاكمين على الشعب تشكل هيئة وطنية عليا مستقلة عن السلطة التنفيذية مكونة من شخصيات جماهيرية ذات مكانة مرموقة يوكل إليها النظر في شكايات المواطنين من تجاوزات المسؤولين على حقوق الشعب. وتكون هذه الهيئة متمتعة بحصانة سياسية وقانونية تحميها من تجاوزات الدولة. إن دور الحزب الشيوعي العراقي "الجديد" سيكون محوريا في قيادة الثورة الاشتراكية واكمالها، لكن عضويته وأعماله ستخضع لتحقيق مستقل واشراف، دون اي امتيازات مرتبطة بعضوية الحزب[128] فمن تجربة كومونة باريس سيؤسس الحزب مواطنا مسلحا بدلا من جيش دائم، يدعم البرجوازية الوطنية ويدرك المدى الكامل للحريات الديمقراطية، وحل المشكلة الكردية تماشيا مع الحق التاريخي للاكراد، وكل ذلك في اطار المشترك [129].

إن من الغريب أن الحزب الشيوعي–ق.م لم يذكر تفاصيل عن مصير الموارد الاقتصادية المملوكة للدولة المعاصرة والتي كانت تقدر أن تشمل نحو 90 بالمائة من الاقتصاد في العراق الحديث[130] وتخلص الدراسة برؤية تقريرية بشان ست مهام يجب الاضطلاع بها على الفور والتي من شأنها أن تؤدي إلى الإطاحة بالنظام البعثي[131] ويبدو أن هذه الرؤية كانت مرحلة انتقالية حتى إنشاء المشترك لكن الدراسة لاتضع جدولا زمنيا للانتقال ولاتحدد شكل ومضمون العملية السياسية خلال تلك الفترة الانتقالية.

رد الفعل العنيف على استخدام التاريخ الإسلامي في التفسير الشيوعي الذي تم تقديمه في المشترك جاء من مفكر ديني شيعي هو النجدي، في سلسلة مقالات بعنوان "الإسلام

(127) نفس المصدر ص 162 -163، حدثت كومونة باريس بين 18 أذار إلى 25 أيار 1871.
(128) نفس المصدر ص 164 -165
(129) نفس المصدر ص 166 -178
(130) نفس المصدر ص 174 -176
(131) نفس المصدر ص 192-193

من منظور ماركسي" في مجلة التوحيد (الصادرة في طهران)، متهكما من التفسير الماركسي للإسلام. وقد ذهب مقال النجدي إلى حد حرمان "الملحد" من حق إبداء الرأي في العقيدة الدينية، قائلا "لا يحتاج الإسلام إلى دراسته من قبل الماركسيين". واكد النجدي بان المشترك مثال إسلامي لايحتاج إلى إثبات أو ترويج من التجمعات السياسية العلمانية: –

"إذا كان البعض يرى في كتاب المشترك بادرة طيبة للاقتراب من دراسة الإسلام بروح علمية... فاننا لا نريد أن نخيب املهم [الماركسيين] ولكننا لا نكتم سراً أن نقول أننا لسنا متفائلين بهذه البداية التي لا تعبر إلا عن خلاف في الأسلوب بين فئتين من فئات الماركسيين العراقيين. وليس الإسلام – على أية حال – بحاجة أن يدرس من خلال النظرية الشيوعية، فهو ليس بحاجة إلى تزكية من أحد، بينما الآخرون هم الذين يحتاجون إلى أن يزكيهم الإسلام لأنه النظرية العلمية ذات الرؤى الكونية الشاملة والمعالجات الحضارية الواعية لمستقبل الإنسانية."[132]

ردت الغد بإصدارين متعاقبين[133] مع نقد مفصل للأفكار الواردة في "التوحيد" بالإضافة إلى تفسيرها المتطور للدور الذي لعبه الإسلام في التاريخ الإقليمي. ومع الحفاظ على تمسكها بالمادية الديالكتيكية الماركسية، خلصت الغد إلى أن مقالات مجلة التوحيد: –

"بنيت على المكابرة والعناد أكثر منها على المنطق ومقابلة الحجة بالحجة، وكان حري بها الإلتزام بتعاليم تدعيها وتفاخر بالانتماء إليها... وقد كان بودنا أن تعالج المجلة الموضوع بروح الحوار العلمي وتفتح باب النقاش الجاد للتراث الإسلامي، بدلا من التزمت وإطلاق الاتهامات جزافاً "[134].

وأعلن عن إصدار نشرة مركزية للحزب ناطقة رسمية بأسمه، وتحمل نفس الأسم "المشترك"، (وبعنوان فرعي "نحو الاشتراكية الديمقراطية ونحو جمهورية المشترك") ومع تغيير الإسم من طريق الشعب إلى المشترك، اعتبرت الصحيفة نفسها استمراراً مباشراً لطريق الشعب، حيث صدر أول عدد من المشترك في آذار عام 1988، ولذلك نشرهذا

---

(132) النجدي "الإسلام: من منظور ماركسي معاصر" التوحيد، طهران، العدد 22، 24 (أيار -أيلول 1986) ص 144 -145، كما اقتبس في (الغد) العدد 21 (تشرين الأول 1987) ص 56 -57.

(133) الغد، العدد 21 (تشرين الأول 1987) ص 55 -67، والغد الاعداد 22 -23 (شباط 1992) ص 79 -102.

(134) الغد -العدد 22 -23 (شباط 1992) ص 102.

العدد باعتباره الرقم 1 من المجلد 45. وفي افتتاحيتها أوضحت أن تغيير الإسم قد استوجبه: -

"تغير الظروف السياسية وظروف العراق بعد أن ترسخ حكم الفاشيين. وهذا يتطلب توجهاً سياسياً جديداً يستوجب التعامل مع القضايا الجديدة، ويأخذ بعين الاعتبار الجيل الجديد الذي نشأ خلال فترة الحكم الفاشي [البعثي] والحرب [مع إيران] بالإضافة إلى ما حصل من انحراف الحركة الاشتراكية العالمية... لقد أصبح من الملح أن تعكس صحيفة الحزب الناطقة بإسمه هذا الاتجاه الجديد في موقفه السياسي... وبالنسبة لنا أن نميز بين راية ثورة الشعب وراية الانتهازيين [الحزب الشيوعي -اللجنة المركزية]".

وكما سبق شرحه، يشير مصطلح "المشترك" إلى الديمقراطية الاشتراكية، التي وفقاً للافتتاحية، أصبحت تعكس مفهوم الحزب للاشتراكية العلمية، في ذات الوقت فإنه يشير إلى مفهوم خاص لـ "الأممية البروليتارية يفرق المشترك عن المفهوم المتذلل الذي ساد في الحركة الشيوعية العالمية منذ زمن الحرب العالمية الثانية، وتعمق بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في عام 1956 " . ومضت الدراسة في توضيح أن فكرة الأممية البروليتارية تستند، طبقاً للماركسية-اللينينية، على التضامن بين الأحزاب الشيوعية في جميع انحاء العالم وبنيت على "المساواة والاستقلال، وليس على الذيلية العمياء"، وأكدت أنه وعلى هذا الأساس، بينما تكون مصالح حركات الطبقة العاملة العالمية متشابهة، إلا أن ظروفها المحددة غالبا ما تكون مختلفة، وبالتالي فان "الاستقلالية، والفهم المبتكرلظروفها الموضوعية هما شرطان جوهريان لازمان لتقدم وانتصار الأحزاب الشيوعية" . لقد وعد المشترك بتكريس صفحاته "لاهتمامات الجماهير الشعبية والنضال لتحقيق الأهداف الوطنية الملحة والتي يمكن تلخيصها بإسقاط النظام البعثي الفاشي، ووقف الحرب مع إيران، وتحقيق الديمقراطية التي تشمل الحكم الذاتي في كردستان" .

في الوقت نفسه واصلت الصحيفة النظرية (الغد) تبني المناقشات حول هذا المفهوم. توقفت صحيفتا الغد والمشترك عن الصدور في العراق في بداية التسعينيات، على الرغم من استمرار الغد بالصدور في لندن حتى منتصف التسعينيات، حيث استمرت كمنتدى فكري رئيسي للفكر اليساري والنقدي في دوائر المعارضة الديمقراطية وقد كرست لترويج التحليل النقدي لكل من السياسة العراقية ولفصيل اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي

العراقي، وذهبت إلى حد نشر مقابلات، ومقتطفات وبيانات أولئك الذين اختاروا الانفصال عن صفوف الحزب الشيوعي -اللجنة المركزية.

تفسيرات المقايضة

العلامة الاخرى البارزة في تفكير القيادة المركزية (الحزب الشيوعي-ق.م) كان مفهوم (المقايضة)[135] والذي وصف موقف قطبي الحرب الباردة قطبي الحرب الباردة اتجاه بعضهما البعض. قدم السكرتير العام نجم محمود الأطروحة، والتي تأسست على مقدمات منطقية تاريخية، وهي أن العراق، وبسبب موارده الغنية، كان يمثل أهمية كبرى للدول العظمى، وعلى هذا النحو، أخذ الحزب الشيوعي العراقي على عاتقه التعبئة ضد القوى الغربية ورسم مساراً جديداً للبلاد. لقد كان هذا ضروريا بشكل خاص حيث كانت الأحزاب المؤسسة ترتهن في توجهاتها إلى القوى الإقليمية أو الدولية وبالتالي أحزاباً مساومة.

إن الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية الذي كان محور المقايضة، قد استمر بالخضوع للنفوذ السوفييتي خصوصا خلال فترة خروتشوف (1958- 1964). ولم تكن "سياسة الجنرال قاسم، قائد الثورة، تمثل تغييرا شعبيا كاسحا لمصلحة الجماهير ولكنه بدلا عن ذلك، لعب لعبة ضرب الأحزاب ببعضها البعض من اجل هدف نهائي هو الاحتفاظ بالسلطة الكاملة لنفسه". لكن قاسم لم يحاول اتخاذ موقف راديكالي قوي ضد المصالح الغربية في النفط العراقي، وهو ما دعى إليه الحزب الشيوعي العراقي منذ

(135) نجم محمود، المقايضة : برلين- بغداد، الثورة العراقية، 14 تموز في السياسة الدولية (لندن، منشورات الغد، 1991).

البداية. لقد كانت الساحة السياسية العالمية مستقطبة بالحرب الباردة، وكانت القوى الإقليمية مثل مصر وإيران مرتبطة بواحدة أو أخرى من الكتل الايديولوجية.

تقول المقايضة أن أياً من الأحزاب السياسية العراقية لم يكن على علم بان القوى الغربية، التي تقودها الولايات المتحدة، لديها خلافاتها التكتيكية حول الأهداف الرأسمالية الغربية في الشرق الأوسط، وبدلا عن ذلك ظن العراقيون التحالف الغربي كتلة متجانسة. وقد سمحت الانقسامات، حينما تم استغلالها وتحديدها من قبل السوفييت ، ببعض الفسحة لهم للمناورة ، لكنها لم تمنعهم من مقايضة تاثيرهم على الثورة العراقية لتحقيق هدفهم السياسي الاهم في نزع سلاح المانيا. لقد كانت المعايير الاستراتيجية الغربية خلال الحرب الباردة تركز دائما على احتواء (الرعب الاحمر) وعلى تأمين تدفق النفط الرخيص من الشرق الأوسط.

في أوروبا، عارضت بريطانيا السوق المشتركة التي اقترحتها فرنسا وهو الترتيب الذي ستقوم فيه المانيا بدور رائد في الشؤون الاوروبية. لقد كان السوفيات على علم بهذا الموقف البريطاني وحاولوا استغلاله لكسب بريطانيا بشكل اقرب إلى وجهات نظرهم. اقترح السوفييت مبادلة دعمهم الحزب الشيوعي العراقي، وبالارتباط بذلك، تأثيرهم على الثورة العراقية واحتياطي النفط في البلاد في مقابل المانيا محايدة ومنزوعة السلاح. وهذا ما ترك الحزب الشيوعي العراقي معزولاً، وجعل العراق بوضوح ضمن مجال النفوذ الغربي. كانت الادارة في الولايات المتحدة، في المقام الأول، تعارض ذلك التفاهم بين السوفييت والبريطانيين، أولا: لأن واشنطن اتخذت موقف متعنت ضد الاتحاد السوفيني، وثانيا: اعتقدت الولايات المتحدة في ذلك الوقت أن الثورة في العراق من الأفضل اختراقها من خلال وكلاء إقليميين في المنطقة مثل الجمهورية العربية المتحدة، ومن تحركات مثل انتفاضة الموصل في عام 1959، والتي تم التحريض عليها من قبل القوميين العرب. ثالثا: في الوقت توزعت مسؤولية صنع القرار في الإدارة الأمريكية على قدم المساواة بين الرئيس، ومجلس الامن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الخارجية والكونغرس. حيث لا احد يمكنه التنبوء بدقة بنتائج تداخل هذه العوامل في العملية السياسة، فقد بدأت تظهر تناقضات واسعة في سياسة الولايات المتحدة.

تقدم المقايضة عرضا تاريخيا للاهمية الاستراتيجية والاقتصادية للعراق في الحسابات البريطانية، وطوال القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، كان العراق ركيزة حامية استراتيجية، تحمي المصالح البريطانية في كل من الهند والشرق الأوسط[136]، وبين الحربين العالميتين سعت بريطانيا إلى السيطرة على العراق من دون تطوير المصادر الغنية للبلاد، وبدلا عن ذلك مارست سياسة الركود الاقتصادي في محاولة لقمع المقاومة الشعبية. أصبح العراق قاعدة عسكرية بريطانية ونفطه احتياطي استراتيجي لها. وفي الخمسينيات من القرن الماضي، عزز العراق تحالفه مع الغرب من خلال حلف بغداد، مع ذلك، ولكن بريطانيا بدأت في هذا الوقت تراجعها السياسي والعسكري من الشرق الأوسط بأكمله، بعد أن واجهت تزايد المقاومة الشعبية في بلدان مثل مصر وإيران والتي كانت مهتمة بدعوات شعوب تلك البلدان إلى تأميم النفط. ومع التراجع البريطاني، تقدمت الولايات المتحدة، تحت عقيدة ايزنهاور، ولكي يظهروا أنهم قوة لا يمكن تجاهل وجودها، استخدم الأمريكان القوة العسكرية للتأثير في الأحداث بعد اندلاع الثورة العراقية في 14 تموز من عام 1958 وذلك بإنزال قوات البحرية الأمريكية في لبنان[137].

لقد اعتبرت المقايضة الأعمال الأنكلو-أمريكية في الشرق الأوسط، وخصوصا بعد الثورة العراقية، بانها ليست أقل من إعادة رسم متعمدة للخريطة السياسية. كان من المفترض استخدام وكلاء التغيير الإقليمي لمهاجمة الحكومات العربية، ستغزو إسرائيل مصر وسوريا وتضم الضفة الغربية للأردن إليها[138]، وتقوم تركيا بغزو العراق من الشمال بغطاء جوي أمريكي[139]. وبعدها سوف تحتل بريطانيا العراق والأردن. لكن لندن كانت قلقة من الدور التركي (في الخطة الأمريكية) خوفا من التدخل السوفييتي. وكان السبب الآخر لتخلي بريطانيا عن التدخل العسكري هو أن الثورة العراقية حصلت على دعم شعبي كبير، وان جميع أفراد العائلة المالكة قد قتلوا فوراً بعد ثورة 14 تموز 958 [140]. كما كان السبب النهائي لالغاء التدخل العسكري هو تعهد قاسم باحترام الاتفاقات الدولية

(136) نفس المصدر ص 21 -22.
(137) نفس المصدر ص 23، 30 -32، 35.
(138) نفس المصدر ص 53
(139) نفس المصدر ص 52
(140) نفس المصدر ص 37

التي تنظم إنتاج النفط في العراق، ولم يكن تأميم النفط على جدول أعماله السياسية[141]. لقد اسفرت الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط بدلاً من بريطانيا عن تراجع الأخيرة إلى مستوى شريك استراتيجي أصغر، مما وسع الصدع في العلاقات الأنكلو-أمريكية، واجبر بريطانيا على استغلال نفوذ قوة مؤازرة، وبالتحديد الاتحاد السوفييتي، ومستثمرة في أثناء ذلك المخاوف والصراعات بين الحكام العرب[142].

قدم محمود بعد ذلك تحليلا مقنعا لتاريخ المصالح الأنكلو-روسية في منع التاثير الألماني في الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الثانية. استنتجت المقايضة بأن السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالثورة العراقية كانت تقوم على عزل النظام، داخليا وخارجيا ومفاقمة العلاقات السيئة بين مصر والعراق (حيث مصر كانت تخشى التاثير الشيوعي) ومن ثم إزاحة النفوذ االسوفييتي في العراق واحتواء أي نفوذ حصل عليه الحزب الشيوعي العراقي في السياسة الداخلية للبلاد. كان تنفيذ هذه السياسة أسهل بعد أن أوضح قاسم أن أهدافه في العراق سوف تركز على التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعب العراقي[143]. لقد كانت الولايات المتحدة واثقة من أنه بسبب من سياستها في عزل النظام، سيكون من السهل ترتيب انقلاب داخلي في المستقبل من خلال واحدة من العديد من القوى السياسية المتنافسة التي تخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل. فضلاً عن ذلك، كانت الاستراتيجية السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية تقوم على خلق الخلافات بين الحلفاء الغربيين الذين كانوا يتعقبون في سياساتهم مصالحهم الخاصة[144]. خلال الفترة نفسها تم قبول المانيا الغربية في حلف شمال الأطلسي. ومن ناحية أخرى بدأ العالم يشهد تسارعا في معدل التحرر من الاستعمار وظهور العديد من الدول الجديدة، والتي شكلت ما أصبح يعرف بالعالم الثالث. لقد منحت دول العالم الثالث الاتحاد السوفييتي بطاقة سياسية جديدة للعب ضد خصومه الغربيين خلال الحرب الباردة[145]. وفي تلك الاثناء حاولت بريطانيا لعب الورقة الألمانية مع السوفييت من أجل تحقيق مكاسب في الشرق الأوسط

(141) نفس المصدر ص 54
(142) نفس المصدر ص 56 -57
(143) نفس المصدر ص 64 -65
(144) نفس المصدر ص 78 – 79
(145) نفس المصدر ص 82 -83

بشكل عام، وفي العراق بالخصوص ولتقليل زيادة الهيمنة الأمريكية على شؤونها الدولية[146]. ووفقا لمحمود، كان الهدف التكتيكي لبريطانيا هو إنشاء محور أنكلو-روسي مناسب لموازنة المحور الألماني-الفرنسي في أوروبا، بالإضافة إلى موازنة القوة الأمريكية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط [147].

لقد كان السوفييت قلقين من ظهور الحزب الشيوعي العراقي عام 1934، بشعبيته واستقلاله عن موسكو، وقد حاولوا باستمرار إضعافه داخليا حتى يتمكنوا من السيطرة عليه واستخدامه كبيدق في تحقيق مصالحهم السياسية الخاصة[148]. إن ظهور جمهورية الصين الشعبية عام 1949 واعترافها الفوري بالثورة العراقية في 16 تموز 1958 كان موضع ترحيب شديد من جانب الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي، وقد ازداد تقديرهم بشكل كبير في 17 تموز عام 1958 عندما اعلنت الصين انها جهزت الآلاف من المتطوعين للدفاع عن العراق ضد التدخل الأنكلو-أمريكي المحتمل[149]. وفيما يتعلق بخوف السوفييت من وجود المانيا قوية وموحدة ومناوراتهم السياسية في الشرق الأوسط، سلط نجم محمود الضوء على استعداد السوفييت لتبادل نفوذهم في العراق ورواسبه النفطية الضخمة بالمانيا المقسمة والضعيفة من خلال استغلال موقف بريطانيا في أوروبا وعلاقات بريطانيا بالولايات المتحدة[150].

لقد ركز محمود على العوامل التي شكلت المواقف السياسية لبريطانيا والاتحاد السوفييتي والتي تدفع القوتين نحو فهم أعمق للفوائد المحتملة من ترك السوفييتي للعراق، وبالتالي ترك العراق في مدار المصالح البريطانية، فيما تتخلى بريطانيا عن المانيا للمخططات السوفييتية. إن حل المسألة الالمانية يكمن في ايدي الأمريكيين فقط الذين لا نفوذ للسوفييت عليهم. كانت بريطانيا، مثل الاتحاد السوفييتي تشعر بالقلق من احتمال وجود المانيا موحدة وقوية، لكنها كانت مهتمة أكثر بحماية مصالحها الرئيسية في الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي والعراق، وهي مصالح كانت أكثر اهمية بالنسبة لها من

(146) نفس المصدر ص 85، 89
(147) نفس المصدر ص 99
(148) نفس المصدر ص 105 – 106، 110
(149) نفس المصدر ص 113 – 122
(150) نفس المصدر ص 124 – 125

مصالحها في أوروبا في ذلك الوقت. كانت الثورة العراقية تهديدا لتلك المصالح البريطانية، والسوفييت الذين أصبح لهم الان موطىء قدم قوي في العراق، استغلوا نفوذهم على الحزب الشيوعي العراقي كأداة تفاوضية قوية مع بريطانيا. شكلت بريطانيا الحلقة الأضعف في جبهة الغرب، لكنها كانت العضو الوحيد في تلك الكتلة التي كان بامكان السوفييت التفاوض معها[151].

كان موطىء قدم السوفييت في العراق يتألف بشكل رئيسي من نفوذه على الحزب الشيوعي العراقي الذي كان عاملا فعالا في تعبئة الجماهير خلف هدف تاميم صناعة النفط وتقديم الدعم السياسي لنظام قاسم. وكان عنصر آخر من عناصر النفوذ السوفييتي هو الاتفاقية الاقتصادية السخية التي أبرمها الاتحاد السوفييتي مع قاسم في 16 آذار عام 1959 بقيمة 49 مليون جنيه استرليني[152]. ولكن طلباً عراقياً لاحقاً للأسلحة السوفييتية أثار قلق بريطانيا. شدد محمود على أن فشل انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف في 8 آذار 1959 كانت له تداعيات بعيدة المدى في العراق، فالحزب الشيوعي العراقي يتمتع بدعم ثوري شعبي واسع طالب قاسم بتقديم الدعم للثورة الجزائرية ضد الفرنسيين، والانسحاب من حلف بغداد واغلاق قاعدتين بريطانيتين لا تزالان في العراق. غير أن العراق أصبح معزولا على الصعيد الإقليمي بسبب الدعاية الشديدة التي شنتها الجمهورية العربية المتحدة ضد قاسم، والتي اتهمت القائد العراقي بانه أصبح دمية بيد الشيوعيين.

في 23 آذار 1959 أعلن قاسم في مؤتمر صحفي انه سينظر في تأميم حصة فرنسا في شركة النفط العراقية كإجراء تضامني مع الثورة الجزائرية. وقد اعتبر محمود هذا الإعلان بكونه مناورة محلية من قبل قاسم لمنح نفسه مساحة أكبر للمناورة، لانه كان في الواقع يسعى إلى زيادة في عائدات النفط[153].

وفي التاسع من نيسان عام 1959 طلب نظام قاسم رسميا أن تقوم الشركات الأجنبية بزيادة الحصة العراقية من الأرباح، وزيادة انتاج النفط، والاستثمار في زيادة قدرة ضخ

(151) نفس المصدر ص 130 -131.
(152) نفس المصدر ص 151.
(153) نفس المصدر ص 153، 158، 164.

النفط، ومصادرة حقوقها التعاقدية في المناطق غير المستكشفة. وقد سبق الطلب إنكار نظام قاسم لأية نية في تأميم النفط [154]. مع ذلك، وخوفا من أن يجبر الحزب الشيوعي قاسم على تأميم الصناعة النفطية، رد البريطانيون بتبني سياسة من شقين من شأنها الحفاظ على الوضع الراهن في العراق، وبالتالي احتواء القوة الشيوعية داخليا، والسماح للاتحاد السوفييتي بكبح جماح الحزب الشيوعي العراقي[155].

تطورت صناعة النفط في وقت متأخر نسبيا في العراق، بشكل رئيسي خلال الثلاثينيات "لأن هدف الإمبريالية البريطانية كان الاحتفاظ بالنفط العراقي كاحتياطي، وبالتالي لم تكن هناك كوادر فنية محلية قادرة على إدارة هذه الصناعة. وكان النفط الكويتي على رأس الأولويات البريطانية"[156]. وطوال فترة الخمسينيات ناصر الحزب الشيوعي العراقي المطلب الشعبي بتأميم النفط، مدعوما في هذا بأحزاب أخرى، على الرغم من انه لا الجبهة الوطنية ولا أي حزب آخر قد طالب رسميا بان تقوم الثورة العراقية بالتأميم[157]. كان الطلب الوحيد فيما يتعلق بالنفط الذي تقدم به رسميا الحزب الشيوعي العراقي هو أن تفرض الثورة "سيطرة صارمة على شركات النفط الأجنبية" [158]. لكن محمود اعتبر "السيطرة الصارمة" على انها تأميم[159].

في نيسان عام 1959 أعاد الحزب الشيوعي العراقي صياغة سياساته للتصالح مع النظام، وطبقا لزكي خيري، أعلن أن "السيطرة الصارمة لا تعني أكثر من وجود ممثلين عراقيين في شركات النفط الأجنبية لضمان عمليات عادلة". بالعودة إلى الساحة الدولية، يعتقد محمود أن الاتحاد السوفييتي كان وراء هذا الانقلاب في الموقف[160]، وتراجع قاسم عن تأميم أسهم النفط الفرنسية، والتحول في سياسة الحزب الشيوعي العراقي (تحت الضغط السوفييتي) فيما يتعلق بتأميم النفط، ربما قاد ذلك الفرنسيين للظهور بمظهر

---

(154) نفس المصدر ص 165
(155) نفس المصدر ص 172
(156) نفس المصدر ص 163، 190
(157) نفس المصدر ص 190 -191
(158) نفس المصدر ص 174
(159) نفس المصدر ص 192
(160) نفس المصدر ص 179 -181

أكثر تفهماً تجاه الموقف الأنكلو-سوفييتي فيما يتعلق بقمة أوروبية لبحث المسألة الألمانية(161).

حاول محمود أيضا شرح الجدلية المعقدة بين القوى الإقليمية العراق ومصر والقوى الدولية بريطانيا، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي. فقد اتفق محمود على أن مصر كانت تخشى من تأثير الشيوعية داخلياً، وكذلك في العراق لأن هذا يقوض خطتها الطموحة في القيادة الإقليمية. فالعمل للإطاحة بقاسم وتقديم عملائهم عبر انقلاب الشواف الفاشل يحقق خطط مصر والولايات المتحدة السياسية في المنطقة. فقد كانت الولايات المتحدة تأمل أن نظاماً جديداً سيكون أكثر مراعاة للمصالح الأمريكية من يحققه لمصالح كل من بريطانيا والاتحاد السوفييتي(162). كما كان النظام العراقي نفسه يخشى الحزب الشيوعي العراقي وكان مستعداً لطلب الدعم السياسي، حتى من مصر عبد الناصر، لاحتواء نفوذ الحزب – وهو موقف يخدم المصالح الأنكلو- أمريكية جيداً. وهكذا، ومن اجل مساعدة القائد العراقي للسيطرة على الحزب الشيوعي العراقي، استغلت الولايات المتحدة علاقاتها الجيدة مع عبد الناصر لجعله يخفف من هجومه على قاسم(163).

في مواجهة الجهود الأمريكية في المنطقة، اضطرت بريطانيا لسلوك خط وسط، وهذا دعمَ المحاولات الأمريكية المصرية بشكل غير مباشر لازالة قاسم والسيطرة على الشيوعيين، كذلك سيوفر الدعم الأمريكي، كما أمل البريطانيون، لقمة أوروبية مع السوفييت لبحث المسألة الالمانية. إن استراتيجية كهذه تركت العراق خارج دائرة النفوذ السوفييتي(164). واكد محمود أن السوفييت استخدموا العراق كبيدق يقومون من خلاله بتهديد المصالح الأنكلو-أمريكية في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن الاتحاد السوفييتي قد حصل على موطىء قدم من خلال قروضه المالية، ومساعداته الاقتصادية للحكومة العراقية بعد ثورة عام 1958، وكذلك بنفوذه الذي يمتلكه على الحزب الشيوعي العراقي. بالنسبة للغرب، خاصة الولايات المتحدة، والتي كانت تخشى كثيرا من الخطر الكبير على

(161) نفس المصدر ص 199 -202
(162) نفس المصدر ص 210 – 2014
(163) نفس المصدر ص 217 – 218
(164) نفس المصدر ص 217، 224 -225

إيران إذا سقط العراق بالكامل في (يد) الحزب الشيوعي العراقي، وسيصبح بالتالي ضمن النفوذ النفوذ السوفييتي، عليه أصبحت الاسبقية للشرق الأوسط على أوربا. وكان ينظر إلى إيران على أنها الحلقة الأضعف في حلف بغداد، وكان حلف بغداد يمثل طوقاً قوياً حول جنوب الاتحاد السوفييتي، وحماية لأكبر احتياطيات نفطية في العالم. واعتقاداً بأن بإمكان الشيوعيين أن تغلغلوا من العراق إلى إيران بسهولة، وافقت الولايات المتحدة على القمة الاوربية، "وبذلك أصبح العراق الضحية على مذبح السياسة الدولية"[165].

وأجمل محمود تبادل الرسائل بين الاتحاد السوفييتي وعبد الناصر، والتي يعتقد انها كانت دليلا على أن السوفييت كانوا يظهرون "الخلاف مع القاهرة بأكبر من حجمه ترضية للندن وللجم الحركة الشيوعية العراقية الجامحة"[166].

وفضلاً عن ذلك، اكد أن هناك اتفاقا غير مكتوب بين الاتحاد السوفييتي ومصر، يحدد مجالهم الخاص بهم من المصالح في العالم العربي، وهكذا، "تنازل عبد الناصر عن عن ادعاءاته في العراق للاتحاد السوفييتي وتعهد بقبول حكم عبد الكريم قاسم لقاء تعهد سوفييتي بمنع الحزب الشيوعي العراقي من استلام السلطة في بغداد، ويبدو أن عبد الناصر حصل على تأكيد سوفييتي جديد بالاعتراف له بقيادة "القومية العربية" ولكن خارج حدود العراق"[167]. مع عزل العراق الان، وتخلي السوفييت عن دعم الحزب الشيوعي العراقي، واصل نجم محمود تعريته لفشل السياسة السوفييتية تحت حكم خروتشوف لتحقيق هدفها الالماني، مما ادى في نهاية المطاف إلى اقصاء خروتشوف من مجلس السوفيات الأعلى.

أضاف محمود أن خروتشوف، ولضمان المانيا، بذل جهوداً متناسقة لاشراك مصر وبريطانيا وكوبا، بالإضافة إلى العراق[168]. لكن الإدارة الأمريكية كانت واعية تماما على التنسيق السوفييتي مع مصر، وبينت بشكل مؤكد أن زيارة خروتشوف المعلقة إلى الولايات المتحدة في عام 1959 لن يتم إعلانها الا بعد أن تحول القيادة السوفييتية دون تولي الحزب الشيوعي العراقي السلطة في العراق. لقد طلب السوفييت من الحزب الشيوعي

(165) نفس المصدر ص 227 – 228
(166) نفس المصدر ص 241
(167) نفس المصدر ص 236
(168) نفس المصدر ص 249

العراقي أن يسحب مطالبته بالحصول على مقاعد وزارية في حكومة قاسم، فالتزم الحزب الشيوعي العراقي بذلك. في ذات الوقت بدأ قاسم بتسوية خلافاته مع عبد الناصر، واخذ باطلاق سراح السجناء القوميين واليمينيين[169]، وفي 15 نيسان 1959 وصل خروتشوف إلى واشنطن، وسحب إنذاره بشأن المانيا، وسحب موافقته بشأن مساعدة الصين في صنع الأسلحة النووية، وحصل على موافقة الرئيس الأمريكي على عقد قمة في باريس لمناقشة المسألة الالمانية. وهكذا، كما بين محمود، "كانت الثمن الذي دفعه السوفييت خسارة الصين والعراق، والعواقب النفسية الاستراتيجية لتوجيه الإنذار النهائي دون الحصول على فائدة ملموسة"[170].

أرسل الاتحاد السوفييتي في عام 1962، وحدات عسكرية إلى كوبا، حيث قامت بنصب رؤوس حربية نووية، مما أدى إلى أزمة الصواريخ الكوبية. في ذات الوقت، فإن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي الذين كانوا في موسكو قد عادوا إلى العراق مع تعليمات للاستعداد للاستيلاء على السلطة عندما يتسلمون "الضوء الأخضر". وفسر محمود مثل هذه التصرفات كمسعى سياسي من الجانب السوفييتي، في جهد مستمر لفرض التنازلات الأمريكية بشأن المانيا، من خلال نزع فتيل الأزمة الكوبية، بينما لايزال يلعب بالورقة العراقية والبعبع الشيوعي، والذي كان في تقدير محمود أكثر أهمية للغرب من كوبا[171]. ولعدم خبرته في المكائد الدولية، سقط الحزب الشيوعي العراقي بسهولة فريسة للألعاب السياسية السوفييتية القاسية[172].

بعد ذلك قدمت المقايضة، خلفية تاريخية للتوترات بين العراق والكويت، والتي نشأت نتيجة المصالح الاستراتيجية البريطانية في الكويت وطرق التجارة إلى الهند، فمنذ القرن الثامن عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 كانت الكويت إحدى توابع البصرة[173]، وبالفعل اعترفت المعاهدة الأنكلو-عثمانية عام 1913 بأن الكويت كانت جزءا من البصرة، ولم يصادق على المعاهدة بسبب اندلاع الحرب والاحتلال البريطاني

(169) نفس المصدر ص 249 -251
(170) نفس المصدر ص 251 -252، 257
(171) نفس المصدر ص 262 – 264
(172) نفس المصدر ص 266
(173) نفس المصدر ص 490

الذي تلا ذلك للعراق والكويت، [174]. واختارت بريطانيا عدم تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية. وبعد الثورة الشعبية عام 1920، شكلت حكومة ملكية مستقلة في بغداد. ومنذ ذلك، اتبعت بريطانيا سياسة الاحتواء تجاه العراق في جهد للسيطرة عليه على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وفي هذه العملية تم فصل الكويت من جانب واحد عن البصرة من قبل بريطانيا عام 1923معلنة إياها محمية بريطانية. لقد قوض هذا العمل الدولة العراقية الناشئة، اقتصاديا، لانه سد الطريق البحري الوحيد للعراق نحو الخليج، ونتيجة لذلك أصبحت الكويت قضية ثابتة في السياسة العراقية، ووصلت حد الأزمة تحت حكم الملك غازي عام 1932، وتحت حكومة نوري السعيد في أعوام 1957–1958، وفي حزيران عام 1961 في زمن حكم قاسم[175]، وفي عام 1991 مع غزو صدام حسين للبلاد.

بعد الثورة العراقية عام 1958 توصلت بريطانيا إلى تفاهم مع الولايات المتحدة بان تبقى الكويت بيد البريطانيين مهما كانت التكاليف لأنها كانت مصدر الوقود الرئيسي لبريطانيا، حيث تنتج سنويا 70 مليون طن من النفط وهو ضعف ما ينتجة العراق[176]. من جانبه اقترح قاسم استعادة الكويت في مقابل شروط متساهلة بالنسبة للشركات[177]. وبعد أن حلل محمود مصادرا مختلفة خلص إلى أنه من أجل دق الاسفين بين قاسم والحزب الشيوعي العراقي وضمان عدم تاميم النفط العراقي، فربما أعربت بريطانيا قد عن موافقتها على تشكيل نوع من الاتحاد بين العراق والكويت والأردن.

في الوقت نفسه دخلت بريطانيا في مفاوضات سرية مع الكويت لمنحها السيادة والاستقلال فور نجاح الخطط البريطانية في منع قاسم من مشروع تاميم النفط. وجاء إعلان استقلال دولة الكويت في حزيران من عام 1961 بمثابة مفاجأة كاملة لقاسم وكان من بين أسباب سقوطه[178]. وأشار محمود إلى أن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن واضحا فيما يتعلق بالموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه خطط قاسم في الكويت[179] لكنه

(174) نفس المصدر 498 ملحق 7
(175) نفس المصدر ص 286 – 289
(176) نفس المصدر ص 290 -291
(177) نفس المصدر ص 292 – 295.
(178) نفس المصدر ص 295 – 296
(179) نفس المصدر ص 297 – 298

بين أن من الواضح أن الكويت اكتسبت اهمية قصوى في رسم السياسات الغربية في الشرق الأوسط[180].

وفي محاولة لكشف الشبكة المعقدة من الاسباب التي تقف وراء مطالبة الحزب الشيوعي العراقي في آيار من عام 1959 المشاركة في حكومة قاسم، تفحص نجم محمود الانقلاب الفاشل للشواف في آذار من ذلك العام. وبعد أن بين أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دورا بارزا في إحباط هذه المحاولة للإطاحة بقاسم، أضاف بأنه بقيت هناك قضيتان هما: النفط، وطبيعة السلطة الحاكمة المحصورة في شخص قاسم فقط[181]. وفي أوائل أيار عام 1959 أعلن الحزب الشيوعي العراقي أن هناك حاجة للتعاون بين جميع الأحزاب السياسية، وأنه ينبغي إعادة إحياء الجبهة الوطنية. إن مثل هذه الجبهة تشكل تهديدا لسلطة قاسم السياسية، حيث أن المطالبة الشعبية لتحالف كهذا قد ترغمه على مواجهة مع شركات النفط الاجنبية، بعد أن تعهد للقوى الغربية بأنه سيتخلى عن تاميم مصادر العراق النفطية[182]، وقد اكد محمود في المقايضة أن قاسم قد اغرى الحزب الشيوعي العراقي بالابتعاد عن جهود تعبئته السياسية من خلال التلميح في صحيفة الثورة الحكومية والقريبة من قاسم، بأن الحزب الشيوعي العراقي يجب أن يشغل مقاعدا في مجلس الوزراء لتمثيل القوى الشعبية بشكل صحيح[183].

على الرغم من أن الحزب الشيوعي العراقي علق حملة تأميم النفط، بفعل النفوذ السوفييتي، إلا أن مشاركته في الحكومة كانت مبعث رضا له لدرجة أنها دفعت الحزب "بعيدا عن مشروعه الوطني، وتركته معزولا في الساحة السياسية ليسحقه قاسم"[184]. لكن بعد ذلك بوقت قصير وفي نيسان من عام 1959 طالبت صحيفة اتحاد الشعب الشيوعية بتمثيل للحزب الشيوعي العراقي في مجلس الوزراء[185] مصدقين بوعد قاسم بانه سيضفي الشرعية على الأحزاب السياسية وإتاحة ممارسة النشاط السياسي، في اعقاب فترة انتقالية قصيرة تنتهي في بداية عام 1960. لكن حينما حان الوقت رفض

---

(180) نفس المصدر ص 299
(181) نفس المصدر ص 304 – 305
(182) نفس الصدر ص 309 -312
(183) نفس المصدر ص 312
(184) نفس المصدر ص 312، 315 -319
(185) نفس المصدر ص 305

قاسم الاعتراف بالحزب الشيوعي العراقي. وبدلا عن ذلك، أنشأ حزباً شيوعياً بديلاً خاضعاً للنظام[186]. بعد أن تخلى عنه رعاته السوفييت وهزمه قاسم، لم يقدّر الحزب الشيوعي العراقي الدمار الذي سيواجهه. بعد تأميم صناعة النفط واثارة حفيظة المجتمع الدولي، وعلى الرغم من قيام قاسم بطرد الحزب الشيوعي العراقي، تم إسقاطه هو نفسه بانقلاب دموي من قبل حزب البعث في 8 شباط عام 1963.

وقد شمل نجم محمود في تحليلاته انشطة الحزب حتى قيام العراق بغزو الكويت عام 1990، حيث قال: -

"فلعل الأوضاع العالمية الجديدة (أوضاع تواطؤ القوى الكبرى) التي بدأت بمقايضة برلين –بغداد لوأد الثورة العراقية في 14 تموز 1958، وتتوجت بحرب الخليج وتدمير العراق، قد تنبثق عن أمل بعصر جديد للحرية والتقدم يقوم مع زوال النظام الفردي القائم وتحقيق الديمقراطية، ليقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه"[187].

وختم محمود "المقايضة" بدراسة حرب الخليج عام 1991 في ضوء دمار العراق على يد القوى الغربية. فقد ربط الحربين في منطقة الخليج وتدمير الحزب الشيوعي العراقي كدليل على خطة للسيطرة على الاحتياطي النفطي العراقي، كما رأينا في عام 1991 عندما واجه العراق إئتلافا عسكريا بقيادة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية. ويجب أن يحسب لمحمود مصداقية القدر الكبير من مدركاته الحسية، لأن توقعاته بدت دقيقة تماما على الرغم من نشر كتابه عام 1991 قبل وضوح نتائج الحرب.

لقد بدأ محمود تحليله من خلال دراسة البيئة السياسية العالمية في وقت اندلاع الحرب، وأشار إلى تدهور النظام المالي الأمريكي والذي كان يعاني من ديون داخلية تبلغ 10 تريليون دولار وعجز اتحادي قدره 3 تريليون دولار وفائدة سنوية تبلغ 150 مليار دولار عام 1990. أن الزيادات المتصاعدة في واردات النفط الأمريكية، والتي جاءت 15 بالمائة منها من منطقة الخليج، تستهلكها الولايات المصدرة نفسها[188]. فضلاً عن ذلك، يشير محمود على أن ظهور اليابان و"نمور جنوب آسيا الصغيرة" بدا تهديدا اقتصاديا متزايدا

(186) نفس المصدر ص 324 – 325
(187) نفس المصدر ص 416
(188) نفس المصدر ص 354 -355

للاقتصاد الأمريكي المتضاءل، في حين تشكل أوربا الموحدة، بقيادة الاقتصاد الألماني، خطراً آخراً على الهيمنة الأمريكية العالمية. لذلك فان الولايات المتحدة بدأت بتفكيك منشأتها العسكرية في أوربا لأسباب مالية، بقدرما هي لاعتبارات استراتيجية، استدعتها الحاجة إلى نشر قواتها بالقرب من احتياطيات النفط في الشرق الأوسط، ليس فقط من اجل السيطرة على النفط بذاته، ولكن للسيطرة على الاقتصادات المتعطشة للنفط في اليابان وألمانيا[189]. لقد ثبتت صعوبة هذه المناورة بالفعل لأن أنظمة الخليج العربي الموالية للغرب ولأمريكا كانت قلقة من ردة الفعل المحلية إذا تمركزت القوات الأمريكية على أراضيها. وقد صور محمود (الإنقاذ) الأمريكي للكويت كخديعة لتأمين قاعدة للقوات الأمريكية في قلب المنطقة الاستراتيجية لنفط لشرق الأوسط. لقد وضع حرب الخليج ضمن السياق الاوسع للصراعات التي انخرطت فيها القوات الأمريكية خلال الحرب الباردة (الصين وكوريا وفيتنام)، مشيرا إلى أن افتقارها للنصر في أية واحدة منها قد ترك ندوبا اجتماعية- نفسية على المجتمع الأمريكي وعزز النزعات الانعزالية الأمريكية، ولكن الثورة الإيرانية و444 يوما من الاحتجاز الذي عانى منه الرهائن الأمريكان في طهران، وفشل عملية الإنقاذ الأمريكية لهم، والفشل في توازن القوى الإقليمية، ولدت جميعها رغبة في الإنعاش وإعادة الحيوية "للروح الأمريكية التي لاتقهر". وكما ذكرت صحيفة الانترناشيونال هيرالد تريبيون بان العرض الاحتفالي بالنصر في حرب الخليج في شارع "وادي الابطال" في نيويورك[190] كان احتفالا بـ "هزيمة شبح فيتنام" أكثر منه احتفالا بنصر عسكري على العراق[191]. فضلاً عن ذلك، يقول محمود :-

"إن التحريض والدعم الأمريكي للحرب العراقية–الإيرانية كانا جهداً لاستنفاد كلا البلدين ومحاباة النظام الإيراني من خلال المساعدة العسكرية غير المباشرة (تحت ادارة ريغان)... وكان [هذا] مجرد عودة ببساطة إلى اللعبة القديمة لتوازن القوى الإقليمي، والتي أصبحت غير مجدية...سيما وقد استمر النظام العراقي بالبناء العسكري بما يدد بتخطيه الحدود المرسومة...في حين عززت إيران علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفييتي، وتعطلت الطاقات العسكرية

(189) نفس المصدر 357 – 358

(190) *International Herald Tribune*, issue 10 (June 1991).

(191) نجم محمود، المقايضة ص 367 -370

الإسرائيليةأمام تصاعد الحركة الجماهيرية في الأرض المحتلة. لذلك طرحت خطة لإدخال الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج كعامل موازنة وسيطرة مباشرة على الأحداث"(192).

وعلى الرغم من أن العراق كان قد بنى أكبر جيش في المنطقة، إلا انه كان أيضاً أكبر دولة مثقلة بالديون، بعد أن تكبد دينا بلغ 120 مليار دولار نتيجة الحرب مع إيران. وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة إغراء سرية للكويت والإمارات العربية المتحدة لخفض اسعار النفط من خلال زيادة الانتاج، في ذات الوقت الذي (تتظاهران) فيه بالدعم العام لدعوة العراق لرفع اسعار النفط إلى (25 دولار للبرميل) وهو ما يحتاجه العراق لتحرير نفسه من أزمته الاقتصادية المربكة. وكان الغرض من السياسة الأمريكية هو إبقاء النظام العراقي على دوره الإقليمي الموكول له وتحت هيمنة الولايات المتحدة المحكمة وتحت مظلة "النظام العالمي الجديد"(193).

وقد أوضح محمود مسار السياسة الأمريكية في العراق. أولا، سعت أمريكا إلى "التلميح للعراق بأن الولايات المتحدة ليس لديها معاهدة دفاع ولا مصالح في الكويت"(194)، ثانيا: على الرغم من أن الكويت، على عكس السعودية، تفتقر إلى أهمية تاريخية وثقافية ودينية في المنطقة، لكن موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقربها من حقول النفط في العراق وإيران والسعودية جعلها قاعدة ممتازة للعمليات لخدمة المصالح الأمريكية في "النظام العالمي الجديد"(195). ثالثا: توقعت الادارة الأمريكية انه، ونظرا لشخصية صدام حسين والظروف السياسية السائدة، فان رد فعل صدام تجاه السياسة الأمريكية سيكون بالاستيلاء على المنطقة المحايدة الغنية بالنفط والجزيرتين الصغيرتين وربة وبوبيان، للسماح للعراق بمدخل للمياه العميقة في الخليج العربي(196)، رابعا : لن يجروء صدام في مواجهة القوة الأمريكية الساحقة، على تحدي مصالحها مباشرة باي مغامرة عسكرية جريئة(197)، خامسا : وفقا للسيناريو الأمريكي، بعد غزوة صدام، فان الولايات المتحدة

(192) نفس المصدر ص 358 -360
(193) نفس المصدر ص 363
(194) نفس المصدر ص 363
(195) نفس المصدر ص 360
(196) نفس المصدر ص 365
(197) نفس المصدر ص 364

سوف تنزل قواتها في الكويت تحت ذريعة حماية النفط وتؤسس وجودا عسكريا دائما هناك، سيجعل كل المنطقة بما فيها العراق وإيران تحت السيطرة الأمريكية [198].

لقد بدا صدام خبيرا بما فيه الكفاية بالازدواجية الأمريكية، ليكون قادرا على فهم جزء من الاستراتيجية الأمريكية على الأقل، لأنه كما قال للملك حسين ملك الأردن "**كان مضطراً لاحتلال الكويت كلها، ثم مفاوضة أمريكا على الجزيرتين وحقل الرميلة**"[199] وبعبارة أخرى، شعر صدام انه مرغم على الهجوم حتى يتمكن من بدء "المفاوضات بأقصى المطالب، قبل أن يستقر على أمثلها". لكن الولايات المتحدة تقبل تجاوز صدام حدوده المرسومة له في الخطة الأمريكية للنظام العالمي الجديد.

لقد برهن محمود على أن إدارة الرئيس جورج بوش رأت ميزة إضافية للولايات المتحدة في احتلال العراق للكويت والتي من خلالها تحقق خطتها للمنطقة، وهي تعطيل الجيش العراقي وإقامة قواعد عسكرية أمريكية في كل أنحاء الخليج. ولأجل هذا الهدف، أصر الأمريكان على أن تكون قواتهم البرية متمركزة في المملكة العربية السعودية قبل الحرب، على الرغم من حقيقة أنه كان بالإمكان تحرير الكويت من خلال الضربات الجوية المكثفة[200]، استنتج محمود أن "تعطيل الجيش العراقي وترك النظام سليما يدعم فكرة وجود تهديد عسكري للمنطقة، ويبرروجود قواعد أمريكية دائمة في الكويت وقطر والسعودية. إن الحرب ضد العراق وتدميره كانت كلها من اجل السيطرة على نفطه، كما كانت القضية منذ الثورة العراقية عام 1958[201].

المعارضة التقدمية العراقية بعد حرب الخليج الأولى

بعد فترة وجيزة من حرب الخليج عام 1991، تجمع بعض العراقيين في المنفى، بما في ذلك العديد من الشيوعيين العراقيين، الذين اختلف الكثير منهم مع القيادة السياسية للحزب ولم يعد لديهم أي اتصال به، وذلك لدراسة تأثيرات القصف والعقوبات

(198) نفس المصدر ص 365
(199) نفس المصدر ص 366، 372
(200) نفس المصدر ص 272 -273
(201) نفس المصدر ص 391

الاقتصادية على العراق. تجمعوا كعراقيين في محاولة للتعامل مع القضية الأساسية لما يجب القيام به، في وقت كانت فيه البلاد معرضة لتهديد كبير. جاءت واحدة أولى التجاوبات من مجموعة من الشيوعيين العراقيين السابقين المقيمن في الجزائر. يطلقون على أنفسهم تسمية "الفريق اللينيني في الحركة الشيوعية العراقية"، وكانوا من أتباع أستاذين في جامعة الجزائر هما خالد عبد الله السلام وخليل الجزائري، اللذين كانا منذ فترة طويلة منتقدين لقيادة الحزب، واللذين جمعا حولهما عدداً من الشيوعيين السابقين، والديمقراطيين المستقلين واليساريين الآخرين. اخذت المجموعة على عاتقها منذ نهاية الثمانينيات، تحدي قيادة الحزب الشيوعي العراقي، وأصدرت بانتظام نشرة سمتها (النشرة)، وكانت بتوزيع محدود على قادة الرأي والناشطين. وفي حين كان غرضها الرئيسي هو نشر تقارير عن قضايا وطنية عراقية ملحة، بما فيها الأزمة في البلاد والاضطهاد البعثي، إلا أنها لم تكن تتردد عن تحميل قيادة الحزب الشيوعي العراقي مسؤولية الأزمة داخل الحزب ودورها في الأزمة الوطنية. جعل غزو الكويت، والحرب التي أعقبت ذلك، هذه المجموعة أكثر نشاطا في المشهد السياسي العراقي، حيث أنهم كعراقيين كان شعبهم يواجه الخاطر، آمنوا بأن القوى السياسية من كل الاتجاهات أصبح من واجبها الان التحشيد لدعم العراق بعد العدوان الإمبريالي. وتكثفت الاتصالات بين تلك المجاميع المتنوعة، ويبدو أن الدعوة إلى كل الوطنيين واليساريين، والقوى التقدمية خارج الوطن قد لاقت قبولاً لدى النظام اليائس في بغداد. ونشرت جريدة للبعث الرسمية "الثورة" في افتتاحيتها بياناً من عدد كبير من المنفيين الديمقراطيين واليساريين، بمن فيهم مجموعة النشرة وذلك في 9 كانون الأول عام 1991. وقد نسبت المقالة التي ظهرت في صفحة "رأي حر" إلى ماجد عبد الرضا الذي كان عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لثلاثة عقود قبل ترك الحزب. وقد أعلن البيان أن: –

"الحرب العدوانية ضد بلدنا جلبت ظروفاً جديدة بالكامل أثرت على جميع العوالم الوطنية والعربية والدولية، وهذا يتطلب التحليل واستخلاص النتائج الضرورية... في حوار ديمقراطي على نطاق واسع... ونحن نرى أن من الضروري تركيز [جهودنا] على القضايا الملحة حيث أن الحرب العدوانية...عرضت استقلال الوطن للخطر،وهددت وحدته بهدف التدخل في شؤونه الداخلية، وجعلت البلاد في حالة عوز بائسة... [تحت ظروف] من الحصار والتجويع. نحن ندين أي تعاون أو تنسيق مع العدو، مهما كان العذر... وعلى العكس، نعتقد أن واجبنا الوطني يتطلب منا النضال من

أجل حماية وحدة العراق، أرضا وشعبا على السواء من أجل تعزيز تضامنه الداخلي، والاتحاد ضد عدوه، والعمل على إزالة العقوبات الاقتصادية. نحن ندعو كل الوطنيين وأبناء الامة إلى إعادة بناء بلدهم المدمر".

بالاستفادة من قرار العفو عن كل المنفيين، شارك خالد السلام وخليل الجزائري ممثلين للجنة العربية الجزائرية لدعم العراق وفلسطين، في مؤتمر للقوى الشعبية في بغداد خريف عام 1991. وجرت، خلف الكواليس، مفاوضات بينهما وبين النظام ادت إلى دعوتهما مرة أخرى إلى بغداد في 25 كانون الأول 1991، حيث انضم إليهما ماجد عبد الرضا. وعقد الثلاثة مفاوضات غير رسمية مع ممثل الحكومة لاستكشاف فيما إذا كانت هناك امكانية "لتشكيل حركة سياسية على اسس ديمقراطية وشفافة وسلمية"[202]. واتفقوا على مواصلة النقاشات مع التي يمكن فيها للنظام وممثلي الحزب إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتهما.

كان ماجد عبد الرضا الأكثر نشاطا في هذه المناقشات، حيث كان أول من عاد العراق بعد الحرب. لقد كانت فكرة المجموعة تشكيل تجمع سياسي "لايحمل اسم الحزب الشيوعي". وفي كانون الثاني من عام 1992 التقى طارق عزيز، وزير الإعلام آنذاك بالمجموعة ثلاث مرات نيابة عن الحكومة العراقية. وافقت المجموعة على عدم تشكيل حزب سياسي، ووعدت بعدم التنظيم في الجيش، حيث أنهم كانوا يجتمعون به "كأفراد" وليسوا كممثلين لأي حزب، ولن يحاولوا االعمل بأي شكل ضد النظام. طلبوا فقط جريدة من شأنها أن تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم. وقد أخبرهم طارق عزيز أن قيادة الحكومة لا تريد منح ترخيص صحيفة ما لم يتم تشكيل حزب سياسي يتطلب صوتاً كهذا. شعر خالد السلام أن الحزب كان سابقاً لأوانه وأكثر مما أرادوا. "لقد كانت الفكرة هي إنشاء صحيفة وتطوير موقف واضح يمكننا من بعده الإعلان [أن لدينا قاعدة] لتشكيل حزب"[203]. اخرون بقيادة ماجد عبد الرضا وخليل الجزائري كانوا أكثر تفاؤلا ورغبة في مناقشة مقترح النظام.

(202) ملاحظات على زيارة بغداد،"خالد عبد السلام وخليل الجزائري، النشرة، العدد 27 (2 آذار 1992).

(203) رسالة من خالد عبد السلام إلى المؤلف، تعود إلى الثالث من أيلول عام 2002.

بعد عودتهم إلى الجزائر من بغداد في 3 آيار 1992، لخص عبد الرضا والجزائري أفكارهما في رسالة إلى باقر إبراهيم الموسوي الذي كان عضوا في اللجنة المركزية منذ حزيران 1959 وعضوا في المكتب السياسي منذ 1962 حتى استقالته من الحزب عام 1984. وقد بينوا ان: -

"هناك فراغاً كبيراً جداً في البلاد من الديمقراطيين، بما في ذلك الحزب الشيوعي العراقي، يستلزم وجودنا في البلاد من اجل المشاركة عمليا وبتواضع... من أجل إيجاد حلول لمشاكل البلاد... ونحن ندعو الجميع للعودة إلى البلاد، رغم أن دعوتنا موجهة بشكل خاص لأولئك الذين طردوا من الحزب لأي سبب من الأسباب، والذين لايزالون ناشطين"(204).

وشرحوا أن اسباب عودتهم إلى العراق هي الحاجة لإثارة نقاش بين الناس على أساس

"أهداف وطنية وديمقراطية واشتراكية عامة، تعكس الوضع العالمي الحالي، بما في ذلك الحركة الشيوعية، المستمدة من خبرتنا في الحزب... ونحن نؤكد أن هذه المجموعة المفتوحة ليست موجهة ضد الحزب الشيوعي أو أية مجموعة أخرى، وليست بديلا عنها"(205).

كانت رؤيتهم في استقلال المجموعة عن النظام، وتوجهها الديمقراطي وانفتاحها واضحة، برغم أنها "منفتحة للنقاش". كانوا يأملون في ظل الظروف الحالية أن يكون النظام أيضا منفتحا على أفكارهم. أكمل خالد السلام وخليل الجزائري سنتهم التدريسية الاكاديمية واستقالا من منصبيهما، وفي تموز قبل الجزائري منصباً جامعياً في العراق، بينما عاد خالد السلام في كانون الأول 1992(206). ولكن في الوقت الذي عادا فيه إلى العراق، كان النظام مسيطرا بشكل أكثر إحكاماً، وتدهورت علاقتهما بالبعثيين، على الرغم من عدم وجود اصطدام واضح. بعد أسبوع من عودته تعرضت سيارة خالد السلام إلى حادث انفجرت فيه بشكل غامض وقتل جميع أفراد عائلته وقد أصيب بحروق شديدة وبقي في المستشفى حتى نهاية حزيران، عندما حصل بعدها على اذن بالسفر إلى باريس. وبعد بضعة أيام تم العثور على الجزائري مقطعاً إلى أشلاء في شقته في بغداد، وهكذا فان تجربتيهما مع الدعم الوطني للنظام وصلت إلى نهاية دموية(207). وقد واصل خالد السلام

(204) الملف العراقي، العدد 50 (شباط، 1996) ص 35
(205) نفس المصدر
(206) لقاء أجراه المؤلف مع خالد السلام، ادمنتون، البيرتا (20 تموز 2002)
(207) المساء (الجزائر، 5 شباط 1996) وطريق الشعب العدد 13 (نهاية أيلول 1993).

بعد ذلك العمل مع مجموعات أخرى وانخرط في الأنشطة الديمقراطية، لكنها كانت خارج العراق.

التقت مجموعة من الناشطين السياسيين العراقيين المستقلين في باريس بين أيام 9 إلى 10 من كانون الأول 1995، مع أكاديميين من بريطانيا وفرنسا لمناقشة الظروف في العراق وأصدروا بياناً يدين

"الآثار الكارثية لاستمرار العقوبات القمعية، والتي كان هدفها الأساسي هو تدمير العراق ومستقبل أجياله، من اجل فرض مخططات اجنبية على شعبنا والمنطقة. إن النظام الديكتانوري والقمعي هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى مستنقع غزو الكويت وعدم قدرة النظام على التعامل مع عواقبه، وإن استغلال العقوبات الاقتصادية كأداة لتحقيق مكاسب سياسية من قبل بعض الدول، وبالخصوص الولايات المتحدة، هو عمل مدان وغير مقبول وطنياً وإنسانياً واخلاقياً. إن اتخاذ إجراءات جادة لرفع العقوبات يتطلب سياسة حكومية (عراقية) ذات مصداقية في تعاملها مع قرارات مجلس الامن الدولي والانفراج في الممارسة الديمقراطية [من قبل النظام] تجاه الشعب وقواتهم الوطنية... كما أن المشاركة الشعبية الفعالة تعني مؤسسات تمثيلية حرة تتطلب ممارسات ديمقراطية تسمح بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والانتقال السلمي للسلطة. ولهذا الغرض، يجب أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية. هذه المؤسسات الديمقراطية هي طريقنا الوحيد لتضامن وطني قوي للوقوف ضد المشاريع العنصرية والطائفية المتداولة حاليا.

شراكة العرب والأكراد في "وطن واحد" وضمان الحقوق الوطنية للأكراد، هي الشرط الأول لصمود العراق وتطوره الديمقراطي"[208].

ردود الحزب الشيوعي العراقي-ق.م على الامبراطورية الأمريكية (1990 حتى الان).

واصل الحزب الشيوعي العراقي-ق.م إصدار البيانات في الثمانينيات والتسعينيات في القضايا الحاسمة التي تواجه الحزب وعلى المشهد السياسي العراقي، وفي أوائل آب من عام 1990 تداول عددا من البيانات التي تناقش الغزو العراقي للكويت.

---

(208) القدس العربي (لندن، 14 كانون الأول 1995).

"لقد منحت الأزمة الكويتية حجة لقوات الولايات المتحدة لاحتلال العربية السعودية في محاولة لإحياء حلف بغداد القديم. ولكن بسيطرة عسكرية أمريكية مباشرة... إن أزمة الكويت تدشن حقبة ما بعد الحرب الباردة...عصر السيطرة الإمبريالية الأمريكية على الرأسمالية السوفييتية القبيحة... لقد أظهرت الراسمالية السوفييتية اعتمادها على الإمبريالية الأمريكية عندما دعمت الغزو الأمريكي ضد العراق...وبهذه السياسة الذليلة فإنهم [الاتحاد السوفييتي] أسقطوا آخر "اقنعة التقدمية عن وجههم القبيح"(209).

دعت البيانات جميع الشعوب العربية إلى الإطاحة بالنظم العربية المشاركة في العدوان الإمبريالي الأمريكي ووضع نهاية لـ"الظروف الفاشية ووسائل القمع والإرهاب...التي تكبل قدرة الشعوب العربية على مقاومة العدوان والعوائق التي تحول دون الديمقراطية، وللوقوف بوجه التحديات الإمبريالية –الصهيونية ". مع اشتداد الحرب الجوية على العراق، وتدمير القوات الأمريكية وحلفائها للبنية التحتية العراقية وعدم إظهار أي تردد في استهداف المدنيين نشر الحزب الشيوعي–ق.م بيانا آخر نص على: -

"إن أعمال الكراهية ضد العراق، وقبل كل شيء آخر ضد جماهير شعبه، بغض النظر عن طبقتهم...حتى قبل نظام صدام حسين...الذي خلق بمخططات أمريكية وأديم بالتسليح الأمريكي، واستمرت بإساءاتها لإرهاب الشعب العراقي... وبمعونة المساعدات الأمريكية.... وكذلك حرب النظام العدوانية ضد إيران والتي تسببت بها الولايات المتحدة وحلفائها وعملائها الدوليين...لم يعد سرا أن السفيرة الأمريكية في بغداد هي من شجعت صدام على احتلال الكويت...لاستغلال ذلك كذريعة لاحتلال الولايات المتحدة لمنطقة الخليج، من اجل تدمير العراق واستعباد شعبه...إن الغزو الأمريكي لا يستهدف العراق وحده بل أيضا كل الدول العربية ودول المنطقة"(210).

ودعا الحزب الشيوعي–ق.م مرة أخرى، الشعوب العربية، إلى الثورة ضد مضطهديهم، وهم كل من الغرب الرأسمالي و"الرجعيين" الإقليميين، واضعاً التجربة العراقية ضمن التجربة السياسية العالمية الأوسع:

"إن بلدنا يتعرض الآن لعدوان إمبريالي جديد يتمثل هدفه الأساسي تجزئة العراق وتفكيك بنيته السياسية...من أجل ضمان سيطرة أمريكية دائمة على ثروة المنطقة النفطية، وإجهاض أية جهود

(209) بيان الحزب الشيوعي العراقي -القيادة المركزية (الأزمة الكويتية) أوائل آب 1990

(210) بيان الحزب الشيوعي -القيادة المركزية (يجب على شعبنا ان يتصدى لهزيمة الغزو الأمريكي الصهيوني وإنقاذ الامة: يجب على الشعب العربي ان يستيقظ من اجل الإطاحة بحكومات العار والخيانة"(18 كانون الثاني 1991).

وطنية تقدمية نحو التقدم العلمي والمدني في العراق، والبلدان العربية، والدول الإسلامية. إن الحملة الجوية الأمريكية في كردستان وتشجيع العناصر الرجعية [في جميع أنحاء المنطقة] ستفتح الباب لتدمير العراق وإنشاء عدد من الدويلات الاقطاعية الصغيرة والتي ستكون متورطة باستمرار في صراع مع بعضها البعض، وجميعها تحت سيطرة واشنطن وتل أبيب كما حدث في لبنان ويوغوسلافيا" [211].

وأضاف بالقول أن:

"ما ميز هذا العدوان الأخير عن سلسلة الحروب كان تنفيذه للعقوبات الاقتصادية الدولية والتجويع والدمار الكامل للمجتمع العراقي في محاولة لتفكيك وحدة البلاد بالتحريض على العنف الطائفي، واستخدام المرتزقة واللصوص من النظام القديم الذين انخرطوا وروجوا للطائفية الشيعية والسنية، والذين يعيشون على بؤس الشعب الكردي... إن سبب اشعال قوى الإمبريالية وعملائهم في الجزيرة العربية والخليج نار الطائفية ليس واضحاً...إنهم يعرفون جميعاً من سيحترق أولا بلهيبها... أي شيوخ العربية السعودية والخليج... الذين يمارسون أسوأ أشكال الاضطهاد الطائفي ضد شعوبهم، وخاصة الأقليات الشيعية في العالم اليوم"[212].

منذ هذه اللحظة فما بعدها تركزت أنشطة الحزب الشيوعي-ق.م ولاسيما أنشطة نجم محمود على تشكيل "تجمع العراقيين ضد الحرب والحصار" وهي جبهة تقدمية واسعة من المعارضة اليسارية والديمقراطية، للتعامل مع الظروف الرهيبة الموجودة في العراق في اعقاب حرب الخليج عام 1991. وبعد الغزو الأمريكي واحتلال العراق عام 2003 تحولت هذه الجبهة إلى (الديمقراطيون العراقيون ضد الاحتلال IDAO). وقد استمرت مجموعة الديمقراطيين العراقيين ضد الاحتلال بإصدار جريدة الغد باعتبارها "صوت اليسار العراقي" وبدأت بنشر مجلة الكترونية. وشملت أهداف المجموعة:

" دعم وتسهيل كفاح الشعب العراقي...وإنقاذ العراق من الاستعمار الأنكلو-أمريكي...وإقامة حريات ديمقراطية في جميع جوانب الحياة العامة...والقضاء على الاحتلال المقيت...ومعارضة محاولات وضغط قوى الاحتلال لتشكيل أحزاب سياسية مصطنعة مرتبطة به...والقضاء على بقايا نظام

---

(211) بيان الحزب الشيوعي-القيادة المركزية (المؤامرة الأمريكية لبلقنة العراق) (نهاية آب 1992)

(212) نفس المصدر.

صدام الدموي، وضمان عدم نجاح الهياكل الجديدة للقمع..وإعادة إعمار البنية التحتية [للبلاد] بأياد عراقية لتأمين الاحتياجات المستقبلية للتنمية [للعراقيين] وليس للشركات الأجنبية"(213).

بعد فترة وجيزة من الاحتلال في 26 تموز 2003 قدمت مجموعة (الديمقراطيون العراقيون ضد الاحتلال) ورقة مناقشة إلى ندوة في لندن تتناول الوحدة الوطنية والقضايا التي تواجه الشعب العراقي والقوى السياسية التقدمية. ودعت إلى إنهاء الاحتلال وإقامة حكومة منتخبة في عراق حر وديمقراطي وموحد. ودعت أيضا إلى إجراء انتخابات حرة في أقرب وقت ممكن من أجل (أ) اختيار حكومة تمثل إرادة الشعب العراقي وتوفير ضمانات دستورية لحماية الحقوق الوطنية والدينية لكل الشعب في إطار عراق موحد ومتحد (ب) يتم في الفترة الانتقالية اختيار ممثلين مستقلين عن قوات الاحتلال، من أجل صياغة دستور علماني جديد والتحضير لانتخابات عامة حرة (ج) المطالبة بتعويض مناسب من الولايات المتحدة وبريطانيا عن الوفيات والدمار نتيجة لقصفهم البربري عام 1991. كما دعت إلى تكوين هيئة مستقلة للتحقيق في النهب المنظم للدولة العراقية بعد الاحتلال، ودعت أيضا الشعب العراقي للتعامل مع آثار ما بعد نظام صدام حسين لضمان حقوق الإنسان في توجه تصالحي.

في افتتاحية الغد في تشرين الأول بعنوان "الفيدرالية في جنوب العراق" رفضت المجلة أيضا مفهوم الفيدرالية في الجنوب. وأضافت آلافتتاحية بأن مثل هذه الفيدرالية كانت مخططا أمريكيا "لتقسيم البلاد من اجل تفكيك العراق" وهو مماثل للمخطط البريطاني في العشرينيات والذي "قصد فصل البصرة والعمارة والناصرية عن [العراق]". وفي آذار من عام 2004 أصدر الحزب الشيوعي-ق.م بيانا آخر حول استمرار الاحتلال، معيداً التاكيد على حرصه على وحدة العراق ورفضه للخطط الأمريكية. يستمر الموقف الوطني القوي للحزب الشيوعي العراقي-ق.م حتى هذا اليوم، على الرغم من تضؤل فعاليته في بيئة مفتتة من التوترات الطائفية المتصاعدة.

(213) www.idao.org/2004/10/blog-post.html, accessed 2 February 2005

لقد دعت الغد إلى جبهة موحدة لإجراء انتخابات ديمقراطية حرة في كانون الثاني عام 2005 "تحت إشراف الهيئات الدولية و[مع] جدول زمني لانسحاب قوى الاحتلال"[214]. وحذرت الغد أيضا من أن الانتخابات التي تنظمها وتسيطر عليها الولايات المتحدة يمكن أن تؤدي إلى "**حرب أهلية تصنعها أياد عراقية وتديرها سلطات الاحتلال**"[215].

---

(214) الغد، المجلد 25، العدد 23 (29 أيلول 2004)
(215) نفس المصدر، العدد 26 (22 تشرين الثاني 2004).

القسم السادس

الأزمة

تفكك ام تجدد؟

حينما عقدت اللجنة المركزية مؤتمرها الحزبي الرابع في منطقة (زاويكه) على الحدود العراقية – الإيرانية من 10 إلى 15 تشرين الثاني عام 1985، وجدت نفسها منقسمة مرة أخرى على أهداف واتجاه الحزب. لقد غدا الانشقاق في اللجنة المركزية إلى مجموعتين متميزتين على أسس الانتماء العرقي واضحاً في الاجتماع الموسع من حزيران إلى تموز 1984، وتبلور عام 1985 في المؤتمر. فقد تجمع الاكراد حول السكرتير العام عزيز محمد، بينما تجمعت المجاميع العربية تحت قيادة باقر إبراهيم الموسوي عضو المكتب السياسي، وعامر عبد الله، ومهدي الحافظ، ومهدي عبد الكريم، ونوري عبد الرزاق، وماجد عبد الرضا، وعدنان عباس، ومحمد حسن مبارك، وعبد الوهاب طاهر. وبالإضافة إلى العداوات الشخصية بين الكتلتين، كان هناك أيضا انقسام واضح بين القيادة في داخل العراق وتلك الموجودة في الخارج والتي أدت إلى تفاقم خلافاتهم السياسية.

وكان الموضوعان اللذان يقسمان الحزب هما ما اذا كان يجب منح الأولوية مباشرة إلى الإطاحة بالبعث أو إلى الدفاع عن البلاد في الحرب المستمرة مع إيران. قاد زكي خيري الفصيل الذي يدعو إلى تركيز أنشطة الحزب ضد إمكانية الاحتلال الإيراني للعراق[1]. وأدى الخلاف إلى طرد العديدين من الكتلة العربية، وتخفيض حجم اللجنة المركزية من أربعة واربعين عضواً تم انتخابهم في المؤتمر الثالث، إلى أربعة وعشرين فقط، كما أعلن أن عشرين عضواً من اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر الثالث لن يترشحوا لإعادة الانتخاب. وتم طرد بهاء الدين نوري ونوري عبد الرزاق حسين ومهدي الحافظ ومحمد

(1) رحيم عجينة (الخيار المتجدد) بيروت، دار الكنوز الأدبية،1998 ص 191ولقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينة، لندن، (18 نيسان 1995).

نايب عبد الله، وماجد عبد الرضا، وثابت حبيب العاني، وجميعهم أعضاء قدماء في اللجنة المركزية، إما بسبب اتهامهم بانهم عملاء للحكومة العراقية، أو لأنهم وصفوا بأنهم تحريفيون يمينيون. وأعيد انتخاب ستة عشر عضوا فقط من الموالين من أعضاء اللجنة المركزية القديمة. أما باقر إبراهيم الموسوي فلم يرشح نفسه لـ اللجنة المركزية، وأبعد آخرون بزعم عدم امتلاكهم لصفات قيادية. وخول السكرتير العام "**باختيار عشرة أعضاء إضافيين إلى اللجنة المركزية كما يشاء، بشرط واحد، أن يكونوا من مناطق الجنوب أو الوسط في البلاد، وأن يكونوا من أصل عربي أو راغبين في الانتقال إلى تلك المناطق**"[2].

وأعيد اختيار رحيم عجينة كأحد أعضاء اللجنة المركزية، وفي النهاية غدا واحدا من الأعضاء السبعة في المكتب السياسي. ومع الانقسام العرقي العميق في الحزب، كان ينظر إليه على أنه معتدل وبمراجعته لتلك الفترة لاحظ: –

"**أدركت متاخرا، انني كنت رمزياً عربي، لديه علاقة جيدة مع العديد من المجاميع الكردية، وكنت دائما على استعداد لإيجاد توافق بين الفصائل المختلفة في كلا الحركتين، لقد كنت لين العريكة، لكنني في بعض الأحيان يصعب علي فهم أن البعض في قيادة الحزب يمكن أن يكونوا مدفوعين بالمكاسب الشخصية بهذا الشكل. ولكن كانت لدي شكوكي فيما يتعلق بالإفلاس الفكري للعديدين في القيادة، وليس أقلهم [عزيز محمد] الذي ما كان يتواجد في البلاد أبداً، خلاف ما يفترض به أن يفعله كقائد الحزب**"[3].

كانت نتيجة المؤتمر الرابع للحزب فوضى داخل الحزب الشيوعي–اللجنة المركزية، فقد نقل المتمردون من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وأعضاء آخرون مفصولون قضيتهم إلى الكادرمباشرة، ولفتوا انتباههم إلى الممارسات غير الديمقراطية للسكرتير العام. حتى انهم ذهبوا إلى حد اتهامه بـ "الخيانة" و"الغش" وانتهاك عدد من اللوائح الداخلية للحزب، فضلا عن التلاعب وتزوير نتائج المؤتمر الرابع للحزب والذي كان مؤتمراً صورياً. وأشاروا كدليل على ذلك، إلى أن حقيقة أولئك الذين تم فصلهم كانوا معروفين لسنوات طويلة بأنهم شخصيات مهمة في قيادة الحزب الشيوعي–اللجنة المركزية.

(2) رحيم عجينة (الخيار المتجدد) ص 192 -193
(3) لقاء أجراه المؤلف مع رحيم عجينة، لندن (18 نيسان 1995)

" لم تكن خبرتي السابقة مع بعض أعضاء المكتب السياسي خالية من المعاناة الحقيقة. وهذا في جوهره، نابع من البيروقراطية والغلو السائدة داخل الحزب، وهو ما دمر حرية التعبير داخل الحزب، وأدى إلى انعدام النقد بشكل عام في التعامل مع الممارسات [الفاسدة]...بحجة أن التعامل مع هذه القضايا سيؤثر سلبا على الحزب ونشاطاته، وتلك النشاطات لم تكن مجهولة من قبل السكرتير العام ولا من أعضاء المكتب السياسي"[4].

جاء أحد الردود المبكرة على الفصل من ماجد عبد الرضا في تعميمات لكادر الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية ابتدات في أوائل تشرين الأول عام 1985. وأدى نشر تلك التعميمات في العديد من وسائل الإعلام، سواء خارج العراق أو المنشورات السرية للحزب داخل البلاد إلى ظهورها للعيان. وهذا الانكشاف عزز المكانة الخاصة لماجد عبد الرضا، التي تحققت من خلال شخصيته والمناصب القيادية التي شغلها في الحزب لأكثر من نصف حياة الحزب، وتابع ماجد عبد الرضا هذا الأمر حتى تشرين الثاني من عام 1986 حينما أعلن

"خلال السنوات القليلة الماضية، تصاعدت فجوة بيني وبين قادة الحزب الآخرين والسبب في ذلك هو الخلاف في الرأي حول عدد من القضايا المهمة...منها بعض جوانب السياسة العامة للحزب، خاصة وسائل الكفاح المسلح والنشاط العلني للحزب. والبعض الاخر كان... ملاحظات بشأن برنامج الحزب وكل هذا له علاقة بنهج الحياة الداخلية للحزب. وهذه الفجوة قد توسعت بعد المؤتمر الرابع... بسبب النوايا المسبقة للتحكم بتركيبة ذلك المؤتمر. وفي تعميم "سري وشخصي" للجنة المركزية يعود إلى 26 كانون الأول 1984، تم بشكل واضح طرح مقترح يتضمن أسماء المشاركين في كتلة داخل اللجنة المركزية، ويشير إلى سبل احتواء واستئصال هذه الكتلة...... بعد ذلك وفي التاسع من تشرين الأول عام 1986، فصلت والغيت زمالتي.... وكعضو في اللجنة المركزية لمدة 21 عاما وعضو في الحزب لمدة 31 عاما...أنا لست بنادم على ذلك. لقد شاركت في الأعمال التحضيرية للمؤتمرين الثاني والثالث...ولم اشارك أبداً في تحركات أية جماعة منشقة، بل على العكس،دأبت دائما على الدفاع عن وحدة الحزب"[5].

---

(4) رحيم عجينة (الخيار المتجدد) ص 194

(5) ماجد عبد الرضا (رسالة مفتوحة نحو حل شامل لأزمة الحزب: حماية وحدته وتقويته على أساس الشرعية والمبادئ وأولوية حياته الداخلية) مخطوط غير منشور (كانون الأول 1987) ص 11.

وقدم ردا أكثر تفصيلا في كانون الأول من عام 1987 في شكل رسالة مفتوحة إلى الكادر. تحدث فيها عن تدهور الحزب بعد أن أصبح تحت سيطرة السكرتير العام والمكتب السياسي قائلا أنه "**كان في أيدي عدد محدود من أعضاء اللجنة المركزية للحزب**" وحدد بدقة "الأخطاء الجسيمة" لقيادة الحزب في عدة مجالات. ففي المجال السياسي شدد على أن قيادة الحزب ومن اجل المكاسب الشخصية وليس من منطلق مبدأي استخدمت "عبارات ثورية" بدلا عن التحليل الواقعي، مثلا حينما أنخرط الحزب الشيوعي العراقي في الكفاح المسلح السابق لأوانه والذي دار بين قوى كردية متخاصمة بدلا من االعمل المضاد للنظام وادت إلى خسارة ربع قوات الأنصار. كما شدد على موقف الحزب المتناقض بشأن الحرب العراقية الإيرانية، والتي يرى أنه أعطى الأولوية لمعارضة النظام على القضية الوطنية – على الرغم من أنه أدان الانتهاك الإيراني للاراضي العراقية، ورفض نوايا إيران التوسعية المعلنة فيما يتعلق بالعراق. لكن هذا الموقف لم يتبلور في سياسة واضحة تعمل على إنهاء النزاع الفوري، وإدانة إيران بصراحة، التي كان هدفها الأساسي"مصادرة حق شعبنا في اختيار النظام السياسي الذي يريده وفرض حكومة إسلامية بالقوة، ولا هو أدان العدوان الإيراني، دعما للدفاع عن استقلال العراق وسيادته الوطنية وحقه في حماية البلاد من الاحتلال الإيراني"[6].

واكد على المستوى التنظيمي على

"ظاهرة البيروقراطية، وعبادة الشخصية، والسيطرة التي لم نختبر مثلها في تاريخ حزبنا كله. أن العصبة الصغيرة من القيادة فرضت اوامر وقرارات اعتباطية من القمة في تجاهل لمبدأ القيادة الجماعية...وكل هذا كان في كثير من الاحيان خاضعا للنزوات الشخصية والمحسوبية وتشجيع السلوك الخانع...وكان هذا مصحوبا بالانتقام من أولئك الذين يرفضون تلك الشروط عن طريق، الابعاد والطرد والتجميد من الحزب"[7].

(6) نفس المصدر
(7) نفس المصدر ص 13

كما ادان النهج الشوفيني (المعادي للعرب) لدى السكرتير العام والجماعات الكردية وسيطرتهم على اللجنة المركزية[8] مستشهدا على سبيل المثال بقيامهم بمعاقبة أعضاء الحزب الذين لا يعجبونهم بإرسالهم إلى قوات الأنصار[9].

وأشار عبد الرضا إلى أن القيادة رتبت المؤتمر الرابع بالكامل، حتى انها أبقت اللجنة المركزية غير عارفة بترتيباتها، تحت ستار "التدابير الأمنية". وشكك في شرعية مؤتمر الحزب الرابع لأن المندوبين لم يتم انتخابهم "**ولم يتم التشاور مع منظمات الحزب أو حتى إخبارهم عن [المؤتمر] في بعض الحالات**"[10]، وطبقا لعبد الرضا فان "**سبعة من أعضاء اللجنة المركزية، وهم ربع عدد أعضائها، لم يتم حتى دعوتهم إلى المؤتمر، واتخذ قرار من جانب واحد عشية المؤتمر من قبل أولئك المسيطرين في اللجنة المركزية لتقليص عدد الأعضاء في اللجنة المركزية إلى خمسة عشر فقط**"[11]، فضلاً عن ذلك، تم فصل نصف أعضاء اللجنة المركزية من اللجنة المركزية الجديدة، وهذا النصف (المفصول) هم من العرب. "**ومنح السكرتير العام سلطات استثنائية لأضافة الأصوات اللأزمة لاختيار عشرة أعضاء آخرين إلى اللجنة المركزية الجديدة**"[12] بالإضافة إلى ذلك "**لم يسمح بمناقشة جادة لوثائق الحزب الأساسية**"[13]، ولم يتم حتى الإعلان عن نتائج الانتخابات في المؤتمر. هكذا وسم عبد الرضا المؤتمر الرابع بعدم الشرعية ودعا إلى إبطاله[14].

نتيجة لهذا الاضطراب، تكاثرت المجاميع المنشقة، وبدأ الكادرالشاب الذي خاب امله في القيادة السياسية للحزب، ويعيش تحت تهديد النظام البعثي، وفي غياب قيادة ذات مصداقية، بتشكيل منظمات منشقة. وصفت إحدى هذه المجموعات نفسها بـ (منظمة فهد الثورية). ظهرت هذه المجموعة في منتصف عام 1985 ونشرت صحيفة تسمى (المناضل الشيوعي) ووصفت الصحيفة نفسها بانها تعميم داخلي، حيث دعت إلى رفض القيادة القديمة التي كانت غير قادرة على الوفاء بتطلعات الشيوعيين العراقيين الملتزمين

---

(8) نفس المصدر ص 14
(9) نفس المصدر
(10) نفس المصدر ص 18
(11) نفس المصدر ص 20
(12) نفس المصدر ص 21
(13) نفس المصدر ص 22
(14) نفس المصدر ص 23 -30

بمزيد من الممارسة الديمقراطية داخل الحزب. وفي الواقع دعت إلى حزب ماركسي لينيني جديد كلياً **"يجب أن نعمل يداً واحدة، ويجب أن نعمل بجد وعزيمة لخلق الظروف الضرورية لتجربة عراقية جديدة، ممثلة ببناء حزب معاصر للطبقة العاملة من خلال محاكاة لينين وروح فهد الثورية"**(15).

مجموعة أخرى من تلك المجاميع كرست نفسها لتحدي قيادة الحزب وقد أصدرت تعميما في نفس الوقت تقريبا، على نفس المنوال بعنوان (الثوري) والتي أعلنت انها موجهة للشيوعيين العراقيين ودعت إلى إعادة بناء الحزب الشيوعي العراقي والذي أصبح الان: -

"يعاني من أزمة وصلت به إلى نقطة النهاية، والتي كانت نتيجة مباشرة للانتهازية اليمينية التي تغلغلت في جميع مجالات العمل السياسي، وفي المجالات الفكرية والتنظيمية والشعبية... ولهذا نحن ندعو إلى إعادة بناء حزب الطبقة العاملة".

وطبقا لمجموعة الثوري، فان الحزب كان الان في معركة بين عصبتين، أحداهما كانت "أولئك الذين تهيأوا، ونجحوا في معالجة [شرعيتهم]، وكل امتيازاتها التي تضمن لهم [الحق في] تولي أية مسؤولية وفي كسب الاتباع"، والمجموعة الثانية التي ألقت عليها المجموعة الأولى تبعة جميع النتائج السلبية والأخطاء اليمينية، بعد أن لجأت [زورا] إلى "ارتداء عباءة الثوار" لكسب المزيد من المؤيدين(16). ورفضت مجموعة "الثوري" كلا الفصيلين المتناحرين على انهما متساويان في المسؤولية في التسبب في فوضى الحزب.

وعلى الرغم من أن الحزب شهد المزيد من الانقسامات، لكن استمر الفصيل الذي تحت قيادة عزيز محمد في أن يكون المجموعة المعترف بها من قبل الاتحاد السوفييتي. لقد غدت الانشقاقات والانقسامات هي القاعدة، وأصيب الحزب بالشلل الفعلي. وإضافة لهذا الاضطراب، عقد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في موسكو في شباط من عام 1986، حيث تم الأخذ فيه بسياسة البيريسترويكا الجديدة (إعادة الهيكلة الاقتصادية)، ورأى الحزب الشيوعي العراقي انها لم تكن سوى كلام إنشائي

(15) المناضل الشيوعي، المجلد 2، العدد 11 (تموز 1986) ص 11
(16) الثوري، العدد 3 (1986) ص 2

سوفييتي تقليدي. وهكذا وبسبب الولاء التقليدي للاتحاد السوفييتي، فقد عامل تقرير عزيز محمد في اللجنة المركزية للمؤتمر الرابع، البيريسترويكا كما لوكانت مرتبطة فقط بالشؤون السوفييتية الداخلية ولا علاقة لها بالوضع العراقي[17].

الحزب الشيوعي العراقي وكردستان

هناك خمس قوى رئيسية تمثلت تاريخيا في المنطقة الكردية شمال العراق وكانت: - الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك)، وحزب استقلال كردستان (باسوك)، والحزب الشيوعي العراقي. كل واحدة من هذه المجاميع كانت تسيطر على مناطق معينة في كردستان العراق، فالحزب الديمقراطي الكردستاني في بهنديان، والاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي في أربيل. حافظ الحزب الشيوعي العراقي بشكل عام على علاقة جيدة عموماً، وأحياناً غير مستقرة مع المجاميع الأخرى، مع أنه كانت لديه علاقة خاصة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب تشابه توجهاتهما الأيديولوجية التقدمية فيما يتعلق بالقضايا الكردية. وقد بذلت محاولات لجمع كل المجموعات الكردية النشطة في نوع من تنظيم "جبهة كردية" بعد منتصف الثمانينيات. وتكثف هذا الجهد بعد أن فشل الاتحاد الوطني الكردستاني في إقامة علاقته الخاصة مع الحكومة المركزية البعثية عام 1985. وبالتالي انهارت الهدنة بين الاتحاد الوطني الكردستاني وبغداد، وتصاعد القتال بسرعة، وجرّ الاتحاد الوطني الكردستاني بقوة إلى داخل حضيرة المعارضة.

(17) الثقافة الجديدة، المجلد 33، العدد 4 (كانون الثاني 1986) ص 76

لقد حاول الحزب الشيوعي العراقي أن يتوسط في شكل من اشكال التوافق بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني ، على امل أن تتحسن تدريجيا العلاقات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني كذلك. حتى في الوقت الذي استمر فيه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بمغازلة النظام البعثي، فان الحزب الشيوعي العراقي كان يعتقد أن وجهات نظر حزب الاتحاد الوطني "المتغيرة والمؤقتة" ولايمكن أن تغدو في النهاية داعمة للنظام الشوفيني في بغداد و[بدلا عن ذلك، سيجبر الاتحاد الوطني الكردستاني] على العودة إلى (الجبهة الوطنية الديمقراطية) (جوقد) المعارضة، وحيث ستصل المفاوضات مع النظام إلى طريق مسدود تجبر الاتحاد الوطني الكردستاني على تأكيد معارضته للنظام[18]. وبالفعل انقلب الاتحاد الوطني الكردستاني في نهاية عام 1984 ضد الحكومة العراقية، محفزاً الحزب الشيوعي العراقي للعمل لإعادته مرة أخرى إلى حظيرة (الجبهة الوطنية الديمقراطية) جوقد.

بدأ الاتحاد الوطني الكردستاني بعد ذلك بوقت قصير، المفاوضات مع الحزب الشيوعي العراقي، تسمح بجمع الأكراد معا تحت راية "الجبهة الكردية" مع دعوة الحزب الشيوعي للإنضمام. إن الدور التصالحي الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي سمح لسبعة أحزاب كردية هي (الحزب الاشتراكي الكردستاني - حسك، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني - حشدك، وحزب استقلال كردستان- باسوك، واثنين من الأحزاب الصغيرة) بتأسيس الجبهة الكردية في 12 أيار 1988. وبالإضافة إلى دوره التصالحي كان من المأمول أن يصبح الحزب الشيوعي العراقي القوة المنسقة، التي تعمل كجهة اتصال بين التجمعات السياسية العربية العراقية والاكراد العراقيين، وهو الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في الجبهة عام 1957[19]. لتسهيل كلٍ من دوره الفريد وعضويته غير الكردية، استثني الحزب الشيوعي العراقي من الانضمام إلى أية تحالفات أخرى[20].

---

(18) رحيم عجينة، الاختيار المتجدد ص 196

(19) نفس المصدر ص 201

(20) نفس المصدر ص 204

الحزب الشيوعي العراقي والبيريسترويكا

على الرغم من محاولات الحزب الشيوعي العراقي-اللجنة المركزية لأن يبدو متكيفاً مع إعادة الهيكلة الواردة في بيريسترويكا الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، لم تؤد فعلاً إلى إعادة توجيه كاملة للإسلوبه في اتخاذ القرارات. وبدلا عن ذلك أدخل بعض التغييرات التجميلية من خلال فتح باب المناقشة ظاهرياً، والتي سمح بها لأول مرة لكل الكادر، وكذلك الجمهور، بالوصول إلى الوثائق الأساسية لبرنامج الحزب ولوائحه الداخلية المقترحة. وهكذا كان رد الحزب الشيوعي العراقي تجاه البيريسترويكا يدور حول العيبين التنظيميين في أسلوب ونهج قيادته، والتي كانت في جميع الأوقات متشبثة بأسلوب الأوليغاركي القديم في صناعة القرار. وطبقا لشهادة رحيم عجينة عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لزمن طويل فانه: -

"حينما اختير غورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي السوفييتي، بدأت التقارير تصل إلى العراق...من القيادة في الخارج حول كيفية استجابة الحزب الشيوعي العراقي للتوجيهات الجديدة من موسكو... وباعتبارنا جهازا حزبيا مسؤولا عن التنظيم الحزبي، قمنا بتنظيم اجتماعات تثقيفية عقائدية للأعضاء، والتي تشمل الحركة الشيوعية العالمية كاحد موضوعات التثقيف. وعقدنا الندوات لتشخيص التحولات العالمية من خلال مسيرة الحركة الشيوعية...ومناقشة التغيرات في أحزاب مختلف، بما فيها القضايا والاسئلة (الجديدة) التي أثيرت ضمن الحركة، بالإضافة إلى أحدث المواقف حول المبادئ الفكرية والتنظيمية (للحركة)...ثم بدأنا نتلقى من اتصالاتنا مع الحزب الشيوعي السوفييتي المواقف كما كانوا يطرحونها في مجلة قضايا السلم والاشتراكية (World Marxist Review) وفي مؤتمراتهم. ثم وصلتنا مجلة (النهج) و(الثقافة الجديدة) ومجلات أخرى كانت مليئة بالمناقشات التي تمحورت حول البيريسترويكا... بعد ذلك وصل أعضاء قيادات الحزب (في الخارج) واخذوا ينظمون المحاضرات والندوات حول التغير في الشيوعية والأفكار الجديدة [الصادرة من موسكو]...لقد كان الضغط قويا جدا على الجميع تقريبا بسبب تقليدنا الاعمى الذي عانينا منه دائما. لقد كانت لدي تحفظات تجاه التطورات التي جاء بها غورباتشوف، لكنني لم أستطع التعبير عنها علنا، والان أقول للحقيقة انها لم تكن خافية على قيادة [الحزب] ولا عن كوادره... وفي آخر اجتماع للجنة المركزية حضرته في أيار عام 1988 عرضت مداخلة حول ظروف البلدان الاشتراكية وختمت وجهة نظري بالقول... "انني اعترف لكم بان ما يقوم به

غورباتشوف وغيره من القادة السوفييت لااستطيع فهمة و[هو] فوق طاقتي وقدراتي الاستيعابية وانني أرفضه من أعماق قلبي"[21].

بحلول أواخر الثمانينيات بدا أن الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية قد تحول إلى ملحق للجبهة الكردية، وبشكل عملي قد وقع تحت سيطرة جناحه الكردي. كان هذا التغيير بسبب مزيج من ضغط الحزب الشيوعي السوفييتي[22]، وانعزال الحزب في المناطق الشمالية من العراق، وموقف الحزب الخانع في الوسط السياسي الكردي. بحلول أوائل عام 1988 تحولت حركة الأنصار إلى مجرد "نشاط تحت الجناح الكردي للحزب [فقط]، فقصقصها وقاد في النهاية إلى إلغائها[23]. وبعد أيار من عام 1988 جعلت اللجنة المركزية رسميا (الأنصار) جزءاً من الفرع الكردي وقامت بتفكيك مكتبه العسكري المركزي المستقل[24].

مع اندلاع حرب الخليج عام 1991، كان الحزب قد ضعف إلى حد كبير داخل البيئة السياسية العراقية، وكان محصورا - في معظم الأحيان- بالعمل فقط داخل المناطق الكردية، وتم تهميشه بشكل أكبر من خلال خضوعه للاجندة السياسية الكردية. ومع إقامة سكرتيره العام والكثير من أعضاء لجنته المركزية ومكتبه السياسي في الخارج، في براغ وموسكو، بشكل خاص، فان الانقسامات الداخلية، و[التكريد] وتهم الفساد المستشرية حاصرت الحزب. اجتمعت لجنة تنظيم الخارج بقيادة رحيم عجينة، واللجنة المركزية في براغ في صيف عام 1989 ودعت إلى كونفرنس (مجلس حزبي) في تشرين الثاني عام 1989 لمناقشة وضع الحزب المتدهور، وانخفاض المعنويات، والفوضى التنظيمية الظاهرة التي تكثفت كلها بعد المؤتمر الرابع للحزب. وتمت تهيئة مسودات التقارير للمناقشة في الكونفرنس بما في ذلك (التقرير السياسي) الذي كتبه رحيم عجينة، وكذلك تقرير عن (الإصلاح الديمقراطي) داخل الحزب و"تحسين الهياكل داخل التنظيم الحزبي"، ومكافحة الفساد المستشري عبر تقرير عن (إعادة التنظيم المالي)

(21) نفس المصدر ص 205 -206
(22) نفس المصدر ص 180
(23) نفس المصدر ص 261
(24) نفس المصدر ص 181

والتي كتبتها جميعها زوجة رحيم، عجينة بشرى برتو. كما أشار عجينة في تقريره إلى: -أن

" الانتكاسة الأخيرة التي تعرض لها الحزب وقوى المعارضة الكردستانية بعد وقف القتال بين العراق وإيران، والحملة الفكرية والدعائية المكثفة التي يتعرض لها الحزب من قبل الديكتاتورية البعثية بالإضافة إلى [العناصر] المخربة من اليمين واليسار على حد سواء اسفر عن [توعك] فكري للحزب...واعتمد إلى حد كبير على قوة [السلوك الفكري] للأعضاء وتنظيم الحزب وكذلك الهيكل التنظيمي للحزب ولايمكن وقف الانقلاب والتفكك الداخلي.

ان وحدة الحزب وسياسته الاستراتيجية والتكتيكية ومستقبله موضع اهتمام وقلق الرفاق والهيئات الحزبية على مختلف المستويات، وتجري المناقشات والصراعات الفكرية، في داخل وخارج الحزب، بين الحزبيين ومع غير الحزبيين... إن [السماح] بالتحليل العلمي وتشخيص الفشل والمشاكل [في الحزب]... إن المرارة التي يشعر بها رفاقنا يجب أن لاتدفعنا إلى نظرية أحادية الجانب...لقد أصبحت الانهزامية وخيبة الامل شائعة للغاية بين رفاقنا وكادرنا الأصغر سنا وتتجسد في الهجرة واللجوء السياسي في السويد - والاستقالة من الحزب والتردد عن العمل الحزبي.

ان (الكادر الشاب) بحاجة إلى طريقة سريعة للتغلب على الديكتاتورية [البعثية]، وبالتالي فانهم وضعوا كل آمالهم على حركة الأنصار، وبالاستدلال، الحركة الكردية... في هذه الظروف فان الحزب لايستطيع تحقيق أي شكل من اشكال النصر السياسي...ما نأمل تحقيقه هو الوضوح في الفكر، والوحدة الفكرية وصلابة منظمة الحزب.... والذي سيتطلب مضاعفة جهودنا الشاقة"[25].

لقد سمح أعضاء المكتب السياسي بمواصلة إجراءات عقد الكونفرنس على الرغم من عدم ارتياحهم المتزايد بشأن محتوى التقارير. ما أزعجهم بشكل خاص كان "التقرير السياسي" لعجينة، والذي فسر على أنه هجوم غير مباشر على قيادة الحزب من خلال مناقشته التوجه الشوفيني بين أعضاء الجناح الكردي[26]. وفضلاً عن ذلك شخص عجينة أربعة كتل من داخل وخارج أعضاء الحزب هي :-(1) مجموعة الجناح اليميني في داخل الحزب، (2) مجموعة يمينية خارج الجهاز الحزبي، (3) اتجاه إداري — وأن يكن مستكناً - مغامراً، وأخيرا (4) مجموعة ماركسية -لينينية التي لم تزل موجودة داخل

(25) نفس المصدر ص 334 -335

(26) نفس المصدر ص 338 -339

الحزب[27]. حضر الكونفرنس أعضاء من الولايات المتحدة وبريطانيا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وألمانيا الشرقية والغربية والسويد وبلغاريا وإيطاليا واليونان وأستراليا، وحضر حتى السكرتير العام عزيز محمد والكثير من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

على الرغم من أن الكونفرنس والتقارير سمحت بالتقييم النقدي العلني للحزب ونشاطاته، لكن المكتب السياسي اعتبر أن أي نقاش في القضايا والسياسات التي هي ضمن نطاق صلاحياته، لغرض تعديلها أو تغييرها هو أمر لا يدخل في نطاق مهام الكونفرنس، كما لا يسمح باتهام قيادة الحزب بارتكاب مخالفات. بعد فترة وجيزة، تثبت توجه الكونفرنس- ادانة أداء إدارة الحزب. غير أن المكتب السياسي اختطف محاضر الاجتماعات، فضلا عن تعميمات نتائج الكونفرنس وبيانه النهائي، حيث قام المكتب السياسي بتعديله قبل نشره على أعضاء الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية. وتم استحداث صحيفة جديدة للحزب ولجنة جديدة وهي (لجنة التنظيم المركزي) والتي تولت مسؤولية جميع الأنشطة السياسية، وتضم أعضاء من اللجنة المركزية المقربين من السكرتير العام، ووضعت اللجنة تحت إشراف المكتب السياسي المباشر[28].

لقد أصبح الشقاق الداخلي واضحا خلال الاجتماع الموسع في تشرين الثاني 1989 حينما **"جرى التهديد من قبل فخري كريم لأي عضو من أعضاء اللجنة الامركزية... ونوه بقدرته على تطيم أي شخص كان وفي أي موقع وغير ذلك من الكلام غير اللائق... أشعر أن المكتب السياسي أهين واللجنة المركزية أهينت... ولم أحصل منه [سكرتير الحزب] على كلمة واحدة"** بسبب صداقته مع السكرتير العام، وقاعدة سلطته الشخصية في المنطقة الكردية. تعرضت معاملات فخري كريم المالية إلى الانتقادات في الكونفرنس، خصوصا تلك المتعلقة بمجلة النهج حيث **"ظهر أن مجلة النهج التي أعلن عند صدورها أنها مجلة الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية...هي استثمار وملكية خاصة تعود لفخري كريم وكذلك مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي"**[29]. وفي النهاية وسع فخري كريم من عملياته لتشمل دار المدى للثقافة والفنون.

(27) نفس المصدر ص 340
(28) نفس المصدر ص 258
(29) نفس المصدر ص 250 ، 266

لقد اعتبر الكادر الخارجي الكونفرنس بمثابة خيبة امل وفشل، لأنه لم يعالج ما يعتبره الكثير منهم القضايا الأكثر الحاحا التي تواجه الحزب[30]. فصحيفة الحزب والقنوات الإعلامية الأخرى والتي أصبح يسيطر عليها الان السكرتير العام والمكتب السياسي واللجنة المركزية لم تغط الكونفرنس إلا بالحد الأدنى، مما جعله حدثاً عديم الشأن. وفي أول اجتماع للجنة المركزية بعد الكونفرنس، اجتماع دمشق، إنتقد مرة أخرى أنشطة "كادر الخارج". مع ذلك رقت اللجنة المركزية واحدا من أكثر أعضائها نشاطا وهو رحيم عجينة، إلى المكتب السياسي على الرغم من انتقاداته.

التحضير للمؤتمر الخامس

كانت السنوات الثمانية بين المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي ومؤتمره الخامس (25 كانون الأول 1993) فترة مريرة وصعبة، القت اثناءها الاحداث الدموية والمتشابكة بظلالها، ليست على الحزب فحسب بل على العراق وشعبه ككل. وشهدت الفترة نفسها تغيرات صاخبة ودراماتيكية على المشهد السياسي الدولي. انتهت الحرب العراقية – الإيرانية دون اقامة سلام عميق الجذور، فبينما كان العراق يتعافى من ذلك الصراع الرهيب، شرع صدام حسين في غزو الكويت المشؤوم في آب عام 1990، وأدى هذا الصراع إلى مزيد من الخراب للعراق من الأسلحة الغربية ومن عقوبات للأمم المتحدة الاقتصادية الشاملة. وأخيراً شهدت تلك الفترة الانتفاضات في آذار من عام 1991 التي أعقبت ويلات حرب الخليج وانتهت بمجازر همجية ونزوح عشرات الآلاف من سكان وسط وجنوب العراق. في موازاة هذه الانتفاضة، كانت واحدة أخرى أكثر نجاحا في كردستان في صيف وخريف عام 1991، أدت إلى القضاء على سلطة بغداد في المنطقة واستبدالها بحكم الأمر الواقع من قبل الجبهة الكردية.

---

(30) نفس المصدر ص 254 -258

على الصعيد الدولي، شهدت تلك السنوات الثمان من الاضطراب تراجع للاتحاد السوفييتي وحلفائه في المقام الأول، ثم انهيار الكتلة الاشتراكية العالمية، وأخيرا زوال الاتحاد السوفييتي نفسه. هذه التطورات تعني بمجملها، عدم التوازن في علاقات القوة الموافق عليها وشكلت تحدياً لشرعية الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وسياساتها القائمة. فتحت حروب النظام العراقي، إلى جانب تفكك الاتحاد السوفييتي، الباب للولايات المتحدة والغرب لتعزيز وجودهم في منطقة الخليج، وهو عامل بارز في السياسة الإقليمية. إن دراسة وثائق المؤتمر الخامس تسمح لنا برصد الخلفية الفكرية والسياسية والتنظمية للحزب والتي في ضوئها ستتحدد مهام الحزب الشيوعي العراقي لاحقاً.

لقد بدأ "تقرير التقرير السياسي والتنظيمي" بسرد التي الاحداث التي وقعت بعد المؤتمر الرابع ثم انتقل إلى تحليل الوضع السياسي والاقتصادي للعراق شارحاً أن: -

"تحولت الفئة الحاكمة (قيادة الحزب الحاكم وكوادره وموظفو الدولة الكبار) إلى برجوزاية كبيرة بيروقراطية وطفيلية. أقامت دكتاتورية من نمط فاشي يقف على رأسها صدام حسين الذي يحكم البلاد بواسطة أجهزة الأمن والاستخبارات التي يرأسها أفراد عائلته وطغمة محدودة من قيادة الحزبوالدولة المدنيين والعسكريين"[31].

بعد تقديم هذه الصورة القاتمة للوضع في العراق، خلص التقرير إلى أن نظام صدام حسين نجا من عزلته السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والحياتية بسبب العوامل التي أبرزها المؤتمر الرابع وهي: -عائدات العراق الكبيرة من النفط وسيطرة النظام على وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية، و"شراء" وسائل الإعلام في الخارج لتضليل الرأي العام المحلي والعالمي، واحتكار النظام للنشاط الحزبي، والنقابي، والجماهيري، والقمع العنيف لكل اشكال المعارضة، والدعم الكبير الذي تلقاه النظام من الكتلة الاشتراكية والغرب في الماضي، وحماسة الإمبريالية في الحفاظ على نظام صدام حسين كوسيلة لابتزاز شعوب المنطقة، وتفرق المعارضة، وأخيرا حقيقة أن أغلب نشاط المعارضة قد اضطر إلى أن يحدث في الخارج.

(31) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الخامس (بغداد: طريق الشعب 1994) ص 32

واكد التقريرسلامة موقف الحزب تجاه الحرب العراقية -الإيرانية، ثم درس غزو الكويت مشددا على موقف الحزب في ذلك الوقت، والذي شمل على حد سواء شجب العدوان على انه انتهاك عرّض المنطقة للمزيد من التدخل الأمريكي، ودعا إلى سحب الاساطيل الأجنبية، والجيش العراقي من الكويت، احتراما لسيادة الكويت. ثم استعرض التقرير الكلفة البشرية والمادية والبيئية الناتجة عن الحرب. أما فيما يتعلق بانتفاضة عام 1991، ذكر التقرير أربعة عوامل مسؤولة عن فشلها في اسقاط نظام صدام حسين في الجنوب وهي: الطبيعة العشوائية للانتفاضة، وفشل قادة المعارضة في أداء دور سياسي وان يكونوا متواجدين في الميدان، وانعدام وحدة مجموعات المعارضة، والافتقار إلى الدعم من قبل الولايات المتحدة ودول الخليج. وفيما يتعلق بالقرارات الدولية التي أعقبت غزو الكويت، أكد التقرير قبول الحزب لمعظمها، مع بعض التحفظات. وقد أشار الحزب أيضا إلى أن عقوبات الأمم المتحدة أصبحت، على اية حال، عبئا مدمرا على الشعب العراقي لذلك فان الحزب: -

(1) دعا إلى رفع عقوبات الأمم المتحدة، وتأمين الغذاء والدواء لأولئك الذين هم بحاجة له، من خلال تجهيز مباشر من قبل الأمم المتحدة.

(2) ناشد المجتمع الدولي تشديد الخناق على ديكتاتورية البعث ومحاكمة صدام حسين وكبار قادته على جرائمهم امام محكمة دولية.

كما أعرب الحزب عن تحفظاته بشأن ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت إذ لم يتح لشعبي البلدين فرصة إقراره بحرية.

لقد كان إعادة تجديد شباب الحزب مصدر اهتمام آخر في التقرير، وتبنى عددا من الشعارات القديمة للحزب مثل "ضرورة التجديد" في الجهاز الحزبي والقيادة، وسجل التقرير الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، مثل التوزيع العام لبيان المكتب السياسي (أيلول 1989) والذي دعا جميع اللجان الحزبية والأعضاء إلى المشاركة في اختيار قيادة الحزب، وفي صياغة وثائق برنامج الحزب وقد أسفر اجتماع أيلول 1991 عن النتيجة التالية: -

" دراسة حزبنا للتعميمات النظرية والمفاهيم العامة، مدفوعا بنفور من التقليد الاعمى لتجارب دولة أخرى، انه يستوحي المنهج الماركسي، وبالتالي، التفحص الموضوعي للواقع وتطوره المحتمل، وكفاح شعبنا ومشاكله وتقاليده وتراثه الثوري، وكذلك [نية] الاستفادة من التجربة العالمية"[32].

على المستوى التنظيمي، أشار التقرير إلى أن الحزب اعتمد مبدأ المركزية الديمقراطية على أسس نظرية صحيحة، مختلفة عن التطبيق الخاطىء للمركزية البيروقراطية الواضحة في الحركة الشيوعية العالمية. كما شجع تبادل الأفكار داخل الحزب، وناقش بعبارات مؤيدة فعالية ودور وحدات مغاوير الحزب منذ اعتماد الكفاح المسلح 1980 – 1981.

بالنسبة للتحالفات الوطنية، أشارت الوثيقة إلى أن قرار الحزب الشيوعي- اللجنة المركزية المشاركة في تأسيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد كان قراراً مركزياً لإزاحة البعث، على الرغم من الدور المتواضع المسند إلى الحزب الشيوعي- اللجنة المركزية في لجان المؤتمر. إن قرار الإنضمام إلى المؤتمر كان يستند إلى وجهة النظر في أن نكون جزء من هذه المؤسسة، التي شملت غالبية قوى المعارضة النشطة، أفضل من البقاء خارجها. كما لفت الانتباه إلى انتقاد الحزب للمؤتمر، مركزاً على ضعف تمثيل الحزب في المؤتمر ودرجة النفوذ الأجنبي فيه.

وفيما يتعلق بالقضية الكردية، أشاد التقرير بوقف الصراع بين الأحزاب الكردية وبالتالي تشكيل الجبهة الكردية الموحدة. وعلى الرغم من أن نهاية الحرب العراقية- الإيرانية قد سمحت لصدام حسين تعبئة قواته بالكامل ضد الأكراد، إلا أن حرب الخليج وانتفاضة عام 1991 ومناطق "حظر الطيران" الغربية، والدعم الغربي للأكراد أجبر صدام على الإنسحاب من المناطق الشمالية. نتيجة لذلك تم تدشين الحكم الذاتي الإقليمي، وتم تنصيب حكومة كردية، حيث شغل فيها الشيوعيون منصباً وزارياً واحداً، وانتخب عدد من الشيوعيين في المجلس التشريعي الوطني الكردستاني. بالإضافة إلى ذلك صادقت اللجنة المركزية على الدعوة إلى إنشاء حزب شيوعي كردي منفصل بموازة الحزب الشيوعي العراقي. ولخص التقرير مهام الحزب على أنها (1) حشد الجماهير، (2) إقامة

(32) نفس المصدر ص 58

وترسيخ التحالف الوطني بين قوى المعارضة، (3) الحفاظ على الديمقراطية ونشرها في كردستان، (4) تعزيز التنظيم الحزبي، (5) تأسيس تقاليد فكرية لدراسة المحيط العراقي.

وفي التقرير ايضا حاول الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية أن يوجز اسباب الانقسام والتشظي في السياق السياسي العربي. فيما يخص المجموعات الدينية، فان الحزب يعتقد الآن أنه كان من الضروري الآن التمييز بين المجموعات على أساس أهدافها، ومع ذلك فإن الحزب استمر بانتقاد طروحاتها الأيديولوجية المتخلفة. وأخيرا، فيما يتعلق بالوضع الدولي، أوجز التقرير العوامل التي أدت إلى انهيار التجربة الاشتراكية العالمية وهي: **غياب الديمقراطية، إنتشار البيروقراطية، ألتخلف التكنولوجي في الدولة السوفييتية، إثقال كاهل المجتمع بسباق تسلح مكلف، التحجر العقائدي، إبعاد العمال عن الملكية العامة، والدور التخريبي الذي لعبته القوى المحلية والعالمية المعادية للاشتراكية.**

لذلك، فإن التقرير لم يعتبر انهيار الكتلة الاشتراكية هزيمة، ولكن فرصة لمزيد من التعلم فيما يتعلق بالتطبيق الصحيح للنظرية في ظروف حقيقية. لقد كان المؤتمر الخامس هو الأول بعد الزوبعة التي أثارتها البيريسترويكا، وبالتالي كان جامعاً للنزعات المختلفة التي ظهرت في النقاشات العامة. وفي الواقع فإن العديد من تلك النزعات تمت المصادقة عليها في المؤتمر باعتبارها الاتجاه المستقبلي للحزب، إما فكرياً أو تنظيمياً. لكن "التقرير السياسي والتنظيمي" لم يقطع الصلة بمضمون وشكل الخطاب القديمين. وفي الواقع فإن البرنامج، وهو الوثيقة الثانية التي صادق عليها المؤتمر الخامس، قد خضع لتعديل بسيط ليس ذا أهمية. إن أهم التعديلات اختص بتركيب الوثيقة وتشخيص أهداف الحزب الموقتة والبعيدة المدى، ووظائف الحكومة الائتلافية، أي إقامة الديمقراطية على أنقاض الدكتاتورية. إن الصفة الأكثر لفتاً للانتباه في البرنامج هي أنه لا يحدد الطابع الأيديولوجي للحزب. ربما كانت مثل هذه التغييرات الصغيرة مقبولة قبل التسعينيات، حيث كان من الممكن تحديد التوجه الفكري للأحزاب الشيوعية العربية الداعمة للسوفييت بمجرد إعلانهم الإلتزام بالماركسية–اللينينية. غير أنه في الفترة من أوائل إلى منتصف التسعينيات، فإن مثل هذا الإغفال، يتطلب الحذر، وخاصة فيما يتعلق بالأحزاب التي أعلنت رفضها لما أسمته النموذج البيروقراطي أو (المشوه).

مع ذلك، استمر الحزب في دعم الشعار الذي يدعو إلى (التجديد) على الرغم من أنه لم يحدد أهدافه أو أياً من طرق ضمانها. لقد كانت الوثيقة مشذبة وعمومية بشكل مثير للانتباه، على الرغم من أن الصفة الأخيرة قد تكون متعمدة لتجنب النزاعات وللحفاظ على الوحدة.

لقد أعلن السكرتير العام، عزيز محمد، عبر التلفزيون الكردي عشية المؤتمر أن "من **الصعب تحميل المؤتمر أكثر من طاقته... لذلك فإن مهمة مؤتمرنا هو التعامل مع "القضايا الناضجة" والسمات الأساسية التي تم إبلاغ الرفاق بها، بحيث من أجل أن يتوصلوا إلى تقييم مشترك لهذه القضايا وترك القضايا الأخرى المثيرة للجدل للمستقبل"**. وإن ما يدعم تلك هذه التعليقات يتمثل في حقيقة أن الوثيقة لم تتضمن بشكل عام أي شيء جديد، وأن مناقشة القيادة للتجديد لا تبدو أنها ترجمت إلى أي شيء ملموس. قد يكون من المناسب القول بأن الوثيقة تمثل برنامجاً مؤقتاً يمكن تقديمه من قبل أي حزب ديمقراطي اجتماعي مع بعض الإضافات على النحو التالي: مراقبة النشاط الطفيلي، إسناد بعض الدور للقطاع العام في الاقتصاد، وتنفيذ بعض الاصلاحات الاجتماعية.

تحت شعار (المهام التي يكافح الحزب من أجل إنجازها). وتوضح الوثيقة وظائف الحكومة المؤقتة التي ستحل محل النظام الديكتاتوري والتي تتضمن:

(1) القضاء على عواقب حرب النظام الديكتاتوري.

(2) إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد الوطني.

(3) الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة من خلال التشريعات، وصون الحريات النقابية وتطبيق نظام الضمان الإجتماعي.

(4) تطوير القوى المنتجة في الريف.

(5) حماية المستهلكين ضد تجاوزات النشاط الطفيلي.

(6) إصلاح الأضرار البيئية الناتجة عن حروب صدام.

(7) توفير الرعاية الصحية المجانية.

(8) إعادة تقييم النظام التعليمي.

(9) إعادة بناء القوات المسلحة على أساس ديمقراطي ورفض العسكرة، وكذلك توفير حرية العمل السياسي لمنتسبي الجيش.

(10) تأكيد حق الشعب الكردي في تقرير المصير.

(11) إستمرار الكفاح لتحرير المرأة.

(12) إسناد أدوار ملموسة أكثر للشباب والطلاب داخل الحزب وتأكيد حقهم في تأسيس منظماتهم الخاصة.

(13) الحد من التاثير السلبي لديكتاتورية صدام على العلاقات العربية.

(14) دعم الجهود المبذولة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة.

(15) إقامة الأمن والسلام العادل وعلاقات حسن الجوار في المنطقة.

(16) إنشاء نظام عالمي عادل وسلام عالمي فضلاً عن شطب ديون العالم الثالث.

إن من بين النقاط المثيرة للجدل هي النقطة التاسعة والتي ليس من شأنها أن تجعل تسييس الجيش ممكناً فحسب، بل أيضاً إشراك الجيش في الصراعات بين مختلف القوى السياسية في العراق، في بلد حيث الجيش هو المؤسسة الأكثر فعالية فيما يتعلق بالتنظيم والقدرة على العمل. لقد نصت الوثيقة على أن يتبنى الحزب الماركسية، مع غياب واضح لـ اللينينية. وبمعزل عن هذا التعديل، فليس هناك ما يشير إلى النموذج الذي يعتزم الحزب الالتزام به، لاسيما في ظل التساؤلات حول النظام السوفييتي.

لقد اتبعت "وثيقة اللوائح الداخلية" نفس النمط وكررت هدف التجديد أيضا، دون إعطاء أي اتجاه ملموس. بل على العكس من ذلك، تم إعادة تدوير الخطاب القديم لتطبيق جديد. كما أكدت اللوائح على المركزية الديمقراطية وهي عقيدة تم التخلي عنها بالفعل من قبل الكثير من الأحزاب الشيوعية واليسارية. لقد أثارت الوثيقة الشكوك بين العديد

من الشيوعيين خارج جماعات الحزب العليا، لسببين: أولاً إن المركزية الديمقراطية ستديم سلطة البيروقراطية. وثانيا أثبتت المركزية الديمقراطية من الناحية العملية أنها حجر عثرة في الطريق إلى الديمقراطية. ونص "التقرير السياسي والتنظيمي" على "إن **المركزية الديمقراطية التي نسعى للحفاظ عليها ليست البيروقراطية المركزية وسوء التطبيق الذي دعمته الحركة الشيوعية العالمية أثناء جزء مهم من وجود الحزب الشيوعي السوفييتي"**. ومع ذلك فإن ملامح المركزية الديمقراطية التي حددتها اللوئح الداخلية لم تمثل شيئا جديداً يشير إلى الانفصال عن الماضي".

فيما يتعلق بحقوق الأقلية في الحزب واللجان الحزبية الأدنى ، لم يقدم التقرير شيئاً جديداً أيضاً. فتلك الحقوق يمكن سحبها بسهولة في أية لحظة، وهذه حقيقة تم تأكيدها في كثير من تجارب الأحزاب الشيوعية، وخصوصا الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية.

أشارت اللوائح الداخلية إلى مراقبة المجموعات العليا من قبل المجموعات الأدنى، دون شرح طبيعة الآلية التنظيمية، وكيف يمكن جعل تلك اللوائح الزامية، وهذه هي البداية الواضحة لاتخاذ أية إجراءات تصحيحية. والأمر المفروغ منه أيضاً أن الإشارة في الوثيقة إلى الانتخابات والاقتراع السري في ظل ظروف مركزية ديمقراطية كهذه هي تجميلية بحتة.

فضلاً عن ذلك فإن لوائح الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية الداخلية اشترطت أن يبطل هذا الحق الديمقراطي عندما تقرر السلطة العليا في الحزب، كاللجنة المركزية، قوانين الإنتخاب ونسب التمثيل في المؤتمر الوطني. وقد نصت المادة (14) من اللوائح الداخلية على أن من سيحضر المؤتمر هم "الشخصيات الحزبية البارزة الذين تسميهم اللجنة المركزية كأعضاء في المؤتمر، رهنا بمصادقة المؤتمر وبشرط أن لا يتعدون 10 بالمائة من إجمالي عدد المندوبين. وطبقا للمادة (18) فإن وظيفة السكرتير العام هي "تمثيل اللجنة المركزية والمكتب السياسي في جميع المنظمات الحزبية وفي النشاط العلني ، ويتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ قرارت الحزب، بالإضافة إلى إشرافه على إعداد تقارير اجتماعات اللجنة المركزية"... هكذا منحت اللوائح الداخلية السكرتير العام سلطة واسعة

لا سبيل إلى تحديها. وتكمن معضلة الحزب الشيوعي - اللجنة المركزية في هذه النزعة الستالينية التي برزت في ظروف شديدة التعقيد.

غير أن اللجنة المركزية أدركت الحاجة إلى توفير بعض الطرق على الأقل لكوادر الحزب في أن يدلوا بدلوهم في مسودات الوثائق فيما يتعلق بالمؤتمر الخامس. وهذا ما تم التعبير عنه بوضوح في التوجيه الذي صدر عن اجتماع اللجنة المركزية إلى الكادر في منتصف أيلول عام 1991.

لقد "**استعرض الاجتماع التغيرات الكبيرة التي حدثت في الوضع الدولي وانهيار المعسكر الاشتراكي في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي والذي أدى إلى نكسة في الحركة الشيوعية العالمية... وقد تم التوصل إلى عدد من الإستنتاجات الأولية بشأنها.... واصلت اللجنة المركزية عملها من خلال مناقشة مستفيضة [بشأن المواضيع التي نتجت عن ذلك] وكان عقد المؤتمر الخامس للحزب قراراً صائباً من أجل المصادقة على مسودة الوثيقتين للبرنامج الجديد للحزب ولائحته الداخلية في ضوء الشعور بالحاجة إلى تجديد نفسه ثقافياً وسياسياً وتنظيمياً، ولتوزيع [الوثائق] لكل منظمات الحزب لدراستها ولتقديم الإراء بشأنها**"(33).

إن النقاش الذي بدأته اللجنة المركزية والردود اللاحقة التي نشرت في مجلتها (الثقافة الجديدة) كانت دليلاً على الإرتباك داخل (الكادر أو الكوادر). كانت بعض التعليقات عميقة في الدعوة إلى التغيير الكامل، بما في ذلك الحاجة إلى "خطاب جديد حقيقي حر بعيداً عن عبادة [الشخصيات] والقوالب القديمة العقيمة، واقترحت طرقاً للابتعاد عن اتجاهين خطرين هما: أولا: النظرة المحافظة التي ترفض التغيير والإندماج في الظاهرة [الجديدة] في الحياة، والثانية: هي النظرة الراديكالية التي ترفض كل الماضي مع جوانبه

(33) "تصريحات بشأن اجتماع الشيوعيين العراقيين" الثقافة الجديدة، المجلد 38، العدد 12 (تشرين الثاني 1991) ص 5. برنامج الحزب وقد تم نشر اللوائح الداخلية باشكال كثيرة ولكن بالنسبة للوثائق التي نستخدمها هي "مسودة وثيقة برنامج الحزب الشيوعي العراقي المقترحة" طريق الشعب المجلد 58، العدد 7 (منتصف تشرين الأول 1991) ص 6-7 ومسودة اللوائح المقترحة (الثقافة الجديدة) مجلد 39، العدد الأول (تشرين الثاني 1991) ص 13.

الايجابية[34]. السؤال الذي أثاره سامي خالد [أحد المشاركين في المجلة] هو الدرجة التي تمت بها مزامنة الوثائق مع التطورات الحالية في المجالات المحلية والعربية والدولية وما إذا كانت قد استوعبت تلك التطورات؟[35]. لقد سمحت المجلة لغير العراقيين ولغير الشيوعيين وحتى بعض المعروفين بمناهضتهم للشيوعية بالمشاركة في تقييم أداء الحزب. وحذر أحدهم أنه يجب الأخذ بنظر الإعتبار في التجديد الجاري في الحركة الشيوعية العراقية عاملين مهمين وهما: خصوصية الوضع العراقي، و"الحاجة للتعلم من التجارب الريادية التي انخرط بها الآخرون دون تقليدهم بشكل كامل"[36].

لقد استمر النقاش في الثقافة الجديدة لمدة أكثر من عامين قبل افتتاح المؤتمر الخامس، وتفاوتت الردود من رفض البيرسترويكا إلى رفض كل الماضي الماركسي- اللينيني. وقد تركزت غالبية النقاشات على ثلاثة مواضيع هي: الموقف الدولي، والجبهة العربية والمستوى المحلي.

الموقف الدولي

لقد قبل معظم المساهمين في المناقشة في الثقافة الجديدة كلا المقولتين أن الديمقراطية هي مكون أساسي للبيئة العالمية الحالية، والتفسير الليبرالي للديمقراطية. فعلى سبيل المثال

"**لم تعد [الديمقراطية] مصطلحاً مجرداً بل بنية سياسية محددة يعبر عنها بسيادة القانون، والتعددية الحزبية، والحياة البرلمانية والتنظيمية، والحريات الصحفية والحزبية، وكل تلك المفاهيم لديها الآن معان خاصة جديدة تستند على حق البشرية بالعيش بحرية وكرامة**"[37]. لم تشرح وثيقة اللجنة المركزية سبب فشل التجربة السوفييتية، بل تجنبت القضية وتعاملت مع

---

(34) سامي خالد: مقترحات لمناقشة مسودة برنامج الحزب (الثقافة الجديدة) مجلد 39 العدد 4 شباط 1992 ص 15
(35) نفس المصدر ص 17
(36) علي إبراهيم (حول مسودة اللوائح الداخلية والبرنامج السياسي وأفكار أخرى) الثقافة الجديدة، المجلد 39، العدد 4 (شباط 1992) ص 17.
(37) نفس المصدر وينظر أيضا سامي خالد (مقترحات لمناقشة مسودة الحزب) ص 17

الديمقراطية فقط في إطار الخطاب الشيوعي التقليدي كظاهرة برجوازية رأسمالية، وبالطريقة نفسها التي كان يتم النقاش بها في فترة ما قبل البيريسترويكا. فقد تم تفسير الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية كما هو موضح في التعليقات الواردة إلى مجلة الحزب على أنها سمات إيجابية للثورات التكنولوجية والعلمية التي لاتزال تحدث. ولكن طبقا لسعاد خيري الخبيرة في الحزب وكانت في ذلك الوقت خارج اللجنة المركزية، فإنه قد تم تجاهل الجوانب السلبية لهذه الثورة: –

أن "الأزمة البنيوية التي شملت (الاقتصاد) العالمي برمته هي السبب في تخلف علاقات الانتاج في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث بالمقارنة مع الدول الرأسمالية المتقدمة للغاية، بسبب [نجاح] الثورة التنكولوجية... لقد لعب عدد من العوامل دوراً في انفجار الأزمة في الدول الاشتراكية، وأهمها حساسية المجتمع الأكثر وعيا [المعسكر الاشتراكي] للتداعيات السلبية لتبني الثورة التكنولوجية والعلمية ومبادئها، وهذا ما أدى إلى تشويه كبير في علاقات الانتاج في الاشتراكية" [38].

وبعبارة أخرى فإن الثورة التكنولوجية أمالت التوازن الدولي لصالح الرأسمالية وخلقت الأزمة في الحركة الشيوعية. واقترحت سعاد خيري اتخاذ الخطوات الثلاث التالية للتعامل مع الأزمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهي (1) ألعمل بجد لفهم تداعيات الثورة التكنولوجية، (2) ألعمل على نشر هذا الفهم، (3) إنشاء منظمات محلية وعامة ملتزمة عالمياً لتنسيق نشاطاتها لتعديل التوازن الدولي وفرض علاقات دولية جديدة قائمة على "احترام حقوق الإنسان في كل مكان في عالم اليوم والتقدم نحو عالم الرخاء والحرية والأخوة" وبهذه الطريقة يوقف الاستغلال الموروث في الرأسمالية.

الجبهة العربية

كانت مسودة وثيقة الحزب أقل إثارة للجدل عند معالجة القضايا التي تتعلق بالمنطقة. فغالبية الذين كتبوا ردوداً في مجلة الحزب كانوا بدرجة أكثر أو أقل قد دعموا مسودة برنامج الحزب، وقبلوها كدليل للمستقبل. لم تكن هناك خلافات حول المفهوم العام

(38) سعاد خيري (مسؤوليات الشيوعيين اليوم) الثقافة الجديدة، المجلد 39، العدد 5 (شباط 1992) ص 33

للمادة 13 من مسودة البرنامج التي أبرزت المكون القومي العربي في الاتجاه المستقبلي للحزب. إن ما كان مبتكرا في الوثيقة هو:

(1) ركز برنامج الحزب لأول مرة على التوجهات القومية، حيث أعلن أن من مسؤولياته "المشاركة بنشاط في كل النضالات [العربية] المشتركة ضد الامبريالية والصهيونية والسياسات التوسعية الاسرائيلية في الدفاع عن الشعوب العربية". وكان هذا خروجاً عن الماركسية التقليدية ورؤية الشيوعيين العرب التي تضع الرجعيين العرب ضمن الأعداء الذين تتحد المجتمعات للقتال ضدهم. ففي المسودة المقترحة تم إسقاط هذا التوجه بالكامل.

(2) أصر الحزب على "حشد التعاون المتبادل بين منظمات الحزب السياسية والثقافية والشعبية في العالم العربي من أجل قضية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.[39] لقد غدا النشاط الرئيسي للحزب الشيوعي العراقي حتى الآن سياسياً، ولم يعد اقتصادياً في الغالب، وهو الاتجاه الذي كان جوهر مواقف الحزب السابقة. فضلاً عن ذلك فإن هذا النضال كان منفتحاً لكل الأحزاب الأخرى ولم يعط الشيوعيين دوراً قيادياً خاصاً.

لم تكن بعض الردود ترى في هذا البرنامج تحولاً أو انتهازية، بل تنظر إليه على أنه فهم واقعي للبيئة السياسية في العالم العربي. لقد كانت هناك "حاجة للحصول على الدعم والشرعية من الأخوة العرب، لأنه كان الوقت الذي تمر فيه الحكومات العربية بعصرها الذهبي [في السيطرة] من خلال القمع الشديد، وفعالية أجهزة الدولة القمعية وفي إهمالها لحقوق الإنسان".

وطبقا لنفس الردود فان "الديمقراطية يجب أن تكون اهم المكون الأهم من مكونات الحزب...وهي ليست قضية سياسية فحسب بل قضية إنسانية. حينما ندعو بصوت عال

(39) سعد صالح "المسودة الجديدة لوثيقة البرنامج بين النقاشات والاسئلة في الواقعية الجديدة" الثقافة الجديدة، المجلد 39، العدد 5 (آذار 1992) ص 20

نحو الديمقراطية فيجب أن ندعو لها الجميع على مستوى الحماس... وهذا هو الذي يميزنا عن الآخرين" [40] وهذا ايضا طبقا للمؤلف نفسه: -

لا يعني أن الهدنة مع الرجعيين في العالم العربي يجب أن تستمر إلى أجل غير مسمى. فعندما يحين الوقت، فإن الموقف البراغماتي للحزب الشيوعي العراقي اليوم سيضفي على الحركة الديمقراطية العراقية الموقف الذي تكون فيه قوة عربية فعالة لخلق تضامن عربي ديمقراطي يعيد الثقة بالنفس للمواطن العربي... والذي من شأنه زيادة المطالبة بالحكم الديمقراطي والسلام، على أساس رفض العدوان العسكري، واحترام الجيران، وتدمير القواعد العسكرية. هذه الأهداف ستشكل خطوات واقعية للتعاون العربي بأشكال مختلفة، والتي ستعزز العمل لتحقيق الوحدة الشاملة بين جميع الاتجاهات المختلفة والتجمعات السياسية العربية" [41].

هكذا أعطيت القومية العربية محتوى ديمقراطياً من خلال بناء مجتمع مدني وحماية حقوق الإنسان. عدد من الردود على برنامج الحزب ولوائحه الداخلية شددت على أن "القضية القومية، حتى الآن، كانت مسألة وطنية ذات محتوى اجتماعي وبالتالي فهي قضية ديمقراطية لا يمكن أن تنجح بدون اطار ديمقراطي"[42]، تبعا لذلك، فان بناء مجتمع مدني، بالإضافة إلى الحوار بين المجاميع السياسية والاجتماعية في مختلف الدول العربية، أصبحت حتمية من أجل بدء عملية التفاعل والخطاب الذي من شأنه أن يقدم الحلول للقضايا العربية المشتركة[43].

المستوى المحلي

لقد كانت هناك فكرة أخرى قد ظهرت على المستوى المحلي لاتختلف عن تلك التي أعربت عنها جماعات المعارضة العراقية الأخرى. فقد شخص الحزب أحد اهم مهامه الرئيسية دعم حكومة ائتلافية ديمقراطية انتقالية بعد الإطاحة بالديكتاتورية البعثية (انظر المادة

(40) لطفي حاتم (نعم لحكومة وطنية شاملة وانتقالية) الثقافة الجديدة، مجلد 39، العدد 5 (آذار 1992) ص 74
(41) نفس المصدر
(42) نفس المصدر، انظر أيضا خالد (مقترحات للمناقشة) ص 18
(43) خالد (مقترحات للمناقشة) ص 19

1) مستفيدة من تجربة الدول الاشتراكية الأخرى. إن مراجعة ردود الأفعال على مسودة البرنامج هكست في المحاور الثلاثة التالية: -

1. دور جديد متصور لرأس المال في التنمية الاقتصادية العربية والإقليمية في العراق الديمقراطي الجديد، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

2. دور جديد للمؤسسة العسكرية كما جاء في المادة 9 من مشروع برنامج الحزب، وخفض حجم الجيش ونفوذه، مع السيطرة المدنية في مجتمع مدني جديد.

3. وجهة نظر جديدة بشأن قضية تقرير المصير الكردية يترجمها العالم إلى حكم ذاتي حقيقي في كردستان العراق وتأسيس جمهورية ديمقراطية اتحادية في العراق. ما أوحت به عبارة "تقرير المصير" هو الحق في الانفصال (انظر المادة 10).

لقد زعم أن مسودة برنامج الحزب قد صاغته اللجنة المركزية لتحقيق هدف إسقاط الديكتاتورية القائمة وتأسيس الديمقراطية في العراق. وهذا الهدف يتطلب تحالفا سياسيا واسعا بين كل القوى الاجتماعية، والتي ستكون أكثر الوسائل فعالية لتكوين حكومة ائتلافية ديمقراطية انتقالية. يعكس هذا النهج الشامل ثلاثة جوانب من تنظير الحزب الشيوعي العراقي-اللجنة المركزية وهي: -أولا: الفهم البراغماتي لتوازن القوى، ثانيا: التخلي عن مفاهيم مثل الدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها، ثالثا: الالتزام بالعمل المشترك في أوسع تحالف ممكن. تشير معظم دراسات برنامج الحزب إلى أهمية التقييم الموضوعي للظروف المحلية، والحاجة إلى استيعاب التجارب الاشتراكية السابقة. هذه التحليلات تؤدي إلى إدراك وجود مهمة ملحة جسيمة وهي: -

"بناء حزب جديد وحديث يتبنى نظرية تستند إلى الفكر الاشتراكي العالمي متوافقاً مع الواقع العراقي. إن الهدف الحالي للحزب هو تأسيس مجتمع ديمقراطي تسود فيه العدالة الاجتماعية، اما الاشتراكية فهي الهدف البعيد المدى لمرحلة ما بعد الراسمالية، وهو أكثر تطورا من الراسمالية من جميع النواحي. إن التطور باتجاه الاشتراكية يجب أن يحدث طبيعيا وتدريجيا، وبالتالي رفض فكرة ما يسمى بـ "الثورات" أو الانقلابات، والقفز على المراحل، ونظرية التطور اللارأسمالي والمفاهيم

الأخرى التي تهدف إلى تحقيق التطور عن طريق القسر، وبالتالي خلق مجتمع راكد ومشوه بدلاً من تحقيقه عن طريق التطور الطبيعي والتدريجي"[44].

وتساءل أحد المعلقين عن الكيفية التي يمكن بها صياغة برنامج الحزب بما يحقق الانسجام بين البدائل (بدءاً من القومية إلى الإسلامية)، ولكن الوثيقة لاتشير إلى حدود مطلقة أو تشكيلات غير قابلة للنقض، فيما ترد الإشارات إلى الحكومة الائتلافية والديمقراطية التعددية وإلى الاقتراع العام المباشر. ولم تسمي الوثيقة فترة ما بعد الديكتاتورية فقط بل "حددت أيضاً المهام الواجب إنجازها خلال ما يمكن تسميتها مرحلة "مهام الديمقراطية"، حيث أن هذه هي هدفها الرئيس المستند على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والتطور الاجتماعي"[45] لم تكن ردود الشيوعيين في الثقافة الجديدة موحدة بشأن أهمية التحالفات الوطنية[46]. فقد أيد البعض التحالفات مع "اليسار" فقط، في حين رغب آخرون في توحيد" القوى الرئيسية" فقط وإهمال القوى الهامشية. وحتى أن البعض الاخر رفض التحالف مع المجموعات الإسلامية، لأن أسس مبادئهم الأيديولوجية تستند على تصنيف الشيوعية كعدو، وبسبب الاعتقاد بأن الإسلاميين سيشكلون المعارضة الأساسية للقوى الديمقراطية في المستقبل. وقد ساعدت هذه الانقسامات في منع حركة المعارضة العراقية ككل، وليس فقط الشيوعيين، من التحرك ضد نظام صدام حسين. ولكن رأى العديد من الذين شاركوا في التعليق أن من الضروري تجنب الاعتراض على التعاون مع أي قوة معارضة في هذه المرحلة، طالما أن المجموعة تدعم الإطاحة بالنظام البعثي وتوافق على حكومة ائتلافية مؤقتة وإجراء الانتخابات الوطنية في أقرب وقت ممكن[47].

طرحت المطبوعات الشيوعية عدداً من المواضيع والأطروحات والمفاهيم في البرنامج الجديد للحزب يمكن اعتبارها "جديدة" تماماً. أولاً كان هناك تصور جديد لدور رأس المال في التنمية والذي أقر بفوائد التوسع في القطاع الخاص وتعزيز انتاجه للسلع والخدمات. كما اعترف بتدويل عملية الانتاج وقبول دور للرأس المال العربي والعالمي في

(44) علي إبراهيم (حول المسودة) ص 25
(45) خالد (مقترحات للمناقشة) ص 25
(46) امين داود (ملخص على مواضيع حاسمة) الثقافة الجديدة (كانون الثاني 1992) ص 37
(47) صالح (المسودة الجديدة لوثيقة البرنامج) ص 19

التنمية المستقبلية. وكان السؤال على المستوى الفكري هو التمييز بين رأس المال الإنتاجي وغير الإنتاجي. ثانيا: طرح البرنامج دوراً جديداً أكثر محدودية للمؤسسة العسكرية، واجبه الدفاع عن استقلال وسيادة الشعب ونابذاً المفهوم القديم عن "الدور القومي" للجيش. ويجب أن يخضع الجيش للمحاسبة والمراقبة المدنية. وهذا يمكن تحقيقه فقط بإعادة بناء الجيش بطريقة ديمقراطية لمنعه من الإرتقاء فوق المجتمع المدني، كما كان يحدث غالباً. كما يجب توخي الحذر من تسلل قوى الهيمنة إلى الجيش والتي يمكن أن تشجع على ظهور ديكتاتور آخر ليقود العراق إلى "النصر". ثالثا: تم عرض تعامل استراتيجي جديد ذي مستويين للقضية الكردية. كان أولها إعتراف الحزب الشيوعي العراقي بالحاجة إلى تأسيس وطن كردي. والثاني الرأي القائل بأن الحكم الذاتي الكردي وتقرير المصير يجب أن يكونا خطوةً نحو تأسيس جمهورية ديمقراطية فيدرالية، وهي فكرة جديدة تماماً للحزب. ولكن لم يكن واضحاً ما هو الخط الفاصل بين تقرير المصير والانفصال التام. فضلاً عن ذلك، كان هناك شعور في الوثيقة بان التشديد على تقرير المصير لا ينفي الحاجة إلى التقارب بين القوى الديمقراطية للشعبين أو لحلول واقعية للتوترات فيما بين المجتمعات. لا يمكن فهم هذه العناصر الجديدة في برنامج الحزب بشكل كامل دون دراسة النظام الداخلي الجديد وعلاقته بالبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اختبار العناصر الجديدة المقترحة في البرنامج ما لم يتم تطبيقها عملياً.

دراسة النظام الداخلي وعلاقته ببرنامج الحزب

كانت معظم التعليقات التي نشرت في الثقافة الجديدة مبنية، كما أكد أحد المعلقين، على افتراض أن "من الضروري التخلي عن الإستماع السلبي لأجهزة الحزب الرئيسية. وأن نكون حذرين فكرياً وسياسياً من أن تهزنا"[48]. كما شددت معظم الردود إلى أن الكتاب لم يهدفوا إلى الابتعاد عن النظرية الماركسية فقد لغرض التخريب، بل سعوا إلى المساهمة في نقد بناء يقود إلى إعادة بناء تدريجية للحزب. وكان الهدف تحسين بصيرة الحزب وجعل تنظيمه أكثر فعالية. أعلن سعد صالح أن وقف "تبجيل" وثائق الحزب سيساعد

(48) سعد صالح (المسودة الجديدة لبرنامج الحزب والنظام الداخلي بين التصادم بين الخطاب القديم وحرق القضايا الجديدة) الثقافة الجديدة مجلد 39 العدد 3 (كانون الثاني 1992) ص6

على تخليص الحزب من التزمّت وجلد الذات دون داع، ويخلق جواً مناسبا لحوار مفيد من شأنه نزع قشرة "التقديس" عن الوثائق والسماح بمساحة للبصيرة والرأي والحصافة. وهذا من شأنه تقليل نزعة التوقف عند العموميات، لتغطية الضعف النظري والفكري بخطاب إنشائي عن الصراع الطبقي أو استخدام "الكلائش" التي يروجها "الأخوة الكبار" في موسكو.

اشارت الردود إلى تناقضات متكررة بين البرنامج (أهداف الحزب) والنظام الداخلي (هيكل الحزب) [49] والذي تركز بشكل عام على التوجه نحو الديمقراطية من جهة والالتزام بالمفاهيم القديمة مثل المركزية الديمقراطية من جهة أخرى. فقد ركز البرنامج على التجديد في حين أن النظام الداخلي ذهب إلى أبعد مدى في الحفاظ على الإجراءات والمفاهيم القديمة، فضلاً عن ذلك، فان الوثائق لم يكن لديها الترابط والتماسك اللازمين لمنع تعددية الآراء والتفسيرات المتعلقة بهيكل الحزب والأهداف. ويمكن تتبع مواقفهم على النحو التالي: -

1. الموقف تجاه الحكومة: -اكدت مسودة البرنامج على "التخلص من" وإنهاء والإطاحة، والقضاء[50] على النظام الديكتاتوري، في المقابل أكدت ديباجة النظام الداخلي على أن الحزب يجب أن لا يكافح ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاضطهاد الوطني والسياسي فحسب، بل أيضا من اجل التحرر الوطني وإنشاء مجتمع اشتراكي ديمقراطي وتحقيق التقدم الاجتماعي. وهذا يثير السؤال عن ماهية أولويات الحزب والتي يؤكدها النظام الداخلي على انها اقتصادية وسياسية. ولكن النظام الداخلي لم يحدد العدو الطبقي أو طبيعة السلطة التي يستهدفها النضال[51].

2. دليل النهج الماركسي والتراث اللينيني: هذا "الدليل" يتم التأكيد عليه في كلتا الوثيقتين: الماركسية لم تعد تخص حزباً معيناً، فهي قد انضمت إلى أكثر النظريات أهمية في الفكر الانساني خلال القرن والنصف الأخير. ولا يحق لأحد الاحتكار الحصري للنظرية، ولا

(49) عبد اللطيف السعدي (النظرية... البرنامج...التنظيم...الأهداف) الثقافة الجديدة (شباط 1992) ص 30

(50) أبو ايناس (نظرة في مسودة البرنامج ومقترحات النظام الداخلي) الثقافة الجديدة، مجلد 39 العدد 4 (شباط 1992) ص 30

(51) نفس المصدر

الحركة الشيوعية هي الوصي عليها. غير أن الحزب الشيوعي العراقي يؤكد على جدارته بالتميّز بسبب استرشاده بالنهج العلمي للمادية الدياكتيكية في سياسته وتنظيمه ونضاله وفي الفهم لكل الظواهر الطبيعية والسياسية والفكرية. وكما قال أحد معلقي الحزب الشيوعي فإن التمسك بنظرية مبجلة مفردة قد تسبب بارتكاب الحزب أخطاء تكتيكية أثناء نضاله وذلك بمحاولته قولبة الوضع الجاري في نظرية صيغت في ظل ظروف مختلفة. ولذلك يجب اعتماد موقف موضوعي نقدي تجاه النظرية استجابة للتطورات الهائلة في حقول العلم والتكنولوجيا وفي ضوء حاجات المجتمع المادية والروحية الجديدة. إن الالتزام بالمنهج العلمي الماركسي الديالكتيكي سيسهم في فهم تقدمي لأفكار الحزب المستوحاة من حول العالم وخصوصا من الحضارة العراقية[52].

كانت هناك لسوء الحظ تناقضات غير قابلة للحل في هذا التحليل النظري. المثال الجدير بالملاحظة هو المادة 8 التي تنص على أن "الحزب الشيوعي العراقي هو تجمع طوعي لأولئك الذين يناضلون ويشتركون في نفس الأيديولوجيا ويكرسون حياتهم لقضية الطبقة العاملة والجماهير". والديباجة تنص على أن الحزب يتبنى فقط النهج الماركسي وليس التراث اللينيني. يبدو أن هذا الغموض وانفصاله عن اللينينية سيجعل الحزب الشيوعي العراقي بدون نظرية واضحة لتوحيد صفوفه. كما أن المادة 8 تتناقض أيضا مع المقدمة، حيث يوصف الحزب بأنه (حزب الطبقة العاملة، والفلاحين والمثقفين وبقية الجماهير) ولا تقول شيئا عن نضال الطبقة العاملة الصارم، لكونها ذات صياغة تعميمية.

يمكن أن يعزى هذا التناقض إلى عوامل فكرية وسياسية داخل الحزب الشيوعي العراقي مثل "ضعف الجانب الفكري المعرفي في بعض الصياغات" واستخدام لغة غامضة لتجنب الجدل المستقبلي والانشقاقات في الحزب"[53]. فهناك عبارات في وثائق الحزب نقلت من القالب القديم لتجنب التخلي الكلي عن المفاهيم والمصطلحات الشيوعية الماركسية. وعلى الرغم من محاولات بث روح جديدة فيها، لكنهم اظهروا خوفا وترددا من المعارضة المستقبلية، وهذا ما يؤدي إلى الغموض والتناقض. لقد أثبتت تجربة الحزب في المناقشة

(52) نفس المصدر
(53) سعد صالح (المسودة الجديدة لبرنامج الحزب والنظام الداخلي) ص 12

التي أجراها بشأن تلك الوثائق ضرورة الخطاب الديمقراطي. كان الحزب منذ عام 1993 فصاعدا، منفتحا بشكل حقيقي على المقاربة الديمقراطية لحل القضايا السياسية والفكرية، أصر أحد المعلقين على القول بإنه (إذا كانت هذه هي القضية حقا، فيجب أن يتوسع النهج الديمقراطي أيضا ليطال النقد الأجهزة الرئيسية وأن يشمل الاقتراحات التي يعبر عنها في مساهمات الأعضاء والآخرين)[54]

مفهوم المركزية الديمقراطية

لقد أصبح مفهوم المركزية الديمقراطية سبباً للاختلافات الكبرى، ليس داخل الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل أيضاً في الحركات الشيوعية العربية والعالمية. ومازال مثيراً للانقسام. هذا صحيح بشكل خاص بعد تطبيق البيريسترويكا وانهيار النظام السوفييتي على كل المستويات وهذا ما شكك في قيمة المركزية. ويعود بروز المركزية الديمقراطية إلى وضعها التاريخي باعتبارها سمة أساسية لعملية قيادة الحزب الشيوعي العراقي. ويعتبرها معظم المحللين على أنها عقبة في طريق التغيير والإصلاح الذي لم يتحقق بعد من خلال النظام الداخلي الجديد. إن مبدأ المركزية الديمقراطية

"كان له تأثير سلبي على مسار الحزب والذي لم تختبره الأحزاب الأخرى التي لم تمارس الديمقراطية المركزية. في المقابل، نلاحظ أن الأحزاب الديمقراطية التي لا تشتمل دساتيرها وانظمتها الداخلية على مفهوم الديمقراطية المركزية قد أنجزت وحدة أكبر بديمقراطيتها الداخلية بمرور الوقت"[55]

لقد أكدت التطورات اللاحقة وجهة النظر هذه. لقد كان يفهم من الحفاظ على الديمقراطية المركزية في مسودة النظام الداخلي بأنها مفيدة فقط للحد من النقاش الديمقراطي واتخاذ القرارات من دون مشاورة. كانت المركزية الديمقراطية في ظل لينين تعتمد على بعض الظروف التاريخية والاجتماعية. لكن استمرارها، خصوصا في عهد

(54) كامل علي (ملاحظات حول مسودة البرنامج والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي) الثقافة الجديدة، المجلد 39، العدد 5 (آذار 1992) ص 7.

(55) محسن ثابت الجيلاوي (انتهاك الحد المقرر للمناقشات) الثقافة الجديدة، المجلد 39، العدد 5 (آذار 1992) ص 44 -45

ستالين، قد حولها إلى كبح لأية عملية تغيير أو تجديد، أو استجابة لمبادرات من الأدنى وضمنت القبضة القوية على السلطة لعصبة تدعم بشكل أعمى قرارات دائرة داخلية معزولة بشكل متزايد. ولذا فقد أصبحت مجرد مركزية بدلاً عن ديمقراطية مركزية [56]

المؤتمر الوطني الخامس

في ظل هذه الظروف المحيطة بالحزب وبالوطن، عقد المؤتمر الخامس في شقلاوة في محافظة أربيل في كردستان العراق من 12 إلى 25 تشرين الأول 1993، تحت شعار "من أجل تعبئة شعبنا لرفع العقوبات الاقتصادية، والإطاحة بالديكتاتورية، وإقامة عراق ديمقراطي فيدرالي موحد والدفاع عن مصالح الكادحين". كانت الوثيقتان اللتان نوقشتا في المؤتمر هما (برنامج الحزب) و(النظام الداخلي) بالإضافة إلى التقارير السياسية والمالية والتنظيمية. تحت وصاية السلطات الكردية، تلقى الشيوعيون تهنئة من الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. إضافة إلى ذلك تلقى الشيوعيون رسائل دعم وتهاني من أغلب مجموعات المعارضة، بمن فيهم الجماعات المحافظة والدينية، وكذلك من حزب توده الايراني في المنطقة، ومن الحزب الشيوعي التركي والأحزاب الشيوعية في سوريا ولبنان والأردن والسودان والبعث السوري وفروعه العراقية، بالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وقبرص وألمانيا وكوريا [57]. كرس المؤتمر الخامس على مدار أسبوعين كامل وقته لشعار (الديمقراطية والتجديد) والسؤال (ما الذي يجب القيام به لترجمة هذا الشعار إلى واقع يساري في الحياة الداخلية للحزب في كل مجالات نشاطاته؟)[58]. وطبقاً لصحيفة الحزب، فإن خصوصيات كردستان تتطلب أن يمنح المؤتمر المزيد من الإهتمام للدور الذي يجب أن يلعبه الشيوعيون الأكراد في تلك المنطقة، وصادق المؤتمرعلى جميع القرارات التي اتخذتها منظمة المنطقة الكردية والوثائق التي أعدتها. وصادق المؤتمر أيضاً على (تأسيس الحزب الشيوعي الكردي العراقي – والذي يقبل

(56) زهدي الداوودي (ملاحظات على مسودة البرنامج والنظام الداخلي) الثقافة الجديد، المجلد 39، العدد 5 ص 56.

(57) طريق الشعب (تشرين الثاني 1993) صفحات 1-5.

(58) بيانات الحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر الخامس، 26 تشرين الثاني 1993.

الاستقلال [الكامل] لهذا الحزب في التعامل مع جميع الشؤون الكردية بناءً على مبادئ البرنامج العام للحزب الشيوعي العراقي)[59].

و أظهر المؤتمر الخامس قلقه بشأن نمو الأصولية (الدينية) "السوداء" نتيجة لفشل الحكومات العربية في التعامل مع مشاكل الجماهير، وحرمانهم الشعب من حقوقه الديمقراطية. وفيما يتعلق بالعراق فقد أبدى المؤتمر

"اهتماماً خاصاً بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد منذ عام 1990، والتي أوصلت شعبنا إلى حدود لا تحتمل، وتجاهل كل الأدلة على أن الزمرة الحاكمة الحالية هي سبب جميع الكوارث التي أصابت شعبنا. لقد استخدمت [العقوبات] كغطاء لمسؤولية [الحكومة] عن هذه الكوارث" [60].

ودعا المؤتمر إلى رفع العقوبات، كما ادان قرار الامم المتحدة المرقم 773، والذي رسم الحدود بين العراق والكويت معتبرا أن هذا القرار قد اتخذ بالاكراه.

لقد اعتبر الحزب الشيوعي العراقي نفسه "حزب الطبقة العاملة والفلاحين وجميع الكادحين" وقد "عرّف الكادحين باؤلئك الذين يعملون بأيديهم وأولئك الذين يعملون بأدمغتهم للدفاع عن الجماهير الشعبية وعن حقوقهم، ويناضلون من أجل إنشاء عراق فيدرالي موحد". وعلى الرغم من اعلان التزامه بالماركسية في الفكر وكدليل لتحقيق خياره الاشتراكي، إلا أنه لم يلزم نفسه باللينينية، وبدلا عن ذلك تجنب التشديد على الماركسية – اللينينية، بل وتجنب الخوض في تفسير فشل التجربة الاشتراكية، وفي الواقع "رفض الادعاء بأن الانهيار[في البلدان الاشتراكية] هو هزيمة للفكر الاشتراكي" [61].

بعد وقت قصير من المؤتمر الخامس وفي اجتماع عام عقد في تشرين الثاني في مدينة أربيل وحضره الفا مشارك حاول السكرتير العام الجديد للحزب حميد مجيد موسى عرض التغييرات المبدعة والمتفق عليها من قبل المشاركين في المؤتمر بالقول:

"لقد اتفقنا، كما نص على ذلك النظام الداخلي للحزب، على أن الماركسية ستكون دليلاً يقود الحزب في نضاله وجهوده وانشطته لفهم حقائق المجتمع العراقي في صفاته الخاصة، وهذا ما سيصبح

---

(59) طريق الشعب (تشرين الثاني 1993) ص 8
(60) نفس المصدر
(61) نفس المصدر

الهوية الفكرية. ونعني بالماركسية أفكار المؤسسين، ماركس وانكلز ولينين، وجميع التطورات التي حدثت بعد وفاة لينين من قبل المنظرين الماركسيين والحركة الشيوعية العالمية. وبما أن الشيوعية لم تختف بانهيار الاتحاد السوفييتي، علينا أن نعمل على تطوير وإثراء الماركسية بالحقائق الجديدة... الماركسية هي الاتجاه الأساسي والدليل الذي سيثريه الإبداع دائماً...

لقد درس المؤتمر الخامس مبدأ المركزية الديمقراطية... وإذ أننا نختلف مع أولئك الذين يعتقدون أن المركزية الديمقراطية كانت سببا في انهيار الاتحاد السوفييتي... فإن المركزية الديمقراطية المعروفة لنا من الناحية النظرية، قد أفسدت خلال سنوات "عبادة الشخصية" والتحجر الأيديولوجي الذي هيمن على الحزب الشيوعي السوفييتي... ولم يقتصر هذا على الحزب الشيوعي السوفييتي فحسب، بل امتد إلى الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية وانتقل إلى الأحزاب السرية، ومنها حزبنا. إن من المهم أن نطور هذا المبدأ [المركزية الديمقراطية] من هذه الانحرافات والتي حولت المبدأ إلى بيروقراطية إدارية استبدادية... لقد حرم المؤتمر الخامس تحول المركزية الديمقراطية إلى نوع من البيروقراطية المركزية...

الشيوعيون العراقيون جادون في تعزيز الحوار والتفاهم واحترام وجهات النظر [الأخرى]... ولذلك السبب نحن نبتعد عن الإستنساخ والتقليد وإعادة الانتاج الميكانيكية"(62).

و في الواقع فقد حول المؤتمر الخامس الحزب بشكل مقنّع من حزب ماركسي – لينيني إلى حزب ديمقراطي اجتماعي معتدل. والدليل على ذلك أيضاً كان غياب الشعارات الشيوعية مثل "البروليتاريا"، و"حزب الطليعة" و"صراع الطبقات" و"اقتصاد الدولة" و"حشد الجماهير" للتحضير لدولة اشتراكية. وعلى الرغم من "بيان اللجنة المركزية" الذي شدد على خلق عراق ديمقراطي فيدرالي موحد، فإن النظام الداخلي لم يزل يؤكد على المركزية الديمقراطية كما كان في الماضي(63).

فضلاً عن ذلك وعلى الرغم من حقيقة أن بيانات الحزب بعد المؤتمر أعلنت أن أكثر من نصف أعضاء اللجنة المركزية هم أعضاء جدد، لكن في الواقع لم يكن هناك الكثير من الأسماء الجديدة في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي. وعلى الرغم من أن بعض

(62) نفس المصدر، المجلد 59، العدد 4 (أواخر تشرين الثاني 1993).
(63) نفس المصدر ص 2

الأعضاء لم يتسلموا منصباً في اللجنة المركزية السابقة، فإن تفحص أسماء الأعضاء الجدد المنتخبين يظهر أن معظمهم كانوا من المجموعات القديمة.

لقد كان حميد مجيد موسي حليفاً مخلصاً، إن لم يكن تابعا لعزيز محمد. وبعد ختام المؤتمر، زار السكرتير القديم مصحوباً ببديله كل الأحزاب الكردية وأكدا إلتزامهما بوحدة الكرد وطموحاتهم القومية. والتقيا بمسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في 11 تشرين الثاني عام 1993، وكذلك إستقبلهما جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في 15 تشرين الثاني من عام 1993. وزار وفد من الحزب الشيوعي العراقي في 14 تشرين الثاني 1993، حزب المحافظين الكردستاني في أربيل، حيث أكدا على التزامهما بالتعاون ودعم تطلعات الشعب الكردي والإطاحة بصدام حسين. وفي 16 تشرين الثاني 1993 إلتقى عبد الرزاق الصافي عضو المكتب السياسي مع بقية مجموعات المعارضة العراقية في دمشق وأطلعهم جميعاً، بمن فيهم قيادة البعث في سوريا على نشاطات المؤتمر، وتسلم مباركتهم. قام حزب الكادحين في كردستان في 17 تشرين الثاني 1993 بالاتصال بالحزب الشيوعي العراقي في مقره في أربيل، وكان من بين أول من زار الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية في مقره بأربيل صديق أمريكا المحافظ ألدكتور أحمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي والذي هنأ القيادة الجديدة للحزب الشيوعي العراقي[64]. وفي 28 تشرين الثاني 1993 دعي السكرتير العام للتحدث أمام منظمة العمل الاسلامي في العراق، حيث نقل التزام حزبه بالإنفتاح على جميع تجمعات المعارضة وتجنب النزاعات الأيديولوجية[65].

و كما تقرر في المؤتمر الخامس، فإن النظام الداخلي نقل الحزب من الخطاب الماركسي – اللينيني التقليدي نحو شكل معاصر للأحزاب الديمقراطية الليبرالية. وقد وصفوا الحزب الشيوعي العراقي بأنه:

"حزب ديمقراطي، من حيث جوهره وأهدافه وبنيته وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقته بالقوى الإجتماعية السياسية الأخرى. وهو إذ يرفض كل شكل من أشكال الحكم الاستبدادي والتسلط

(64) نفس المصدر ص 1 (تشرين الثاني 1993).
(65) طريق الشعب (أواخر تشرين الثاني 1993) ص 1

السياسي ومصادرة حقوق الإنسان، ويناضل من أجل إقامة نظام سياسي ديمقراطي وتأمين العدالة الاجتماعية.

إن الحزب الشيوعي العراقي حزب وطني مستقل يضع المصالح العليا للشعب والوطن فوق أية مصلحة أخرى. إنه يذود عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين وبقية الكادحين، وعن المطامح والمصالح الوطنية للشعب العراقي، ويعتز بامجاده وتقاليده الثورية، ويستمد منها العزم من اجل تعزيز استقلال العراق وسيادته الوطنية" (66).

وصفت وثيقة "برنامج الحزب" التوجه ذا الخصوصية العراقية للحزب الشيوعي العراقي:

"يستمد الحزب في برنامجه كل شيء تقدمي [في] حضارة شعوب بلاد ما بين النهرين والحضارة الإنسانية، بالإضافة إلى الخبرات المتراكمة للنضال من أجل الشعب العراقي... وهو يجمّع وثائق برنامجه على أساس دراسة الحقائق الطبقية والوطنية والدينية للمجتمع العراقي المعاصر مسترشدا بالماركسية، ومستفيدا من كل التراث الاشتراكي والانساني(67) ولتحقيق هذه الأهداف وتحدي نظام حسين القمعي الديكتاتوري، تعهد الحزب الشيوعي العراقي بالعمل في تحالف مع جميع المجموعات السياسية والإجتماعية، على أمل إقامة جبهة موحدة للإطاحة بالنظام(68).

الارتباط الكردي

لقد كان ارتباط عزيز محمد الطويل مع المنطقة الكردية، نابع من تراثه الكردي الخاص وعلاقته الشخصية مع ملا مصطفى البارزاني (و بعد وفاة البارزاني مع إبنه مسعود الذي ورث منصبه القيادي)، بالإضافة إلى دوره كمسؤول للفرع الكردي في الحزب الشيوعي العراقي منذ الستينيات، مما أعطى للقضية الكردية معنى شخصياً له وبالنتيجة للحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية. بلغ هذا التوجه ذروته بعد عام 1979 حينما سيطر عزيز محمد على الحزب بأكمله. مع زوال نفوذ الحزب في المنطقة العربية من العراق وزيادة نفوذ الأحزاب القومية الكردية، أصبحت المنطقة الشمالية

(66) الحزب الشيوعي العراقي (وثائق المؤتمر الوطني الخامس) ص 114
(67) نفس المصدر ص 100
(68) نفس المصدر ص 101

الكردية المسرح الرئيسي لعمليات الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية، حيث بلغت أنشطته ذروتها في التسعينيات عقب حرب الخليج عام 1991 التي شهدت انسحاب صدام حسين من المنطقة، وفي أعقاب تفكك قيادة الحزب الشيوعي العراقي-ق.م. وكان هذا الحزب أيضاً فعالاً جداً في المنطقة الشمالية بين أعوام 1973 و1978 في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي — ل.م. والبعث حلفاء.

لقد نشط الحزب [اللجنة المركزية] بشكل متزايد في كردستان فقط عبر فرعه الكردي وكان شريكاً فعالاً في الحياة السياسية للمنطقة الشمالية لدرجة أنه تقرر في الاجتما الموسع للجنة المركزية في أيلول من عام 1991 أن يكون الفرع الكردي للحزب شبه مستقل. لهذا السبب قرر الحزب عقد مؤتمره الخامس الذي تأخر كثيراً في كردستان. أكد السكرتير العام بأن التحضير للمؤتمر جرى في بيئة ديمقراطية جداً، ولم تكن هناك أية قيود على انتخاب المندوبين ومن ثم مشاركتهم في المؤتمر. رغم أن عزيز محمد أبدى أسفه على عدم مشاركة منظمات الحزب الأخرى من البلاد التي مازالت تحت سيطرة صدام حسين(69).

هذا الظرف عزز بلا شك ميل الكادر لأن ينطور في اتجاه مغاير تماماً، ولينصب نفسه كتلة متشككة في اللجنة المركزية. وهكذا أقر المؤتمر الخامس في عام 1993 بشكل رسمي على حالة "الأمر الواقع" للفرع الكردي. وارتبط الحزب عنداك بشكل علني بالمنطقة الكردية واعترفت به القيادة والحكومة الكردية. على هذا النحو كان (الحزب) قادراً على المشاركة بشكل علني في الحياة السياسية في كردستان وفي برلمانه وحكومته، ولو أن شكوك الأكراد تجاه الشيوعيين لم تتبدد. لقد كانت صحافة الحزب تعمل بشكل قانوني، وقيادته أصبحت الآن قادرة على الدعوة لعقد اجتماعات جماهيرية عامة. وقد سمح هذا للسكرتير العام عزيز محمد بالقيام بجولة في المدن الرئيسية في المنطقة وعقد اجتماعات جماهيرية مع أعضاء الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية. وكان في أحد تلك الاجتماعات في (منطقة) كفري على بعد أمتار قليلة فقط من المناطق التي لم تزل يسيطر عليها صدام حسين(70).

---

(69) طريق الشعب (حزيران -تموز 1993) ص 9
(70) نفس المصدر (أواسط أيار 1992) ص 1

مع ذلك، وبسبب الطبيعة المعقدة للمجموعات الكردية أساساً، فقد عمل الحزب الشيوعي العراقي على هامش السياسة الكردية، مركّزاً على مهاجمة العدو المشترك وهو نظام بغداد بكل طريقة ممكنة. وتجنب الانخراط بشكل مباشر في الصراعات الداخلية بين الجماعات القومية الكردية، خاصة بعد تجربته الكارثية عام 1983 في منطقة بشتاشان، عندما أدى تدخله المباشر في صراعات الأكراد الداخلية إلى أسر ومجزرة الأنصار. بدلاً عن ذلك لعب الحزب الشيوعي العراقي في أعوام التسعينيات دور مجموعة الضغط وصانع السلام في عدد من الأحداث بين المجموعات الكردية المتصارعة. فعلى سبيل المثال نظم في آب من عام 1994 مظاهرة جماهيرية عامة سارت نحو البرلمان الكردي لإدانة القتال الذي اندلع بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قبل أسبوعين من ذلك اليوم، ودعا إلى المصالحة بين المجموعتين [71]، وبقي حذراً من استفزاز أي حزب كردي في أية مسألة. فمثلاً انتقد السكرتير العام الانتخابات الكردية عام 1992 بسبب المخالفات والإنتهاكات، لكنه لم يلق باللوم على أي حزب بعينه[72]. لكن الحزب واصل اللعب على الجبهة الأيديولوجية بأمان مع التأكيد على شعارات الحكم الذاتي الكردية التي كانت ترفع منذ الخمسينيات. شملت سياسات كهذه في أوائل التسعينيات الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الكردي، مع التركيز على الحكم الذاتي لكردستان ضمن الجمهورية العراقية.

لقد أعلن عبد الرزاق الصافي عضو المكتب السياسي أن شعار الفيدرالية يمكن أخذه بالإعتبار "**حينما تتوحد جميع أجزاء كردستان، لأننا نؤمن أن جميع الأجزاء المنفصلة لها الحق الكامل في تقرير المصير**"، لكنه كان حريصا على الإشارة إلى أن تلك الإمكانية ستحددها "**الظروف المحلية والإقليمية والدولية**"[73].) لم تلق دعواته صدى لدى السكرتير العام الجديد حميد مجيد موسى ولكنه باركها شخصياً.

وافق المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي العراقي عام 1993 أيضاً على مسودة توصية من اللجنة المركزية في المادة (1) التي أعادت التأكيد على "**حق الشعب الكردي في تقرير مصيره**

---

(71) نفس المصدر، المجلد 60، العدد 2 (أيلول 1994) ص 1
(72) نفس المصدر، المجلد 57، العدد 18 (حزيران 1992) ص 1
(73) نفس المصدر، المجلد 57، العدد 7 (منتصف أيار 1992) ص 3

على كل أراضيه، وحقه في الوحدة الوطنية و[الحاجة] إلى زيادة النضال المشترك والأخوة العربية الكردية، من أجل الاتفاق على ترتيبات دستورية و[قانونية] للمنطقة الكردية". لقد رسم الحزب الشيوعي العراقي رؤيته لحكومة ديمقراطية فيدرالية متعددة الأحزاب بعد إزالة ديكتاتورية صدام حسين. وفي المؤتمر أوضح عزيز محمد خطة الحزب لكردستان العراق، والتي برزت من المؤتمر الثاني في الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي منصف عام 1993 ودعت إلى:

1. **وحدة جميع القوى العراقية والكردية ومشاركتها الكاملة في جميع المؤسسات التشريعية.**

2. **مشاركة الجماهير الكردية في الحكومة.**

3. **الفوز بالدعم الاقليمي العربي وإزالة القلق العربي الاقليمي.**

4. **تقوية العلاقات بين كل القوى الديمقراطية والوطنية العراقية**[74].

واصل الحزب محاولاته للعمل مع كل جماعات المعارضة الأخرى لكسب الشرعية والمقبولية، وببطئ اقتصر خطابه على تناول العموميات، مع إعادة تأكيد التزامه بالشؤون الكردية. وفي الاجتماع الموسع للجنة المركزية، والذي انعقد في الفترة ما بين 19 و24 آذار عام 1994، أكد الحزب الشيوعي العراقي على لغة الخطاب التي سادت في المؤتمر السابق، داعياً إلى توثيق التعاون بين قوى المعارضة.

المؤتمر السادس

واصل الحزب نشاطاته الرسمية في التحضير للمؤتمر السادس الذي كان من المفترض أن يعقد في نهاية عام 1996. لكن طبقا للسكرتير العام فإنه وبسبب الظروف المشروعة المرتبطة بالظروف الأمنية المعقدة والخطرة التي برزت بعد قيام قوات الديكتاتورية [لحكومة بغداد] باحتلال مدينة أربيل [عاصمة إقليم كردستان] في 31 آب 1996[75] عقد الحزب مؤتمره متأخراً تسعة أشهر، في الفترة ما بين 26 و29 تموز 1997. وقد بدأ

(74) نفس المصدر (حزيران -تموز 1993) ص 1

(75) الثقافة الجديدة، العدد 280 (كانون الثاني، شباط 1998) ص 82

الإعداد للمؤتمر عندما أصدرت اللجنة المركزية مسودة وثيقة بعنوان "موضوعات أساسية للمناقشة حول سياسة الحزب ومواقفه" في نهاية نيسان عام 1996، ووزعت الوثيقة الداخلية بين الأصدقاء، وأعضاء الحزب وكل المهتمين بالبديل [الديمقراطي]، ووصف الحزب في الوثيقة طبيعة وممارسة السلطة من قبل النظام بأنها:

"برجوازية، بيروقراطية وطفيلية كبيرة أنجبت ديكتاتورية من نمط فاشي شامل يرأسها صدام حسين، الذي يحكم البلاد عبر أجهزة الأمن والإستخبارات يترأسها أفراد عائلته وعصبة محدودة تتولى قيادة الدولة وحزب [البعث]... وهكذا ضاقت القاعدة الاجتماعية، واستغلت القلة المحدودة معظم الثروة الاجتماعية، والحياة السياسة والاقتصادية [في البلاد]... بعد أن دمرت معظم الطبقة الوسطى... وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة [التي تنتهي في عام 1997] صراعاً داخل الزمرة الحاكمة نفسها وامتد إلى قلب عائلة صدام حسين والتي كانت، في الواقع، هي قيادة النظام وفوق مؤسسات الدولة والحزب الحاكم نفسه... بالإضافة إلى ذلك، قوّى النظام قبضته على الأجهزة الأمنية الخاصة وذلك بتشكيله في السنة الماضية [1995] تشكيلات شبه عسكرية جديدة إلى الجيش والأجهزة الأمنية والحزب. كما أنشأ الطبقة الاجتماعية المعروفة باسم [أصدقاء صدام]... كطبقة مميزة، لا تعتمد على رواتب ومنافع ضخمة، بل على امتيازات كبيرة، مما سمح لهذه المجموعة بالإزدهار من خلال الوصول إلى السلطة وأموال الدولة. لقد خدمت هذه الطبقة غرض إنشاء قاعدة اجتماعية واقتصادية جديدة للنظام بعد تلاشي دعمه الشعبي خلال السنوات القليلة الماضية. كما حاول النظام توسيع قاعدته الاجتماعية لكسب دعم الجماعات القبلية من خلال خلق رؤساء وشيوخ جدد عبر الهدايا والرشاوى"[76].

لقد شخصت الوثيقة المعضلة في النظام السياسي بأنها "أزمة أخلاقية، اجتماعية، سياسية واقتصادية تشتد يوماً بعد يوم[77]. وفيما يتعلق بالوضع في كردستان أكدت الوثيقة أن "حزبنا وخاصة فرعه الكردي حاول وقف الصراع بين الجماعات الكردية منذ أيار عام 1994، ودعم فكرة تكوين حكومة ائتلافية من بين المجموعات المختلفة في كردستان لإحلال السلام في المنطقة[78]. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدويل القضية العراقية نتيجة للمغامرة الكويتية وسيطرة أمريكا والأمم المتحدة على العراق عبر العقوبات

(76) نفس المصدر، العدد 270 (حزيران-تموز 1996) صفحات 7 و8.
(77) نفس المصدر، ص 9
(78) نفس المصدر، ص 20

الاقتصادية، إلى إشاعة الفوضى والاعتماد على القوات الأجنبية لإحداث تغيير في العراق. لقد دعا الحزب الشيوعي العراقي جميع القوى السياسية الراغبة في العمل من أجل الإطاحة بالديكتاتورية إلى تبني سياسة جديدة تسعى إلى "إقامة تحالفات سياسية مفتوحة على أساس مبادئ الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي لكل مجموعة"[79].

على الجبهة الداخلية شكت اللجنة المركزية من أن "إقامة الديمقراطية عملية شاقة ومعقدة. وكنتيجة للمفاهيم النظرية المشوهة وتجارب الماضي وتقاليده وممارساته، فقد أصبح من الصعب تحقيق ذلك في مثل هذا الوقت القصير[80]. ومضت الوثيقة حتى بالإقرار بوجود ثلاثة اتجاهات أيديولوجية متنافسة داخل الحزب يمكنها إعاقة الديمقراطية: الأول يكمن في"إتجاه محافظ متجذر في الماضي وغير مستعد لأي تغيير، والثاني إتجاه ليبرالي راديكالي أراد الطلاق من الماضي، والثالث إتجاه معتدل يسعى للتكيف واقعياً مع ظروف الحزب والبلاد[81].

لقد قررت الوثيقة أن الهدف المباشر للحزب هو "الإطاحة بالديكتاتورية الحاكمة وخلق البديل الديمقراطي كضرورة أساسية لإخراج البلاد من الأزمة وإنقاذ الشعب العراقي من مأزقه ورفع العقوبات الشاملة ضد العراق"[82]. واقترحت الوسائل التالية لتحقيق هذه الأهداف: (1) تشكيل حكومة ديمقراطية ائتلافية تمثل كل الجماعات السياسية والتي تقوم من خلال الإشراف الدولي المحايد بمراقبة الانتخابات لانتخاب جمعية تأسيسية تسن دستوراً لنظام ديمقراطي. (2) رفع العقوبات الاقتصادية ضد العراق وإعادة العراق إلى المجتمع الدولي كدولة ذات سيادة. (3) ألاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الكردي عبر النظام الفيدرالي وضمان الإدارة الوطنية والحقوق الثقافية لكل الأقليات. (4) رفض العنف بين القوى السياسية، والإنتقال الديمقراطي السلمي للسلطة. (5) ألقضاء على البنية التحتية القمعية لنظام صدام حسين بما في ذلك إلغاء القوانين الاستبدادية وأجهزة الأمن البوليسية. (6) تحسين ظروف العمال والفلاحين الفقراء وموظفي الحكومة وإعادة خطط التنمية الوطنية، إلى جانب إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

---

(79) نفس المصدر، ص 25
(80) نفس المصدر، ص 29، 30
(81) نفس المصدر، ص 30
(82) نفس المصدر، ص 32

(7) تطوير العلاقات الإيجابية مع دول الجوار على أساس المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض[83].

لقد تم تعميم مسودة البرنامج ومناقشتها على نطاق واسع لمدة عام ونصف في مجلة الحزب النظرية (الثقافة الجديدة). وكان بعض المساهمين في النقاش يؤيد ما جاء في المسودة، والبعض الآخر ضدها، لكن عندما عقد المؤتمر السادس في النهاية أصبحت الأفكار الأساسية للوثيقة هي التقرير السياسي للحزب. وفضلاً عن ذلك ناقش المؤتمر تقريراً عن العلاقات بين الحزب وفرعه الكردي، وآخر لتقييم تجربة الذراع العسكري للحزب، حركة الأنصار في الفترة بين أعوام 1979 و1988[84]. في الوثيقة المتعلقة بالأنصار، إعترفت اللجنة المركزية بأن التعاون مع البعث في تحالف الجبهة الوطنية عام 1973 كان خطأ فادحاً. وطبقا لهذا الوصف أظهرت الوثائق التي تم وضع اليد عليها خلال انتفاضات عام 1991 أن البعث حافظ بالفعل على استراتيجية إبادة الحزب الشيوعي العراقي. ولما بدأ البعثيون تنفيذ خطتهم، لم يتبنّ الحزب أية استراتيجية للدفاع عن نفسه[85]. كما أضافت الوثيقة أنه بحلول نيسان عام 1979 حينما ظهرت حركة الأنصار فإن القيادتبن السياسية والعسكرية لكلتى المجموعتين - الأنصار والمكتب السياسي - لم تكونا متوافقتين[86]. وحينما قرر الحزب رسمياً في تشرين الثاني من عام1981 تبني الكفاح المسلح في ممارساته، سيطر المكتب السياسي على حركة الأنصار وأنشأ مكتباً عسكرياً من جانب واحد لغرض توجيه الأنصار. وطبقا لتقرير المؤتمر السادس فإن ذلك أدى إلى ارتباك وقرارات طائشة أدت في النهاية إلى مقتل أكثر من 150 من الأنصار في حزيران عام 1987 وإلى تحطيم الحركة وإيقافها فعلياً بعد عام واحد. ثم أعادت اللجنة المركزية في اجتماعها في حزيران - تموز عام 1987 رسميا إدارة حركة الأنصار إلى الفرع الكردي من الحزب، ثم أدانت الحركة بعد سنوات في المؤتمر

(83) نفس المصدر، صفحات 33، 34
(84) طريق الشعب، المجلد 63، العدد 1 (آب 1997) ص 10
(85) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني السادس (بغداد: طريق الشعب 1998) ص 81 -83
(86) نفس المصدر، ص 84 -89.

السادس باعتبارها "التطبيقً الخاطئ للكفاح المسلح كطريق رئيسي للتحرير"[87] وأضافت الوثيقة بان هذه الممارسة:

"دفعت حركة الأنصار إلى معارك كبيرة غير مبررة، كان بالإمكان تجنبها وتقليل الكثير من الخسائر التي عانى منها الحزب. وهذا يحدث في بعض الأحيان نتيجة للحسابات الخاطئة لقيادة الحزب، كما حدث بشكل واضح حينما تورط الحزب في الصراع بين الجماعات الكردية المختلفة ما أدى إلى نكسة بشتاشان في عام 1983. إن الاختلاف في الرأي بين القيادة حول ضرورة الأنصار كان ذا تأثير سلبي على الحركة تماماً. وظهر اتجاهان خاطئان نتيجة لذلك، الأول فصيل قلل من أهمية الحركة، بينما بالغ الثاني في أهميتها. فضلاً عن ذلك، فإن حركة الأنصار فشلت في تحويل نفسها إلى حركة جماهيرية للمدينة وللريف... بالإضافة إلى الاحتكاك غير المبدئي بين قيادة [الحزب] وكادر الأنصار... إن التأثير السلبي للصراع بين القوى الكردية أدى إلى فوضى واحباط بين الجماهير، أججهما دخول الحزب في الصراع لصالح طرف ضد الآخر... إن التناقضات والصراعات بين الجناحين المدني والعسكري خلق صعوبات لنشاطات الأنصار ولإعادة بناء منظمة الحزب، ما أدى إلى استشهاد بعض أعضاء الكادر الذين تم تعيينهم للمساعدة في إعادة بناء الحزب. وهكذا انتكست حركة الأنصار في عام 1988"[88].

انتخبت اللجنة المركزية والمكتب السياسي أخيراً، وأعيد تأكيد حميد مجيد موسى كسكرتير عام للحزب. غير أن الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية أصبح في الواقع مركز السلطة الحقيقي، وغدت بقية الحزب مجرد ذراع للفرع الكردي. فإذا كان هناك أي نشاط جدي، بما في ذلك عقد مؤتمر، الذي كان يجب أن ينعقد في العراق، كان يرغم على أن يكون في المنطقة الكردية وتحت وصاية الفرع الكردي. وقصر الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية الآن نشاطاته في نطاق أكثر من مليوني مغترب عراقي في أوروبا، حيث قام السكرتير العام بجولة لمدة شهرين في أوائل عام 1998، موضحا برنامج الحزب وشرح آخر التطورات[89].

(87) نفس المصدر، ص 99

(88) نفس المصدر، ص 99 -101

(89) رسالة العراق، العدد 39 (آذار 1989) ص 6

فضلاً عن ذلك، أصدر الحزب مجلة إخبارية شهرية تدعى (رسالة العراق) وتحولت مجلة الثقافة الجديدة بعد المؤتمر السادس إلى مجلة يسارية مستقلة لم تعد تقتصر على الماركسية. وأعلنت في افتتاحيتها في شباط عام 1998 أنه

"فيما ظهرت في عام 1953 كواسطة للمثقفين الماركسيين واليساريين الذين كانت مهمتهم الرئيسية بث الفكر العلمي والثقافة التقدمية، لكنها اليوم، في الوقت الذي تظل فيه يسارية الإتجاه ضمن التوجه الماركسي، أصبحت الآن مفتوحة لكل ما هو مستنير وديمقراطي في جميع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى الحالية، على أساس احترام وجهات النظر الأخرى ورفض الجمود والجدل السياسي والمناوشات الكلامية الشخصية... وفي حين أن المجلة لديها علاقات خاصة مع الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية... وتنشر بعض الوثائق المركزية للحزب، فإنها ترحب بالنقاش المتبصّر من أجل تطبيق الديمقراطية والتجديد والحوار والذي يمثل تجسيداً حقيقياً لأفكار وأفعال الحزب نفسه" [(90)].

مع تحول المجلة الآن، أنشأت هيئة تحرير جديدة تعكس هذا التغيير في المنحى على الرغم من أنه لازال يرأسها عضو اللجنة المركزية حمدان يوسف. ولكن الالتباس الفكري ضمن الحزب الشيوعي العراقي وفي مطبوعاته ظهر بشكل جلي عندما قام محرر الثقافة الجديدة بشرح سياسة المؤتمر السادس حول الانتخابات الحرة تحت إشراف الأمم المتحدة – كما نشرت في "رسالة العراق"، النشرة الشهرية الرسمية للحزب الشيوعي – حيث فسر هذه الفكرة بأنها وجهة نظر شخصية وليست سياسة الحزب، وهذا ما أثار سخط على كاتبها حمدان يوسف[(91)].

بالنظر إلى تلك التغيرات الجذرية في الحزب، فإن هذا الإرتباك كان متوقعاً. فمنذ المؤتمر الخامس تحول الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية إلى حزب اجتماعي ديمقراطي، وتخلى عن الكثير من مواقفه البروليتارية والثورية الماركسية – اللينينية، وأصبح الآن مستعداً للعمل مع الجماعات غير الثورية وغير الاشتراكية، بما فيها الاحزاب اليمينية والدينية والمؤيدة للرأسمالية، لتحقيق البديل الديمقراطي للعراق. لقد تبنى المؤتمر السادس هذا الموقف بوضوح، عندما صاغ رؤيته "لمشروع ديمقراطي وطني" للقوى السياسية الديمقراطية الأخرى في العراق، والذي "يعد ببناء عراق ديمقراطي

(90) الثقافة الجديدة، العدد 280 (كانون الثاني – شباط 1998) ص 5، 6
(91) رسالة العراق، المجلد 4، العدد 40 (نيسان 1998) ص 16

تعددي على أنقاض الديكتاتورية وأجهزتها ومؤسساتها"[92]. لقد وجد السكرتير العام رابطة بين الأحزاب الديمقراطية الوطنية عامة، والحزب الشيوعي العراقي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان ونبذ الديكتاتورية. وتعهد (بالحوار والتواصل المستمر) للتأثير على "الجناح اليميني" للأحزاب الديمقراطية الوطنية لتكون أكثر تفهماً لمشاكل العالم الثالث[93]. في غضون ذلك حقق السكرتير العام السابق عزيز محمد قدراً كبيراً من القبول الشخصي داخل كلا المعسكرين في النزاع الكردي، لدرجة أنه كلف في منتصف عام 1998 بالمبادرة إلى إجراء حوار بين الطرفين المتخاصمين في كردستان العراق[94].

عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره السنوي الأول للمنظمات الشيوعية العراقية المغتربة في أوروبا للفترة ما بين 15 و16 أيار عام 1998، تحت شعار "دعم كفاح الحزب داخل العراق: رفع العقوبات الاقتصادية، القضاء على الديكتاتورية وتأسيس عراق ديمقراطي فيدرالي موحد". وحضرالاجتماع السكرتير العام وعدد من أعضاء اللجنة المركزية، وعدد من أعضاء الفروع الكردية والعربية في الحزب الشيوعي العراقي. وطبقاً لسياسات وقرارات المؤتمر السادس، إنتخبت القيادات السياسية لتلك المنظمات المغتربة[95]. وفي غضون ذلك، أفادت التقارير بأن الجماعة المنشقة بقيادة ماجد عبد الرضا تقدمت بطلب للحصول على رخصة نشر جريدة للحزب الشيوعي العراقي في بغداد[96] ربما استمرارا لجهود ماجد عبد الرضا عام 1992.

لقد تم تحمّل مسيرة الحزب باتجاه أن يصبح حزباً يسارياً ديمقرطياً- لبرالياً، لكن عندما اجتمع السكرتير العام مع بعض المسؤولين في الحكومة الأمريكية خلال زيارة إلى واشنطن في أواخر تشرين الثاني عام 1999، بدأ التعبير عن انتقادات القاعدة الحزبية ضد هذا

---

(92) طريق الشعب، المجلد 63، العدد 1 (آب 1997) ص 10
(93) لقاء مع السكرتير العام، رسالة العراق، العدد 39 (آذار 1998) ص 6
(94) القبس الكويتية (31 أيار 1998) ينظر إلى لقاء مع الطالباني
(95) رسالة العراق، العدد 42 (حزيران 1998) ص 9
(96) نشرة الانباء الصباحية، راديو مونتي كارلو، البث العربي (12 تشرين الثاني 1999).

التوجه[97]. وبرز هذا الاستياء بشكل واضح في عام 2003 مع إعادة ظهور كادرالحزب الشيوعي العراقي كقوة شيوعية زائفة في العراق ضمن سياق الاحتلال الأمريكي.

الحزب الشيوعي العراقي والاحتلال الأمريكي

أدت الحرب الأنكلو - أمريكية على العراق ثم احتلاله إلى مزيد من التحول في مواقف الحزب الشيوعي العراقي، من حزب له صلات أيديولوجية بالنظريات الماركسية - اللينينية ونظريات التحول الماركسية الجديدة، إلى متنافس برلماني شديد البراغماتية وعديم الجذور فكرياً. وبعد أن كان في الأصل يتخذ موقفاً معادياً إلى حد ما للولايات المتحدة، حيث كان يراها زعيمة الرأسمالية والإمبريالية، لقد خفف الحزب الشيوعي العراقي من خطابه المعادي للرأسمالية بين ليلة وضحاها تقريباً.

كانت نتيجة هذا التحول واضحة: مقعد في مجلس الحكم العراقي واعتراف سياسي رسمي بقيادة الحزب من قبل سلطات الاحتلال. لكن التكلفة على الحزب كانت فلكية أدت إلى انفصاله عن الحركة المضادة لقوات الاحتلال، حيث أن الكثير من الأفراد المشاركين في المقاومة النشطة نظروا إلى أعضاء مجلس الحكم، وبضمنهم الحزب الشيوعي العراقي كـ "متعاونين" مع المحتلين. في محاولته لتسريع نهاية الاحتلال من خلال العمل في الهيكل السياسي الذي تم إنشاؤه في ظل هيمنة السلطات الأمريكية، نجح الحزب الشيوعي العراقي في تأمين مكان لنفسه في الحكومة العراقية المؤقتة، لكنه انفصل عن جذوره الشيوعية وقطاعات السكان التي ادعى أنه يمثلها.

ألحزب الشيوعي العراقي قبل الاحتلال

قبل الغزو الأنكلو- أمريكي في عام 2003، تمسكت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي العاملة إلى حد كبير في المنفى، أن الحل الوحيد للقضية العراقية هو توحيد

(97) الوسط، العدد 389 (7 كانون الأول 1999) ص 18.

جهود "القوى الوطنية" العراقية للإطاحة بنظام صدام حسين المكروه ولرفع العقوبات الاقتصادية التي كانت تخنق الشعب العراقي.

لقد عقد المؤتمر السابع للحزب بين 25 و28 آب عام 2001، عقب اجتماع لمختلف "القوى الوطنية" في باريس، والذي أرسل اليه الحزب الشيوعي العراقي وفداً يسعى إلى أرضية مشتركة للإطاحة بنظام صدام حسين. وكرر مؤتمر الحزب التأكيد على الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرين الخامس والسادس، مشدداً على أن الأهداف الأساسية للحزب هي رفع العقوبات، والإطاحة بالنظام الديكتاتوري وإنشاء عراق ديمقراطي فيدرالي [98]. أشار السكرتير العام في التقرير السياسي إلى:

"إن غالبية شعبنا ليسوا تحت وهم أن الولايات المتحدة لديها نية الإطاحة بالنظام الديكتاتوري وخلق نظام ديمقراطي وهو ما يسعى إليه شعبنا. إن الإدارة الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية لاتبحث سوى عن تغيير القيادة ومنع ظهور حركة شعبية ناضجة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديكتاتوري الحالي. إن استراتيجيتها الأساسية تتمثل في حماية وضمان مصالحها الحيوية في المنطقة، بما في ذلك السيطرة على النفط العراقي وكذلك اقتصاد البلاد الآن ومستقبلاً. وهذا يتعارض مع مصالح شعبنا وحقوقه، فضلاً عن معارضته لاستقلال البلاد وسيادتها الوطنية" [99].

في الإجتماع الموسع الذي عقد في 18 كانون الأول عام 2001 بعد هجوم الحادي عشر من أيلول على مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة، كرر الحزب التزامه بإسقاط حكومة البعث ورفض العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. لكن التداعيات الخطيرة لـ "الحرب الأمريكية على الإرهاب" وآثارها على العراق بدأت بالفعل بالظهور، مما دفع اللجنة المركزية على تناول هذه القضية. وفي حين انضم الحزب الشيوعي العراقي إلى الجوقة العامة التي شجبت الهجمات على مركز التجارة العالمي واستخدام الإرهاب، فإنه سلط الضوء على خطر ترك الكثير من الغموض في تعريف مصطلح (الإرهاب) وشدد على:

(98) الحزب الشيوعي العراقي "وثائق المؤتمر الوطني السابع" طريق الشعب (تشرين الثاني 2001) ص 87.
(99) نفس المصدر، الصفحات 62 -63.

"ألحاجة إلى اعتماد تعريف واضح ودقيق للإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة، وتمييزه عن حق الشعوب المشروع في الكفاح ضد الاحتلال، وتقرير المصير، و(حرية الاختيار) لأنظمتها السياسية والإجتماعية، والنضال ضد الأنظمة الديكتاتورية والفاشية"[100].

لقد أكد الحزب على أن الولايات المتحدة إستخدمت المأساة كذريعة لتبني أجندات مقررة سلفاً "للهيمنة الإمبريالية"[101] وفضلاً عن ذلك استمر الحزب بانتقاد الولايات المتحدة لدعمها الذي لايلين "للسياسة الإرهابية المتبعة من قبل شارون رئيس وزراء حكومة إسرائيل اليمينية المتطرفة، وكذلك إلغاء الرئيس بوش للقواعد المنصوص عليها في المعاهدات مع الاتحاد السوفييتي بشأن الصواريخ البالستية[102].

لقد استمر الانتقاد المعتدل لحكومة الولايات المتحدة والهيمنة الأمريكية لغاية سنة 2002. وفي الاجتماع العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية في أثينا – اليونان من 21 إلى 23 حزيران عام 2002، قدم مسؤول العلاقات الأممية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الدكتور صبحي الجميلي ورقة أكد فيها أن بعض الأسئلة الجوهرية لم يتم الرد عليها بشأن أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001. لقد كان أهم تلك الأسئلة هو "لماذا حدث ذلك؟"[103] ووضع المسؤولية على العوامل التي تسهم في الإرهاب العالمي، وبالخصوص الإرهاب المناهض لأمريكا، على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المقام الأول وخطط الحكومة الأمريكية للهيمنه، وتزايد حالة عدم المساواة في العالم التي تتغذى عليها المنظمات الإرهابية[104] ورفض الحزب الشيوعي العراقي-اللجنة المركزية بشكل رسمي ما وصف بـ (خيار الحرب) و"التدخل العسكري الأجنبي". هذا الموقف سيبقى ثابتا إلى حين بدء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

---

(100) بيان صدرعن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (20 كانون الأول 2001) http://www.iraqcp.org/framse1/0(2001-12-20)

(101) نفس المصدر

(102) نفس المصدر

(103) صبحي الجميلي: الموقف العالمي الجديد بعد 11 أيلول وتأثيره على الوضع في العراق (ورقة سلمت إلى مؤتمر أثينا الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية) 21–23 حزيران 2002 http://www.iraqcp.org

(104) نفس المصدر

واصلت اللجنة المركزية الدفع (باتجاه) حل وطني تقوم فيه أحزاب المعارضة العراقية بالاستيلاء على السلطة العراقية وإقامة حكومة ديمقراطية فيدرالية. وقد تضمن موقف الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية في مؤتمر أثينا رفضاً تاماً للمشاركة في أية جهود أمريكية[105]. إن تاريخ ازدواجية الحكومة الأمريكية، خصوصا من وجهة النظر الشيوعية، فيما يتعلق بأفغانستان وفيتنام أوحى للحزب أن الجهود المبذولة في "التحرير" كانت تسعى إلى خدمة أهداف النخب الأمريكية، ونادراً ما عملت على تحسين ظروف الشعوب "المحررة". في الوقت الذي غدت فيه الحرب أكثر حتمية وبدأت الحكومة الأمريكية مناقشة طرق إدارة "عراق ما بعد صدام"، إستمر الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية بالاحتجاج ضد "خيار الحرب" وأصر على أن الشعب العراقي سيرفض دون قيد أو شرط أي احتلال أو حكم عسكري أجنبي معلناً أن "النية المعلنة للتخلص من صدام حسين ونظامه المكروه لا يمنح الحق لأي أحد باحتلال البلاد وفرض حكم عسكري على الشعب"[106].

و واصل الحزب الشيوعي العراقي طوال عام 2002 رفض أي تعاون مع الولايات المتحدة، وحتى أنه انتقد أمريكا "بالعودة إلى المكارثية" و"برغبة واضحة في ممارسة السيطرة المباشرة على التطور المستقبلي لـ [العراق] ودفعه في اتجاه يتناسب مع الرؤية الأمريكية وخططها من أجل إعادة تشكيل الوضع في المنطقة طبقا لمصالح الولايات المتحدة الستراتيجية"[107]. فضلاً عن ذلك رفض الحزب المشاركة في (مؤتمر المعارضة) العراقي العراقي الذي ترعاه الولايات المتحدة بسبب النوايا الأمريكية الواضحة في المنطقة. وشدد السكرتير العام حميد مجيد موسى بأن اللجنة المركزية ليست راغبة بالمشاركة في أي حدث من شأنه الإضرار بمصالح الشعب العراقي لصالح أهداف الحكومة الأمريكية. وأعلن:

---

(105) نفس المصدر
(106) شعبنا العراقي يرفض الاحتلال والحكم العسكري، اخبار العراق، نشرة صدرت عن إعلام الحزب الشيوعي العراقي في الخارج (16 تشرين الأول 2002)
(107) بيان صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (15 آب 2002). http://www.iraqcp.org/framse1/002823ICP-1%20

"إن الخلاص من النظام الديكتاتوري هو قضيتنا وقضية الشعب العراقي، وليس من المنطقي تجاهل هذه الحقيقة وتعليق الآمال على الحرب الأمريكية، والغزو الأمريكي و"التحرير" الأمريكي. كلا، وهذا هو المحظور الذي يجب أن تحرص المعارضة على أن لا تقع فيه"(108).

في آذار من عام 2003 عشية الحرب، وسبق أن احتج الحزب الشيوعي العراقي بشدة على "خيار الحرب" والأحادية الأمريكية، بقي (موقفه) لا رادع له في الفصل بين تحرير العراق والتحرك الحربي الأمريكي. وفي الواقع فقد مضى خطوة أبعد حيث تعهد بالاشتراك في حركة محتملة ضد الاحتلال من خلال دعوة الشعب العراقي

"العالق بين المطرقة الأمريكية وسندان النظام، إلى أن يبقوا صامدين وصبورين، مستعدين للدفاع عن حياتهم وحقوقهم، وأن يثابروا في سعيهم لتحديد مصيرهم بأنفسهم وتأسيس العراق ديمقراطي فيدرالي موحد نطمح إليه جميعاً"(109).

تجدر الإشارة إلى أنه حتى في هذه المرحلة، كانت الإدانات للولايات المتحدة والاحتلال المحتمل للعراق معتدلة نسبياً، ولم تبلغ مستوى التحليل المقدم من الجماعات الليبرالية في الحركة العالمية المناهضة للحرب، وكما أصبح واضحاً في وقت لاحق، كانت على الأرجح مجرد مظاهر وخطابية فارغة، بدلاً عن أن تنبع من قناعات عميقة أو التزاماً راسخاً بالمبادىء الماركسية. مع ذلك، بقيت اللجنة المركزية تحتفظ بموقفها العلني من معارضة الغزو الأمريكي والإحتلال كوسيلة لتحرير الشعب العراقي.

لقد تغير موقف الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية في اعقاب الحرب. ففي نهاية حزيران عام 2003 كان الحزب قد قلل بالفعل من معظم خطاباته التي تدين الولايات المتحدة ونوايا إدارة بوش. إضافة إلى ذلك فتح مقراً له في العراق استقبل فيه زيارات من الممثلين

(108) قادة الحزب الشيوعي العراقي يشرحون اسباب رفض المشاركة في (مؤتمر المعارضة) اخبار العراق: نشرة الاخبار التي ينشرها مكتب إعلام الحزب الشيوعي العراقي (24 تشرين الثاني 2002).

(109) في حين كارثة الحرب تلوح في آلافق كان النظام يرهب الشعب العراقي، راديو الحزب الشيوعي العراقي، صوت الشعب العراقي، ومقرها في كردستان (18آذار 2003).

البريطانيين والأمريكان[110]، وهو ما فضح عدم التناسق في بلاغات الحزب حول "رفض المشاركة في الجهد الأمريكي[111].

في مقابلة مع حميد مجيد موسى في صحيفة الشرق الأوسط، تركز انتقاد الاحتلال الأنكلو-أمريكي الآن على عدم قدرة الأمريكان على التحكم بما سبق أن رسموه من خطط للاحتلال، بدلاً عن رفض الاحتلال باعتباره غير شرعي بمجمله[112]، وقلص الحزب الشيوعي العراقي برنامجه للعراق مقتصراً على تشكيل نظام فيدرالي، متخلياً عن مبادئه لصالح الأهداف. لقد جاء ذلك على النقيض من الموقف الذي أعلنه الحزب في بداية الشهر، حينما ألزم حميد مجيد موسى الحزب بمقاومة الاحتلال، معلناً عن رغبته في بناء حكومة اتحادية بغض النظر عن النوايا الأمريكية. وقال في مقابلة مع صحيفة (المينفستو) الإيطالية في 6 حزيران 2003 "**إنهم [الأمريكان] لم يأتوا من أجل العراقيين، ولكن على أساس استراتيجية تتماشى مع هدفهم ورغبتهم لفرض سيطرتهم على العالم**"[113] مضيفا "**نحن نعرف أن الأمريكان يريدون حكومة تتماشى مع مصالحهم**"[114]. لكن حميد مجيد موسى كان حريصاً على عدم الإشارة فيما إذا كان الحزب الشيوعي العراقي على استعداد للانضمام إلى اية مقاومة غير سياسية للاحتلال، محذراً فقط الأمريكان من التهديد الحقيقي جداً بالمقاومة من قبل الشعب العراقي إذا استمر الإحتلال[115]. ومع نهاية الشهر، بدأ الحزب بحذف أجزاء من برنامجه السابق الذي كان متسقاً مع

(110) الزيارات من قبل الممثلين البريطانيين والأمريكان اكد في لقاء مع حميد مجيد موسى أجراه ناصر النهر في جريدة الشرق الأوسط اليومية، مقرها لندن قائلا (نحن لانستطيع منع الحرب...آخرون لايستطيعون منع الاحتلال ونحن نتعامل بواقعية مع الموقف) 23 حزيران 2003 http://www.iraqcp.org.

(111) الجميلي (الوضع الدولي الجديد)

(112) حميد مجيد موسى، لقاء أجراه معه نصير النهر لصحيفة الشرق الأوسط (نحن لم نتمكن من منع الحرب...اخرون لم يتمكنوا من منع الاحتلال ونحن نتعامل مع الوضع بشكل واقعي) (23 حزيران 2003)
http://www.iraqcp.org/framse1/0030705icpLeader.htm

(113) حميد مجيد موسى، لقاء مع صحيفة المنفيستو الإيطالية (6 حزيران 2003)
http://www.iraqcp.org/framse1

(114) نفس المصدر

(115) نفس المصدر

ايديولوجيته التي سبق أن تمسك بها طويلاً ومع تحليلاته ونقده وبرامجه ومطالبه. وقد تزامن هذا مع مشاركتهم النشطة في مجلس الحكم.

مجلـــس الحكـــم

بعد الغزو الأنكلو- أمريكي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتمرير قرار مجلس الأمن الدولي 1483 "و الذي، في واقع الأمر، منح الشرعية لسلطة الاحتلال في العراق"[116] ظهر الحزب ببرنامج لإصلاح عراق ما بعد البعث من "المشاكل التي تثقل كاهل الجماهير العريضة" حتى أنها "ازدادت سوءاً"[117] ووضع موسى المبادئ الأساسية لبرنامج الحزب الشيوعي العراقي في لقائه مع صحيفة المينفستو الإيطالية بالقول: -

"أنا أتحدث عما يريده العراقيون: حكومة واسعة تنبثق عن مؤتمر وطني يمثل جميع أطياف المجتمع العراقي والأحزاب السياسية العراقية التي ناضلت ضد الديكتاتورية والطغيان. نحن الآن نعمل على تأسيس جبهة من القوى السياسية، ذات الموقف المشترك فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. والاتفاق فيما يتعلق بهذه الحكومة المؤقتة سيتناول: القضاء على بقايا النظام الديكتاتوري والسعي لإعادة بناء المؤسسات العراقية والبلد بأسره بعد الدمار الذي تسببت به الحرب، والعمل على صياغة قوانين جديدة والتحضير لانتخابات حرة تحت رعاية الأمم المتحدة، وإعداد مشروع دستور وطرحه في استفتاء وطني، ثم إجراء مفاوضات بشأن تواجد القوات الأجنبية ومغادرتها للبلاد. وبهذه الطريقة يمكن للبلاد العودة إلى الحياة الحقيقية"[118].

واكد كذلك أن القضايا المطروحة لن تحلها سوى حكومة عراقية "بسلطات حقيقية" وليس تلك المشار اليها في قرار مجلس الامن المرقم 1483 [119]. وتساءل عن موقف الحكومة الأمريكية ما إذا كانت جادة بشأن تحقيق الإستقرار في العراق فعليها أن تتبنى حلول

---

(116) بيان صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (24 – 25 تموز 2003)
http://www.iraqcp.org/framse1/0030805statementissuedbythemeeting.htm

(117) "القضايا الكبرى هي أعمال الحكومات العراقية" – طريق الشعب – الجهاز المركزي للحزب الشيوعي العراقي، العدد 20، السنة 68 (6 حزيران 2003)
http://www.iraqcp.org

(118) حميد مجيد موسى – لقاء مع صحيفة المينفستو الايطالية (6 حزيران 2003)

(119) نفس المصدر

الحزب الشيوعي العراقي، التي ترسم خطة مختلفة عن الدور "الإستشاري" الهزيل الذي رسمته إدارة بوش لقوى المعارضة العراقية[120]. لكن طالب برنامج الحزب الشيوعي العراقي عند هذه النقطة بأن تعقد مجموعات المعارضة "الوطنية" "مؤتمراً وطنياً عريضاً لانتخاب حكومة وطنية ائتلافية انتقالية تتمتع بسلطة كاملة" والتحضير لانتخابات حرة "تحت إشراف الأمم المتحدة"[121]. لكن الحزب في النهاية بدّل من موقفه السابق – المطالب بأن العملية يجب أن تتم بشكل صحيح وبمشاركة واسعة من الشعب العراقي[122]، ووافق على إنشاء مجلس الحكم. وليس ذلك فحسب بل وافق على المشاركة فيه أيضاً. وطبقا للحاكم المدني الأمريكي للعراق المحتل بول بريمر

"وفي أثناء ما كنا نعمل على توسيع مجلس الحكم في الأسبوع الأول من تموز [2003] جاء البريطانيون بفكرة ضم شخص ما من الحزب الشيوعي العراقي... وسألوني ما إذا كان لدي اعتراض مبدئي على الفكرة. فأجبت بالنفي، شريطة أن نجد شخصاً نبذ الأفكار الشيوعية الخاطئة من أساسها حول كيفية إدارة الاقتصاد"[123].

قابل بريمر كلاً من عزيز محمد السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي العراقي لفترة طويلة، وحميد مجيد موسى السكرتير العام الحالي. وتم تعيين موسى "**وأثبت موسى، وهوشيعي، أنه أحد أكثر أعضاء مجلس الحكم تأثيراً وشعبيةً**"[124].

و بحسب الحزب الشيوعي العراقي، فقد ظهر مجلس الحكم على أنه "توافق بين الرغبة العامة للعراقيين لتأسيس حكومة ائتلافية وطنية عراقية مؤقتة وبين نظام الحكم الذي أقره مجلس الأمن الدولي بقراره المرقم 1483"[125] وفي الوقت الذي أعلن فيه وعيه بالحاجة إلى أن يكون مرتاباً في الحكومة الأمريكية، إنضم الحزب الشيوعي العراقي إلى

(120) نفس المصدر
(121) سلم علي (مقابلة مع الأسبوعية اليسارية اليونانية EPOHI) 6 تموز 2003
http://www.iraqcp.org/framse1/0030709InterviewwitIraqiCP.htm
(122) بيان صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (15 آب 2002).
(123) بول بريمر، عام قضيته في العراق: الكفاح لبناء غدٍ مرجو (نيويورك، سايمون وشوستر 2006) ص 95 (النص من الترجمة العربية للكتاب ص 126)
(124) نفس المصدر ص95 (النص من الترجمة العربية للكتاب ص 126)
(125) حول تشكيل مجلس الحكم، طريق الشعب، الجهاز المركزي للحزب الشيوعي العراقي، العدد 21، السنة 68 (13 إلى 19 تموز 2003)
http://www.iraqcp.org/framse1/0030714IRAQNEWS.htm

مجلس الحكم العراقي، مما جعل الحزب شريكاً بحكم الواقع في الاحتلال وإعادة إعمار البلاد تحت رعاية الأمريكان. برر الحزب هذا التحرك بطريقتين: الأولى أعلن أن مجلس الحكم هيئة قابلة للتغيير حتى تحت الاحتلال الأمريكي، والثانية أن قطاعات كبيرة من الجمهور العراقي يرغبون في رؤية مشاركة الحزب الشيوعي العراقي[126]، وطالب الحزب الشيوعي الآن الشعب العراقي بدعم عمل المجلس وتشجيع أصحاب الرأي على تقديم النقد البناء. وبالتالي يمكن للمرء أن يفترض بأنه بقبول النقد البناء فقط، يعني أن مجلس الحكم يدين أي رفض لشرعيته، مع العلم المؤكد أن جزءاً كبيراً (بل الأرجح الأغلبية) من الشعب العراقي ينظرون إلى أعضاء مجلس الحكم على أنهم "متعاونون" أو "دمى" لقوات الإحتلال بقيادة الولايات المتحدة.

بمجرد انخراطه الكامل في مجلس الحكم، أوقف الحزب الشيوعي العراقي أي نقد منهجي للاحتلال قد يعتبر مناهضاً للإمبريالية، واحتفظ بإداناته العلنية في المقام الأول لشؤون الأمن الداخلي. وعلى الرغم من أن تلك الأحداث كانت مأساوية في حد ذاتها، فإن اللجنة المركزية لم تدن الإحتلال بصفته السبب الجذري للإحباط العراقي. وفي الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي العراقي قادراً على التصريح بشكل واضح بأن الولايات المتحدة استهدفها الإرهاب في 11 أيلول عام 2001 بسبب سياستها الخارجية، يبدو أن الحزب يواجه الآن صعوبة في توضيح الكراهية الشاملة لدى العراقيين ضد احتلال "التحالف" وكيف أن القوات الأمريكية والقوات الأخرى المتمركزة في العراق ربما كانت مسؤولة عن تكاثر الأعمال العدائية.

يبدو أنه من خلال الإنضمام إلى مجلس الحكم والإنخراط في مناورات السياسة البراغماتية فإن الحزب الشيوعي العراقي قد أضعف بشدة ما بقي من قدرته على طرح نقد ذي مصداقية للاحتلال.

(126) الحزب الشيوعي العراق ومجلس الحكم، طريق الشعب، الجهاز المركزي للحزب الشيوعي العراقي، العدد 22، السنة 68 (20 إلى 26 تموز 2003).

في هذا الوقت تخلى الحزب أيضا عن جزء كبير مما تبقى، ليس من ماركسيته وحسب بل أيضاً من برنامجه الاشتراكي. فقد تم التعبير عن خصخصة الاقتصاد النفطي في المقام الأول من منطلق المواقف الفكرية، بدلاً من البرامج المتسقة مع الممارسة الشيوعية. كان هذا واضحاً حينما سألت الأسبوعية اليسارية اليونانية (EPOHI) عضو اللجنة المركزية سلم علي في تموز عام 2003 حول خصخصة الولايات المتحدة للقطاع النفطي. يجب أن تعتبر هذه القضية منطقياً مصدر قلق للحزب الشيوعي العراقي في ضوء تحليله الخاص عن سبب غزو الولايات المتحدة العراق في المقام الأول – الهيمنة على العالم. لكن على الرغم من إجابة سلم علي الذي أشار إلى أن السيطرة على النفط كان حاسماً للشعب العراقي وأن تأمين السيطرة العراقية على النفط ضروري لإقامة عراق ديمقراطي، فلم يقل بصراحة إن كان الحزب الشيوعي العراقي على استعداد لتشكيل حكومة فيدرالية قادرة على التعامل مع هذه القضية، حتى في تحد للخطط الأمريكية[127].

كان رد فعل الحزب قبل شهر واحد على التقارير المتزايدة عن العقود التي أعلنها مديرو الاحتلال، على شكل بيان قوي لصالح حق العراق في تقرير مصير موارد البلاد[128]، لكن حتى هذا البيان كان خافتاً، حيث أنه لم يسمّ الأطراف المسؤولة عدا عن تسميتها ب "سلطة التحالف". وفي الواقع لم يعالج الحزب هذه القضية بكاملها، وبدا كأنه أبعدها كمسألة هي من مسؤولية الحكومات العراقية المستقبلية، على الرغم من حقيقة أن الصناعة النفطية الوطنية كانت مطلباً تاريخياً للماركسيين العراقيين والمنظمات الاشتراكية، حيث أن درجة خصخصة أو تأميم صناعة النفط ذات تأثير مباشر على الاقتصاد السياسي للبلاد، خصوصا على ظروف الطبقة العاملة.

---

(127) سلم علي (مقابلة مع الأسبوعية اليسارية اليونانية EPOHI) 6 تموز 2003
http://www.iraqcp.org/framse1/0030709InterviewwitIraqiCP.htm

(128) "القضية الكبرى هي أعمال الحكومة العراقية" طريق الشعب -التنظيم المركزي للحزب الشيوعي العراقي، العدد 20 السنة 68 (6 -12 تموز 2003).

بالإضافة إلى ذلك لم يتمكن الحزب الشيوعي العراقي من شرح كيف أن حكومة فيدرالية تتشكل تحت إشراف سلطة الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة، وضمن المساحة التي توفرها لها، يمكن لها أن تكون جريئة بما فيه الكفاية لإعادة تاميم ثروة البلاد. وهذا أمر صائب بشكل خاص عند الأخذ بنظر الاعتبار أنها لم يكن بإمكانها حتى الهمهمة بعدم الرضا، ناهيك عن قدرتها على إيقاف العملية، أو حتى المطالبة بوضع نهاية لخصخصة ثروة العراق. ولكن في المقابل فأن سلم علي عندما سأله ريتشارد باكلي عن هذه القضية في 20 نيسان 2004، أشار إلى أن استراتيجية الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية هي التأكيد على اسناد أكبر قدر ممكن من الصلاحبات السيادية إلى مجلس الحكم، حيث كان الإجماع قد تم على الحفاظ" على صناعة النفط كواحدة من أصول الدولة العراقية"[129] واعترف بان الحزب الشيوعي–اللجنة المركزية لم تكن لديه "أية أوهام بان السلطة سلّمت [من سلطة التحالف إلى مجلس الحكم][130] في 30 حزيران 2004 ستكون شاملة أو كاملة[131]. وقال أنه حتى سلطة التحالف المؤقتة (CPA) قررت التخلي عن أية عمليات خصخصة واسعة النطاق لسبب بسيط هو أنهم يعلمون أنها لن تؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي فحسب بل والوضع الاجتماعي والسياسي أيضاً. لكن سلم علي لم يأخذ في الحسبان الضغوط الخارجية التي تطال حتى الدول "ذات السيادة" للخضوع لبرامج الخصخصة التي تطالب بها منظمات الاستثمار العالمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وهو موقف مفهوم جيداً في معظم الدوائر الاشتراكية والمناهضة للاستعمار. كما أنه لم يتطرق إلى المستوى الاشكالي للخصخصة الذي بلغه العراق أصلاً حتى تلك اللحظة. فضلاً عن ذلك، لم يأخذ بنظر الاعتبار تأثير حركة المقاومة في تأخير وتثبيط الاستثمار الخاص، أو في كونها قوة دافعة محتملة في قرار تأخير برامج الخصخصة. إذا بالغنا في حسن النية، فإن من المحتمل أن يكون الحزب الشيوعي– اللجنة

---

(129) ريتشارد بيغلي "نحن بحاجة للدعم وليس للدرس" صحيفة "مورننغ ستار" 20 نيسان 2004 استضيف على موقع الحزب الشيوعي العراقي -اللجنةالمركزية
http://www.iraqcp.org/framse1/0040421salam.htm

(130) كما هو متفق عليه في قانون الدولة في المرحلة الانتقالية، والذي دخل حيز التنفيذ في 8 آذار 2004
.http://www.cpa-iraq.org/government/TAL.html

(131) بيغلي (نحن بحاجة للدعم)

المركزية قد تخلى عن التزامه الصارم بالتحليل الطبقي من أجل التغلب على الأزمة الوطنية – وهي مقاربة لا ينفرد بها الحزب الشيوعي العراقي – لكن لو أخذ سلوك الحزب اللاحق بنظر الاعتبار، فإن هذا يدل على أن هذه المقاربة ربما لم تتم صياغتها بشكل جيد أو كانت بمثابة توافق يقصد به الاندماج السياسي.

الحزب الشيوعي العراقي – الكادر

ربما هناك تفسير أكثر معقولية من ذلك الذي قدمه الحزب الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية نجده لدى الحزب الشيوعي العراقي – الكادر في تقييمهم لدور اللجنة المركزية في الغزو والإحتلال. إنشق الكادر بقيادة نوري المرادي عن الحزب الشيوعي العراقي عام 1985 نتيجة لتركيز السلطة في يد فخري كريم، والذي كانوا يعتبرونه ديكتاتوراً صغيراً قوض مبدأ الحزب في "المركزية الديمقراطية"(132)، وزعموا أن انقلاب السياسة الشيوعية من قبل اللجنة المركزية كان نتيجة "لعقدين كاملين من التقهقر والتراجع بقيادة السكرتير العام السابق عزيز محمد بمعية المسؤول المالي والدعائي للحزب في ذلك الوقت فخري كريم(133)، الذي كان واسع النفوذ في شؤون الحزب. "لقد عزز موقفه بإفساد المبادئ الديمقراطية في مؤتمر الحزب عام 1984"(134) واعتبر هذا سبب مغادرة الحزب من قبل الكادر:

"لقد اصبح اهتمام الحزب الرئيسي هو إيجاد حليف يحارب نيابة عنه. وقد أدى التقويض الأيديولوجي للحزب إلى تحوله إلى بوق للميول الشوفينية في الحركة الكردية، في حين غدا الحزب الملغم من الناحية التنظيمية جيشاً من المخبرين في خدمة فخري كريم الذي كان يتجسس على رفاقه بحثاً عن وسائل لإسقاطهم إذا حاولوا فضحه" (135).

---

(132) الحزب الشيوعي العراقي (الكادر) "نداء إلى الأحزاب الشيوعية الشقيقة والصديقة" ترجمة محمد أبو ناصر (20 تموز 2003)
http://www.neravt.com/left/war/cadre1.html

(133) نفس المصدر

(134) نفس المصدر

(135) نفس المصدر

و أكد الكادر أن الحزب سلك في ظل فخري كريم الطريق إلى التعاون مع الحكومة الأمريكية كوسيلة لتخليص العراق من صدام حسين. لكن هذا التوافق، حسب الكادر، لايخدم مصالح الحركة الشيوعية، ولن يجلب "التحرر" إلى الشعب العراقي المحاصر. وبالفعل فإن النتيجة الوحيدة كانت تأمين موقع لحزب شيوعي ضعيف إيديويولوجيا في مجلس حكم مسلوب الإرادة. وأشاروا إلى أن الحزب الشيوعي العراقي، الذي قاوم الاتحاد السوفييتي القوي من أجل أن يبقى مخلصاً لبرنامجه السليم، يتعاون الآن مع القوى العظمى الأخرى ممثلة في الولايات المتحدة.(136).

و أعلن الكادر أن الزعيم الحالي لـ اللجنة المركزية حميد مجيد موسى، أقحم الحزب بتهوّر في نشاط مفتوح مع الحكومة الامريكية بعد أن صعد إلى منصب السكرتير العام. لقد دعم موسى تقسيم الحزب الشيوعي العراقي بناء على الهوية القومية، ووافق على تقسيم الحزب الشيوعي العراقي عام 1993 وتأسيس الحزب الشيوعي الكردستاني – العراق. وأضاف الحزب الشيوعي – الكادر بأن مؤتمر عام 1993 كان نقطة التحول نحو انفصال الفرع الكردي عن الحركة الشيوعية وعزز التحول نحو الميول الشوفينية الشديدة للحركة الكردية(137)، وفي الواقع قارن الكادر الطبيعة التقسيمية لمجلس الحكم مع انقسام الحزب الشيوعي العراقي عام 1993:

"أصبح الحزب مجرد متحدث إضافي عن الجزء الأكثر شوفينية في الحركة الكردية، وداعية لتقسيم العراق على أساس فدرالي. لقد كان المرتد حميد مجيد موسى نفسه أول من هيأ الطريق لتقسيم العراق عندما قسم الحزب الشيوعي إلى حزب عراقي وآخر كردي، على الرغم من أن كل الدول الاتحادية، مثل روسيا وألمانيا والهند وكندا وآخرين بدون استثناء لديهم حزب شيوعي واحد فقط. فضلاً عن ذلك، فقد الحزب هويته الخاصة منذ عام 1990 حيث كان يبحث عن القادرين على الكفاح لأجله، تاركين إياهم بدون أي عمل سوى إصدار تقييمات وبيانات عن مبدأ لا يحيد عن القول "نحن ضد" أو "نحن مع". وكل تحالفاته مع قوى مرتبطة بالدول الإقليمية والإمبريالية العالمية، مثل المجلس الإسلامي والحزبين الكرديين"(138).

---

(136) نفس المصدر

(137) نفس المصدر

(138) الحزب الشيوعي العراقي – الكادر (نداء من الحزب الشيوعي – الكادر) ترجمة محمد ابونصر(8 آب 2003) http://www.neravt.com/left/war/cadre2.html

يضاف إلى هذا، وطبقاً للكادر، فإنه حينما انضم حميد مجيد موسى إلى مجلس الحكم، فقد فعل ذلك بعدد من الشروط المسبقة طرحتها إدارة قوات الإحتلال تضمنت مايلي: إنه لا يمثل الحزب الشيوعي بل الطائفة الشيعية، كما يجب على الحزب الشيوعي العراقي إعادة صياغة برنامجه وإزالة أية إشارات إلى "الاستعمار" و"الامبريالية" و"الاستقلال الوطني" و"الدفاع عن الوطن" وأية إشارات أخرى مماثلة. وعلى الحزب الشيوعي العراقي التعاون مع قوى الاحتلال ضد (المخربين) وغيرهم من عملاء مثيري الخلافات. وعلى الحزب الشيوعي أن يكون منزوع السلاح، وأن يقصر احتفالاته على المناسبات المعتمدة أمريكياً، وأن يساعد الحزب على الحد من تطرف المسلمين الشيعة[139]. اللجنة المركزية في عراق ما بعد البعث كأنها تعزز هذه الادعاءات. فمنذ أن حصل حميد مجيد موسى على منصب في مجلس الحكم، تم التقيد بتلك الشروط بالكامل، وأكثر من ذلك، بيدو أن الحزب قبل بـ"منطق" الطائفية في العراق المعاصر، داعماً مشاريع الفدرلة التي تضفي الطابع الرسمي على تقسيم العراق على أسس اجتماعية .

أولاً وفر مجلس الحكم دعماً ضمنياً لإلغاء الإحتفال بذكرى ثورة 14 تموز عام 1958، واستبدالها بعطلة للإحتفال بذكرى "تحرير" الولايات المتحدة لبغداد. ولم تبدر احتجاجات من اللجنة المركزية على الرغم من حقيقة أن "الشيوعيين يفخرون كثيراً بثورة تموز عام 1958"، ولذلك ثقف الشيوعيون أنفسهم على المبادئ والنجاحات الراسخة لتلك الثورة خلال الأربعين سنة الأخيرة"[140]، وثانيا ركزت البيانات الصحفية الصادرة من الحزب الشيوعي العراقي على ادانة احداث مثل تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد[141] واغتيال اية الله السيد محمد باقر الحكيم[142] لكنه لم يكترث بمثالب وجود قوات

(139) الحزب الشيوعي العراقي- الكادر (20 تموز 2003).

(140) نفس المصدر (8 آب 2003)

(141) المكتب السياسي -الحزب الشيوعي العراقي (يدين الحزب الشيوعي العراقي الهجوم الإرهابي على مكتب الأمم المتحدة في بغداد) (20 آب 2003)
http://www.iraqcp.org

(142) المكتب السياسي -الحزب الشيوعي العراقي (يستنكر الحزب الشيوعي العراقي جريمة اغتيال اية الله السيد محمد باقر الحكيم (29 آب 2003) http://www.iraqcp.org

الإحتلال، باستثناء فضيحة التعذيب في سجن ابوغريب[143]، والتي كان من المستحيل عملياً لأية منظمة عراقية تجاهلها، وهي التي نوقشت حتى من قبل وسائل الإعلام الأمريكية المناصرة للاحتلال. بل أن الحزب الشيوعي العراقي ذهب بعيداً ليصف "تخريب" أنابيب النفط وغيرها من أعمال المقاومة بأنها جميعها أنشطة "البقايا المحطمة لنظام صدام حسين"[144]. وفي حين كان هناك مجالاً واسعاً لإثارة النقاش حول العنف في العراق المحتل، بطريقة مماثلة لما أثير من نقاش حول الظروف التي حفزت على هجمات 11 أيلول في الولايات المتحدة، ولكن الحزب الشيوعي فشل في إجراء مثل هذا الربط لمحفزات العنف الناتجة عن القهر والإحباط.

و في الواقع فإنه مع انضمام حميد مجيد موسى إلى مجلس الحكم، توقفت اللجنة المركزية عن إصدار اية بيانات تشير إلى دعم أية مجموعة مشاركة في عمليات التخريب أو العنف ضد الجيوش المحتلة، أو حتى لحركة المقاومة بشكل عام. وبدلاً من ذلك عاملوا المقاومة كما لو أنها نتيجة ثانوية فحسب لبقايا نظام صدام حسين وعناصر إجرامية عشوائية في المجتمع.

لقد تبنى الحزب الشيوعي العراقي موقفاً مشابهاً لموقف الحكومة الأمريكية، برفض الاعتراف بأية مقاومة شرعية تظهر حتى في المناطق التي كانت تتمتع فيها بشعبية كبيرة، كما حدث في الفلوجة في نيسان من عام 2004. لقد كان راهول ماهجان متعاطفاً في تقريره من الفلوجة في 12 نيسان عام 2004، حيث يؤكد فيه أن المقاومة في المدينة ليست ببساطة عمل عدد قليل من المتطرفين، بل كان بدعم من قبل الغالبية العظمى من السكان.

"إن من بين التأكيدات الأكثر إثارة للضحك لدى إدارة بوش أن المجاهدين هم مجموعة صغيرة من "المتطرفين" المعزولين والذين تنكرهم أغلبية سكان الفلوجة. لاشيء أبعد من الحقيقة من ذلك. ا وبالطبع لا يشمل المجاهدون النساء والأطفال الصغار جداً (على الرغم من أننا رأينا فتى في الحادية عشرة من عمره يحمل رشاشة كلاشنكوف)، أو الشيوخ، وليس بالضرورة غالبية الرجال في سن القتال، لكنهم من المجتمع ومدعومين بالكامل من قبله. لقد تم جلب العديد من الجرحى من قبل

(143) مركز حقوق الإنسان-الحزب الشيوعي العراقي (يدعو الحزب الشيوعي العراقي لاشراف الأمم المتحدة الفعال على حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية) (4 أيار 2004)
(144) المكتب السياسي -الحزب الشيوعي العراقي (20 آب 2003).

[المجاهدين] وهم يقفون ويتحدثون بشكل جهاراً مع الأطباء وغيرهم. لقد تشاوروا معاً حول المشاكل اللوجستية، ولم أر [المجاهدين]و لو مرة واحدة يهددون الناس بالكلاشنكوف في أي مكان"(145).

لكن سلم علي إدعى في حديثه مع ريتشارد باكلي بأن تمرد مقتدى الصدر في النجف و[المجاهدين] في الفلوجة لا يشيران إلى اتجاه متزايد في المقاومة. مؤكداً أنهم "لايحظون بالكثير من الدعم، لكن الطريقة التي تعامل بها الأمريكان معهم قد أضفت عليهم وزناً أكبر مما يستحقونه"(146). ونفى سلم علي وجود تنامي لحركة المقاومة الوطنية، قائلاً بأن التمرد كان يوجه حقاً من قبل الانتهازيين والنخب القديمة، وأن المقاومة الناشئة كانت بدون اتجاه وليس لديها برنامج ملموس:

"**ما هو البديل الذي يطرحونه للعراق وللمنطقة ككل عدا عن العنف وزعزعة الإستقرار وتحويل العراق إلى ساحة معركة للقتال في حروبهم ضد أمريكا؟... اي شخص يمكنه الذهاب إلى بغداد وأن يكتشف بشكل مباشر أن الناس ببساطة ليسوا جزءاً منها"**(147).

لقد رفض الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية الاعتراف بظهور حركة وطنية مناهضة للاستعمار بدعم واسع، على الرغم من تزايد الكراهية العامة لقوات الاحتلال وتزايد كره الأجانب مؤشر نموذجي لتصاعد النزعة الوطنية. هذه المشاعر تضاعفت بعد انتفاضات مقتدى الصدر والفلوجة وانتشار صور إهانة وإذلال المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب. وفي الواقع فقد تبنى الحزب الشيوعي العراقي خطاباً مماثلاً لخطاب قوات الاحتلال، حيث كانت هناك محاولة للتمييز بين "الإرهابيين" والمدنيين، على الرغم من التقارير التي تفيد بأن (المجاهدين) في كثير من الحالات، وخاصة في الفلوجة يمتزجون بحرية مع المدنيين ويستمدون بشكل متزايد من بين صفوف الجمهور(148). بحلول تموز من عام 2004 إعترفت حتى الاستخبارات الأمريكية بوجود حركة مقاومة شعبية، حيث قدرت أن المشاركة المباشرة في التمرد، بما في ذلك الذين يشركون بشكل

---

(145) راهول ماهجان (تقريرمن الفلوجة -تحطيم المدينة لاجل "انقاذها") موقع امباير نوتس (12 نيسان 2004) http://www.empirenotes.org/fallujah.html
(146) بيغلي (نحن بحاجة للدعم)
(147) نفس المصدر.
(148) انظر ظاهر جمال "الفلوجيون يعلنون النصر!" برقيات العراق (11 أيار 2004).

متقطع، بحوالي 20 ألف شخص[149] وأعلن محلل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن التقدير السابق والذي يبلغ خمسة آلاف مشارك في التمرد "لم يكن أكثر من تهريج وأصبح الآن مثيراًللسخرية بشكل واضح"[150] وهي ملاحظة أكدت المزاعم بأن الولايات المتحدة كانت تقلل بشدة من أهمية المقاومة. وبدا أنه حتى بعد "انتقال السيادة" إلى الحكومة العراقية المؤقتة في 28 حزيران عام 2004 لم يظهر التمرد أية علامة على الضعف، حيث فجر انتحاري سيارة مفخخة خارج مقر الحكومة المؤقتة والسفارة البريطانية في وقت مبكر من يوم 14 تموز 2004 [151]. ويشير استمرار الهجمات اليومية إلى أن المتمردين، ربما أبانوا بحسب التحليل الذي قدمه الكثيرون من اليسار الدولي، أن الحكومة الجديدة المؤقتة هي قبل كل شئ دميةً بيد قوات الاحتلال، منحت سيطرة محدودة فقط على البلاد من أجل "تخفيف الضغط" عن قوات التحالف المتفتتة التي لم تعد راغبة في التعامل مع الاحتلال الكارثي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعيين جون نيغروبونتي سفيراً للولايات المتحدة في العراق (نحي لاحقا) لم يحفز أي رد فعل من قبل الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية، على الرغم من حقيقة أنه حينما كان سفيراً للولايات المتحدة في هندوراس تحت إدارة رونالد ريغان أشرف على الكثير من الحملة ضد الساندنيستا في نيكاراغوا[152]، وكان ذا علاقة وثيقة بتدريب قوات الكونترا النيكاراغوية (المضادة للثورة)، ما يشير إلى أنه كان من ذوي الخبرة في مكافحة الحركات المناهضة للاستعمار والحركات الاشتراكية. وبلغت انتهاكات حقوق الإنسان تحت رقابته ذروتها، إذ بلغ عدد القتلى أكثر من عشرة آلاف في الثمانينيات[153]. وفي الواقع فإن تعيينه في سفارة الولايات المتحدة في العراق (السفارة الأكبر في العالم) يذكر بالمقارنة مع (المكتب الاستعماري) البريطاني[154]) بالرغم من إشارات الحزب

(149) (التمرد العراقي أكبر مما كان يظن" الاسوشيتدبرس (9 تموز 2004)
(150) نفس المصدر
(151) (سيارة مفخخة في بغداد تقتل 10اشخاص وجرح 40 آخرين) الاسوشيتد برس (14 تموز 2004).
(152) بيتر واط (نيغروبونتي، هندوراس والعراق) مجلة زد نيت (9 تموز 2004) http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=15&ItemID=5852
(153) نفس المصدر.
(154) نفس المصدر.

الشيوعي-اللجنة المركزية المتكررة بخصوص "حقوق الإنسان" وحرصه على سيادة عراق فدرالي، فمن المستغرب ألا يصدر أي رد فعل من الحزب تجاه تعيين نكروبونتي، العدو اللدود لليسار "القديم"، سفيراً إلى العراق. في حين أدانت غالبية اليسار العالمي نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة باعتبارها تمثيلية، فقد أشاد الحزب الشيوعي - اللجنة المركزية بذلك، معلناً أن "انتقال السلطة يمثل علامة فارقة على طريق إكمال... العملية السياسية وتحقيق هدفها المتمثل في إنهاء المرحلة الانتقالية وبناء المؤسسات الديمقراطية والدستورية منتخبة، واستعادة وتعزيز السيادة الكاملة"[155]، وفي غضون ذلك، واصل الحزب الشيوعي-اللجنة المركزية ادانة أعمال المتمردين مستعملاً نفس أسلوب ولغة إدارة بوش، معلنا أن التسليح الكافي للشرطة العراقية والقوات المسلحة سيسمح لهم "بهزيمة قوى الشر والظلام، والتخريب والإرهاب، واحباط مخططاتهم الشنيعة ومحاولاتهم لزعزعة استقرار الوضع وعرقلة الجدول الزمني للعملية [السياسية]"[156].

مرر البرلمان في 11 تشرين الأول من عام 2006 بصعوبة مشروع الفدرالية المثير للجدل، والذي يسمح للمحافظات العراقية بتشكيل أقاليم شبه مستقلة بسلطة حكم ذاتي. في نظرتهم إلى القانون كمحاولة لإضفاء الشرعية القانونية على تقسيم المجتمع العراقي والاسراع في تلغيم وتفجير العراق، فقد رفضته جبهة الوفاق السنية فوراً، كذلك رفضه الشيعة، حركة الصدر وحزب الفضيلة الوطنيين[157]. إلا أن الحزب الشيوعي - اللجنة المركزية والذي إنصاع الآن إلى (لا) منطق الطائفية في العراق المعاصر، أيد مشروع القانون التقسيمي، والذي رفضته قائمته ائتلاف الوطنية، والمرفوض من غالبية المجتمع العراقي. وقد دافع حميد مجيد موسى عن نفسه، واصفاً موقف الحزب بأنه ينسجم مع دستور البلاد[158]. وقد وافق الحزب الشيوعي على تأخير الجدول الزمني لتطبيق القانون لمدة 18 شهراً باعتباره "تنازلا" للمعارضة السنية والوطنية.

---

(155) "انتقال السلطة يعد علامة فارقة نحو استعادة وتعزيز السيادة" طريق الشعب -التنظيم المركزي للحزب الشيوعي العراقي" العدد 49، السنة 69 (23 تموز 2004)
http://www.iraqcp.org/framse1/0040705icp.htm

(156) نفس المصدر.

(157) قاسم عبد الزهرة (بغداد تمرر قانون الفيدرالية) وكالة الاسوشيتد برس (12 تشرين الأول 2006)

(158) صحيفة الحياة (16 تشرين الأول 2006).

وهكذا تبين أن الحزب الشيوعي العراقي، والذي كان قد بقدم نفسه فيما مضى كحركة وطنية تقدمية، قد تنازل عن مشروع العراق، وتبنى بدلاً عن ذلك هوية طائفية متزايدة، وربط مصيره بالتحالف العراقي الموحد المدعوم أمريكيا.

إن عجز الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية عن طرح أي تحليل للتغير النفسي السريع لدى عامة العراقيين، خاصة فيما يتعلق باحتمال انفجار ثورة وطنية، يدل على ضعف الحزب الشامل. إن ادعاء الحزب الشيوعي – الكادر بأن اللجنة المركزية أضرت أخيراً وضحت بكل تراثها الشيوعي من أجل موقع بدون صلاحيات، يحمل في الواقع مصداقية كبيرة. وأضافوا بأن هذا الإضرار جعل الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية ليس ذا صلة لا بالطبقة العاملة العراقية ولا حتى بالنسبة إلى سلطة الاحتلال(159). لقد اعتبر الكادر أن تصرفات حميد مجيد موسى خيانية، حتى أنهم نعتوه في عدد من البيانات ب "أبو رغال"، الشخصية المسلمة المشهورة بالخيانة الذي قاد جيش أبرهة الحبشي لاحتلال مكة وتدمير الكعبة. ولأنهم رأوا أنفسهم أنهم الممثل الحقيقي للإرث الشيوعي والحزب الشيوعي العراقي، وكونهم اتخذوا مساراً يختلف عن المسار الذي اختارته اللجنة المركزية، فقد أعلنوا بأن:

"المرتد حميد مجيد موسى بتعاونه مع الإدارة الأمريكية قبل الاحتلال والانضمام إلى إحدى مؤسساته بعد الإحتلال، قد ارتكب جريمة الخيانة العظمى ضد الشعب. وفي نشاطاته فإنه لايمثل الحزب الشيوعي العراقي أو الوطنيين العراقيين"(160).

(159) الحزب الشيوعي العراقي-الكادر (8 آب 2003)
(160) الحزب الشيوعي العراقي -الكادر (20 تموز 2003).

القسم السابع -الاستنتاج

من النشاط الطليعي إلى الإنتهازية الذيلية

النشاط الطليعي والانتهازية الذيلية تمثلان علامات فارقة في رحلة الحزب الشيوعي العراقي عبر التطور السياسي في العراق من حالة الركود في الامبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، إلى ما هو فعلياً انتداب الامريكي في القرن الواحد والعشرين. إن الغرض من هذا الفصل هو إعادة تتبع المسارات الرئيسية لهذه الرحلة كما تكشفت في الفصول السابقة.

ألنشاط الطليعي

بدأت قصة مسيرة الحزب الشيوعي العراقي في أعماق الهيكل الطبقي في العراق شبه الاقطاعي. فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر نمو الارستقراطية المالكة للأرض والتي تتألف أساساً من زعماء القبائل، وتجار المدن الاثرياء، والطبقات العليا من البيروقراطيين، والقادة الدينيين. لقد سادت العلاقات شبه الإقطاعية، ولكن مع دخول وسائل الاتصال الحديثة والنقل، فتحت الأسواق الداخلية للمؤسسات المالية الخاصة والتي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالأسواق الرأسمالية العالمية. وأصبحت هذه العملية أكثر وضوحاً بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869. ونتيجة لذلك تدفقت البضائع الأوروبية إلى الاسواق العراقية، وقضت تقريباً على الانتاج المحلي وحولت نظام المقايضة الزراعي التقليدي إلى اقتصاد السوق. عجّل الإحتلال البريطاني للعراق عام 1917 من هذه العملية، حيث فتحت السكك الحديدية وشركات الكهرباء والممرات المائية، وتوسع ميناء البصرة لخدمة المتطلبات الاقتصادية للامبراطورية البريطانية. لكن أهم تطور في هذا التغيير، ربما كان خلق وتطوير صناعة النفط التي ربطت العراق بشكل لا فكاك منه مع احتكارات النفط العالمية.

و كان التغيير الثاني المهم هو التوسع الشامل في العلاقات شبه الاقطاعية. ففي عام 1929 تمت دعوة خبير من الخدمة المصرية في الادارة الاستعمارية البريطانية وهو السير إرنست داوسون لدراسة وتقديم تقرير شامل عن تسوية الأراضي العراقية. فقد أدى تقريره الصادر عام 1932 إلى إنشاء قسم التسوية وإقرار قانون يعترف بحق (اللزمة) وهو مصطلح معقد يتضمن أساساً الإيجار الوراثي للأراضي الحكومية (الأميرية)[1]. نتيجة لذلك، فان غالبية الأراضي الحكومية والقبلية تم تسليمها إلى عدد قليل من زعماء القبائل، وبالتالي تحولوا إلى سادة الإقطاع وتحول النظام القبلى إلى إقطاعي. وهذا ما أدى لاحقاً إلى هجرة جماعية من الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً إلى المدن، ما أدى إلى حصول تغيرات أساسية في البنية الاجتماعية – الاقتصادية للبلاد. إن النمو السريع في العمالة غير الماهرة الفائضة وفر عمالة رخيصة للصناعات الناشئة مثل البناء والنقل والنفط.

و شهدت نهاية العشرينات من القرن العشرين تشكيل الحلقات الماركسية في المراكز الحضرية الرئيسية (بغداد والبصرة والناصرية) مما مهد الطريق للظهور الرسمي للحزب الشيوعي العراقي في عام 1934.

في هذه المرحلة، كان تأسيس طبقة عاملة حديثة قد بدأ للتو، خصوصا في السكك الحديدية وفي قطاع النفط الحديث. وعلى الرغم من أن المجموعات الماركسية لم تكن ذات أهمية من الناحية العددية، لكن كان لها الفضل في التاثيرعلى أول إضراب عمالي كبير للعاملين في السكك الحديدية عام 1927، عندما طالب العمال في المستودع الرئيسي في بغداد بشكل جماعي بتحسين ظروف العمل وبصياغة قوانين العمل. وعندما لم يستجب لمطالبهم جرى الإضراب. وكان الإضراب ناجحاً لدرجة إنهم شكلوا أول إتحاد عمالي في العراق بعد سنتين، أي في 1929، وصدر قانون العمل الوطني عام 1936.

و على الرغم من أن الحزب كان يسعى ليكون في طليعة البروليتاريا، فقد جنّد قادة وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي حديث التكوين بشكل رئيسي من قطاعات الطبقة

---

(1) Stephen H. Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950* (London: Oxford University Press, 1953), p. 214; Albertine Jwaideh, “Aspect of Land Tenure in Lower Iraq,” in Tarif Khalidi (ed.), *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University, 1954), pp. 335–338.

الوسطى المعتمدين على الرواتب. فكانوا في الغالب موظفين مدنيين ومعلمين وكتبة في شركات تجارية، وكتاب وصحفيين. ولم تستبعد تلك المجموعات من السلطة السياسية فحسب، بل أنهم وجدوا أنفسهم غالباً في وضع اقتصادي متزعزع وغير مستقر للغاية. ولذا فليس من المستغرب أن كان هناك عدد قليل من العمال بين أعضائه حينما تم تشكيل الحزب ، وبحسب أول سكرتير عام له عاصم فليح فإن اختياره لهذا المنصب قد بني بشكل كامل تقريباً على حقيقة كونه حرفياً و"كونه الأقرب إلى أن يكون عاملاً من باقي أعضاء المجموعة"[(2)].

لقد أصبح الحزب نشطاً في الشؤون العراقية فور تشكيله تقريباً، فشارك بقوة في انتفاضات الفلاحين في منطقة الفرات في منتصف الثلاثينيات وفي حركة الطبقة العاملة الناشئة في ذلك الوقت، وفي دعم انقلاب بكر صدقي عام 1936. حتى أن أحد قادته المثقفين كتب حينها كراساً دعماً للإنقلاب العسكري تحت عنوان *"الطيارة"* [(3)]. وفي الوقت نفسه كتب سيد محسن أبو طبيخ أحد كبار ملاكي الأراضي المعارضين للانقلاب، كتابا بعنوان *"المبادئ والرجال"* يصور فيه القادة المتآمرين بأنهم رجال بلا مبادئ. ولكنه يعزو دوراً كبيراً في الإنقلاب إلى الحزب الشيوعي أكثر مما أشار إليه آخرون في ذلك الوقت. أعاد أبو طبيخ التأكيد في مذكراته على أنه يعارض بكر صدقي بسبب ميوله الشيوعية "لأن هذه القيم مخالفة لمبادئنا الدينية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية الموروثة" [(4)].

بدأت أعداد الطبقة العاملة بعد الحرب العالمية الثانية بالتزايد بشكل كبير نتيجة لتطور الصناعة المحلية الحديثة مثل المنسوجات والسمنت، بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز رأسمالية الدولة مع زيادة عائدات النفط، ونما قطاع الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة بسرعة كنتيجة لاحتكارها الكهرباء والسكك الحديدية والنقل العام والمصافي والمصانع الكبيرة والأعمال المصرفية. وتزايدت الطبقات البيروقراطية والكومبرادورية بالتزامن

---

(2) لقاء أجراه المؤلف مع عاصم فليح، بغداد (18 شباط 1959)

(3) للأسف لم يعثر المؤلف على الكتيب، على الرغم من تأكيد وجوده من قبل أكثر من عشرة أشخاص ونقل الكاتب نفسه إلي محتوى الكراس في لقاء: طارق يوسف اسماعيل، بغداد (18 كانون الأول 1959).

(4) مذكرات السيد محسن أبو طبيخ 1910 -1960 (عمان-دار الفارس،2001) ص 342 - 343. وأنظر أيضا زكي خيري وسعاد خيري (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) الجزء الأول (1984) ص 23 -47.

مع ازدياد صناعات الدولة، وهيمنت على قطاع الاستيراد والتصدير، فضلا عن الاستثمار في الصناعات الكبيرة. في هذه البيئة الاقتصادية المتغيرة، تم التحكم بالقاعدة الاجتماعية للمجتمع عبر التعزيز القانوني والسياسي للنظام شبه الاقطاعي، الذي أرسي أساسه في ثلاثينيات القرن العشرين. وكان هناك دمج للبرجوازية الحضرية الرئيسية مع الطبقة شبه الاقطاعية من ملاك الأراضي وبرجوازية (الدولة) المدنية المزدهرة. وقد تحقق هذا الدمج عبر قوانين مكنت البرجوازية الحضرية والطبقة العليا من البيروقراطية الحكومية، من امتلاك الأراضي الزراعية التي كانت أميرية أو أراض حكومية في السابق. هكذا أصبح ملاك الأراضي الجدد في المدينة شركاء مع زعماء القبائل الاقطاعيين (الشيوخ) مما زاد الهوة بين طبقات الملاك والفقراء (من الفلاحين المحرومين المتحولين إلى البروليتاريا). فظهرت برجوزاية إقطاعية ذات طبيعة غير عادية في العراق، حيث كانت البرجوازية الحضرية تمتلك الأرض وكان الاقطاعيون شركاء معهم في الصناعة. لقد كان البرجوازيون الحضريون والاقطاعيون الريفيون الأثرياء يتمتعون بأساليب حياة متشابهة وكانا كلاهما على علاقة مع أسواق المال الدولية. وبهذه الطريقة أصبح التمييز والتناقضات بين المجموعتين بحسب المفاهيم الماركسية الكلاسيكية ضبابية بشكل كبير وتطابقت مصالحهما في كثير من الأحيان.

كان مسار الوعي الوطني المعقد خلال إنشاء الدولة العراقية الحديثة قد أعقبته عملية بناء الوطن. وبالتعابير السياسية تغير البلد خلال نصف القرن التالي من وضعه شبه المستعمر تحت ظل الإنتداب البريطاني والملكية التقليدية إلى ديكتاتورية شمولية وطنية مع فترة قصيرة فقط من نظام برلماني عملي ومؤسسات ليبرالية. وفي حين فرضت مؤسسات اجتماعية – اقتصادية حديثة نسبياً من أجل دمج البلاد في السوق الرأسمالية العالمية، فإن الدور المهم للمؤسسات القبلية والعلاقات الاقطاعية لم يختف، بل تم دمجه في الواقع ضمن الإطار المؤسسي الحديث. للتوسط في العلاقات بين السوق العالمي والمؤسسات القبلية الاقطاعية، منح جهاز الدولة سطوة مهيمنة على حياة البلد السياسية والاقتصادية. وفي مجال الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي ظلت البنى القديمة والجديدة متشابكة إلى حد كبير.

في هذا الجو، نما نفوذ الحزب الشيوعي العراقي بين المثقفين والموظفين المدنيين والعمال وسكان الأحياء الفقيرة بسرعة في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية. ونجح الحزب في حشد الدعم الشعبي خلف القضايا التي كان يدافع عنها مثل حقوق المرأة وحقوق الأقليات وحقوق العمال وتحسين ظروف العمل، وفي دوره المركزي في حشد الدعم العام للتحرر الوطني والمبادئ اللاطائفية للتغيير السياسي، وخصوصا في أوقات الأزمات الوطنية مثل وثبة عام 1948 الوطنية والتي كانت تشير إلى الدور الطليعي الذي لعبه الحزب في التطور السياسي العراقي. لكن مع بداية الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية وقمع الحزب الشيوعي العراقي، لجأ الحزب نحو الحزب الشيوعي السوفييتي من أجل دعمه. وقد أدى ذلك إلى اعتماده الكبير على الاتحاد السوفييتي وفقدانه بالنتيجة ما يوازي ذلك من هويته كحزب عراقي. وبعبارة أخرى، أصبح نفوذ المصالح السوفييتية، الأيديولوجية والسياسية على حد سواء، جلياً في سياسة الحزب وممارساته.

و بينما كان الحزب الشيوعي العراقي يتطلع إلى تضامن ونصائح الحزب الشيوعي السوفييتي، كانت هناك أصوات عراقية معارضة للإملاءات السوفييتية، وحتى رفض تفسيرات الحزب الشيوعي السوفييتي النظرية والسياسة السوفييتية الخارجية، خصوصا تلك المتعلقة بالقضايا العراقية الوطنية والعربية. وعلى الرغم من أن هذه الخلافات قد ظهرت في بعض الأحيان كشكل من اشكال الصراع الشخصي وأدت إلى انشقاقات وتصدعات، أصبح هذا الانشقاق الداخلي صفة مميزة للحزب الشيوعي العراقي منذ البداية. وحيث أنها كانت تنفجر غالبا خلف الكواليس إلا إنها كانت مع ذلك تطفو على السطح عند ارتخاء الوضع السياسي المحلي أو عند ظهور أزمة وطنية خطيرة. كمثال على هذا النمط، كانت المعارضة التي ابدتها القواعد الحزبية على الإملاءات السوفييتية على الحزب الشيوعي العراقي بعد انقلاب عارف - البعث العسكري عام 1963. فقد أدت معارضة القاعدة الحزبية لتزلف قيادة الحزب لموسكو إلى ظهور جناحين أيديولوجيين متنافسين بشكل واضح، يدعي كل منهما أنه الممثل الحقيقي للماركسية الشيوعية في العراق. تتوج هذا الانقسام عام 1968 أخيراً بانشقاق كبير، تمثل في تشكيل الحزب الشيوعي العراقي-ق.م.

اتخذ الحزب الشيوعي العراقي–ق.م اتجاهاً أيديولوجياً متميزاً يؤكد على استقلاليته عن السيطرة السوفييتية وعلى جعل القضايا العراقية العربية قضاياه ذات الأولوية. في الوقت ذاته كانت بقايا الحزب الشيوعي، قد أصبحت تعرف الان بالحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية والتي تتكون في المقام الأول من "الحرس القديم" وحلفائهم. لكن هذا الاضطراب لم يقلل من خضوع الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية إلى موسكو بل زاد منه. فضلاً عن ذلك فإن الذين تحدوا قيادة الحزب في المراحل المبكرة من الانشقاق أصبح ينظر إليهم كمرتدين، وأصبحت تلك الفصائل معزولة حتى داخل الحركة الشيوعية العالمية التي أصبحت الآن منقسمة إلى معسكرين رئيسيين هما الروسي والصيني. ومن جانبه تشبث الحزب الشيوعي العراقي – اللجنة المركزية بشكل أوثق بالاتحاد السوفييتي وحزبه الشيوعي كراع له، خصوصا في الفترة ما بين عام 1960 إلى 1991. أما الحزب الشيوعي العراقي–ق.م فقد تبنى موقفاً أكثر استقلالية ضد الاتحاد السوفييتي مقيماً علاقات أكثر ودية مع الصين.

استمر عمل الحزب الشيوعي العراقي–ق.م خارج نطاق النفوذ السوفييتي وبدأ في تحديد إطار أيديولوجي متميز لنفسه. واستمرت هذه المجموعة بمرور الوقت بتوضيح تفسيراتها الخاصة للماركسية والاشتراكية بالإضافة إلى التركيز على الاهتمامات المحلية والإقليمية الخاصة. لقد علق السكرتير الأول للحزب الشيوعي–ق.م عزيز الحاج بأن "تجربة القيادة المركزية [من] 1967 – 1969... مع كل عيوبها، كانت خطوة رائدة [للحركة الشيوعية] في العالم العربي"، ملاحظاً "كيف أن رفضها غير المشروط للإملاءات السوفييتية، ورفض القواعد الحزبية للسيطرة البيروقراطية الهرمية للحزب"[5] قد مكنت من تجديد البدائل العلمانية التقدمية في السياسة العراقية. هذا الجمع بين الماركسية الأممية والخطاب العربي الاقليمي قد امتزج في التفسيرات الاسلامية التاريخية ومنتجاً خطاباً دقيقاً ومفصلا، وهذا مزج خلاق بإمكانه أن يكون محركاً لإنعاش الماركسية في العراق بجعلها أكثر صلة بالبلاد، والمنطقة، وبالتراث الثقافي العراقي.

(5) عزيز الحاج "شؤون عراقية" (باريس -1998).

لكن الحزب الشيوعي العراقي-ق.م واجه قمعاً داخلياً ساحقاً من الحكومة البعثية. وبحلول عام 1974 فإن أعضاءه أما أبيدوا أو أضطروا إلى اللجوء إلى كردستان العراق أو إلى المنفى. وقد أعلن عزيز الحاج أن "**هذه التجربة قد فشلت، ليس بسبب من أخطائها فحسب، بل لأن خصومها أيضا نجحوا في التوحد ضدها**". وبعد ذلك، ظل الحزب الشيوعي العراقي-اللجنة المركزية هو الوحيد الذي يمارس العمل باسم الحزب الشيوعي في العراق.

و بالإضافة إلى المناقشات السياسية والنظرية التي لا تنتهي، فإن الانشقاقات المتكررة للحزب الشيوعي العراقي تعكس الطبيعة المتصدعة للمجتمع العراقي، وعلى طول الخطوط الإثنية العربية - الكردية بشكل خاص. وكثيراً ما استغل الاكراد التقدميون الحزب الشيوعي العراقي وانجذبوا إليه كوسيلة لحماية وتعزيز مصالحهم العرقية والثقافية في مواجهة الأغلبية العربية والأنظمة القمعية في بغداد. وفي الواقع فإن الفرع الكردي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي قد أصبح هو الجماعة الشيوعية الوحيدة التي تعمل بشكل حقيقي في التسعينيات (من القرن الماضي)، إذ أصبح الحزب الشيوعي العراقي في ماتبقى من البلاد خاضعاً للفرع الكردي. وما عاد من الممكن تجنب رد الفعل السلبي من قبل الجماهير العربية، بضمنهم الأعضاء العرب في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، على المظاهر الشوفينية للقومية الكردية من قبل أولئك الموجودين في كردستان. كما ساهم تعزيز الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية في المجتمع العراقي من قبل النظام البعثي في هشاشة الحزب الشيوعي وافتقاده للتماسك الداخلي.

إن عملية بناء الأمة العراقية، والتطور الرأسمالي للبلاد بقي غير مكتمل ومشوه، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تدخل القوى الخارحية في الشؤون العراقية. وقد وجد الحزب الشيوعي العراقي نفسه على امتداد تاريخه تحت وصاية مرشد أيديولوجي خارجي، بطريقة أو بأخرى ، على الرغم من جود فترات قصيرة في تاريخه حيث جرت محاولات لتأكيد مسار أيديولوجي مستقل. وقد حتّمت أحداث إقليمية ومحلية على الحزب العودة إلى الاعتماد على محور خارجي. ومن الأمثلة على ذلك محاولة السكرتير العام فهد في أوائل الاربعينيات من القرن الماضي لنقل الحزب بعيداً عن الخضوع الاعمى للاتحاد السوفييتي والتأكيد على مسار أكثر استقلالية. ومع اعتقاله وإعدامه في النهاية، تزامن

الدافع من أجل صوت مستقل مع إعادة إحياء الحزب في أواخر الخمسينيات، وجهود سلام عادل لصياغة مسار عراقي مستقل في أوائل الستينيات. لكن أحبط هذا المسار مرة أخرى مع اعتقال سلام عادل وإعدامه بعد انقلاب عارف – البعث عام 1963. فلجأ الحزب مرة أخرى إلى الرعاية السوفييتية طلباً للسلامة. وقد أدت هذه السيطرة إلى تقسيم الحزب إلى معسكرين وهما الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية والحزب الشيوعي–ق.م في عام 1968، واستمرت السيطرة على الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية حتى نهاية الاتحاد السوفييتي عام 1991.

هكذا فشل الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية في خلق ثقافة سياسية مستقلة على المستويين الأيديولوجي والتنظيمي. وفضلاً عن ذلك أصبح كادره معتاداً على تلقي الدعم الدبلوماسي والاخلاقي والمالي من قيادة خاضعة تماماً للنظام السوفييتي. ولم يكن هناك سوى الحد الأدنى من مساهمة القاعدة الحزبية، فتركزت السلطة في أيدي السكرتير العام ومكتبه السياسي. وبناء على ذلك، ومع هذا النموذج من التراتبية في صنع القرارات، إتجهت السياسات باتجاه واحد من القمة إلى القاعدة فأنتجت هذه الحصيلة من الاحباطات أدت لاحقا إلى تحديات كثيرة وفي النهاية إلى انشقاقات، والتي بدت أنها السبيل الوحيد المتاح لأي محاسبة للأيديولوجية والتطبيق في تلك البيئة غير المرنة.

كان لنفوذ الاتحاد السوفييتي الطويل الأمد، وأحياناً الساحق على الحزب الشيوعي العراقي العديد من النتائج السلبية. بدءاً من استيراد أيديولوجية جامدة لا تتفق مع الواقع العراقي ومستوى التطورات في البلاد، فإن القادة السوفييت كثيرا ما أهملوا المصالح الحقيقية لرفاقهم العراقيين، وضحّوا بهم على مذبح أجنداتهم السياسية العالمية الخاصة. وإن علاقات السوفييت مع مختلف الانظمة العراقية بعد عام 1958 وتسليط الضغوط المتكررة على الشيوعيين العراقيين للتسليم بمطالب تلك الأنظمة على الرغم من القمع الشديد لهم، توفر العديد من الأمثلة على التاثيرات الضارة للتوجهات السوفييتية الخاطئة. بدءاً من الستينيات، فإن التدخل السوفييتي وتحالف موسكو مع نظام عارف القمعي أدى إلى تزايد الإستياء بين الشيوعيين العراقيين، إذ كان الكثير منهم يشك فيما إذا كانت الاصلاحات التي أنجزها (و التي كانت آنذاك، وطبقا للسوفييت "ذات توجه اشتراكي") قد أدت إلى أي تغييرات أساسية في نظام الانتاج، بينما

يلاحظ في ذات الوقت حقيقة أن إعدامات واضطهاد الشيوعيين واليساريين التي كانت كانت تجري تحت حكم نظام عارف، ففي خلال عام واحد فاق عدد تلك الإعدامات عددها في الفترة الملكية بأكملها. ونتيجة لذلك، فإنه لا يمكن وصف النظام بأنه تقدمي ناهيك عن الاشتراكي.

ألانتهازية الذيلية

إن ثقافة التبعية التي رعاها الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية بالاعتماد على الوصاية السوفييتية، إلى جانب هيكل القيادة الهرمي أصبح قاعدة للحزب الشيوعي العراقي بعد قمع التحدي الذي مثله الحزب الشيوعي العراقي-ق.م. ولدعم انشطتهم كحزب سري وللحفاظ على كادرهم، إعتمد الحزب الشيوعي العراقي على الاتحاد السوفييتي للحصول على دعم مالي مستقر وعلى ملاذ آمن لقادة الحزب المنفيين أينما كانوا في المنفى. قدم الاتحاد السوفييتي دعماً مالياً ودبلوماسياً كبيراً، بما في ذلك حيازة مطبعة للحزب لنشر صحفه وأدبياته وضمان صوته في الوسط السياسي العراقي. في ضوء اعتماد الحزب على الدعم السوفييتي، كان يتعين تهريب المطبعة إلى الداخل بالرشاوى. بالإضافة إلى ذلك احتاج الحزب إلى مكان سري، وأشخاص سريين لتشغيلها. فضلاً عن ذلك فإن عائلات أعضاء الحزب المسجونين والمختبئين منهم كانوا بحاجة لوسائل مالية للعيش، كما حال القيادة في داخل وخارج البلاد. فقام السوفييت وحلفاؤهم بتزويد كل هذه الأمور، بالإضافة إلى حماية الدولة السوفييتية الدبلوماسية، وأي توسط ضروري مع الدول الأخرى، وتزويدهم غالباً بوثائق السفر المهمة.

كان ثمن هذا الدعم أن الحزب الشيوعي العراقي أصبح امتداداً ووكيلاً لأجهزة الدولة السوفييتية، مما جعل الحزب الشيوعي السوفييتي كفيل الحزب الشيوعي العراقي تجاه الدولة السوفييتية، وبالتالي مرشده الأيديولوجي. وهكذا كان السوفييت ينظرون إلى أية حرية بالعمل أو التفكير المستقل للحزب الشيوعي العراقي باعتباره عدم وفاء أو خيانة أيديولوجية. في ذات الوقت كان الكادر يعتمد على القيادة من أجل البقاء، كما كان يفعل من قبل، كان يتوقع منها هذا الدعم الواسع، ولم يناهض أي من قرارات القيادة. وقد سمح هذا في نهاية المطاف للسكرتير العام والمكتب السياسي بالحصول على سلطة مطلقة لا تناقش.

في هذا الإطار تركزت السلطة في يد السكرتير العام، وتم إسكات النقد ضمن الكادر وتعززت (عبادة الشخصية). لقد أدى هذا السيناريو إلى تقليص الحزب إلى أقل من إقطاعية للسكرتير العام، الذي كان هدفه الرئيسي إرضاء الحزب الشيوعي السوفييتي والحفاظ على تدفق الدعم. وهكذا بقي الحزب تحت السيطرة المحكمة "للحرس القديم" وفقد اتصاله وارتباطه بالوسط العراقي. وكانت المؤتمرات والكونفرنسات الشكلية هي القاعدة. وفي نهاية الثمانينيات، حينما سحب الاتحاد السوفييتي دعمه تدريجياً عن الحزب الشيوعي العراقي، فإن الإرتباك داخل القيادة الناتج عن توقف الدعم المادي والدبلوماسي قد أزال على الفور مصدر ووسائل سيطرة السكرتير العام على الحزب.

لقد اضطر عزيز محمد، الذي كان يسيطر على الحزب لمدة ثلاثين عاماً، إلى التخلي عن دفة الحزب في عاصفة من النقد والإستقالات الجماعية التي تلت المؤتمر الوطني الخامس في تشرين الأول عام 1993، بعد فترة وجيزة من انهيار الاتحاد السوفييتي.

و في عام 1993 تم اختيار السكرتير العام الجديد حميد مجيد موسى فحاول الحزب إعادة التجمع حول قيادته. وليس من المستغرب أن تتفكك بنية الحزب، وأن يستطيع السكرتير العام بعد ذلك إعادة تشكيله على النحو الذي يراه مناسباً. حوّل حميد مجيد موسى الحزب إلى الحزب الشيوعي العراقي الحالي من خلال استغلال هالة مكتب السكرتير العام وسلطته الراسخة، على الرغم من أنه لا يشترك إلا بالقليل من التشابه مع حزب فهد الأصلي في الشكل والمضمون وحتى في الأيديولوجية. إن الممارسة المترسخة في التكيف، والتي تطورت مع الاتحاد السوفييتي، وجدت تعبيراً جديداً لافتاً للنظر مع نهاية الحرب الباردة وتقدم القوة الامريكية في المنطقة. وقد أشار باقر إبراهيم الموسوي إلى هذا الأمر في صحيفة القدس العربي بالقول:

إن "التحول الحاد في الحزب الشيوعي العراقي من رفضه الصريح للامبريالية العالمية باعتبارها العدو الأول لشعبنا، إلى حليف مباشر معها وشريك في مخططاتها للعراق [تحت الاحتلال الأمريكي] قد فاجأ الكثير من الناس وربما اعتبرها آخرون تحولاً مفاجئاً. إلا أن من يتابع تطورات مواقف الحزب عن كثب ، لاسيما خلال الأربع عشرة سنة الأخيرة، سيكتشف أن هذا التحول العام

قديم في تاريخه وعميق ومغروس في محتواه، بالإضافة إلى أهدافه المباشرة والبعيدة المدى. إنني أتحدث هنا كأحد الذين تابعوا التحول وكان عضواً في تلك المنظمة التي تم تحويلها"[6].

وفي الواقع، فقد انضم الحزب الشيوعي العراقي في النهاية إلى التحالف المناهض للبعثيين الذي رعته الولايات المتحدة ويشمل الكرد والإسلاميين والقوميين والجماعات الموالية للولايات المتحدة. وبحلول الوقت الذي بدأ فيه الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان من عام 2003 لم تشعر قيادة الحزب بالحرج في تأييده، أو حتى أن يعين من قبل إدارة الاحتلال الأمريكي في مجلس الحكم الجديد، مع وجود عضو من مكتبه السياسي في مجلس الوزراء كوزير للثقافة.

نهاية الرحلة؟

التأمل في رحلة الحزب الشيوعي في العراق من النشاط الطليعي إلى الانتهازية الذيلية يطرح ثمة نظرة فاحصة في محركات التطور السياسي العراقي على مدار القرن العشرين. أولاً وقبل كل شيء، يجب ملاحظة أن الحزب الشيوعي العراقي وضع منذ بدايته مسار النشاط الطليعي وقدم للدولة العراقية الحديثة نموذجاً لحزب سياسي حديث. لقد اتخذ مواقف أيديولوجية، طارحاً القضايا الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية ذات الصلة وحلولها. إمتلك الحزب الشيوعي العراقي وحدات تنظيمية شبه إدارية لتشخيص وتبيان الاهتمامات العامة، واقترح حلولاً تم دمجها في العملية السياسية عبر تعبئة الجمهور. وأصبحت أدبيات الحزب السرية سمة أساسية في عملية رفع الوعي العام. ولكونه حزباً غير قانوني وراديكالي وثوري، فقد أصبح نظام الخلايا السرية وسيلته الأساسية للبقاء، والعلامة المميزة لهيكله التنظيمي - وهو نموذج تمّت محاكاته من قبل حركات راديكالية سياسية أخرى. وقد أسهم الحزب الشيوعي العراقي بشكل كبير في زيادة الوعي العام بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وشجع على

(6) باقر إبراهيم الموسوي (تحول الحزب الشيوعي العراقي: هل هو تحول كامل ام خطأ عابر؟) القدس العربي (6 كانون الثاني 2005).

المشاركة العامة في الحياة السياسية للبلاد، وهي أنشطة كانت في السابق مجالاً حصرياً للطبقات العليا.

كان هذا الجزء من رحلة الحزب الشيوعي العراقي يستند على استجابة الحزب للقاعدة الشعبية في المجتمع العراقي. فطوال فترة الحكم الملكي (1921 – 1958) كان ارتباط الحزب مع الصفوف المتزايدة من فقراء المدن والفلاحين النازحين إلى المدن رمزياً أكثر منه واقعياً بمعنى أنه كان أكثر نجاحاً في رفع وعي الجماهير الحضرية سياسياً منه في تجنيدهم في الحزب. ومع ذلك، فقد تم رسم طريق النشاط الطليعي على هذه القاعدة الشعبية. وهذه القاعدة، على اية حال، كانت حضرية بشكل فريد، والحزب الشيوعي العراقي كان بعيداً تماماً عن التواصل مع الواقع الريفي الذي كان يشكل غالبية السكان العراقيين. لقد ظهر الواقع الريفي إلى الواجهة في السياسة العراقية عام 1963 مع ظهور تحالف البعث مع القوى الرجعية الراسخة في البنى القبلية والجبرية الدينية في قرى العراق الفقيرة. فقد الحزب الشيوعي العراقي تواصله مع القاعدة الشعبية في أوائل الستينيات ربما بسبب مغازلته القصيرة مع السلطة السياسية في ظل نظام قاسم (1958 – 1963)، أو لأن الموجة الجديدة من المهاجرين الريفيين نحو القلب الحضري كانوا بالفعل ثملين بالأحلام القومية وفوبيا مناهضة الشيوعية، أو ربما بسبب ذبح المثقفين الحضريين،على طريقة بول بوت، الذي أطلقه البعثيون في عهدهم القصير المرعب عام 1963 أو بسبب مزيج من هذه العوامل.

إن الانقسامات المتعاقبة داخل الحزب التي بلغت ذروتها مع ظهور الحزب الشيوعي العراقي–ق.م كأعظم تصدع فيه، تعكس الجهود داخل صفوف الحزب لإعادة تنظيم علاقة الحزب مع القاعدة الشعبية. لكن مع انهيار جهود الحزب الشيوعي–ق.م لإزاحة سيطرة اللجنة المركزية على الجهاز الحزبي، فقد تخلى الكثيرون عن الشيوعية برمتها وعادوا إلى جذورهم القومية (عرباً أواكراداً) والاسلامية.

لم يتعاف الحزب عملياً من ضربة البعث عام 1963لأسباب عملية كثيرة، فخلال بضعة أشهر تقلص الحزب إلى مجرد قشرة، بدون منظمة سياسية في الوطن وإلى مجرد هيكل رمزي في الخارج. تم اختيار السكرتير العام من قبل عدد محدود من الكادر خارج البلاد، وباعتماد كامل على الدولة السوفييتية. وحصل على إعانات مالية مباشرة من الحزب

السوفييتي والتي استغلها لتعزيز سيطرته على أجهزة الحزب وتنفيذ الإملاءات السوفييتية.

ومع انقطاعه عن الطبقات الشعبية، فقد الحزب الشيوعي العراقي عام 1967 ثقة المثقفين والطبقات العاملة في بغداد، وغدا محصوراً بشكل أساسي في المناطق الكردية تحت وصاية القادة الاكراد. تبلورت ثورة القاعدة الحزبية ضد خط آب، الذي تبناه السوفييت عام 1964، في تشكيل القيادة المركزية من قبل ناشطي الحزب والكوادر الشابة، تاركين الحرس القديم فقط في الحزب الرسمي. وعليه حينما قبل الحزب عرض بول بريمر للانضمام إلى مجلس الحكم في عام 2003 لم يشعر بأي حرج أيديولوجي في الإندماج مع قوات الاحتلال والمشاركة في برنامجه.

ومع استيائهم من الشيوعية، بدأ النشطاء الشباب بتحليلات اجتماعية سياسية بديلة للمنطقة على مسارات أخرى للتنمية. قام أولئك الشيوعيون السابقون، بثروتهم من الخبرات في النشاط الطليعي وتطورهم الأيديولوجي ومهارتهم في تعبئة الجماهير، بـ"تلقيح" المشهد السياسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط بالنشاط السياسي، وإحياء الحركات السياسية عبر المنطقة بالمهارات والخبرات المكتسبة في الحركة الشيوعية. وفي ضوء حقيقة أن الشيوعيين العراقيين كانوا يضمون وما زالوا ثمة أكثر المثقفين إنتاجا في البلاد(7) وأن خطابهم السياسي على نحو تقليدي أكثر تطوراً من معظم الحركات السياسية الأخرى، فيجب عدم الإستهانة بتاثيرهم المحتمل على مستقبل البلاد.

إن نجاح الحزب الشيوعي – اللجنة المركزية مقابل فشل الحزب الشيوعي–ق.م في السيطرة على الجهاز الحزبي مؤشرعلى انحداره على طريق الانتهازية الذيلية. وفي الواقع، فإن التبعية والولاء إلى الاتحاد السوفييتي، والصوت الذي حافظ عليه في السياسة العراقية كان انعكاساً للمصالح السوفييتية وليس لمصالح الشعب العراقي. لقد كان الحزب في الواقع بعيداً عن التواصل بشكل فعال مع الحاجات والمشاكل التي يواجهها العراقيون العاديون، وهذا ما انعكس في سياساته وبرامجه وخطابه السياسي الفارغ. وتبين هذا بوضوح بعد التراجع والانهيار اللاحق للاتحاد السوفييتي.

---

(7) نفس المصدر

كان تكيف الحزب السهل نسبياً مع الاحتلال الأمريكي ومازال يتسق تماما مع دور (الكومبرادور) الذي كان يلعبه في السياسة العراقية تحت الوصاية السوفييتية. ولأن الحزب ما يزال على طريق الأنتهازية الذيلية فإنه تبع السيد الأجنبي الجديد ليس غير. وكما رثى أحد قدامى المحاربين في الحزب الشيوعي العراقي عند التفكير بتعاون الحزب مع المحتلين قائلاً "**إن النضال في الدفاع عن الوطن ضد محاولات احتلاله وضد قمع الناس هو الهدف النبيل الذي يمكن أن يعيد الحزب الشيوعي إلى الطليعة**"(8).

من الواضح أن الملتزمين بالحزب لم يحققوا أبداً آمال وتطلعات العراقيين العاديين التي حفزت أفضلهم، والتي ضحى لأجلها الكثيرون بحياتهم، مثل الذين شنقوا في بغداد في شباط من عام 1949. لكن حكم التاريخ في النهاية على دورهم سوف يتجاوز التفسير المبسط للعمل مقابل الفكر، وللنجاح مقابل الفشل.

إن اللغة والمفاهيم تشكل النتائج، حتى وإن كانت بشكل غير مباشر. وهناك مساحات وسطية للتمييز بين النجاح والفشل، هذا التمييز مع كونه جزئياً إلا أنه ذو مغزى،. ومن المؤكد تقريبا أن أكثر مساهمات الحزب دواماً وقيمة، كانت تسييسه للقضايا الاجتماعية مثل البؤس والظلم التي كانت في السابق خارج نطاق الخطاب السياسي العام في العراق. وبفضل مساهمة الشيوعيين، على وجه الخصوص، في النقاشات العامة في العراق أصبح لازماً أن يكون الخطاب في دراسة القضايا الاجتماعية – الاقتصادية من المنطلق الطبقي الذي سلط الضوء عليه التحليل الشيوعي، وأن تبرر المواقف المتخالفة وفقاً لمتطلبات الحزب بالعدالة الاجتماعية.

وهكذا تم إغناء الأفكار والأدبيات السياسية في العراق من خلال الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركة الشيوعية المرتكز على المفردات والمفاهيم الماركسية. كما أن الهموم والشواغل التي أثارتها، أصبحت أيضاً جزءاً من مجودلة في برامج معظم الجماعات السياسية الأخرى.

في أي وقت يتم فيه تقرير مستقبل العراق مرة أخرى، فإن الصلة الجوهرية بين القضايا السوسيو- اقتصادية والقضايا السياسية الوطنية التي دفعها الحزب إلى الواجهة

(8) جمال محمد تقي (اليسار اليتيم في العراق) صحيفة القدس العربي (لندن، 22 نيسان 2006)

ستصبح بالتأكيد أكثر جلاءً. إن إرث الحركة الشيوعية يكمن في قدرتها الرائعة على التأثير في النظام السياسي العراقي بهذه الطرق الحاسمة، حتى مع استمراره، من الناحية التنظيمية، في التراجع عن المشهد السياسي المعاصر.

لكن مسيرة الحزب الشيوعي العراقي لم تنته على طريق الانتهازية الذيلية. فبالرغم من فشل الحزب الشيوعي–ق.م في إزاحة الحزب الشيوعي – ل.م، فإن بقاياه بقيت وأعيدت هيكلتها لتظهر مرة أخرى كمنظمة شاملة تضم عدداً من المجموعات الوطنية التقدمية، داخل العراق وفي الشتات خلال الثمانينيات والتسعينيات.

إن هذه التجربة سمحت للحزب الشيوعي العراقي–ق.م بلعب دور مؤثر في تأسيس "الديموقراطيين العراقيين ضد الإحتلال" بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003[(9)] مما أدى إلى تشكيل مسار جديد في حقل الألغام السياسة العراقي.

نبذة عن المؤلف:

د. طارق يوسف إسماعيل بروفيسور العلوم السياسية في جامعة كالغري، كندا، ورئيس المركز العالمي لدراسات الشرق الوسط المعاصر (ICCMES)، والأمين العام للاتحاد العالمي للدراسات الشرق أوسطية، رئيس الرابطة الدولية للدراسات العراقية، والمؤسس المشارك ورئيس التحرير المشارك الآن لمجلة العراق المعاصر والعالم العربي (المجلة العالمية للدراسات العراقية المعاصرة سابقاً). وهو مؤلف أو مشارك في تأليف أو تحرير أكثر من خمسة وثلاثين مؤلفاً. وآخر أعماله يشمل "تدمير العراق: تحر دقيق للسجلات

(9) ان تطور الحزب الشيوعي العراقي-القيادة المركزية مثير للاهتمام حقا، ويستحق مجلده الخاص به، لكن للأسف، فان المزيد من التحليل المفصل لتاريخه وتاثيره خارج نطاق هذا الكتاب.

الموثقة / روتليج – لندن ونيويورك 2020" بالمشاركة مع جاكلين إسماعيل وشيرين إسماعيل، و"العراق في القرن الحادي والعشرين: تغيير النظام وصنع الدولة الفاشلة / لندن ونيويورك: روتليج 2015" بالمشاركة مع جاكلين إسماعيل، و "الحكومة والسياسات في الشرق الأوسط المعاصر: الاستمرارية والتغيير – طبعة ثانية / لندن ونيويورك: روتليج 2015" بالمشاركة مع جاكلين إسماعيل.

من أبرز كتب المؤلف

- اليسار العربي (مطبعة جامعة سيراكيوز 1976)

The Arab Left (Syracuse University Press, 1976)

- جمهورية اليمن الديمقراطية: السياسات والاقتصاد والمجتمع (لين راينر 1986)

The People's Democratic Republic of Yemen: Politics, Economics, and Society (Lynne Reiner, 1986)

- الصومال (لين راينر 1986)

Somalia (Lynne Reiner, 1986)

- الحركة الشيوعية المصرية، 1920 – 1988 (مطبعة جامعة سيراكيوز 1990)

Communist Movement in Egypt, 1920-1988 (Syracuse University Press, 1990)

- الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان (مطبعة جامعة فلوريدا 1998)

The Communist Movement in Syria and Lebanon (University Press of Florida, 1998)

- الحركة الشيوعية في العالم العربي (سلسلة جامعة دورهام حول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الحديث – روتليج 2004)

The Communist Movement in the Arab World (Routledge, Durham Modern Middle East and Islamic World Series, 2004)

- صعود وانحدار الحزب الشيوعي العراقي (مطبعة جامعة كمبرج 2007)

The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq: Evolution and Transformation (Cambridge University Press, 2007)

- الحزب الشيوعي السوداني (سلسلة جامعة دورهام حول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الحديث - روتليج 2012)

The Sudanese Communist Party: Ideology and Party Politics (Routledge, Durham Modern Middle East and Islamic World Series, 2012)

الغلاف الأخير

The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq

By Professor Dr. Tareq Y. Ismael

University of Calgary (Canada)

Translated by Muhamad Ammar Kadhim

Edited by Majed Allawi and Hussain Ali

Revised and enlarged from the English edition with new chapter added to expand coverage of the movement as well as an extended deployment of the

references to Party documents gleamed from the period following publication of the first edition.